

فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْهِ
الْحَمْدُ

تأليف

السيد هاشم المكي

أخبركم فضل الله عز وجل

مكتبة مشكاة القرآن

وقف مكتبة مشكاة القرآن

تأليف

السيد هاشم الهاشمي



اسم الكتاب: حوار مع «فضل الله» حول الزهراء عليها السلام

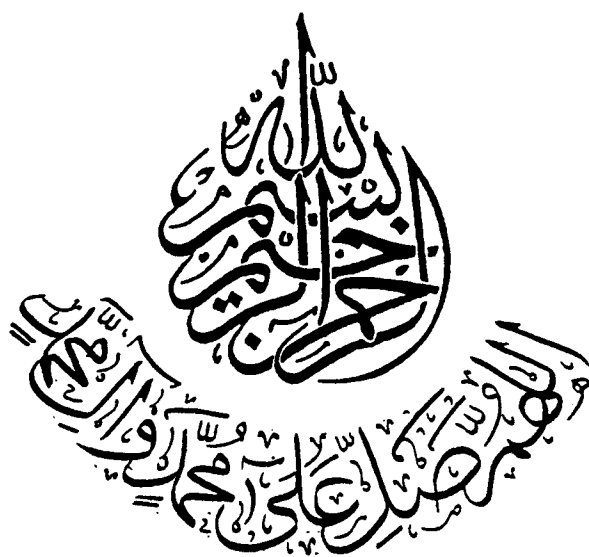
المؤلف: السيد هاشم الهاشمي

الناشر: دار الهدى لطباعة و النشر

المطبعة: الشريعة

الطبعة الثانية ١٤٢٢ - ٢٠٠١

ISBN 964-5902-09-6



الإهداء ...

أحلماً وكادت تموت السنن
بطول انتظارك يا ابن الحسن
وأوشك دين أبيك النبي
يحى ويرجع دين الوثن
وهذي رعاياك تشكو إلي
ك ما نالها من عظيم المحن
شخصنا إليك بأبصارنا
شخوص الغريق لمر السفن
وفيك استغثنا فإن لم تكن
مغيثاً مجيراً وإلا فمن

سيدي أيها العزيز، مسنا وأهلنا الضر وجثنا بيضاعة مزجاة فاوف لنا الكيل
وتصدق علينا...

واسالك مولاي أن تكون صدقتك الشفاعة لي ولمن يعينني أمرهم في العتق من
النار، وأن نرزق حسن العاقبة ونكون ممن ينتصر بهم لدينكم ولا يستبدل بنا غيرنا.
وهي صدقة عظيمة عندي صغيرة لديك، وقد جئتكم مستجدياً فلا تردني بغيرها
بحرمة أمك فاطمة الزهراء عليها السلام.

وهل رجع من حط رحاله بفنائكم خائباً؟

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد وعلى
أهل بيته الطيبين الطاهرين .

برزت منذ سنوات عديدة على ساحتنا الإسلامية وبالخصوص الشيعة منها ظاهرة خطيرة في شكلها ومضمونها، وهي ظاهرة الطعن والتشكيك في العقائد النقية للشيعة الإمامية وتاريخها المشرق، وخطورة هذه الظاهرة لم تقتصر على كمية التشكيكات والطعون بل تعدتها إلى الكيفية ومستوى المسائل التي نالها هذا التشكيك .

وكانت بداية بروز هذه الظاهرة على شكل إثارة بعض الآراء الغريبة والشاذة في مسائل فكرية وأحياناً فقهية، ولم يعر لذلك في حينه أي اهتمام، باعتبار الحرية التي امتازت بها الإمامية في مناقشة جميع الآراء، ففتحت المجال للحوار على مصراعيه، لأن الدليل الذي سيقام في قبال تلك الإثارات سيكون كافياً في إقناع المحاورين إن كانوا جادين في بلوغ الحقيقة .

ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع عندما وصل المشككون إلى مسائل من ضرورات المذهب الإمامي ويعتبر منكرها من المنحرفين وأصحاب البدع والضلال كالنقاش في وجود صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، أو أن الرسول ﷺ لم يبلغ ولاية أمير المؤمنين ﷺ يوم الغدير بشكل قاطع للشك والخصومة، أو أن بيعة الغدير لا تلزم المبايعين بالطاعة، أو أن الزهراء ﷺ لم تمض شهيدة، أو أنه لم يثبت سيادتها على نساء العالمين من الأولين والآخرين، أو أن عصمة الأنبياء والأئمة ﷺ جبرية، أو أن الأئمة ﷺ وسائط للهداية فقط لا وسائط للشفاعة والتوسل، أو أن الإمامة ليست من الثوابت التي لا مجال للاختلاف فيها، إلى غير ذلك مما يطول المقام بذكره .

وكان حجم هذا التشكيك وتقارن الهجوم من عدة أطراف، وتوفر الإمكانيات الإعلامية الضخمة، التي قد تفوق إمكانية بعض الدول مما يبعث على الريب في أهداف هذه الحملة ونوايا الجهات التي تقف خلفها.

وفضلاً عن ذلك فإن الكارثة الكبرى كانت في أن الذين طرحوا هذه القضايا يعتبرون أنفسهم شيعة إماميين يسعون لتنزيه المذهب عما علق به من عقائد باطلة وخرافات بالية!

وكان على رأس هؤلاء المتصدين لهذه الحملة محمد حسين فضل الله الذي أخذ يطرح الأفكار المنحرفة في مجال العقائد والتاريخ بشكل مثير جداً وبكل ما يملك من طاقات وإمكانيات مادية. أي أن المصيبة هذه المرة - وبعبارة أكثر تحديداً ووضوحاً - كانت في أن الذي تولى النخر في أعمدة البيت وكيانه ممن يحسب على البيت نفسه بل ويزعم أنه يحرسه! «وارقب البيت من راقبه».

وقد لا يكون غريباً على ساحتنا أن تظهر عينات من قبيل موسى الموسوي أو أحمد الكاتب وأضرابهم من الشخصيات المغمورة التي تثير بين الحين والآخر شبهات الوهابية في قالب خاص، كما لا نستبعد أن يطالب بعض المستبصرين وحديثي العهد بالتشيع في بعض مؤلفاتهم الأخيرة بإلغاء الشهادة الثالثة في الأذان والتخلي عن مظاهر العزاء الحسيني، ولكن مما لم نألفه في طوال المسيرة التي واكبها التشيع بكل ما فيها من تقلبات وظروف قاسية أن يكون أحد أبرز أصحاب راية الضلال شخص يطمع في التسلق إلى المرجعية الدينية - وبوسائل خاصة ليس هنا مجال الحديث عنها - وهي من أكثر المناصب قدسية واحتراماً في عهد الغيبة الكبرى، وأخذ يجاهر من موقع مرجعيته المدعاة بأفكاره التي حكم كبار مراجعنا العظام وعلماء الحوزات العلمية بأنها من الضلالات والانحرافات التي يعتبر متبنيها مرتكباً لأكبر المحرمات.

وكان للموقف الصريح والواضح للحوزة العلمية، في حركة سيذكرها التاريخ بكل إجلال وإكبار، الدور الأساسي في التصدي لهذا الانحراف وتقويض أركانه، حتى تحول شهراً جمادى الأولى والثانية من كل عام إلى كابوس يدق على رؤوس كل من سولت له نفسه الطعن والتشكيك في موقف الطائفة المحقة من منزلة الزهراء البتول عليها السلام وشهادتها وما يرتبط بمقاماتها الثابتة بالنص والدليل.



إننا نرى أن أهم أسباب هذا الموقف الخازم تعود إلى ما يلي:

١ - استغلال موقع المرجعية في الترويج للانحراف:

فلم يكن منشأ الحساسية لدى مراجعنا العظام هو مجرد تصدي من ليس أهلاً للمرجعية لها، فقد شهد تاريخنا القديم والمعاصر بروز مثل هذه الحالة، وكانت أدنى درجات الوعي العام كفيلاً في علاج المسألة، ولكن الأمر كان مختلفاً مع فضل الله،

إذ لم يكتف بالخوض في شؤون المرجعية والإفتاء بل سعى إلى إضفاء جو من القدسية على آرائه التي تهدم البنية التحتية للمذهب الإمامي، فهو يبرر آراءه المنحرفة والشاذة بالقول: «إن من أصاب الحق فله اجران ومن أخطاه فله اجر واحد وهو اجر الاجتهاد»! فكان لابد من موقف حازم تجاه ضرب أسس المذهب باسم المذهب، وكان رأي المراجع والعلماء صريحاً لا مساومة فيه ولا مهادنة، جزاهم الله عن الإسلام ومذهب أهل البيت ﷺ خير الجزاء.

٢ - المستوى الكمي والكيفي للمسائل المشكك فيها:

فقد طال التشكيك مسائل كثيرة جداً سواء في مجال العقيدة أو التاريخ أو الفقه، مما شكّل في مجموعته منهجاً قائماً بذاته ولم يدع مجالاً للتغاضي والتوجيه بأنها كلمة عابرة وهفوة غير مقصودة. كما أنه شمل أهم المرتكزات ونقاط الخلاف بين الشيعة الإمامية وغيرهم، مما كان السكوت عنه يعني السكوت على تضييع الهوية الشيعية وتمييع الفوارق بين الإمامية وغيرهم من المذاهب الأخرى، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الإيمان».

٣ - عدم نفع النصح والتحذير:

فقد شهدت فتنه فضل الله العديد من المحاولات لثنيه عن مقولاته، ومن تلك المحاولات المتكررة للعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي لإقناعه بتغيير موقفه، وكذلك الرسالة التي بعثها السيد محمد جواد نجل المرجع آية الله العظمى السيد الكلبايكاني رحمه الله يدعوه فيها إلى معالجة الموضوع وانهاؤه بحكمة، هذا بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الذين كانوا ينهونه شفهاً وتحريراً على ما في كلامه من الأخطاء العلمية الواضحة وأن يعرف قدره ويبصر عجزه ويحفظ لسانه. وكان البعض يكتفي منه بمجرد السكوت عن آرائه المنحرفة إلا أن كل تلك الجهود فشلت، فقد كابر وعاند واستمر يخوض في باطله لا تؤثر فيه نصيحة مشفق ولا تحذير غيور، فلم يكن سبيل أمام مراجعنا - مقابل خطورة الانحرافات وتأثر البعض بها والأهم من ذلك كله نسبتها إلى المذهب الإمامي - إلا الحكم على فضل الله بأنه من أصحاب الضلال وأنه يحمل أفكاراً تخالف الضرورة المذهبية. فلولا مكابرة فضل الله وتشبثه بباطله لم تصدر الفتاوى ضده ولا صدر مثل كتاب «مأساة الزهراء» وغيره، ولكن «قد يدفع الشر بمثله إذا أعياك غيره».

وبدلاً من أن يرضخ للحق ويقر بالخطأ ويعلن عن توبته ويتراجع عن مقولاته، نراه قد «عجمع لما عضه الظعان» وأخذ يتهم المراجع بعدم التقوى وعدم الثبوت وعدم فهم مراده! وطعن في مخالفته بخدمة المخابرات الأمريكية وممارسة الكذب والتحريف والسب والشتم!

نعم كانت بعض الفترات اليسيرة تشهد تراجعاً طفيفاً من فضل الله، وذلك عندما كان الغضب الجماهيري يزداد ضده، وكان فضل الله يضطر لشيء من التكتيك واللف والدوران والتلاعب بالكلمات للإيحاء بحصول تغير في موقفه، ولكن ما إن تضعف الحملة حتى يعود إلى مقولاته الأولى، وفي هذا يقول: «ولذلك المحكي باننا اعتذرنا، في الواقع لم يكن هذا اعتذاراً ولكنه كان مواجهة للحملة الظالمة! التي كادت أن تتحول إلى فتنة (!) في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقة (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب».

ولم يقتصر أسلوب فضل الله وتكتيكه بتصوير التصدي لانحرافاته بأنه حملة ظالمة وفتنة غوغائية موجهة ضده، فإن ذلك لم يكن كافياً لسيل الأسئلة والاستفسارات التي كانت تخطر في أذهان بعض من تبقى شيء يسير من الاحترام لفضل الله عندهم، ولذا عمد إلى تحريك بعض أتباعه ممن اغتر به وبما يملكه من أموال في طباعة بعض الكتيبات التي تسعى إلى حفظ ما تبقى من ماء الوجه، ولكنه أخطأ الطريق ثانية، فقد «أفرط للهميم حبينا أقعس»، ولم يكن بإمكان هؤلاء ممن لم يكونوا أفضل حالاً من فضل الله نفسه إصلاح الفساد الضارب في الجذور، فكانوا «كدابغة وقد حلم الاديم».

ويبقى السؤال الأهم وهو: كيف بلغ الوضع إلى ما هو عليه؟ وما هو السبب في طرح فضل الله لهذه الآراء التي أثارت في وجهه موجة عارمة من السخط في جميع الأوساط العلمية والشعبية؟ فهل كان تحولاً مفاجئاً وتغيراً سريعاً في أفكاره؟



الحق يقال إن مثل هذه الأفكار وبمراتب أدنى مما طرحها أخيراً كانت مبثوثة في كتبه ومحاضراته السابقة، ولكن هناك عوامل عديدة فتحت الطريق له ليطرح كل ما كان يخطر في باله سابقاً. والمتتبع لوضع فضل الله والطفرة غير الطبيعية في بروزه يجد أن من أهم العوامل لذلك ما يلي:

١ - الجهل:

فضحالة المستوى العلمي لفضل الله وعدم قدرته الحصول على شهادة اجتهد من أحد المراجع رغم سعيه الحثيث في هذا المجال جعلته يلتزم منهجاً معيناً في الكتابة والخطابة، ويعتمد هذا المنهج في الأسلوب الخطابي وإثارة الاحتمال حتى في المسائل المتفق عليها وإظهار اتحاد نتيجة رأيه مع ما رآه غيره من كبار العلماء واستخدام بعض المصطلحات العلمية التي لا يعرفها عامة الناس وكثرة طباعة التأليفات رغم سطحياتها وتكرار الكثير من مطالبها، كل ذلك للتغطية على عجزه العلمي.

وقد انعكس هذا المنهج على مؤيديه وأتباعه، ولذا لا تجد من يؤيد فضل الله في انحرافاته إلا من كان على شاكلته من الجهل وقلة المعرفة والظهور بغير زيه وحقيقته... ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾.

وكان أتباع فضل الله للأسلوب السياسي المتلوي تأثير ما في تأخير بعض الردود حتى تجتمع الأدلة القوية على تحديد مقصوده، ولا يكون هناك مجال للتذرع بعدم قصده الرأي المنحرف، وكان لهذا التأخير تأثير سلبي في الجانب الآخر، فقد أغراه ذلك في الماضي قدماً لطرح المزيد من الإثارات، ولكن لكل شيء حدوداً، فإذا كان الحرص على سلامة الساحة ووحدة الصف قد استوجب الإغماض عن بعض الانحرافات وذلك للسعي إلى إقناع مثير الفتنة عن التراجع أو التوقف على أقل تقدير من الإثارة، فإن السكوت أمام سيل البدع والضلالات بعد اجتماع كافة الأدلة والشواهد على إرادته لها ستكون له نتائج وخيمة على عقائد الناس وستبعث على جراحة بقية أصحاب البدع على هدم أسس المذهب ومبانيه.

ولا أخفي على القارئ الكريم إن من أصعب الأمور التي واجهتني في تأليف هذا الكتاب وواجهت غيري أيضاً من تصدى للرد، أن يكون طرفه الآخر في النقاش ممن لا يعرف الاستدلال وأصوله ومنهجه ويخلط الغث بالسمين، فلم تكن الصعوبة في الرد عليه في العثور على جواب بل كانت في العناء والجهد النفسي لسلوك الطرف الآخر الطرق المتلوية في الحوار وطرح الأفكار.

وتفادياً للدخول في تفاصيل بعض المسائل العلمية التخصصية حاولت التركيز في كتابي هذا على الموارد التي يمكن لأي فرد أن يعرف الخطأ وموقع الجهل الذي وقع فيه فضل الله، ليكتشف عن قرب أن مدعي المرجعية لا يفرق بين الراوي الثقة من غيره، وأنه يستبعد أمراً ثم يقر أنه لم يكن مطلعاً على رواياته، وأنه يزعم أنه توجد رواية واحدة فقط في إحدى فضائل أمير المؤمنين عليه السلام رغم وجود ما يزيد عن عشرين رواية في تلك الفضيلة، وأمثال هذه الأخطاء المكشوفة التي لا تحتاج في تفاديها إلى عمق دراية واطلاع أو خلفية علمية كبيرة.

ومن هنا، كان أهم هدف توخيته في كتابي هذا بعد تشييد الحقائق بالأدلة القاطعة للريب هو بيان أن الآراء المنحرفة لفضل الله لا تمثل رأي الطائفة المحقة، وكان الطريق لإثبات ذلك يتم عبر التركيز على مواطن الجهل لديه، ودون مبالغة وإغراق، فإن تلك المقولات الباطلة لا تصدر ممن له حظ من علم، وإن تلبس بزِي أهل العلم، فهو جاهل بأبسط المقدمات العلمية التي يبتني عليها الرأي، فلا يجوز أن ينسب إليه رأي المذهب.

٢ - التزييف الإعلامي:

وقد لا يكون من المبالغة لو قلنا أن حجم الشبكة الحزبية والمؤسسات الإعلامية التابعة لفضل الله المنتشرة في كثير من بلدان العالم بما تصدره من مجلات وصحف ونشرات وكتب، وتمارسه من أساليب وأنشطة العمل الحزبي، يفوق في طاقته الإمكانيات المتاحة لأي مرجع تقليد أو مؤسسة إسلامية أخرى.

وقد سعت مؤسسته الإعلامية أن تغطي على عجزه العلمي «وتجعل الزج قدام السنان»، ففي حين لم يكن يعرف إلا بلقب «العلامة» وهو لقب حصل عليه من أتباعه ولا يدل في حد ذاته على أن الملقب به مجتهد، نجد أن جهازه الإعلامي أخذ منذ العام ١٤٠٦ هـ يروج للقب «آية الله» وهو ما يطلق على خصوص المجتهدين، وتمكّن جهازه بهذا التزييف من خداع بعض الناس وأخذ هذا الأمر أخذ المسلمات، في حين عجز فضل الله من الحصول على اعتراف واحد من أحد المراجع المعروفين باجتهاده، فما هو في نظرهم إلا «شجر يرف»!

ولكن طموح فضل الله لم يكن يكفيه إلا لقب «آية الله العظمى» وتسلق المرجعية ليروج لآرائه من ذلك الموقع، فسخر كل قدراته لتثبيت هذا اللقب، فلا تجد إصداراً باسمه إلا ويحمل هذا اللقب، وقد غاب عنه أن هذه الألقاب قد ادعاها البعض ممن لا يستحقها وافتضح أمره في ذلك، وبقي المحك الحقيقي وهو الحصول على إجازة الاجتهاد من المراجع والمجتهدين المعروفين، «وسحابة صيف عن قليل تقشع».

ولكن ما لم يتوقعه فضل الله ولم يحسب له هو أن تأتيه الضربة من هذا الأسلوب الإعلامي بالذات، فيتعرقل بالحبال التي لعب عليها! فمحاولة جهازه في قلب الحقائق وتزويرها للصدور بفضل الله والتغطية على أخطائه جعلته يمارس أنواعاً من التحريف والتلاعب في كلماته مما أفقدت مصداقيته وكشفت عن مواطن الانحراف في أفكاره والموارد التي يسعى إلى إخفاء رأيه الحقيقي فيها، وهذا ما ستجده بوضوح في خاتمة هذا الكتاب.

٣ - عدم المواجهة وردة الفعل الشديدة:

فقد امتاز فضل الله بأسلوبه الخاص وهو التدرج في طرح آرائه المنحرفة، فقد كان في البداية يثير القضية من خلال الاحتمالات المطروحة فيها بما فيها الرأي الباطل من دون تأييد للرأي الحق الذي تبناه علماء الطائفة، وعندما لا يجد معارضة لمثل هذه الإثارة يعمد إلى طرح احتمال قوة الرأي المنحرف وذكر بعض ما يتوهمه من عناصر القوة فيه والتقليل من قيمة الرأي الحق وذكر ما يظن أنه من موجبات ضعفه من دون الجزم في الموضوع المتنازع فيه، وحينما يفقد مواجهة هذا الترجيح أو يجدها ليست بالشكل القوي يفصح عن مكنون رأيه وما يضره في باطنه!

ولعل موقفه من الاعتداء على مولاتنا الزهراء عليها السلام وشهادتها هو أحد أبرز مصاديق أسلوب التدرج في تبني الرأي المنحرف، ولكن هذا الأسلوب كان يستبطن في حقيقته عملية الاستدراج الإلهي - نستجير بالله منها - للكشف عن حقيقة توجهاته ومبنياته، إذ لم يكن من الممكن إقناع البعض بأنه يعني ويقصد الرأي الباطل إلا من خلال إفساح المجال له للإدلاء برأيه وإظهار ما كان يحذر من بيانه للوهلة الأولى، «وبرد غداة غر عبداً من ظمأ».

ووقع مالم يكن يتوقعه فضل الله، ورأى نفسه في دوامة لم يجد منها مهرباً، ولم تنفعه أمواله ولا صحفه ومجلاته من تحسين صورته أمام موجة الاعتراضات الكبيرة من مراجع وعلماء الحوزة العلمية والجماهير المؤمنة، وبقي أمام مفترق طريقين، فإما أن يعلن عن تراجعهِ وتوبته وهو بذلك يقر بأن منشأ ما قاله من إنحرافات هو الجهل بالأسس العلمية فتذهب أتعابه في تسلم زمام المرجعية سدى، وإما أن يكابر ويستمر في باطله فتشتد عليه الاحتجاجات والاعتراضات، «وما هو إلا غرق أو شرق».

ويبدو أن فضل الله قد اختار الطريق الثاني ظناً منه أنه أسلم له، معتمداً على قدرته على المناورة والضغط التي يحسب أن بإمكانها أن تنقذه من المحصنة، فقد أكد على عدم استعداده للرد على أحد مبرراً ذلك بأنه منصرف إلى مواجهة الاستكبار العالمي، وأن كتابة الردود تشغل الساحة بأمور هامشية! ويكفي لتفنيد هذا التبرير أن نعرف أن فضل الله يعتبر أشد الناس خوفاً وإثارة لختلف القضايا كبيرها وصغيرها بحجة أنه «ليس هناك ما هو تافه في السؤال والحوار»، بل إنه لم يلجأ لهذا التبرير إلا بعد عجزه وسقوط كل احتجاجاته، فقد دخل في نقاشات مع بعض العوام الذين لا يملكون خلفية علمية مناسبة حول ما صنفه قضايا هامشية، في حين تجنب أي حوار علني مع العلماء والمحققين المتخصصين!

ثم متى كانت كتابة الردود على الانحرافات والبدع وترسيخ البنية العقائدية في نفوس المؤمنين مانعة من الجهاد والوقوف في وجه مؤامرات العدو حتى في أشد الفترات ضراوة؟ بل هما يسيران جنباً إلى جنب إن لم يكن الاهتمام بالأسس العقائدية مقدماً لأن العمل الإسلامي لا يمكن أن يكون مثمراً إذا لم يعتمد على البنية الفكرية الصلبة، ولذا نلاحظ أن أكبر دعاة الوحدة الإسلامية وأكثرهم تحذيراً من الفرقة لم يهتموا الجوانب العقائدية والفكرية والتاريخية في حركتهم، لأنهم يدركون جيداً أن قوام الحركة بها، فهي هو الإمام الخميني (رضوان الله عليه) يتحدث في وصيته العظيمة عن مصحف فاطمة بما يعتبره بعض القاصرين ادعاءً لنبوتها! ويؤكد أيضاً على أن حديث الثقلين حجة على كل المسلمين وخاصة علماء المذاهب الأخرى، ويتطرق إلى حديث الغدير والمقامات الرفيعة لأهل البيت (عليه السلام) وشهادة الزهراء (عليها السلام)، وأن الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) سيحقق ما لم يستطع أحد قبله من تحقيقه، وهو يعلم مع ذلك حجم المتابعة والرصد الإعلامي للاستكبار لمحاولة التصيد من أقل كلمة يظن أنها ستفعله في إثارة أجواء التشويه والإدانة.

ولقد كفاني العلامة الجليل السيد جعفر مرتضى العاملي مؤونة الإجابة عن كثير من أمثال هذه الشبهات والإثارات بما ذكره في كتابه الأخير «لماذا كتاب مأساة الزهراء؟»، ولذا أوصي اخواني المؤمنين بقراءته.

وقبل الدخول في الكتاب احببت التنبيه على امور:

١ - عمدت في بداية كل باب أو فصل إلى عرض كلمات فضل الله في ذلك الموضوع، سواء من كتبه أو رسائله أو أشرطته المسجلة، ونقلت نماذج من المطبوع منها في ملاحق هذا الكتاب، وذلك لتوثيق كلماته حتى لا يقال بأن في الهجوم عليه تحاملاً أو تحملاً. ولم أنقل من الأشرطة المسجلة إلا ما استمعت إليه شخصياً ثم دوتته، ولم أنقل الكثير مما اشتهر عنه ولم أملك عليه دليلاً حسيماً ملموساً، وسيلاحظ القارئ أنه قلما يوجد كلام نسبناه إليه من الأشرطة إلا وله مماثل وشاهد في كتبه ومجلاته ونشراؤه. ولي رجاء من كل من بلغه تكذيب فضل الله لاي عبارة منسوبة إليه في كتابنا أن يتفضل علي بإرسال نص خطي منه بتكذيب ذلك المقطع.

وبالطبع لا ادعي أنني بتوثيق كلمات فضل الله قد عاجلت مشكلة تشكيك جماعته في أقواله وكتبه معالجة جذرية، فإن بعضهم يعمد إلى كل أساليب الخداع والمكر دفاعاً عن انحرافات فضل الله، فنجدهم يطرحون وجود أجهزة حديثة تحاكي صوت فضل الله! ويكذبون تنديد مراجعنا بفضل الله في مجالسهم الخاصة، وعندما يخطب أحد المراجع في مجلس علني شاجباً لآراء فضل الله يقولون إنه قد تعرض لضغوط شديدة ونقل له كلام فضل الله بشكل خاطئ! وهكذا يسعون إلى تحسين صورة الانحراف بمختلف أساليب التضليل الشيطانية.

ولكنني أستطيع القول أنني وفرت على «طلاب الحقيقة» قسماً من عناء البحث لمعرفة صحة أو كذب ما نسبناه إلى فضل الله عبر تحديد المصادر التي استقيناه منها كلماته. كما أن لي رجاء آخر أيضاً ممن يروم نبيل الحقيقة أن يقرأ بتأن ودقة ما نذكره في صدر الأبواب والفصول من كلمات فضل الله، فإن ذلك سيؤثر كثيراً في معرفة الثغرات الموجودة فيها.

٢ - ذكرت أقوى ما يمكن أن يستدل به صاحب الرأي الآخر، ولم استعمل أسلوب إظهار ما يسند رأيي فقط والتغاضي عما يخالفه لأن ذلك لا يتفق مع المنهج العلمي. كما عمدت إلى كتابة الرد بشكل تتم فيه الإجابة على الاعتراضات المقدرة التي قد تثار، وهذا هو أحد الأسباب المهمة في التطويل الملاحظ في بعض الفصول.

٣ - نستلزم الإجابة على شبهات فضل الله ومزاعمه أحياناً توضيح بعض المسائل التي تكون موضع اهتمام الدراسات في الحوزة العلمية، وقد بذلت قصارى جهدي في التوسط والاعتدال بين توضيح ما يرفع الإشكال وبين مراعاة الاختصار وتجنب البحث المطالب العلمية التي تستند على مقدمات كثيرة تبعث على الملل.

٤ - تعمدت في تبويب الكتاب تقديم باب منزلة الزهراء عليها السلام ومصحف فاطمة على ما يتعلق بالاعتداء عليها رغم أن تلك الأبواب هي الأكثر إثارة على المستوى العام وذلك لامرين: الاول: إن بعض ما قاله في الباين الاول والثاني لا يقل خطورة عما

ذكره في الابواب اللاحقة لهما. الثاني: إن قسماً كبيراً مما هو مذكور في هذين البابين يكشف عن مستوى التفكير وطريقة البحث والمركزات التي يعتمد عليها فضل الله. ٥ - لزم أحياناً التعرض لمناقشة الروايات من ناحية السند في الموارد التي كان يتوقف الاستدلال على ذلك فيها وفي الموارد التي رأيت أن إثبات صحة السند مؤيد للدليل. وقد سعت إلى إدراج المباحث الرجالية الطويلة في الهامش تجنباً للإطالة. ولم أذكر في الهامش المصادر التي اعتمدت عليها في توثيق وتضعيف الرواة إلا في الموارد التي اقتضتها الأهمية.

٦ - تم تمييز كلمات فضل الله بخط مغاير لخط الكتاب (مائل) تسهيلاً على القارئ إذا أراد الرجوع إلى كلماته.

٧ - تعمدت أن يكون عنوان الكتاب محتوياً على كلمة (الحوار) وذلك لأن فضل الله يعتبر نفسه من دعاة الحوار حتى مع أهل الباطل، ونحن نرجو أن يلتزم بما قطع على نفسه من ضرورة الحوار واستمراره سواء بشكله المباشر أو غير المباشر، وأن يدع جانباً مقولته: «أنا ليس عندي وقت لأرد على أحد»، إذ كيف خاض في الحوار على مختلف الأصعدة والمجالات وعندما انكشف عجزه العلمي فيما كتبه مراجعنا وعلمائنا الكبار تذرّع بأن لا وقت لديه للحوار لأن لديه مهمات كبيرة أخرى!! إن من يؤمن بالحوار ويدعو إليه يجب أن يلتزم بدعوته دائماً وإن غلبه الحوار!

وإصرارنا على الحوار العلني نابع من معرفتنا بأن الحال لم تكن لتبلغ ما وصلت إليه لو أن فضل الله قبل منذ البداية دعوة العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي بعقد حوار صريح وعلني حول المسائل المتنازع عليها، لتظهر الحقيقة أمام الملأ ويثبت زيف ادعاءات المدعين للعلم والاجتهاد زوراً، ويبدو أنه أدرك مسبقاً هذه النتيجة فتهرب من الحوار إلا مع عوام الناس حتى يضمن عدم انكشاف أوارقه.

* * *

وآخر ما أرجو أن نستخلصه من هذه الفتنة هو أن لا نسمح للذين أخذوا سمعتهم ومكانتهم عن طريق السياسة والشهرة والإعلام كفضل الله أن يمسوا بالأسس العقائدية، لأن العقيدة أهم وأعظم من أن نضحى بها لمصالح مؤقتة زائلة.

كما ينبغي الحذر من محاولات تحسين صورة فضل الله والتقليل من شأن انحرافات، وهي مهمة منوطة بالعلماء والمؤمنين، وقد أثبتوا أنهم أهل لها وأنهم حريصون على القيام بها.

وفوق كل ذلك فالبيت له ربّ يحميه ولاهل البيت ﷺ رب يدافع عنهم ويهيء من يدافع عنهم...

١٥ شعبان ١٤١٨ هـ

* * *

المدخل

المدخل

صدرت ستة ردود مكتوبة للسيد محمد حسين فضل الله تتعلق بما أثير حوله من كلام كرد فعل على حديثه عام ١٤١٣هـ حول بعض المسائل العقائدية والتاريخية، خصوصاً فيما يتعلق بسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (عليها السلام)، وقد كتبت هذه الردود وألقيت في مناسبات وتواريخ مختلفة وهي كالتالي:

- ١ - رسالة للسيد جعفر مرتضى بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٣م المصادف ٣ جمادى ١٤١٤هـ.
- ٢ - رسالة ثانية للسيد جعفر مرتضى غير مؤرخة، إلا أن تاريخ «الفاكس» يشير إلى يوم ٢٢/١١/١٩٩٣م المصادف ٧ جمادى الثانية ١٤١٤هـ.
- ٣ - نص مقابلة إذاعة «النور» معه في بيروت بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٣م المصادف ٧ جمادى الثانية ١٤١٤هـ، وقد تم تدوين نص المقابلة ونشرت ضمن بعض ردوده المكتوبة، ولذا أدرجتها ضمن الردود المكتوبة.
- ٤ - رسالة للسيد محمد جواد الكلبايكاني بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٤١٤هـ المصادف ٢٢/١١/١٩٩٣م.
- ٥ - بيان وزعه ناشروه في لندن باسم «أنصار المقاومة الإسلامية في لبنان» تضمن جواب فضل الله على أسئلتهم، ولم يذكر فيه تاريخ الإجابة أو تاريخ التوزيع، والذي يظهر من بعض القرائن انه كتب متأخراً عن الاجوبة السابقة بقليل.
- ٦ - رسالة جوابية تعليقاً على أجوبة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) حول بعض الاسئلة التي وجهت إلى سماحته وذكر فيها رأيه حول مجموعة من الآراء العقائدية وغيرها المنسوبة لفضل الله، وقد كتبت بتاريخ ١١ جمادى الثانية ١٤١٧هـ، وهي آخر ما يمثل رأي فضل الله في هذا الشأن ضمن الردود المكتوبة.

وللاختصار سوف نرمز إلى كل جواب برقمه، فالجواب «الرابع» مثلاً سيشير إلى رسالته للسيد محمد جواد الكلبيكاني، وهكذا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأحاديث والمحاورات المتفرقة ضمن عدة أشرطة مسجلة، والذي يظهر من أغلبها أنها كانت في العامين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ م. وكذلك بعض الكتب والمجلات والنشرات التي قام بتأليفها أو أجريت فيها مقابلات صحفية وحوارات معه وأخص بالذكر منها نشرة «بينات»، ونشرة «فكر وثقافة»، ومجلة «الموسم» الفصلية في عددها الواحد والثاني والعشرين والصادرة عام ١٤١٦ هـ (وقد اختص العدد بتمامه للحوار معه)، وكما يظهر من مقدمة العدد فإن أغلب هذه الأسئلة قد طرحت عليه في مواسم الحج وبعضها في لبنان، وإنها كانت من العام ١٤٠٦ هـ فما بعد، وقد طبع هذا العدد في مدينة قم المقدسة في كتاب باسم «حوار مع محمد حسين فضل الله»، وكذلك استندنا إلى كتاب «الندوة» وهو عبارة عن سلسلة ندوات الحوار الأسبوعية بدمشق والتي بدأت من ١٩٩٥/٦/١٧. (١)

وتبرز أهمية التسلسل في طرح أقواله في معرفة المراحل التي مرّ بها فضل الله في تحديد موقفه من قضية الزهراء (عليها السلام) - إن كان ثمة رأي محدد موجوداً بالفعل! - ومعرفة الرأي النهائي الذي استقر عليه وخصوصاً في جوابه السادس.

وإليكم نص كلماته وردوده مبوبة في النقاط التالية مع التعليق عليها ودراستها بما يوفقنا الله إليه.

* * *

١ - هل كان حديثاً جماهيرياً؟

قال في جوابه الثاني:

«لقد كان الحديث عن الصديقة الزهراء منطلقاً من إثارة احتمالات تحليلية من أجل الوصول إلى نتائج علمية في هذه الأمور وغيرها، ولم يكن حديثاً جماهيرياً».

وقال في جوابه الرابع:

«أما عن الملاحظة حول حديثي في قضية جدتنا الصديقة الطاهرة المعصومة الزهراء (عليها السلام) فلم يكن في حشود جماهيرية متحمسة، بل كان حديثاً قبل أكثر من سنة في مجتمع نسائي صغير جداً جواباً عن سؤال - إنني أحب أن أبين لكم أن المسألة لم تأخذ بعداً جماهيرياً كما تذكرن -».

وقال في جوابه الخامس:

«قبل سنة وفي اجتماع للجنة النسائية في مسجد الإمام الرضا (عليه السلام) في بئر العبد تحدثت عن شخصية الزهراء».

(١) راجع الملاحق: ١ - ١٠.

والسؤال المطروح هو: إذا كان حديثه قد حصل في مجتمع نسائي صغير جداً فما هي الحاجة إلى مكبرات الصوت؟ وما هي الضرورة إلى تسجيل الحديث؟ ألا يدرك فضل الله أن كل حديث يسجل بصوته يشكّل مستنداً رسمياً لأرائه وخصوصاً أن الكثير من الناس يتابعون أخباره ويستمعون لشرطته المسجلة سواء كانوا مؤيدين أم معارضين؟ «ولكل ساقطة لاقطة».

ثم ألا يعتبر تسجيل الحديث في هذا الزمان - عصر الاتصالات السريعة - بمثابة ما يعوّض به المتحدث عن قلة الحضور؟

إن محاولة فضل الله تضيق دائرة المخاطبين والتأكيد على عدم جماهيرية الحديث إنما يهدف منها أن يجنب نفسه تبعات ما طرحه في تلك الجلسة وإلقاء المسؤولية على عاتق المعارضين على أفكاره والمستكرين لأقواله، إلا إن ادعاء فضل الله لا يتفق بتاتاً مع ما يجاهر به وفي أكثر من مناسبة من أنه يرفض الأسلوب الذي يحصر البحث في المسائل العقائدية وغيرها في نطاق العلماء كي لا تتزلزل عقيدة العامة، فهو يقول في إحدى أعداد نشرة «بينات» الصادرة بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٩٦ جواباً عن استفسار في هذا الخصوص:

«يخاف البعض أن يؤدي طرح المسائل الفكرية والعقائدية إلى مس أفكار متوارثة قد تكون صحيحة وقد لا تكون، ويقول بأنه ليس من حق أي عالم أن يطرح القضايا التي تثير الجدل أمام الناس، وأن عليه أن يقتصر في ذلك على العلماء الذين يناقشهم ويناقشونه حذراً من ضياع الناس».

وربما يلاحظ عليّ بعض إخواننا أنني أ طرح القضايا وأثير التساؤلات في الهواء الطلق، ويعتبرون أن بعض الأفكار المطروحة قد تصدم الذهن العامة المتوارثة، ويرون أن ذلك خطأ لأنه يولد جدلاً ومشاكل تضعف عقائد الناس...، أنا لا أؤمن بأن الناس عوام الناس يجب أن نقيهم على جهلهم...، إني أرى من الخطأ إثارة القضايا في المجالس الخاصة وحسب، بل لا بد من أن نشيرها في المجالس العامة بالطريقة التي تحقق للناس توازناً في فهمهم وأفكارهم...».

فأين تكمن الحقيقة بين هذا القول وبين أقواله السابقة في أن حديثه لم يكن لاجل إثارة الموضوع بين الجماهير؟

* * *

٢- هل كانت مبادرة أم ردة فعل؟

قال في جوابه الرابع: «بل كان حديثاً قبل أكثر من سنة في مجتمع نسائي صغير جواباً عن سؤال».

وقال في جوابه الخامس: «وسئلت عن مسألة كسر ضلع الزهراء عليها السلام فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة، وقد يسأل أحدنا: إذا كانت المسألة كذلك فلماذا أثرت حولها الاستفهام في ذلك الوقت؟ واجيب بأن ذلك كان جواباً

لسؤال تلقّيته من بعض الأخوات كما وسبق أن أشرت في بداية الحديث ، وأنا قد عوّدت الناس أن أجيبهم على كافة القضايا ، ولم أكن أنا ابتدأت إثارة ذلك» .

وقال في جوابه السادس : «ولم أثر الموضوع ، بل كان حديثاً خاصاً استغلّه الحاقدون ونشروه بين الناس ، فإذا كان فيه إساءة لذكرى الزهراء (عليها السلام) ، فهم الذين يتحملون مسؤوليتها» .

وقال في الشريط المسجل : «أنا ما أشرت هذه المسألة أساساً ، مسألة هنا في المسجد فيه نساء كانوا موجودين ، مثقفات حكمت وانتهت ، آلي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا ، (إذا كان) في هذا الحديث إساءة؟ ! هم الذين أساءوا» .

وقال في العدد ١٨ من نشرة «فكر وثقافة» : «إنها قصة صغيرة وفي مجلس خاص قام أحدهم بنشره ، ولست أنا الذي أثرته ولا نشرته ولا شجعت» .

ولكن الحقيقة لا تساعد فضل الله في ما ادّعاه بل تقف في وجهه ، لأن حديثه كان على قسمين ، الأول منه كان محاضرة ، والقسم الثاني إجابة منه على الأسئلة الموجهة إليه كما هي الطريقة المألوفة حالياً ، وعندما نرجع إلى الشريط ونستمع إليه نراه يقول في القسم الأول من حديثه :

«وهكذا نرى أن الزهراء (عليها السلام) صاحبة رب البيت المشغولة بأولادها والمشغولة ببيتها وبزوجها وبأبيها انتفضت عندما رأت أن هناك حقاً يضاع وأن هناك مشكلة برزت ، مشكلة خاصة وهي عامة في مدلولها وفي حقها في فذك ، ومشكلة عامة وهي حق أمير المؤمنين (عليه السلام) على المسلمين جميعاً ، لأن المسلمين كانوا يقدرونها ويعظمونها ويحترمونها لأنهم كانوا يرون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقدرها ويحترمها ، وأنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول أن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها أو ما إلى ذلك ، إنني أتخفظ في كثير من الروايات كما أنقل عن المرحوم عبدالحسين شرف الدين ... إلخ» .

وفي القسم الثاني من الشريط سألت إحدى المؤمنات كردة فعل على كلامه السابق عن كيفية استثناء كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة - وإن - التي أطلقها القوم أعطت الإيحاء ، بالإضافة إلى إسقاط الجنين محسن؟

فاجاب : «قلت - وهذا اعتراف ثان بأنه بادر إلى الطرح - إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة ، ولكن قد يكون ممكناً ، أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة» . والشريط المسجل موجود بين أيدي الجميع وشاهد على بطلان مدعاه .

ونحن لا نريد أن نتهم فضل الله بالكذب لكي يخلص نفسه من المازق الذي وقع فيه لأن هذا يتنافى مع الأخلاق التي دعانا إليها الدين الحنيف ، وأفضل تبرير يمكن ذكره لكي لا نحمله على سوء الظن هو القول بأن قوة الحجة المقابلة ووهن ما لديه قد أربكته وجعلته يتحدث من غير وعي لما صدر منه .

وهناك احتمال آخر أيضاً لتبرير موقف فضل الله وهو أن هناك فرقاً بين المبادرة إلى طرح الموضوع وبين إثارته!! فالمبادرة تكون ممن يطرح الموضوع والإثارة ممن يعترض على الموضوع!! ونحن لم نستوعب هذا الفرق فقد يكون من المصطلحات والالفاظ التي خفيت معانيها علينا واختص فضل الله بمعرفتها!

ثم لو افترضنا أن هذا كان جواباً عن سؤال ولم يكن مبادرة فهل إن الإنسان ملزم بالإجابة على كل سؤال وخصوصاً إذا لم يكن ملماً به بالشكل الكافي؟ وقد جاء في نهج البلاغة أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «لا تقل ما لا تعلم... فإن الله فرض على جوارحك كلها فرائض يحتاج بها عليك يوم القيامة» (١).

يضاف إلى ذلك إن فضل الله يصور القضية على أنها لا تتجاوز في شكلها الجواب وردة الفعل من غير أن يكون له قصد مسبق وغرض معين، وهذا لا ينسجم أبداً مع ما يطرحه من أنه كان يهدف من طرح الموضوع إثارته للتحقيق والبحث العلمي كما جاء ذلك صريحاً في الجواب الخامس حيث قال: «لأن المسألة إنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها».

ولكن «فضل الله» لكي يخلص نفسه من تبعات ما بادر إليه أخذ يلقي بالمسؤولية في مضاعفات ما ترتب على حديثه على الذين استنكروا كلامه فأخذوا يحذرون من الاطروحات الغربية والشاذة، فبدلاً من أن يبحث في منشأ الإثارة وسببها أخذ وفي مغالطة واضحة يركّز على نتائجها - وهي نتائج طبيعية لمثل هذا الحديث الخطير - ليجعلها في منزلة العلة والسبب!! «ومن يرى الزبد يخله من لبن».

وسؤالنا لفضل الله: لو أن شخصاً تكلم في مجلس خاص أو تطرق في كتاب إلى إهانات للنبي والائمة صلوات الله عليهم بما يستوجب الحكم بالإرتداد - كما حصل في قضية المرتد سلمان رشدي - فمن المألوم والمحاسب في ذلك، هل هو المتحدث والكاتب أم الناقل والمعارض؟ وغني عن البيان أن المقارنة (ومن ثم التطابق) هنا تتناول شكل الحالة وصورتها لا محتواها ومادتها.

ولا أرى نفسي في حاجة للرد على السفسطات التي عودنا عليها فضل الله وأخذ يستعملها للاستهلاك الإعلامي، لأن أول من أثار هذه القضية هو شخصه وبالتالي فهو أحق الناس أن يشمل كلامه الذي قال فيه: «إننا نعتبر أن من يشغل المجتمع بمثل هذه القضية في مثل هذه الظروف العصبية التي يقف فيها الاستكبار العالمي من جهة والكفر العالمي فيها من جهة أخرى من أجل أن يسقط الإسلام والمسلمين في أرضهم وعزتهم وكرامتهم وسياستهم، إن من يشير مثل هذه القضايا بالطريقة التي تعمل على تفجير الفتنة فهو لا يخلص لله ولرسوله وللمؤمنين» (٢).

(١) نهج البلاغة للشريف الرضي: ص ٥٤٤، الحكمة ٢٨٢.

(٢) نشرة «بينات»: العدد ٥٢، بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٩٧.

يقول آية الله العظمى التبريزي (دام ظله):
«ولا يخفى أن إلقاء هذه الشبهات والمقالات الباطلة التي أجبتنا عنها موجب لانشغال المؤمنين والمسلمين عن قضاياهم المصيرية في مواجهة أعداء الإسلام كما بدت معالم ذلك اليوم»^(١).

والكل يعلم أنه لم تكن تحدث ردة الفعل الحالية لولا إثارة فضل الله لهذه الفتنة وإصراره على موقفه ومكابرته في قبول الحق، فإن مقام الزهراء عليها السلام ومنزلتها وأحزانها ومصائبها مما اتفقت عليه الشيعة الإمامية، ولو أن فضل الله تاب ورجع عن أباطيله لسكنت الفتنة، «والأشياء تنتهي إلى أسبق عللها» كما ذكر ذلك آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظله)^(٢).



٣- الغرض من طرح الموضوع

قال في جوابه الأول: «إن المسألة كلها تدخل في نطاق التساؤلات التحليلية لمثل هذه المسألة في أبعادها التاريخية سواء من ناحية السند أو المتن أو الأجواء العامة، وإنني أعتقد أن إثارة هذه التساؤلات تدفع الكثيرين للبحث ولتركيز المسألة من ناحية علمية، لأننا إذا استطعنا أن نصل بها إلى التحقيق الدقيق الذي يضع القضية في نصابها الصحيح فإننا نركز علاقتنا بالمسألة على أساس علمي خاضع للنقد والتحليل».

وقال في جوابه الرابع: «لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخياً من جهة السند ومن حيث المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية، فكان الجواب في ذلك المجتمع النسائي الصغير مختصراً وسريعاً على نحو إثارة الاحتمال ... وإنني أعتقد أن علينا أن نبحت هذه الأمور بطريقة علمية قبل أن يبحثنا من أعداء أهل البيت بطريقة عدوانية، ولا أتصور أن البحث العلمي في هذه الأمور يختلف عن البحث العلمي الأصولي والفقهوي والكلامي، ولا أتصور أن النتائج فيه أياً كانت تختلف عن النتائج هناك، فإذا كانت الغوغاء هي الأساس في تقويم الأمور فإن ذلك يمنع من كثير من الأبحاث التي تؤكد الحقائق، وإنني أدعو جميع إخواني العلماء والباحثين إلى دراسة هذه الأمور بالدقة والتحقيق لأن ذلك هو سبيل الوصول إلى الصواب، وهو الطريقة المثلى لتأكيد تراثنا بالطريقة المثلى على أساس الحق والواقع».

وقال في جوابه الخامس: «لأن المسألة إنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها، خاصة وإن ما نعرفه من جمهور المسلمين الشيعة - في احتفالاتهم بالزهراء عليها السلام - أنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب الثقة حتى بالحديث الضعيف، وأن المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف أبداً».

(١) راجع الملحق رقم: ١١ و ١٣ .

(٢) راجع الملحق رقم ١٢ .

وقال في الشريط المسجل: «وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلاً؟ لولا هالناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء وولادة الزهراء في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم يكن أحد) سمع فيها (بها) لأنها ليست من الأمور التي تشكل عمقاً وأهمية لنا، بس في بعض الحالات واحد يجي يسأل سؤالاً وبعض الناس يحاول ... (كلمة غير واضحة) ...».

وقال أيضاً في الشريط المسجل: «وأنا أنصح وقلت هذا في إيران في المجمع العالمي لاهل البيت في آخر سفر لي، قلت: إذا لم تناقشوا قضاياكم وإذا لم تناقش نحن قضايانا بطريقتنا الخاصة فسيناقشها الآخرون ويسقطون القضايا».

وقال أيضاً في الشريط المسجل: «ولذلك تحدثت في مقام شرح موقف وجهة نظري، وإلا فهذه القضية ليست من المهمات التي أهتم بإثباتها ونفيها لا من ناحية علمية ولا من ناحية سياسية».

ولنا على كلامه عدة ملاحظات:

الاولى: إن هناك تنافياً ظاهراً في إثارة الموضوع بين عدم كون الحديث جماهيرياً وبين كون الجماهير هي المعنية بالامر فهو يقر بأن «جمهور الشيعة يتعاملون معه معاملة المسلمين»؟

الثانية: إذا كان الغرض هو إثارة الموضوع علمياً فهل كان الواجب طرحه على المحققين والعلماء المتخصصين في شؤون التاريخ أم على مجموعة صغيرة من النساء؟! وخصوصاً إنه يقول في جوابه الثاني: «إنني أعتقد إن إثارة مثل هذه المسألة التي مضى عليها وقت طويل في مجلس محدود حتى إنها ليست معروفة لدينا في لبنان بشكل عام»؟! فلماذا بادر إلى طرح الموضوع غير المعروف في الاجواء العامة، لا بلحاظ عدد الحضور، بل بلحاظ عدم معرفة الحضور بالموضوع؟

الثالثة: إذا كان فضل الله لا يهتم بإثبات القضية من ناحية علمية - كما يقول في الشريط المسجل - فهل يحق له بعد ذلك أن يطرح الموضوع لإثارته لأن ذلك يدفع الآخرين لتركيز المسألة من ناحية علمية كما جاء في الجواب الاول والخامس؟ بل ألا يعتبر قوله السابق غريباً مع قوله في الجواب الرابع: «إنني أعتقد إن علينا أن نبحث هذه الأمور بطريقة علمية»؟ وما هو إلا «بقبقة في زققة».

* * *

٤ - هل كان طرحاً علمياً؟

قال في جوابه الاول: «لقد كانت المسألة كلها أن لدي تساؤلات تاريخية تحليلية في دراستي الموضوع كنت أحاول إثارتها في بحثي حول هذا الموضوع ... وعن سؤال حول إسقاط الجنين أنه من الممكن أن يكون طبيعياً لأنني كنت آنذاك أحاول البحث في الروايات حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيراً على نص في البحار عن دلائل الإمامة للطبري ...

وخلاصة الأمر إنه حديث في مجال إثارة التساؤلات التحليلية من أجل الوصول إلى الحق وليس موقفاً حاسماً، لأننا لا نملك عناصر الرفض قطعاً، ولكننا نتحرك بالطريقة العلمية في تجربة الإثبات.

وقال في جوابه الثاني: «وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادره ولذلك أثرت المسألة على سبيل الاحتمال...»!

وقال في جوابه الثالث: «وأنا لم أدقق في الروايات التي تذكر أن أهل المدينة كانوا يضجون ... حتى أن بعض الكلمات التي قرأتها ولا أدري مدى سندها ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء أنها افتقدت بعض هذه الأوراق فقالت لخدمتها فضة: ابشي عنها فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً، فإذا صحت هذه الرواية ...».

وقال في جوابه الرابع: «لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخياً من جهة السند ومن جهة المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية ... ولكنني عثرت في إجاباتي بعد ذلك على كثير من النصوص ... إنني اعتقد أن علينا أن نبحث هذه الأمور بطريقة علمية قبل أن يبيحها غيرنا من أعداء أهل البيت بطريقة عدوانية، ولا أتصور أن البحث العلمي في هذه الأمور يختلف عن البحث الأصولي والفقهية والكلامي ولا أتصور أن النتائج فيه أياً كانت تختلف عن النتائج هناك، فإذا كانت الغوغاء هي الأساس في تقويم الأمور فإن ذلك يمنع من كثير من الأبحاث التي تؤكد الحقائق، وإنني أدعو جميع إخواني من العلماء والباحثين إلى دراسة هذه الأمور بالدقة والتحقيق لأن ذلك هو سبيل الوصول إلى الصواب، وهو الطريقة المثلى لتأكيد تراثنا بالطريقة المثلى على أساس الحق والواقع ...».

ويلاحظ على كلامه ما يلي:

أولاً: من يكون في حالة البحث العلمي؛ فإن من المفروض واللازم عليه أن يقوم بالإطلاع الواسع والشامل على مصادر الموضوع وجوانبه قبل إبداء وجهة النظر، وهذا من أصول البحث المتفق عليها، أما التشكيك في حقيقة متعارفة من غير بحث وتحقيق مسبق فلا يمت للمنهج العلمي بصلة، وما فاعله إلا «مفوزٌ علق شناً بالياً».

ثانياً: من آداب الجواب الواردة في الروايات أن يقول غير العالم بأمر: لا أعلم، أما التشكيك فهو يشكّل موقفاً، خصوصاً عندما يكون الأمر من المسائل المتسالم عليها عند الشيعة سواء كانت عقائدية أو تاريخية، ويتأكد هذا الموقف مع اعترافه بكون ما شكك فيه من المسائل المتسالم عليها ومن ضروريات المذهب، فقد قال في جوابه الثاني: «وقد رأيت أن كثيراً من علمائنا رَوَوْا هذه الروايات في كتبهم بحيث إنه إذا ناقش البعض في سندها فإن عمل العلماء مع الشهرة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد يجبر هذا الضعف». فما هو وجه الارتباط بعد هذا بين التشكيك في المسائل المتسالم عليها وبين الدعوة إلى تحري الدقة والتحقيق في دراسة هذه المسائل؟!

وعلى سبيل المثال فإن من يسأل عن وفاة الإمام الحسن (عليه السلام) هل هي قتل وشهادة بالسم؟ فيجيب بأن ذلك ممكن، فهذا الجواب وإن لم يكن رفضاً قاطعاً للقول بشهادته إلا أن التشكيك بحد ذاته يعتبر موقفاً مضاداً في مثل هذا الأمر، فإما أن يعترف المسؤول في هذه الموارد بجهله إن كان جاهلاً، أو يثبت أو يرفض ذلك بأدلة علمية قاطعة أو يسكت على أضعف التقادير، وهذا ما لم يفعله فضل الله.

ثالثاً: ليس من الصحيح أن يطالب فضل الله عوام الناس بالبحث والتحقيق في المسائل التاريخية وغيرها، في حين نراه يجهل وجود روايات تتحدث عن مسائل أساسية وحساسة؟ فإذا كان مع كل دراساته ومطالعاته - حسب ادعائه - لم يطلع على روايات ظلم الزهراء (عليها السلام) وإسقاط جنيها، فهل يحق له أن يطالب مجموعة (صغيرة أو كبيرة) من النساء بالبحث والتحليل، أو يطالب العلماء بذلك؟! وهل يعذر بعد هذا العمر الطويل في عدم العثور (إلى ما قبل أربعة أعوام) على رواية واحدة تتحدث عن السقط الشهيد محسن (عليه السلام)!

رابعاً: علّل فضل الله تحفظه على رواية كسر الضلع بضعف السند، وهذا يوحي للمستمع أن آراءه مبنية دوماً على ملاحظة صحة السند، فهل - مثلاً - ثبت لديه وفق السند الصحيح أن الزهراء (عليها السلام) هي التي كتبت مصحف فاطمة؟ وهل ثبت لديه بالسند الصحيح خطبة الزهراء في نساء المهاجرين؟ وهل ثبت لديه بالسند الصحيح أن الزهراء كانت تقوم بالليل حتى تتورم قدمها؟^(١)، وهل وجد نصوصاً صحيحة السند تثبت أن ضرب المرأة كان أمراً مشيناً ومعيباً في الجاهلية وموجباً للتشنيع والتعير للأعقاب؟ وهذه المسألة وغيرها كثير ينطبق على معظم ما قاله وتبناه، وهذا يفتح باباً واسعاً من الأسئلة التي تدور حول تبنيه للروايات والأحداث التاريخية وعموم تصورات وأفكاره هل هي قائمة وفقاً لصحة السند أم على الذوق والاستحسان. وهل يمكن لفضل الله أن يدعي أن كل ما ذكره في كتبه وخطاباته من أحاديث قد ثبتت صحتها السندية.

وإن ما دعانا لفتح هذا الباب هو ما شاهدناه وفي أكثر من موقع أنه يقبل بعض الآراء المبتنية على السند الضعيف ويرفض الرأي القائم على السند الصحيح، ومن ذلك ما سيأتي ذكره عند الحديث عن مصحف فاطمة، حيث إنه استقرب كون مصدر مصحف فاطمة هو الرسول (صلى الله عليه وآله) وكتبه هو الزهراء (عليها السلام) واستبعد كون مصدر مصحف فاطمة هو جبرائيل (عليه السلام) وكتبه هو الإمام علي (عليه السلام)! بالرغم من أن ما استقربه إما ضعيف سنداً أو لم ترد فيه رواية أو محمول على الرأي الآخر، وما استبعده قد وردت فيه الروايات الصحيحة! بل إننا نلاحظ كثيراً أنه يستشهد بما رواه السنة ومع ذلك فلم يطعن فيما نقله عنهم بضعف السند، وكشاهد على ذلك الروايات المتعددة التي نقلها عن ابن سعد في أواخر كتابه «خطوات على طريق الإسلام» حيث استند عليها في استنتاج ما تبناه من الرأي.

(١) نقلاً عن خطبة له يوم الجمعة بتاريخ ١١/٤/١٩٩٦م، وليس غرضنا إنكار ما تلوناه، بل لبيان أن فضل الله لم يلتزم نفسه بملاحظة صحة السند في كل ما يقول، وسيأتي مزيد من الكلام حول هذا في مبحث كسر الضلع.

خامساً: بعد مضي فترة ليست بقليلة من الاخذ والرد حول كلامه السابق نراه قد «رجع على حافرتة» ووقع مرة أخرى في نفس الأخطاء السابقة؛ فهو يجيب من غير تدقيق في الروايات التي تقول أن أهل المدينة كانوا يضجون من بكائها، ويتحدث في مسائل من غير معرفة بالسند، ويتبنى تصورات معينة على فرض صحة الرواية كما جاء في الجواب الثالث عند حديثه عن مصحف فاطمة، فأين هذا من الدعوة إلى التدقيق والبحث العلمي؟



٥ - أهمية الكلام وخطورته

قال في الشريط المسجل: «أولاً مسألة ضلع الزهراء (عليها السلام)، هذه قضية تاريخية لا قضية متصلة بالعقيدة ولا (ليس) فيها تبرئة لأحد من ظلموا الزهراء وظلموا علياً (عليه السلام)، قضية تاريخية لكن بعض العلماء يقولون إنه صار فيه كسر ضلع وبعض العلماء ما يقولون...».

وقال في الشريط المسجل: «وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني سواء قال القائلون إن ضلعها كسر أو لم يقل القائلون ذلك، هذا لا يمثل بالنسبة لي أية سلبية أو إيجابية، هي قضية تاريخية تحدثت عنها في دائرة ضيقة خاصة، ولم أتحدث عنها في الهواء الطلق، ولكن الذين يصطادون في الماء العكر حاولوا أن يجعلوا منها قضية للتشهير وإثارة الغوغاء وإثارة السذج البسطاء من الناس بطريقة وبأخرى، ولم أتحدث بها في أي مجال وإنما تحدثت عنها كجواب عن سؤال لأن كثيراً من الناس أصبحوا يصطادون في الماء العكر، ولذلك تحدثت في مقام شرح موقف وجهة نظري، وإلا فهذه القضية ليست من المهمات التي أهتم بإثباتها ونفيها لا من ناحية علمية ولا من ناحية سياسية ولكن مشكلتنا إن الكثيرين من الناس يحملون الأمور أكثر مما تحمل».

وقال أيضاً في الشريط المسجل: «وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلاً؟ لولا هالناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء وولادة الزهراء في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم يكن أحد) يسمع فيها (بها) لأنها ليست من الأمور التي تشكل عمقاً وأهمية لنا».

وفي جواب السؤال الذي وجه إليه حسبما جاء في الشريط المسجل: «أكد لنا مقرّبون من المسؤولين الإيرانيين أن آية الله السيد الكلبيكاني (رضوان الله عليه) أرسل لسماحتكم قبل وفاته رسالة شديدة اللهجة بسبب موقفكم من قضية الزهراء (عليها السلام)؟» قال: «هذا كاذب جملة وتفصيلاً، لم يرسل السيد الكلبيكاني أية رسالة توبيخية أو شديدة اللهجة لأنه لا يجوز له أن يرسل هذه الرسالة!!! ولو كان فرضاً إنه كان رأيي إن الزهراء (عليها السلام) كسر ضلعها أو لم يكسر، قضية تاريخية شو (ما) دخلها بالدين والعقيدة وبالتشيع!! قضية تاريخية، فلان قتل فلاناً أو لا؟!! فلان ضرب فلاناً أو لا؟!! شو دخلها هذه؟؟!! تكل بالعدالة؟؟!! تكل بالتشيع؟؟!! أنا أقول لكل المتحمسين، لو فرضنا، أنا أثرت احتمال وذكرت أنه الرواية الواردة ضعيفة، صح أو خطأ، شو دخلها في القضايا، أنا أحكي لكم لكي تفكروا، شو دخلها

بالدين، الواحد منكم عنده عقل، هذه مسألة، وليس هو يقدر (وهل يقدر) السيد الكلبيكاني أو غيره - لو كان أنا رأيي هيك (هكذا) - بيعطيني (يفرض علي) انه تكليفه الشرعي انه يبعث ... (كلمات غير واضحة ولعلها: رسالة يريد يهجم)، لذلك هذه المسألة في الجواب على هذا السؤال انه هذا أمر كاذب جملة وتفصيلاً، ولا نصيب له من الصحة وكل من يتكلم بهذا فهو كاذب أو مشتبه عليه الأمر سواء كان قريباً من المسؤولين الإيرانيين أو بعيداً من المسؤولين الإيرانيين أو أي شيء آخر، كل من يتكلم بهذا فهو كاذب».

وقال في الشريط المسجل أيضاً: «وهي التي ظلمت بغصبها فذك، وهي التي ظلمت بالإتيان بالنار لإحراق بيتها أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أو لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي وليست من أصول العقيدة، وليست واردة لتبرئة الذين ظلموها، ولكن بعض الناس يصطادون في الماء العكر ويحاولون أن يحملوا القضايا أكثر، ربما كان لنا علامات استفهام على هذه المسألة من ناحية بعض النقاط التي أثرتها، ومن حق كل إنسان أن يرسم علامات استفهام، ومن حقه على الآخرين أن يجيبوها».

وقال في جوابه الخامس: «وأحب أن أؤكد على أن مسألة كسر ضلع الزهراء وعدمه، وإسقاط جنيها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا الشريعة الإسلامية ... ثم لماذا كل هذه الغوغاء والكثير من العلماء يناقشون في كثير من القضايا التاريخية، قد يرى البعض يناقش في تاريخ ولادة الزهراء (عليها السلام) هل ولدت قبل البعثة بخمس سنوات أو ست سنوات؟ أم إنها ولدت بعد البعثة؟ ولا يعتبر ذلك كفراً أو انحرافاً ... ولست أنا في وارد البحث الآن حول كل هذه التفاصيل لأنه ليس هناك من مشكلة حتى يغوص الإنسان في هذه القضايا ...».

وقال في العدد ٤٤ من نشرة «بينات» بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٧/٨/١م عن خطبة له: «لذلك أيها الأحبة أقولها لكم من موقع المسؤولية، لا تلقوا بأذهانكم وعقولكم إلى كل داعية فتنة واختلاف وتنازع، إن المسألة إننا في ساحة قتال، قتال فكري وسياسي واجتماعي واقتصادي وأمني، ولا يجوز للذين يهجم عليهم العدو من أجل أن يسقط إنسانيتهم أن يتنازعوا في جنس الملائكة: هل الملائكة ذكور أم إناث؟! إذا درستهم ما تنازعون فيه من قضايا تاريخية أو غيرها فإنكم ستجدون أن ذلك لا دخل له في عمق العقيدة وأصالتها».

وقال في العدد ٥٢ من نشرة «بينات» بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٧/٩/٢٦م عن خطبة له: «وهكذا يحاول الكثيرون من الناس إثارة القضايا التي تصبح موقعاً للجدل في المسائل التاريخية حتى يفتنوا بها الناس ويشغلهم عن قضاياهم، وقد تعودنا في مجتمعاتنا هنا وفي إيران وفي أماكن أخرى أنه كلما مرت ذكرى السيدة الزهراء (عليها السلام) فإنه ينطلق شخص من هنا وشخص من هناك ليثيروا هل كسر ضلع الزهراء أم لم

يكسر؟ ويشتم هذا ذاك، ويرد هذا على ذاك. هي قضية تاريخية اختلف فيها المؤرخون، فمن آمن بها واقتنع فله أجر ما اجتهد، ومن لم يؤمن بها واقتنع فله أجر في ذلك، ومن أثار علامة استفهام فله عذره في ذلك، ... هناك حق في العقيدة لا بد أن نقف عنده، هناك حق في التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد واليوم الآخر وعلينا أن نركز أصولنا العقيدية، أما في الفروع والتفاصيل فإن من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. أول ما يلفت انتباهنا في كلام «فضل الله» أنه قد أوقع نفسه في مغالطة واضحة، فقد خلط بين مسائل ثلاثة، وهي:

- ١- المسائل التي تؤثر على أصل العقيدة بالإسلام.
- ٢- المسائل المهمة التي يعتبر إنكارها انحرافاً عن المذهب.
- ٣- المسائل العادية التي لا يؤثر إنكارها أو إثباتها على الاعتقاد بالإسلام أو بالمذهب.

أما في القسم الأول فقد اختلف فقهاء الشيعة في موجب الكفر والارتداد، فمنهم من قال أنه من أنكر ضرورياً من ضروريات الدين، ومنهم من ذهب إلى أنه من أنكر الضروري واستلزم إنكاره للضروري إنكار الألوهية والرسالة، ومع اختلافهم هذا فإننا لم نشهد أحداً منهم اعتبر إنكار ضرب الزهراء (عليها السلام) وإسقاط جنيها وما شاكل ذلك إنكاراً للضروري من الإسلام، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذا البحث، فهو داخل ضمن القسم الثاني الذي يعني إنكاره انحرافاً عن المذهب.

موقف الحوزة العلمية

ولهذا نجد أن كبار مراجعنا اعتبروا كلام «فضل الله» في التشكيك في شهادة الزهراء (عليها السلام) وبقية المسائل العقائدية المرتبطة بالمذهب كلام ضلال وحكموا عليه بأنه ضال مضل، كما أشار إلى ذلك آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني وآية الله العظمى الشيخ الميرزا جواد التبريزي (دام ظلّهما) في خطابهم بمناسبة شهادة الزهراء (عليها السلام) بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ، وكان مما قاله الشيخ الوحيد الخراساني: «... إن جميع الآلام والمصائب منشؤها السفاهة، وعلاج جميع الأمراض هو الفقهة، ولو أن البشر وصل للسفاهة ولو كان ذلك البشر تحت عمامة وذا لحية كثة، فإنه سيرى فاطمة الزهراء (عليها السلام) في مستوى إمراة عادية ويرى مقامها قابلاً للنيل من قبل بقية النساء... وذلك لأن من أوجب الواجبات عليكم جميعاً في برهة الضلال الحالية، التي وقع فيها تضييع حقوق أحق أرباب الحقوق من قبل الله تعالى، أن تبدلوا قصارى جهدكم من الناحية الفكرية، وأن تكونوا علماء مقتدرين، وأن تصيخوا فقهاء في الدين ومبانيه وأئمة، وأن تنقذوا الناس وتنجوهم من هذه الضلالات الناجمة على أثر فتنة بعض المتلبسين بالعمامة المؤيدين من قبل ممالك الكفر في مقام الإخلال بأصول المذهب ومبانيه وأسس، وذلك باستخدام حربة العلم والاستدلال الذي يخضع له كل مفكر غير متعنت في قبال الحق»^(١).

(١) راجع الملحق رقم: ٣٣.

وقال الميرزا جواد التبريزي في ذلك الخطاب :

«ولقد سعى البعض جهلاً والبعض الآخر عن عمد وقصد ضالاً ومضلاً تحريف عقائد الشيعة، هذه العقائد التي عانى أصحاب الاثمة (عليه السلام) وعلماؤنا المصاعب الجمة طوال الازمنة للحفاظ عليها، وهي أساس التشيع. إن هؤلاء يحرفون أولئك الشباب الذين لا اطلاع لهم ولا فحص لديهم في حقائق المسائل الدينية وتاريخ الإسلام، ولا معرفة لديهم بالمباني والاسس التي يجب أن تؤخذ منها المطالب والعقائد الحققة ... وهؤلاء (المضللون) بدلاً أن يوصلوا عقائد الشيعة ويبيّنوا أدلتها ومداركها فإنهم - وفضلاً عن حيرتهم الشخصية في عقائد الشيعة - يلقون هؤلاء الناس المساكين في الضلالة ... ومن الأدلة القاطعة للشيعة التي لا مجال للخدشة فيها ولا يمكن أن يقع فيها الجهل وعمى البصيرة - لمن كانت له بصيرة! - هو ما يتعلق بفاطمة الزهراء (عليها السلام) ... ولكن ظهر أشخاص وبعضهم معممون ومتسبون للسادات، فهؤلاء ينكرون شهادة الزهراء (عليها السلام) يعني ينكرون قول موسى بن جعفر (عليه السلام) من أنها صديقة شهيدة، فاحذروا ونبهوا غيركم!

... إنني أقول - والله شاهد على ما أقول - إن قلوبنا ممتلئة دماً وقيحاً، فهؤلاء يفسدون عقائد الشباب، والرسائل التي تصل إلينا من الخارج جعلتنا في حيرة من الأمر. إن الترويج لأولئك فيه إشكال شرعي وغير جائز إلا أن يعود هذا الشخص ويقول إن ما قلته من الكلام كان اشتهاً ... لقد قلنا إننا نريد الاتحاد ولكن ليس بالشكل الذي نحذف فيه عقائد الشيعة ونبتلها، كلا فنحن لا نريد الاتحاد بهذا النحو، وإن إمام الزمان (عجل الله فرجه الشريف) يتالم قلبه من هذا الشكل من الوحدة، وإن ما نصبو إليه هو التآلف» (١).

كذلك أجاب الميرزا جواد التبريزي والشيخ الوحيد الخراساني على استفتاء عن بعض مقولات فضل الله التي قال فيها أن أهل السنة يبحثون مع الشيعة في دلالة حديث الغدير مع أن اللازم هو البحث في سند حديث الغدير أيضاً! وأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يبين بوضوح للناس تعيين الإمام علي (عليه السلام) للخلافة! ونفى وجود خصوصيات غير عادية في الزهراء (عليها السلام) باستثناء الظروف الطبيعية وأنه لا يوجد دليل على وجود عناصر غيبية في الزهراء (عليها السلام) يخرجها عن مستوى المرأة العادية، فقد حكم الميرزا جواد التبريزي بأن تلك المقولات «خلاف المسلمات بل ضرورات المذهب الحق وقائلها خارج عن طريقة المذهب الاثنى عشري»، أما الشيخ الوحيد الخراساني فقال: «المقالات المذكورة إضلال عن سبيل الله وإفساد في العقائد الحققة» (٢).

وكذلك أفتى آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني بعدم جواز بيع الكتب المتضمنة لافكار فضل الله إلا لمن يريد الجواب والرد. (٣)

(١) راجع الملحق رقم: ٣٤.

(٢) راجع الملحق رقم ١١، ١٣.

(٣) راجع الملحق رقم ١٤.

وذهب بعض العلماء والفقهاء المعاصرين إلى أنه لا ينكر شهادة الزهراء إلا من كان في قلبه مرض وكان من أبناء الجاهلية^(١). وهذا يكشف عن مدى خطورة الافكار التي يطرحها فضل الله، وإن هذه الآراء الشاذة لتعكس في واقع الامر شذوذاً في التفكير والنهج.

محاولات فاشلة

ومن المحاولات الخائبة لبعض المحسوبيين على فضل الله للإيحاء بأن هناك من العلماء من يتفق مع فضل الله في أفكاره المنحرفة ولا يرى في ذلك بأساً ما نشره في جريدة «جمهوري إسلامي» الإيرانية في عددها ٥٣١٩ الصادرة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٧م عن لسان آية الله السيد كاظم الحائري، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد تكذيب السيد الحائري لما نسب إليه في العدد الصادر في اليوم التالي من إدراج الخبر المختلق وفي نفس الجريدة^(٢). وكذلك من المحاولات الفاشلة لإنكار انحرافات فضل الله والتقليل من شأنها ما ذكره فضل الله وشرذمة من المحسوبيين عليه أن المراجع الكبار عندما أفتوا بانحرافه فإنهم استندوا في ذلك إلى كلماته المقطعة ولم يطلعوا على كلماته كاملة، وقد يحلو لبعضهم أن يضيف إنهم أفتوا بالانحراف بعد تلقيهم لضغوط شديدة من بعض المغرضين! وقد أحبط آية الله العظمى التبريزي هذه المحاولة في جوابه على رسالة بعثها جمع من الطلبة في إيرلندا^(٣).

ومما يدعو إلى السخرية تشبيه فضل الله ما جرى على الزهراء بالاختلاف في جنس الملائكة، وكذلك قوله في آخر ما وصلنا من خطابات ان من توصل إلى عدم شهادة الزهراء ﷺ فهو ماجور، نظير من توصل إلى شهادتها، فكل قد اجتهد وكل مثاب على اجتهاده!! وإن كان من أصاب الواقع يحصل على اجر إضافي، ولعله لا يود حالياً أن يضيف إلى ما قال أن الاجر الإضافي هو من نصيبه لأنه الذي أصاب الواقع! فما اعتبره مراجعنا العظام من أعظم المحرمات وأدرجوه ضمن مقالات الضلال يزعم فضل الله أنه يحصل الثواب عليه؟! وهكذا يكون استغلال الدين لضرب أسس الدين وقواعده!

موجبات الضلال

ثم إن إثبات بعض الحقائق التاريخية أو نفيا لها ارتباط وثيق بالمسائل العقائدية ولا يمكن التفكيك بينهما أحياناً، فمثلاً لو نفى شخص قيام الخلفاء الثلاثة بغصب حق أمير المؤمنين ﷺ في الخلافة ولكنه أقر بأن اللائق بها والمستحق لها تعييناً من قبل رسول الله ﷺ هو الإمام علي ﷺ، وأنهم إنما فعلوا ذلك حرصاً على عدم تفرق الأمة وتشتها، وأن الإمام علي ﷺ رضي بهذا الوضع وأعذرهم في قصدهم، فكيف سيتعامل فضل الله مع هذه القضية وأمثالها؟ وهل سيدرجها ضمن المسائل التاريخية أم العقائدية؟

(١) راجع: «ظلامات فاطمة الزهراء في السنة والآراء»: ص ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٧.

(٢) راجع الملحق رقم: ١٥.

(٣) راجع الملحق رقم: ١٦.

هذا بالإضافة إلى أن الحكم بالانحراف والضلال والخروج عن المذهب لا يختص بالخروج عن الحق في المسائل العقائدية كالتوحيد والنبوة والإمامة كما يحاول فضل الله التأكيد عليه، للتقليل من أهمية ما عدا ذلك من الفروع والتفاصيل وليفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لتشكيكاته، بل إن إنكار بعض المسائل الفقهية التي اختص بها المذهب الإمامي وانفرد يخرج قائله عن المذهب أيضاً، نظير إنكار جواز الجمع بين الظهريين والعشائين من غير ضرورة والقول بحرمة وطئ الحائض وبطلان التعصيب والعول في الإرث^(١).

أحكام مترتبة على الضلال

وزبدة المخاض إننا لم نخرج فضل الله عن الإسلام، وإنما نقول إن لديه انحرافات عقائدية وغيرها عن المذهب لا تؤهله لتصدي هذا الموقع ولأن يكون عالماً يأخذ منه الناس دينهم، بل تضعه في عداد أصحاب الضلال والبدع وما يترتب على ذلك من أحكام، نذكر هنا بعضها مما جاء في الكتب الفقهية:

سؤال ٨٩٨: إذا قرّض أحدهم كتاباً من كتب الضلال، فهل تقريضه هذا مخل بعدالته؟ السيد الخوئي: «نعم إذا علم بضلالة الكتاب».

سؤال ٨٨٩: وإذا ادعى هذا المقرّض بعد تقريضه للكتاب أنه اشتبه وأخطأ ولم ينتبه، فهل يؤخذ بادّعائه أم لا؟

السيد الخوئي: «نعم يعتبر هذا الادعاء توبة ورجوعاً عن خطاه، والله العالم».

تعليق الميرزا جواد التبريزي: «يقبل قوله إذا احتمل صدقه، وإلا فلا بد من إحراز التوبة وإعلانه إعلاناً عاماً بأن ما ارتكبه كان اشتهاً وخطأ»^(٢).

سؤال ٩١٧: إذا كان لزيد كتب ضلال، ورأينا عمرواً يمدح زيداً ويذكره بالثناء والمدح، فهل أن فعل عمرو هذا مخلٌ بعدالته علماً بأن مدحه لزيد يسبب ميل الناس لزيد وقراءتهم لكتبه التي هي كتب ضلال، وهل يعتبر هذا من ترويج كتب الضلال؟ السيد الخوئي: «نعم يعتبر ذلك ترويجاً إذا علم بباطله».

سؤال ٩١٨: هل يجوز أن يلعن الفاسق أو يتهجم عليه بالفاظ مؤذية في غير حضوره أو يدعى عليه أم لا؟

السيد الخوئي: «لا يجوز لعن المؤمن أو سبه أو الدعاء عليه، بل عليه أن يأمره بالمعروف أو ينهيه عن المنكر إن أمكن، والله العالم».

تعليق الميرزا جواد التبريزي: «إلا إذا كان مبدعاً»^(٣).

(١) صراط النجاة: ج ٣، ص ٤١٥. الطهارة للشيخ الأراكي: ج ٢، ص ٢٣٩. الروضة البهية: ج ٨، ص ٧٩ و ٨٧.

مسالك الإفهام: ج ٢، ص ٢٥٦. الانتصار: ص ٢٧٦.

(٢) صراط النجاة: ج ٣، ص ٢٩٤.

(٣) صراط النجاة: ج ٣، ص ٢٩٨.

غفلة أم تغافل؟

ومما يثير العجب والدهشة تشبيه «فضل الله» مسألة ظلامة الزهراء عليها السلام بالاختلاف الوارد في سنة ولادتها، فهو قد تغافل عن فرقين مهمين:

الأول: عدم وجود اختلاف في مسألة ما وقع على الزهراء من الظلم، بخلاف تاريخ ولادتها أو وفاتها فقد حصل فيه التردد والاختلاف.

الثاني: إنه قياس مع الفارق، فمما لا يختلف فيه أحد أن الآثار والنتائج المترتبة على إثبات أو نفي ما وقع على الزهراء عليها السلام من الضرب وكسر الضلع وإسقاط الجنين بالإضافة إلى قضية أحزانها، أهم بكثير من النتائج المترتبة على الاختلاف في تاريخ ولادتها وبشكل لا يقبل القياس، وإن التساوي بين هذين يشبه التساوي بين اعتبار الاختلاف في تاريخ ولادة الإمام الحسين عليه السلام كالاختلاف في أصل استشهاده! «ويحمي جوابه نقيق الضفدع».

وبعد كل هذا فإن فضل الله لا يولي أي اهتمام لمسألة إثبات ما وقع على الزهراء عليها السلام من الظلم لأنه ليس هناك مشكلة - على حد تعبيره في الجواب الخامس - حتى يغوص الإنسان في هذه القضايا، وإن هذه المقولة لها تبسيط غير أمين للقضية، لأن ظلامة الزهراء عليها السلام هي أكبر علامة محسوسة لجميع المسلمين تدلهم على وجود مشكلة وتضع على ما حدث أضخم علامة استفهام تلفت الأذهان.

إن عقولنا القاصرة لن تستطيع تصوّر بعض جوانب أهمية ما جرى على الزهراء عليها السلام وعظم ذلك فضلاً عن إدراك حقيقته، ولكن تلك المصيبة أشغلت فكر الإمام الجواد عليه السلام وملأت قلبه من الغضب والنقمة الإلهية، فقد روى الطبري الإمامي (رضوان الله عليه) عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى، قال: حدثنا أبي، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني زكريا بن آدم، قال: «إني لعند الرضا عليه السلام إذ جيء بأبي جعفر عليه السلام وسنه أقل من أربع سنين، فضرب بيده إلى الأرض، ورفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له الرضا عليه السلام: بنفسك أنت، لم طال فكرك؟ فقال عليه السلام: فيما صنع بأمي فاطمة عليها السلام، أما والله لا أخرجتهما ثم لا أحرقتهما، ثم لا ذريتهما ثم لا نسفنهما في اليمّ نسفاً، فاستدناه وقبل ما بين عينيه، ثم قال: بأبي أنت وأمي، أنت لها، يعني الإمامة»^(١).

(١) دلائل الإمامة: ص ٤٩٩، ح ٣٥٨، ورجال السند من أجلّة ثقة أصحابنا، إلا أن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري لم يرد في حقه توثيق بالخصوص، وعليه فقد يقال بعدم إمكان الحكم باعتبار الرواية، ولكن يضعف هذا القول أن التوثيق لا ينحصر بالتوثيق الخاصة فهناك توثيقات عامة أيضاً، وعلمائنا الأبرار وإن اختلفوا في مصداقيتها ولكنهم لم يختلفوا في أصل اعتبار التوثيق العام إن ثبت بدليل، ومن التوثيقات العامة التي اختلفوا في اعتبارها كون الرجل من مشايخ الإجازة وترحم أحد الأعلام كالشيخ الصدوق والكليني والنجاشي وأضرابهم عليه، ومحمد بن هارون يعد من مشايخ الإجازة لصاحب كتاب الدلائل، كما أن النجاشي قد ترحم عليه في ترجمة أحمد بن محمد بن الربيع (رجال النجاشي: ص ٧٩، ومعجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٢٧٢)، واستناداً لذلك حكم العلامة المامقاني بحسنه بينما أهمله السيد الخوئي باعتبار أن ذلك لا يستلزم التوثيق.

وأخيراً، فإنّ هنا علامة استفهام كبيرة وهي أنّه إذا لم تكن القضية من المهمات التي تهم فضل الله ولا تمثل له أية سلبية أو أية إيجابيه، وليس لها أية أهمية علمية أو سياسية فلماذا تعرّض إليها في أحاديثه؟! ولو تنازلنا وقلنا إنه كان إجابة على سؤال وهو قد عود الناس الإجابة على كل ما يسألون! فلماذا لم يقل في جواب ذلك السؤال عما جرى على الزهراء إن البحث فيها ليست له أية أهمية؟ ولماذا لم يقل هنا ما قاله عندما سئل عن البحث عن أفضلية الزهراء عليها السلام على السيدة مريم عليها السلام بأن هذا ترف فكري سخيف!!

يضاف إلى ذلك أنّه إذا كانت القضية لا تشكل أهمية وعمقاً لدى «فضل الله» فلا يعني ذلك إن الأمر كذلك بالنسبة للشيعه الغيارى وأصحاب الولاء لاهل البيت عليهم السلام وفي مقدمتهم علماؤنا الكرام ومراجعنا العظام، فكيف اعتبر نفسه فوق أن يحاسبه أحد مراجع الدين على ما صدر منه من انحرافات واضحة وإساءات كبيرة في حق المذهب وهو في مقام تلميذ له في أحسن الاحوال؟ «وليس هذا بعشك فادرجي».



ومن التوثيقات العامة التي قبلها السيد الخوئي كون الراوي من مشايخ النجاشي كما ذكر ذلك في مقدمة موسوعته الرجالية القيمة (راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٥٠)، وقد حصرهم السيد الخوئي بأربعة وستين رجلاً (نفس المصدر: ج ٢، ص ١٥٨)، وقد اعتمد في التحديد بهذا العدد بمن نقل عنهم النجاشي بلفظ «أخبرنا» التي تفيد كون التحديث مباشرة، ولكن قد يقال بإمكان كون الراوي من مشايخ النجاشي وإن كان النقل بلفظ آخر مثل «قال» وكما نقله النجاشي عن محمد بن هارون بن موسى في ترجمة أحمد بن الربيع، فإنّ النجاشي قد أدرك وهو في صغر سنّه وقبل أن يبلغ الثالثة عشر عاماً - على نحو الجزم - هارون بن موسى التلعكبري المتوفى سنة ٢٨٥هـ (نفس المصدر: ج ١٩، ص ٢٣٥)، والد محمد بن هارون، وذلك لأنّ النجاشي قد ولد سنة ٢٧٢هـ، وبناء على ذلك فإنّ محمداً سيكون من معاصري النجاشي ومن غير البعيد أن ينقل عنه مباشرة، ومن غير الضروري أن يكون النقل عنه بلفظ «أخبرنا»، فقد نقل النجاشي عن بعض مشايخه بلفظ «أخبرنا» ولفظ «قال» أيضاً كما فعل ذلك مع أبي عبدالله بن شاذان في ترجمة الحسن بن راشد الطفاوي وإبراهيم بن إسحاق أبي إسحاق، ومع الحسين بن عبيدالله الرازي أو الغضائري في ترجمة سيف بن عميرة وإبراهيم بن مهزيار وإسماعيل بن علي وإسماعيل بن أبي عبدالله، ومع أبي الفرج محمد بن علي الكاتب القنائي في ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسحاق، ومع أحمد بن علي بن نوح في ترجمة عبيدالله بن الحر الجعفي وأحمد بن إسحاق وثوير بن أبي فاخته وثابت بن هرمز وأبي أيوب المدني، وكذلك مع آخرين ليس هنا مجال استقصائهم، كما أنه نقل عن بعض مشايخه بلفظ «ذكر» مثل الحسين بن عبيدالله في ترجمة عمارة بن زيد، ومثل أحمد بن الحسين في ترجمة علي بن الحسن بن علي وجعفر بن أحمد بن أيوب.

وبناء على ذلك فمن المحتمل أن يكون محمد بن هارون ثقة وفقاً لرأي السيد الخوئي أيضاً بتوثيق مشايخ النجاشي، وإن لم يكن معتمداً بشواهد أخرى حيث أن النجاشي لم ينقل عنه إلا في مورد واحد من كتابه، والغرض من كل هذا هو إثارة هذا الأمر للبحث والتحقيق. ■

**** منزلة الزهراء ****

منزلة الزهراء عليها السلام

أقوال «فضل الله»

قال في الجزء الخامس من تفسيره (من وحي القرآن: ص ١٤): «وفي ضوء ذلك لابد لنا من أن نلتفت إلى الجهود الكلامية المضنية التي يبذلها علماء الكلام وغيرهم في إقامة البراهين على أن هذا النبي - لا سيما نبينا محمد صلى الله عليه وآله - أفضل من هذا النبي أو ذاك أو من كل الأنبياء، كما لو كانت القضية من القضايا الأساسية التي تتعلق بالجانب الحيوي للعقيدة، وقد يتصاعد الخلاف ويتجه اتجاهاً غير دقيقة ... ثم يتحول إلى أن يكون صفة لازمة للشخصية بحيث يفرض على الفكر أن يلاحق كل الشخصيات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية في نطاق عمليات التفضيل الذي يراد به إرضاء الزهو الذاتي الذي يرتاح إليه الإنسان تحت تأثير الشعور بأفضلية الشخص الذي يتمي إليه، وقد يتطور الأمر فينتقل إلى البحث عن النقائص والعيوب المتمثلة في شخصية الشخص الآخر، وقبول ما ينقل إليه منها وإن لم يكن ثابتاً بطريقة شرعية ... وقد لا يكون لهذا كله أي أثر عملي في جانب العقيدة وفي جانب العمل ... كما هي القضية في فكرة تفضيل نبي على آخر، أو تفضيل إمام على نبي كما قد يثار ذلك لدى بعض الفرقاء أو فيما يثار من تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على مريم أو العكس ... فإنّ هذا الحديث لا يجني منه الخائض فيه أية فائدة على مستوى الدين أو الدنيا سوى إتعاب الفكر أو إرضاء الزهو الذاتي».

وفي جواب سؤال وجه إليه، هذا نصّه: هناك سؤال وطرح يتداوله الإخوة وهو مسألة الرسالة والإمامة، ومن هو الأفضل هل هو الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أم الأئمة الأطهار أم أن هناك تساوياً؟

قال: «هو نبينهم، هو استاذ علي الذي هو استاذهم وسيدهم، النبي لا يرقى إليه أحد حتى علي بن أبي طالب، هو أفضل ولد آدم، وهو سيد ولد آدم، ثم يا جماعة هذا النوع من الاسئلة التي هي مال ترف فكري سخيف، لو فرضنا أننا فهمنا أن النبي أفضل أو أنهم أفضل، أو مثل ما يقولون الانبياء أفضل أم الإمام علي أفضل؟ السيدة الزهراء أفضل أم السيدة مريم أفضل؟ ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، إذا كنتم تريدون أن تختلفوا اختلفوا في القضايا التي تركز على الجانب العقيدي الذي إذا جهلتموه خسرت وإذا عرفتموه ربحتهم، أو الجانب الشرعي أو الجانب السياسي، إن مثل هذا يمثل حالة الترف الفكري السخيف... إذ يمكن أن يكون بعض الترف الفكري فيه قليل فائدة، أما هذا فهو ترف فكري سخيف ويدل على تخلف، ويدل على أن هناك أناساً بلا عمل، ما عندهم شغل إلا الكلام في هذا الأمر، أنا دائماً كنت أقول للناس الذين يقولون الإمام علي أفضل أم الانبياء أفضل؟ السيدة الزهراء أفضل أم السيدة مريم أفضل؟ كنت أقول: الجماعة غير مختلفين مع بعضهم، فلماذا نخلف (نفرق) بينهم؟ كلهم عند الله سبحانه غير مختلفين مع بعضهم، فنحن ندخل الآن ونقوم ونخلف بينهم، على أي أساس؟».

سؤال: ماذا تقصدون بالتurf الفكري...؟

الجواب (في العدد ٢١ من مجلة الموسم): «التurf الفكري هو الفكر الذي ليس فيه جانب يتصل بالعقيدة.. مثل واحد يأتي ويتحدث عن الملائكة كيف هي؟ كم جناح لها؟ كيف يطفرون؟ أو في القبر كيف يأتي منكرو نكير مثلاً؟ أو يتحدثون أن الزهراء (ع) أفضل أم مريم أفضل؟ الأئمة أفضل أم الانبياء أفضل؟... بالنسبة للأئمة يكفي ما يجعلنا أن نعتقه فيهم هو أنهم خلفاء رسول الله (ص) وأوصياؤه. أما أنهم أفضل من الانبياء أو الانبياء أفضل منهم... المقصود من التurf الفكري إنما هو الافكار التي يدار الحديث عنها مما لا يتصل بالجانب العملي للإنسان ولا بالجانب العقيدي، يعني بعض الناس كل افكارهم في الليل والنهار بأنه إذا ظهر صاحب الزمان (عج) ماذا يفعل؟ كيف يجاهد؟ كم عدد الناس؟».

سؤال: أحياناً تجيبون على بعض الاسئلة بقولكم بالقول المشهور: «هذا علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه»، فلماذا؟

الجواب في العدد ٢٨ من نشرة «فكر وثقافة»: «الواقع إن هذه الكلمة ليست لي وإنما هي للنبي (ص) على ما روي في كتاب «الكافي» إنه عندما دخل النبي (ص) المسجد فرأى قوماً مجتمعين حول شخص فقال: ما هذا؟ فقالوا: علامة، فقال: وما العلامة؟ قيل: أعرف الناس بأخبار العرب وأشعارها وغزواتها، قال: ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، إنما العلم آية محكمة وفريضة قائمة وسنة متبعة، أي أن النبي (ص) كان يقول لتكن اهتماماتكم فيما تتعلمونه بما يتصل بمسؤولياتكم وهي عبارة

عن الآية المحكمة التي تمثل المسؤوليات الفكرية والعقيدية والمنهجية، والفريضة القائمة وهي الواجبات، والسنة المتبعة وهي الأشياء التي حث الله ورسوله على العمل بها. ولذلك نحن نتحدث في كثير من الحالات في بعض القضايا على أساس أنها مسائل متنازع بشأنها وهي ليست القضايا الأساسية، ففي قضية التفاضل بين الزهراء (عليها السلام) ومريم قد يقول قائل هل أن الزهراء (عليها السلام) أفضل أو أن السيدة مريم (عليها السلام)، ويرجع إلى الأحاديث التي تقول أن الزهراء (عليها السلام) أفضل نساء العالم، لكننا نقول بأن هذا الجدل لا يتصل بالعقيدة، ولو ثبت فليس محلاً للنزاع، فنحن نعظم السيدة مريم (عليها السلام) ونعظم السيدة الزهراء (عليها السلام)، وقضية أن هذه أفضل أو تلك أفضل وإن وردت فيها أحاديث فهي ليست من الأمور التي ينبغي أن تكون اهتماماتنا الأولى هي فيما نحتمل مسؤوليته في عالم الشريعة وفي عالم الشريعة وفي المنهج والواقع، فهذه أمور قد تكون لها حقائق ولكن ليس من الضروري أن نجعل نزاعنا وخلافنا فيها، وهذا هو المقصود من قول الرسول ﷺ الذي أشار إليه.

سؤال: ﴿إن الله اصطفاك وطهرَكَ واصطفاكَ على نساء العالمين﴾، كيف نعلم أن السيدة الزهراء صلوات الله عليها هي سيدة نساء العالمين؟

الجواب (في الشريط المسجل): «هناك حديث إن مريم سيدة نساء عالمها باعتبار أن الله اصطفاهَا، وإن فاطمة سيدة نساء العالمين، ويمكن اثنتين (كلاهما) يكونان سيدات نساء العالمين، ما في (لا توجد) مشكلة، يعني الآن يمكن فاطمة سيدة نساء العالمين ومريم سيدة نساء العالمين، وأنا غالباً - ترى هذه الاسئلة - يعني أقول الجماعة غير مختلفين، نحن نخلف (نفرق) بينهم ليش (لماذا)؟ الآن فاطمة طاهرة مطهرة، ومريم طاهرة مطهرة وهما في مواقع القرب عند الله، هساع (الآن) هم غير مختلفين، هساع نحن نكون (نقول) إن فاطمة أفضل أو مريم أفضل، هذه كانت أفضل أو مو (لم تكن) أفضل، هذه سيدة النساء؟! يعني هذه ليس دخيلاً في العقيدة... وهذا شيء موجود عند العلماء يتكلمون فيه، ولكن ليس هو (يجب أن) نهتم بالقضايا التي تمس أسس العقيدة، أقول يمكن حل الاثنين أن نقول إن فاطمة سيدة نساء العالمين وإن مريم سيدة نساء العالمين، الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، الحسن سيد شباب أهل الجنة والحسين سيد شباب أهل الجنة، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وهما أيضاً سيدتا نساء العالمين، وبذلك ما نخرب علاقاتهم مع بعضهم». وقال في موضع آخر من الشريط المسجل: «هناك مفردات صغيرة جداً في حياتها كزوجة وفي حياتها كام، حتى نشاطها داخل المجتمع الإسلامي كان في التاريخ محدوداً برواية أو روايتين، ثم نلاحظ إن التاريخ يفيض فيما لا نحتاجه في مسألة زواجها والجوانب الغيبية في زواجها فيما تحتفل به السماء وفيما الاحتفالات التي حدثت هناك وما إلى ذلك».

سؤال: بماذا نرد على من يقول إن الصديقة الطاهرة لم تر الدم؟

الجواب (في الشريط المسجل): «هذا كما يقول بأن الشمس غير طالعة في وضوح النهار، فنحن نعلم أن الزهراء عليها السلام ولدت الحسن والحسين كما ولدت زينب وأم كلثوم كذلك، إلا أن هذا الكلام كلام سخيّف جداً ولا يحتاج إلى رد، فهذا أمر، علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه، فسواء كانت ترى دمّاً أو ليست ترى دمّاً فإنه إن أتاها الدم لا ينقص من قدرها، وعدم رؤية الدم لا يعتبر فضيلة كبرى من فضائلها».

سؤال: خلق الله نور فاطمة قبل أن يخلق الأرض والسماء، ما رأيكم بهذا الحديث، بعض الأخوة والأخوات اعترض عليه وقالوا بأنه غير مسند؟

الجواب (في الشريط المسجل): «طبيعة الحال، هكذا أحاديث قد لا تفهم فهمّاً كاملاً لأنها من أحاديث الغيب، وقد يناقش بعض الناس في أسانيدها».

وفي تعليقه على سؤال وجه لآية الله العظمى الميرزا التبريزي، هذا نصه: شكك أحدهم بالروايات الواردة في كون نور فاطمة عليها السلام قد خلق قبل أن يخلق الله الأرض والسماء، ما رأيكم بذلك؟ علماً أن التشدد السني لا يخرج بعض الروايات من دائرة الاعتبار، كما نرى ذلك في رواية سدير الصيرفي التي يذكرها الشيخ الصدوق في معاني الأخبار (ص ٣٩٦، باب نوادر المعاني، ح ٥٣).

جواب الميرزا جواد التبريزي: «بسمه تعالى: ورد في بعض النصوص ومنها المعتبر أن النبي صلى الله عليه وآله وآله المعصومين ومنهم الزهراء عليها السلام كانوا موجودين بأشباحهم النورية قبل خلق آدم عليه السلام وخلقتهن المادية متأخرة عن خلق آدم كما هو واضح، والله العالم».

تعليق «فضل الله» في الجواب السادس: «نحن لا نمانع (حديث الأنوار) إذا ثبت بحجة شرعية. إلا أن الحجية إذا كانت ثابتة بطريقة تعبدية - كما يرى بعض العلماء في حجية الخبر الواحد بأنها ثابتة بالتعبد - حيث لا بد أن يكون لهذه الحجية أثر شرعي. وعليه فلا بد - وفق وجهة النظر هذه - من تحصيل القضايا المتصلة بالعقائد وتفصيلها بالقطع أو الاطمئنان لعدم ترتب أثر تعبدية عليها. لكن بناء على رأينا في ثبوت الحجية ببناء العقلاء، فإن مقتضاء ثبوت الأمور الشرعية وغير الشرعية بالخبر الموثوق به نوعاً».

* * *

ووفقاً لكلام فضل الله الذي جاء في إجاباته يمكن تقسيم البحث إلى أربع مسائل:

المسألة الأولى: هل البحث في التفضيل يعتبر من الترف الفكري؟

المسألة الثانية: هل السيدة الزهراء عليها السلام أفضل من السيدة مريم؟ وهل الجمع الذي طرحه في كونهما سيدتا نساء العالمين صحيح؟

المسألة الثالثة: هل أن فاطمة بتول طهرها الله مما هو معتاد في باقي النساء؟

المسألة الرابعة: هل هناك أحاديث تدل على نور فاطمة وخلقها النورية؟ وهل هي ثابتة أم لا؟ وما معناها؟

وبما أن موضوع المسألة الرابعة مرتبط بالبحث في أنوار أهل البيت عليهم السلام، لذا أوكلنا البحث فيها إلى كتاب لاحق سيأتي (بحول الله وقوته)، ويبقى الكلام في المسائل الثلاثة المتبقية.

وقبل الدخول في تفاصيل البحث حول مرتكزات كلامه ومناقشتها ضمن الفصول التالية، كان من الضروري التنبيه إلى أن البحث فيها وانتقادها، خاصة فيما يتعلق بمبحث منزلة الزهراء ومصحف فاطمة عليها السلام، يستوجب التعرض لأسانيد الروايات، لذا كان من اللازم الإشارة إلى أننا التزمنا آراء السيد الخوئي (قدس سره) في التوثيق والتضعيف، حتى تكون حجتنا على صاحب الرأي الآخر أبلغ وأتم مع الإشارة غالباً إلى وجود رأي آخر في الرواة المختلف في أمرهم، وذلك لأننا لاحظنا أن فضل الله حاول وفي أكثر من مناسبة أن يصور اتحاد رأيهم مع رأي السيد الخوئي (قدس سره) ليضفي انطباعاً عن عمق آرائه ودقتها رغم أن الدقة ليست في الاتحاد في الرأي بل في نوعية الاستدلال ومثاقه، هذا بالإضافة إلى أن المذكور كان على طرف نقيض من آراء السيد الخوئي (قدس سره) بحيث عدّ بعض الآراء التي ذهب سماحته حدّ تحقق العلم فيها، عدّها فضل الله من الكلام السخيف! كما سيأتي في مبحث طهارة الزهراء عليها السلام.

وجدير بالذكر إن السيد الخوئي كان يقول بتوثيق كل من جاء اسمه في أسناد كتاب كامل الزيارات لابن قولويه سواء من روى عنهم مباشرة أم بواسطة إلا أن يكون له معارض، ولكنه تراجع عن هذا القول قبل وفاته، وذهب إلى توثيق من يروي عنهم ابن قولويه مباشرة، وهذا هو نص السؤال الذي وجهه إلى سماحته وجوابه عليه:

سؤال: ذكرت سيدي في الجزء الاول من معجمكم القيم في رجال الحديث أنكم تعتمدون على رواية علي بن إبراهيم في تفسيره - ما لم يعارض مع غيره - وقد ورد في هذا التفسير من جملة من ورد القاسم بن محمد، والاصفهاني يختلف بنظركم عن الجوهري، فالاول لم يوثق والثاني ورد في أسانيد كامل الزيارات فهو موثق، وقد ذكرت في الجزء الرابع عشر الصفحة ٥٦ أنهما يشتركان في رواية علي بن محمد القاساني ورواية إبراهيم بن هاشم عنهما، وروايتهما عن سليمان بن داود المنقري، فكيف تميزون بينهما في الروايات المشتركة؟ وهل هناك قرينة تبين أنه الجوهري أو الاصفهاني أو هي مجملّة فلا يمكن الاعتماد عليها؟

الجواب: «أما بالنسبة إلى من ورد في أسانيد كامل الزيارات فقد رأينا أخيراً اختصاص التوثيق بخصوص المشايخ المروي عنهم بلا واسطة، وعليه فلم تثبت وثاقة الجوهري أيضاً، وأما التمييز في الروايات المشتركة باشتراك الراوي والمروي عنه - على تقدير وثاقة الجوهري - فهو متف طبعاً فتسقط الرواية عن الاعتبار»^(١).

* * *

(١) صراط النجاة: ج ٢ ص ٤٥٧.

الفصل الأول : قيمة المعرفة

عقد الشيخ الصدوق باباً خاصاً في كتابه « عيون أخبار الرضا » تحت عنوان « ما جاء عن الرضا » في الإيمان وأنه معرفة بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان»
أورد فيه ستة أحاديث بهذا المضمون، ونكتفي بذكر واحدة منها لما لها علاقة بمحل بحثنا في هذه المسألة.

قال الشيخ الصدوق: حدثنا حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ؑ بقم في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، قال: حدثني أبو الحسن علي بن محمد البزاز، قال: حدثنا أبو أحمد داود بن سليمان الغازي، قال: حدثنا علي بن موسى الرضا ؑ، قال: حدثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي محمد بن علي الباقر، قال: حدثني أبي علي بن الحسين، قال: حدثني أبي الحسين بن علي، قال: حدثني أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان إقرار باللسان ومعرفة بالقلب وعمل بالأركان».

قال حمزة بن محمد العلوي (رضي الله عنه)، وسمعت عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: وسمعت أبي يقول: وقد روى هذا الحديث عن أبي الصلت الهروي عبدالسلام بن صالح، عن علي بن موسى الرضا ؑ مثله. قال أبو حاتم: لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ^(١).

وهذا الحديث يؤكد على أن قوام الإيمان على ثلاثة أمور هي: التصديق والعقد القلبي، والإقرار أو التلفظ باللسان، والعمل.

ومما لا شك فيه أن الآيات والروايات قد أطبقت على ضرورة عدم الانفكاك بين الاعتقاد القلبي والعمل، قال تعالى: ﴿ومن يأته مؤمناً قد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات العلى﴾^(٢)، وقال عز وجل: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم﴾^(٣)، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الإيمان ما وقر في القلوب وصدقته الاعمال»^(٤)، وروي عن أمير المؤمنين ؑ أنه قال: «الإيمان والعمل اخوان توأمان ورفيقان لا يفترقان، لا يقبل الله أحدهما إلا بصاحبه»^(٥)، واعتبرت بعض الروايات صدور العمل لا عن الاعتقاد الحق من النفاق. كما أكد القرآن الكريم أيضاً

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٢٧، ح ٥. وكذلك روى مثله في معاني الأخبار: ص ١٨٦، ح ٢. وراجع أيضاً أمالي الطوسي: ص ٣٦، ح ٣٩، ص ٤٤٨، ح ١٠٠١ - ١٠٠٤ ط دار الثقافة.

(٢) الآية ٧٥ من سورة طه.

(٣) الآية ٩ من سورة يونس.

(٤) البحار: ج ٥٠، ص ٢٠٨. تحف العقول: ص ٢٧٦.

(٥) غرر الحكم: ص ٥٥.

على تقارن الاعتقاد مع القول وحذر من تغايرهما، قال الله سبحانه: ﴿ومن الناس من يقول آمناً بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾^(١)، وقال عز وجل: ﴿قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾^(٢)، وجاءت الآيات والاحاديث لتؤكد على تقارن القول والعمل والنهي عن فصل أحدهما عن الآخر، قال تعالى: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً﴾^(٣)، وقال عز وجل: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾^(٤)، وقال عز من قائل: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾^(٥)، وروى عبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن ميمون القدّاح، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه الباقر عليه السلام، قال: قال النبي ﷺ: «الإيمان قول وعمل، أخوان شريكان»^(٦).

ولو تتبّع الإنسان في نفسه مراحل الإيمان لوجد أنها تبدأ بالعقد القلبي الذي يدعوه إلى الإقرار بما صدق به ثم العمل وفق ما اعتقده، وهو سير طبيعي في جميع الناس الذين يؤمنون بأديان ومذاهب مختلفة.

أي هذه المرتكزات أهم؟

وتكامل إيمان الفرد السائر على هدي الإسلام والتشيع يكون باجتماع هذه المرتكزات الثلاثة معاً، وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام إنه قال: «الإيمان إقرار وعمل ونية»^(٧)، وكلما ازداد رصيد الشخص من هذه المرتكزات ازدادت درجة إيمانه، لأن الإيمان متقومٌ بها، ولكن ذلك لا ينافي أن يكون لبعضها - مع القول بضرورة اجتماعها معاً - أهمية أكثر من الآخر. فمثلاً أهمية الإقرار أكثر ما تبرز في جريان حكم الإسلام على الشخص المقر، فيحكم بطهارته وتحل ذبيحته ويصح له الزواج من المسلمة وغير ذلك من الاحكام الكثيرة المدونة في الفقه والمترتبة على الإقرار والنطق بالشهادتين.

ولكن قد يكون الشخص مع هذا الإقرار بلا عقد قلبي وإنما يظهر الإيمان بلسانه فقط، ومثل هذا يكون في عداد المنافقين، فلا يستحق شيئاً من الثواب على إقراره وأعماله لأنها صادرة عن نفس غير صادقة بما تقول وتظهر. ويظهر من بعض الروايات

(١) الآية ٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٣) الآية ٣٣ من سورة فصلت.

(٤) الآيتان ٢ و ٣ من سورة العنكبوت.

(٥) الآيتان ٢ و ٣ من سورة الصف.

(٦) قرب الإسناد: ص ١٥ ط مكتبة نينوى، ص ٢٥ ط مؤسسة آل البيت عليه السلام.

(٧) تحف العقول: ص ٢٧٦.

ان الأساس في الثواب وقبول الاعمال على الإذعان القلبي بالعقائد الحقّة، فإن لم يكن الشخص حائزاً له فإنه تجري عليه احكام الإسلام فقط ولكنه لا يعتبر مؤمناً، ففي صحيحة الفضيل بن يسار عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: «إن الإيمان ما وقر في القلوب، والإسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقق الدماء»^(١). وفي رواية القاسم الصيرفي عن الإمام الصادق (عليه السلام): «الإسلام يحقن به الدم وتؤدي به الأمانة وتستحل به الفروج، والثواب على الإيمان»^(٢).

وروى الكليني بسند صحيح أن حمران بن أعين قال: سمعت الإمام الباقر (عليه السلام) يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل وصدق العمل بالطاعة لله والتسليم لامره، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، وبه حقنت الدماء وعليه جرت المواريث وجاز النكاح واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج، فخرجوا بذلك من الكفر وأضيفوا إلى الإيمان، والإسلام لا يشرك الإيمان والإيمان يشرك الإسلام وهما في القول والفعل يجتمعان، كما صارت الكعبة في المسجد والمسجد ليس في الكعبة، وكذلك الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان، وقد قال الله عز وجل: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَمُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، فقول الله عز وجل أصدق القول. قلت: فهل للمؤمن فضل على المسلم في شيء من الفضائل والاحكام والحدود وغير ذلك؟ فقال: لا هما يجريان في ذلك مجرى واحداً ولكن للمؤمن فضل على المسلم في أعمالهما وما يتقربان به إلى الله عز وجل، قلت: اليس الله عز وجل يقول: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾ وزعمت أنهم مجتمعون على الصلاة والزكاة والصوم والحج مع المؤمن؟ قال (عليه السلام): ليس قد قال الله عز وجل: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾، فالمؤمنون هم الذين يضاعف الله عز وجل لهم حسناتهم لكل حسنة سبعون ضعفاً، فهذا فضل المؤمن ويزيده الله في حسناته على قدر صحة إيمانه أضعافاً كثيرة ويفعل الله بالمؤمنين ما يشاء من الخير، قلت: أرايت من دخل في الإسلام ليس هو داخلاً في الإيمان؟ فقال (عليه السلام): لا، ولكنه قد أضيف إلى الإيمان وخرج من الكفر، وسأضرب لك مثلاً تعقل به فضل الإيمان على الإسلام، أرايت لو بصرت رجلاً في المسجد أكنت تشهد أنك رأيت في الكعبة؟ قلت: لا يجوز لي ذلك، قال: فلو بصرت رجلاً في الكعبة أكنت شاهداً أنه قد دخل المسجد الحرام؟ قال: نعم، قال: وكيف ذلك؟ قلت: لانه لا يصل إلى دخول الكعبة حتى يدخل المسجد، فقال: فقد أصبت وأحسن، ثم قال: كذلك الإيمان والإسلام»^(٣).

(١) الكافي: ج ٢، ص ٢٦، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ٢، ص ٢٥، ح ٦.

(٣) الكافي: ج ٢، ص ٢٦، ح ٥.

فالإيمان المقر إن لم يكن إقراره بل وعمله أيضاً صادراً عن الاعتقاد القلبي فليس لإقراره وعمله أي قيمة، ولا يستحق المقر والفاعل شيئاً عند الله عز وجل، ويختص المؤمن فقط بالاجر والثواب والدرجة المقرّبة من الله سبحانه وتعالى، أما المقر غير المعتقد قلباً بالاعتقاد الحق فإنه ستنطبق عليه الاحكام الظاهرية للإسلام فقط^(١).

وتؤكد مجموعة من الروايات على أهمية العمل وتخرج غير العامل عن دائرة الإيمان كما جاء في مكاتبة الإمام الصادق عليه السلام لعبد الرحيم القصير: «إذا أتى العبد كبيرة من كبائر المعاصي أو صغيرة من صفائر المعاصي التي نهى الله عز وجل عنها كان خارجاً من الإيمان ساقطاً عنه اسم الإيمان وثابتاً عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى دار الإيمان»^(٢).

ولا يخفى أن العامل المذنب والمقصر قد يحظى بالعفو والشفاعة يوم القيامة ولكن مع محافظته على العقد القلبي والاعتقاد بالعقائد الحقّة، أما غير المؤمن بالعقيدة الحقّة وولاية أهل البيت فلا يستحق شيئاً من ذلك لما دل عليه الدليل من اشتراط قبول الاعمال بالاعتقاد بولاية أهل البيت عليه السلام، بل اشتراط الإيمان بالله عز وجل والنبى ﷺ بهذا الاعتقاد.

يقول الإمام الخميني (قدس سره):

«إن ما مرّ من الحديث الشريف من أنّ ولاية أهل البيت ومعرفتهم شرط في قبول الاعمال يعتبر من الامور المسلّمة، بل تكون من ضروريات مذهب التشيع المقدّس وتكون الاخبار في هذا الموضوع أكبر من طاقة مثل هذه الكتب المختصرة على استيعابها، وأكثر من حجم التواتر... والاعمال في هذا الموضوع كثيرة، ويستفاد من مجموعها أن ولاية أهل البيت عليه السلام شرط في قبول الاعمال عند الله سبحانه، بل هو شرط في قبول الإيمان بالله والنبى ﷺ»^(٣).

(١) قد يكون المراد هنا من هذه الاحاديث اشتراط قبول الاعمال بالإيمان أي ولاية أهل البيت عليه السلام كما يظهر من بعض الاحاديث الأخرى أيضاً، ولكن لسنا هنا في صدد التشعب في هذا البحث وذكر الاحتمالات الواردة في كل حديث وتحقيقها، فهذا مما سيخرج البحث عن غايته، ولذا فنحن نكتفي بما يصلح أن يكون شاهداً على الكلام فقط، وقد أسهب العلامة المجلسي في بيان حقيقة الإيمان والفرق بينه وبين الإسلام في المجلد الخامس والستين من البحار من الصفحة ٢٢٥ - ٣٠٩، فمن شاء فليراجع.

(٢) الكافي: ج ٢، ص ٢٧.

(٣) الأربعون حديثاً: ص ٥١٢.

وهنا أحب التنبيه على خطأ شائع ودارج، فالبعض يظن أن دعوة الإمام الخميني إلى الوحدة الإسلامية على أساس القواسم المشتركة من الإيمان بالله تعالى ونبى الإسلام ﷺ والقبلة الواحدة تعني إلغاء الفوارق التي يكون الثواب والعقاب يوم القيامة على أساسها عند الله عز وجل، تلك الفوارق المبنية على الإيمان بإمامة ولاية أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام، فالعمل والجهاد ضد إسرائيل يداً واحدة والتكاتف والتعاون بين السنة والشيعه شيء، وقبول ذلك العمل عند الله عز وجل وقرب الشخص منه تعالى شيء آخر، وبناء على ذلك فلا توجد أي منافاة بين الالتزام الحرفي بمعتقدات المذهب الحق وبين الوحدة في الموقف خارج نطاق المعتقدات الخاصة، ومن هنا تنشأ دعوة الإمام الخميني في وصيته المسلمين جميعاً وخاصة علماء المذاهب الأخرى إلى التأمل في حديث الثقلين لما فيه من الحجة

فهذا جانب تظهر فيه أهمية العقد القلبي أكثر من العمل، ولا نعني أن هذا تقليل لقيمة العمل أو أنه دعوة لأن يترك الشخص العمل كلية بحجة أنه معتقد ومصدق بالعقيدة الحققة، فيقع في التهاون والتسويق والاستخفاف. ولكن الغرض بيان أن الشخص لو كان مكثراً من العمل الصالح كالصلاة والصوم والجهاد وغير ذلك ولم يملك العقيدة الصحيحة فإن عمله سيكون هباءً منثوراً وسيكبه الله على منخريه في نار جهنم، أما إذا كان مقلداً من العمل ومرتبكاً للمعاصي أحياناً مع اعتقاده بالمذهب الحق فإن حاله ستكون أفضل من سابقه سواء بتخفيف العقاب الأخروي عنه أو بإسقاطه كلية عنه بلطف من الله عز وجل.

لا عقد من دون معرفة

والعقد القلبي لا يتم كما هو واضح بالوجدان من دون المعرفة، فإن الإنسان لا يعتقد بشيء من دون سبق معرفة له، وليس من الجزاف القول بأن أساس الإيمان قائم في الدرجة الأولى على المعرفة التي يبتني عليها العقد القلبي، ولذا بنت بعض الروايات قبول الأعمال على المعرفة لا على الاعتقاد وذلك بلحاظ ابتناء الاعتقاد عليها، وقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام إنه قال: «لا يقبل عمل إلا بمعرفة، ولا معرفة إلا بعمل، ومن عرف دلته معرفته على العمل، ومن لم يعرف فلا عمل له»^(١). وروى الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام حديثاً بنفس هذا النص ولكن باستبدال عبارة: «ومن لم يعرف فلا عمل له» بعبارة: «ومن لم يعمل فلا معرفة له»، مع إضافة عبارة في آخره وهي: «إلا إن الإيمان بعضه من بعض»^(٢). وفي هذه الرواية تأكيد لما ذكرناه في أول البحث من ابتناء الإيمان الكامل على اجتماع العناصر الثلاثة معاً وأن الإيمان الصحيح والكامل مبني على التداخل فيما بينها.

(١) تحف العقول: ص ٢١٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٤.

← البالغة عليهم، وهذا هو منشأ افتخاره بالمذهب الإمامي في وصيته أيضاً ويأنه مما اختص به مذهبنا «نهج البلاغة» و«الصحيفة السجادية» و«مصحف فاطمة». بل إن الإمام الخميني (رض) يؤمن بأن سلب الإمامة عن أهل البيت عليهم السلام هو السبب الأساسي لما وقع على الأمة منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وإلى يومنا هذا من ويلات ومحن وانعكاسات ذلك في اختفاء الكثير من الحقائق، ولكن ذلك لم يمنعه من العمل بالوحدة، فهو يقول: «... فبالإمامة يكمل الدين ويصير التبليغ تاماً، وحينئذ يعلم معنى آية من آيات القرآن التي نزلت بشهادة السنة وإجماع الشيعة في حجة الوداع بعد نصب أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة وهي الآية ٣ من سورة المائدة ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾، ومن الواضح والبين جداً أن الإمامة لو جرت بالشكل الذي أمر الله به وبلغه رسوله وسعى إليه لم تكن كل هذه الاختلافات والحروب وإسالة الدماء في البلاد الإسلامية لتحصل، ولم يكن النزاع ليقع في دين الله بدءاً بالاصول وانتهاء بالفروع، بل إن الاختلاف بين المجتهدين من أتباع المذهب الإمامي يجب أن نوعز أمره إلى يوم السقيفة، لأن اختلاف الآراء يعود إلى اختلاف الأخبار، وأكثر أسباب اختلافها يرجع إلى صدورها تقية كما ذكرنا ذلك سابقاً، ولو أن الإمامة وكلت إلى أهلها لم تكن التقية واقعة. إذن كل ماجرى على المسلمين إلى يومنا هذا لا بد أن نعتبره من آثار يوم السقيفة». (كشف الاسرار ص ١٣٥). ■

دور المعرفة

أما أهمية المعرفة فتبرز في تمييز الحق من الباطل من المعتقدات، فمن كانت معرفته سقيمة تبع المذاهب الباطلة بما لها من انعكاسات وتأثيرات على مختلف الأصعدة، فنراه يؤمن بالتجسيم والجبر والإرجاء وينكر عصمة الأنبياء وخلق القرآن وعينية الذات للصفات وغير ذلك من المعتقدات. وفضلاً عن هذا الجانب فإن للمعرفة دوراً مهماً في رقي درجات الإيمان باعتبار اختلاف الناس في قدرتهم على فهم واستيعاب بعض المعارف الحقة لاختلافهم في مستوى عقولهم وإدراكاتهم.

ولقد ذكرت الآيات والاحاديث أن رتب المؤمنين ودرجاتهم من حيث القرب والبعد من الله عز وجل تختلف بحسب درجات إيمانهم، قال تعالى: ﴿هم درجات عند الله﴾ (١)، وقال عز وجل: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (٢)، وروى الكليني بإسناده إلى عبدالعزيز القراطيسي قال: قال لي أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «يا عبدالعزيز، إن الإيمان عشر درجات بمنزلة السلم يصعد منه مرقاة بعد مرقاة، فلا يقولن صاحب الاثنين لصاحب الواحد لست على شيء حتى ينتهي إلى العاشر، فلا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، وإذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة فارفعه إليك برفق ولا تحملن عليه ما لا يطيق فتكسره، فإن من كسر مؤمناً فعليه جبره» (٣).

وروى العياشي في تفسيره عن أبي عمرو الزبيري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «بالزيادة بالإيمان يتفاضل المؤمنون بالدرجات عند الله، قلت: وإن للإيمان درجات ومنازل يتفاضل بها المؤمنون عند الله؟ قال: نعم، قلت: صف لي ذلك رحمك الله حتى أفهمه، قال: ما فضل الله به أولياؤه بعضهم على بعض، فقال: ﴿وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات﴾ (٤)، وقال: ﴿ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض﴾ (٥)، وقال: ﴿انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات﴾ (٦)، وقال: ﴿هم درجات عند الله﴾ (٧)، فهذا ذكر الله درجات الإيمان ومنازله عند الله» (٨).

(١) الآية ١٦٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ١١ من سورة المجادلة.

(٣) الكافي: ج ٢، ص ٤٤، ح ٢، ورواه أيضاً الصدوق في الخصال: ص ١٦٨، ح ٩ مع إضافة وتفاوت في النقل.

(٤) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٥٥ من سورة الإسراء.

(٦) الآية ٢١ من سورة الإسراء.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة آل عمران.

(٨) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧، عنه البحار: ج ٦٩، ص ١٧١، ح ١٤.

وروى الكليني (رضوان الله عليه) بإسناده إلى أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: «ما أنتم والبراءة يبرء بعضكم من بعض، إن المؤمنين بعضهم أفضل من بعض، وبعضهم أكثر صلاة من بعض، وبعضهم أنفذ بصرأ من بعض، وهي الدرجات»^(١). وعقب المجلسي (قدس سره) على هذا الحديث بقوله: «أي بصيرة كما في بعض النسخ، يعني فهماً وفطنة»^(٢).

الآخبار الدالة على تفاضل الإيمان بالمعرفة

وفيما قاله المجلسي إشارة إلى أن من جهات التفاضل في الإيمان التفاضل في المعرفة والفهم، ويدعم هذا طوائف من النصوص، منها:

الطائفة الأولى: أخبار تفاوت إيمان سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار من حيث الدرجة الإيمانية وتقدم سلمان عليهم لرتبته ومستواه في المعرفة.

فقد روى الشيخ المفيد والكشي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لسلمان: «يا سلمان لو عرض علمك على مقدار لكفر»^(٣)، وروى القتال النيسابوري المتوفى سنة ٥٠٨ هـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الإيمان عشر درجات: فالمقداد في الثامنة، وأبوذر في التاسعة، وسلمان في العاشرة»^(٤)، وروى الشيخ المفيد عن عيسى بن حمزة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «الحديث الذي جاء في الأربعة؟ قال: وما هو؟ قلت: الأربعة التي اشتاقت إليهم الجنة، قال: هم سلمان وأبوذر والمقداد وعمار، قلت: فايهم أفضل؟ قال: سلمان، ثم أطرق، ثم قال: علم سلمان علماً لو علمه أبوذر كفر»^(٥). وروى الكشي عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، قال: «ذكرت التقية يوماً عند علي عليه السلام فقال: إن علم أبوذر ما في قلب سلمان لقتله، وقد آخا رسول الله بينهما، فما ظنك بسائر الخلق»^(٦).

فهذه الأحاديث وغيرها كثير تبين أن الجهة التي رفعت إيمان سلمان عن إيمان غيره كانت فيما يتصل بالفهم والعلم والمعرفة وما هو كائن في القلب، ولم تكن من الأمور المرتبطة بالعمل.

وقد علّق المحدث النوري على الأحاديث السابقة بما يلي:

«ثم إن المقصود من تلك الأخبار واضح بعدما عرفت أنّ للإيمان - ونعني به هنا التصديق التام الخالص بالله وبرسوله والأئمة الأطهار عليهم صلوات الله الملك الجبار - ولمعرفتهم مراتب ودرجات، ولكل مرتبة ودرجة أحكام وحدود مختصة بها ما دام

(١) الكافي: ج ٢، ص ٤٥، ح ٤.

(٢) مرآة العقول: ج ٧، ص ٢٨١.

(٣) الاختصاص: ص ١١. اختيار معرفة الرجال: ص ١١، ح ٢٣.

(٤) روضة الواعظين: ص ٣٠٧.

(٥) الاختصاص: ص ١٢.

(٦) اختيار معرفة الرجال: ص ١٧، ح ٤٠. ورواه الكليني في الكافي: ج ١، ص ٤٠١، ح ٢.

صاحبها فيها ولم يترق إلى ما فوقها، فإذا أخذ بالحظ الوافر والنصيب المتكاثر انقلب أحكامه وتكاليفه، كما انشرح صدره الذي كان ضيقاً بنور معرفة الله وأوليائه، والعلم بحقائق الأشياء كما هي، فيرى حيث أن ما كان عليه قبل ذلك كفر وضلال لإحاطته بقصور المقام ونقصانه بالنسبة إلى ما هو عليه من المرتبة والكمال، كما أنه وهو في تلك الحالة لو كشف له ما لم يصل إليه يراه كفراً، لعجزه عن دركه ومخالفته لما بنى عليه أمره، ولذا نهى في الأخبار السابقة عن أن يقول صاحب الواحد لصاحب الاثنين: لست على شيء وهكذا، وكذا عن إسقاط من هو دونه، ومن هنا كانوا يمسكون عن أشياء كان علمها مختصة بذوي الهمم العالية والقلوب الصافية لو سئل عنها من انهمك في الجهل والغرور، وذلك واضح بعد التتبع التام في تراجم الرواة وأصحاب الأئمة الهداة.

... ويعجبني كلام الحافظ البرسي في المشارق حيث قال بعد كلام له في تفسير بعض الآيات: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾: أي إيمانه غير متمكن في القلب، لأن الحرف هو الطرف وذاك بغير برهان ولا يقين، فإن أصابه خير يعني إن سمع ما يلائم عقله الضعيف اطمأن به وركن إليه، وإن أصابه فتنة، وهو سماع ما لم يحيط به خبراً، فهناك لا يوسعك عذراً بل يبيح منك محرماً ويتهمك كفراً، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «لو علم أبوذر ما في قلب سلمان لقتله»، وفي رواية «لكفره»، لأن صدر أبي ذر ليس بوعاء لما في صدر سلمان من أسرار الإيمان وحقائق ولي الرحمن، ولذلك قال النبي ﷺ: «أعرفكم بالله سلمان».

ثم قال: وذلك لأن مراتب الإيمان عشرة، فصاحب الأولى لا يطلع على الثانية، وكذا كل مقام منها لا ينال ما فوقه، ولا يزدري من تحته لأن من فوقه أعلى منه، وغاية الغايات منها معرفة علي ﷺ بالإجماع، وإنما قال: «لقتله»، لأن أبا ذر كان ناقلاً للأثر الظاهر وسلمان كان عارفاً بالسِّر الباطن، ووعاء الظاهر لا يطبق حمل الباطن، «قد علم كل أناس مشربهم». ويؤيده ما في كنز الكراچي: «إن سلمان قال مخاطباً لأمير المؤمنين ﷺ: بابي أنت يا قتيل كوفان، والله لولا أن يقول الناس: واشوقاه، رحم الله قاتل سلمان لقلت فيك مقالاً تشتمر منه النفوس»، الخیر.

فظهر أن أبا ذر لو اطلع على ما في قلب سلمان لقتله لزعمه أن تلك المرتبة من المعرفة كفر وارتداد، وكذا بالعكس صاعداً ونازلاً» (انتهى كلام المحدث النوري) (١).

ويحسن أن نختم هذه الطائفة من الأخبار بما ذكره الشيخ الطوسي في تفضيل الإمامين الحسن والحسين ﷺ على غيرهما من الصحابة في ذيل تفسير آية المباهلة، قال (قدس سره): «وقالوا أيضاً - أعني أصحابنا - إنهما كانا أفضل الصحابة بعد أبيهما وجدهما لأن كثرة الثواب ليس بموقوف على كثرة الأفعال، فصغر سنهما لا يمنع من

أن يكون معرفتهما وطاعتهما لله وإقرارهما بالنبي ﷺ وقع على وجه يستحق به من الثواب ما يزيد على ثواب كل من عاصرهما سوى جدتهما وأبيهما، وقد فرغنا من الكلام في ذلك واستقصيناه في كتاب الإمامة^(١).

فالشيخ الطوسي اعتبر لمعرفة الإمامين الحسن والحسين ﷺ دوراً في استحقاق تلك المنزلة من الله، وفي كلامه أيضاً تأكيد على أن صورة العمل وكثرته ليست هي المقياس في أفضليته بل محتواه وحقيقته، وسيأتي كلام مشابه لهذا عن السيد المرتضى (رضوان الله عليه) في الفصل الثاني من هذا الباب عند البحث في أفضلية مولانا الزهراء ﷺ على بقية النساء.

الطائفة الثانية: الاخبار الدالة على أن حديثهم صعب مستصعب.
وهي أحاديث مستفيضة إن لم نقل أنها متواترة رويت في كتب الحديث وبالأخص بصائر الدرجات والكافي، ومن تلك الاخبار:

١ - روى الصفار في بصائر الدرجات بسند صحيح عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر ﷺ: «حديثنا صعب مستصعب، لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، فما عرفت قلوبكم فخذوه، وما أنكرت فردوه إلينا»^(٢).

٢ - روى الكشي بسنده إلى جابر بن يزيد الجعفي قال: قال أبو جعفر ﷺ: «يا جابر حديثنا صعب مستصعب، أمرد ذكوان، وعر أجرد، لا يحتمله والله إلا نبي مرسل أو ملك مقرب أو مؤمن ممتحن، فإذا ورد عليك يا جابر شيء من أمرنا فلان له قلبك فاحمد الله، وإن أنكرته فردّه إلينا أهل البيت، ولا تقل كيف جاء هذا؟ وكيف كان؟ وكيف هو؟ فإن هذا والله الشرك بالله العظيم»^(٣).

وفي الروايتين تحذير عن رد الاحاديث وإنكارها إذا لم يقدر الإنسان على فهمها واستيعابها، فهي من جهة ما تحتويه من أسرار وعلوم رفيعة يقصر من لم يبلغ المراتب العالية من الإيمان عن إدراكها، فتهجم عليه موجبات الارتباب وتلتبس عليه الامور، وعندما تضيق به سبل المعرفة يلجأ إلى إنكار الحديث مع أنه صادر عنهم ﷺ إلا أنه لم يكن المخاطب فيه والمقصود إفهامه منه.

وهكذا الامر بالنسبة للقرآن الكريم إذ لم تأت جميع آياته لكي يفهمها عامة الناس (بمختلف مستوياتهم)، ففيه الكثير من الآيات التي لا يفهم حتى ظاهرها الفرد الاعتيادي، بل ولن يقدر على فهمها حتى لو قصد إفهامه لأن وعاء معرفته لا يتسع لتلك العلوم والمعارف السامية.

(١) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٨٥.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٤١، ح ٤، باب في أئمة آل محمد ﷺ حديثهم صعب مستصعب.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٣، ح ٣٤١.

وفي هذا الجانب يقول الإمام الخميني (رضوان الله عليه):

«في القرآن أيضاً آيات كثيرة لا نعلم مرادها مثل أوائل السور، فما هو المعنى الصحيح الذي لديكم لهذه الآيات: ﴿الم، المر، حم، جمعسق، كهيعص، ق، ن﴾ ومثيلاتها؟ وهنا لابد أن نلفت القراء إلى نكتة يجب معرفتها لحل الكثير من الإشكالات، وهي أنه قلنا أن الأحاديث أساساً على قسمين، إحداهما الأحاديث التي لها جانب عملي وهي القوانين الموضوعية للعيش في هذا العالم أو ذاك العالم، والآخرى هي الأحاديث التي لا يوجد لها جانب عملي، وهي ليست من قبيل القوانين الحكومية والعسكرية وأمثالها التي يجب أن تخضع للتنفيذ والتطبيق مثل الأحاديث الواردة في باب القضاء والقدر، والجبر والاختيار، أو في باب الهيئة والنجوم ونظائرها، وفي القرآن كذلك ورد هذان الصنفان من الآيات، أحدهما الآيات العملية التي يجب على عامة الناس العمل بها وأن تقع موضع التنفيذ في البلد، والآخر الآيات العلمية التي ليست كذلك، وعليه فلا بد في الأحاديث والآيات التي من القسم الأول بما أنها عمومية وجاءت للعمل أن تتفق مع فهم العموم وليس فيها طريق للتأويل والتوجيه، وبالطبع فالقانون الذي يدون لبلد ما يجب أن لا يوضع بشكل لا يفهمه أهالي ذلك البلد، نعم من الممكن أن يكون توضيح القانون وشرحه محتاجاً أيضاً إلى علماء، ولكن هذا أمر غير التأويل، أما الآيات والأحاديث التي ترجع إلى العمليات وليس لها جنة عملية فلا يلزم على المتحدث أن يتكلم بطريقة يفهمها الكل، بل من غير الممكن أن تبين هذه الأمور بما يتلائم مع فهم العموم. مثلاً قد يريد طبيب أحياناً أن يكتب دستوراً لأهالي البلد للمحافظة على الصحة، فهو مضطر لأن يكتب بطريقة تفهمها العامة لأن هذا الدستور من أجل العمل به، ولكنه أحياناً يريد أن يؤلف كتاباً علمياً، فمن الطبيعي أن لا يستطيع أن يكتبه بأسلوب يفهمه جميع الناس، فالكتاب المبني على قواعد علمية دقيقة جداً يكتب لا محالة إلى مجموعة من العلماء ولا يحق للآخرين التدخل فيه، ولو أنهم كانوا جهلة بمحتواه فإنهم لا يعترضون على مؤلفه بأنك لماذا لم تكتبه بأسلوب يفهمه حتى المشتغلين بحمل الامتعة وحفظ ملابس المستحمين!!

والقرآن والحديث عرضا القوانين العلمية التي جيء بها للطبقة العامة بشكل يفهمه الناس، لكن علوم القرآن والحديث لا يمكن لأي شخص أن يفهمها ولم تات لأي شخص، بل إن بعضها يعتبر رمزاً بين المتكلم ومجموعة معينة، كما هو الأمر في الدولة عندما تبعث بالبرقيات الرمزية التي ليس من صلاح البلد انكشافها، حتى العاملين في قسم البرقية لا يفهمون من أمرها شيئاً، وفي القرآن توجد مثل هذه الرموز، وبحسب الروايات فإن جبرائيل الذي نزل بالقرآن لا يعلم معناها، ونبي الإسلام وكل من قام بتعليمه فقط هم القادرون على كشف رمزها مثل الحروف المقطعة

في أوائل السور، وقد صرح القرآن وأبلغ مسامع الناس في الآية السابعة من سورة آل عمران: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وآخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾، ففي هذه الآية تصريح بأن الآيات على قسمين: الأولى الآيات المحكمات التي لا تأويل لها ويفهمها الجميع، والثانية الآيات المتشابهات التي لها تأويل وهي من قبيل الرمز، ولا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم^(١).

٣ - روى الكليني في الكافي بسنده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن منصور بن العباس، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان، عن محمد بن عبد الخالق وأبي بصير، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا أبا محمد إن عندنا والله سرّاً من سر الله، وعلماً من علم الله، والله ما يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، والله ما كلّف الله ذلك أحداً غيرنا، ولا استعبد بذلك أحداً غيرنا، وإنّ عندنا سرّاً من سرّ الله، وعلماً من علم الله، أمرنا الله بتبليغه فبلغنا عن الله عز وجل ما أمرنا بتبليغه، فلم نجد له موضعاً ولا أهلاً ولا حمالة يحتملونه حتى خلق الله لذلك أقواماً، خلقوا من طينة خلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام ومن نور خلق الله منه محمداً وذريته، وصنعهم بفضل صنع رحمته التي صنع منها محمداً وذريته، فبلغنا عن الله ما أمرنا بتبليغه، فقبلوه واحتملوا ذلك، وبلغهم ذكرنا فمالوا قلوبهم إلى معرفتنا وحديثنا»^(٢). وفي السند ضعف بمنصور بن العباس، ويمكن القول بوثاقته لمن يذهب إلى توثيق من جاء في أسانيد كامل الزيارات.

وهذه الأحاديث وما شابهها تدلّ على أن أكمل الناس من حيث الإيمان من يتمكن ويطبق معرفة علومهم وأسرارهم والاعتقاد بها، ولذا روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «إن القلوب أوعية فخيرها أوعاها»^(٣).

الطائفة الثالثة: الأحاديث المادحة لبعض أصحاب الائمة كيونس بن عبد الرحمن.

فقد قال الفضل بن شاذان: سمعت الثقة يقول: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «أبو حمزة الثمالي في زمانه كسلمان في زمانه، وذلك أنه خدم منا أربعة: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وبرهه من عصر موسى بن جعفر عليهم السلام، ويونس في زمانه كسلمان في زمانه». وقال الفضل بن شاذان أيضاً: «ما نشأ في الإسلام رجل من سائر الناس كان أفقه من سلمان الفارسي، ولا نشأ رجل بعده أفقه من يونس بن عبد الرحمن».

(١) كشف الاسرار: ص ٣٢١ - ٣٢٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٠٢، ح ٥.

(٣) نهج البلاغة: الحكمة ١٤٧.

وروى الكشي عن جعفر بن عيسى قال: «كنت عند أبي الحسن الرضا عليه السلام وعنده يونس بن عبد الرحمن، إذ استأذن عليه قوم من أهل البصرة فأومئ أبو الحسن عليه السلام إلى يونس أدخل البيت، فإذا بيت مسبل عليه ستر، وإياك أن تتحرك حتى يؤذن لك، فدخل البصريون وأكثروا القول من الوقية والقول في يونس، وأبو الحسن عليه السلام مطرق، حتى لما أكثروا وقاموا فودّعوا وخرجوا، فأذن ليونس بالخروج فخرج باكياً، فقال: جعلني الله فداك أنا أحامي عن هذه المقالة وهذه حالي عند أصحابي، فقال له أبو الحسن عليه السلام: يا يونس، فما عليك مما يقولون إذا كان إمامك عنك راضياً، يا يونس حدث الناس بما يعرفون واطرّكهم مما لا يعرفون كأنك تريد أن يكذب على الله في عرشه، يا يونس وما عليك لو كان في يدك اليمنى درة ثم قال الناس بكرة، أو بكرة وقال الناس درة، هل ينفعك ذلك شيئاً؟ فقلت: لا، فقال: هكذا أنت يا يونس إذا كنت على الصواب وكان إمامك عنك راضياً لم يضرّك ما قال الناس».

وقال أبو جعفر البصري: «دخلت مع يونس بن عبد الرحمن على الرضا عليه السلام فشكا إليه ما يلقي من أصحابه من الوقية، فقال الرضا عليه السلام: دارهم فإنّ عقولهم لا تبلغ». وروى الكشي بإسناد صحيح إلى يونس بن عبد الرحمن أنّه قال: قال العبد الصالح: «يا يونس ارفق بهم فإنّ كلامك يدقّ عليهم، قال: قلت: إنهم يقولون لي زنديق، قال لي: وما يضرّك أن يكون في يدك لؤلؤة فيقول الناس هي حصاة، وما ينفعك أن يكون في يدك حصاة فيقول الناس لؤلؤة».

وبالفعل فقد أتبع يونس بن عبد الرحمن (رضوان الله عليه) أمر الإمام المعصوم عليه السلام وخلقه، فعندما قيل له إنّ كثيراً من هذه العصابة يقعون فيك ويذكرونك بغير الجميل، قال: «أشهدكم أن كل من له في أمير المؤمنين عليه السلام نصيب فهو في حل مما قال»^(١). إنّ هذه الطائفة من الأحاديث في مجموعها تسلط الضوء على فكرة محورية وهي أن أهم ما كان يتميز به يونس بن عبد الرحمن عن بقية أصحابه في المقام هو ما رزقه الله من المعرفة والقدرة على تحمّل أسرار أهل البيت عليهم السلام والمطالب العميقة في المسائل العقائدية، وبالتالي علو درجة إيمانه وقربه من الله عز وجل، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «أفضلكم إيماناً أفضلكم معرفة»^(٢).

تفاوت حب الله للاختلاف في معرفته

وهنا كلام لطيف للعلامة محمد مهدي النراقي المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ حول منشأ تفاوت المؤمنين في محبة الله نذكره لمناسبته مع المقام، قال (قدس سره): «إعلم أنّ المؤمنين جميعاً مشتركون في أصل محبة الله لاشتراكهم في أصل الإيمان، لكنهم متفاوتون في قدرها، وسبب تفاوتهم أمران:

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٢) جامع الاخبار: ص ٣٦، ح ١٨.

أحدهما اختلافهم في المعرفة وحب الدنيا، فإن أكثر الناس ليس لهم من معرفة الله إلا ما قرع أسماعهم من كونه متّصفاً بصفات كذا وكذا، من دون وصول إلى حقيقة معناها، وإلى اعتقادهم بأنّ الموجودات المشاهدة صادرة عنه، من غير تدبّر في عجائب القدرة وغرائب الحكمة المودعة فيها، وأمّا العارفون فلهم الخوض في بحر التفكير والتدبّر في أنواع المخلوقات، واستخراج ما فيها من الحكم الخفية، والمصالح العجيبة التي كلّ واحد منها كمشعلة في إزالة ظلمة الجهل، والهداية إلى كمال عظمة الله، ونهاية جلاله وكبريائه، فمثل الأكثرين كمثّل عامي أحب عالماً بمجرد استماعه أنه حسن التصنيف، من دون علم ودراية بما في تصانيفه، فتكون له معرفة مجملة، ويكون له بحسنه ميل مجمل، ومثّل العارفين كمثّل عالم فتش عن تصانيفه، واطّلع على ما فيها من دقائق المعاني وبلاغة العبارات...، ثم كما أنّ دقائق الحكم وعجائب القدرة غير متناهية ولا يمكن لأحد أن يحيط بها، وإنّما ينتهي كلّ إلى ما يستعد له، فينبغي أن تكون مراتب الحب أيضاً غير متناهية، وكل عبد ينتهي إلى مرتبة تقتضيها معرفته^(١).

معرفة مقامات أهل البيت عليهم السلام من موجبات التفاضل

ومن جوانب المعرفة المهمة التي بها يتفاضل المؤمنون في درجات الإيمان معرفة مقامات أهل البيت ومنزلتهم عند الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا الأساس ما روي أن سلمان الفارسي قال لأمير المؤمنين عليه السلام: «أبي أنت وأمي يا قتيل كوفان، والله لولا أن يقول الناس واشوقاه، رحم الله قاتل سلمان، لقلت فيك مقالاً تشمئز منه النفوس»^(٢).

وروى الكشي بسنده عن خطبة لسلمان الحمدي جاء فيها: «ألا أيها الناس اسمعوا منّي حديثي ثم اعقلوه عني فقد أوتيت العلم كثيراً، ولو أخبرتكم بكل ما قد أتيت لقلت طائفة مجنون، وقالت طائفة أخرى، اللهم اغفر قاتل سلمان»^(٣).

وروى الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للإمام بعد معرفته»^(٤).

ونظراً لتفاوت المؤمنين في هذا الجانب نجد أن بعض أصحاب الأئمة يتّهمون بأبشع التهم وأشنعها لمجرد روايتهم بعض ما لا يستسيغه ولا يتقبله ذوو العقول الضعيفة، فقد روى الكشي بسند صحيح عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الحميد بن أبي العلاء، قال: «دخلت المسجد حين قتل الوليد فإذا الناس

(١) جامع السعادات: ج ٣، ص ١٧٠.

(٢) نفس الرحمن: ص ٢٢٥.

(٣) نفس الرحمن: ص ٢٠٨.

(٤) الكافي: ج ١، ص ١٨٥، ح ١.

مجتمعون، قال: فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خز حمراء، وإذا هو يقول: حدثني وصي الأوصياء ووارث علم الأنبياء محمد بن علي عليه السلام، قال: فقال الناس: جن جابر، جن جابر^(١).

وروى الكشي أيضاً بإسناده إلى جابر بن يزيد الجعفي قال: «حدثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أحدث بها أحداً قط ولا أحدث بها أحداً أبداً، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك إنك قد حملتني وقرأ عظيمًا حدثتني به من سرّكم الذي لا أحدث به أحداً، فربّما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون! قال: يا جابر فإذا كان ذلك فأخرج إلى الجبان فاحفر حفيرة ودل رأسك فيها ثم قل: حدثني محمد بن علي بكذا وكذا^(٢).

وأي مصيبة أعظم من زوال هذه الكنوز وضياعتها بين التراب والحفر حيث لم تجد أوعية تتلقاها وقلوباً تضمّها وتقدر ثمنها!

ونظراً لتفاوت درجات المعرفة وقصور إيمان البعض بمقامات أهل البيت عليهم السلام، وفي أجواء تسلّط مخالفي أهل البيت عليهم السلام على زمام الأمور، نلاحظ أن بعض الشيعة يستغرب من بعض الحقائق التي ثبت روايتها عن طريق أهل السنة بأسانيد صحيحة.

ومن ذلك ما رواه الحاكم النيشابوري عن أبي العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، وأخبرنا محمد بن علي بن دحيم بالكوفة، حدثنا أحمد بن حاتم بن أبي غرزة، قالوا: حدثنا عبدالله بن محمد بن سالم، حدثنا حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه)، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: «إن الله يغضب لغضبك ويغضب لرضاك». وعقّب الحاكم على هذا الحديث بالقول: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٣).

وروى الطبراني نفس هذا الحديث كما نقله عنه الهيثمي، وقد عبّر الهيثمي عن إسناده بأنه حسن^(٤). ولكن الذهبي علّق على رواية الحاكم في التلخيص بالقول: «بل حسين منكر الحديث لا يحلّ أن يحتج به».

مناقشة مع الذهبي

لقد دأب الذهبي وأمثاله على ردّ أي حديث (إذا علموا أن النتائج المترتبة عليه لا تكون في صالح مذهبهم) بأنّ راويه منكر الحديث إن لم يتّهم بالكذب! وهي طريقة سهلة لتضعيف الراوي، وإن كان معروفاً بالوثاقة، ويشهد بذلك أمور عديدة منها:

(١) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٢، ح ٣٣٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٤، ح ٣٤٣.

(٣) مستدرک الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٣.

(٤) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠٣.

١ - إنَّ الذهبي قال في ترجمة الحسين بن زيد أنَّ علي بن المديني قال عنه: فيه ضعف، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر، وقال ابن عدي: وجدت في حديثه بعض النكرة، وأرجو أنه لا بأس به. ثم استشهد ابن عدي بهذا الحديث^(١).

ويعلم من قول ابن عدي عدم وجود ضعف في الحسين في حد ذاته وأن منشأ ضعفه يعود إلى روايته لبعض ما اعتبروه من الأحاديث المنكرة مثل هذا الحديث.

٢ - إن ابن حجر العسقلاني نقل توثيق الدارقطني له، وأن ابن ماجة روى له حديثاً في الجنائز من سننه، ونقل عن ابن معين قوله: لقبيته ولم أسمع منه وليس بشيء^(٢). ولكن الذهبي لم ينقل توثيق الدارقطني له ضمن كلامه في ميزان الاعتدال!

٣ - عدم وجود ضابطة معينة في اعتبار الحديث منكراً أو غير منكر بل يعتمد على حسب هوى المحدث وميله، فالهيشمي مثلاً اعتبر سند هذا الحديث حسناً مع وجود الحسين بن زيد في إسناد الطبراني، ولم يعتبر متن الحديث منكراً، أما الذهبي فقد ضعف سند الحديث لوجود الحسين فيه واعتبره منكر الحديث.

ولكن الذهبي ناقض نفسه في ترجمة قيس بن أبي حازم حيث قال: «الإمام أبو عبدالله الأحمسي البجلي الكوفي، محدث الكوفة، سار ليدرك النبي ﷺ ليبياعه فتوفى نبي الله وقيس في الطريق، ... وكان عثمانياً...، وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال ابن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: هو منكر الحديث، ثم ذكر له حديث كلاب الحوَاب، قلت: حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام»^(٣).

فيحيى بن سعيد اعتبر قيس الأحمسي منكراً لروايته حديث كلاب الحوَاب وفيه إشارة إلى ذم عائشة، أما الذهبي فلم يعتن بذلك معتمداً على توثيق يحيى بن معين وغيره، وعلى الاحتجاج بحديثه في دواوين الإسلام، ولكن الغريب أن الذهبي لم يعتن بتوثيق الدارقطني للحسين بن زيد وقول ابن عدي عنه: أرجو أنه لا بأس به، بحجة أنه منكر الحديث! فما هو السر في هذا التفاوت في الموقف، هل هو في أنَّ الحسين بن زيد قد روى فضيلة للزهراء ﷺ لم يطق الذهبي تحمّلها، أما قيس البجلي فقد كان عثمانياً فلا ضير من الأخذ بخبره وإن قالوا بأنه منكر الحديث!

وعلى كل حال فإنه على فرض عدم ثبوت صحة هذا الحديث فقد ثبت في الصحيح كما رواه البخاري أنَّ النبي ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها أغضبني»^(٤) ومن المعلوم أنَّ من أغضب رسول الله ﷺ وآذاه فقد أغضب الله عز وجل وآذاه، وهذا ما أقرت به عائشة حينما قالت للنبي ﷺ: «من أغضبك يا رسول

(١) ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥٣٥، رقم ٢٠٠٢.

(٢) تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٩٣، رقم ٦٠٠.

(٣) تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٦١.

(٤) صحيح البخاري: ج ٥، ص ١٣٦.

الله أدخله الله النار»^(١). وروى ابن ماجة عن عائشة أيضاً أنها رأت الغضب في وجه رسول الله ﷺ فقالت: «من أغضبك؟ أغضبه الله»^(٢).

حديث صحيح عند أهل السنة غريب على شيعي!

إنّ حديثاً حول واحدة من مناقب فاطمة ؑ التي يذهب الحاكم إلى صحة سنده واعتبره الهيثمي حسناً ووثق الدارقطني راويه يُعد مضمونه غريباً على بعض الرواة من الشيعة! فقد روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي ذر يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز بالكوفة، قال: حدثنا عمي علي بن العباس، قال: حدثنا علي بن المنذر، قال: حدثنا عبدالله بن سالم^(٣)، عن علي بن عمر بن علي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب ؑ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا فاطمة، إن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضبك ويرضى لرضاك، قال: فجاء صندل فقال لجعفر بن محمد ؑ: يا أبا عبدالله، إنّ هؤلاء الشباب يجيئوننا عنك بأحاديث منكورة، فقال له جعفر ؑ: وما ذاك يا صندل؟ قال: جاءنا عنك أنّ الله يغضب لغضبك فاطمة ويرضى لرضاها، قال: فقال له جعفر ؑ: يا صندل الستم رويتم فيما تروون أنّ الله تبارك وتعالى ليغضب لغضب عبده المؤمن ويرضى لرضاها، قال: بلى، قال ؑ: فما تتكرون أن تكون فاطمة مؤمنة يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، قال: فقال: «الله أعلم حيث يجعل رسالته»^(٤).

ويظهر بشكل واضح مدى قصور معرفة الراوي في مقامات أهل البيت ؑ بحيث اضطر الإمام إلى مداراته وتنزل معه في النقاش حتى جعل الزهراء ؑ كواحدة من المؤمنات، والمؤمن يغضب الله لغضبه! ولو أردنا أن نخوض في مبحث ضعف معتقدات بعض الرواة ومدارة الأئمة ؑ لهم والتحدّث معهم على قدر وعاء معرفتهم وعقولهم وإيمانهم للزمنّا تأليف كتاب مستقل في ذلك.

وعلى هذا الأساس ذهب كثير من علمائنا الأبرار إلى أن بعض الرواة إنما تمّ تضعيفهم من قبل الرجاليين أو نظرائهم من الرواة لعدم قدرتهم على استيعاب المعارف الرفيعة التي يطلقونها نظراً لضعف معرفتهم وإيمانهم ونظراً للأجواء التي كانوا محاطين فيها، ومن هؤلاء محمد بن سنان الذي كان من حملة الأسرار وخزنة العلوم الخاصة^(٥).

(١) صحيح مسلم: ج ٤، ص ٣٤.

(٢) سنن ابن ماجة: ج ٢، ص ٩٩٣، ح ٢٩٨٢، باب فسخ الحج.

(٣) ومن هذا الموضع يشترك الشيخ الصدوق مع الحاكم النيشابوري والطبراني في باقي الإسناد.

(٤) أمالي الصدوق: ص ٣١٣، المجلس ٦١، ح ١.

(٥) راجع على سبيل المثال: بهجة الأمال: ج ٦، ص ٤٤١ فقد جاء في منظومة زبدة المقال للبروجردى:

وكيف كان فهو ذو الأسرار *** وذو وجادة من الأخبار

فالمعرفة بما في ذلك معرفة مقامات أهل البيت عليه السلام وأفضليتهم من غيرهم من عوامل تفاضل الأفراد في الإيمان، وإن التفضيل في حقيقة الأمر ليكشف عن مدى وجود صفات الكمال في الفاضل أكثر من المفضول، وفي هذا دعوة للانجذاب نحو الكمال أكثر وكذلك تمييز موجبات الكمال على أقل تقدير إن لم يتحرك الإنسان بنفسه نحو الكمال، وإن ذلك سيعينه يوماً إذا ما ارتفعت الموانع للميل والقرب من الكمال.

ولو لاحظنا الحياة الإنسانية لوجدناها قائمة على ذلك فإنك إذا عرفت أنّ هذا الشخص صاحب علم غزير تتجذب نحوه، فإن عرفت أن علومه متنوعة ويتقنها جميعاً ازداد إعجابك به، وإن علمت مع هذا أنه صاحب عبادة وتهجد وزهد وورع أثرت شخصيته فيك بحيث تقوم بتقليد سلوكه، وهكذا كلما وجدت فيه عنصراً من عناصر الكمال اشتدّ شغفك في متابعته كاسوة لك في حياتك، بل إن نفس معرفتك بعناصر الكمال فيه لها في حد ذاتها قيمة إيجابية وإن لم يقارنها العمل فعلاً، لأنها ستعينك يوماً إن أردت أن تسير في طريق الخير والهدى، أما من لا يعرف تلك العناصر فهو كمن قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا تزيده سرعة السير إلا بعداً» (١).

وعلى هذا الأساس فما نجد في كلمات فضل الله من اعتبار التطرق لبعض الأحاديث الدالة على تفضيل أمير المؤمنين والزهاء عليه السلام من فضول الكلام منشؤه عدم تشخيصه لأهمية المعرفة وتأثيرها في الإيمان والسلوك العملي.

ما لا نحتاجه من الجوانب الغيبية في زواجها...!

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره من إسهاب التاريخ فيما لا نحتاجه من الجوانب الغيبية من زواجها، فإنه غفلة عن أن أي شكل من أشكال التكريم لدى البشر في عصرنا الحالي يمثل نوعاً من أنواع التقدير للشخص لحيازته بعض الخصوصيات التي يمتاز بها عن غيره، ونلاحظ أنه لو تمّ تكريم فنان أو لاعب رياضي أو ما شاكلهم فإن انعكاس هذا التكريم يظهر تلقائياً في سلوك المعجبين ومحاولتهم لتقليده، فكيف يكون الحال فيما لو كان التكريم من قبل الله تعالى للشخص؟ مع فارق لا يقبل القياس أبداً في شكل التكريم ومحتواه ونوعيته فمن الطبيعي أنه سيترك آثاره في سلوك الإنسان المؤمن لأنه سيجعل المرء أكثر حباً وتعلقاً بالمفضل والممدوح.

وقد روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثني سعد بن عبدالله، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثني علي بن الحكم، قال: حدثني الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «دخلت أم أيمن على النبي صلى الله عليه وآله وفي ملحفتها شيء، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: ما معك يا أم أيمن؟ فقالت: إن فلانة

املكوها فنشروا عليها فاخذت من نثارها، ثم بكت أم أيمن وقالت: يا رسول الله فاطمة زوّجتها ولم تنثر عليها شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: يا أم أيمن لم تكذّبين، فإنّ الله تبارك وتعالى لما زوّجت فاطمة علياً أمر أشجار الجنة أن تنثر عليهم من حليها وحللها وياقوتها ودرها وزمردها واستبرقها فاخذوا منها ما لا يعلمون، ولقد نحل الله طوبى في مهر فاطمة صلوات الله عليها فجعلها في منزل علي عليه السلام (١).

ومن مغالطات «فضل الله»...

وكذلك من مغالطاته قوله أنّ البحث في المفاضلة بين الزهراء ومريم عليهما السلام مما ينطبق عليه قول النبي ﷺ: «ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله» مع أنه وردت أحاديث عن النبي ﷺ وأهل بيته عليه السلام تقول أنّ الزهراء عليهما السلام أفضل نساء العالم؟! كما وردت أحاديث عديدة تدلّ على أنّ نبي الإسلام أفضل الأنبياء منزلة ومقاماً وإنّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وأنّه أفضل الأئمة عليهم السلام، ولو أردنا أن نلج هذا البحث لاحتجنا إلى تأليف كتاب كامل فيه.

فهل كان النبي وأهل البيت عليهم آلاف التحية والسلام يرتكبون - والعياذ بالله - ما ينهون الناس عنه؟!

ولو لم يعتقد المرء بأفضلية الرسول الكريم ﷺ على سائر الأنبياء والخلق مع إيمانه بأنه نبي الإسلام وخاتم النبيين ومع التزامه في الأعمال بما أمر به النبي ﷺ، فهل يكون إيمان هذا متساوياً مع إيمان من آمن بأفضلية النبي ﷺ مع التزامه أيضاً بأوامر النبي ونواهيه؟ ولو لم يكن للتمييز بين الأفراد سواء كانوا أناساً عاديين أم أنبياء ورسلاً وأئمة قيمة فلماذا جاءت الآيات والروايات التي تطرح التفاضل بينهم وتؤكد عليه في قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات﴾ وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر﴾ (٢).

مناقشة «فضل الله» في تفسير آية تفاضل الأنبياء

ولكن فضل الله ذهب في تفسير هذه الآية أن المراد من التفضيل ليس هو تفضيل القيمة بحيث يستوجب التقدّم وعلو المنزلة والقرب من الله سبحانه وتعالى، وقد استشهد على ذلك ببعض الآيات القرآنية التي تحدّثت عن تفضيل بني إسرائيل على العالمين مع ما ورد في كثير من الآيات من ذمهم ولعنهم مما يعني أن تفضيلهم كان تفضيل نعمة لا قيمة (٣).

(١) أمالي الصدوق: ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٣) من وحي القرآن: ج ٥، ص ٧.

ويقال في جواب هذا الادعاء: أنه لا خلاف في أن استخدام لفظ التفضيل قد اختلف في الآيات القرآنية، فبعضها يشير إلى تفضيل النعمة كقوله تعالى: ﴿الرجال قوَّامون على النساء بما فَضَّلَ الله بعضهم على بعض﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿والله فَضَّلَ بعضكم على بعض في الرزق﴾^(٢)، ولكن بعضها الآخر يشير إلى تفضيل القيمة مثل قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾^(٣).

ويظهر من سياق الآيات السابقة وجه الفرق في جهة التفضيل، فإنَّ قيمومة الرجل على المرأة أو سعة الرزق إنما تكون فيما يخص أمر المعاش والحياة الدنيوية، أما تقدّم المجاهدين على القاعدين فهو يعود للعمل المقرب من الله والثواب الأخروي.

ولذا لا بدّ في التمييز بين جهتي التفضيل هو ملاحظة مضمون الآية وسياقها، وفيما نحن فيه فإنَّ الآية بمضمونها وسياقها تدلّ على أن التفضيل هنا تفضيل للقيمة، فهي تتحدث عن التفاضل بين الرسل الذين لهم مقامات عالية في القرب من الله عز وجل لا الامم والناس العاديين، وكذلك تشير إلى وجود جهات للتفضيل بينهم، فمنهم من كلّم الله، ومنهم من أيّده الله بروح القدس وآتاه البينات، وهذه الجهات لهي من كرامات الله في حق كل واحد منهم ولا يمكن لأي إنسان عادي أن يبلغها، بل لم يبلغها أيّ نبي غير الذي اختص بها، فهي من مختصات بعضهم دون الآخر، ويشهد لذلك ما ذكرناه سابقاً من رواية العياشي في تفسيره عن الإمام الصادق عليه السلام ^(٤).

ويؤيد ذلك أقوال علمائنا في تفسير الآية، فقد قال الشيخ الطوسي:

«إنما ذكر الله تعالى تفضيل بعضهم على بعض لامور: منها أن لا يغلط غالط منهم فيسوي بينهم في الفضل كما استووا في الرسالة...»^(٥). وتبعه على ذلك الطبرسي في تفسيره^(٦).

وقال العلامة الطباطبائي:

«وفيه دلالة على التفضيل الإلهي الواقع بين الأنبياء عليهم السلام ففيهم من هو أفضل وفيهم من هو مفضّل عليه، وللجميع فضل فإن الرسالة في نفسها فضيلة وهي مشتركة بين الجميع، ففيما بين الرسل أيضاً اختلاف في المقامات وتفاضل في الدرجات مع اتحادهم في أصل الفضل وهو الرسالة، واجتماعهم في مجمع الكمال وهو التوحيد، وهذا بخلاف الاختلاف الموجود بين أمم الأنبياء بعدهم فإنّه اختلاف بالإيمان والكفر والنفي والإثبات، ومن المعلوم أن لا جامع في هذا النحو من الاختلاف، ولذلك فرّق تعالى

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) الآية ٧١ من سورة النحل.

(٣) الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٤) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧.

(٥) تفسير البيان: ج ٢، ص ٣٠٣.

(٦) مجمع البيان: ج ٢، ص ٣٥٨، ط دار إحياء التراث العربي.

بينهما من حيث التعبير فسمي ما للأنبياء تفضيلاً ونسبه إلى نفسه، وسمي ما عند الناس بالاختلاف ونسبه إلى أنفسهم، فقال في مورد الرسل ﴿فضلنا﴾، وفي مورد امهم ﴿اختلفوا﴾ (١).

وقال السيد عبدالاعلى السبزواري:

«ورسل الله تعالى كلهم يشتركون في فضيلة الرسالة، ويستوون في هذه الموهبة الإلهية والمنحة الربانية، ويتفقون في أصل النبوة القابلة للتشكيك إلى مراتب متفاوتة، وهم حقيقون بالاتباع وجديرون بالاقتداء بهديهم، إلا أنهم متفاضلون في الدرجات ويتفاوتون في المقامات، ففيهم من هو أفضل ومن يكون مفضلاً عليه بما امتاز به الأفضل من الخصائص، التي لا يعلمها إلا الله تعالى، قال عز وجل: ﴿اللّٰهُ يَجْتَبِيْ مِنْ رِّسْلِهِ مَنْ يَّشَاءُ﴾، والمراد بالرسل جميعهم، ولكن خص بعضهم بالذكر والوصف تعظيماً أو لاجل بقاء أتباعهم، وهم ثلاثة من أولي العزم: موسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله وعليهم... ورفع الدرجة من الأمور الإضافية النسبية، فيصح أن يكون لرسول رفع درجة من جهة ولآخر رفع درجة من جهة أخرى، ولا ريب في أن لسيد الانبياء ﷺ أرفع الدرجات على سائر الانبياء.

... ويستفاد من الآية الشريفة أمور:

الاول: الآية الشريفة تنص على تفضيل رسل الله بعضهم على بعض، وهو لا يكون على حد الإلجاء والاضطرار، بل ينتهي إلى الاختيار لترتفع الدرجات وتزداد المثوبات، وليس ذلك من قبيل تفضيل الاحجار الكريمة على سائر الاحجار، فقد شاء الله تعالى أن يكون بين رسله تفاضل حاصل من اختيارهم، ليكون لهم الجزاء الاوفى والدرجات العالية.

إن قلت: إنه ذكرتم التفاضل قد يكون بحسب الذوات الشريفة، فربما يكون بعض الانبياء أكثر استعداداً من غيره، وهو خارج عن الاختيار، كما ورد عن نبينا الاعظم ﷺ: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة».

قلت: إن ذلك لم يكن على نحو العلوية التامة المنحصرة، بل هو من مجرد الاقتضاء فقط، وإلا لزم فيه مفاسد كثيرة، لا يمكن الالتزام بها، فيكون المقام مثل قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللّٰهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، وليس مثل قوله تعالى: ﴿وَنَفَضَّلَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ الذي يكون غير اختياري.

... (إلى أن يقول) الخامس: ذكر بعض المفسرين إشكالاً على تفسير هذه الآية المباركة، بما ورد عن نبينا الاعظم ﷺ بطرق مختلفة: «لا تخيروا بين الانبياء، فإن الناس يصعقون - أي يغشى عليهم - يوم القيامة»، وقوله ﷺ: «لا تفضلوا بين انبياء الله»، وفي بعض الاخبار عنه ﷺ: «لا تخيروني على موسى»، أو: «لا ينبغي لأحد

أن يقول أنا خير من يونس بن متى». وهو مردود، لأنّ النهي راجع إلى الترجيح من عند أنفسهم لا التفضيل والترجيح الذي أثبتته الله تعالى لهم، وقد ذكرنا أن التفضيل بما فضّله الله تعالى أمر لا بدّ منه. ويمكن أن يحمل على أصل النبوة والرسالة الإلهية، كما أمرنا بذلك، قال تعالى: ﴿لَا تَفْرَقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رِسْلِهِ﴾، والتفضيل في غير ذلك كما بيّنه الله تعالى في آيات متعددة من القرآن الكريم^(١).

وفيما قالوه الجواب الشافي لمن كان له عقل وفكر سليم، ويلاحظ أن فضل الله في تفسيره هذا للآية المباركة قد ناقض ما سبق أن قاله في أحد كتبه حول المراد من الآية! فقد قال في كتابه «الحوار في القرآن»: «وقد نلتفت ونحن نتابع المشهد في الحركة السريعة التي يتصاعد فيها الإيمان ويتعاضم كمثل الطوفان الذي يكتسح أمامه كل معاني القلق والحيرة إلى موقف نوح، في قصة ولده مقارناً بموقف إبراهيم لنرى بعض الفروق والمميزات التي يتميز فيها الأنبياء بإيمانهم وملكاتهم الروحية، وإن كان لكل واحد منهم منزلته وقيّمته الكبيرة عند الله، كما في قوله تعالى ﴿تِلْكَ الرِّسَالُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾»^(٢).

وهذا التناقض كاشف عن أمور كثيرة منها فقدان المبنى والاساس العلمي في الآراء، وأن آراءه لا تعدو الاستحسان والاستمزاغ المتبدل مع كل مناسبة، وهكذا يكون الحال مع «رجالة تعتقل الرماح»!

خلاصة الكلام في المسألة الأولى

وبما ذكرناه في هذه المسألة يتبين أن ما يعبر عنه فضل الله بأن الخوض في هذا الجانب «ترف فكري سخيّف» لهو الكلام السخيّف بعينه، وهو يكشف عن جهل قائله بالمعرفة ودورها في رقي درجات الإيمان.

والعجيب إنّ فضل الله الذي اعتبر بحث التفاضل سخيّفاً قد ناقض نفسه عندما سئل: لماذا سمّيت فاطمة الزهراء ﷺ سيدة نساء العالمين، ولماذا لم تسمّ خديجة بذلك مع ما تملكه من مكانة قبل وبعد الإسلام في نفس الرسول؟ فأجاب: «لأنّ الزهراء ﷺ هي أفضل من أمّها على أساس ملكاتها الروحية ومنزلتها عند الله»^(٣). وكذلك عندما ذهب إلى تفضيل السيدة زينب ﷺ على بقية نساء أهل البيت فيما عدا أمّها فاطمة الزهراء ﷺ لأنها تمتلك عناصر للفضل أكثر من غيرها^(٤).



(١) مواهب الرحمن: ج ٤، ص ١٥٤ و ١٥٦ و ١٦١.

(٢) الحوار في القرآن: ص ٢٦٠.

(٣) مجلة الموسم: العدد ٢١، السؤال ١٠٩٧.

(٤) نشرة بيانات الصادرة بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٧م، نقلاً عن حوار دار بينه وبين أحد الباحثين الفرنسيين.

الفصل الثاني : سيادة الزهراء على نساء العالمين

ولابد من تناول مسألة أفضلية الزهراء (عليها السلام) على نساء العالمين من الاولين والآخرين من جانبيين:

أولاً: من منظار أهل السنة

فقد روى محدثوهم في منزلة الزهراء (عليها السلام) أحاديث يمكن تبويبها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الاول: ما يفيد مشاركتها لغيرها في الفضل.

وهي الاحاديث التي تدل على أنها بالإضافة إلى مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وآسية بنت مزاحم زوجة فرعون سيدات نساء العالمين وسيدات نساء أهل الجنة. منها: ما رواه الترمذي بإسناده إلى النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «حسبك من نساء العالمين: مريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة فرعون»^(١). ومنها: ما رواه أحمد بإسناده إلى ابن عباس قال: خط رسول الله في الارض أربعة خطوط، قال: أتدرون ما هذا؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] وسلّم: «أفضل نساء أهل الجنة: خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون، ومريم ابنة عمران»^(٢).

القسم الثاني: ما يفيد تفضيل فاطمة الزهراء (عليها السلام) على غيرها.

سواء بإفرادها في لقب «سيدة نساء العالمين» أو «سيدة نساء الجنة» وما شاكلهما، أو بالتخصيص على تقدمها على بقية النساء. وهي أحاديث عديدة، منها: ما رواه البخاري عن النبي أنه قال: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»^(٣). ومنها: ما رواه الحاكم بإسناده إلى حذيفة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «نزل من السماء ملك فاستأذن الله أن يسلم علي لم ينزل قبلها، فبشّرني أنّ فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»^(٤). ومنها: ما رواه الحاكم بإسناده إلى عائشة أن النبي قال وهو في مرضه الذي توفي فيه: «يا فاطمة لا ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء هذه الامة، وسيدة نساء المؤمنين»^(٥).

(١) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٧٠٣، ح ٣٨٧٨، ورواه بهذا المضمون أيضاً أحمد في مسنده: ج ٢، ص ١٣٥، والحاكم في مستدركه: ج ٣، ص ١٥٧، والهيثمي في موارد الظمآن: ج ٧، ص ١٦٨، ح ٢٢٢٢، وللمزيد راجع عوالم سيدة النساء: ص ٨٩، الهامش ٢.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ص ٢٩٣، ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک: ج ٣، ص ١٦٠، وللمزيد راجع عوالم النساء: ص ١٠٨، الهامش ٢.

(٣) صحيح البخاري: ج ٥، ص ٢٥.

(٤) المستدرک: ج ٣، ص ١٥١، وقد أقرّ الذهبي بصحته، ورواه المتقي الهندي في كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٣، ح ٣٤٢٤٩ عن أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان بأسانيدهم إلى حذيفة.

(٥) المستدرک: ج ٣، ص ١٥٦، واعترف الذهبي بصحته، وروى شبهه أحمد في مسنده: ج ٦، ص ٢٨٢، والبخاري في صحيحه: ج ٤، ص ٢٤٨، وابن سعد في الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٣٧٣ ط دار إحياء التراث العربي. وللمزيد راجع عوالم سيدة النساء: ص ٩٢، ح ١ و ٢؛ ص ٩٣، ح ٣؛ ص ٩٥، ح ١؛ ص ٩٦، ح ١؛ ص ١٠٠، ح ١.

فإنّ ظهور هذه الاحاديث يدل على تقدّمها على من سواها، وخصوصية التقدم إنّما تنبعث من إفرادها دون من سواها في الذكر والفضل والسيادة وخصوصاً مع ملاحظة بعض القرائن الملتفة بالخبر، منها أن الآية التي تذكر اصطفاء مريم عليها السلام على نساء العالمين وردت ضمن سورة مريم وهي مكية بالاتفاق، وأحاديث كون فاطمة عليها السلام سيدة نساء العالمين صدرت عن النبي في المدينة بلا شك، ومنها مجيء الملك وتبشير النبي عليه السلام بأنّ فاطمة عليها السلام هي سيدة نساء أهل الجنة، فإنّ السيادة في الجنة يتبع مقام السيادة والقرب من الله في الدنيا، وهذا ما تقتضيه مناسبة قدوم ملك من السماء لإتحاف النبي بهذه البشارة.

روايات أهل السنة الناصّة على التفضيل

إلاّ أنّه توجد مجموعة من الاحاديث النبوية أكثر ظهوراً مما سبق، حيث تقوم بالتفصيل في مسألة السيادة بين العوالم، أي أنّ تفضيل الزهراء عليها السلام له شمول زماني يعمّ كل الأزمنة بما في ذلك فترة السيدة مريم عليها السلام، أما تفضيل مريم بالسيادة فهو مخصوص بنساء أهل زمانها فقط.

وما يشهد بذلك ما رواه ابن شاهين البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥هـ بإسناده عن عمران بن حصين قال:

«خرجت يوماً فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم، فقال لي: يا عمران إن فاطمة مريضة، فهل لك أن تعودها؟ قال: قلت فداك أبي وأمي، وأي شرف أشرف من هذا، قال: فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلقت معه حتى أتى الباب، فقال: السلام عليك، ادخل؟ قالت: وعليك السلام، ادخل، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا ومن معي؟ قالت: والذي بعثك بالحق ما علي إلا هذه العباءة، وقال: ومع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مادة خلقة فرمى بها، فقال: شدي بها على رأسك، ففعلت، ثم قالت: ادخل، فدخل ودخلت معه، فقعده عند رأسها وقعدت قريباً منه، فقال: أي بنية كيف تجدينك؟ قالت: والله وبرسول الله إني لوجعة، وإنه ليزيدني وجعاً إلى وجعي أن ليس عندي ما أكله، قال: فبكى رسول الله وبكت وبكىت معهما، فقال لها: يا بنية اصبري مرتين أو ثلاثاً، ثم قال لها: يا بنية، أما ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين، قالت: يا ليتها يا أبت، فأين مريم بنت عمران؟ قال لها: أي بنية تلك سيدة نساء عالمها، وأنت سيدة نساء عالمك، والذي بعثني بالحق لقد زوجتك سيداً في الدنيا وسيداً في الآخرة، لا يبغيه إلا كلّ منافق» (١).

(١) فضائل فاطمة الزهراء: ص ٦٣، ح ١٢، ورواه الذهبي في تاريخ الإسلام: ج ٣، القسم الخاص بالخلفاء الراشدين، ص ٤٥. ورواه أيضاً ابن عبد البر عن عمران بن حصين أيضاً بنص مقارب في الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٥، وكذلك رواه أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء: ج ٢، ص ٤٢.

وروى أحمد بن ميمون في فضائل علي وكذلك الرافعي أن النبي ﷺ قال: «أول شخص يدخل الجنة فاطمة بنت محمد، ومثلها في هذه الأمة مثل مريم في بني إسرائيل»^(١). وهذا الحديث فيه إشارة إلى اختصاص كل واحدة منهما بعالمها الخاص.

وروى محب الدين الطبري والسيوطي عن ابن عساكر بإسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: «أربع نسوة سيدات سادات عالمهن: مريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وأفضلهن عالماً فاطمة»^(٢). وهذا الحديث في عين ذكر التفصيل في السيادة بين العوالم نص على أفضلية فاطمة على غيرها من النساء من حيث العالم، وهذا كاف في الدلالة على المطلوب.

ونقل ابن شهر آشوب عن عائشة وغيرها عن النبي ﷺ أنه قال: «يا فاطمة ابشري فإن الله اصطفاك على نساء العالمين وعلى نساء الإسلام وهو خير دين»^(٣).

كلام الألوسي في تفضيل الزهراء ﷺ:

واستناداً إلى الأحاديث السابقة وغيرها ذهب جمع من أعلام أهل السنة إلى أن الزهراء ﷺ أفضل من بقية النساء، وفي هذا يقول شهاب الدين الألوسي في تفسير الآية الدالة على اصطفاء مريم على نساء العالمين ما يلي:

«والمراد من نساء العالمين قيل جميع النساء في سائر الأعصار، واستدل به على أفضليتها على فاطمة وخديجة وعائشة رضي الله تعالى عنهن، وأيد ذلك بما أخرجه ابن عساكر في أحد الطرق عن ابن عباس إنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية امرأة فرعون»، وبما أخرجه ابن أبي شيبه عن مكحول وقريب منه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير نساء ركن الإبل نساء قریش، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على بعل في ذات يده، ولو علمت أن مريم ابنة عمران ركبت بغيراً ما فضلت عليها أحداً»، وبما أخرجه ابن جرير عن فاطمة صلى الله تعالى على أبيها وعليها وسلم أنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم البتول»، وقيل المراد نساء عالمها فلا يلزم منه أفضليتها على فاطمة رضي الله تعالى عنها. ويؤيده ما أخرجه ابن عساكر من طريق مقاتل عن الضحاک، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنه قال: «أربع نسوة سادات عالمهن: مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وأفضلهن عالماً فاطمة»، وما رواه الحرث بن أسامة في

(١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٠، ح ٣٤٣٣٤.

(٢) ذخائر العقبى: ص ٤٤، والدر المنثور: ج ٢، ص ٢٣.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ٣، ص ١٠٤، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٣٦.

مسند بسند صحيح لكنه مرسل: «مريم خير نساء عالمها»، وإلى هذا ذهب أبو جعفر رضي الله تعالى عنه وهو المشهور عن أئمة أهل البيت، والذي أميل إليه أن فاطمة البتول أفضل النساء المتقدمات والمتأخرات من حيث أنها بضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل ومن حيثيات أخر أيضاً، ولا يعكر على ذلك الأخبار السابقة لجواز أن يراد بها أفضلية غيرها عليها من بعض الجهات وبحيثة من الحيثيات وبه يجمع بين الآثار، وهذا سائغ على القول بنبوة مريم أيضاً إذ البضعية من روح الوجود وسيد كل موجود لا أراها تقابل بشيء، وأين الثريا من يد المتناول، ومن هنا يعلم أفضليتها على عائشة...».

ثم قال: «وبعد هذا كله الذي يدور في خلدي أن أفضل النساء فاطمة ثم أمها ثم عائشة، بل لو قال قائل إن سائر بنات النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل من عائشة لا أرى عليه بأساً، وعندني بين مريم وفاطمة توقف نظراً للأفضلية المطلقة، وأما بالنظر إلى الحيثية فقد علمت ما أميل إليه، وقد سئل الإمام السبكي عن هذه المسألة فقال: الذي نختاره وندين الله تعالى به أن فاطمة بنت محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل ثم أمها ثم عائشة، ووافقه في ذلك البلقيني»^(١).

وكلام الألوسي فيه تحوير وتحريف لرأي السبكي، فإنه لا دلالة في عبارة السبكي على الأفضلية المقيدة بالحيثية التي ذهب إليها الألوسي، بل هي أفضلية مطلقة وليس فيها أي إشارة للتقييد، بل لو كان في عبارة السبكي عبارة: «ولا أعدل ببضعة رسول الله أحداً» كما هو منقول عن ابن أبي داود، فليس في ذلك دلالة على الأفضلية المقيدة بل هو دليل أورده في المقام لا أكثر.

كلام أعلام السنة في تفضيل الزهراء ﷺ:

ويقول السيد عبدالحسين شرف الدين (قدس سره الشريف) في كتابه الذي ألفه في خصوص هذا الموضوع:

«وقد وافقنا في تفضيلها جمهور من المسلمين، وصرح به كثير من المحققين، ونقل ذلك عنهم غير واحد من العلماء الباحثين المتتبعين، كالمعاصر النهاني حيث قال في أحوال الزهراء من كتابه الشرف المؤبد ما هذا لفظه: وصرح بأفضليتها على سائر النساء حتى على السيدة مريم كثير من العلماء والمحققين، منهم التقى السبكي، والجلال السيوطي، والبدر الزركشي، والتقى المقرئ، قال: وعبارة السبكي حين سئل عن ذلك: الذي نختاره وندين به أن فاطمة بنت محمد أفضل، قال: وسئل عن مثل ذلك ابن أبي داود فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعه مني» ولا أعدل ببضعة رسول الله أحداً، ونقل المناوي هذا عن جمع من السلف فراجع»^(٢).

(١) روح المعاني: ج ٣، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) الكلمة الغراء: ص ٦٢.

وأضاف السيد شرف الدين في موضع آخر من كتابه «الكلمة الغراء»:

«وحسبك في تفضيلها بالخصوص ما أخرجه الطبراني في ترجمة إبراهيم بن هاشم من معجمه الاوسط عن عائشة، قالت: ما رأيت أحداً قط أفضل من فاطمة غير أبيها. وسند هذا القول إلى عائشة صحيح على شرط البخاري ومسلم، صرح بذلك ابن حجر في ترجمة الزهراء من إصابته، والنبهاني في آخر صفة ٥٨ من الشرف المؤيد. وأخرج ابن عبد البر في ترجمة الزهراء من استيعابه بالإسناد إلى ابن عمير قال: دخلت على عائشة فسألتها أي الناس أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، قلت: فمن الرجال؟ قالت: زوجها. وأخرج في ترجمتها من الاستيعاب أيضاً عن بريدة قال: كان أحب الناس إلى رسول الله من النساء فاطمة ومن الرجال علي» (١).

ونقل السيد شرف الدين في هامش المورد الثامن من كتابه «النص والاجتهاد» كلاماً مقارياً لما ذكره في الكلمة الغراء، ومما جاء فيه: «... وهذا - أي التفضيل - هو الذي صرح به السيد أحمد زيني دحلان مفتي الشافعية، ونقله عن عدة من أعلامهم، وذلك حيث أورد تزويج فاطمة بعلي في سيرته النبوية فراجع» (٢).

ولا أدري هل كان السيد شرف الدين رضوان الله عليه في نظر فضل الله مشغولاً بترف فكري سخيف عندما ألف كتابه الكلمة الغراء لإثبات تفضيل الزهراء ﷺ على غيرها من النساء؟!

القسم الثالث: الأحاديث التي تدل على أفضلية مريم ﷺ على الزهراء ﷺ وتجلع فاطمة في الرتبة الثانية من حيث المقام والمثلة، بل إن في بعضها تقديم غير مريم عليها. ومن تلك الأحاديث:

١ - ما رواه الترمذي بإسناده إلى أم سلمة عن فاطمة ﷺ أن النبي ﷺ في مرض وفاته أخبرها بأنها «سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم بنت عمران» (٣).

٢ - ما رواه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران» (٤).

وكذلك ما رواه عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «سيدة نساء أهل الجنة مريم، ثم فاطمة بنت محمد، ثم آسية امرأة فرعون» (٥).

(١) الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء ﷺ: ص ٦٩.

(٢) النص والاجتهاد: ص ١١٤.

(٣) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٧٠١، ح ٣٨٧٣، وراجع أيضاً الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٣٧٣ ط دار إحياء التراث العربي. وكنز العمال: ج ١٣، ص ٦٧٥، ح ٣٧٧٣٠، وفي الصفحة ٦٧٧ ح ٣٧٧٣٤ من الكنز كان تعبير الحديث: «سيدة نساء أهل الجنة بعد مريم ابنة عمران»، وفي الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٤: «إلا ما كان من مريم بنت عمران».

(٤) الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٤.

(٥) نفس المصدر: ص ١٨٩٥.

٣ - روى ابن أبي شيبة عن النبي ﷺ أنه قال: «فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد» (١).

٤ - وأخرج ابن جرير عن عمار بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم: «فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين» (٢).

٥ - أخرج البخاري في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «كامل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام» (٣).

تعليق على الروايات المفضلة لغير الزهراء ﷺ:

والملاحظ في مجموع هذه النصوص مع قلة عددها الاضطراب في ترتيب طبقة النساء من حيث الفضل، فالحديثان الأول والثاني يجعلان الزهراء ﷺ بعد مريم ﷺ في الفضل، ومن دون ذكر لرتبة بقية النساء، مع أن ابن كثير احتمل في الحديث الثاني عدم دلالة على تفضيل مريم ﷺ على الزهراء ﷺ (٤)، ولكن الحديث الثالث يجعل فاطمة ﷺ في الرتبة الأخيرة من بين النساء الأربع، والحديث الرابع يقدم خديجة ﷺ في أمة النبي على فاطمة ﷺ، والحديث الخامس يفيد تقدم عائشة على جميع النساء الأربع. وسيزداد حجب الاضطراب والتناقض إذا ضممنا إليها الأحاديث الأخرى الواردة في المقام وقد أعرضنا عنها روماً للاختصار. ومن مظاهر الاضطراب في الأحاديث أيضاً الاختلاف الحاصل في الترتيب في الفضل بحسب اختلاف استخدام أدوات العطف والاستثناء.

أما بخصوص الأحاديث الأول والثاني والثالث والخامس، فمن المؤكد أنها من وضع الأمويين وأتباعهم، فإنهم عمدوا إلى سلب أي فضيلة ذكرت لاهل البيت ﷺ بمنع نشرها أو وضع حديث آخر يقابلها لمن يحبونه من الصحابة حتى يتردد السامع الجاهل بالحقيقة فيمن كانت تلك الفضيلة، فوضعوا حديث «خوخة أبي بكر» مقابل حديث «سد الأبواب إلا باب علي ﷺ»، ووضعوا حديث «لو كنت متخذاً خليلاً» مقابل حديث «المؤاخاة»، وأضافوا استثناء «ابني الخالة يحيى وعيسى» إلى حديث «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، كل ذلك إطفاءً لنور الله الذي يابى إلا أن يتمه ولو كره الكافرون.

أما الحديث الرابع فإن علامة الكذب والوضع بادية عليه، لأنه على طرف نقيض مما رواه الهيثمي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن ملكاً من السماء لم يكن زائري

(١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٠، ح ٣٤٢٣٣، والدر المنثور: ج ٢، ص ٢٣.

(٢) الدر المنثور: ج ٢، ص ٢٣.

(٣) صحيح البخاري: ج ٥، ص ٣٦.

(٤) قصص الأنبياء: ص ٣٦٢.

فاستأذن الله في زيارتي، فبشّرني أو أخبرني أن فاطمة سيدة نساء أمتي». قال الهيثمي: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن مروان الذهلي، ووثقه ابن حبان»^(١).

جواب شبهة:

وتبقى هناك شبهة قد يطرحها البعض من السنة والشيعية، وهي أن القول بتفضيل فاطمة عليها السلام على نساء العالمين بما في ذلك مريم يتنافى مع ظهور وشمول قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاء الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، فالآية لها شمول لجميع النساء في جميع الأزمنة، وبذلك تسقط الروايات الدالة على تقدم فاطمة الزهراء عليها السلام في الفضل على مريم عليها السلام عن الاعتبار. وقد يحلو للبعض أن يضيف لذلك أن كل ما جاء من حديث مخالف للكتاب فيجب أن يضرب بعرض الحائط.

والجواب عن هذه الشبهة هو أن من المسلّم أن الآيات القرآنية قابلة للتخصيص والتقييد سواء بالقرآن أو بالسنة، ومن المسلّم أيضاً أن ما دلّ من الأحاديث القطعية على أن فاطمة عليها السلام هي سيدة نساء العالمين يعارض شمول الآية وظهورها، ولكن الأحاديث التي تدل على أن فاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين وأن مريم عليها السلام هي سيدة نساء عالمها تصلح لتقييد شمول الآية وبالتالي ارتفاع التعارض الموهوم.

أقوال المفسرين في دفع الشبهة:

ويدعم هذا الرأي مجموعة من الأحاديث مرّ بعضها ويأتي غيرها - بإذن الله -، وكذلك أقوال العديد من المفسرين من الفريقين حول الآية المذكورة مع مقارنته بما قالوه في مواضع أخرى من تفسيرهم للقرآن الكريم.

قال القرطبي في تفسير قوله: ﴿وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاء الْعَالَمِينَ﴾: «يعني عالمي زمانها، عن الحسن وابن جريج وغيرهما، وقيل: على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور، وهو الصحيح على ما نبينه، وهو قول الزجاج وغيره»^(٣).

أما ابن كثير فقد أورد المعنى السابق على نحو الاحتمال، فقال في تفسير نفس الآية: «يحتمل أن يكون المراد من عالمي زمانها، كقوله لموسى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾^(٤)، وكقوله عن بني إسرائيل: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاكُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، ومعلوم أن إبراهيم عليه السلام أفضل من موسى، وأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم

(١) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠١.

(٢) الآية ٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ج ٤، ص ٨٢.

(٤) الآية ١٤٤ من سورة الاعراف.

(٥) الآية ٣٢ من سورة الدخان.

أفضل منهما، وكذلك هذه الأمة أفضل من سائر الامم قبلها وأكثرها عدداً وأفضل علماً وأزكى عملاً من بني إسرائيل وغيرهم. ويحتمل أن يكون قوله: ﴿واصطفاك على نساء العالمين﴾ محفوظ العموم فتكون أفضل نساء الدنيا...» (١).

أما الزمخشري فقد ذهب إلى رأي آخر حول المقصود من كلمة العالمين، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾: «أي اذكروا نعمتي وتفضيلي على العالمين، على الجمل الغفير من الناس كقوله تعالى: ﴿باركنا فيها للعالمين﴾، يقال: رأيت عالماً من الناس، يراد الكثرة» (٢).

وقال الشيخ الطوسي: «وقوله: ﴿واصطفاك على نساء العالمين﴾ يحتمل وجهين: قال الحسن وابن جريح: على عالمي زمانها، وهو قول أبي جعفر (عليه السلام) ...، الثاني: ما قاله الزجاج واختاره الجبائي إن معناه اختارك على نساء العالمين بحال جليلة من ولادة المسيح عيسى (عليه السلام)» (٣). وحول الوجه الثاني الذي اختاره الجبائي قال ابن كثير: «يذكر تعالى أن الملائكة بشرت مريم باصطفاء الله لها من بين سائر نساء عالمي زمانها، واختارها لإيجاد ولد منها من غير أب وبشرت بأن يكون نبياً شريفاً...» (٤).

وقال الفيض الكاشاني: «كلموها شفاهاً لأنها كانت محدثة تحدثهم ويحدثونها قبل الاصطفاء الأول، تقبلها من أمها ولم تقبل قبلها أنثى، وتفرغها للعبادة وإغناؤها برزق عن الكسب وتطهيرها عما يستقذر من النساء، والثاني هدايتها وإرسال الملائكة إليها وتخصيصها بالكرامات السنية كالولد من غير أب وتبرئتها عما قذفته اليهود بإنطاق الطفل وجعلها وابنها آية للعالمين» (٥).

وقال الشيخ محمد جواد البلاغي: «قد ذكرنا معنى الاصطفاء وأن جهة الاصطفاء تعرف وتتخذ من قرائن المقام، فالمعنى إذن اصطفاك بأن تقبلك وقبلك من نذر أمك في تحريكك لل...، ﴿واصطفاك على نساء العالمين﴾ وقدّمك عليهن بالولادة من غير فحل، هذا غاية ما يدل عليه المقام والقرائن من وجهتي الاصطفاءين، وقد كرر ذكر الاصطفاء لاجل اختلاف الوجهة فيه. وليس في اللفظ وقرائن المقام دلالة على سيادتها على نساء العالمين. نعم ثبت لها السيادة على نساء عالمها من السنة، واستفاض بل تواتر من حديث الفريقين عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) أن فاطمة بنته (عليها السلام) سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء أهل الجنة» (٦).

(١) قصص الانبياء: ص ٣٥٩، ولكن يشم من بعض عباراته أنه يعيل إلى أن تفضيلها مخصوص بنساء عالمي زمانها، كما في ص ٣٦٥ من قصص الانبياء.

(٢) الكشف: ج ١، ص ٢٧٨.

(٣) تفسير البيان: ج ٢، ص ٤٥٦.

(٤) قصص الانبياء: ص ٣٥٨.

(٥) تفسير الصافي: ج ١، ص ٣١١.

(٦) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢٨٣.

وقال العلامة الطباطبائي: «قد تقدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى﴾ إلى قوله ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أن الاصطفاء المتعدي يعلى يفيد معنى التقدم، وأنه غير الاصطفاء المطلق الذي يفيد التسليم، وعلى هذا فاصطفاؤها على نساء العالمين تقديم لها عليهن. وهل هذا التقديم من جميع الجهات أو بعضها؟ ظاهر قوله تعالى فيما بعد الآية ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ الآية، وقوله تعالى ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رَوْحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿وَمَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رَوْحِنَا﴾ وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين^(٢)، حيث لم تشتمل ما تختص بها من بين النساء إلا على شأنها العجيب في ولادة المسيح ﷺ أن هذا هو وجه اصطفاؤها وتقديمها على النساء من العالمين^(٣).

أقول: ويدل على ما ذهب إليه العلامة الطباطبائي من أن اصطفاء مريم على باقي النساء إنما كان للجهة التي ذكرها لا من جميع الجهات ما رواه علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسند صحيح عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ قال: «...»، وقوله ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾، قال ﷺ: اصطفاها مرتين، أما الأولى أي اختارها، وأما الثانية فإنها حملت من غير فعل فاصطفاها بذلك على نساء العالمين^(٤). فالرواية صريحة في أن اصطفاء مريم على نساء العالمين إنما كان من جهة الحمل من غير فعل، ولم يكن اصطفاء مطلقاً، ويؤيده أيضاً ما جاء في تحف العقول عما رواه عن الإمام الكاظم ﷺ في حوار بينه وبين هارون الرشيد^(٥).

خلاصة الجواب عن الشبهة: وبناء على ما نقلناه من أقوال المفسرين فإنه يمكن الجواب عن الشبهة بأحد الوجوه التالية:

الأول: إن المراد من العالمين هو الجم الغفير من الناس لا كلهم كما ذكره الزمخشري، فيرتفع التعارض؛ إذ لا منافاة بين سيادة مريم على كثير من النساء وهم من يكونون في زمن حياتها وبين سيادة الزهراء على النساء اللاتي لم يعشن زمن مريم ﷺ، بل وحتى اللاتي عشن زمن مريم مع تعميم زمان السيادة أيضاً.

الثاني: إن تقدم مريم ﷺ على بقية النساء في العالم كان من جهة الشأن العجيب في ولادة المسيح ﷺ كما ذهب إليه الجبائي والعلامة الطباطبائي وفيه رواية صحيحة في تفسير القمي.

(١) الآية ٩١ من سورة الانبياء.

(٢) الآية ١٢ من سورة التحريم.

(٣) تفسير الميزان: ج ٣، ص ١٨٩.

(٤) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١-١٠٢، ويشهد له أيضاً ما جاء في البحار: ج ١٠، ص ٢٤٢.

(٥) تحف العقول: ص ٢٩٩، عنه البحار: ج ١٠، ص ٢٤٢.

الثالث: تحديد النساء اللاتي فضلت مريم عليها السلام عليهن بنساء زمانها، وتفضيل الزهراء عليها السلام على نساء جميع الازمنة بما في ذلك النساء في زمن مريم عليها السلام وبمريم أيضاً، وقد نطقت بهذا مجموعة من الروايات مرّ بعضها في روايات أهل السنة، وهي كثيرة في روايات الشيعة وسيأتي التعرض لها.

وليس في هذا الوجه الاخير أي غرابة فقد استخدمه المفسرون من السنة والشيعة في مواضع أخرى من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين﴾ (١).

قال الشيخ الطوسي: «قال أكثر المفسرين: أنه أراد الخصوص، ومعناه عالمي زمانهم، ذهب إليه قتادة والحسن وأبو الغالية ومجاهد وغيرهم، وقال بعضهم: إذا قلت: فضل زيد على عمرو في الشجاعة لم يدل على أنه أفضل منه على الإطلاق ولا في جميع الخصال، فعلى هذا يكون التخصيص في التفضيل لا في العالمين، وأمة نبينا محمد عليه السلام أفضل من أولئك بقوله ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ وعليه إجماع الأمة؛ لأنهم أجمعوا على أن أمة محمد عليه السلام أفضل من سائر الأمم، كما أن محمداً عليه السلام أفضل الانبياء من ولد آدم» (٢).

وقد مر علينا تفسير القرطبي لكلمة العالمين في هذه الآية بالجم الغفير من الناس. ولكن القرطبي الذي ذهب إلى تفضيل مريم عليها السلام من آية الاصطفاء تناسى أنه قال قبلها في هذه الآية: «يريد عالمي زمانهم، وأهل كل زمان عالم» (٣). وليس هذا عنه ببعيد، إذ لم تكن المرة الاولى التي يتناقض في كلامه، «وعادت لعتراها ليس».

ثانياً: من منظار مذهب أهل البيت عليهم السلام

لم يرد ضمن أقوال علمائنا المتقدمين منهم أو المتأخرين ما يدل على أن هناك إمراً أفضل من فاطمة عليها السلام، أما في أحاديثنا فقد وردت رواية واحدة فقط قد يظهر منها أفضلية مريم على الزهراء عليها السلام.

فقد روى الشيخ الطوسي عن جماعة، عن أبي الفضل، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أسد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة، عن محمد بن عكاشة، عن أبو المغراء، عن يحيى بن طلحة وعن أيوب بن الحر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام: «إن فاطمة شكت إلى رسول الله عليه السلام فقال: ألا ترضين أن زوجتك أقدم أمتي مسلماً، وأحلمهم حلماً، وأكثرهم علماً، أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة إلا ما جعله الله لمريم بنت عمران، وإن ابنيك سيداً شباب أهل الجنة» (٤).

(١) الآيتان ٤٧ و ١٢٢ من سورة البقرة.

(٢) تفسير التبيان: ج ١، ص ٢١٠.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ج ١، ص ٣٧٦.

(٤) الامالي: ص ٦٣٣، المجلس ٣١، ح ١٣٠٥، ط دار الثقافة.

والسند ضعيف لعدة أمور، فأسد بن يوسف ومحمد بن عكاشة مجهولان، وأبو إسحاق السبيعي مهمل، ويحيى بن طلحة النهدي مهمل ولكن لا تأثير في تضعيفه لأنه يشاركه في الرواية عن أبي إسحاق أيوب بن الحر وهو ثقة. أما أبو المفضل الشيباني فقد ذهب السيد الخوئي وآخرون إلى تضعيفه، وسيأتي أن هنا خصوصية ذهب البعض معها إلى قبول أخبار الشيخ الطوسي عنه مع وجود واسطة من الثقة.

ثم إنه على فرض صحة السند فإن ذلك غير كاف في الأخذ بالحديث، إذ أنه يلزم حتى يؤخذ بالخبر ثلاثة أمور وهي: صحة السند، وجهة الصدور وهو كون الخبر صادراً للإفادة والعمل لا للثقة، وتامة دلالة المتن على المطلوب.

ومن المقطوع به أن النص على فرض صحة سنده صادر تقية لمنافاته لنصوص أخرى صريحة في المقام، ولتسالم الطائفة على تفضيل الزهراء (عليها السلام) على مريم (عليها السلام)، فالشيخ الطوسي نفسه ذهب إلى استحباب أن يقال في زيارة فاطمة الزهراء (عليها السلام): «السلام عليك يا سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين»^(١). والاحاديث التي حملها علماؤنا على التقية سواء في الفقه أو غيره مما يعسر حصرها لكثرتها، يعرف ذلك كل من قرأ الأبحاث الفقهية ولو بشكل سير.

ولذا علّق العلامة المجلسي على هذا الحديث بقوله: «الاستثناء في قوله (إلا ما جعله الله لمريم) موافق لروايات العامة، وسيأتي أخبار متواترة أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، ويمكن أن يكون المعنى أن سيادة النساء منحصرة فيها إلا مريم فإنها سيدة نساء عالمها»^(٢).

أما في خصوص تساوي الزهراء (عليها السلام) مع غيرها في الفضل فإنه لم يرد في أقوال علماؤنا أيضاً ما يشير إليه، وإن ورد في بعض الأحاديث ما يدل على أن أفضل نساء الجنة أربع منهم فاطمة (عليها السلام)، كما رواه الشيخ الصدوق من باب الأربعة من الخصال^(٣). ولا يخفى أن هذا الحديث وما شابهه إن وجد في مصادرنا لا يدل في حد ذاته على تساوي النساء الأربع في الفضل، بل يدل على تقدمهن من حيث المجموع في الفضل على بقية النساء، هذا فضلاً عن أن الشيخ الصدوق إنما أورد هذا الحديث لمجرد إثبات فضيلة لفاطمة (عليها السلام) من رواية أهل السنة كما هو مشهود لمن لاحظ سنده، لا أنه يتبنى تساوي الزهراء - على فرض القبول بدلالة الحديث عليه - مع غيرها في الفضل، فالشيخ الصدوق كما سيأتي من صرح بكون فاطمة (عليها السلام) هي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين. والاحاديث الدالة على كون فاطمة سيدة نساء العالمين كثيرة جداً في رواياتنا لا يسع المقام لضبطها، ولكننا سنورد واحدة منها للتبرك:

(١) مصباح المتعبد: ص ٧١١، والتهذيب: ج ٦، ص ١٠.

(٢) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ٤٠.

(٣) الخصال: ص ٢٠٥ و ٢٠٦، ج ٢٢ و ٢٣، (١١٥).

فقد روى الشيخ الصدوق في باب الوصية من لدن آدم ﷺ من كتابه الفقيه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن علياً وصيي وخليفتي، وزوجته فاطمة سيدة نساء العالمين ابنتي، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ولداي، من والاهم فقد والاني، ومن عاداهم فقد عاداني...» (١).

أحاديث السيادة في روايات الإمامية:

أما الأحاديث التي تصرّح بكون فاطمة هي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين فهي كثيرة جداً، منها:

١ - روى الشيخ الصدوق في معاني الأخبار عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: أخبرني عن قول رسول الله ﷺ في فاطمة أنها سيدة نساء العالمين، أهي سيدة نساء عالمها؟ فقال: ذاك لمريم، كانت سيدة نساء عالمها، وفاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين (٢). وفي السند ضعف بمحمد بن سنان على مبنى السيد الخوئي، بينما ذهب الإمام الخميني في المكاسب المحرمة والمماقاني في التنقيح والتستري في القاموس وآخرون إلى توثيقه (٣).

٢ - روى الشيخ الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت سلمان الفارسي رضي الله عنه يقول: «كنت جالساً بين يدي رسول الله ﷺ في مرضته التي قبض فيها، فدخلت فاطمة ﷺ فلما رأت ما بابيها من الضعف بكت حتى جرت دموعها على خديها، فقال لها رسول الله ﷺ: ما يبكيك يا فاطمة؟ قالت: يا رسول الله أخشى على نفسي وولدي الضيعة بعدك، فاغرورقت عينا رسول الله ﷺ بالبكاء، ثم قال: يا فاطمة أما علمت إنّ أهل بيت اختار الله عز وجل لنا الآخرة على الدنيا وأنه حتم الفناء على جميع خلقه، وأن الله تبارك وتعالى اطلع إلى الأرض اطلّاعة فاختارني من خلقه فجعلني نبياً، ثم اطلع إلى الأرض اطلّاعة ثانياً فاختار منها زوجك وأوحى إلي أن أزوجك إياه وأتخذة ولياً ووزيراً وأن أجعله خليفتي في أمّتي، فأبوك خير أنبياء الله ورسله، وبعلك خير الأوصياء، وأنت أول من يلحق بي من أهلي، ثم اطلع إلى الأرض اطلّاعة ثالثة فاختارك وولديك، فانت سيدة نساء أهل الجنة، وإبنك الحسن والحسين سيدا شباب

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٣١، ح ٣، وروى الميرزا محمد المشهدي في تفسيره بعضاً من هذه الأحاديث، وراجع أيضاً أمالي الشيخ الطوسي: ص ٨٥، ح ١٢٧ و ١٢٩، وبشارة المصطفى: ص ١٤٠، والبحار: ج ٨، ص ٢٢، ح ١٥٥ و ص ٦٨، ح ١٢٤، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ٥٥، ج ١١، ص ١٦٥، ح ٩.

(٢) معاني الأخبار: ص ١٠٧، ح ١، وعنه دلائل الإمامة: ص ١٤٩، ح ٥٨.

(٣) المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ١٤٣؛ تنقيح المقال: ج ٣، ص ١٢٤.

أهل الجنة وأبناء بعلك أوصيائي إلى يوم القيامة...»^(١). وفي السند أبان بن أبي عياش، وقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه، أما المامقاني فقد ذهب إلى توثيقه؛ وسيأتي التعرض له في الباب السابع.

٣ - روى الشيخ الصدوق في أماليه عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن أبي إسحاق، عن الحسن بن زياد العطار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «قول رسول الله ﷺ: فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، أسيدة نساء عالمها؟ قال ﷺ: ذاك مريم، وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة من الأولين والآخرين»^(٢). وفي السند ضعف بأبي إسحاق فهو مجهول.

٤ - روى الشيخ الصدوق في أماليه عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا جعفر بن سلمة الأهوازي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الثقفي، عن إبراهيم بن موسى ابن أخت الواقدي، قال: حدثنا أبو قتادة الحراني، عن عبدالرحمن بن العلاء الحضرمي، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله ﷺ كان جالساً ذات يوم وعنده علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقال: اللهم إنك تعلم إن هؤلاء أهل بيتي وأكرم الناس عليّ، فأحب من أحبهم، وأبغض من أبغضهم، ووال من والاهم، وعاد من عاداهم، وأعن من أعانهم، واجعلهم مطهرين من كل رجس معصومين من كل ذنب، وأيدهم بروح القدس منك، ثم قال: يا علي أنت إمام أمتي وخليفتي عليها بعدي، وأنت قائد المؤمنين إلى الجنة، وكاني أنظر إلى ابنتي فاطمة قد أقبلت يوم القيامة على نجيب من نور عن يمينها سبعون ألف ملك، وعن يسارها سبعون ألف ملك، وبين يديها سبعون ألف ملك، وخلفها سبعون ألف ملك تقود مؤنات أمتي إلى الجنة، فايما امرأة صلت في اليوم والليلة خمس صلوات، وصامت شهر رمضان، وحجّت بيت الله الحرام، وزكّت مالها، وأطاعت زوجها، ووالت علياً بعدي دخلت الجنة بشفاعتي ابنتي فاطمة، وإنها لسيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وإنها لتقوم في محرابها فيسلّم عليها سبعون ألف ملك من الملائكة المقربين وينادونها بما نادى به الملائكة مريم، فيقولون: يا فاطمة، إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين...»^(٣). وفي السند ضعف بجعفر بن سلمة الأهوازي، وإبراهيم بن موسى، وأبو قتادة الحراني، وعبدالرحمن بن العلاء الحضرمي، فهم مجهولون، وتوقف السيد الخوئي في سعيد بن المسيب بينما ذهب المامقاني والتستري إلى توثيقه.

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٦٢، ح ١٠. ورواه الطبراني بإسناده إلى علي الهلالي مع تفاوت، فراجع المعجم الكبير: ج ٣، ص ٥٧، ح ٢٦٧٥.

(٢) أمالي الصدوق: ص ١٠٩، المجلس ٢٦، ح ٧.

(٣) أمالي الصدوق: ص ٣٩٣، المجلس ٧٣، ح ١٨.

٥ - روى الشيخ الصدوق عن أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إنما سميت فاطمة عليها السلام محدثة لأن الملائكة كانت تهبط من السماء فتناديها كما تنادي مريم بنت عمران، فتقول: يا فاطمة، الله اصطفاك وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين، يا فاطمة اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين، فتحدثهم ويحدثونها، فقالت لهم ذات ليلة: أليست المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟ فقالوا: إن مريم كانت سيدة نساء عالمها، وإن الله جعلك سيدة نساء عالمك وعالمها وسيدة نساء الأولين والآخرين»^(١). ورواة السند مجهولون ما عدا محمد الجوهري فهو ثقة، وذهب المامقاني إلى توثيق أحمد بن الحسن القطان لترحم الصدوق عليه.

٦ - روى الشيخ الصدوق في الخصال عن أبي الحسن محمد بن علي الشاه، قال: حدثنا أبو حامد، قال: حدثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، عن أبيه قال: حدثنا محمد بن حاتم القطان، عن حماد بن عمرو، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في وصية له: «يا علي إن الله عز وجل أشرف على الدنيا فاخترني منها على رجال العالمين، ثم اطلع الثانية فاخترك على رجال العالمين بعدي، ثم اطلع الثالثة فاختر الأئمة من ولدك على رجال العالمين بعدك، ثم اطلع الرابعة فاختر فاطمة علي نساء العالمين»^(٢). والسند ضعيف، فأغلب رواته من المجاهيل، وحماد بن عمرو مردّد بين المهمل والمجهول.

٧ - روى الشيخ الصدوق في الأمالي عن محمد بن علي بن ماجيلويه (رحمه الله)، قال: حدثنا عمي محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن جابر بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالرحمن بن سمرة قال: قلت: يا رسول الله أرشدني إلى النجاة، فقال: يا ابن سمرة، إذا اختلفت الأهواء وتفرقت الآراء فعليك بعلي بن أبي طالب فإنه إمام أمتي وخليفتي عليهم من بعدي، ... وهو زوج ابنتي فاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين...»^(٣). وفي السند ضعف بعبدالرحمن بن سمرة فهو مهمل، وتوقف السيد الخوئي في سعيد بن المسيب ومحمد بن سنان بينما ذهب المامقاني إلى توثيقهما، ومحمد بن علي ماجيلويه مجهول عند السيد الخوئي بينما وثقه المامقاني، ومحمد بن علي الكوفي ثقة عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي ولمغايرته لأبي سمينة الصيرفي الضعيف، بينما ضعفه المامقاني لذهابه إلى اتحاده مع الصيرفي.

(١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٢، الباب ١٤٦، ح ١، وعنه دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠، و ص ١٥٢، ح ٦٦.

(٢) الخصال: ص ٢٠٦، ح ٢٥.

(٣) أمالي الصدوق: ص ٣١، ح ٣، المجلس السابع، عنه البحار: ج ٣٦، ص ٢٢٦، ح ٢.

٨ - روى أبو جعفر القاسم بن محمد الطبري في بشارة المصطفى عن السيد الزاهد يحيى بن محمد بن الحسن الجواني الحسيني، قال: حدثنا الشيخ أبو عبدالله الحسن بن علي بن الداعي الحسيني، قال: حدثنا السيد أبو إبراهيم جعفر بن محمد الحسيني، قال: أخبرني الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ، قال: حدثني علي بن حماد العدل، قال: حدثنا أحمد بن علي بن مسلم الأبار، قال: حدثنا ليث بن داود القبسي، قال: حدثنا مبارك بن فضالة، عن عمران بن حصين، قال: إن النبي ﷺ قال لفاطمة (عليها السلام): «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين، قالت: فإني مريم بنت عمران؟ فقال لها: أي بنية، تلك سيدة نساء عالمها وأنت سيدة نساء العالمين...» (١).

وأغلب رواة الحديث مجاهيل، ويحيى بن الحسن الجواني حسن لما يستظهر من مدحه بالزهد، وعمران بن حصين حسن عند المامقاني، وكذلك يظهر من السيد الخوئي.

٩ - روى الشيخ الصدوق في الأمالي عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدثنا محمد بن أبي عبدالله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «... وأما ابنتي فاطمة فإنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وهي بضعة مني، وهي نور عيني، وهي ثمرة فؤادي، وهي روجي التي بين جنبي، وهي الحوراء الأنسية، متى قامت في محرابها بين يدي ربها جل جلاله ظهر نورها لملائكة السماء كما يظهر نور الكواكب لنور الأرض، ويقول الله عز وجل لملائكته: يا ملائكتي انظروا إلى أمتي فاطمة سيدة إمامتي قائمة بين يدي، ترتعد فرائصها من خيفتي، وقد أقبلت بقلبها على عبادتي، أشهدكم أنني قد أمنت شيعتها من النار...» (٢). وفي السند ضعف بالحسن بن علي بن أبي حمزة، وعلي بن أحمد الدقاق مجهول عند السيد الخوئي وفي حكم الثقة عند المامقاني لكونه شيخ إجازة، وموسى بن عمران النخعي ثقة عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي وهو مهمل عند المامقاني، وعلي بن أبي حمزة البطائني ضعيف عند السيد الخوئي بينما ذهب المامقاني إلى الأخذ بخبره ما لم يعارض بالصحيح. هذا فضلاً عن انقطاع السند فيما بينه وبين سعيد بن جبير.

١٠ - روى الشيخ الطوسي عن جماعة، عن أبي المفضل، قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن عبدالله الموسوي في داره بمكة سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة، قال: حدثني مؤدبي عبدالله بن أحمد بن نهيك الكوفي، قال: حدثنا محمد بن زياد بن أبي عمير، قال: حدثنا علي بن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي (عليه السلام) قال: قال لي رسول الله ﷺ: «... يا علي، إن الله

(١) بشارة المصطفى: ص ٦٩، عنه البحار: ج ٣٩، ص ٢٧٨، ح ٥٦.

(٢) أمالي الصدوق: ص ٩٩، المجلس ٢٤، ح ٢.

أشرف على الدنيا فاخترني على رجال العالمين، ثم اطلع الثانية فاخترت على رجال العالمين، ثم اطلع الثالثة فاخترت فاطمة على نساء العالمين، ثم اطلع الرابعة فاختر الحسن والحسين والائمة من ولدهما على رجال العالمين...»^(١). وفي السند ضعف بجعفر بن محمد الموسوي فهو مجهول، أما الجماعة الراوية عن أبي المفضل فقد ذكرها الشيخ الطوسي في بداية المجلس السادس عشر، وفيها الثقة كأحمد بن عبدون، أما أبو المفضل محمد بن عبدالله الشيباني فقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه وكذلك المامقاني في نتائج التنقيح ولكنه عدّه من الحسان في تفصيل ترجمته، وكذلك ذهب الوحيد البهبهاني إلى حسنه، ويظهر من التستري أنّه يذهب إلى تضعيف روايته فيما لم تكن واسطة بين الراوي وبينه^(٢).

(١) أمالي الطوسي: ص ٦٤١، ح ١٣٣٥، المجلس ٣٢، ط دار الثقافة.
(٢) قال الشيخ الطوسي: محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، يكتنأ أبا المفضل، كثير الرواية حسن الحفظ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا. وقال عنه الشيخ الطوسي أيضاً في رجاله: كثير الرواية إلا أنه ضعفه قوم. وقال النجاشي عنه: كان سافراً في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثباتاً ثم خلط، ورايت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه، له كتب كثيرة...، رايت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه. (معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٢٤٤).

وعمدت اختلاف علمائنا في تضعيفه وتوثيقه يعود لأمرين:
الاول: تفسيرهم لبعض العبارات الواردة في كلام النجاشي.
فالسيد الخوئي (قدس سره) ذهب إلى أن عبارة النجاشي تفيد أن أبا المفضل ضعيف في نفسه، ولهذا جعل قوله: «ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه» متفرعاً على تضعيف الأصحاب له، وبالتالي ثبوت ضعفه في حد نفسه، واستنتج من هذه العبارة وعبارة أخرى أوردتها النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد الجوهري أن جميع مشايخ النجاشي من الثقة لأنه لا يروي عن الضعيف بلا واسطة، فكل من روى عنه مباشرة فهو من الثقة. (معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٥٠).

قال السيد الخوئي:
«يريد النجاشي بما ذكره من توقّفه عن الرواية عنه إلا بواسطة بينه وبينه أنه لا يروي عنه طريقه إلى كتاب بمثل حديثي أو أخبرني، وأما النقل عنه بمثل قال فقد وقع منه، ... وما يؤيد ما ذكرناه تفكيك النجاشي بالتعبير حيث قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي، ثم قال: وقال محمد بن عبدالله بن مفضل، وقال في المورد الثاني: قال أبو المفضل الشيباني: حدثنا أبو بكر بن أبي الثلج، وأخبرنا ابن نوح، وعند الاختلاف في التعبير في الموردين دلالة واضحة على ما ذكرناه» (معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٢٤٤).

أي أنه استظهر التفريق بين عبارتي أخبرنا وقال، وأن الاول يدل على أنه من مشايخ النجاشي فيحكم بوثاقته، أما الثاني فيدل على أنه ليس من مشايخه فلا يحكم بوثاقته.

بينما ذهب آخرون إلى أن توقف النجاشي في الرواية عنه إنما كان من جهة تخليطه، وأن وجه تضعيف الأصحاب له يعود إلى هذه الجهة، ولهذا توقف النجاشي في الرواية عنه مباشرة حيث أنه عايش فترة تخليطه، ولعل في عبارته ما يفيد أنه عايش فترة من تثبته أيضاً، فروايتة عنه مع الوساطة للاطمئنان على أن الوساطة نقل عنه الرواية فترة تثبته، وبهذا تكون روايته مقبولة، هذا مع وثاقة الوساطة بالطبع.

قال الشيخ عباس القمي:
«توفي سنة ٣٨٧هـ وعمره تسعون سنة كما نقل عن ميزان الذهبي، قال صديقنا صاحب الذريعة: لما كانت ولادة النجاشي سنة ٣٧٢هـ وكان عمره يوم وفاة أبي المفضل خمس عشرة سنة احتاط أن يروي عنه بلا واسطة، بل كان يروي عنه بالواسطة كما صرح به، فلا وجه حينئذ لدعوى أن توقف النجاشي كان لغمز في أبي المفضل» (الكنى والالقب: ج ١، ص ١٦١).

النتيجة المحصلة من الروايات السابقة:

وهكذا يتبين من أغلب الروايات السابقة أنها ضعيفة السند باستثناء الرواية الاولى على مبنى الإمام الخميني والعلامة المامقاني وآخرين، والرواية الثانية على مبنى العلامة المامقاني ومن يذهب إلى الاخذ بخبر أبان بن أبي عياش، أما على مبنى السيد الخوئي فانروايتان ضعيفتان أيضاً، ولكن ذلك لا يضر في الاخذ بمضمون تلك الروايات لأنها في حد الاستفاضة على أقل تقدير إن لم نقل بأنها متواترة إجمالاً كما ذهب إليه العلامة المجلسي آنفاً عند تعليقه على ما رواه الشيخ الطوسي في الامالي، واستفاضة الرواية بأمر من موجبات الوثوق والاطمئنان بالصدور.

يقول السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) بعد أن أورد بعض الروايات المادحة لعبدالله بن عباس:

«هذا والاخبار المروية في كتب السير والروايات الدالة على مدح ابن عباس وملازمته لعلي ومن بعده الحسن والحسين (عليه السلام) كثيرة، وقد ذكر المحدث المجلسي (قدس سره) مقدراً كثيراً منها في ابواب مختلفة من كتابه البحار، من أراد الاطلاع عليها فليراجع سفينة البحار في مادة عبس. ونحن وإن لم نظفر برواية صحيحة مادحة، وجميع ما رأيته من الروايات في إسنادها ضعف إلا أن استفادتها أغتننا عن النظر في

← وقال العلامة التستري:

«والتحقيق ما قاله النجاشي من حصول الخلط له أخيراً وثبته أولاً، وصحة ما رواه مشايخ الشيخ والنجاشي عنه، وقد أكثر الاول في أماليه عنه (قاموس الرجال: ج ٨، ص ٢٥٤، ط مركز نشر الكتاب). ولعل في عبارة الشيخ الطوسي تلميحاً إلى ما مر فقد جعل التضعيف صادراً عن جماعة من الاصحاب وقوم منهم لا أغلبهم كما تفيد عبارة النجاشي، كما أنه أشار إلى حسن حفظه ولعله إشارة إلى أن ما رمي به من الخلط وعدم الثبوت كان في فترة محددة من حياته. ومن المعلوم أن تخطيط الراوي يمنع عن النقل عنه فيما علم فيه خلطه عنه، ولا يستوجب تضعيف الراوي في حد نفسه وعدم جواز النقل عنه كلية حتى في فترة تثبته. أما مسألة التفريق بين نقل النجاشي به (أخبرنا) و(قال) فقد يقال بعدم وجود الفرق بينهما، وقد مر الكلام عنه عند التعرض لحال محمد بن هارون بن موسى في المدخل.

الثاني: مبناهم في الترحم والترضي وشيخوخة الإجازة.

فقد ذهب بعض علمائنا كالمامقاني والتستري والسيد حسن الصدر وآخرين إلى أن ترحم الاجلاء كالكليني والصدوق والطوسي والنجاشي وأمثالهم يوجب حسن الراوي وقبول روايته بل ذهب بعضهم كالسيد الاعرجي إلى أن الترحم يوجب الوثاقفة. (نهاية الدراية: ص ٤٢٢). وكذلك اختلفوا أيضاً في كون الراوي من شيوخ الإجازة في نقل الحديث يوجب حسنه أم لا، وقد ذهب بعضهم كالمامقاني والمحدث النوري أنه موجب لقبول روايته.

قال المحدث النوري في أبي الفضل الشيباني:

«وهو من كبار مشايخ الإجازة وإن ضعفوه في آخر عمره، إلا أن عملهم على خلافه كما يظهر من مراجعة الجوامع». (خاتمة المستدرك: ص ٨٤٥، عنه مستدركات علم رجال الحديث: ج ٧، ص ١٨٨).

وذكر المولى الوحيد أن النجاشي ترحم عليه في ترجمة علي بن الحسين بن علي المسعودي ٢٥٢/٦٦٥، وكذلك أكثر الثقة الجليل علي بن محمد الخزاز من الرواية عنه وترجمه عليه في كفاية الاثر: ص ٢٣ و ٣٥ و ٥٦ و ٦٢، وقال: ويظهر منه أنه شيخه فيكون الرجل من الحسن. (منتهى المقال: ج ٦، ص ١٠٢، الهامش ١، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٧، ص ١٨٨). ■

إسنادها، فمن المطمئن به صدور بعض هذه الروايات عن المعصومين إجمالاً^(١).
والعبارة السابقة تدل على أن صحة السند ليس هو المقياس دوماً في الأخذ بالخبر،
وسياتي مزيد من الكلام عنه في مبحث كسر ضلع الزهراء ﷺ .

أقوال أقطاب الطائفة في سيادة الزهراء ﷺ

ويؤيد الاخبار السابقة تلقّي علمائنا الأبرار للروايات السابقة كأمر مسلّم، وهذه
نبذة من أقوال بعضهم:

١ - يقول الشيخ الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١ هـ):

«وأمّا فاطمة صلوات الله وسلامه عليها فاعتقادنا فيها أنها سيدة نساء العالمين من
الأولين والآخرين، وأن الله عز وجل يغضب لغضبها ويرضى لرضاها لأن الله فطمها
وفطم من أحبها من النار، وأنها خرجت من الدنيا ساخطة على ظالماتها وغاصبي حقها
ومن نفى من أبيها إرثها»^(٢).

ولم يعقب عليه الشيخ المفيد بما يخالفه في «تصحیح الاعتقاد» مع أنه الرجل الصلب
في العقيدة كما وصفه فضل الله!

٢ - وقال السيد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ):

«مسألة: وسألوا أيضاً عن السيدة فاطمة ﷺ فقالوا: ما وجه هذا الفضل المتفاوت
على سائر بنات النبي ﷺ؟ وما يوجب ذلك وجوباً بصحيحة النظر، وإلا سلمتم
لغيرها من هي مثل يرائها... [حذف في أصل نسخة الكتاب] صلى الله عليها.

الجواب: اعلم أنّ الفضل في الدين إنما هو كثرة الثواب المستحق والتبجيل، والثواب
إنما يستحق على الله تعالى بالطاعات وفعل الخيرات والقربات. وإنما يكثر استحقاقه
بأحد الوجهين، إما بالاستكثار من فعل الطاعات، أو بأن تقع الطاعة على وجه من
الإخلاص والخضوع لله تعالى، والقربة إليه يستحق بها لأجل ذلك الثواب الكثير،
ولهذا كان ثواب النبي ﷺ على كل طاعة بصلاة أو صيام يفعلها أكثر من ثواب كل
فاعل منها لمثل تلك الطاعة.

وإذا كانت هذه الجملة متمهدة في الأصول فما المنكر من أن تكون سيدة النساء
فاطمة ﷺ قد انتهت من الاستكثار من فعل الطاعات، ثم من وقوعها على أفضل
الوجوه الموجبة لكثرة الثواب وتضاعفه إلى الحد الذي فاقت وفضلت على النساء
كلهن.

ولو قال لنا قائل: وما الفضل الذي بان به محمد ﷺ من سائر الخلق أجمعين من
نبي وغيره، هل كان جوابنا له إلا مثل ما تقدم من جوابنا. فوجوه زيادة الفضل لا
تحصى ولا تحصر، ولم يبق إلا أن يدل على أنها ﷺ أفضل من النساء كلهن. والمعتمد

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٢٣٣.

(٢) الاعتقادات: ص ٨٠.

في الدلالة على ذلك إجماع الشيعة الإمامية فإنهم مجمعون بلا خلاف فيها على أنها
 أفضل النساء، كما أن بعلمها أفضل الرجال بعد رسول الله ﷺ^(١). ولا يخفى أنه
 لم يبلغنا أن أحداً ذهب إلى خلاف الإجماع الذي ذكره السيد المرتضى سوى فضل الله!
 ٣ - قال العلامة الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨هـ في تفسير آية اصطفاء مريم ﷺ:
 «أي على نساء عالمي زمانك لأن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليها وعلى أبيها
 وبعلمها وبنيتها سيدة نساء العالمين»^(٢).

٤ - قال ابن شهر آشوب المازندراني (المتوفى سنة ٥٨٨ هـ):
 «ثم إن النبي فضلها على سائر نساء العالمين في الدنيا والآخرة، روت عائشة وغيرها
 عن النبي ﷺ أنه قال: يا فاطمة أبشري فإن الله تعالى اصطفاك على نساء العالمين
 وعلى نساء الإسلام وهو خير دين»^(٣).

٥ - قال العلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١ هـ):
 «وسياي أخبار متواترة أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين»^(٤).
 ٦ - وقال السيد عبدالحسين شرف الدين العاملي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):
 «تفضيلها على مريم ﷺ أمر مفروغ عنه عند أئمة العترة الطاهرة وأوليائهم من
 الإمامية وغيرهم»^(٥).

ولقد أجاد الشاعر عبدالعظيم الربيعي حيث قال:
 يا من يجادل أن فاطم سـمـت
 قدراً على أم المسيح السيد
 عمران بضـعته وإن جلت عُـلاً
 أنى تساوي بضعة من أحمد
 فضلت نساء العالمين جميعهم
 فضلاً من الرحمن غير محدد
 ولمريم فضل على نساء عـا
 لها وحسبك بالحديث المسند
 ولقد أتت بنت الرسول بموحـد
 كل يسامي فضل عيسى المفرد

(١) رسائل الشريف المرتضى: ج ٣، ص ١٤٧.

(٢) مجمع البيان: ج ٢، ص ٧٤٦.

(٣) المناقب: ج ٣، ص ٣٢٢، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٣٦.

(٤) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ٤٠.

(٥) النص والاجتهاد: ص ١١٤، المورد ٨.

هل في التفضيل إيجادٌ للخلاف ؟

وكواحدة من شطحاته المألوفة وآرائه الغريبة اعتبر «فضل الله» القول بتفضيل فاطمة عليها السلام على السيدة مريم عليها السلام مبعثاً للخلاف بينهما عند الله عز وجل وكان حرباً ضرورياً ستشتعل بينهما فيما لو قيل بتفضيل الزهراء عليها السلام؟! ولا أدري هل القول بتفضيل النبي صلى الله عليه وآله على بقية الأنبياء عليهم السلام أو على أمير المؤمنين عليه السلام خلق للنزاع بينهم في نظر فضل الله؟! ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يصور فيها فضل الله التفضيل باعثاً للنزاع والاختلاف، فقد جاء في السؤال ١١٦٠ في العدد ٢١ من مجلة الموسم ما يلي:

يقال أن أرض كربلاء أفضل من أرض مكة، والسجدة على التربة الحسينية أفضل من السجدة على أرض الحرم، هل هذا صحيح؟

الجواب: «هذا لم يثبت بشكل قطعي، ربما روايات مرسله، ولكن على كل حال لا أرض مكة تتقاتل مع أرض كربلاء ولا العكس حتى تأخذ هذه امتياز من تلك. على كل حال نحن نذهب إلى كربلاء ونقصد المسجد الحرام ونسجد هناك ونسجد هنا، فما الداعي لكل هذا الكلام وهذه المفاضلة، هذا علم لا يضّر من جهله ولا ينفع من علمه، يعني نحن عندما نريد أن نتنازع في شيء وننتقل منه يجب أن تكون فيما تتصل بالعقيدة أو بالعمل، هذا أمر لم نكلّف به».

فانظر - أولاً - إلى قوله: «ربما روايات مرسله» تجده على نحو الاحتمال الذي لا يقدم ولا يؤخر، ثم انظر - ثانياً - إلى نفيه لتقاتل الأرضين في استدلاله لعدم وجود جدوى من المفاضلة بينهما، ثم انظر - ثالثاً - إلى اعتباره البحث في أفضلية السجود على التربة الحسينية ليست له أي ثمرة عملية مع أن الفقهاء اتفقوا قاطبة على أفضلية السجود على التربة الحسينية^(١).

يقول السيد الخوئي (قدس سره):

«والتربة الحسينية ليست إلا جزءاً من أرض الله الواسعة التي جعل لبنية مسجداً وطهوراً، ولكنها تربة ما أشرفها وأعظمها قدراً، حيث تضمّت ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيد شباب أهل الجنة، من فدى نفسه ونفيسه ونفوس عشيرته وأصحابه في سبيل الدين وإحياء كلمة سيد المرسلين. وقد وردت من الطريقتين في فضل هذه التربة عدة روايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وهب أنه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عن أوصيائه ما يدل على فضل هذه التربة، أفليس من الحق أن يلزم المسلم هذه التربة ويسجد عليها في مواقع السجود؟ فإن في السجود عليها - بعد كونها مما يصح السجود عليه في نفسه - رمزاً وإشارة إلى أن ملازمها على منهاج صاحبها الذي قتل في سبيل الدين وإصلاح المسلمين»^(٢).

(١) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٩، ط مكتب وكلاء الإمام الخميني، المسألة ٢٦، من فصل في مسجد الجبهة.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ص ٤٧٣.

وحتى تعرف الفرق بين العالم الحقيقي ومدعي العلم... تكفيك المقارنة بين القولين لتمييز بين السفاهة والفقاهة (حسبما عبر أستاذنا الشيخ الوحيد الخراساني دام ظله)، وتعلم بعدها من أين تأخذ دينك وأي الآراء يجوز نسبته لفقه آل محمد!

هذا وقد أورد ابن قولويه رواية بسندين أحدهما صحيح بالاتفاق والآخر صحيح على مبنى من يوثق محمد بن سنان كالإمام الخميني والعلامة المامقاني، فقد روى عن محمد بن جعفر القرشي الرزاز، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد القمطاط، عن عمر بن يزيد بياع السابري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن أرض الكعبة قالت: من مثلي وقد بنى الله بيته على ظهري ويأتيني الناس من كل فج عميق، وجعلت حرم الله وامنه؟! فأوحى الله إليها أن كفي وقري، فوعزتي وجلالي ما فضل ما فضلت به فيما أعطيت به أرض كربلاء إلا بمنزلة الإبرة غمست في البحر فحملت من ماء البحر، ولولا تربة كربلاء ما فضلتك، ولولا ما تضمنته أرض كربلاء لما خلقتك ولا خلقت البيت الذي افتخرت به، فقري واستقري وكوني دنيا متواضعة ذليلاً مهيناً غير مستتكف ولا مستكبر لأرض كربلاء وإلا سخت بك وهويت بك في نار جهنم» (١).

سيادة مريم والزهراء كسيادة الحسين!

وعوداً على ما سبق فإن فضل الله لكي يرفع فتيل التوتر بين الزهراء ومريم عليهما السلام قال بأنهما معاً سيدتا نساء العالمين كما أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة! وهو بهذا القول كشف عن قصور نظره وضعف قدرته في فهم المطالب العلمية فأوقع نفسه في مغالطة لا أظن أن إنساناً عادياً يود أن يقع فيها. فإن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله عندما قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» جعل الحسين في منزلة واحدة من ناحية سيادة الجنة من دون أي مفاضلة بينهما، بينما الأحاديث الواردة في فاطمة الزهراء عليها السلام تصرّح بأنها أفضل من مريم عليها السلام من ناحية السيادة، ومعه فلا يصح جعل النص الدال على التفضيل في رتبة واحدة مع النص الدال على التساوي.

أفضلية فاطمة من أدلة أخرى

على أنه لو لم يرد في أحاديثنا وأقوال علمائنا ما يحكي الاتفاق على أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين لصح لنا الجزم أيضاً بأفضليتها على جميع النساء بما في ذلك مريم عليها السلام وذلك من خلال روايات أخرى، منها:

أ - حديث الكفو:

قال السيد الخوئي في ترجمة فاطمة الزهراء عليها السلام من معجمه: «هي معصومة بضرورة مذهبنا، ولولا علي لما وجد لها كفؤ، لأنها سيدة نساء العالمين على ما نظقت به الروايات من الفريقين» (٢).

(١) كامل الزيارات: ص ٢٦٧، الباب ٨٨، ح ٤٣٠، ط المرتضوية.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٢٣، ص ١٩٨. ولا يخفى أن التعليل بكونها سيدة نساء العالمين لإثبات عدم وجود الكفو لها يقتضي أن تكون سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين.

ومستند ما ذكره (قدس سره) مجموعة من الاحاديث، منها:

١ - روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن الخيري، عن يونس بن ظبيان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «لولا أن الله تبارك وتعالى خلق أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمة ما كان لها كفؤ على ظهر الأرض من آدم ومن دونه»^(١). وفي السند ضعف بأبي سعيد الخيري ويونس بن ظبيان.

٢ - روى الشيخ الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، قال: حدثني عبدالعظيم بن عبدالله الحسيني رضي الله عنه، قال: حدثني الحسن بن عبدالله بن يونس، عن يونس بن ظبيان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لفاطمة تسعة أسماء عند الله عز وجل: فاطمة، والصديقة، والمباركة، والطاهرة، والزكية، والراضية، والمرضية، والمحدثّة، والزهراء؛ ثم قال عليه السلام: أتدري أي شيء تفسير فاطمة؟ قلت: أخبرني يا سيدي، قال: فطمت من الشر. قال: ثم قال: لولا أن أمير المؤمنين تزوجها لما كان لها كفؤ إلى يوم القيامة على وجه الأرض آدم فمن دونه»^(٢). وفي السند ضعف بالحسن بن عبدالله بن يونس ويونس بن ظبيان.

٣ - روى الشيخ الصدوق عن أبي محمد جعفر بن النعيم الشاذاني رضي الله عنه، قال: حدثنا أحمد بن إدريس، حدثنا إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا علي لقد عاتبتني رجال من قريش في أمر فاطمة وقالوا: خطبناها إليك، فمعتنا، وتزوجت عليك فقلت لهم: والله ما أنا منعكم وزوجته، بل الله تعالى منعكم وزوجه، فهبط عليّ جبرائيل عليه السلام فقال: يا محمد إن الله جل جلاله يقول: لو لم أخلق عليك عليه السلام لما كان لفاطمة ابتكك كفؤ على وجه الأرض، آدم فمن دونه»^(٣). وفي السند ضعف بعلي بن معبد فهو مهمل، وفيه جعفر بن نعيم الشاذاني وهو مجهول عند السيد الخوئي، وذهب العلامة المامقاني والسيد حسن الصدر والسيد محسن الأعرجي وآخرون إلى الأخذ بخبره.

٤ - روى الشيخ الصدوق أيضاً نفس الحديث السابق عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن الرضا، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله بالحديث. ثم عقب الشيخ الصدوق على الحديث قائلاً: «وقد أخرجت ما رويته في هذا المعنى من كتاب مولد فاطمة عليها السلام وفضائلها»^(٤). وفي السند ضعف

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٦١، ح ١٠.
(٢) الخصال: ص ٤١٤، ح ٣، علل الشرائع: ص ١٧٨، باب ١٤٢، ح ٣، وعنه دلائل الإمامة: ص ٧٩، ح ١٩.
(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٢٥.
(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٢٥.

بعلي بن معبد فهو مهمل. وللأسف فإن كتاب مولد فاطمة للشيخ الصدوق يعتبر من جملة مئات بل آلاف الكتب النفيسة التي فقدت وضاع أثرها، ويظهر من كلام الشيخ عيسى بن أبي الفتح الأربلي المتوفى سنة ٦٩٣هـ أن هذا الكتاب كان موجوداً لديه (١).
سند حديث الكفو:

والاحاديث السابقة وإن كانت ضعيفة السند ولكن مرّ علينا وسيأتي أيضاً في مبحث كسر الضلع أن المقياس في الأخذ بالاحاديث ليس هو ملاحظة الصحة السندية فقط، فهناك القرائن العديدة التي تشهد لصحة الخبر بما فيها روح الحديث ولفظه الذي يشهد بصدوره من المعصوم، ولهذا تحدّث السيد الخوئي عنه بأسلوب القطع، علماً بأن فضل الله قد أقرّ في عدة مناسبات بمضمون الاحاديث السابقة (٢)، ولكن يبدو أنه لم يدرك معناها فاعتبر تفضيل الزهراء (عليها السلام) على السيدة مريم (عليها السلام) من الكلام السخيف!

تجدد الإشارة إلى أن هذا الحديث قد رواه أهل السنة أيضاً كما نقله الأربلي عن كتاب «الفردوس» عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) وكذلك الخوارزمي في «مقتل الحسين» (٤).

دلالة حديث الكفو: أما من ناحية دلالة الحديث فقد قال المولى محمد صالح المازندراني المتوفى سنة ١٠٨١هـ: «المقصود أن فاطمة (عليها السلام) أفضل من آدم فمن دونه مع قطع النظر عن حرمة النكاح أو حله، فلا يرد أنها (عليها السلام) كانت حراماً على آدم (عليه السلام)، وإذا كانت (عليها السلام) أفضل من الرجال فهي أفضل من النساء أيضاً، وقد رويت في ذلك أخبار من العامة والخاصة، أما من طريق الخاصة فظاهر، وأما من طريق العامة فكما رواه مسلم عنه (صلى الله عليه وآله) قال: «إنما ابنتي - يعني فاطمة - بضعة مني، يؤذيني ما آذاها»، وعنه أيضاً: «يا فاطمة أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين»، وفي رواية أخرى: «أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة»، وأمثال ذلك كثير. قال القرطبي: «حسبها ما بشرها به من الكرامة وأخبرها بأنها سيدة نساء المؤمنين وسيدة نساء هذه الأمة وسيدة نساء أهل الجنة، وبه يحتج من فضل فاطمة رضي الله عنها على عائشة، ثم قال عياض: واختلف في أن عائشة أفضل من فاطمة أو بالعكس، فقليل بالاول لان عائشة مع النبي في درجته وفاطمة مع علي في درجته، ودرجة النبي أرفع من درجة علي، وقيل بالعكس للروايات المذكورة ونحوها، وتوقف الأشعري في المسألة وتردد فيها» إنتهى.
أقول: قد أخطأ في اعتبار النسبة بينهما إذ لا نسبة بين النور والظلمة...» (٥).

(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٥.

(٢) راجع الندوة: ج ١، ص ٥٩، ونشرة فكر وثقافة العدد ٥٧ عن محاضرة بتاريخ ١١ جمادى الاولى ١٤١٨هـ الموافق ١٣/٩/١٩٩٧م، ونشرة بيانات العدد ٥١ عن خطبة بتاريخ ١٧ جمادى الاولى ١٤١٨هـ الموافق ١٩/٩/١٩٩٧م، ولكننا لاحظنا أنه كان يحذف منها قوله (عليها السلام): «آدم فمن دونه»، ولعل الحذف خاضع لاستحساناته المعهودة!

(٣) كشف الغمة: ج ٢، ص ١٠٠.

(٤) مقتل الحسين: ج ١، ص ٦٦.

(٥) شرح اصول الكافي: ج ٧، ص ٢١٦.

منزلة أمير المؤمنين

إلا أن معرفة جانب من معاني هذا الحديث يتوقف على معرفة منزلة ومقام أمير المؤمنين عليه السلام، وبما أن الولوج في هذا المبحث لن توفيه كتب مستقلة؛ لذا اكتفي بسرد بعض أقوال واستدلالات علمائنا في هذا الصدد على نحو الاختصار الشديد.

فقد ألف الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچي تلميذ الشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤٤٩هـ) رسالة خاصة عقدها لبيان هذا الأمر، والرسالة على صغر حجمها غنية في محتواها متينة في استدلالها، وقد قال فيها: «الذي نذهب إليه في ذلك، هو أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه أفضل من جميع البشر ممن تقدم وتأخر، سوى رسول الله ﷺ. وعلى هذا القول، إجماع الشيعة الإمامية، ولم يخالف فيه منهم إلا الأصاغر الذين حادوا عن الطريق المعروفة بما هم عليه من إهمالهم أو محافظة عن أهلها، وأنا أذكر ما عندي من الأدلة بعد تقرير أصل في هذه المسألة»^(١).

ولاحظ قوله: «بما هم عليه من إهمالهم أو محافظة عن أهلها» فهو يعين على معرفة ما قد يوجد لدى القلة القليلة من علمائنا من كلمات متوقفة في مقام التفضيل.

وذكر العلامة الحلي في «مناهج اليقين» استدلالاً على أفضلية أمير المؤمنين علي الملائكة، وقد ابتنى استدلاله على آية المباهلة^(٢)، وغير خفي لمن راجع كلامه أن استدلاله كما هو قابل للجريان في تفضيل علي عليه السلام على الملائكة وبقية أمة النبي ﷺ، فكذاك هو صالح للاستدلال على أفضليته على جميع الخلق بعد رسول الله ﷺ بما فيهم الأنبياء والرسل على نبينا وعليهم آلاف الصلاة والسلام^(٣).

وروى الشيخ الصدوق في عيون الأخبار عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب وجعفر بن محمد بن مسرور، قالاً: حدثنا محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن الريان بن الصلت قال: «حضر الرضا مجلس المأمون بمرور وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء أهل العراق وخراسان، ...»، والحديث طويل ومما جاء فيه: أن الإمام سأل العلماء الحاضرين في المجلس: «فهل تدرون ما معنى قوله: ﴿وأنفسنا وأنفسكم﴾؟ قالت العلماء: عني به نفسه، فقال أبو الحسن عليه السلام: لقد غلطتم، إنما عني بها علي بن أبي طالب عليه السلام، ومما يدل على ذلك قول النبي: ليتتهين أبو لهيعة أو لابعثن إليهم رجلاً كنفسي يعني علي بن أبي طالب عليه السلام، وعني بالأنبياء الحسن والحسين عليه السلام، وعني بالنساء فاطمة عليها السلام، فهذه خصوصية لا يتقدمهم فيها أحد، وفضل لا يلحقهم فيه بشر، وشرف لا يسبقهم إليه خلق، إذ جعل نفس علي كنفسه»^(٤).

(١) التفضيل: ص ٨.

(٢) راجع مناهج اليقين: ص ٣٣١.

(٣) وقد أجاب العلامة المجلسي على ما أورده الفخر الرازي في تفسيره على الاستدلال بالآية فمن شاء فليراجع التفسير الكبير: ج ٨، ص ٨١، وبحار الأنوار: ج ٢١، ص ٢٨٤.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٣٢.

ورواة السند من أجلّة الثقة، وإنما الكلام فيمن روى عنهم الشيخ الصدوق، فالسيد الخوئي أهملهما، أما المامقاني فقد ذهب إلى وثاقتهما، وعد الأردبيلي في جامع الرواة جعفر بن مسرور من الحسان، والحديث في متانته وعمق مضامينه وأدلتها شاهد على صدقه، وفي سنده قرائن الصحة حيث أن الشيخ الصدوق رواه عن اثنين من مشايخه، وجاء تعبيره عنهما على نحو الترضي، ولو قيل بأن الترضي يفيد حسناً أكثر مما يفيد الترحم لم يكن بعيداً.

وقال الشريف الرضي (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ) في تفسير آية المباهلة:

«ومن شجون هذه المسألة ما حكى عن القاسم بن سهل النوشجاني قال: كنت بين يدي المامون في إيوان أبي مسلم بمرو وعلي بن موسى الرضا عليه السلام قاعد عن يمينه، فقال لي المامون: يا قاسم، أي فضائل صاحبك أفضل؟ فقلت: ليس شيء منها أفضل من آية المباهلة، فإن الله سبحانه جعل نفس رسوله صلى الله عليه وآله ونفس علي عليه السلام واحدة، فقال لي: إن قال لك خصمك: إن الناس قد عرفوا الأبناء في هذه الآية والنساء وهم الحسن والحسين وفاطمة، وإما الأنفس فهي نفس رسول الله وحده، بأي شيء تحببه؟ قال النوشجاني: فأظلم علي ما بينه وبينني، وأمسكت لا أهتدي بحجة، فقال المامون للرضا عليه السلام: ما تقول فيها يا أبا الحسن؟ فقال له: في هذا شيء لا مذهب عنه، قال: وما هو؟ قال: هو أن رسول الله صلى الله عليه وآله داع، ولذلك قال سبحانه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾، والداعي لا يدعو نفسه وإنما يدعو غيره، فلما دعا الأبناء والنساء ولم يصح أن يتوجه دعاء الأنفس إلا إلى علي بن أبي طالب عليه السلام إذ لم يكن بحضرته - بعد من ذكرناه - غيره ممن يجوز توجيه دعاء الأنفس إليه، ولو لم يكن كذلك بطل معنى الآية، قال النوشجاني: فانجلى عني بصري، وأمسك المامون قليلاً ثم قال له: يا أبا الحسن إذا أصيب الصواب انقطع الجواب! (١). ولم يكن القول بأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على جميع البشر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله مما انحصر أمر الإقرار به في خصوص الإمامية، فقد شهد بذلك أيضاً أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المعتزلي (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) (٢).

العلاقة بين منزلة أمير المؤمنين والزهراء عليهما السلام

واستناداً إلى ما سبق فإن من يكون كفواً لأمير المؤمنين عليه السلام وهو أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله يفوق في الفضل على مريم بال تأكيد بل وعلى جميع الأنبياء والرسل أيضاً، وأحاديث الكفو فيها تفضيل لأمير المؤمنين والزهراء عليهما السلام معاً، وهو من روائع تعابيرهم العظيمة عليهما السلام.

(١) حقائق التأويل: ج ٥، ص ٢٣٢.

(٢) المعيار والموازنة: ص ٦٣.

تجدر الإشارة إلى أن الشيخ المفيد استشهد بحديث الكفو في رسالة عقدها لإثبات أفضلية أمير المؤمنين على جميع الخلق بعد رسول الله ﷺ (١)، ولا يخفى أن الاستدلال بهذا الحديث يقتضي أفضلية الزهراء على بقية الانبياء والرسل أيضاً.

وقد ذهب الشيخ المفيد في رسالته «تفضيل أمير المؤمنين ﷺ» إلى أن آية المباهلة تقتضي تساوي أمير المؤمنين مع رسول الله ﷺ في المرتبة والفضل، ولكن لوجود أدلة أخرى على أفضلية النبي ﷺ لذا يقتصر على مورده فقط، ويبقى ما سواه من أفضليته على جميع الانبياء والرسل ﷺ على مقتضاه (٢)، وبناءً عليه فليس من المبالغة فيما لو قيل أن فاطمة الزهراء ﷺ ووفقاً لحديث الكفو في نفس رتبة أمير المؤمنين ﷺ لولا ما ورد من أدلة أخرى تدل على أفضلية أمير المؤمنين ﷺ على سائر الخلق بعد رسول الله ﷺ، ولعله لهذا الوجه قال الشهيد المطهري في حق الزهراء ﷺ:

«وفي التاريخ الإسلامي ذاته قديسات كثيرات وجليات إذ لم يبلغ الدرجة التي بلغتها خديجة الكبرى (رضي الله عنها) من الرجال إلا القليل، كما لم يبلغ درجة الزهراء ﷺ رجل غير الرسول ﷺ والإمام علي ﷺ، فهي أفضل من أبنائها على أنهم أئمة، وأفضل من كل الانبياء غير رسول الله ﷺ» (٣).

مناقشة المجلسي:

يقول العلامة المجلسي تعليقاً على ما رواه الكليني في الكافي من حديث الكفو: «يمكن أن يستدل به على كون علي وفاطمة ﷺ أشرف من سائر أولي العزم سوى نبينا صلى الله عليهم أجمعين، لا يقال: لا يدل على فضلها على نوح وإبراهيم لاحتمال عدم كونهما كفوين لكونهما من أجدادهما ﷺ، لانا نقول: ذكر آدم ﷺ يدل على أن المراد عدم كونهم أكفاء مع قطع النظر عن الموانع الأخرى، على أنه يمكن أن يتشبه بعدم القول بالفصل. نعم يمكن أن يناقش في دلالة علي فضل فاطمة عليهم بأنه يمكن أن يشترط في الكفاءة كون الزوج أفضل، ولا يبعد ذلك من متفاهم العرف، والله يعلم» (٤).

والمناقشة الأخيرة للعلامة المجلسي قد تدل على أن الانبياء والرسل ﷺ في نفس مستوى ورتبة الزهراء ﷺ من ناحية الفضل في أحسن الأحوال، هذا مع أن الرواية تدل على أنه لا يتقدمها أحد من الانبياء في الفضل، أما أنها أفضل منهم - إذا قبلنا مناقشة المجلسي - فالرواية ساكتة عن ذلك. ولكن يمكن المناقشة فيما قاله من الصدق العرفي من اشتراط تقدم الزوج على الزوجة في الفضل في صدق الكفاءة، ونظرة فيما

(١) مصنفات الشيخ المفيد: ج٧، رسالة تفضيل أمير المؤمنين ﷺ، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢.

(٣) نظام حقوق المرأة في الإسلام: ص ١٠٧.

(٤) البحار: ج ٤٢، ص ١٠، وقريب منه في مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٤٩.

ورد من الروايات المتضمنة لكون المؤمن كفؤ المؤمنة كفاية في نفي أفضلية الزوج^(١)، وإن كانت هناك أفضلية فليست بمعنى الأفضلية والقرب من الله عز وجل، نظير تفضيل الزوج على الزوجة في القيمومة، ولولا وجود أدلة خاصة على أفضلية أمير المؤمنين على جميع الخلق بعد رسول الله لما كان القول بتساويهما استناداً لهذا الحديث بعيداً.

ب - حديث استسرار النبي ﷺ للزهراء ؑ في مرض وفاته:

وهو الحديث الذي رواه الفريقان ويدل على أن الزهراء ؑ دخلت على النبي ﷺ في مرض وفاته، فلما أخبرها بقرب وفاته بكت، ثم لما أسر في أذنها أنها أول أهلها لحوقاً به ضحكت وسرت.

وقد قال العلامة الأربلي تعليقاً على هذا الحديث:

«هذا الحديث قد ورد من عدة طرق وقد دل بمضمونه على أن فاطمة ؑ هي سلبية النبوة ورضيعة در الكرم والابوة، ودرة صدف الفخار، وغرة شمس النهار، وذبالة مشكاة الأنوار، وصفوة الشرف والجود، واسطة قلادة الوجود، نقطة دائرة المفاخر، قمر هالة المآثر، الزهرة الزهراء، والغرة الغراء، العالية المحل، الحالة في رتبة العلاء السامية، المكانة المكيئة في عالم السماء، المضيئة النور المنيرة الضياء، المستغنية باسمها عن حدّها ووسمها، قرة عين أبيها وقرار قلب أمها، الحالية بجواهر علاها، العاطلة من زخرف دنياها، أمة الله وسيدة النساء، جمال الآباء وشرف الأبناء، يفخر آدم بمكانها ويوح نوح بشدة شأنها، ويسمو إبراهيم بكونها من نسله، وينجح إسماعيل على أخوته إذ هي فرع أصله، وكانت ريحانة محمد من بين أهله فما يجاريها في مفخر إلا مغلب، ولا يباريها في مجد إلا مؤنب، ولا يجحد حقّها إلا مافون، ولا يصرف عنها وجه إخلاصه إلا مغبون.

وبيان ذلك وتفصيل جملة: إن الطبايع البشرية مجبولة على كراهة الموت، مطبوعة على النور منه، محبة للحياة مايلة إليها، حتى الأنبياء ؑ على شرف مقاديرهم وعظم أخطارهم ومكانتهم من الله تعالى ومنازلهم من محال قدسه، وعلمهم بما تؤول إليه أحوالهم وتنتهي إليه أمورهم أحبوا الحياة ومالوا إليها وكرهوا الموت ونفروا منه، وقصة آدم ؑ مع طول عمره وامتداد أيام حياته معلومة. ثم نقل الأربلي بعض ما نقل عن سيرة بعض الأنبياء العظام كداود ونوح وموسى وإبراهيم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام تحكي كراحتهم للموت، ثم عقب على ذلك قائلاً: «فهؤلاء الأنبياء ؑ وهم ممن عرفت شرفهم وعلا شأنهم وارتفاع مكانهم ومحلمهم في الآخرة، وقد عرفوا ذلك وأبت طباعهم البشرية إلا الرغبة في الحياة، وفاطمة ؑ إمراة حديثة عهد بصبي ذات أولاد صغار وبعل كريم، لم تقض من الدنيا إرباً وهي في غصارة عمرها وعنفوان شبابها، يعرفها أبوها أنها سريعة اللحاق به فتسلو موت أبيها ﷺ وتضحك طيبة نفسها

(٢) الوسائل، كتاب النكاح، الأبواب ٢٥ - ٢٧، ومستدرک الوسائل، أبواب مقدمات النكاح، الأبواب ٢٢ - ٢٤.

بفراق الدنيا وفراق بنيتها وبعلمها فرحة بالموت، ماثلة مستبشرة بهجومه، مسترسلة عند قدومه، وهذا أمر عظيم لا تحيط اللسان بصفته، ولا تهتدي القلوب إلى معرفته، وما ذاك إلا لأمر علمه الله من أهل البيت الكريم وسرّ أوجب لهم مزية التقدم، فخصّهم بياهر معجزاته، وأظهر عليهم آثار علايمه وسماته، وأيدهم ببراهينه الصادقة ودلالته، والله أعلم حيث يجعل رسالته، الحديث ذو شجون^(١). وكما نلاحظ من عبارة الأربلي فإنه استنتج من نقل القصة بما تحويه من وجه المفاضلة بين الزهراء عليها السلام وغيرها من الأنبياء ومعظمهم من أولي العزم أن هذا يوجب لها مزية التقدم.

ج - أحاديث مختلفة ترشد لأفضليتها:

١ - روى الشيخ الصدوق بإسناد التميمي إلى الإمام الرضا عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «الحسن والحسين خير أهل الأرض بعدي وبعد أبيهما، وأمهما أفضل نساء أهل الأرض»^(٢).

٢ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى الإمام الصادق عليه السلام إنه قال: «إن الله تبارك وتعالى أمهر فاطمة عليها السلام ربع الدنيا، فربعها لها، وأمهرها الجنة والنار، تدخل أعداءها النار وتدخل أولياءها الجنة، وهي الصديقة الكبرى، وعلى معرفتها دارت القرون الأولى»^(٣).

٣ - روى محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي بإسناده إلى الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «ولقد كانت عليها السلام مفروضة الطاعة على جميع من خلق الله من الجن والإنس والطيور والوحش والأنبياء والملائكة»^(٤).

٤ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال ضمن قصة زواجه بفاطمة الزهراء عليها السلام: «...، فزوّجني رسول الله صلى الله عليه وآله ثم أتاني فأخذ بيدي فقال: قم بسم الله، وقل: «على بركة الله، وما شاء الله، لا قوة إلا بالله، توكلت على الله»، ثم جاءني حين أقعدني عندها عليها السلام، ثم قال: اللهم إنهما أحب خلقك إليّ فأحبهما...»^(٥).

٥ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «...، ثم قال - أي النبي صلى الله عليه وآله -: اللهم هذه ابنتي وأحبّ الخلق إليّ، اللهم هذا أخي وأحبّ الخلق إليّ...»^(٦).

(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٠-٨٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٦٢، ح ٢٥٢.

(٣) أمالي الشيخ الطوسي: ص ٦٦٨، ح ١٣٩٩، المجلس ٣٦، ط دار الثقافة، عنه البحار: ج ٤٣، ص ١٠٥.

(٤) دلائل الإمامة: ص ١٠٦، ح ٣٤.

(٥) أمالي الطوسي: ص ٤٠، ح ٤٤، المجلس ٢، ط دار الثقافة.

(٦) أمالي الطوسي: ص ٤٣، ح ٤٥، المجلس ٢، ط دار الثقافة.

مقام الزهراء (ع) في كلمات الإمام الخميني

وختاماً نورد بعض كلمات الفقيه الحكيم، العارف الكامل، الإمام المجاهد روح الله الموسوي الخميني (قدس سره) في حق مولاتنا سيدة الكونين الزهراء المرضية صلوات الله وسلامه عليها، لما تحويه من معان دقيقة ومعارف سامية، ترشدنا إلى رفيع مكائنها وجليل منزلتها وعظيم مقامها...
قال (رضوان الله عليه):

«إن مختلف الأبعاد التي يمكن تصورهما للمرأة وللإنسان تجسدت في شخصية فاطمة الزهراء (ع). لم تكن الزهراء امرأة عادية، كانت امرأة روحانية... امرأة ملكوتية... كانت إنساناً بتمام معنى الكلمة... نسخة إنسانية متكاملة... امرأة حقيقية كاملة... حقيقة الإنسان الكامل. لم تكن امرأة عادية بل هي كائن ملكوتي تجلّي في الوجود بصورة إنسان... بل كائن إلهي جبروتي ظهر على هيئة امرأة. إذن يوم غد هو يوم المرأة، فقد اجتمعت في هذه المرأة - التي يصادف غداً ذكرى ميلادها - جميع الخصال الكمالية المتصورة للإنسان وللمرأة. إنها المرأة التي تتحلّى بجميع خصال الانبياء... المرأة التي لو كانت رجلاً لكان نبياً.

ولو كانت رجلاً لكانت بمقام رسول الله (ص). غداً يوم المرأة، حيث ولدت جميع أبعاد منزلتها وشخصيتها. غداً ذكرى مولد الكائن الذي اجتمعت فيه المعنويات والمظاهر الملكوتية والإلهية والجبروتية والملكية والإنسية. غداً ميلاد الإنسان بجميع ما للإنسانية من معنى. غداً ميلاد امرأة بكل ما تحمله كلمة المرأة من معنى إيجابي.

إن المرأة تتسم بأبعاد مختلفة كما هو الرجل، وإن هذا المظهر الصوري الطبيعي يمثل أدنى مراتب الإنسان، أدنى مراتب المرأة وأدنى مراتب الرجل. بيد أن الإنسان يسمو في مدارج الكمال انطلاقاً من هذه المرتبة المتدنية، فهو في حركة دؤوبة من مرتبة الطبيعة إلى مرتبة الغيب، إلى الفناء في الألوهية. وإن هذا المعنى متحقق في الصديقة الزهراء (ع) التي انطلقت في حركتها من مرتبة الطبيعة، وطوت مسيرتها التكاملية بالقدرة الإلهية بالمدد الغيبي وبتربية رسول الله، لتصل إلى مرتبة دونها الجميع»^(١).

«إمرأة هي مفخرة بيت النبوة وتسطع كالشمس على جبين الإسلام العزيز... إمرأة تماثل فضائلها فضائل الرسول الأكرم والعتر الطاهرة غير المتناهية... إمرأة لا يفي حقها من الثناء كل من يعرفها مهما كانت نظرته ومهما ذكر، لأن الأحاديث التي وصلتنا عن بيت النبوة هي على قدر أفهام المخاطبين واستيعابهم. فمن غير الممكن صب البحر في جرة. ومهما تحدّث عنها الآخرون فهو على قدر فهمهم ولا يضاهي منزلتها. إذن فمن الأولى أن نمرّ سريعاً من هذا الوادي العجيب»^(٢).

(١) مكانة المرأة في فكر الإمام الخميني: ص ٢٣، عن خطاب له بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٩م.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٤، من كلمة بتاريخ ٥/٥/١٩٨٠م.

«وفي الأساس فإن الرسول الأكرم ﷺ والائمة ﷺ - وبحسب رواياتنا - كانوا أنواراً في ظل العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون عن سائر الناس في انعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات إلى ما شاء الله وذلك كقول جبرائيل ﷺ في روايات المعراج: «لو دنوت أنملة لاحتقرت»، أو كقولهم ﷺ: «إنّ لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»، فوجود مقامات كهذه للائمة من أصول مذهبنا وذلك بغض النظر عن موضوع الحكومة. كما أن هذه المقامات المعنوية ثابتة للزهراء ﷺ مع أنها ليست بحاكم ولا خليفة ولا قاض، فهذه المقامات شيء آخر غير وظيفة الحكومة، ولذا عندما نقول أن الزهراء ﷺ ليست بقاض ولا خليفة فهذا لا يعني أنها مثلي ومثلكم أو أنها لا تمتاز عنا معنوياً»^(١).

«إنه يوم عظيم ... يوم أطلّت على الدنيا امرأة تضاهي كل الرجال ... امرأة هي مثال الانسان، امرأة جسّدت الهوية الإنسانية كاملة، فهو إذن يوم عظيم يوممكن أيتها السيدات»^(٢).

«أبأرك للشعب الإيراني العظيم لاسيما النساء المحترمات يوم المرأة المبارك، إنه يوم شريف للعنصر المتألق الذي هو أساس الفضائل الإنسانية والقيم السامية لخليفة الله في الأرض، وما هو أكبر بركة وأعظم قيمة هذا الاختيار الموفق للعشرين من جمادى الآخرة ذكرى ميلاد المرأة المفخرة، مفخرة الوجود ومعجزة التاريخ، يوماً للمرأة ...»^(٣).

«كان لدينا في صدر الإسلام كوخٌ ضمّ بين أطرافه أربعة أو خمسة أشخاص، إنه كوخ فاطمة ﷺ، وكان أشد بساطة حتى من هذه الأكواخ. ولكن ما هي بركاته؟ لقد بلغت بركات هذا الكوخ ذي الأفراد المعدودين درجة من العظمة غطّت نورانية العالم. وليس من السهل على الإنسان أن يحيط بتلك البركات. إن سكنة هذا الكوخ البسيط اتسموا من الناحية المعنوية بمنزلة سامية لم تبلغها حتى يد الملكوتين»^(٤).

«إن بيت فاطمة المتواضع هذا، ومن تربّوا في رحاب هذا البيت، الذين بلغ عددهم بلغة الأرقام خمسة، وبلغة الواقع ما يجسد قدرة الحق المتعال كلها، أدّوا خدمات جليلة أثارت إعجاب البشرية جمعاء»^(٥).

وقد أسهبت في نقل كلمات الإمام الخميني والاستدلال بها دون غيره من علماء الطائفة (رحم الله الماضين وحفظ الباقيين)، لانه قدّس سرّه أبلغ وأتم حجة على منكري

(١) الحكومة الإسلامية: ص ٨٤.

(٢) مكانة المرأة في فكر الإمام الخميني: ص ٢٠، عن حديث بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٨٠.

(٣) المصدر السابق: من بيان بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٢.

(٤) لمصدر السابق: من حديث بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٨٣.

(٥) المصدر السابق: من حديث بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٢.

فضائل الزهراء (عليها السلام) ومقاماتها، الذين قد يسترون خلف ذرائع وأعداء واهية يوارون بها انحرافاتهم، من قبيل: مستلزمات الواقع الحركي ومقتضيات الحالة السياسية والثورية، وهكذا ما قد يطعنون به بقية علماء الطائفة من «التحجر» و«الرجعية» التي يعززون إليها الأفكار الولائية والعقائد الحقة (التي يسمونها - سخرية واستهزاء - : خرافات وأساطير!).

فهذا الخميني رجل الواقع وإمام الدين والحياة، قمة الثورية، ومضرب المثل في دخول المعترك السياسي ومواكبة العصر والإحاطة بمتطلباته... ولكنه مع كل ذلك أبى التحلي عن عقائده، التي هي دينه. والحق أن نقول أن علمه وفقاهته أبت له إلا الإذعان للحجة والخضوع للبرهان والانقياد للدليل، وأولئك لا علم لهم ولا فقه، وإن ألموا بالترزيس تراه مشوباً بل مشحوناً بركام من الأفكار الغربية ومخلفات المادية ليكون هجيناً مستورداً لا صلة له بالإسلام ولا قرابة!...

﴿وانى لهم التناوش من مكان بعيد؟!﴾

* * *

الفصل الثالث : طهارة الزهراء

واحِب في البداية أن أؤكد أنني لم أكن لاطرق هذا الباب لولا ما رأيته من الأدلة والروايات التي صدرت عن رسول الله ﷺ والأئمة عليهم السلام أنفسهم في هذا الخصوص، فإن هذا الباب مما يخجل المحب الخوض فيه، وما أردت بإقرار صفة البتول والطاهرة للزهراء إلا إثبات واحدة من فضائلها التي أنكرها الجاهل وظن أنها ليست ذا قيمة تذكر.

البتول في اللغة:

وكلمة «البتول» من مادة «بتل» وهي تدل على إبانة الشيء عن غيره وتمييزه عنه، يقال: بتلت الشيء إذا أبنته من غيره، ويقال: طلقها بطة بتلة، والتبتل يعني الانقطاع، قال تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(١)، أي انقطع عن الدنيا إليه وأخلص إليه إخلاصاً^(٢).

أما معنى «البتول» فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ: «والبتول كل امرأة تنقبض عن الرجال فلا حاجة لها فيهم ولا شهوة»^(٣).

وقال أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ): «ومنه يقال لمريم البتول لأنها انفردت فلم يكن لها زوج»^(٤).

وقال محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧هـ): «والبتول المنقطعة عن الرجال، ومريم العذراء رضي الله تعالى عنها كالبتيل، وفاطمة بنت سيد المرسلين عليهما الصلاة والسلام لانقطاعها عن نساء زمانها ونساء الأمة فضلاً ودينياً وحسباً»^(٥).

وقال محمد بن مكرم بن منظور (المتوفى سنة ٧١١هـ): «والبتول من النساء: المنقطعة عن الرجال لا أرب لها فيهم، وبهذا سميت مريم أم المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وقالوا لمريم العذراء البتول والبتيل لذلك، وفي التهذيب لتركها التزويج، والبتول من النساء: العذراء المنقطعة من الأزواج... وسئل أحمد بن يحيى عن فاطمة رضوان الله عليها بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لم قيل لها البتول؟ فقال: لانقطاعها عن نساء أهل زمانها ونساء الأمة عفافاً وفضلاً ودينياً وحسباً»^(٦).

(١) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٢) راجع القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٢١، ط الميرية؛ ومختار الصحاح: ص ٤٠؛ ومعجم مقاييس اللغة: ج ١، ص ١٩٥؛ والعين: ج ٨، ص ١٢٤؛ ولسان العرب: ج ١، ص ٣١١، ط دار إحياء التراث العربي؛ والمصباح المنير: ص ٤٩.

(٣) العين: ج ٨، ص ١٢٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ج ١، ص ١٩٥.

(٥) القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٢١.

(٦) لسان العرب: ج ١، ص ٣١١، ط دار إحياء التراث العربي.

البتول في الروايات:

وقد وصفت الزهراء المرضية عليها السلام بـ«البتول» في العديد من الروايات، واستخدمت في أحد مصاديقها وهي التي لم تر حمرة قط، ومن تلك الروايات ما يلي:

١ - الحديث الأول:

روى الشيخ الصدوق عن أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن أسباط، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان، قال: حدثني أبو الطيب أحمد بن محمد بن عبدالله، قال: حدثني عيسى بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن آبائه، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام: «إن النبي سئل ما البتول، فإنا سمعناك يا رسول الله تقول: إن مريم بتول وفاطمة بتول، فقال عليه السلام: البتول التي لم تر حمرة قط أي لم تحض، فإن الحيض مكروه في بنات الانبياء» (١). وفي السند ضعف من عدة وجوه ولا أقل بجهالة محمد بن إبراهيم.

٢ - الحديث الثاني:

روى الشيخ الصدوق أيضاً عن محمد بن علي بن ماجيلويه رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لما وردت فاطمة عليها السلام أوحى الله عز وجل إلى ملك فانطق به لسان محمد فسمّاها فاطمة، ثم قال: إني فطمتك بالعلم، وفطمتك عن الطمث، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: واللّه لقد فطمها الله تبارك وتعالى بالعلم، وعن الطمث بالميثاق» (٢). وفي السند ضعف بيزيد بن عبد الملك فهو مهمل إلا بناءً على قبول أسانيد كامل الزيارات، وكذلك محمد بن علي بن ماجيلويه مهمل عند السيد الخوئي، ووثقه المامقاني وآخرون. ثم أنه لا يخفى أن هنا سقطاً في سند الرواية، فإنه ليس لحمد بن صالح بن عقبة وجود في التراجم، والذي يروي عن يزيد بن عبد الملك هو صالح بن عقبة كما هو ثابت في موارد متعددة، والراوي عن صالح بن عقبة هو محمد بن إسماعيل، ويدل على ذلك أن الشيخ الكليني روى نفس هذه الرواية ولكن جاء في سنده هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك (٣)، فظهر بذلك أن النسخ حذفوا كلمة إسماعيل وأبدلوا «عن» إلى «بن».

(١) علل الشرائع: ص ١٨١، باب العلة التي من أجلها سميت فاطمة عليها السلام البتول وكذلك مريم، ومعاني الأخبار: ص ٦٤، ح ١٧، وعنه في دلائل الإمامة: ص ١٤٩، ح ٦١.

(٢) علل الشرائع: ص ١٧٩، ح ٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٦٤، ح ٣.

٣ - الحديث الثالث:

روى محمد بن جرير بن رستم الطبري (في كتابه دلائل لإمامة)، عن الشريف أبي محمد الحسن بن أحمد الحمدي، قال: أخبرني أبو عبدالله محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عائشة، قال: حدثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي، عن أبيه زين العابدين عليه السلام، عن زينب بنت علي عليها السلام، قالت: حدثتني أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله ﷺ - وقد كنت شهدت فاطمة قد ولدت بعض ولدها فلم أر لها دماً وسألته - فقال: «يا أسماء إن فاطمة خلقت حورية إنسية»^(١). وفي السند ضعف من عدة وجوه، فقيه مهملون ومجاهيل مثل محمد الصفواني وعمر بن موسى وعبدالله بن محمد. وقد ذكر الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) أيضاً هذه الرواية في كتابه «مولد فاطمة عليها السلام»، كما أشار إليه الأربلي^(٢).

٤ - الحديث الرابع:

روى المحدث الطبري الإمامي عن أبي عبدالله الحسين بن إبراهيم بن علي بن عيسى المعروف بابن الخياط القمي، قال: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر العسكري، قال: حدثني صعصعة بن سيابة بن ناجية أبو محمد، قال: حدثنا زيد بن موسى، قال: حدثنا أبي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن عمه زيد بن علي، عن أبيه، عن سكينه وزينب ابنتي علي، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن فاطمة خلقت حورية في صورة إنسية، وإن بنات الأنبياء لا يحضن»^(٣). وفي السند ضعف بعلي بن محمد العسكري، وصعصعة بن سيابة، وزيد بن موسى المعروف بزید النار.

٥ - الحديث الخامس:

روى الشيخ الكليني عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، عن علي بن جعفر أخيه، عن أبي الحسن عليه السلام: «إن فاطمة صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن»^(٤). والسند صحيح بالاتفاق، ودلالة هذا الحديث واضحة، فإنه جاء عقيب مدح بنت النبي ﷺ بأنها صديقة والإخبار بأنها شهيدة، وعموم عبارة «وإن بنات الأنبياء لا يطمثن» يشمل مولاتنا الزهراء عليها السلام بلا شك وإلا لم تكن مناسبة لذكرها.

(١) دلائل الإمامة: ص ١٥٠، ح ٦٢، وبإسناد مقارب ص ١٤٨، ح ٥٦.

(٢) كشف الغمة: ج ٢، ص ٩١.

(٣) دلائل الإمامة: ص ١٤٥، ح ٥٢.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٥٨، ح ٢.

٦ - الحديث السادس :

روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالرحمن العزمي، عن أبي عبدالله عليه السلام : «كان بين الحسن والحسين طهر، وكان بينهما في الميلاد ستة أشهر وعشراً» (١). والسند صحيح بلا إشكال.

أما من حيث الدلالة على طهارتها من الدم فإن الحديث حدّد الفرق بين عمر الإمامين الحسن والحسين عليه السلام بستة أشهر وعشرة أيام، وجعلت الأشهر الستة مقابل فترة الحمل وهي أقل فترة ممكنة للحمل، وهذه من خصوصيات مولد الإمام الحسين عليه السلام، وقد ورد بهذا المضمون رواية أخرى صحيحة في الكافي، وهي ما رواه الشيخ الكليني بطريقين إلى الوشاء، الأول هو محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن زياد الوشاء، والثاني هو الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله عليه السلام : «... وفيه - أي الحسين بن علي عليه السلام - نزلت هذه الآية ﴿ووصّينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾» (٢). والسند صحيح على الطريق الأول، أما على الطريق الثاني ففيه معلى بن محمد ولا توثيق له إلا بناءً على قبول وثاقة من جاء في أسانيد كامل الزيارات لابن قولويه.

قال العلامة المجلسي : «وفيه دليل على أن أقل مدة الحمل ستة لأنه إذا حط عنه للفصال حولان لقوله: ﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾» (٣)، بقي ذلك به، وبه قال الأطباء» (٤). أما العشرة أيام فقد جعلها الحديث موافقة ومطابقة للطهر، ومن المعلوم أن أقل الطهر بين الدمين في النساء اللاتي يحضن هو عشرة أيام، والحديث يصريح بأن الفترة ما بين ولادة الإمام الحسن عليه السلام وانعقاد نظفة الإمام الحسين عليه السلام كانت أيام طهر للزهراء عليها السلام ولم تكن أيام دم، ولا يخدش فيه استخدام كلمة الطهر الذي يستعمل مع الحائض أيضاً فيقال لها حيض ولها طهر، فإن هنا خصوصية تدفع أي خدشة وتوهم، وهي أن الطهر يستخدم في قبال الطمث والدم، وهو ليس من قبيل كلمة القرء التي تأتي بمعنى الحيض والطهر، وقد جعل الإمام عليه السلام الفترة بين الولادة والعلوق بالحسين عليه السلام فترة طهر وهذا أكبر دليل على أنها كانت طاهرة بتول عليها السلام.

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٦٣، ح ٢، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق مسنداً إلى الإمام الصادق والباقر عليهما السلام، فراجع ترجمة الإمام الحسين من تاريخ دمشق: ص ١٣، ح ١٢ و ١٤؛ وروى الطبراني في المعجم الكبير: ج ٣، ص ٩٤، ح ٢٧٦٦ بإسناده إلى الإمام الباقر عليه السلام أنه لم يكن بين الحسن والحسين إلا طهر.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٦٤، ح ٣، والآية ٣٥ من سورة الاحقاف.

(٣) الآية ٢٣٢ من سورة البقرة.

(٤) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٦٢، كما أن هناك روايات أخرى تدل على أن مدة حمل الإمام الحسين كان ستة أشهر فقط، راجع الكافي: ج ١، ص ٤٦٥، ح ٤، ومناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ٢٥٠.

واستناداً للحديث الصحيح السابق فقد ذهب بعض علمائنا كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي إلى أن مولد الإمام الحسين (عليه السلام) كان في آخر شهر ربيع الأول وليس في الثالث من شهر شعبان كما هو المتعارف (١)، وهو التاريخ التقريبي للفاصلة ما بين الخامس عشر من شهر رمضان تاريخ مولد الإمام الحسن (عليه السلام) ومولد الإمام الحسين (عليه السلام)، وعلى كل فهذا الحديث يدل على أن التاريخ المشهور لميلاد أحد الإمامين غير صحيح، ولذا قال العلامة المجلسي: «... ولكن مع ورود هذه الأخبار يمكن ترك القول بكون ولادة الإمام الحسن (عليه السلام) في شهر رمضان لعدم استناده إلى رواية معتبرة، والله يعلم» (٢).

٧ - الحديث السابع:

ما رواه الشيخ الصدوق أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إن فاطمة صلوات الله عليها ليست كاحد منكن، إنها لا ترى دماً في حيض ولا نفاس، كالحورية» (٣). ثم أرفده الشيخ الصدوق بحديث آخر عن الإمام الصادق (عليه السلام) حيث سئل عن قول الله عز وجل: ﴿ولهم فيها أزواج مطهرة﴾ فقال: «الأزواج المطهرة اللاتي لا يحضن ولا يحدثن» (٤). وقد روى العياشي نفس هذا المعنى في تفسيره عن أبي بصير عن الإمام الصادق (عليه السلام) (٥)، وقال علي بن إبراهيم القمي: «وأما قوله: ﴿وأزواج مطهرة﴾ قال: في الجنة لا يحضن ولا يحدثن» (٦). هذا وقد اتفقت كلمة المفسرين على إرادة هذا المعنى كامر مسلم ضمن المعاني المرادة في وجه تفسير الآية (٧).

ووجه الإرداف من الشيخ الصدوق يعود إلى أن الربط بين عدم رؤية الزهراء (عليها السلام) للدم وتشبيهها بالحورية واضح، ويشهد لكونها كالحور العين في خلقتها وخصائصها البدنية ما ورد من أن من القابها الحوراء، وما روي من أنها انعقدت من ثمار الجنة، ومن أنها حورية في صورة إنسية. أما الإيراد بأن الرواية من مراسلات الصدوق فهو صحيح على بعض الآراء دون بعض، فالإمام الحميني يذهب إلى الاعتماد على مراسلات الصدوق باستثناء المورد المحتمل أو المظنون أن مرسلته عين المسند الضعيفة (٨). وليس المقام مشمولاً للاستثناء نظراً للاختلاف الحاصل في متن الرواية عما دل على نفس المعنى، بالإضافة إلى أنه لم يرد عن الإمام الصادق حديث مشابه له.

(١) المقنعة: ص ٤٦٧؛ وتهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٤١.

(٢) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٦٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٥٠، ح ٣.

(٤) نفس المصدر: ح ٤.

(٥) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٦٤، ح ١١، عنه البحار: ج ٨، ص ١٣٩، ح ٥٢.

(٦) تفسير القمي: ج ١، ص ٩٨.

(٧) راجع على سبيل المثال التفسير الكبير: ج ٢، ص ١٣٠؛ وتفسير التبيان: ج ١، ص ١١١؛ والجامع لأحكام القرآن:

ج ١، ص ٢٤١؛ وتفسير الميزان: ج ١، ص ٩٠؛ وتفسير كثر الدقائق: ج ١، ص ١٩٠.

(٨) الخلل في الصلاة: ص ٢٢٥.

ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا بعدم صحة العمل بمرسلات الصدوق فإن هذا لا يחדش في مضمون الرواية بعد اعتضاها بالأحاديث الصحيحة والقرائن الخارجية، فقد روى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسند صحيح، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله يكثر تقبيل فاطمة، فانكرت ذلك عائشة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عائشة إني لما أسري بي إلى السماء دخلت الجنة فادنانني جبرائيل من شجرة طوبى، وناولني من ثمارها، فاكلت فحوّل الله ذلك ماءً في ظهري، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة، فما قبلتها قط إلا وجدت رائحة شجرة طوبى منها» (١).

وروى الشيخ الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه) قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن سدير الصيرفي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليه السلام: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «خلق الله نور فاطمة عليها السلام قبل أن تخلق الأرض والسماء. فقال بعض الناس: يا نبي الله فليست هي إنسية؟ فقال صلى الله عليه وآله: فاطمة حوراء إنسية، قال: يا نبي الله وكيف هي حوراء إنسية؟ قال: خلقها الله عز وجل من نوره قبل أن يخلق آدم إذ كانت الأرواح، فلما خلق الله عز وجل آدم عرضت على آدم. قيل: يا نبي الله وأين كانت فاطمة؟ قال: كانت في حقة تحت ساق العرش، قالوا: يا نبي الله فما كان طعامها؟ قال: التسبيح، والتهليل، والتحميد. فلما خلق الله عز وجل آدم وأخرجني من صلبه أحب الله عز وجل أن يخرجها من صليبي جعلها تفاحة في الجنة وأتاني بها جبرائيل عليه السلام فقال لي: السلام عليك ورحمة الله وبركاته يا محمد، قلت: وعليك السلام ورحمة الله حبيبي جبرائيل. فقال: يا محمد إن ربك يقرئك السلام. قلت: منه السلام وإليه يعود السلام. قال: يا محمد إن هذه تفاحة أهداها الله عز وجل إليك من الجنة فأخذتها وضممتها إلى صدري. قال: يا محمد يقول الله جل جلاله: كلها. ففلقناها فرأيت نوراً ساطعاً ففرغت منه فقال: يا محمد ما لك لا تأكل؟ كلها ولا تخف، فإن ذلك النور المنصورة في السماء وهي في الأرض فاطمة، قلت: حبيبي جبرائيل، ولم سميت في السماء «المنصورة» وفي الأرض «فاطمة»؟ قال: سميت في الأرض «فاطمة» لأنها فطمت شيعتها من النار وقطم أعداؤها عن حبها، وهي في السماء «المنصورة» وذلك قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (٢)، يعني نصر فاطمة لحبيها (٣).

(١) تفسير القمي: ج ١، ص ٣٦٥، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٦، ح ٦.

(٢) الأيتان ٣ و ٤ من سورة الروم.

(٣) معاني الأخبار: ص ٣٩٦، ح ٥٣.

ولا كلام في وثاقة رجال السند فهم من أجلة الرواة، وإنما وقع الكلام في سدير الصيرفي، وقد ناقش السيد الخوئي ما روي في حقه من روايات مادحة وقادحة ثم استنتج توثيقه استناداً لشهادة القمي وابن قولويه بتوثيق من جاء في أسانيد كتابيهما، ومع عدوله عن توثيق ابن قولويه يحكم بوثقته لشهادة القمي في تفسيره^(١). هذا رغم أن كثيراً من علمائنا قالوا بوثقته سدير الصيرفي^(٢).

ويؤيد ما سبق أيضاً ما رواه الشيخ الصدوق بإسناده إلى ابن عباس، قال: دخلت عائشة على رسول الله ﷺ وهو يقبل فاطمة، فقالت له: اتجّها يا رسول الله؟ قال: أما والله لو علمت حبي لها لآزددت لها حباً، إنه لما عرج بي إلى السماء الرابعة...، فلما أن هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة، ففاطمة حوراء إنسية، فإذا اشتقت إلى الجنة شممت فاطمة^(٣).

وروي الصدوق بمعناه بسند صحيح، فقد روى عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن عبد السلام بن صالح الهروي، عن الإمام الرضا ﷺ، عن النبي ﷺ: «... لما عرج بي إلى السماء أخذ بيدي جبرائيل ﷺ فأدخلني الجنة فناولني من رطبها فاكلته فتحول ذلك نقطة في صلبى، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة ﷺ، ففاطمة حوراء إنسية، فكلما اشتقت إلى رائحة الجنة شممت رائحة ابنتي فاطمة ﷺ»^(٤).

الخلاصة في روايات طهارة الزهراء

والخلاصة إن الحديث السابع وكذلك الحديث الثالث والرابع الذين رواهما الطبري عن أسماء بنت عميس وأمير المؤمنين ﷺ فيهما ربط واضح بين عدم رؤية الزهراء ﷺ للدم وبين كونها حوراء إنسية، ولو لم يكن من الأدلة على طهارة الزهراء سوى الحديث السابع لكفى به دليلاً لإثبات طهارة الزهراء مما تعتاده النساء.

روايات أهل السنة في طهارة الزهراء ﷺ:

ومما يثير العجب أن ما أنكره فضل الله رواه بعض محدثي السنة أيضاً! ومن ذلك ما نقله ابن شهر آشوب عن أبي صالح المؤذن في الأربعين في معنى البتول، وما نقله محب الدين الطبري عن النسائي في كون فاطمة ﷺ حوراء^(٥).

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٣٧.
(٢) فقد وثقه الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٣٥٠، ومحمد تقي المجلسي في روضة المتقين: ج ١، ص ٣٠٣، والمامقاني في تنقيح المقال: ج ١، ص ٦١ من نتائج التنقيح، والخاجوني في الفوائد الرجالية: ص ٣٣٢، وابن داود الحلبي في الرجال: ص ١٠١، والشيخ موسى الزنجاني في الجامع في الرجال: ج ١، ص ٨٣٩، وقال: ذكره العلامة في القسم الأول (الممدوحين) وعده المتأخرون حسناً.

(٣) علل الشرائع: ص ١٨٣، ح ٢، ومثله في دلائل الإمامة: ص ١٤٦، ح ٥٥.

(٤) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٩٣، ح ٣، ومثله في الامالي: ص ٢٧٢، ح ٧، عنهما البحار: ج ٤٣، ص ٤، ح ٢.

(٥) المناقب: ج ٣، ص ١١٠، وذخائر العقبى: ص ٢٦.

ونقل المتقي الهندي عن الخطيب البغدادي في تاريخه فيما رواه عن ابن عباس إن النبي ﷺ قال: «ابنتي فاطمة حوراء آدمية لم تحض ولم تطمث، وإنما سماها الله فاطمة لان الله تعالى فطمها ومحبيها من النار» (١).

ونقل الهيثمي عن الطبراني بإسناده إلى عائشة أنها قالت: «كنت أرى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقبل فاطمة، فقلت: يا رسول الله إني كنت أراك تفعل شيئاً ما كنت أراك تفعله من قبل، قال لي: يا حميراء، إنه لما كان ليلة أسري بي إلى السماء أدخلت الجنة فوقفت على شجرة من شجر الجنة لم أر في الجنة شجرة هي أحسن منها، ولا أبيض منها ورقة، ولا أطيب منها ثمرة، فتناولت ثمرة من ثمرتها فاكلتها فصارت نطفة في صلبى، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت فاطمة، فإذا أنا اشتقت إلى رائحة الجنة شممت ريح فاطمة، يا حميراء إن فاطمة ليست كنساء الآدميين ولا تعتل كما يعتلون».

ثم عقب الهيثمي عليه بقوله: «رواه الطبراني، وفيه أبو قتادة الحراني، وثقه أحمد وقال: كان يتحرى الصدق، وأنكر على من نسب إلى الكذب، وضعفه البخاري وغيره، وقال بعضهم: متروك، وفيه من لم أعرفه أيضاً، وقد ذكر هذا الحديث في ترجمة الميزان». وعلق ابن حجر عليه: «هذا مستحيل فإن فاطمة ولدت قبل الإسراء بلا خلاف» (٢).

مناقشة ابن حجر في ادعائه:

أقول: أما ابن حجر فقد تبع الذهبي في تلخيصه على المستدرک عند تعليقه على حديث ما يقارب لمضمون ما رواه الطبراني مع حذف في آخره، فقد قال: «هذا كذب جلي لان فاطمة ولدت قبل النبوة فضلاً عن الإسراء» (٣).

وقولهما غير تام، فإن أهل السنة وإن قال أكثرهم بأن ولادتها ﷺ كانت بعد البعثة بخمس سنوات إلا أن كلمتهم غير متفقة تماماً عليه، فقد نقل الديار بكرى في تاريخه أن أبا عمرو قال: ولدت فاطمة سنة إحدى وأربعين من مولده ﷺ، وهو مغاير لما رواه ابن إسحاق أن أولاده كلهم ولدوا قبل النبوة إلا إبراهيم. ثم ذكر بعض الروايات التي وردت ودلت على أن أصل فاطمة من ثمار الجنة التي أكلها النبي ﷺ في الإسراء، وعقب عليها قائلاً: «وهذه الروايات تقتضي كون ولادة فاطمة بعد البعثة لان الإسراء كان بعد البعثة، وقد صرح أبو عمرو بأن ولادة فاطمة كانت سنة إحدى وأربعين من مولده صلى الله عليه [وآله] وسلم كما نقلنا آنفاً من سيرة مغلطاي» (٤).

(١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١٠٩، ح ٣٤٢٢٦.

(٢) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠٢. وقد نقل العلامة المجلسي المقطع الأخير من رواية الطبراني عما رواه السيد في الطراف، فراجع مرة العقول ج ٥، ص ٣٤٥.

(٣) المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٦.

(٤) تاريخ الخميس: ج ١، ص ٢٧٧.

أما من طريق مذهب أهل البيت فإن رأي علماء الطائفة المحقة واضح في هذا الخصوص، ويكفي في ذلك ما رواه الكليني بسند صحيح عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «ولدت فاطمة بنت محمد عليه السلام بعد مبعث رسول الله صلى الله عليه وآله بخمس سنين، وتوفيت ولها ثمانين عشرة سنة وخمسة وسبعون يوماً» (١).

الروايات الموهمة بنفي طهارة الزهراء عليها السلام

ولكن من باب الموضوعية واستيفاء لحق البحث فإن هناك بعض الروايات التي قد يوهم ظاهرها بإمكان رؤية الزهراء عليها السلام للدم، وأقوى ما ورد في هذا المجال ما يلي:

١ - رواية الكافي:

وهو الحديث الذي رواه الكليني في الكافي بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضي الصوم، قال: ليس عليها أن تقضي الصلاة، وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان، ثم أقبل علي وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة، وكانت تأمر بذلك المؤمنات» (٢).

٢ - رواية الفقيه:

وروى الشيخ الصدوق بطريق صحيح إلى علي بن مهزيار أنه قال: «كتبت إليه: امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: تقضي صومها ولا تقضي صلاتها لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السلام والمؤمنات من نسائه بذلك» (٣). ووجه الاستدلال بهذين الحديثين هو أن فاطمة عليها السلام كانت مأمورة بقضاء الصوم دون الصلاة، وهو يعني أنها كانت كسائر النساء في رؤية الحيض.

جواب الشيخ البهائي:

وقد أجاب العلامة بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (المتوفى سنة ١٠٣٠هـ) بعد أن ذكر الحديث الرابع الذي ذكرناه ضمن الأحاديث الدالة على طهارة الزهراء عليها السلام من الدم، وهو المروي في الكافي عن الإمام أبي الحسن الكاظم عليه السلام، وجاء فيه: «إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمنن»، أجاب بما يلي: «هذا الحديث لصحة سنده واعتضاده بالروايتين المذكورتين لا يعارضه ما رواه في الكافي أيضاً بسند حسن عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة، ثم يقضي

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٥٨، ح ١، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٩، ح ١٢.

(٢) الكافي: ج ٣، ص ١٠٤، ح ٣، ورواه الشيخ الطوسي بسند صحيح إلى الكليني ثم باقي السند كما رواه الكليني.

راجع التهذيب: ج ١، ص ١٦٠، ح ٣١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٩٤، ح ٢.

الصيام، قال: ليس عليها أن تقضي الصلاة، وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان، ثم أقبل عليّ، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك فاطمة ؑ وكان يأمر بذلك المؤمنات. فهذا الحديث: إما أن يطرح راساً أو يؤول بأنه ﷺ كان يأمر فاطمة ؑ بتعليم ذلك. ويحتمل أن يكون آخر الحديث وكانت تأمر بذلك المؤمنات، فسقطت التاء من قلم الناسخ^(١).

اعتراض العلامة الخواجوتي على البهائي:

أما العلامة محمد إسماعيل الخواجوتي فقد علّق على قول البهائي: «في الكافي أيضاً بسند حسن» بما يلي: «هذا السند وإن كان على المشهور حسناً بأبي علي إبراهيم بن هاشم إلا إنه صحيح في نفسه على ما صرح به العلامة في المنتهى والشهيد الثاني في شرح الشرائع، والفاضل الأردبيلي في آيات أحكامه، والسيد الداماد في الرواشح وغيرهم، فإنهم وثّقوه وعدّلوّه، ونحن فصلنا الكلام فيه في كتاب رجالنا. والسند في الكافي هكذا: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة. وإذا قد ثبت صحته فصالح للمعارضة كما لا يخفى. نعم لو كان ما في الفقيه والعلل - وهو المراد بالروایتين المذكورتين - صحيح السند، وهو غير معلوم لأمكن اعتضاده به، وفيه أيضاً نظر، لأن ما فيهما إنما دل على أن فاطمة ؑ كانت لا ترى الدم، وهذا الحديث قد دلّ على أن بنات الأنبياء لا يطمثن، فاعتضاده به كما ترى. وبالجملّة فهذان الصحيحان متعارضان، وليس طرح أحدهما بأولى من طرح الآخر. وأما ما أوّلّه إليه، فمع أنه مجرد احتمال عقلي لا يفيد فائدة أصلاً، لأن نظم الحديث على هذا التأويل هكذا: فقال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك فاطمة، وكانت تأمر بذلك المؤمنات.

وهو كما ترى يفيد أنها ؑ كانت مثلهنّ مأمورة بذلك من غير فرق بينهنّ، إلا أنها كانت مأمورة بدون واسطة وهنّ بواسطتها، وهذا كما ترى غير مفيد. نعم، لو كان يمكن تأويله بأن رسول الله ﷺ كان يأمر فاطمة أن تأمر المؤمنات بذلك لكن مفيداً، ولكنه كما ترى لا يمكن تأويله إليه، ولا يخفى^(٢). ومقصوده من روايتي الفقيه والعلل هما: الحديث الثاني والسابع اللذين تعرّضنا لهما ضمن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء ؑ. وبعد كلام العلامة الخواجوتي أقوى اعتراض وجدته يؤيد القول برؤية الزهراء ؑ للحيض، ولكن بعد تمحيص كلامه تحت مجهر الأدلة التي سطرها علماؤنا الأبرار سيظهر مدى وهن ما ذكره رحمه الله.

نقل السيد الخوئي للاعتراض على رواية الفقيه:

قال السيد الخوئي: «وقد يناقش في الاستدلال بها من جهة إضمارها...، وأخرى: يناقش فيها من حيث الدلالة وذلك بوجهين:

(١) مشرق الشمسين: ص ٢٧٥.

(٢) مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: ص ٢٧٥.

أحدهما: إن مقتضى الأخبار الواردة والعلم الخارجي أنها طاهرة مطهرة لا تستحيض، فما معنى أمر النبي ﷺ لفاطمة أن تقضي صومها ولا تقضي صلاتها إذا انقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان وصارت مستحاضة؟ وثانيهما: إن اشتراط صحة صلاة المستحاضة بالإتيان بوظيفتها - أعني الاغسال الثلاثة - مما كاد يكون من المسائل الضرورية فما معنى قوله ﷺ: «لا تقضي صلاتها» (١).

وانظر إلى قول السيد الخوئي (قدس سره): «إن مقتضى الأخبار الواردة والعلم الخارجي أنها طاهرة مطهرة لا تستحيض»، تدرك أن مسألة طهارة الزهراء مما حصل فيه العلم والقطع وليست مسألة احتمالية قابلة للبحث والنقاش بحيث يختار الفرد أحد الاحتمالين والوجهين.

مناقشة العلامة الخواجوي:

واعترض العلامة الخواجوي وإن كان حول حديث زرارة المروي في الكافي ولكن فيه وجوهاً مشتركة مع رواية علي بن مهزيار في الفقيه، ولذا سنجيب عما بينهما من الوجوه المشتركة وكذلك ما تختص به كل رواية من مناقشة.

الاجوبة المشتركة على روايتي الكافي والفقيه

أما أولاً: فقد ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن يكون المراد من فاطمة غير بنت النبي ﷺ بأن تكون فاطمة بنت أبي حبيش التي كانت مشتهرة بكثرة الاستحاضة والسؤال عن مسائلها، فتوهم بعض الرواة أو النساخ أنها فاطمة الزهراء ﷺ فاضاف كلمة (عليها السلام) إلى متن الرواية.

يقول ابن الأثير في ترجمتها: «فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية، وهي التي سألت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عن الاستحاضة» (٢).

وقال المزي عنها: «روت عن النبي (د س) حديث الاستحاضة. روى عنها عروة بن الزبير (د س)، وقيل عن عروة (ع)، عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت: يا رسول الله إني أستحاض فلا أطهر» (٣). وقد روى الطبراني في معجمه روايات كثيرة تشهد على كثرة حيضها واستحاضتها (٤).

وقد ذكر هذا الاحتمال أعظم الطائفة وأجلاتها، من أمثال:

الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١ هـ) في «الوافي»، وتبعه على ذلك الشيخ يوسف البحراني في «الحدائق الناضرة»، والشيخ مرتضى الانصاري في «الطهارة»،

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.

(٢) أسد الغابة: ج ٥، ص ٥١٨.

(٣) تهذيب الكمال: ج ٣٥، ص ٢٥٤.

(٤) المعجم الكبير: ج ٢٤، ص ٣٥٧، ح ٨٨٨ - ٩٠٠.

والسيد محسن الحكيم في «مستمسك العروة الوثقى»، والإمام الخميني في «الطهارة»، والسيد عبدالاعلى السبزواري في «مَهَذَّب الاحكام»^(١).

ولكن السيد الخوئي أجاب عن هذا الاحتمال بقوله:

«وأما دعوى أن فاطمة عليها السلام لعلها غير بنت النبي صلى الله عليه وآله كبنت جحيش أو غيره ففيها أن اللفظة متى أطلقت تنصرف إلى الفرد المشهور والمعروف، وعلى ذلك تجري في الرجال فلا وجه لإرادة غير المشهور»^(٢).

أما ثانياً: فإن هناك اختلافاً في نسخ روايتي زرارة وعلي بن مهزيار، أما رواية زرارة المروية في الكافي والتهذيب فقد جاء في بعض النسخ جملة: «وكان يأمر المؤمنين بذلك»، وفي البعض الآخر كانت هكذا: «وكانت تأمر بذلك المؤمنات»، فما ذكره العلامة البهائي من أن سقوط التاء مجرد احتمال غير تام لانه أمر قد وقع بالفعل كما أشار إليه العلامة المجلسي^(٣). ومع ثبوت النسخة التي أضيفت لها التاء فإن معنى العبارة سيختلف كما سنشير إليه.

أما رواية علي بن مهزيار فقد علق السيد الخوئي عليها بالقول:

«أما المناقشة الاولى فتندفع أولاً: بأن فاطمة عليها السلام إنما ذكرت في بعض النسخ وبعضها خال عن ذكرها عليها السلام»^(٤). وقد أشار إلى ذلك الشيخ مرتضى الانصاري (المتوفى سنة ١٢٨١هـ) حيث قال: «مع أنه ليس ذكرها عليها السلام في رواية الصدوق في الفقيه والعلل»^(٥). ومع اختلاف النقل فلا حجية للرواية^(٦). وبناءً على ذلك فإن العبارة في رواية ابن مهزيار ستكون هكذا: «لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر المؤمنين من نسائه بذلك»، فيرتفع الاعتراض من أساسه.

وأما ثالثاً: وهو العمدة في المقام، وهو ما ذكره الحسن بن زين الدين (المتوفى سنة ١٠١١هـ) بقوله: «ووجه الجمع حمل أمره صلى الله عليه وآله لها على إرادة تعليم المؤمنات، وهو نوع من التجوز في الخطاب شائع، ولعل المقتضي له في هذا الموضع رعاية خفاء هذه الكرامة كغيرها مما ينافي ظهوره بلاء التكليف.

وربما كان قوله في آخر الحديث: «وكان يأمر بذلك المؤمنات» إشارة إلى ما ذكرناه بأن يجعل المشار إليه بذلك في هذه العبارة قوله: «كان يأمر فاطمة»، ولو اتحد المشار إليه في العبارتين لاستغنى عن قوله ثانياً: «وكان يأمر بذلك» واكتفى في إفادة المعنى

(١) الوافي: ج ١١، ص ٣٢٧. الطهارة: كتاب الغسل، ضمن مباحث المقصد الثالث. مستمسك العروة الوثقى: ج ٣،

ص ٤١٠. الطهارة: ج ١، ص ٢٨٤. مهذب الاحكام: ج ٣، ص ٢٩٧.

(٢) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١، كتاب الطهارة.

(٣) ملاذ الاختيار: ج ٢، ص ٣٤.

(٤) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.

(٥) الطهارة: كتاب الغسل - ضمن مباحث المقصد الثالث.

(٦) وقد أشار الإمام الخميني إلى هذا المعنى في كتابه الخلل في الصلاة: ص ١٥١.

بعطف المؤمنين كما لا يخفى»^(١). ولا يخفى أن جواب الحسن بن زين الدين إنما يصح بناءً على فرض سقوط التاء عن رواية زرارة.

وقال الإمام الخميني: «الإشكال فيها بالإضمار في غير محله، بعد كون المكاتب مثل ابن مهزيار، كالأشكال باشتمالها على رؤية الصديقة الطاهرة ما تراه النساء، مع أنه مخالف للأخبار لعدم معلومية كونها الصديقة ولعلها فاطمة بنت أبي حبيش، وعلى فرض كونها الصديقة الطاهرة لعله كان يأمرها لتأمر النساء كما في بعض روايات الحيف، مع أن رواية الصدوق لا تشتمل على ذلك»^(٢).

وقال السيد الخوئي (قدس سره): «إن الرواية لا دلالة لها على أن النبي ﷺ أمرها وسائر النساء بذلك لأنها عملهن، ولعله أمرها بذلك تعليمًا لسائر النساء وبيانًا لأحكامهن لا أنه أمرها لكي تأتي به في عمل نفسها، وهذا هو الصحيح في الجواب»^(٣). وبهذا المضمون أجاب الشيخ يوسف البحراني والشيخ مرتضى الانصاري والعلامة المجلسي والسيد محسن الحكيم وآخرون^(٤).

الاجوبة الخاصة لروايتي الفقيه والكافي

ثم إنه قد أورد على خصوص رواية علي بن مهزيار في الفقيه أن فيها إضماراً حيث أنه لم يتضح من هو المكاتب في تلك الرسالة، هل هو الإمام المعصوم أم غيره؟^(٥). وقد أجاب السيد الخوئي عن ذلك بأن «جلالة مقام علي بن مهزيار تأتي عن السؤال من غير الإمام ﷺ فلا إشكال فيها من تلك الجهة»^(٦). وهذا هو نفس الجواب الذي ذكره الإمام الخميني، وقد أوردناه قبل قليل. ثم إنه قد مرّ آنفاً أن هناك مناقشة ثانية ذكرها السيد الخوئي في دلالة رواية ابن مهزيار، وهي أن الرواية تدل على أن اشتراط صحة صلاة المستحاضة بالإتيان بالاغسال الثلاثة مما يكاد أن يكون ضرورياً، فما معنى أن يقول الإمام ﷺ أنها لا تقضي صلاتها لأن النبي كان يأمر المؤمنين بذلك؟ وقد اعتبر السيد الخوئي هذا الإشكال هو العمدة في المقام، أما الإشكال بأن الرواية توهم رؤية الزهراء ﷺ للعادة فقد اعتبره هامشياً لوضوح بطلانه وفساده وعدم قدرته للمعارضة مع ما ثبت بالعلم الخارجي على طهارتها. وبما أن التطرق لكلام السيد الخوئي كله قد لا يكون محل اهتمام ما سوى الدراسات الحوزوية؛ لذا سنذكر منه المقاطع التي تعطينا تصوراً كلياً حول ضعف مضمون الرواية في حد ذاتها بحيث لا يمكنها بحال أن تعارض ما ذكرناه من الأدلة القطعية على طهارة الزهراء ﷺ، قال:

(١) متقى الجمان: ج ١، ص ٢٢٤.

(٢) الطهارة: ج ١، ص ٢٨٤.

(٣) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.

(٤) راجع الحقائق الناضرة: ج ٣، ص ٢٩٧، مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٤٨. مستمسك العروة: ج ٣، ص ٤١٠.

(٥) راجع كلام الفيض الكاشاني في الوافي: ج ١١، ص ٣٢٧.

(٦) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.

« ... والظاهر أن في الرواية سقطاً لا ندري أنه أي شيء، والدليل على ذلك عدم مناسبة التعليل الملل به في الرواية، وذلك لأن ظاهر التعليل - أعني قوله: «لأن رسول الله ﷺ كان يأمر...» - أن رسول الله ﷺ كان مستمراً في أمره ذلك ولا يزال لكثرة ابتلاء النساء بذلك وسؤالهن عن وظيفتهن والنبى ﷺ كان يأمرهن بذلك. وهذا لا بأس بتطبيقه على الحائض والنفساء لأن الحيض والنفساء أمران كثيراً التحقق والابتلاء ويصح أن يقال فيهما: إن النبى ﷺ كان يأمرهن... وذلك لأمره ﷺ الحائض بقضاء صومها دون صلاتها في غير واحد من الأخبار، وعلل في بعضها بأن الصوم في السنة إنما يجب مرة واحدة بخلاف الصلاة. وأما المستحاضة التي ينقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان وتستحاض منه فلا لأنه أمر نادر جداً ولا يصح أن يعلل في مثله بأن النبى ﷺ كان يأمر... لظهوره في أن ذلك كأنه شغل النبى ﷺ وأنه لا يزال مستمراً عليه. على أنه في أي مورد أمر فاطمة ؑ وسائر المؤمنات بذلك فلا يوجد منه مورد في الروايات وبهذا نستكشف أن في الرواية سقطاً ولا ندري أي شيء هو؟ وعليه، فلا يمكن الاعتماد على الصحيحة لكونها مشوشة...» (١).

ولكن الإمام الخميني (قدس سره) يذهب إلى رأي آخر في المقام، وخلص إلى القول: «والإنصاف أن رفع اليد عن رواية صحيحة واضحة الدلالة في فقرة منها لاجل خلل في فقرتها الأخرى مع اتكال الأصحاب عليها قديماً وحديثاً غير ممكن» (٢). ولا يخفى أن موضع النقاش بين السيد الخوئي والإمام الخميني لا يرتبط بموضوع بحثنا هنا، فالإشكال الذي اعتبره السيد الخوئي هو العمدة في المقام لا يؤثر إثباته أو نفيه في القول بطهارة الزهراء ؑ.

أما بخصوص رواية زرارة في الكافي فما أورده العلامة الخواجوي - في خصوص مسألة السند وأن الرواية صحيحة لا حسنة - تام، فإن إبراهيم بن هاشم على مبنى المتأخرين يدرج في الصحيح لا الحسن (٣). وكذلك قوله أن روايتي الفقيه والعلل - وهما الحديثان الثاني والسابع من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء ؑ - غير معلوم صحتها أمر تام أيضاً، إلا أن ذلك لا يضر في اعتضاد صحيحة علي بن جعفر - وهو الحديث الخامس - بصحبة عبدالرحمن العزمي - وهو الحديث السادس - التي دلت على طهارة الزهراء ؑ من دم الولادة، كما أن الحديث السابع الذي رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) في الفقيه وإن كان ضعيفاً بإرساله ولكننا أثبتنا صحة مضمونه بالأحاديث الصحيحة كصحبة أبي عبيدة وحسنة سدير الصيرفي، فيكون الدليل تاماً لا قصور فيه ولا نظر.

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٢ كتاب الطهارة، هذا وقد تعرض العلامة المجلسي وبإسهاب للاحتتمالات الواردة في هذا الخبر ومناقشتها، راجع البحار: ج ٨١، ص ١١٣، ح ٣٨.

(٢) الطهارة: ج ١، ص ٢٨٥.

(٣) راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٢١٧.

أما قول الخواجوي بأن طرح أحد الروائين ليس بأولى من طرح الآخر ففيه أن الظاهر أنّ وجه عدم المعارضة ولزوم الطرح في كلام البهائي يعود إلى أن التعارض لا يتحقق إلا مع تمامية جهة الصدور بالإضافة إلى صحة السند وتمامية الدلالة، ومن المسلّم به أن جهة الصدور غير تامة فاحتمال صدورها تقية قوي.

بالإضافة إلى أنه يمكن أن يقال على فرض تحقق التعارض أن حديث زرارة يطرح من جهة أن رواية علي بن جعفر قد تحققت فيها الشهرة الروائية باعتضادها بروايته الفقيه والعلل - بالإضافة إلى ما أثبتناه من روايات أخرى - والشهرة الروائية تعد من المرجحات في هذا الباب.

ثم إن مراد الخواجوي من تنظره في الاعتضاد بروايته الفقيه والعلل على فرض صحة سندهما هو أن مفاد رواية علي بن جعفر عام حيث أنه يفيد أن بنات الأنبياء لا يطمئن، ومفاد روايته الفقيه والعلل خاص حيث أنه يفيد أن فاطمة عليها السلام بالخصوص لا ترى الدم، ولا يمكن للمفاد الخاص أن يعضد المفاد العام، بل يمكنه أن يعضد المفاد الخاص، وهو مفقود حسب الفرض، إذ لا توجد رواية صحيحة تدل على عدم رؤية الزهراء عليها السلام للدم.

ويرد عليه أن المفاد الخاص موجود بسند صحيح كما ذكرناه في الحديث السادس من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام بل الحديث السابع أيضاً، على أنه لو فرضنا عدم وجود الحديث الخاص الصحيح فإن الاعتراض مع ذلك غير وارد، لأن مقصود البهائي هو إرادة المفاد الخاص من الحديث وإن كان لسان الحديث عاماً، فالزهراء عليها السلام هي أحد مصاديق هذا العموم، ومحط نظر البهائي وموضع البحث هو في خصوص طهارتها دون سواها.

بل إنه لو قيل بأن مفاد «وإن بنات الأنبياء لا يطمئن» غير معلوم العموم والشمول - لما سيرد عليه من شبهات سنذكرها لاحقاً - فإنه يجاب عنه بأن هنا قدراً متيقناً منه وهو إرادة خصوص الزهراء عليها السلام وإلا لم تكن مناسبة في المقام كما أسلفنا.

أما قول الخواجوي بأن احتمال إرادة تعليم الزهراء عليها السلام للنساء مجرد احتمال عقلي فليس بصحيح لأن سياق العبارة لا يدل على أنها كانت مأمورة بالقضاء مثل بقية النساء كما هو المدعى.

فإن توجه الأمر إلى شخص لا يعني أنه عمله وتكليفه والمطلوب منه، والعلامة الخواجوي حصل له هذا التوهم لملاحظته كل فقرة على حدة من دون ملاحظة المعنى العام من مجموع العبارتين، ويؤيد إرادة التعليم ما نقلناه عن الحسن بن زين الدين في متقى الجمان وكذلك ما تشعر به عبارة «وكان يأمر بذلك فاطمة وكانت تأمر بذلك المؤمنات» بل ما يظهر منها كما قاله السيد الخوئي من أن أمر النبي صلى الله عليه وآله لا بدته كان متكرراً ولم يكن مرة واحدة، وهي باعتبارها معصومة ومتبرية في بيت النبوة تعلم

بالحكم الشرعي من المرة الاولى فلا داعي لتكرار النبي أمرها إلا أن تكون في دور الوسيط والمبلغ للحكم الإلهي للمؤمنات، وهذا ما يتناسب مع دور النبي وأهل بيته عليهم أفضل الصلاة والسلام في تبليغ الأحكام للناس، فإن المؤمنات كثيرات وتكرار أمرهن بالحكم الإلهي لكي يبلغ الحكم مسامع من لم يبلغها الحكم، ولكي يترسخ في ذهن من سمعته لتقله إلى غيرها^(١).

واستناداً لما مر من الأدلة يتضح أن ليس هناك أي تعارض بين الأحاديث الصحيحة الدالة على طهارة الزهراء عليها السلام وبين صحيحتي زرارة وعلي بن مهزيار، وفي أحسن الأحوال وعلى فرض التنزل فإنه من معارضة النص مع الظاهر أو الاظهر مع الظاهر والنص والظاهر مقدمان عليه بلا شك، وهو تعارض لا بالمعنى الاصطلاحي لأن الجمع العرفي ممكن هنا.

وبعد كل هذا، أليس من السخيف استدلال فضل الله لإثبات رؤية الزهراء عليها السلام للدم بأنها قد ولدت الحسن والحسين وزينب؟! بل أليس من الجهل اعتبار القول بطهارة الزهراء عليها السلام من الأمور الواضح بطلانها بحيث يعد في حكم من لو قال شخص بأن الشمس غير طالعة في وضوح النهار؟

أما أهمية هذا البحث فيكفي في ذلك حرمة تزوج أمير المؤمنين عليه السلام لاي امرأة في حياة الزهراء عليها السلام كما نطقت به رواية الشيخ الطوسي في الامالي والتهذيب^(٢)، وكذلك قدرتها على مباشرة الصلاة والصوم والعبادات والأعمال المنوطة بالطهارة الحديثة، هذا مع أن رؤية المرأة للدم سواء كان حيضاً أو نفاساً أو استحاضة مما يوجب الحدث بلا شك، والحدث عبارة عن قذارة معنوية لا تزول إلا بالطهارة عبر الوضوء إن كان الحدث حدثاً أصغر أو الغسل إن كان الحدث حدثاً أكبر، واختصاص الزهراء عليها السلام من بين بقية النساء بالتنزه عن هذا الحدث وهذه القذارة لهو من الكرامات العظيمة.

وعلى فرض عدم قدرتنا معرفة السر في اختصاص الزهراء عليها السلام بهذه المكرمة فلا يجوز ذلك ردّه وإنكاره واعتبار خلافه هو الأمر المسلّم كما فعل فضل الله حيث اعتبر رؤية الزهراء عليها السلام للدم أمراً مفروغاً منه. وهذا نظير ما ورد من اختصاص مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وإن كان جنباً، فإنه على فرض عدم قدرتنا لفهم مغزى هذا الاختصاص فلا ينبغي التشكيك في أصل الصدور بعد وروده بالأسانيد الصحيحة.

(١) استفدت أصل هذا المعنى مما نقله العلامة محمد باقر السبزواري عن كلام صاحب المنتقى.

راجع ذخيرة المعاد: ص ٧٦.

(٢) فقد روى بإسناده إلى أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «حرم الله النساء على علي عليه السلام ما دامت فاطمة عليها السلام حية، قال: قلت: كيف؟ قال: لأنها طاهرة لا تحيض». الامالي: ج ١، ص ٤٢، ط مكتبة الداوري. تهذيب الاحكام: ج ٧، ص ٤٧٥، ح ١١٦ باب من الزيادات في فقه النكاح.

اعتراض من غير فحص!

والعجيب أن مؤلف «هوامش نقدية» في سبيل تشكيكه باختصاص الزهراء بهذه المنقبة والفضيلة أخذ بالطعن على العلامة السيد جعفر مرتضى الذي ذهب إلى تواتر الروايات الدالة على طهارتها فلم يناقش في أسانيد الرواية من ناحية الصحة والضعف لتحقيق العلم بالصدور من خلال التواتر، ولذا نذهب إلى تواتر حديث الثقلين في روايات أهل السنة مع أن معظم رجال السند في الأحاديث الواردة من غير الموثقين عند علمائنا الرجاليين.

وبعد أن جعل مؤلف الهوامش روايات طهارة الزهراء في مستوى المشهور والمستفيض وليس المتواتر عمد إلى القول بأن شهرة الرواية في أمر لا يعني قبوله وعدم البحث في الأسانيد، ثم أخذ في ملاحظته الثالثة إلى التشكيك في جميع الروايات التي رواها السيد جعفر مرتضى فقال: «ونلاحظ على هذه الروايات أنها من الضعيف والمرسل والمضطرب، فكيف حصل لسماحته الوثوق بهذه الحقيقة التي ربما يكون إثباتها أصعب بكثير من إثبات القضايا التاريخية»^(١).

وغير خفي ما في كلامه من المغالطة فإن الاعتراض بعدم تطرق السيد جعفر مرتضى لصحة وضعف أسانيد الروايات مبني على مبناه بكونها من المتواتر الذي لا يناقش في سندها، واعتراض مؤلف الهوامش مبني على كونها مشهورة، والإشكال إنما يصح مع وحدة المبنى لا تعدده. هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه أنه على فرض عدم تحقق التواتر فالاستفاضة حاصلة وهي كافية في الوثوق بالصدور.

ثم إن مؤلف الهوامش انتقد السيد جعفر مرتضى لإيراده رواية معقّبة عليها بوصف المجلسي لها بالقوة، رغم أنها لا تتوفر على شروط الصحة السنية فضلاً عن صعوبة تفسيرها، ولكنه عندما تعرض السيد جعفر مرتضى لرواية علي بن جعفر - وهو الحديث الخامس حسب تصنيفنا - واصفاً إياها بالصحة قال: «وأشار إلى الرواية رقم ٢١ بقوله: «وفي الصحيح»، ولم يتح لي مراجعة ذلك، على أنها ليست صريحة بإثبات مطلوب السيد مرتضى إذ أنها غير دالة على اختصاص الزهراء بهذه الكرامة»^(٢).

ولا أدري... لماذا حكم على جميع الروايات بالضعف، واحتجّ على السيد جعفر مرتضى لنقله وصف العلامة المجلسي (رضوان الله عليه) لإحدى الروايات بالقوة من غير التحقيق في صحة قوله، ولكنه لم يشأ أن يبحث في مدى صحة هذه الرواية لأنه لم يتح له مراجعة ذلك؟!!

(١) هوامش نقدية: ص ٤٤.

(٢) المصدر السابق نفسه.

فإن كان صادقاً فيما يقول، فنصيحتنا له ولا مثاله أن يوكل أمر البحث للمتفرّغين للتحقيق وأهل الاختصاص لأنه من أوليات البحث والحوار أن يكون المحاور والمعترض متفرّغاً للبحث واكتشاف صحة ما يقوله الطرف الآخر، وخاصة مع ادّعائه في مقدمة الهوامش أنه يهدف إلى «تصحيح مسار الحوار وفقاً للضوابط الشرعية والمعايير الأخلاقية والاصولية العلمية!» «ولا تقعن البحر إلاّ سابحاً».

أمّا إن لم يكن صادقاً فيما يقول ويهدف إلى تضليل القارئ وخداعه، فإننا نقول له: لا موضع للمخادعين في الحوار!

أمّا اعتراضه على دلالة الرواية في عدم صراحتها في الدلالة على المطلوب فقد بيّنّا أنه لو لم تكن مناسبة في المقام لكان المقطع أجنبياً، وذلك لا يصح لأنّ المقام مقام المدح وذكر الفضائل ومن جملتها أنها لا ترى الدم باعتبارها بنت نبي، أما الاعتراض بأنها غير دالة على اختصاص الزهراء ﷺ بهذه المنقبة إذ يشاركها غيرها من بنات الانبياء في هذه المكرمة فغير وارد لعدم وجود مانع في ذلك، والاختصاص بالمكرمة لا يعني دائماً عدم مشاركة الغير بتاتاً في الفضيلة والمكرمة بل قد يأتي بمعنى حيازة المكرمة التي قل الحائز لها، نظير قولنا أن من مختصات النبي إبراهيم ﷺ أنه من أولي العزم من الرسل، ولا نعني أنه لا يمكن لغيره أن يشاركه في هذا المقام.

هل يوجد تعارض في الروايات المثبتة!

وقد تبع مؤلف «هوامش نقدية» صاحبه في جعل غير المتعارض متعارضاً! (حتى كان الكاتب هو شخص واحد بإسمين مختلفين، أم أن الثاني يتبع الاول على طريقة الإمعة!) فقال عن الاخبار الدالة على طهارة الزهراء ﷺ ما يلي:

«بعض هذه الاخبار يعارض البعض الآخر، إذ بعضه يؤكد أن ذلك من مختصات السيدة الزهراء ﷺ لخصوصية في طبيعتها الإنسية الحورية، أو لانعقادها من تفاحة الجنة وهو ما أكده السيد مرتضى، وبعضه ينفي الحيض عن غير الزهراء من بنات الانبياء وأمّهات الائمة، وإن لم يمكن من وقوع التعارض فلا أقل من الاختلاف...» (١).

ويرد عليه - بالإضافة إلى ما قلناه من أن الاختصاص بالمكرمة لا يعني دوماً نفيها عن الغير - :

إن من المتفق عليه أنه لا تعارض بين المثبتات وأن إثبات شيء لا ينفي ما عداه، هذا مع أن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء ﷺ تثبت طهارتها من كل دم سواء كان دم حيض أو نفاس أو غيره، أما رواية: «وإن بنات الانبياء لا يطمثن» تنفي عنهن خصوص دم الحيض فقط، وعليه فالقول باختصاص الزهراء ﷺ عن بقية النساء بمكرمة التنزه عن جميع الدماء العارضة للنساء غير بعيد.

(١) هوامش نقدية: ص ٤٣. أقول: وشمول امهات الائمة بمكرمة التنزه عن دم الحيض قد ورد في روايتين ذكرهما الشيخ الصدوق في كمال الدين: ص ٤٣٣، ح ١٤ و ١٥.

شبهات متبقية

بقيت هنا بعض الشبهات التي قد يستشهد بها للقول برؤية الزهراء عليها السلام للدم نذكرها لكي نستوفي حق البحث، وهي:

الشبهة الاولى:

إن بعض الروايات التي ذكرت أن الزهراء عليها السلام لم تر حمرة قط جاء فيها اسم مريم عليها السلام مقروناً بالزهراء عليها السلام، فهي بتول كما أن فاطمة عليها السلام بتول، ومن ذلك ما جاء في الحديث الاول الذي ذكرناه ضمن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام، إلا أن بعض الروايات تتنافى مع طهارة مريم عليها السلام وبالتالي يسري التشكيك لمن هي على شاكلتها في هذه الخصوصية كالزهراء عليها السلام، ومن تلك الروايات:

١ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن محمد بن علي، عن محمد بن أحمد، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن المغيرة يزعم أن الحائض تقضي الصلاة كما تقضي الصوم، فقال: ما له لا وفقه الله، إن امرأة عمران قالت: «إني نذرت لك ما في بطني محرراً» والمحرم للمسجد لا يخرج منه أبداً، فلما وضعت مريم عليها السلام قالت ربّ إني وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى»، فلما وضعتها أدخلتها المسجد، فلما بلغت مبلغ النساء أخرجت من المسجد، أتت كانت تجد أياماً تقضيها وهي عليها أن تكون الدهر في المسجد»^(١). وفي السند ضعف بمحمد بن علي ومحمد بن أحمد.

٢ - روى الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى، عن الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «إن المغيرة بن سعيد روى عنك أنك قلت له: إن الحائض تقضي الصلاة؟ فقال: ما له لا وفقه الله، إن امرأة عمران نذرت ما في بطنها محرراً، والمحرم للمسجد يدخله ثم لا يخرج منه أبداً، فلما وضعتها عليها السلام قالت ربّ إني وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى»، فلما وضعتها أدخلتها المسجد فساهمت عليها الانبياء فاصابت القرعة زكريا، وكفلها زكريا فلم تخرج من المسجد حتى بلغت فلما بلغت ما تبلغ النساء خرجت، فهل كانت تقدر على أن تقضي تلك الايام التي خرجت وهي عليها أن تكون الدهر في المسجد»^(٢). وقد جاء في سند الرواية المعلى بن محمد البصري وهو مختلف في أمره، فالإمام الخميني والعلامة المجلسي والمشهور ذهبوا إلى تضعيفه، والسيد الخوئي ذهب إلى توثيقه استناداً لروايته في تفسير القمي، وذهب المامقاني إلى عدّه من الحسان لكونه شيخ إجازة^(٣).

(١) علل الشرائع: ص ٥٧٨، ح ٦، ورواه العياشي أيضاً بإسناده إلى إسماعيل الجعفي بنفس المتن، فراجع تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٢، عنهما البحار: ج ١٤، ص ٢٠١، ح ١٢.
(٢) الكافي: ج ٣، ص ١٠٥، ح ٤، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٢، ح ١٣.
(٣) المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٥٩. مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٤٩. معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٥٠ و ٢٥٧.
تنقيح المقال: ج ٣، ص ٢٣٣.

ويظهر من متن هذا الحديث وانتهاء السند فيه إلى إسماعيل الجعفي عن طريق أبان بن عثمان أن مصدر هذا الحديث والحديث السابق الذي رواه الشيخ الصدوق واحد. ويؤيد ذلك ما رواه العياشي بإسناده إلى إسماعيل الجعفي عن الإمام الباقر عليه السلام وجاء فيه: «فساهم عليها النبيون، فأصاب القرعة زكريا، وهو زوج أختها وكفلها وأدخلها المسجد، فلما بلغت ما تبلغ النساء من الطمث وكانت أجمل النساء، فكانت تصلي ويضيء المحراب لنورها»^(١).

٣ - وروى العياشي عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام: «في قول الله ﴿إني نذرت لك ما في بطني محرراً﴾: المحرر يكون في الكنيسة ولا يخرج منها، فلما وضعتها أنثى ﴿قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى﴾ إن الأنثى تحيض فتخرج من المسجد، والمحرر لا يخرج من المسجد»^(٢).

٤ - وروى العياشي عن علي بن مهزيار في قوله تعالى: ﴿فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان﴾ قال: «قلت: أكان يصيب مريم ما يصيب النساء من الطمث؟ قال عليه السلام: نعم ما كانت إلا امرأة من النساء»^(٣). والسند كسابقه مرسل.

والاحاديث السابقة قد اختلفت في دلالتها وظهورها، فبعضها نص في رؤية مريم عليها السلام للطمث كالحديث الرابع الذي رواه علي بن مهزيار، والروايات الثلاثة الأولى وفيها الصحيح - على مبنى السيد الخوئي والمامقاني - لا يبعد القول بظهورها في ذلك، وبالتالي فيكون القول بطهارة مريم عليها السلام غير تام بل الثابت خلافه، ومن ثم يسري التشكيك إلى طهارة الزهراء عليها السلام.

جواب الشبهة الأولى:

ولكن يجاب عن هذا الاستدلال أن الرواية التي قرنت بين طهارة مريم وطهارة الزهراء عليها السلام - وهي الرواية الأولى من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام - قد مر ضعف سندها، فلا يصح سريان التشكيك لأن الروايات النافية لطهارة مريم عليها السلام فيها الصحيح على مبنى البعض والروايات المثبتة لطهارتها ليس فيها الصحيح ولا تعارض بين الصحيح وغير الصحيح، بل لو كانت الرواية المثبتة لطهارة مريم عليها السلام صحيحة فإن التشكيك لا يسري إلى طهارة الزهراء عليها السلام أيضاً لأنه في تلك الحالة يتحقق التعارض بين الروايات المثبتة لطهارة مريم عليها السلام والنافية لها فقط، ولا يتحقق التعارض بالنسبة لطهارة الزهراء عليها السلام لأنه لا توجد رواية تنفي طهارتها من الدم، والرواية التي فرضنا صحتها تثبت الطهارة للزهراء عليها السلام أيضاً ولا تنفيها.

(١) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٠، ح ٣٦.

(٢) المصدر السابق: ح ٣٧. عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٤، ح ١٩.

(٣) المصدر السابق: ج ١، ص ١٧٣، ح ٤٨، عنه البحار: ج ١٤، ص ١٩٣.

نعم بالنسبة لصحيحة علي بن جعفر فإنه قد يقال بتحقيق التعارض بين إثبات الطهارة لمريم عليها السلام باعتبارها بنت نبي، وبين الروايات النافية لطهارتها، ولكن قد ثبت أن لا تعارض بين العام والخاص، فلا تنافي الروايات النافية لطهارة مريم عليها السلام عموم صحيحة علي بن جعفر من أن بنات الأنبياء لا يطمثن، فتخرج مريم عن حكم العام لتكون مشمولة بحكم الخاص، ولا يؤثر ذلك الخروج في بقاء حكم العام في بقية الأفراد بما فيهم الزهراء عليها السلام.

وجوه أخرى في تفسير الآية:

والملاحظ في الروايات الأربعة السابقة أنها اعتمدت في نفي تنزه مريم عليها السلام عن الحيض على تفسير قوله تعالى ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ على أن مريم كآثى لا يمكن أن تكون محررة للمسجد لإصابتها لدم الحيض وبالتالي لزوم خروجها من المسجد لقضاء صلاتها.

ولكن هناك وجوهاً أخرى في تفسير الآية الشريفة سواءً في الروايات أو في أقوال مفسري الإمامية، ومنها:

أ - وجه التفاوت هو عدم صلاحية المرأة للرسالة:

ويدل على هذا المعنى عدة روايات، تفيد أن امرأة عمران قد بشرت بنبي، فلما ولدت مريم قالت وليس الذكر كالأنثى لأنها تعلم أن البنت لا تكون رسولاً، ومن تلك الروايات:

١ - روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إن الله تعالى أوحى إلى عمران أني واهب لك ذكراً سوياً مباركاً يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، وجاعله رسولاً إلى بني إسرائيل، فحدث عمران إمرأته حنة بذلك وهي أم مريم، فلما حملت كان حملها بها عند نفسها غلام، فلما وضعتها قالت: ﴿إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى﴾، أي لا تكون البنت رسولاً، يقول الله عز وجل: ﴿والله أعلم بما وضعت﴾، فلما وهب الله تعالى لمريم عيسى كان هو الذي بشر به عمران ووعدته إياه، فإذا قلنا في الرجل منا شيئاً وكان في ولده أو ولد ولده فلا تنكروا ذلك» (١). وسند الحديث صحيح. وكذلك رواه القمي في تفسيره بنفس المتن وبسند صحيح، عن أبيه ثم باقي السند (٢).

٢ - روى العياشي بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعت يقول: «أوحى الله إلى عمران أني واهب لك ذكراً يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، ورسولاً إلى بني إسرائيل، قال: فأخبر بذلك إمرأته حنة، فحملت فوضعت

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٣٥، ح ١، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٣، ح ١٥.

(٢) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٠، ح ٨.

مريم، فقالت: رب إني وضعتها أنثى، والأنثى لا تكون رسولاً، وقال لها عمران، إنه ذكر يكون منها نبياً، فلما رأت ذلك قالت ما قالت، فقال الله وقوله الحق ﴿والله أعلم بما وضعت﴾، فقال أبو جعفر عليه السلام: فكان ذلك عيسى بن مريم، فإن قلنا لكم إن الأمر يكون في أحدنا فكان في ابنه وابن ابنه وابن ابنه فقد كان فيه، فلا تنكروا ذلك^(١).

ب - وجه التفاوت هو عدم صلاحية المرأة للخدمة:

ويظهر من بعض الروايات أن الأنثى لا تتمكن من خدمة الرجال في المسجد بعد بلوغها لمنافاته مع الستر والعفة، كما في رواية حريز عن أحدهما عليهما السلام قال: «نذرت ما في بطنها للكنيسة أن تخدم العباد، وليس الذكر كالأنثى في الخدمة، قال: فشبت فكانت تخدمهم وتناولهم حتى بلغت، فأمر زكريا أن يتخذ لها حجاباً دون العباد، فكان يدخل عليها...»^(٢).

وقال القمي في تفسيره: «فلما بلغت مريم صارت في المحراب، وأرخت على نفسها ستراً وكان لا يراها أحد، وكان يدخل عليها زكريا المحراب...»^(٣).

وذهب بعض المفسرين أن وجه التفاوت يعود إلى هذا الوجه ورؤية الأنثى للدم، قال الشيخ الطوسي: «وقوله ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ اعتذار بأن الأنثى لا تصلح لما يصلح له الذكر، وإنما كان يجوز لهم التحرير لخدمة المسجد المقدس، لما يلحقها من الحيض والنفاس، والصيانة عن التبرج من الناس»^(٤).

ومع وجود الاختلاف الوارد في تفسير الآية مع صحة سند بعض الوجوه الأخرى كعدم صلاحية المرأة للرسالة، وبناءً على ضعف سند رواية إسماعيل الجعفي بالمعلّى بن محمد البصري على رأي المشهور فإنه لا يوجد أي دليل معتبر على رؤية مريم عليها السلام للطمث، وبالتالي ترتفع الشبهة الأولى من الأساس. ولذا نجد أن بعض علماء الإمامية ذهبوا إلى طهارة مريم عليها السلام كالطبرسي في تفسير قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين﴾ حيث قال: «... ﴿وطهرك﴾ من الأدناس والاقذار العارضة للنساء مثل الحيض والنفاس»^(٥).

وكلام الطبرسي وإن كان مخالفاً لما ذكره في تفسيره مجمع البيان الذي يظهر منه رؤية مريم عليها السلام للدم إلا إن تفسيره جوامع الجامع من أواخر الكتب التي ألفها في حياته، وقد نص في مقدمته أنه ألفه بعد الفراغ من تأليف تفسير مجمع البيان^(٦).

(١) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧١، ح ٣٩.

(٢) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٠، ح ٣٨.

(٣) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١.

(٤) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٤٤، ومثله في مجمع البيان: المجلد ١، ص ٤٣٥، ط دار إحياء التراث العربي.

(٥) تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ١٧٣.

(٦) المصدر السابق: ج ١، ص ٢.

فيكون قوله في الجوامع هو المعول عليه. وقد ذهب الشيخ محمد جواد البلاغي إلى نفس هذا الرأي في تفسيره^(١). وللعلم فقد ذهب فضل الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ أن الوجه في ذلك هو أنه كان محرماً على الإناث في ذلك الوقت الخدمة في الهيكل المقدس في بيت المقدس! (٢).

رأي العلامة المجلسي ومناقشته:

قال العلامة المجلسي تعليقاً على صحيحة علي بن جعفر في الكافي:

«قوله ﷺ: «وإن بنات الأنبياء لا يطمئن»، أقول: لا ينافي ذلك الاخبار الواردة في حيض حواء لأنها مع ضعفها لم تكن من بنات الأنبياء، وما ورد من أن مريم حاضت، فيمكن أن يكون تقية وإلزاماً على المخالفين، ويمكن حمل هذا الخبر على أولي العزم منهم، وبه يمكن الجواب عن حيض سارة إن ثبت كونها من بنات الأنبياء بلا واسطة، إذ الظاهر أن المراد هنا بناتهم بلا واسطة، ويمكن الجواب عنها وعن مريم بأنه لم يثبت كونهما من بنات الأنبياء بلا واسطة» (٣).

وما يهمنّا من كلامه (قدس سره) هو ما يتعلق بمريم ﷺ، أما ما يتعلق بسارة فإنه سيدرج ضمن الشبهة الثانية.

فتقول: إن القول بظهور الحديث في اختصاص عدم حيض بنات الأنبياء بلا واسطة كلام في محله، إلا أن حمل الأنبياء على كونهم من أولى العزم لا دليل عليه لا في صحيحة علي بن جعفر ولا في غيرها، وإطلاق الصحيحة يقتضي الشمول لكل بنت نبي بلا فرق. أما القول بعدم وجود دليل على أن مريم ﷺ كانت بنت نبي بلا واسطة فغير تام، وذلك لأن قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣هـ) ينقل عن الشيخ الصدوق رواية صحيحة السند، فقد رواها الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل، حدثنا عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، حدثنا الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير، قال: «سألت أبا جعفر ﷺ عن عمران أكان نبياً؟ فقال: نعم، كان نبياً مرسلأ إلى قومه، وكانت حنة امرأة عمران وحنانة امرأة زكريا أختين، فولد لعمران من حنة مريم، وولد لزكريا من حنانة يحيى ﷺ، وولدت مريم عيسى ﷺ، وكان عيسى ابن بنت خالته، وكان يحيى ﷺ ابن خالة مريم، وخالة الام بمنزلة الخالة» (٤).

وأما احتمال التقية أو الإلزام فوارد، قال العلامة المجلسي تعليقاً على رواية إسماعيل الجعفي: «ويمكن أن يكون هذا إلزاماً على المخالفين بما كانوا يعتقدونه من

(١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢٨٢.

(٢) الندوة: ج ٢، ص ٣٣٥ الطبعة الثانية في قم.

(٣) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٢١.

(٤) قصص الأنبياء: ص ٢١٤، ح ٢٧٨، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٢، ح ١٤.

الاستحسانات وإلا فيمكن أن يقال إنما سقط ههنا للضرورة، ... ثم إنه يظهر من بعض الاخبار أنها ﷺ لم تكن ترى الدم كفاطمة ؑ فيمكن أن يكون الغرض إلزام مغيرة بما كان يعتقده في ذلك، والله العالم^(١).

الشبهة الثانية:

إن بعض الروايات ذكرت أن سارة قد رأت الحيض، ويظهر منها أنها أول من طمئت من بنات الأنبياء ﷺ. وقد اعتبر مؤلف الهوامش أن في الحديث دلالة منكرة^(٢). ومع انخرام قاعدة عدم حيض بنات الأنبياء فليس هناك مانع من القول بعدم طهارة الزهراء ﷺ.

جواب الشبهة الثانية:

هناك روايتان - حسب تتبعي - تعرضتا لرؤية سارة زوجة إبراهيم للطمث، وهما:

١ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي جميلة، عن أبي جعفر ﷺ قال: «إن بنات الأنبياء صلوات الله عليهم لا يطمثن، إنما الطمئث عقوبة، وأول من طمئت سارة»^(٣). وفي السند ضعف بأبي جميلة المفضل بن صالح.

٢ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿فضحكت فبشّرناها بإسحاق﴾ قال: حاضت^(٤). والرواية صحيحة السند.

ومع صحة سند الرواية الثانية فلا بد من النظر في الوجهين الذين ذكرهما العلامة المجلسي حول حيض سارة، وقد ذكرنا أن الوجه الذي ذكره من أن المراد من بنات الأنبياء هم بنات أولى العزم منهم ضعيف لعدم وجود دليل يثبت، ويبقى الكلام في الوجه الآخر أي عدم وجود ما يدل على أن سارة كانت بنت نبي. فقد وردت بعض الروايات التي تدل على أن سارة كانت بنت نبي، منها:

١ - روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «إن إبراهيم كان مولده بكوثرى ربا وكان أبوه من أهلها، وكانت أم إبراهيم وأم لوط سارة وورقة - وفي نسخة رقية - أختين، وهما ابنتان للاحج، وكان

(١) مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٣٩. والمراد من المغيرة هو ابن سعيد، وقد روى الكشي روايات كثيرة دالة على لعنه وأنه كان يضع الاخبار. راجع البحار: ج ٧٨، ص ٨٥.

(٢) هوامش نقديّة: ص ٤٢.

(٣) علل الشرائع: ص ٢٩٠، الباب ٢١٥، ح ١، عنه البحار: ج ١٢، ص ١٠٧، ح ٢٢.

(٤) معاني الاخبار، باب معنى الضحك: ص ٢١٤، ط مكتبة المفيد، عنه البحار: ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١.

اللاحج نبياً منذراً ولم يكن رسولاً، وكان إبراهيم في شببته على الفطرة التي فطر الله عز وجل الخلق عليها حتى هداه الله تبارك وتعالى إلى دينه واجتبهه، وأنه تزوج سارة ابنة لاجح وهي ابنة خالته...»^(١). والسند ضعيف سهل بن زياد على رأي المشهور أما على رأي الحميني المامقاني وآخرون فهو حسن^(٢). وكذلك في السند ضعف بإبراهيم الكرخي. وفي المتن بسبب اختلاف النسخ وتوهم النساخ اختلاف واضطراب في تحديد العلاقة النسبية بين إبراهيم وسارة، ففي أكثر النسخ جعلت سارة ابنة لاجح أم إبراهيم ثم جاء فيها أنه تزوجها وأنها ابنة خالته! وهو خطأ قطعاً والصحيح كما جاء في بعض النسخ: إمراة إبراهيم وإمراة لوط، وقد ذهب العلامة المجلسي إلى أن هناك سقطاً في الرواية من النساخ وأن الصحيح عن سارة أنها ابنة ابنة خالته^(٣).

٢ - وذكر قطب الدين الراوندي أن الشيخ الصدوق روى عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن عقبة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن إبراهيم تزوج من سارة، وكانت من بنات الانبياء على أن لا يخالفها ولا يعصي لها أمراً فيما وافق الحق»^(٤). والسند ضعيف بعقبة.

ومن هذين الحديثين الضعيفين يعلم صحة كلام العلامة المجلسي من عدم وجود ما يدل على أن سارة كانت من بنات الانبياء، ولكن على فرض التسليم بصحتها فليس في ذلك أي محذور؛ لأن العام والمطلق يقبل التخصيص والتقييد فلا مانع من الالتزام بالاستثناء، إلا أن ذلك لا يضر في بقاء العام والمطلق على حاله، وبالتالي لا يؤثر ذلك بتاتاً في موضوع البحث أي طهارة الزهراء عليها السلام مما ينال النساء، فأخراج أي فرد من حكم العام يحتاج إلى دليل قطعي، وهو مفقود في الزهراء عليها السلام.

هل في حديث العلل دلالة منكرة؟

وقد ادعى مؤلف «هوامش نقدية» أن في رواية علل الشرائع دلالة منكرة من دون بيان وجه الإنكار، إلا أنه يمكن تصور تلك الدلالة إما في كون سارة أول من طمشت أو في كون الطمشت عقوبة كما هو الاظهر. أما أصل طمشت سارة فلا أظن أنه مقصود مؤلف الهوامش؛ إذ لا يعقل أن يستبعد طهارة الزهراء وهي أفضل من سارة بلا شك ويستنكر طمشت سارة! ولكن ما توهمه من الدلالة المنكرة موهون جزماً، لأن الحديث لم يقل أن سارة أول إمراة طمشت على وجه البسيطة، بل أخبر عن أنها أول من حاضت من بنات الانبياء، ثم إنه على الفرض الأول أيضاً لا استبعاد في ذلك في حد ذاته، ولكن الاستبعاد يأتي من روايات أخرى تثبت أن بداية الحيض كان قبل ذلك.

(١) الكافي: ج ٨، ص ٣٧٠، ح ٥٦٠، عنه البحار: ج ١٢، ص ٤٤، ح ٣٨.

(٢) راجع المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٢١ وتنقيح المقال: ج ١، ص ٧١ من نتائج التنقيح.

(٣) مرآة العقول: ج ٢٦، ص ٥٥٦.

(٤) قصص الانبياء: ص ١١٢، ح ١٠٩، عنه البحار: ج ١٢، ص ١١٢، ح ٣٨.

أما كون الطمث عقوبة فلا وجه للاعتراض عليه، لانه من المحتمل أن يكون الطمث عقوبة لسارة بعد أن كان تكريماً لها كبنت نبي - إن سلمنا بكونها كذلك - وذلك لما ورد في عدة روايات ومنها الصحيح من سوء خلقها مع إبراهيم عليه السلام، فقد روى القمي في تفسيره بسند صحيح عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن هشام، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن إبراهيم عليه السلام كان نازلاً في بادية الشام، فلما ولد له من هاجر إسماعيل اغتمت سارة من ذلك غماً شديداً لأنه لم يكن له منها ولد، وكانت تؤذي إبراهيم في هاجر وتغمه، فشكى إبراهيم ذلك إلى الله عز وجل، فأوحى الله إليه إنما مثل المرأة مثل الضلع العوجاء إن تركتها استمعت بها، وإن أقمتها كسرتها»^(١). وليس في هذه الروايات أي محذور، إذ لا مانع من صدور المعصية أو ترك الأولى من بنات أو أولاد أو زوجات الانبياء عليهم السلام، بل فيها الشاهد على صحة عبدالرحمن بن الحجاج، فإن الله عز وجل كان قادراً على أن يرزقها ولداً من غير أن يصيبها الطمث.

الشبهة الثالثة:

وهي الشبهة التي عرضها مؤلف «هوامش نقدية» حيث زعم عدم إمكان الالتزام بما روي في مصباح الأنوار عن الإمام الباقر عن آبائه قال: «إنما سميت فاطمة بنت محمد الطاهرة لطهارتها من كل دنس، وطهارتها من كل رث، وما رأيت قط يوماً حمرة ولا نفاساً»^(٢). وتلخص الشبهة في أنه قد جاء في اللغة والروايات أن المقصود بالرفث هو الجماع^(٣)، وتنزيها عنه من الأمور الباطلة، وبالتالي يجب إسقاط الرواية عن الاعتبار. جواب الشبهة الثالثة: إن الرفث لم يستخدم في اللغة والروايات بمعنى الجماع فقط، بل استخدم أيضاً بمعنى الفحش في القول أو الكذب كما جاء في كلمات أهل اللغة والحديث^(٤)، ولا يوجد أي محذور من حمل الكلمة على المعنى الثاني. ثم إنه على فرض وجود ما علم بطلانه في الحديث فإن هذا لا يوجب إلغاء وإسقاط الحديث كلية، بل يقتصر في الإسقاط على المقطع المعلوم بطلانه، وسيأتي الكلام فيه عن السيد الخوئي في مبحث مصحف فاطمة^(٥). ويبدو أن مؤلف «الهوامش» لجهله بهذه المسألة اعترض على السيد جعفر مرتضى لعدم ذكره المقطع الذي يشير إلى ذلك في الرواية واتهمه بالتدليس^(٦).

(١) تفسير القمي: ج ١، ص ٦٠، عنه البحار: ج ١٢، ص ٩٧، ح ٦. وكذلك وردت روايات عديدة أخرى تدل على غيرتها وسوء خلقها مع إبراهيم عليه السلام، فراجع البحار: ج ١٢، باب أحوال أولاد إبراهيم وأزواجه وبناء البيت، الأحاديث: ٧، ٣٧، ٤٥، ٥٠.

(٢) بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٩، ح ٢٠، هوامش نقدية: ص ٤٣.

(٣) راجع لسان العرب: ج ٢، ص ١٥٣. المصباح المنير: ص ٢٣٢، ط دار الهجرة. وسائل الشيعة: ج ٩، الباب ٢٢، من أبواب تروك الإحرام، ص ١٠٨، الأحاديث ١، ٤، ٨.

(٤) راجع لسان العرب: ج ٢، ص ١٥٣. الوسائل: ج ٧، ص ١٢٢، الباب ١٤، من أبواب آداب الصائم، ح ٢.

(٥) راجع التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١.

(٦) هوامش نقدية: ص ٤٥.

ولدت الزهراء ﷺ طاهرة مطهرة

لم يكن التكريم الإلهي للزهراء المرضية ﷺ مختصاً بطهارتها من أنواع الدماء العارضة للنساء، بل شملت العناية والتكريم ولادتها الميمونة، فقد نصّت الرواية على أنها ولدت من خديجة طاهرة مطهرة، ونحن نذكرها في ختام هذا الباب تيمناً.

فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله الصادق ﷺ: كيف كان ولادة فاطمة؟ فقال: نعم، إن خديجة لما تزوج بها رسول الله ﷺ هجرتها نسوة مكة، فكنّ لا يدخلن عليها ولا يسلمن عليها ولا يتركن إمراة تدخل عليها، فاستوحشت خديجة لذلك وكان جزعها وغمها حذراً عليه، فلما حملت بفاطمة كانت فاطمة ﷺ تحادثها من بطنها وتصبرها وكانت تكتم ذلك من رسول الله ﷺ فدخل رسول الله ﷺ يوماً فسمع خديجة تحدث فاطمة، فقال لها: يا خديجة من تحدثين؟ قالت: الجنين الذي في بطني يحدثني ويؤنسي، قال: يا خديجة هذا جبرائيل يخبرني (يبشّرني) أنها أنثى وإنها النسلة الطاهرة الميمونة، وإن الله تبارك وتعالى سيجعل نسلي منها، وسيجعل من نسلها أئمة ويجعلهم خلفاء في أرضه بعد انقضاء وحيه، فلم تزل خديجة على ذلك إلى أن حضرت ولادتها فوجهت إلى نساء من قریش وبني هاشم أن تعالين لتلين مني ما تلي النساء من النساء، فأرسلن إليها: أنت عصيتنا ولم تقبلي قولنا وتزوجت محمداً يتيم أبي طالب فقيراً لا مال له، فلسنا نجيء ولا نلي من أمرك شيئاً، فاغتمت خديجة ﷺ لذلك، فبينما هي كذلك إذ دخل عليها أربع نسوة سمر طوال كأنهن من نساء بني هاشم، ففرغت منهن لما رأتهن، فقالت إحداهن: لا تحزني يا خديجة فأرسلنا ربك إليك، ونحن أخواتك، أنا سارة، وهذه آسية بنت مزاحم وهي رفيقتك في الجنة، وهذه مريم بنت عمران، وهذه كلثوم أخت موسى بن عمران، بعثنا الله إليك لنلي منك ما تلي النساء، فجلست واحدة عن يمينها وأخرى عن يسارها والثالثة بين يديها والرابعة خلفها، فوضعت فاطمة طاهرة مطهرة...» (١).

* * *

(١) الامالي: ص ٤٧٥، المجلس ٨٧، ح ١، ورواه الطبري الإمامي بإسناده في دلائل الإمامة: ص ٧٦، ح ١٧، وراجع عيون المعجزات: ص ٥٤.

***** مصحف فاطمة *****

مصحف فاطمة

كلمات فضل الله

قال في الشريط المسجل: «ثم نطلق مع الزهراء عليها السلام في مسؤوليتها الثقافية والتربوية في المجتمع، كانت تجمع نساء المهاجرين والأنصار وتلقي عليهم الدروس، وكانت أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام، مصحف الزهراء ليس قرآناً بديل القرآن كما يتحدث بعض الناس المغرضين بذلك، كلمة المصحف ليس المراد بها القرآن كما بينا أكثر من مرة، كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفاً من صحف يعني أوراق... كانت تكتب فيه ما تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله من أحكام شرعية ومن وصايا ومواعظ ونصائح، وهذا الكتاب ليس موجوداً عندنا بل كان موجوداً عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، وكان الإمام الصادق يحدث بعض حديثه ويفتي ببعض فتاواه ويقول إنه من مصحف جدتي الزهراء، كانت تكتب ما تسمع وكانت تلقي ما تكتب وما تسمع، كانت تتحمل مسؤولية العلم في حياتها... وهذا ما نستوحيه من الزهراء عليها السلام أول مؤلفة في الإسلام، وهذه من الأمور التي قد لا يعرفها الكثيرون من الناس».

وقال في الشريط المسجل: «هناك رواية تقول إن مصحف الزهراء هو خط علي بإملاء رسول الله، بعضهم يقول إن هناك ملكاً كان يؤنسها ويحدثها عن موقع أبيها، بعض الأحاديث تقول إنه كان فيها وصية الزهراء، يعني بعضهم يقول إنه كان فيها أحكام شرعية، فيه عدة روايات متعارضة، ونحن نقول إن نسبة المصحف إلى الزهراء يقتضي أن لها دخلاً، يعني معقول (هل يعقل) أقول هذا مصحف الزهراء وهي أصلاً ما (ليس) لها دخل فيه كلية؟ مثل ما عندنا كتاب علي، لذلك نحن نستقرب أن يكون للزهراء دوراً في هذا».

* المحاور: بالنسبة لمصحف فاطمة هل هي التي ألفته؟

فضل الله في الشريط المسجل: «هناك روايات مختلفة، هناك رواية تقول إن جبرائيل كان ينزل عليها فيحدثها بمنزل أبيها في الجنة ويؤانسها فكانت تكتب، وفي رواية إنها قالت لعلي... (كلمة غير واضحة) إن ملكاً يحدثها... (انقطاع في الشريط)...، إن نسبة المصحف إلى فاطمة يدل على أن لفاطمة شيئاً في هذا وإلا لو كان النبي ﷺ هو الذي يتكلم والإمام علي ﷺ هو الذي يكتب فما دخل فاطمة ﷺ بذلك؟ هل (المجرد) وجوده في بيتها؟ أو افترض الآن أنه الإمام يقوم بكتابة ما يقوله الملك فما هو دخل الزهراء بذلك؟ وأنا كنت أقول: إنه لا بد أن يكون لفاطمة مدخلاً في هذا، ولذا نحن كلنا في تعبيراتنا نحاول أنه... كلمات غير واضحة ولعلها: نريد أن نتحدث ونحكي) أهل البيت في العقل لأنه عندما نريد أن نتحدث عن فاطمة (... كلمة غير واضحة) وهناك مسيحيون وهناك شيوعيون فنقول إن فاطمة كانت أول مؤلفة في الإسلام، أول معارضة في الإسلام، فنحن نريد أن نعظم الزهراء ﷺ بهذا، وأنا عندي وجهة نظر تنطلق من هذا أن نسبة الكتاب إلى فاطمة ﷺ يدل على أن لها دوراً فيه وإلا لا معنى لأن يقوم شخص بكتابة كتاب ثم يقال إن الكتاب كتاب فلان».

* المحاور: يعني هل إنه هي التي ألفته؟

فضل الله: «أنا تصوري إنه كانت تكتب عن رسول الله ﷺ كانت تكتب عن علي ﷺ، فهذا استحياء بعد تعارض الروايات، وأنا أقول لا نريد أن نناقش، توجد روايات صحيحة وإن كان الإنسان يمكن أن يناقش متنها، لكنه نقول إن نسبة المصحف إليها مع تعارض الروايات يوحي بأن لها دوراً فيه، فأنت تقول كتاب فلان وأنت لم تألفه؟ فالروايات هي بنفسها متعارضة مع بعضها البعض فالإنسان... (كلمة غير واضحة) أن يأخذها بل تستوحي أنت من خلال هذا؟».

* المحاور: الإمام الخميني يقول إنه الكتاب الملهم من قبل الله تعالى في الزهراء؟

فضل الله: «حتى الروايات لا تقول هكذا، فهي تقول إن جبرائيل كان يحدثها بمنازل أبيها، وهناك روايات تقول إن فيها علم ما كان وما يكون، أما إنه كتاب منزل إذن فالزهراء نبيه؟!»

* المحاور: أن يكون ذلك عبر ملائكة غير جبرائيل؟

فضل الله: «توجد رواية، فالروايات محدودة موجودة في الكافي، فهناك رواية عن جبرائيل ورواية أنه ملك وهناك رواية أنه إمام رسول الله بخط علي، فنفس الروايات متعارضة».

سؤال من شخص آخر: هناك مشكلة في الواقع إن هذه الأحاديث لماذا يفندونها؟

فضل الله: «هو يختلف، فهذه القضايا والأحاديث التي من هذا القبيل لا يتوقف عندها، ففي كتبنا في الفقه وفي الأصول إن الحديث لا بد أن تناقشه من حيث المتن إنه

يتفق مع القرآن مع العقل، ففي كتاب الاختصاص للشيخ المفيد يوجد حديث، لماذا يقولون إن هذا الكتاب ليس للشيخ المفيد، إنه جاء رجل إلى بيت الإمام علي ودق الباب فطلعت الزهراء وسالته عما يطلبه فقال: أين علي؟ فقالت: صعد إلى السماء، فقال لها: لم صعد إلى السماء؟ قالت: ملائكة اختلفوا، فإله لم يدعمهم في خلافهم وقال لهم: من تريدون حتى يحكم بينكم؟ قالت الملائكة: نريد علي بن أبي طالب، فأنزل جبرائيل، فهل هذا معقول؟! وهذا يوجد في كتاب ينسب إلى الشيخ المفيد».

* المحاور: ولكن يوجد أناس تعارض، ولكن هل هذا في الشيعة؟
فضل الله: «هذا في الشيعة».

* المحاور: ولكن يقول أناس إنه ليس للشيخ المفيد.

فضل الله: «هو منسوب للشيخ المفيد والشيعة هم الذين قد آلفوه، فأقول عندنا روايات من هذا القبيل، لذا لا بد من... (كلمة غير واضحة) من حيث السند ومن حيث المتن».

السؤال ١٠٩٦ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: ذكر الإمام الخميني في إحدى خطابه عن الزهراء بأن الوحي كان ينزل عليها بعد وفاة رسول الله ﷺ، كيف يكون ذلك؟

الجواب: «هناك طبعاً الإمام ينطلق من وجود حديث، وهذا الحديث إن الزهراء بعد وفاة رسول الله كان ينزل إليها أحد الملائكة... لا إنه ينزل عليها ليلقي إليها وحياً أو يحملها رسالة، ولا مانع إن الله ينزل بعض الملائكة في بعض المهمات لبعض أوليائه».

السؤال ١١٥٣ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: ورد في الكافي للكليني عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام يشير فيه إلى أن للشيعة مصحفاً يسمى بمصحف فاطمة. وورد أن هذا المصحف يوازي ثلاثة أضعاف القرآن الذي بين أيدي المسلمين، ما مدى صحة هذا الحديث؟ وهل هناك بالفعل مصحف فاطمة؟ ... إلخ.

الجواب: «أما بالنسبة إلى موضوع مصحف فاطمة، قطعاً الآن غير موجود عند أحد من العالم، غير موجود عند أي شخص من الشيعة، لا من العلماء ولا من غيرهم، ورد فيه حديث، لكن كلمة المصحف ليس معناه القرآن، كلمة المصحف معناه الأوراق، ولهذا القرآن يسمى كمصحف باعتبار إنه يشتمل على أوراق مكتوب فيها هذا الشيء. فكلمة المصحف لا يراد منها أن هناك عند الشيعة قرآناً يسمى مصحف فاطمة. وإنما هو كتاب كانت تكتبه فاطمة عليه السلام. بعض الروايات تقول إنها كانت تكتبه فيما تسمعه من أبيها ومن علي عليه السلام حول قضايا الأحكام الشرعية، ولذا كان الإمام الصادق يقول لبعض بني عمه من بني الحسن: إنه هذا الحكم موجود في مصحف جدتك فاطمة عليه السلام، يعني في الكتاب الذي ألفته فاطمة. وينقل أن الزهراء عليه السلام كان عندها كتاب وكانت تقرأ على النساء من خلال الكتاب. وهناك قول بأن الزهراء، إن الله أرسل - وهو غير ثابت - إليها ملكاً بعد وفاة أبيها ليؤنسها ويحدثها بأمور العالم، وكانت

تكتب ذلك. على كل حال، ليس المراد بالمصحف القرآن أو ما يكون بديلاً عن القرآن، الاشتباه الذي حصل إنما هو من إطلاق كلمة مصحف، يعني المقروض إن القرآن ليس اسمه مصحف، إنما سمي مصحف مثلما يسمى كل كتاب مصحف يعني من الصحف، مثل الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى أو صحف الناس...».
السؤال ١١٥٤ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: هل عند الشيعة قرآن غير القرآن الموجود، مثل مصحف فاطمة ﷺ؟

الجواب: «يقيناً غير صحيح لأنه يقيناً ليس عند الشيعة إلا كتاب واحد وهو القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه. ليس معنى مصحف فاطمة، فاطمة ليست نبيه حتى يكون لها مصحف. ليس عندنا نبي بعد النبي ﷺ ولم يدع هذا، لهذا إنما يراد من المصحف الكتاب، وإما يكون الحديث غير صحيح. وما يسمى مصحف الزهراء الذي يتهم به الشيعة بأن عندهم قرآن آخر غير هذا القرآن أو مصحف الزهراء، هناك رواية تقول بأنها كانت تكتبه مما تسمعه من علي ﷺ أو من رسول الله وفيه الأحكام الشرعية... وهناك رواية ربما يناقش بعضهم في سندها في هذا المجال وهي إن جبرائيل كان ينزل إليها».

وقال في جوابه الثالث: «إننا نقرا في بعض تاريخ الزهراء إنها كانت تكتب في ما يسمى (مصحف الزهراء) الذي هو ليس مصحفاً بمعنى القرآن ولكنه مصحف بمعنى مجموعة من الصحف أي مجموعة أوراق، فنحن نقرا في أحاديث الإمام الصادق أنه كان يتحدث مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الأحكام، ويقول له: من أين جئت بهذا؟ ويقول له الإمام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء. وإذا كانت بعض الأحاديث تختلف في تقويم هذا المصحف، بعض الأحاديث تقول أن جبرائيل كان يؤنسها ويحدثها عن أبيها وكان علي يكتب ذلك فإن الرأي الأقرب هو أن مصحف الزهراء هو مجموعة العلوم التي كانت تسمعه من رسول الله فيما كانت تسمعه منها أو فيما كان يحدثها علي عنه. وربما تنقل بعض الأحاديث أن ولدها الحسن وهو طفل كان ينقل إليها ما يسمعه من جده رسول الله فتكتبه. وهناك بعض الأحاديث أنها كانت تتلو هذه الأحاديث على نساء المهاجرين والانصار بمعنى أنها كانت لها حوزة تجتمع إليها نساء المهاجرين والانصار حتى إن بعض الكلمات التي قرأتها ولا أدري مدى سندها ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء أنها افتقدت بعض هذه الأوراق فقالت لخادمتها فضة: ابحثي عنها فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً، فإذا صحت هذه الرواية فإن معنى ذلك إن هذه الكلمات كانت تمثل قيمة كبرى بالنسبة إليها».

سؤال في الجزء الأول من كتاب الندوة: ص ٣١٥، ط قم: يوجد في صحيح الكافي نص يقول فيه إن مصحف فاطمة يوجد فيه ستة عشر ألف آية، والله لا يوجد منها في مصحفكم هذا حرف واحد، فما هو رأيكم؟

الجواب: «... إن مصحف فاطمة ليس قرآنًا ولا قريب من القرآن، وإنما فيه بعض الاحاديث التي روي أنها تتصل ببعض الأمور الغيبية التي كانت تُحدث بها الزهراء من خلال ملك كان يأتيها قد يكون جبرائيل وقد يكون غيره ولا يعني ذلك الرسولية، ولكن الله قد يرسل ملائكته ليحدثوا بعض أوليائه في مهمات خاصة كما حدث لمريم ؑ، وهناك حديث يقول بأن مصحف فاطمة إملاء رسول الله ويخط علي، وأنه إنما سمي بمصحف فاطمة لأنه كان موجوداً عندها أو لأنها كانت تقرأ به وما إلى ذلك...، إن مصحف فاطمة كتاب موجود عند الأئمة ؑ ككتاب علي ؑ وغيره، وقد اختلفت الروايات في مضمونه من حيث كونه حديثاً عن المغيبات والاحكام الشرعية أو غير ذلك، لكنه ليس كتاب وحى بديلاً أو عديلاً للقرآن على كل حال».

السؤال ١٦ من الاسئلة الموجهة إلى سماحة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي:

ما رأيكم بمقولة من يقول بأن الزهراء ؑ كانت أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام. في إشارة إلى مصحف فاطمة... ثم أضاف يقول: كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفاً من صحف يعني من أوراق... كانت تكتب فيه ما تسمعه من رسول الله ﷺ من أحكام شرعية ومن وصايا ومواعظ ونصائح وهذا الكتاب ليس موجوداً عندنا بل كان موجوداً عند أئمة أهل البيت ؑ...؟ علماً أن العديد من الروايات المعتبرة في الكافي وبصائر الدرجات تشير إلى أن المصحف من إملاء الإمام أميرالمؤمنين ؑ ومن كلام ملك كان يتواصل مع الزهراء ؑ.

جواب الميرزا جواد التبريزي: «بسمه تعالى: المراد بمصحف فاطمة ؑ ما ورد في الروايات المعتبرة في الكافي إن ملكاً من الملائكة كان ينزل على الزهراء ؑ بعد وفاة أبيها ويسليها ويحدثها بما يكون من الأمور، وكان علي ؑ يكتب ذلك الحديث فسمي ما كتب مصحف فاطمة ؑ، فهو ليس قرآنًا كما توهم ولا كتاباً مشتملاً على الاحكام فإن هذا التوهم مخالف للنصوص، ولا غرابة في حديث الملائكة مع الزهراء ؑ فقد ذكر القرآن إن الملائكة حدثت مريم ابنة عمران ؑ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك، ومن المعلوم أفضلية الزهراء على مريم ابنة عمران كما ورد في النصوص المعتبرة من أن مريم سيدة نساء عالمها وإن فاطمة ؑ سيدة نساء العالمين».

تعليق فضل الله في الجواب السادس: «هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة. فهناك رواية حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله إنه لما نظر في مصحف فاطمة، قال: وما مصحف فاطمة؟ قال: «إن الله تعالى لما قبض نبيه دخل على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكاً يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أميرالمؤمنين فقال لها: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت، قل لي. فاعلمته بذلك، وجعل أميرالمؤمنين يكتب كل ما سمع، حتى اثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن

فيه علم ما يكون^(١)، ويمكن المناقشة في المتن بالقول: إن المفروض في الملك إنه جاء يحدثها ويسلي غمها ليدخل عليها السرور، فكيف تشكو ذلك إلى أمير المؤمنين؟ مما يدل على أنها كانت متضايقه من ذلك، كما إن الظاهر منه إن الإمام كان لا يعلم به، وإن المسألة كانت سماع صوت الملك لا رؤيته. وفي رواية أبي عبيدة: «... وكان جبرائيل يأتيها، فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها؛ وكان علي يكتب ذلك. فهذا مصحف فاطمة»^(٢). ولا مانع من أن يكون ذلك الملك هو جبرائيل، ولكنه ظاهر في اختصاص العلم بما يكون في ذريتها فقط... بينما الرواية الأخرى تتحدث عن الأعم من ذلك، حتى أنها تتحدث عن ظهور الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وهو ما قرأه الإمام في مصحف فاطمة. وهناك رواية الحسين بن أبي العلاء عن الإمام الصادق وجاء فيها: «... ومصحف فاطمة وما أزعج أن فيه قرآنًا وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى إن فيه الجلدة ونصف الجلدة وثلاث الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش»^(٣)، والظاهر من هذه الرواية إن المصحف يشتمل على الحلال والحرام. وقد ورد في حديث حبيب الخثعمي أنه قال: «كتب أبو جعفر المنصور إلى محمد بن خالد، وكان عامله على المدينة أن يسأل أهل المدينة عن الخمس في الزكاة من المائتين كيف صارت وزن سبعة، ولم يكن هذا على عهد رسول الله ﷺ وأمره أن يسأل - فيمن يسأل - عبدالله بن الحسن وجعفر بن محمد. قال: فسأل أهل المدينة، فقالوا: أدركنا من كان قبلنا على هذا، فبعث إلى عبدالله بن الحسن وجعفر بن محمد فسأل عبدالله بن الحسن، فقال كما قال المستفتون من أهل المدينة، فقال: ما تقول يا أبا عبدالله؟ فقال: إن رسول الله جعل في كل أربعين أوقية أوقية، فإذا حسبت ذلك كان وزن سبعة، وقد كانت على وزن ستة، كانت الدراهم خمسة دنانق. قال حبيب: فحسبنا فوجدناه كما قال. فاقبل عليه عبدالله بن الحسن فقال: من أين أخذت هذا؟ قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة، قال: ثم انصرف، فبعث إليه محمد بن خالد: ابعث إلي بكتاب فاطمة، فارسل إليه أبو عبدالله: إني إنما أخبرتك أنني قرأته، ولم أخبرك إنه عندي، قال حبيب: فجعل يقول محمد بن خالد: يقول لي: ما رأيت مثل هذا قط»^(٤).

وظاهر هذا الحديث إن كتاب فاطمة - وهو مصحف فاطمة - يشتمل على الحلال والحرام. وهناك رواية أخرى في الكافي، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام إنه قال في حديث: «وليخرجوا مصحف فاطمة ﷺ فإن فيه وصية فاطمة ﷺ»^(٥).

(١) بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، الرواية ٦٢، الباب ٢.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، الرواية ٦٣، الباب ٢.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٦، ص ٣٧، الرواية ٦٨، الباب ١.

(٤) بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ٢٢٧، الرواية ١٧، الباب ٧.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، الرواية ٤.

وهكذا نجد إن هناك روايتين تقولان إنه بخط علي عليه السلام عما يحدثه الملك للزهراء عليها السلام، ولكن الروايات الأخرى لا تدل على ذلك، وهي المشتمة على الحلال والحرام ووصية فاطمة، فلا بد من الترجيح بينها. أما رواية حماد بن عثمان، فهي ضعيفة بعمر بن عبدالعزيز، أبي حفص المعروف بزحل، يقول الفضل بن شاذان: زحل يروي المناكير وليس بغال، وعن جش مخلط، وعن الخلاصة: عربي مصري مخلط. وأما رواية أبي عبيدة - والظاهر إنه المدائني - لم يوثق.

ولكن رواية الحسين بن أبي العلاء صحيحة، وأما رواية الحبيب الخثعمي، وسليمان بن خالد، فهما ضعيفتان - على الظاهر - ولكن مبنا في صحة الخبر هو حجية الخبر الموثوق به نوعاً، ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب فيه. وعلى ضوء هذا فإن نسبة الكتاب إلى فاطمة عليها السلام يدل على أنها صاحبة الكتاب، كما إن نسبة الكتاب إلى علي عليه السلام - في ما ورد من الأئمة عليهم السلام عن كتاب علي - يتبادر منه إن صاحبه علي عليه السلام. وخلاصة ذلك إنه لا مانع من القول إنها أول مؤلفة في الإسلام، كما إن علياً عليه السلام أول مؤلف في الإسلام، بالإضافة إلى عظمتها الروحية وعصمتها الثابتة بآية التطهير، وبأنها سيدة نساء العالمين وإن حياتها المعصومة من الخطأ والمعصية تؤكد ذلك».

وقال في العدد ١٩ من نشرة «فكر وثقافة» بتاريخ ١١/٢/١٩٩٦م: «وهكذا كانت المسلمة التي تنطلق من أجل أن تترك للإسلام كتاباً سمي بـ «مصحف فاطمة» وهو ليس قرآنًا كما توحي كلمة المصحف في المصطلح، وإنما هي صحف لا يعتقد أحد من المسلمين بأنه قرآن آخر، بل هو كتاب كتبه فاطمة كما في بعض الروايات، كما أن هناك كتاباً كتبه علي...». وقال في العدد ٥٧ من نشرة «فكر وثقافة» بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٧م: «وقد اختلف الناس فيما يشتمل عليه مصحف الزهراء بين قائل أنه يشتمل على وصيتها مع بعض الأحكام الشرعية، وبين قائل أنها تشتمل على بعض الغيبيات وما إلى ذلك. وعلى أية حال فإنه ليس موجوداً في أي مكان في العالم، ولذلك فإن الجدل فيما يتضمّنه وماذا يحويه ليس له أي ثمرة، لأنه ليس موجوداً حتى نختلف فيه، وإنما نأخذ منه ما حدّثنا أهل البيت عليهم السلام عنه، كما نأخذ من كتاب علي عليه السلام - وهو ليس بين أيدينا - ما حدّثنا الأئمة عنه. وهكذا بالنسبة إلى «الجامعة» وإلى «الجفر» مما أثر عن أهل البيت أنها مصادرهم».

وقبل الدخول في المباحث المتعلقة بمصحف فاطمة لا بد أن نسجّل ملاحظة وهي إن تحديد فضل الله الروايات الواردة حول مصحف فاطمة - كما جاء في الشريط المسجل - بكتاب الكافي ليس صحيحاً، فقد ورد ذكر مصحف فاطمة أيضاً في كتاب بصائر الدرجات ودلائل الإمامة وعلل الشرائع والإرشاد وغيرها.

* * *

الفصل الأول : تسمية مصحف فاطمة ؑ

وقد لاحظنا أنّ فضل الله في عدة مواضع يؤكد تعبيره السابق «مصحف الزهراء ليس قرآناً» فقال هنا: «إنها كانت تكتب فيما يسمى مصحف الزهراء الذي هو ليس مصحفاً بمعنى القرآن»، وبعد الرجوع إلى الروايات الواردة لم نعثر على رواية واحدة فيها تعبير «مصحف الزهراء» بل إنها تشير إلى عبارة «مصحف فاطمة».

وقد ورد ذكر مصحف فاطمة ٢٢ مرة في كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي، وبعد حذف المتكرر أو المذكور في روايات غير مسندة كالمذكور في كتاب المناقب لابن شهر آشوب يكون المجموع منها ٢٨ رواية، وبعد التفحص فيها وجدنا أنها عبّرت جميعاً عن المصحف بـ «مصحف فاطمة» باستثناء روايتين جاءت إحداها في علل الشرائع للشيخ الصدوق ص ٢٠٧، والآخرى في كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار ص ١٨٩، حيث عبّرتا عنه بـ «كتاب فاطمة»^(١).

وبالطبع لا ندعي أن العلامة المجلسي استقصى كل الروايات الواردة في مصحف فاطمة من جميع مصادرنا الروائية، فقد أغفل على سبيل المثال رواية أوردها محمد بن جرير الطبري في كتابه دلائل الإمامة، ولكن ما أورده يوجب الاطمئنان بالحصول على الأعم الأغلب من الروايات خصوصاً بعد البحث والتقصّي في مظان وجود الروايات المتعرضة لمصحف فاطمة في المصادر الأخرى.

وليس الغرض من التعرض لهذه النقطة هو تكثير عدد الإشكالات لأن الدقة والامانة العلمية والتعبّد بنصوص أهل البيت ؑ تقتضي أن نلتزم بما جاء فيها بنفس الألفاظ والعبارات وخصوصاً أنّ فضل الله كان في مقام تعيين الاسم الذي اشتهر به المصحف فكان ينبغي أن يقول: «فيما يسمى مصحف فاطمة» - كما التزم به علماؤنا - لا أن يقول: «فيما يسمى مصحف الزهراء». بل إن عدم الدقة في التعاطي مع المصطلحات والعبائر الواردة قد أوقع فضل الله في خطأ ظاهر كما سيأتي في مبحث محتوى مصحف فاطمة حيث ادّعى أنّ محتواه عبارة عن الأحكام الشرعية مستشهداً بما جرى بين الإمام الصادق ؑ وبعض بني عمه.

تجدر الإشارة إلى أنّ الروايات التي عبّرت عن «مصحف فاطمة» بـ «كتاب فاطمة» كلها ضعيفة السند، فرواية بصائر الدرجات ضعيفة بالقاسم بن محمد الجوهري، ورواية العلل ضعيفة به وبالحسين بن الحسن بن أبان وبالفصيل بن سكرة، ورواية الكافي ضعيفة بسلمة بن الخطاب البراوستاني^(٢).

* * *

(١) لم نورد ذكر رواية الكافي لعدم معلومية إرادة «مصحف فاطمة» منها بخلاف روايتي العلل والبصائر التي تشهد القران بإرادتهما لمصحف فاطمة. وسيأتي أن رواية الكافي كروايتي العلل والبصائر كلها ضعيفة السند.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٨٩، ح ٣. علل الشرائع: ص ٢٠٧، ح ٧. الكافي: ج ٤، ص ٥٠٧، ح ٢.

الفصل الثاني : كاتب مصحف فاطمة ؑ

بعد أن عبّر في شريطه المسجل عن الزهراء بأنها «أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام» و«كانت تكتب فيه ما كانت تسمعه...» نراه يعيد الكرة ثانية ليقول: «إنها كانت تكتب فيما يسمى مصحف الزهراء» و«كان ينقل - أي الإمام الحسن ؑ - إليها ما يسمعه من جده رسول الله فتكتبه»، وبعد الرجوع إلى الروايات فإننا لم نعثر في مجموع ما بحثنا عنه حتى على رواية واحدة تشير إلى أن الزهراء ؑ هي التي كانت تكتب «مصحف فاطمة»، ولا أدري على أي أساس ابتنى فضل الله زعمه في العدد ١٩ من نشرة «فكر وثقافة» أن هناك بعض الروايات (!) التي تدل على أن فاطمة الزهراء ؑ هي التي كتبت مصحف فاطمة؟!

مصحف فاطمة بخط الإمام علي

نعم، الروايات الواردة والمتعرضة إلى كاتب مصحف فاطمة تشير كلها إلى أنه بخط أمير المؤمنين ؑ، ونكتفي بذكر ثلاث روايات منها فقط:

الرواية الأولى:

روى الكليني في الكافي بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله الصادق ؑ قال: «... إن فاطمة ؑ مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وكان يدخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرائيل ؑ يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي ؑ يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة»^(١). وروى محمد بن الحسن الصفار نفس هذه الرواية بهذا السند: أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة^(٢). والسندان صحيحان.

ولكن فضل الله قال في مجلة الموسم: «إن بعض الناس قد يناقش في سندها!» ولم يفصح من المقصود من ذلك البعض، فإننا لم نجد أي واحد من علمائنا قد شكك في صحة سند هذا الحديث، ولكنه في جوابه السادس بين من هو المقصود من ذلك البعض حيث زعم هو شخصياً أن الرواية ضعيفة.

«ضغث على إitale»...

ومن أغرب ما نسجه خيال فضل الله تثبيتاً لرأيه الاستحساني هو الادعاء بأن أبا عبيدة في الرواية هو المدائي، وهو مجهول فالرواية ضعيفة! فإنه لم يسبقه أحد في التفكير بمثل هذا، وكلامه باطل جزماً لوجهين:

(٧) الكافي: ج ١، ص ٢٤١.

(٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، الرواية ٦.

الوجه الاول: إن المدائني قد اختلفت كنيته في الاسانيد هل هو أبو عبيدة أم ابو عبيد، وقد ذكر السيد الخوئي أنه قد ورد ذكره في روايتين فقط رواهما عن الباقر والصادق (عليه السلام) (١)، والظاهر أن المراد به شخص واحد لا تعلم حقيقة كنيته، أما الحذاء فمن المتفق عليه أن كنيته هي أبو عبيدة.

الوجه الثاني: لو سلمنا أن كنية المدائني هي أبو عبيدة لا أبو عبيد، فالقول بأنه المراد هنا لا يصح وذلك لأن أبا عبيدة الذي يروي عن الإمام الصادق (عليه السلام) إن كان بدون أي قيد فالمراد به زياد بن عيسى الملقب بالحذاء وهو ثقة بلا إشكال، وقد ذكر السيد الخوئي أن اسمه جاء في عشرات الروايات، وقد أكثر علي بن رثاب من الرواية عنه (٢)، فكيف يصح حمل أبي عبيدة على المدائني الذي لم يأت له ذكر إلا في رواية واحدة ولا يحمل على الحذاء الذي ذكر في عشرات الروايات مع إكثار ابن رثاب الرواية عنه؟! وقد مر علينا في مبحث طهارة الزهراء (عليها السلام) أن السيد الخوئي اعترض على حمل فاطمة على فاطمة بنت أبي حبيش بدليل أن الاسم إذا أطلق ينصرف إلى الفرد المشهور والمعروف، ولا يصح حمله على غير المعروف، والعرف شاهد صدق على ذلك فإنه لو قال شخص مثلاً: زرت السيد المرعشي في قم، فإن السامع يفهم أنه يعني المرجع الاب لا الابن إلا إذا كانت هناك قرينة في المقام كعرفة السامع وجود علاقة حميمة بين المتحدث والابن بحيث أنه كلما سافر إلى قم فإنه ينزل ضيفاً عنده.

أقوال أعلام الطائفة في المراد من أبي عبيدة:

ولتسالم إرادة الحذاء من أبي عبيدة فإن علماءنا كالعلامة المجلسي والإمام الخميني والميرزا جواد التبريزي وغيرهم ذهبوا إلى صحة سند هذا الحديث واعتباره (٣)، ولم نجد من شراح أصول الكافي من قال بضعف الرواية لحمل أبي عبيدة على المدائني.

قال السيد الخوئي في معجمه عند بيان المقصود من أبي عبيدة إذا أطلق من غير أي قيد: «هذا هو أبي عبيدة الحذاء الآتي إلّا في مورد واحد روى عنه ابن سيرين، فإنه من المحتمل أن يكون أبا عبيدة الجراح الآتي» (٤). ثم إن القول أن المراد في كل ما ورد من الروايات عن أبي عبيدة من غير تقييد هو المدائني يستلزم إسقاط الكثير من الروايات التي يترتب عليها آثار فقهية متعددة في مختلف الأبواب الفقهية، ونحن نكتفي بذكر مثال واحد فقط في المسائل الشرعية نبين من خلاله اتفاق أعلام الطائفة قاطبة على أن المقصود من أبي عبيدة عند الإطلاق هو الحذاء الثقة لا المدائني المجهول، وقد تعمّدنا في هذا المثال أن يكون الراوي عن أبي عبيدة علي بن رثاب أيضاً حتى تتطابق مع مورد روايتنا حول مصحف فاطمة (عليها السلام) وما نحن فيه.

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٢٣٢ و ٢٣٦.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٤١٧ - ٤٢٣.

(٣) راجع مرآة العقول: ج ٢، ص ٥٩، وصحيفة نور: ج ١٩، ص ٢٧٨.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٢٣٥.

فقد روى الشيخ الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الطامث تسمع آية السجدة، قال: إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها» (١). والسند صحيح بالاتفاق إلى ابن رثاب كما هو حال رواية مصحف فاطمة أيضاً، ويبقى الأمر فيمن يروي عنه ابن رثاب هل هو أبو عبيدة الحذاء أم المدائني؟

لم نجد في كلمات أي واحد من أعلامنا حتى على نحو الاحتمال الضعيف إشارة إلى أن المراد هو المدائني، بل اتفقت كلمتهم على أن المقصود هو أبو عبيدة الحذاء الثقة، وهذه نبذة مختصرة من أسماء بعض علمائنا الذين نصّوا على إرادة الحذاء من هذه الرواية:

- ١ - العلامة الحلي (المتوفى سنة ٧٢٦هـ) في مختلف الشيعة: ج ١، ص ٣٤.
- ٢ - أحمد بن محمد بن فهد الحلي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) في المهذب البارع: ج ١، ص ١٦٦.
- ٣ - الشهيد زين الدين بن علي الجبعي العاملي (المتوفى سنة ٩٩٦هـ) في روض الجنان: ص ٧٦.
- ٤ - السيد محمد بن علي الموسوي العاملي (المتوفى سنة ١٠٠٩هـ) في مدارك الأحكام: ج ١، ص ٣٤٨.
- ٥ - الحسن بن الشهيد الثاني (المتوفى سنة ١٠١١هـ) في منتقى الجمان: ج ١، ص ٢١١.
- ٦ - بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (المتوفى سنة ١٠٣٠هـ) في مشرق الشمسين: ص ٢٦٠.
- ٧ - الملا محمد باقر السبزواري (المتوفى سنة ١٠٩٠هـ) في ذخيرة المعاد: ص ٧١.
- ٨ - الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦هـ) في الحقائق الناضرة: ج ٣، ص ٢٥٧.
- ٩ - السيد محمد جواد الحسيني العاملي (المتوفى حدود سنة ١٢٢٦هـ) في مفتاح الكرامة: ج ١، ص ٣٧٢.
- ١٠ - السيد علي الطباطبائي (المتوفى سنة ١٢٣١هـ) في رياض المسائل: ج ١، ص ٣٨٣.
- ١١ - المولى أحمد بن محمد مهدي النراقي (المتوفى سنة ١٢٤٥هـ) في مستند الشيعة: ج ٢، ص ٤٦٥.
- ١٢ - الشيخ محمد حسن النجفي (المتوفى سنة ١٢٦٦هـ) في جواهر الكلام: ج ٣، ص ٢٢٤.

(١) الكافي: ج ٣، ص ١٠٦، ح ٣، كتاب الحيض - باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن.

١٣ - الشيخ مرتضى الانصاري (المتوفى سنة ١٢٨١هـ) في كتاب الطهارة - كتاب الغسل: ص ٤٣٣.

١٤ - السيد محمد الفشاركي (المتوفى سنة ١٣١٦هـ) في الرسائل الفشاركية: ص ٣٢٨.

١٥ - السيد محسن الطباطبائي الحكيم (المتوفى سنة ١٣٩٠هـ) في مستمسك العروة الوثقى: ج ٣، ص ٣١٥.

١٦ - السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (المتوفى سنة ١٤١٣هـ) في التنقيح في شرح العروة الوثقى - كتاب الطهارة: ج ٦، ص ٤٣٣.

١٧ - السيد عبدالاعلى الموسوي السبزواري (المتوفى سنة ١٤١٤هـ) في مهذب الاحكام: ج ٣، ص ٢٣٠.

وعلى فرض التنزل عن القول بأن أبا عبيدة هو الحذاء الثقة، فهل يملك فضل الله دليلاً يثبت من خلاله استظهار إرادة المدائني؟
منشأ الخطب:

إنها كلمة قصيرة أطلقها فضل الله فقال: «والظاهر إنه المدائني»! تسببت في كتابة كل هذه الاسطر والتطويل على القارئ الكريم، ومنشأ ذلك واضح، إنه الجهل وإلقاء الكلام من غير تفحص، وحقاً فإن الإجابة على مثل هذه الآراء التي تنم عن عدم المعرفة بأوليات ما يدرس في الحوزة العلمية لمما يجهد الروح أكثر مما يجهد الفكر والجسد وخصوصاً إذا صدرت عن يزعم الفقاهاة وأنه «آية الله»! ولا أدري أين مؤلف «هوامش نقدية» عن هذه الإبداعات التي اختص بها صاحبه فمضى عنها ولم ينس بيت شفة!

الرواية الثانية:

روى الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبدالعزيز، عن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة وذلك أني نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكاً يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال لها: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي. فاعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كل ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون»^(١). وليس في السند من يחדش فيه سوى عمر بن عبدالعزيز فقد ضعفه

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٢.

العلامة المجلسي والمامقاني، أما السيد الخوئي فوفقاً لما ذهب إليه من توثيق من جاء في أسناد تفسير القمي فهو يرى وثاقته^(١)، ولا يعارضه قول النجاشي عنه أنه مخطئ، فإن التخليط ليس من موجبات التضعيف كما ذكر ذلك العلامة المامقاني في مقباس الهداية^(٢)، وكما نص السيد الخوئي في معجمه مراراً على ذلك، وعلى سبيل المثال ذكر النجاشي عن جابر بن يزيد الجعفي: «وكان في نفسه مختلطاً»، ولكن السيد الخوئي لم يعتبر ذلك من موجبات الضعف التي تعارض توثيقه، ولذا حكم بوثاقته^(٣).

أما قول الفضل بن شاذان عنه بأنه يروي المناكير وليس بغال كما نقله عنه الكشي فلا يعتد به لأن في طريقه عبدالله بن حمدويه البيهقي وهو لم يرد في حقه توثيق ولا ذكر في كتب الرجالين فلا يكون مانق له عنه ما يوجب تضعيفاً فيه، نعم ورد في كتاب للإمام العسكري عليه السلام ترحمه عليه، والإمام الحميني والسيد الخوئي لا يريان أن ذلك من موجبات الوثاقة، نعم من يرى ذلك يذهب إلى حسنه كالمامقاني.

هذا كله بعد التسليم بكون رواية شخص للمناكير من موجبات التضعيف، وهو محل كلام عندهم، وقد ذكر المولى الوحيد إن ذلك ليس من موجبات الطعن في الراوي على رأي المتأخرين^(٤)، وصرح السيد الخوئي بأن رواية المناكير لا تستوجب التضعيف^(٥)، وبناءً على ما سبق فالسند صحيح وفقاً لرأي السيد الخوئي (قدس سره). نعم ذهب العلامة المامقاني إلى ضعفه لأنه لم يتبن توثيق من جاء في أسانيد تفسير القمي، والمسألة مبنائية.

وقد قال فضل الله إن رواية حماد بن عثمان ضعيفة بعمر بن عبدالعزيز استناداً لقول النجاشي والكشي من دون تمحيص لدلول كلاميهما، ومن دون ملاحظة الخدشة الواردة في نقل الكشي، ومن دون أن يبين مبناه - إن كان يصح اعتباره صاحب مبنى! - في أسس قبول الراوي أو تضعيفه على أساس التخليط ورواية المناكير والترحم والورود في أسناد تفسير القمي وغير ذلك، ودليله على ذلك، أما ما نقله عن العلامة الحلي في الخلاصة فليس فيه جديد، فقد اكتفى العلامة الحلي بتكرار ما ذكره النجاشي والكشي عنه. هذا وقد أخطأ فضل الله فيما نقله عن العلامة الحلي، فإنه لا يوجد في كتابه عبارة: «عربي مصري مخطئ»^(٦)، بل هو من قول النجاشي، كما أن عمر بن عبدالعزيز بصري لا مصري^(٧).

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ٤١.

(٢) راجع مقباس الهداية: ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٢٥.

(٤) مقباس الهداية: ج ٢، ص ٣٠١.

(٥) راجع معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٥٨.

(٦) راجع رجال العلامة الحلي المعروف بالخلاصة ص ٢٤٠ قسم الضعفاء، الفصل ١٦، الباب ٦، رقم ٦.

(٧) راجع رجال النجاشي: ص ٢٤٨، رقم ٧٥٤. معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ٤١.

أما مؤلف «هوامش نقدية» فكان «كابنة الجبل» إذ لم يزد عن تكرار ما قاله فضل الله، فقال: «... مع أنه كان الاجدر أن يرد رواية حماد هذه الأخيرة لأن في طريقها عمر بن عبدالعزيز وقد وصف بالخلط وأن له مناكير»^(١).

جواب تشكيكات فضل الله:

وقد حاول فضل الله التشكيك في مضمون هذه الرواية من جهتين:

الجهة الاولى: إن الملك جاء مسلماً للزهراء عليها السلام فكيف تشكو لامير المؤمنين عليه السلام، فإن مقتضى التسلية أن تبعث على تخفيف الغم لا الشكوى والضيق. وقد أجاب العلامة المجلسي عن هذه الشبهة فقال: «والمراد بالشكاية مطلق الإخبار أو كانت الشكاية لعدم حفظها جميع كلام الملك، وقيل: لرعبها من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحبته، ولا يخفى بعد ذلك عن جلالتها»^(٢).

أقول: الذي يظهر من سياق الحديث إن شكوى الزهراء لامير المؤمنين عليه السلام كانت من جهة خوفها من عدم استفادة من يأتي بعدها من مضمون ما يلقيه عليها الملك في حال عدم تدوينه، فالمراد من اسم الإشارة «ذلك» في الحديث فوات ما يذكره الملك عن التدوين وليس نفس تحدث الملك إليها كما يحاول فضل الله إثارتها، وعلى فرض التنزل فإن المراد من كلمة «ذلك» مجمل، ومعه فلا يصح حمل الكلمة على الشبهة المثارة، كما لا يصح رد الرواية الصحيحة لأجلها فإن ذلك مما ينبغي رد علمه إلى أهله، بل وعلى فرض وجود خلل في المتن أيضاً فإنه ينبغي الاقتصار على مورد الخطأ لا رد الحديث كلية كما هو الحال في الاحاديث الفقهية^(٣)، فلو قلنا إن الخطأ هو في تحدث الملك معها فإنه يلزم القبول بباقي المتن الخالي عن الخطأ من كون أمير المؤمنين عليه السلام هو كاتب مصحف فاطمة، وإنه يحتوي على علم ما يكون.

الجهة الثانية: إن الإمام علي عليه السلام لم يكن يعلم بإتيان الملك إلا من خلال إخبار الزهراء عليها السلام له، وفي هذا إشعار بتفوق للزهراء عليها السلام عليه. ويجاب عن هذا أولاً: بأن إثبات شيء لا يستلزم نفي ما عداه، وليس في الرواية ما ينفي سماع أمير المؤمنين عليه السلام لصوت الملك.

وثانياً: أنه لا يوجد أي مانع من ذلك، فالله سبحانه وتعالى أراد أن يكرم الزهراء عليها السلام في هذا المورد بهذه الفضيلة والمنقبة كما اختص أمير المؤمنين عليه السلام ببعض المناقب، علماً بأن بعض الروايات قد دلت على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان

(١) هوامش نقدية: ص ٦٤. هذا مع أنه قد أشار العلامة السيد ياسين الموسوي من قبل إلى أن السند صحيح على مبنى السيد الخوئي، وأن التخليط لا يستوجب التضعيف وفقاً لرايه، فلماذا لا تنقل الحقائق للقارئ؟! راجع «ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله»: ص ٨٤.

(٢) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٧.

(٣) راجع على سبيل المثال ما قاله الإمام الخميني في كتاب الطهارة: ج ١، ص ٢٨٥، وكذلك ما ذكره السيد الخوئي في كتاب التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١، كتاب الطهارة.

يسمع صوت جبرائيل عليه السلام (١)، واختصاص بعض الاشخاص بأمور لا يعني الأفضلية المطلقة، فمثلاً اختص النبي إبراهيم عليه السلام بكونه خليل الله وموسى عليه السلام بكونه كليم الله ولا يلزم من ذلك أفضليتهم من النبي محمد المصطفى عليه السلام.

وقد ذكر فضل الله في هذه الجهة التي أثارها حول المتن عبارة غير واضحة الدلالة، فقد قال: «وإن المسألة كانت سماع صوت الملك لا رؤيته»، فإن كان مقصوده إن الإمام علي والزهراء عليهما السلام لم يكونا يشاهدان الملك بل يسمعان صوته فقط، فإن الدليل لا يمنع ذلك في حد ذاته بل جاءت الرواية صحيحة بأن المحدث لا يعاين الملك بل يسمع صوته فقط، وسيأتي الكلام عنها قريباً في فصل مصدر مصحف فاطمة عليها السلام.

أما إن كان مقصوده إن الزهراء عليها السلام كانت تسمع الملك دون الإمام علي عليه السلام الذي كان يسمع صوت فاطمة عما يذكره الملك لها فليس في هذا استبعاد لعين ما ذكرناه قبل قليل من اختصاصها بذلك كرامة لها ولا يلزم منه الأفضلية المطلقة.

جدير بالذكر إن فضل الله في حوارهِ في الشريط المسجل أشار إلى أن هناك أحاديث صحيحة تدل على خلاف ما ذهب إليه من كون الزهراء عليها السلام هي التي كتبت مصحف فاطمة مضيفاً أنه يمكن للإنسان أن يناقش متنها، ولكنه في جوابه السادس أنكر كل الأحاديث الصحيحة ولم يذكر حديثاً صحيحاً واحداً يشير إلى خلاف ما يتبناه، فالروايات التي ناقش متنها هي رواية أبي عبيدة وحماد وقد ضعفهما معاً، فإين هي الروايات الصحيحة؟

الرواية الثالثة:

روى محمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات الكبرى، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن حمزة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «... وعندنا مصحف فاطمة، أما والله ما فيه حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله وخط علي» (٢). ورواية الحديث ثقة كلهم إلا علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي، فقد ضعفه السيد الخوئي في معجمه، واستظهر الإمام الخميني وثاقته (٣)، أما العلامة المامقاني فيرى إنه يؤخذ بخبره ما لم يعارض الخبر الصحيح. ومن الأحاديث التي أكدت على أن الإمام علي عليه السلام هو الذي كتب مصحف فاطمة ما رواه الصفار في بصائر الدرجات - باب الأئمة عليهم السلام أنهم أعطوا الجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، الرواية رقم ٥، ١٤، ١٨، ١٩ (٤).

(١) كما دلت عليه الرواية الصحيحة التي رواها الصفار في بصائر الدرجات: ص ٣٤١.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

(٣) المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٥٠.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧.

سر الاجتهاد قبال النص ... !

ومن الغريب أن فضل الله قال في العدد ١٩ من نشرة «فكر وثقافة»: «بل هو كتاب كتبه فاطمة كما في بعض الروايات»، ولكنه في جوابه السادس بل وجميع أجوبته المكتوبة والمسجلة لم يذكر حتى رواية واحدة تدل على ما ذهب إليه! وأقصى ما استطاع بلوغه هو «الاستيحاء»! وليس هو في حقيقة الامر إلا الاستحسان والاجتهاد مقابل النص، فإنه - وكما أشرنا إليه - لا توجد أي رواية تذكر أن فاطمة الزهراء (عليها السلام) هي التي كتبت مصحف فاطمة. فكيف سمح لنفسه أن يجتهد مقابل ما اعترف به من وجود الروايات الصحيحة؟ وفضلاً عن صحتها فهي صريحة في الإفادة، فلماذا يصّر على استخدام العبارات الفضفاضة ويقول: «وإن كان الإنسان يمكن أن يناقش في متنها»، فهل الروايات التي تحدّد كاتب مصحف فاطمة بأئمة المؤمنين (عليهم السلام) تتحدث عن طلاس والغاز؟

وليته اكتفى بمجرد هذا الاجتهاد مقابل النص أو ما يعبر عنه بـ«الاستيحاء» لو لم يتعرض للوجه والسر في الأخذ به، ولكننا نجده يقول: «هناك مسيحيون، وهناك شيوخيون، فنقول إن فاطمة كانت أول مؤلفة في الإسلام، أول معارضة في الإسلام، فنحن نريد أن نعظم الزهراء عليها السلام»، فهل إن تعظيم الزهراء (عليها السلام) أمام الكفار والملاحدين يكون بالعمل وفق النصوص الصحيحة الواردة عنهم (عليهم السلام) وإن لم تستمزه أذهاننا القاصرة، أم يكون بنسبة أمور لم تصدر عنهم (عليهم السلام) إليهم لكي نبرز للكفار صورة مشرقة عن موقع الزهراء (عليها السلام) والمرأة النموذجية في الإسلام أمامهم؟! وكان هذا التعظيم سيزول وسبخدش مقام الزهراء (عليها السلام) لو لم ثبت تأليفها لمصحفها وإنها أول مؤلفة في الإسلام؟ وهل تغيّر الوجه المشرق لرسولنا الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) مع إنه لم يكتب في حياته أمام الناس شيئاً؟ وهل حطّ ذلك من قدره؟

تجدر الإشارة إلى أن فضل الله قد ارتكب الكثير من الزلات وقدم الكثير من التنازلات لنفس هذا السبب أي مراعاة ما سيقوله المسيحيون وغيرهم من غير المسلمين، وليس هذا مجال ذكرها.

شبهة ركيكة

أما شبهة عدم معقولية نسبة الكتاب إلى شخص مع عدم وجود دخل له فيه فهي أوهن من بيت العنكبوت، إذ يكفي في تصحيح النسبة اختصاص الزهراء (عليها السلام) بالتحدث بمحتوى المصحف من قبل جبرائيل (عليه السلام) والملك، وأعظم بها من منقبة ومنزلة! ولقد نسب الله تعالى كلامه الموجود في الكتب السماوية إلى نفس النبي المرسل بملاحظة هذه العناية، أي عناية من أرسل إليه الكتاب وخوطب بمحتواه، قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَفِي الصَّحْفِ الْأُولَى﴾ * صحف إبراهيم وموسى (١).

(١) الآيات ١٨ - ١٩ من سورة الأعلى.

ومن باب التشبيه والتقريب في عصرنا الحاضر فإن محاضرات المتحدث وخطاباته والتي يقوم شخص آخر بتدوينها وجمعها في كتاب تنسب إلى المحاضر والخطيب دون المدون بلحاظ هذه العناية، وفي الماضي كانت فكرة كتب الأمالي كامالي الصدوق والمفيد والطوسي قائمة على هذا الأساس، فينسب الكتاب إلى من سرد الحديث وقراه لا إلى من كتبه ودوّنه، فتبادر كون كتاب علي عليه السلام هو لأمير المؤمنين عليه السلام لا يعني بالضرورة كونه كاتباً له ومن تأليفه حتى يقاس عليه الأمر بمصحف فاطمة، ولو سلّمنا بوجود مثل هذا التبادر فإنه إنما يصح مع عدم وجود النص على خلافه، وحيث قام النص الصريح كما في صحيحة أبي عبيدة وصحيحة حماد بن عثمان على أن الإمام علي عليه السلام هو كاتب مصحف فاطمة فلا مجال للقول بالتبادر، فإن التبادر من باب الظهور، والنص مقدم على الظهور بلا شك. هذا كله على فرض أن الإمام علي عليه السلام كان يكتب مصحف فاطمة لحظة تحدث جبرائيل لفاطمة عليه السلام بمضمون المصحف كما قد تلمح إليه رواية حماد بن عثمان (١)، أما إذا كانت الكتابة تحصل بعد الفراغ من ذلك بأن تقوم الزهراء بإخبار الإمام علي عليه السلام بمضمون حديث جبرائيل فالأمر في غاية السهولة.

الجهل بحقيقة التعارض

ثم إن فضل الله في تعليقه على جواب الميرزا جواد التبريزي (حفظه الله) ارتكب مغالطة عند محاولته لتصوير التعارض في روايات مصحف فاطمة، حيث أن الروایتين اللتين تتحدثان عن أنه بخط علي عليه السلام عما يحدثه الملك لا تتنافى في متنها مع الروايات التي لا تدل على ذلك، لأنه من شروط التعارض أن يكون هناك تناف بين دلالة الروايتين أو مدلوليهما - على حسب المبنى -، ولا يوجد أي تعارض وتناف بين إقرار رواية بأمر وبين عدم دلالة رواية أخرى عليه، والتعارض إنما يكون بين إقرار رواية بأمر وإقرار رواية أخرى بما يكون نقيضاً للاول، وعلى سبيل المثال فالتعارض يكون محققاً بين ما يدل على الوجوب وبين ما يدل على عدم الوجوب أو ما يدل على الحرمة، أما لو دلت رواية على الوجوب ولم تدل رواية أخرى عليه فلا يكون هناك أي تعارض في البين. وفي مفروض الكلام فإن رواية سليمان بن خالد وحبيب الخثعمي لم تنفيا أن يكون كاتب مصحف فاطمة هو الإمام علي عليه السلام حتى يقال بأنها متعارضة مع رواية حماد وأبي عبيدة، فما رتب عليه فضل الله بقوله: «فلا بد من الترجيح بينهما» باطل؛ لأنه مبن على أساس باطل.

ومثل هذا الخطأ المكشوف يثبت أن فضل الله لم يفهم ما جاء في أول ما يدرس في كتب الحوزة العلمية من كتب أصول الفقه عن حقيقة التعارض وأحكامه (٢).

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٨.

(٢) راجع أصول الفقه: ج ٣، ص ٢١٠.

و خلاصة القول فإنه لا يكفي للقول بأن فاطمة ؑ هي أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام الاستدلال بعدم وجود المانع كما يشير إليه فضل الله في جوابه السادس، بل لابد من وجود الدليل، وفضل الله لا يملك حتى وجود رواية واحدة ضعيفة لكي يبرر بعد ذلك رأيه بمبناه من كفاية عدم وجود ما يدعو إلى الكذب في وثاقة الخبر، والغريب أن فضل الله كان قد أكد مراراً للتشكيك في شهادة الزهراء على مقولة «إنه لا يملك دليلاً على النفي لكنه لم يجد دليلاً على الإثبات»، فلماذا لم يلتزم بمقولته التي استخدمها للتشكيك هناك في التشكيك هنا فيما يدّعيه أن فاطمة الزهراء ؑ هي التي كتبت مصحف فاطمة؟!

هل أنزل مصحف فاطمة مكتوباً؟!

نعم وردت رواية واحدة في دلائل الإمامة يدلّ ظاهرها على أن مصحف فاطمة قد أنزل مكتوباً من السماء إلى الزهراء ؑ، فقد روى الطبري الإمامي عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو علي محمد بن همّام، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، قال: حدثني علي بن سليمان وجعفر بن محمد، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن أبي العلاء وعلي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي ؑ عن مصحف فاطمة فقال: «أنزل عليها بعد موت أبيها...، فلما أراد الله أن ينزله عليها أمر جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يحملوا المصحف فينزلوا به عليها، وذلك في ليلة الجمعة من الثالث الثاني من الليل، هبطوا به عليها وهي قائمة تصلي، فما زالوا قياماً حتى قعدت، فلما فرغت من صلاتها سلموا عليها، وقالوا: السلام يقرئك السلام، ووضعوا المصحف في حجرها، فقالت: الله السلام، ومنه السلام، وإليه السلام، وعليكم يا رسل الله السلام.

ثم عرجوا إلى السماء فما زالت من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرأه حتى أتت عليه على آخره. ولقد كانت طاعتها مفروضة على جميع من خلق الله من الجن والإنس، والطير والبهائم، والأنبياء والملائكة. فقلت: جعلت فداك، فلما مضت إلى من صار ذلك المصحف؟ فقال: دفعته إلى أمير المؤمنين، فلما مضى صار إلى الحسن ثم إلى الحسين، ثم عند أهله حتى يدفعوه إلى صاحب هذا الامر^(١).

ومع غضّ النظر عن ضعف سندها كما سيأتي في فصل محتوي مصحف فاطمة فإنه لا منافاة بين كتابة أمير المؤمنين ؑ لما كان يمليه جبرائيل ؑ على الزهراء ؑ وبين نزول المصحف من السماء إليها، إذ لعله كان مكتملاً لما كتبه أمير المؤمنين ؑ، أو لعله كان مطابقاً لما كتبه أمير المؤمنين أنزل عليها إتحافاً وإكراماً لتقرأ بصورة مجموعة، وقد دلت صحيحة أبي عبيدة السابقة أن نزول جبرائيل ؑ كان متكرراً خلال الفترة التي

(١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٤.

عاشتها الزهراء (عليها السلام) بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمحددة بخمسة وسبعين يوماً، ولا مانع أن يكون جبرائيل (عليه السلام) قد أتى في إحدى المرات بالمصحف مكتوباً بعد الانتهاء من إخبارها مشافهة بمحتواه.

من المحرّف والمزور؟

قال مؤلف «هوامش نقدية»: «ادعى السيد مرتضى أن صاحب الاستدلال قال: إن الأحاديث حول مصحف فاطمة متعارضة، ولكن الصحيح أنه قال: هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة، ثم قال في بعض فقرات الاستدلال: فلا بد من الترجيح، فسوّغ مرتضى لنفسه أن يزور كلامه ويحرّفه، والاختلاف غير التعارض اصطلاحاً، وقد كان صاحب الاستدلال دقيقاً، أمّا قوله: فلا بد من الترجيح، فليس معنى ذلك أن هناك تعارضاً بمعنى التناقض والتكاذب بل يعني أنه لا بدّ من دراسة الأحاديث بما يمكن أن تنتهي إلى نتيجة معقولة»^(١).

ولكننا نجد أن «فضل الله» قد قال في موضع من الشريط المسجل ما يلي: «فيه عدة روايات متعارضة»، وقال في حوار المسجل: «فهذا استيحاء بعد تعارض الروايات»، فراجع الشريط المسجل وعندها يفتضح المزور والمحرّف، «وهل يستقيم الظل والعود أعوج»؟ هذا فضلاً عن أن وجود الاختلاف في باقي الأمور المتعلقة بمصحف فاطمة (عليها السلام) - لو قبلنا بمبنى إلغاء الرواية الصحيحة بسبب اختلاف الروايات - لا تستوجب تأثيراً في مورد بحثنا، فإنه هنا خصوصية لا يصح معها ذلك وقد أشرنا إليها سابقاً، وهي أنه قد اتفقت روايات مصحف فاطمة ومنها ما ورد بسند صحيح أن أمير المؤمنين (عليه السلام) هو كاتب المصحف فاطمة ولا توجد رواية واحدة وإن كانت ضعيفة تقول أن كاتب المصحف هو فاطمة الزهراء (عليها السلام)، والاستيحاء إنما يصح إذا كان الاختلاف محققاً بالفعل.



(١) هوامش نقدية: ص ٦١.

الفصل الثالث : مصدر مصحف فاطمة ؑ

ومثلما ذكر سابقاً بأن الزهراء ؑ «كانت تكتب ما تسمعه من رسول الله» عاد هنا ليؤكد هذا الأمر من جديد بعد أن أضاف إليه احتمالاً آخر، فقال: «وإذا كانت بعض الأحاديث تختلف في تقويم هذا المصحف، وبعض الأحاديث تقول أن جبرائيل كان يؤنسها ويحدثها عن أبيها وكان علي يكتب ذلك فإنّ الرأي الأقرب هو أن مصحف الزهراء هو مجموعة العلوم التي كانت تسمعه من رسول الله فيما كانت تسمعه منه أو فيما كان يحدثها علي عنه، وربما تنقل بعض الأحاديث أن ولدها الحسن وهو طفل صغير كان ينقل إليها ما كان يسمعه من جده رسول الله فتكتبه».

ويشتمل كلامه على أمرين:

الأمر الأول: أنّ هناك أحاديث تقول إن مصدر هذا المصحف هو جبرائيل ؑ وكاتبه هو علي ؑ ولكن الرأي الأقرب هو خلاف ذلك، ولم يبين فضل الله السرّ في عدم قبول كون مصدر مصحف فاطمة هو جبرائيل مع ورود الأحاديث به - وهي صحيحة سنداً كما أسلفنا - سوى عدم إمكان كون مصحف فاطمة ملهماً من قبل الله تعالى للزهراء المرضية ؑ لاستلزام ذلك للنبوة كما جاء في الحوار المسجل.

الأمر الثاني: أنّ مصدر هذا المصحف هو الرسول ﷺ فكانت تسمع منه مباشرة أو بوسائط كالإمام علي والإمام الحسن ؑ.

البحث في الأمر الأول

أما الأمر الأول: ففيه أنّ عدم قبول رأي معين وردت فيه الروايات لابد أن يكون له وجه معقول حتى لا يكون من باب الرد على الله ورسوله والأئمة الطاهرين، وهذا الوجه يمكن أن نتصوره من خلال الاحتمالات التالية:

- ١ - إن هذه الروايات ضعيفة الإسناد بينما التي تقابلها صحيحة الإسناد.
- ٢ - إن هذه الروايات تتنافى في مضمونها مع النص القرآني والسنة القطعية والعقل والعقائد المسلّمة بين المسلمين.
- ٣ - إن الروايات التي تقابل هذه الروايات مفسّرة لها، فيجب حمل هذه على تلك.

والاحتمالات الثلاثة باطلة بآجمعها.

مناقشة الاحتمال الأول:

أما الاحتمال الأول فقد مرّ أنّ الرواية التي أوردها الكليني بإسناده إلى أبي عبيدة صحيحة، يضاف إليها رواية صحيحة أخرى رواها الصّفّار في بصائر الدرجات بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمار، عن أبي بصير عن أبي عبدالله ؑ قال: «... إنّما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها» (١).

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧١ - ١٧٢، ح ٣.

هذا مضافاً إلى ما سيأتي من أنّ الروايات التي تقابلها ليست فيها رواية واحدة متفق على صحتها حتى يؤخذ بها، وعلى فرض وجودها فلا يمكن الأخذ بها من دون النظر في دلالتها وما سيؤول إليه أمرها بعد التعارض.

مناقشة الاحتمال الثاني:

وأما الاحتمال الثاني والقول بأنّ هذه الروايات تتنافى مع القرآن والسنة فمردود أيضاً لان القرآن الكريم يؤكد على أن جبرائيل تحدّث إلى أناس لم يكونوا أنبياء كمریم ﷺ، قال تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾^(١)، وكذلك زوجة نبي الله إبراهيم تحدّثت مع الملائكة كما أشارت إليه الآية ٧٤ من سورة هود، قال تعالى: ﴿... وَأَمْرَاتِهِ قَائِمَةٌ فَضَحَكْتُ فَبِشْرَانَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾، ولم نر في السنة ما يخالف هذا المعنى بل جاء فيها ما يعضده، فقد روى الطبري عن الشريف أبي محمد الحسن بن أحمد العلوي المحمدي النقيب، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى القمي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن موسى المتوكل، قال: حدثنا علي بن الحسن السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني الحسن بن عبد الله، عن يونس بن ظبيان، قال: قال أبو عبد الله ﷺ: «لِفَاطِمَةَ ﷺ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ: فَاطِمَةُ، وَالصَّدِيقَةُ، وَالْمُبَارَكَةُ، وَالطَّاهِرَةُ، وَالزَّكِيَّةُ، وَالرَّاضِيَّةُ، وَالرَّضِيَّةُ، وَالْمُحَدَّثَةُ، وَالزَّهْرَاءُ»^(٢).

كما روى الشيخ الصدوق في كتابه علل الشرائع حول العلة التي من أجلها سُميت فاطمة ﷺ محدثة، عن أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي، قال: سمعت أبا عبد الله الصادق ﷺ يقول: «إِنَّمَا سُمِّيَتْ فَاطِمَةُ ﷺ مُحَدَّثَةً لَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَهْبِطُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَنَادِيهَا كَمَا تَنَادِي مَرْيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ فَتَقُولُ: يَا فَاطِمَةُ ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾، يَا فَاطِمَةُ ﴿أَقْنَتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، فَتَحَدِّثُهُمْ وَيَحْدِثُونَهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ: أَلَيْسَتْ الْمُفَضَّلَةُ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ مَرْيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ؟ فَقَالُوا: إِنَّ مَرْيَمَ كَانَتْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ عَالَمِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَكَ سَيِّدَةَ نِسَاءِ عَالَمِكَ وَعَالَمِهَا، وَسَيِّدَةَ نِسَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»^(٣).

(١) الآيات ١٧ - ١٩ من سورة مريم.

(٢) دلائل الإمامة: ص ٧٩، ح ١٩. علل الشرائع: ج ١، ص ١٧٨، ح ٣. الخصال: ص ٤١٤، ح ٣. أمالي الصدوق: ص ٤٧٤، ح ١٨.

(٣) علل الشرائع: ج ١، الباب ١٤٦، ص ١٨٢. وكذلك ما رواه الطبري في دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠.

وقد روى الصدوق أيضاً في نفس الباب السابق من كتابه علل الشرائع عن أبيه قال: حدثنا عبدالله بن الحسن المؤدب، عن أحمد بن علي الاصبهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن إسماعيل بن بشار قال: حدثنا علي بن جعفر الحضرمي بمصر منذ ثلاثين سنة، قال: حدثنا سليمان، قال محمد بن أبي بكر لما قرأ: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث﴾ وهل يحدث الملائكة إلا الأنبياء؟ قال: مريم لم تكن نبيّة وكانت محدثة، وأم موسى بن عمران كانت محدثة ولم تكن نبيّة، وسارة امرأة إبراهيم قد عاينت الملائكة فبشروها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ولم تكن نبيّة، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت محدثة ولم تكن نبيّة. وهذه الرواية وإن لم تنسب لاهل البيت إلا أنها تأكيد لحقيقة وردت عنهم ﷺ، ويكفي في ذلك صدورها عن محمد بن أبي بكر (رضوان الله تعالى عليه) ربيب حجر أمير المؤمنين ﷺ، ولذا نجد أن الشيخ الصدوق يعلّق عليها قائلاً: «وقد أخبر الله عز وجل في كتابه بأنه ما أرسل من الأنبياء أحداً من النساء في قوله تبارك وتعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم﴾ ولم يقل نساء، المحدثون ليسوا برسل ولا أنبياء» (١).

وإلى هذا ذهب الشيخ الطوسي في تفسير الآية ٤٢ من سورة آل عمران الواردة في رواية العلل الفاتئة، فقد قال: «وفي ظهور الملائكة لمريم قالوا قولين: أحدهما: إن ذلك معجزة لذكريا ﷺ لأن مريم لم تكن نبيّة لقول الله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم﴾، والثاني: أن يكون ذلك برهاناً لنبوة عيسى ﷺ كما كان ظهور الشهب والغمامة وغير ذلك معجزة للنبي قبل بعثته، فالأول قول الجبائي، والثاني قول ابن الاخشاد. ويجوز عندنا أن يكون ذلك معجزة لها وكرامة وإن لم تكن نبيّة، لأن إظهار المعجزات عندنا يجوز على يد الأولياء والصالحين؛ لأنها إنما تدل على مدى صدق من ظهرت على يده سواء كان نبياً أو إماماً أو صالحاً» (٢).

استنكار رأي الإمام الخميني!

ويحسن بنا هنا التوقف قليلاً عند استنكار فضل الله لرأي الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، فالإمام يقول في وصيته العظيمة: «ونحن نفتخر بأن ... الصحيفة الفاطمية ذلك الكتاب الملمم من قبل الله تعالى للزهراء المرضية مختص بنا» (٣).

«فضل الله» يظهر من مجموع أجوبته أنه يتحاشى أن يصرح بأن جبرائيل هو الذي تحدث مع الزهراء ﷺ وإذا اقتضى الأمر فهو يقول إن ملكاً كان يحدثها، وهو في جوابه

(١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٢، وقد أورد الصفار رواية شبيهة بما رواه الصدوق عن محمد بن أبي بكر، فراجع بصائر الدرجات: ص ٣٩٢، ح ١٦، ويشهد لصدق هذا الخبر ما مرّ في مبحث منزلة الزهراء عند التعرض للشبهة الأولى من الشبهات الموهمة لعدم طهارة الزهراء ﷺ، حيث أوردنا روايتين صحيحتين رواهما القمي والكليني، وقد جاء فيهما: «لأن البنت لا تكون رسولا».

(٢) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٥٧.

(٣) صحيفه نور: ج ٢١، ص ١٧١.

السادس وإن قال بعدم وجود مانع من كون الملك هو جبرائيل ولكنه ضعف رواية أبي عبيدة ورواية حماد بن عثمان الدالتين على تحدّث جبرائيل والملك معها، وفي كتاب الندوة جعل المتحدث مع فاطمة عليها السلام مردداً بين جبرائيل عليه السلام أو ملك آخر، ويبدو أنّه فراراً من إثبات تحدّث جبرائيل معها على وجه الخصوص استنكر في الحوار المسجّل ذلك معتمداً على الربط والتلازم ما بين كون مصحف فاطمة ملهماً من قبل الله تعالى ومنزلاً من عنده سبحانه وبين كون الزهراء نبيّة!

واستنكاره وربطه ليس في محله فإننا نعلم أن الذي يميّز النبي عن غيره ليس هو في تحدّث جبرائيل عليه السلام معه، فكما أشرنا وردت بعض الآيات القرآنية التي تنصّ على تحدّث جبرائيل مع غير الانبياء، ونعلم أيضاً أنّ المتحدث بما يشكّل في مجموعته كتاباً ومصحفاً ليس هو الميزان في كون المتحدث إليه نبياً والمتحدّث به كتاباً سماوياً كالتوراة والإنجيل والقرآن، فإنّ الكتاب السماوي هو الكتاب الذي يوحى بمضمونه إلى النبي بعنوان كونه نبياً وبعبارة إنّه الكتاب المرسل به، أما مجرد أن يلهم غير النبي بأمر في غير الأحكام الشرعية ثم تدوين ذلك في كتاب فلا يلزم النبوة أصلاً. نعم ذهب القرطبي إلى أنّ مريم عليها السلام نبية مستنداً على ذلك بأن الله أوحى إليها بواسطة الملك^(١)، ولكنه رأي مرفوض من قبل علماء الإمامية بالاتفاق، ولم يقل أحد منهم بالتلازم بين النبوة والوحي حتى يقال بإنكار نزول الوحي على فاطمة لأنّه مستلزم للنبوة، مع ما في القول بنبوّتها أيضاً خرق لضرورة دينية وهي عدم وجود نبي بعد خاتم الانبياء عليه السلام.

جواب الإمام الخميني:

قال الإمام الخميني: «إنّني أرى نفسي قاصراً عن التحدّث حول السيدة الصديقة عليها السلام، واكتفي بذكر رواية منقولة بسند معتبر في الكافي الشريف، وتلك الرواية هي إنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: «إن فاطمة مكثت بعد رسول الله خمسة وسبعين يوماً، وكان يدخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرائيل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريّتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك»^(٢). وظاهر الرواية أنّه كانت تحصل مراودة خلال هذه الخمسة والسبعين يوماً، أي إن هبوط جبرائيل وصعوده كان كثيراً، ولا أظنّ أنّه قد ورد في حقّ أحد غير الطبقة الأولى من الانبياء العظام مثل ما ورد في شأنها من أنّ جبرائيل الأمين وخلال مدة خمسة وسبعين يوماً كان يهبط عليها ويذكر لها القضايا التي ستقع في المستقبل وما سيجري على ذريّتها، وكان الأمير يكتب ذلك، وكما كان أمير المؤمنين كاتباً لوحي رسول الله فقد كان كاتباً لوحي السيدة الصديقة خلال الخمسة والسبعين يوماً، وبالطبع فإنّ الوحي بمعنى الإتيان بالأحكام قد انتهى بموت الرسول الأكرم عليه السلام.

(١) الجامع لاحكام القرآن: ج ٤، ص ٨٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤١.

إن مسألة مجيء جبرائيل لشخص ليست مسألة بسيطة، فلا يُظنّ أنّ جبرائيل قد هبط أو يمكن أن يهبط لكل فرد، فإنّ هذا يستلزم تناسباً ما بين روح ذلك الشخص الذي سيهبط عليه جبرائيل وبين مقام جبرائيل الذي هو الروح الأعظم...، وكان مثل هذا التناسب متحققاً بين جبرائيل الذي هو الروح الأعظم وبين الأنبياء ذوي الدرجة الأولى مثل رسول الله وموسى وعيسى وإبراهيم وأمثالهم، ولم يكن هذا قد حصل لكل الأفراد ولم يقع بعد ذلك لشخص آخر، بل إنني لم أرَ حتى في حق الأئمة أنّ جبرائيل قد نزل عليهم بهذا الشكل، وكل ما شاهدته أنّه نزل على الزهراء (عليها السلام) فقط وبشكل متكرّر خلال هذه الخمسة والسبعين يوماً، وكان يحدثها بما سيجري على ذريتها...، وعلى كل حال فإنّني أعدّ هذا الشرف وهذه الفضيلة أعظم من جميع الفضائل التي ذكروها للزهراء رغم إنّها فضائل عظيمة، حيث إنّ لم تقع مثل هذه الفضيلة لغير الأنبياء (عليهم السلام) بل إنّها لم تقع لكل الأنبياء، بل للطبقة الرفيعة من الأنبياء (عليهم السلام) ولبعض الأولياء الذين هم في رتبته^(١).

وهكذا نلاحظ أنّ الإمام الحميني (رضوان الله تعالى عليه) دفعاً لشبهة استلزام تحدّث جبرائيل لشخص ما للنبوّة أشار لمسألة نزول الأحكام وإنّ هذا مختصّ بالنبي وانتهى بموته، وهو في هذا قريب من رأي العلامة المجلسي.

الفرق بين النبي والمحدّث

وقد أورد الشيخ الكليني في الكافي بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الأحول، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرسول والنبي والمحدّث، قال: «الرسول الذي يأتيه جبرائيل قبلاً فيراه ويكلّمه فهذا الرسول، وأمّا النبي فهو الذي يرى في منامه نحو رؤيا إبراهيم ونحو ما كان رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أسباب النبوّة قبل الوحي حتى أتاه جبرائيل (عليه السلام) من عند الله بالرسالة، وكان محمد (صلى الله عليه وآله) حين جمع له النبوّة وجاءته الرسالة من عند الله يجيئه بها جبرائيل ويكلّمه بها قبلاً، ومن الأنبياء من جمع له النبوّة ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلّمه ويحدّثه، من غير أن يكون يرى في اليقظة؛ وأمّا المحدّث فهو الذي يحدث فيسمع؛ ولا يعاين ولا يرى في منامه»^(٢).

رأي العلامة المجلسي:

وقد عبّ المجلسي على هذا الحديث بقوله: «واعلم أنّ تحقيق الفرق بين النبي والإمام (عليه السلام) واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما وبين سائر الأخبار التي سيأتي بعضها وأوردنا أكثرها في كتاب البحار، في غاية الإشكال، والذي ظهر لي من أكثرها هو أنّ الإمام لا يرى الحكم الشرعي في المنام، والنبي قد يراه

(١) صحيفه نور: ج ١٩، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) الكافي: ج ١، ص ١٧٦، ح ٣.

فيه، وأما الفرق بين الإمام والنبي وبين الرسول، أنّ الرسول يرى الملك عند إلقاء الحكم والنبي غير الرسول والإمام لا يريانه في تلك الحال، وإن رآياه في سائر الأحوال، ويمكن أن يخصّ الملك الذي لا يريانه بجبرائيل عليه السلام، ويعمّ الأحوال لكن فيه أيضاً منافرة لبعض الروايات، ومع قطع النظر عن الاخبار لعلّ الفرق بين الأئمة عليهم السلام وغير أولي العزم من الأنبياء أنّ الأئمة عليهم السلام نواب للرسول ﷺ لا يبلغون إلا بالنبوة، وأمّا الأنبياء وإن كانوا تابعين لشريعة غيرهم لكنهم مبعوثون بالاصالة وإن كانت تلك النبوة أشرف وأعلى رتبة من تلك الاصالة، وربما يفرق بينهما بأنّ الملك يلقى إلى النبي على وجه التعليم، وإلى الإمام للتنبيه.

وبالجملة لا بد لنا من الإذعان بعدم كونهم أنبياء، وإنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبينا صلوات الله عليه وعليهم، ومن سائر الأوصياء عليهم السلام، ولا نعرف سبباً لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء ﷺ، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلّت عليه الاخبار فقد عرفته والله يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم.
رأي الشيخ المفيد:

قال الشيخ المفيد (قدّس الله روحه) في شرح عقائد الصدوق (رحمه الله): أصل الوحي هو الكلام الخفي، ثم تطلق على كل شيء قصد به إلى إفهام المخاطب على السر له من غيره، والتخصيص له به دون من سواه، فإذا أضيف إلى الله تعالى كان فيما يخص به الرسل خاصة دون من سواهم على عرف الإسلام وشريعة النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه﴾^(١)، فاتفق أهل الإسلام على أنّ الوحي كان رؤيا مناماً وكلاماً سمعته أم موسى في منامها على الاختصاص، وقال تعالى: ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾^(٢) يريد به الإلهام الخفي إذ كان خاصاً بمن أفرده دون من سواه، فكان علمه حاصلًا للنحل بغير كلام جهر به المتكلم فاسمعه غيره.

وساق (رضوان الله عليه) الكلام إلى أن قال: وقد يري الله في المنام خلقاً كثيراً ما يصح تأويله ويثبت حقه لكنه لا يطلق بعد استقرار الشريعة عليه اسم الوحي، ولا يقال في هذا الوقت لمن أطلعه الله على علم شيء أنه يوحى إليه، وعندنا أنّ الله يسمع الحجج بعد نبيه ﷺ كلاماً يلقيه إليهم أي الأوصياء في علم ما يكون، لكنه لا يطلق عليه اسم الوحي لما قدّمناه من إجماع المسلمين على أنه لا يوحى لاحد بعد نبينا ﷺ وأنه لا يقال في شيء مما ذكرناه أنه وحي إلى أحد، ولله تعالى أن يبيح إطلاق الكلام أحياناً ويحظره أحياناً ويمنع السمات بشيء حيناً ويطلقها حيناً، فأمّا المعاني فإنها لا تتغير عن حقائقها على ما قدّمناه. وقال (رحمه الله) في كتاب المقالات: إن العقل لا

(١) الآية ٧ من سورة القصص.

(٢) الآية ٦٨ من سورة النحل.

يمنع من نزول الوحي إليهم ﷺ وإن كانوا أئمة غير أنبياء، فقد أوحى الله عز وجل إلى أم موسى ﷺ ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ...﴾ الآية، فعرفت صحة ذلك بالوحي، وعملت عليه ولم تكن نبياً ولا رسولاً ولا إماماً، ولكنها كانت من عباد الله الصالحين، وإنما منعت من نزول الوحي إليهم والإيحاء بالاشياء إليهم للإجماع على المنع من ذلك والاتفاق على أنه من زعم أن أحداً بعد نبينا ﷺ يوحى إليه فقد أخطأ وكفر، ولحصول العلم بذلك من دين النبي، كما أن العقل لم يمنع من بعثة نبي بعد نبينا ﷺ ونسخ شرعه كما نسخ ما قبله من شرايع الانبياء، وإنما منع الإجماع والعلم بأنه خلاف دين النبي ﷺ من جهة اليقين وما يقارب الاضطرار، والإمامية جميعاً على ما ذكرت ليس بينها فيه على ما وصفت خلاف. ثم قال: «القول في سماع الأئمة كلام الملائكة الكرام وإن كانوا لا يرون منهم الاشخاص»، وأقول بجواز هذا من جهة العقل، وإنه ليس يمتنع في الصديقين من الشيعة، المعصومين من الضلال، وقد جاءت بصحته وكونه للأئمة ومن سميت من شيعتهم الصالحين الأبرار الاخيار واضحة الحجة والبرهان، وهو مذهب فقهاء الإمامية وأصحاب الآثار منهم، وقد أباه بنو نوبخت وجماعة من الإمامية لا معرفة لهم بالآخبار، ولم يتعمقوا النظر ولا سلكوا طريق الصواب»، انتهى كلامه (١).

الروايات المؤيدة لرأي المفيد:

ويشهد لكلام الشيخ المفيد الأخير من تحدث الملائكة مع الأئمة ما رواه الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود بن فرقد، قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾، قال ﷺ: «نزل فيها ما يكون من السنة إلى السنة من موت أو مولود، قلت له: إلى من؟ فقال ﷺ: إلى من عسى أن يكون! إن الناس في تلك الليلة في صلاة ودعاء ومسألة، وصاحب هذا الأمر في شغل تنزل الملائكة إليه بأمور السنة من غروب الشمس إلى طلوعها من كل أمر، سلام له إلى أن يطلع الفجر» (٢).

وكذلك روى الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشَرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُتِمَ تَوَاعُدُهَا﴾ (٣)، قال ﷺ: «هم الأئمة من آل محمد» (٤).

وروى الصفار أيضاً عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ قال: سمعته يقول: «ما من ملك يهبطه

(١) مرآة العقول: ج ٢، ص ٢٨٩.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٢٤٠، ح ٢.

(٣) الآية ٣٠ من سورة فصلت.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١١٣، ح ١٥.

الله في أمر إلا بدأ بالإمام فعرض ذلك عليه، وإن مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الامر^(١). والسند صحيح بناءً على رأي من يذهب إلى توثيق علي بن أبي حمزة البطائني كما عليه الإمام الخميني والشيخ المامقاني، أما على رأي السيد الخوئي فالسند ضعيف به. وليست الأحاديث الدالة على تحدث الملائكة للإمام علي محدودة بما جاء في مصادر الخاصة فقد وردت في كتب العامة أيضاً، وعلى سبيل المثال فقد روى محمد بن أحمد بن تميم التميمي (المتوفى سنة ٣٣٢هـ) بإسناده إلى ثعلبة الجعفري قال: «دخلت على علي بن أبي طالب اليوم الثاني وهو يوجد بنفسه مغمي عليه، وأم كلثوم تبكيه، فافاق وقال: ما هذا الصوت؟ قالوا: أم كلثوم تبكيك؟ قال: ما يبكيك يا بني؟ قالت: بما أرى بك يا أمير المؤمنين، قال: أما أنك لو ترين ما أرى ما بكيت، هذا موكب ملائكة السماوات السبع تأتي فوجاً فوجاً يسلمون علي، وهذا رسول الله ﷺ يقول: أمامك خير لك^(٢). وعلى هذا فما جاء في صحيحة أبي بصير السابقة بأن مصحف فاطمة «إنما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها» لا إشكال فيه لأن الوحي أعم من وحي النبوة والإلهام وبقية أنواعه كما ذكر ذلك الشيخ المفيد.

أما العقل بحد ذاته فليس له سبيل لرفض تحديث الملائكة وجبرائيل لأحد من أوليائه؛ لأن مجال المستقلات العقلية محدود، ولا يمكن أن يشمل مثل هذه القضية فهي ليست مثل مسائل تجسيم الله وتحديد أو بنسبة الظلم إلى الباري عز وجل حتى يستقل العقل برفضها. وهكذا الأمر بالنسبة للعقائد المسلّمة بين المسلمين.

ونحن نرجو أن لا يكون منشأ استقربا فضل الله للرأي الآخر هو استبعاد هذه الفضيلة والمكرمة لفاطمة الزهراء عليها السلام، فهل إن الزهراء عليها السلام أقلّ مقاماً من السيدة مريم عليها السلام التي تحدّث معها جبرائيل عليه السلام مباشرة؟ مع ما ورد من الأحاديث بأنها - أي الزهراء عليها السلام - سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين؟

الملك أم جبرائيل؟

ويحسن الإشارة هنا إلى أن بعض الروايات التي تطرّقت لمصحف فاطمة لم تحدّد الملك الذي كان يحدث الزهراء بجبرائيل بل أطلقت اسم الملك من غير تحديد^(٣)، وليس في هذا أي تعارض، وعبرة فضل الله في الشريط المسجل تشعر بوجود تعارض بين رواية تحديد مصدر مصحف فاطمة بالملك، وبين رواية تحديده بجبرائيل عليه السلام، ولكنه في جوابه السادس يصحّح بعدم وجود أي مانع من كون الملك هو جبرائيل.

والسرّ في ذلك إنّ هذا من موارد الجمع العرفي بين الروايات، وهو ما يعتبره الأصوليون خارج نطاق التعارض في مداليل الروايات، فحيثما كان الجمع العرفي

(١) بصائر الدرجات: ص ١١٥، ح ٢٢.

(٢) الحسن: ص ١٠٠.

(٣) كما في بصائر الدرجات: ص ١٧٢، الباب ١٤، ح ٣.

موجوداً فالتعارض مفقود، أي أنه لا تصل النوبة إلى باب التعارض حتى يبحث بعد ذلك عن أحكام هذا الباب من التساقط أو غير ذلك من المرجحات المذكورة فيه، فإن العرف عندما تلقى عليه هاتان الروايتان لا يرى وجود أي تعارض بينهما، بل يعتبر إن أحدهما تطبيق ومصدق للأخرى، ولذا لا نرى أي وجه لترديد فضل الله - كما جاء في كتاب الندوة - من أن الملك الذي كان يحدث الزهراء عليها السلام إما أن يكون جبرائيل أو ملك آخر، بل هو جبرائيل عليه السلام على نحو التحديد لصحيحة أبي عبيدة التي تكون قرينة دالة على المراد من الملك في الروايات الأخرى.

مناقشة الاحتمال الثالث:

أما الاحتمال الثالث وهو القول بوجود روايات مفسرة فإنه باطل لعدم وجودها، أما القول بوجود روايات تعارض نسبة المصحف إلى جبرائيل وترجح عليها فمردود أيضاً: بكثرة الروايات التي تنص على تحدث جبرائيل عليه السلام مع الزهراء عليها السلام ومن بينها روايات صحيحة سنداً. وبأنه يمكن الجمع بينهما إذا قلنا بأن مصدر مصحف فاطمة هو جبرائيل عليه السلام والرسول الأكرم عليه السلام معاً، إلا أن فضل الله لا يفترض هذا الأمر ويحصر الاحتمال في أمرين فقط فإما أن يكون جبرائيل قد حدثها أو لم يحدثها.

البحث في الأمر الثاني

أما بالنسبة للأمر الثاني فيبدو أن عمدة ما يستند إليه فضل الله من القول بأن مصدر المصحف هو رسول الله عليه السلام ثلاثة أسباب:

أولها: إن بعض الروايات تقول إنه إملأ رسول الله.

الثاني: إن الروايات متعارضة مع بعضها.

الثالث: عدم إمكان كون مصحف فاطمة ملهماً من قبل الله تعالى للزهراء عليها السلام لاستلزام ذلك النبوة، وقد تعرضنا لتفنيد هذه الشبهة قبل قليل، ويبقى الكلام في السببين الأولين.

مناقشة السبب الأول:

أما فيما يخص السبب الأول فإن هناك عدة روايات تشير إلى أن مصدر مصحف فاطمة عليها السلام هو رسول الله عليه السلام، وهي ما يلي:

١ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن علي بن سعيد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «... إن عندنا سلاح رسول الله وسيفه ودرعه، وعندنا والله مصحف فاطمة ما فيه آية من كتاب الله وإنه لإملأ رسول الله وخطه علي بيده»^(١).

ورواة السند كلهم ثقة إلا علي بن سعيد فهو مشترك بين جماعة وجميعهم إما مهمل أو مجهول، والموثق الذي جاء بهذا الاسم لم يدرك الإمام الصادق عليه السلام.

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٢.

٢ - ما رواه الصفار أيضاً عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن أبي زكريا يحيى، عن عمرو الزيات، عن أبان وعبدالله بن بكير قال: لا أعلمه إلا ثعلبة أو علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام أنه قال: «... وخلفت فاطمة مصحفاً ما هو قرآن، ولكنه كلام من كلام الله أنزل عليها، إملاء رسول الله وخط علي»^(١). وفي السند ضعف من جهة أن أبا زكريا يحيى يطلق على أربعة هم يحيى بن المساور التميمي وحاله مهمل، ويحيى بن أبي بكر وهو مهمل أيضاً، ويحيى بن محمد الرازي وهو مجهول الحال، ويحيى بن سعيد القطان وهو عامي ثقة، ولكن من المستبعد جداً أن يكون قد أدرك الحسن بن علي بن النعمان لأن يحيى القطان روى عن الإمام الصادق عليه السلام والحسن بن علي بن النعمان كان من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، وكذلك الأمر في يحيى بن المساور فهو من الرواة عن الإمام الصادق وفي السند ضعف آخر بعمرو الزيات. ويحتمل قوياً وجود تصحيف في السند بأن يكون أبو زكريا كنية يحيى بن عمرو الزيات وهو مهمل أو مجهول.

٣ - ما رواه الصفار أيضاً عن السندي بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن علي بن الحسين، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وعندنا مصحف فاطمة، أما والله ما فيه حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله وخط علي»^(٢). ورواة السند كلهم ثقة إلا أن علي بن الحسين مشترك، وإن كان الأقرب للنظر أن يكون علي بن الحسين العبدي وهو ثقة.

٤ - ما ذكرناه قبل قليل أن الصفار روى في بصائره عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف من القرآن، ولكنه إملاء رسول الله وخط علي...»^(٣). وقد مر الخلاف في علي بن أبي حمزة بين السيد الخوئي من جهة والإمام الحميني والشيخ المامقاني من جهة أخرى.

مناقشة السبب الثاني:

أما السبب الثاني وهو تعارض الروايات، فلا بد أن نقرر - قبل الخوض فيه - أصلاً متفقاً عليه في باب التعارض وهو أن التعارض إنما يتم بعد استكمال حجة كلا الخبرين؛ لأن التعارض إنما يقع بين الحجة والحجة، واللاحجة لا يمكنها أبداً أن تعارض الحجة.

وبناءً على ذلك فإن التعارض هنا إنما يصح بناءً على أن المراد بعلي بن الحسين في الرواية الثالثة هو العبدي وبناءً على توثيق علي بن أبي حمزة البطائني على قول

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٤.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٩.

(٣) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

الإمام الخميني والعلامة المامقاني. نعم يصح النظر في وجود تعارض بين دلالة كلتا الطائفتين من الروايات بلحاظ أنفسها لا بلحاظ وصولها إلى مرتبة الحجية فالتعارض، أي إننا نفترض أنها قد بلغت مرتبة الحجية ثم نناقش في تعارض وتنافي دلالة الطائفتين. و«فضل الله» لم يتعرض - حسب ما يبدو وكما سيظهر - لمسألة التعارض من جهة الوصول لمرتبة الحجية من ناحية السند بل اكتفى بملاحظة تعارض مضمون الروايات.

أما فيما يتعلق بالتعارض الموهوم فإننا نرى أن من الممكن الجمع بين هاتين الطائفتين من الاخبار - وكما فعل ذلك العلامة المجلسي - بأن يكون المراد من رسول الله هو المبعوث من قبله أي الوحي، والمراد به هو جبرائيل عليه السلام. فقد نقل العلامة المجلسي الرواية الثانية التي نقلناها قبل قليل من الطائفة الثانية من الاخبار القائلة أن مصدر مصحف فاطمة عليها السلام هو إمام رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم علّق عليها قائلاً: «والمراد برسول الله جبرائيل»^(١).

وواضح إنّه لا يوجد أيّ تعسف في هذا الحمل، فقد استخدم لفظ الرسول بمعنى الوحي والملك وجبرائيل في موارد عديدة من القرآن الكريم، قال تعالى حاكياً عن لسان جبرائيل: ﴿قال إنما أنا رسول ربك لا هب لك غلاماً زكياً﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾^(٣)، وقال عز وجل: ﴿وهو القاهر فوق عباده ويرسل عليكم حفظة حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿الحمد لله فاطر السماوات جاعل الملائكة رسلاً﴾^(٥)، وقال عز وجل: ﴿إن رسلنا يكتبون ما تمكرون﴾^(٦)، وقال عز من قائل: ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية﴾^(٧)، وكذلك في سورة هود الآيات: ٦٩، ٧٧، ٨٨.

والذي يؤيد ما ذهب إليه العلامة المجلسي إن الرواية تقول: «ولكنه كلام من الله أنزل عليها، إمام رسول الله وخط علي»، وعندما يكون الكلام من الله تعالى والإنزال من قبله على الزهراء عليها السلام فالمناسبة تقتضي أن يكون جبرائيل هو الواسطة في نقله، ويلاحظ أيضاً أن أياً من الروايات الأربعة المختصة بالطائفة الثانية لم يأت فيها ضمن متن الرواية تعبير صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذكر كلمة رسول الله.

(١) بحار الانوار: ج ٢٦، ص ١٤٢.

(٢) الآية ١٩ من سورة مريم.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الحج.

(٤) الآية ٦١ من سورة الانعام.

(٥) الآية ١ من سورة فاطر.

(٦) الآية ٢١ من سورة يونس.

(٧) الآية ٣١ من سورة العنكبوت.

جهل أم استخفاف بالعقول؟!

سعى مؤلف «هوامش نقدية» بذريعة نقد الآخرين - وبطريقة ملتوية لم يحسن إتقانها - إلى تثبيت التعارض في الروايات المتعرضة لمصدر مصحف فاطمه، فقال: «وعليه فالتعارض حاصل بين الروايات التي تفيد أن الإملاء عن طريق الملك حصراً وبين الروايات التي تفيد أن الإملاء من رسول الله وكتابة علي عليه السلام. خاصة إذا التفتنا إلى الروايات التي تفيد أن زمن الإملاء بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله والروايات التي تفيد أن الإملاء من رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه فيكون في حياته» (١).

وفي كلامه عدة مغالطات، فإن الروايات المتعرضة لمصدر مصحف فاطمة لم تفد أن الإملاء كان محصوراً بالملك، ولكن من جهة صحة حمل رسول الله صلى الله عليه وآله على الملك وخصوصاً مع ملاحظة التعبير المستعمل في الرواية الذي ناسب هذا الحمل قلنا بأن المراد من رسول الله جبرائيل، وإلا فإنه لو ثبت بدليل أن نبي الإسلام صلى الله عليه وآله كان يملي على فاطمة رضي الله عنها بمضمون مصحفها لالتزمنا به وما لزم من ذلك أي تعارض؛ إذ لا تعارض بين الإثبات والإثبات.

وبناءً على ذلك، فإذا قلنا بأن المراد من رسول الله هو جبرائيل فيسقط احتمال أن يكون الإملاء في زمن النبي صلى الله عليه وآله، لأن هذا الاحتمال فرع كون المملي هو النبي صلى الله عليه وآله، ومثل هذه المغالطات لا تخلو عن أمرين، فإما أن تكون صادرة عن جهل فتكشف عن سطحية لا تسمح لمرتبتها الخوض في هذه المسائل والرد على عالم محقق كالعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي، وإما تكون عن عمد فهي من صور الاستخفاف بعقول القراء، ولكن الحقيقة أنها من استخفاف مرتكبها بنفسه.

خلط وخبط!

وخلاصة الأمر فإننا بعد هذا الجمع بين الاخبار نطالب فضل الله بذكر الدليل على أقربيه رأيه، وكذلك بذكر المصادر التي تقول إن الإمام علي عليه السلام كان ينقل إلى الزهراء رضي الله عنها الأحاديث عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وتقوم فاطمة رضي الله عنها بتدوين ذلك في مصحفها، وأيضاً ما ذكره أن الإمام الحسن رضي الله عنه قام بذلك، وكذلك نطالبه بذكر المصدر الذي ورد فيه أن الزهراء رضي الله عنها كانت تتلو الأحاديث التي في مصحفها على نساء المهاجرين والانصار.

ومن المحتمل قوياً أن «فضل الله» قد خلط بين مصحف فاطمة وبين غير ذلك مما قد يكون عندها، فإننا بعد الفحص في مظان وجود تلك الروايات لم نعثر على رواية واحدة عما ذكره. ومع إقرارنا بأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود وإنه لا بد من إمهاله حتى يورد حجته فإن ما يقوي عندنا هذا الاحتمال ما وجدناه من خلطه

ونسبته ما ليس من مصحف فاطمة إلى ذلك المصحف، فقد قال: «حتى إن بعض الكلمات التي قرأتها ولا أدري مدى سندها، ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء (عليها السلام)، إنها افتقدت بعض هذه الأوراق فقالت لخادمتها فضة: ابحثي عنها فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً، فإذا صحت هذه الرواية فإن معنى ذلك إن هذه الكتابات كانت تمثل قيمة كبرى بالنسبة إليها».

وبعد الرجوع إلى مصدر هذه الواقعة، وجدنا أنها منصوصة في كتاب دلائل الإمامة للطبري، فقد روى في أول كتابه عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر الجعابي، قال: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن العباس بن محمد بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزدي، قال: حدثنا الخليل بن أسد أبو الأسود النوشجاني، قال: حدثنا رويم بن يزيد المنقري، قال: حدثنا سوار بن مصعب الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن سلمة بن كهيل، عن شفيق بن سلمة، عن ابن مسعود قال: جاء رجل إلى فاطمة (عليها السلام) فقال: يا ابنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، هل ترك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عندك شيئاً تطرفينه؟ فقالت (عليها السلام): يا جارية هات تلك الحرية^(١)، فطلبتها فلم تجدها، فقالت (عليها السلام): ويحك اطلبيها فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً، فطلبتها فإذا هي قممتها في قمامتها فإذا فيها: قال محمد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): ليس من المؤمنين من لم يأمن جاره بوائقه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت، إن الله يحب الخير الحليم المتعفف، ويغضض الفاحش الضنين، السئال الملحف، إن الحياء من الإيمان، والإيمان من الجنة، وإن الفحش من البذاء، والبذاء في النار^(٢).

والرواية ضعيفة الإسناد، فأغلب رواها غيره ثقة، والموثقون فيها هم محمد بن عمر الجعابي وسلمة بن كهيل؛ لأن المراد به هنا وفقاً لطبقة الرواة صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام) الثقة وليس المعاصر للإمام الصادق (عليه السلام) فهو من البتية^(٣) ولم يوثق، أما عبدالله بن مسعود فقد وثقه السيد الخوئي بناءً على ذكره في أسناد كامل الزيارات، وقد عرفت تراجمه عن هذا القول، أما المامقاني فقد استظهر وثاقته.

وبمراجعة هذه الرواية لا نلاحظ أي إشارة فيها لذكر مصحف فاطمة، ولا ندرى من أين جاء فضل الله بهذا الادعاء، ولا يوجد أي توجيه لكلامه إلا أن يذهب إلى إنه لم يكن عند الزهراء (عليها السلام) شيء غير مصحف فاطمة، فتكون تلك الرواية المنسوبة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك المصحف، «ودون إثبات ذلك خطر القتاد».

(١) وفي نسخة: الحرية.

(٢) دلائل الإمامة: ص ٦٥، ح ١.

(٣) قال الكشي: وهم الذين دعوا إلى ولاية علي (عليه السلام) ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر ويثبتون لهما إمامتهما، وروى عن سدير أنه قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) ومعني سلمة بن كهيل وأبو المقدم ثابت الحداد وسالم بن أبي حفصة وكثير النوا وجماعة معهم، وعند أبي جعفر (عليه السلام) أخوه زيد بن علي (عليه السلام) فقالوا لأبي جعفر (عليه السلام): نتولي علينا وحسناً ونبتراً من أعدائهم، قال: نعم، قالوا: نتولى أبابكر وعمر ونبتراً من أعدائهم! قال: فالتفت إليهم زيد بن علي وقال: اتبرؤن من فاطمة، بترتم أمرنا بترككم الله، فيومئذ سموا البتية. راجع اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٣، ٢٣٦.

لوح وكريسة فاطمة

فمن الروايات التي تؤيد إنه كان عند الزهراء عليها السلام أكثر من لوح وكريسة^(١) وما شاكل ذلك مما أعطاها النبي أو نزل به جبرائيل سوى مصحف فاطمة ما يلي:

١ - الرواية الأولى:

ما رواه الشيخ الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «جاءت فاطمة عليها السلام تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعض أمرها فأعطاها رسول الله كريسة (كربة)، وقال: تعلمي ما فيها، فإذا فيها: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت»^(٢). وهذه الرواية متقاربة مضموناً للرواية المتقدمة في دلائل الإمامة. والكربة واحدة الكرب، وهي أصول السعف الغلاظ العراض^(٣).

ولا يوجد كلام في صحة السند إلا في إسحاق بن عبدالعزيز، وهو ثقة على مبنى السيد الخوئي (قدس سره) لوروده في أسانيد تفسير القمي، أما العلامة المامقاني فقد ذهب إلى ضعفه.

أين الامانة العلمية؟

ولكن مؤلف «هوامش نقدية» لم يشر إلى أن الرواية صحيحة السند على مبنى السيد الخوئي، وهو في هذا قد جانب الامانة العلمية، ولعله لهذا قال عن إسحاق: «ولم يوثق عند كثيرين»، ثم اعترض على العلامة السيد جعفر مرتضى قائلاً: «وليس فيها ما يدل على أن لفظة كتاب بل جاء التعبير بـ «كربة» وهي غير الكتاب، بل الكتاب أقرب إلى المصحف»^(٤).

وغرضه من ذلك كما بيّنه عدم صحة حمل تعبير «كتاب فاطمة» كما جاء في بعض الروايات على غير مصحف فاطمة، وبالتالي الحكم بالاتحاد وما يترتب عليه من تصحيح رأي «فضل الله» من أن مصحف فاطمة عليها السلام يحتوي على المسائل الشرعية، وستعرض لهذه الرواية في الفصل القادم المتعلق بما يحتويه مصحف فاطمة عليها السلام.

ويندفع هذا الاعتراض بما يلي:

أولاً: إن هذا الاعتراض مبني على أن اللفظ الوارد في الحديث هو الكربة، أما بناءً على أن المذكور هو كريسة كما أثبتته مصحح الكافي في نص الحديث عن نسخ أخرى فالاعتراض غير وارد.

(١) وفي نسخة أخرى: كربة.

(٢) الكافي: ج ٢، ص ٦٦٧، ح ٦.

(٣) لسان العرب: ج ١، ص ٧١٣.

(٤) هوامش نقدية: ص ٦٠.

ثانياً: إنه على فرض صحة كون الكتاب أقرب إلى المصحف فهذا لا يثبت اتحاد مصحف فاطمة مع كتاب فاطمة، إذ يبقى احتمال التغير موجوداً، وعلى المدعي للاتحاد البيّنة والدليل. وتطابق بعض الأحاديث التي جاء التعبير فيها بـ(كتاب فاطمة) مع بعض مضامين الأحاديث التي جاء التعبير فيها بـ(مصحف فاطمة) لا يبرّر الحكم بالاتحاد في كل حديث، فإنه إنما صح القول بالاتحاد لوجود بعض روايات مصحف فاطمة الصحيحة التي تطابقت في مضمونها مع أحاديث كتاب فاطمة الضعيفة فيكون الحديث الصحيح شاهداً على صحتها، أما مع تعارض مضمون الحديثين إذ ينفي أحدهما وجود الحلال والحرام بينما يشبه الآخر فإنه لا يبقى مجال للوثوق بالاتحاد واحتمال التغير ليس له دافع.

ثالثاً: كان الأولى أن يوجّه الاعتراض إلى صاحبه، فقد ذهب إلى أن ما جاء في رواية دلائل الإمامة هو من مصحف فاطمة، مع أن الوارد في الرواية كلمة الحرية أو الجريدة حسب اختلاف النسخ، فإذا كانت الكربة غير الكتاب فلماذا لا تكون الحرية أو الجريدة غير الكتاب أيضاً؟!

رابعاً: أطلق اسم الكتاب في اللغة وأريد به المكتوب وما كتب فيه وما كتب بشكل مجموع^(١)، ولم يلاحظ في الاستخدام نوع المادة التي يكتب عليها، فلا يفرق كما يشهد به العرف أيضاً في صدق الكتاب بين كونه على جلد حيوان أو جريد نخل أو أوراق، ولذا نجد أن القرآن الكريم عبّر عن اليهود والنصارى بأهل الكتاب مع أن المفسرين ذهبوا إلى أن التوراة كان عبارة عن ألواح، وقد ذهب إلى ذلك الطبرسي والعلامة الطباطبائي والفخر الرازي والقرطبي، ونقله الشيخ الطوسي عن الجبائي من غير تعليق^(٢). ويفهم من ذلك أنهم لم يروا تنافياً بين كون التوراة من ألواح وبين صدق الكتاب عليها. ويشهد لذلك أيضاً عدة روايات منقولة عن أهل البيت عليهم السلام^(٣).

ولكن عمدة ما ينبغي الالتفات إليه هنا أن الأئمة قد استخدموا مصطلحات وأسماء معينة لبعض الكتب كالجفر والجامعة ومصحف فاطمة، فلا يصح نسبة شيء إليها لمجرد تشابه الاسم من دون وجود أدلة وقرائن على صحة ذلك.

٢ - الرواية الثانية:

ما رواه الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام ضمن عدة أسانيد وبمتون متقاربة مضموناً في باب النصوص على الرضا عليه السلام وبالإمامة في جملة الأئمة

(١) لسان العرب: ج ١، ص ٦٩٨.

(٢) جوامع الجامع: ج ١، ص ٤٦٩. الميزان: ج ٨، ص ٢٤٥. التفسير الكبير: ج ١٤، ص ٢٣٦. الجامع لاحكام

القرآن: ج ٧، ص ٢٨١.

(٣) البرهان في تفسير القرآن: ج ٢، ص ٣٦.

الاثنى عشر عليه السلام، وذلك في الحديث الاول والثاني والخامس والسادس والسابع، والاحاديث جميعاً تحكي قصة اللوح الذي رآه جابر بن عبدالله الانصاري في يد فاطمة الزهراء عليها السلام وفيه أسماء الاثمة الاثنى عشر عليهم السلام.

ومن أخصر تلك الروايات ما أورده بسنده عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبدالله الانصاري، قال: «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثنا عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي عليه السلام» (١).

ولكن الشيخ الصدوق روى نفس هذا الحديث في الخصال بسند صحيح هو: الشيخ الصدوق، عن أبيه، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبدالله الانصاري (٢). ولكن جاء في الحديث: «ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»، ولا يخفى ما في هذا الحديث من التحريف إذ أن من ضروريات المذهب أن الاثمة الذين هم باسم علي أربعة، ولعله من سهو الرواة أو خطأ نساخ الكتب، خاصة إذا لاحظنا أن الراوي لكلا الحديثين هو الشيخ الصدوق وإسناد الحديث من محمد بن الحسين بن أبي الخطاب إلى الإمام الباقر عليه السلام واحد، وقد أشار العلامة محمد تقي التستري إلى هذه الروايات في الفصل الاول من الباب الاول من كتابه الاخبار الدخيلة ضمن ذكر الروايات الواردة عن جابر بن عبدالله بخصوص ما شاهده من لوح فاطمة الزهراء عليها السلام (٣).

* * *

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٤٦، ح ٦. ويمكن أيضاً الرجوع - للتعرف على مضمون هذه الاحاديث - إلى كتاب الاختصاص: ص ٢٠٥ - ٢٠٧، والاحتجاج: ج ١، ص ١٢٦، ط دار الاسوة؛ وج ١، ص ٨٤ ط مؤسسة النعمان، وغية النعماني: ص ٦٢، ح ٥.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٤٧٧، أبواب الاثنى عشر، ح ٤٢.

(٣) الاخبار الدخيلة: ج ١، ص ٢ - ٤.

الفصل الرابع : محتوى مصحف فاطمة

بعد أن حدّد في شريطه المسجل مضمون مصحف فاطمة بالاحكام الشرعية والوصايا والمواعظ والنصائح، نراه في الجواب الثالث يعبر عن هذا المضمون بعبارة مبهمة وهي «مجموعة العلوم» إلا أن الذي يقرب إرادته لنفس كلمته السابقة أنه أعاد ما كان قد قاله سابقاً فقال: «فنحن نقرأ في أحاديث الإمام الصادق عليه السلام إنه كان يتحدث مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الاحكام الشرعية ويقول له: من أين جئت بهذا؟ ويقول له الإمام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء».

وفي الجواب السادس وضع النقاط على الحروف بعد أن قام بترجيح رواية الحسين بن أبي العلاء وإسقاط رواية أبي عبيدة الخذاء من الاعتبار، ثم استشهد برواية حبيب الخثعمي وسليمان بن خالد، وخلص إلى القول أن مصحف فاطمة يحتوي على مسائل الحلال والحرام مع احتمال شموله لوصيتها، ولا يوجد دليل لاحتوائه على الأخبار الغيبية مثل الأخبار التي تدل على ما سيجري على ذريتها.

أحاديث محتوى مصحف فاطمة

وللإجابة على هذا الكلام لابد أولاً من ذكر الاحاديث التي عثرنا عليها والمتعرّضة لمضمون مصحف فاطمة، وهي كما يلي:

١ - الحديث الأول:

في الكافي بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... ويخبرها - أي جبرائيل - عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها»^(١). ورواه الصفار بسند مشابه صحيح^(٢). وقد فندنا سابقاً زعم فضل الله بأن الرواية ضعيفة الإسناد بأبي عبيدة، وبينّا إن قوله ذلك يدل على جهله بعلم الرجال.

٢ - الحديث الثاني:

في علل الشرائع عن محمد بن الحسن، قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبدالصمد بن بشير، عن فضيل بن سكرة قال: عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام إنه قال: «... كنت أنظر في كتاب فاطمة عليها السلام فليس ملك يملك إلا وهو مكتوب باسمه واسم أبيه، فما وجدت لولد الحسن فيه شيئاً»^(٣).

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، عنه البحار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٣، وكذلك: ج ٤٣، ص ٧٩، ح ٦٧، و ص ١٩٤، ح ٢٢.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ٦، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤١، ح ٧٢.

(٣) علل الشرائع: ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧، عنه البحار: ج ٢٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠. ورواه الصفار بسند مقارب وفيه نفس الإشكال السندي على هذه الرواية، فراجع بصائر الدرجات: ص ١٨٩، ح ٣.

وفي السند ضعف من عدة وجوه، ففيه الحسين بن الحسن بن أبان والقاسم بن محمد الجوهري ولا توثيق لهما على رأي السيد الخوئي بعد رجوعه عن مبناه بقبول أسانيد «كامل الزيارات»، أما العلامة المامقاني فقد استظهر وثاقة الحسين بن الحسن، وفضيل بن سكرة مهملٌ على رأي السيد الخوئي بينما عدّه العلامة المامقاني من أجلّ الحسان.

٣ - الحديث الثالث:

في الإرشاد للشيخ المفيد روى مرسلاً عن الإمام الصادق عليه السلام إنه قال: «... وأما مصحف فاطمة عليها السلام ففيه ما يكون من حادث وأسماء كل من يملك إلى أن تقوم الساعة» (١). والرواية ضعيفة بالإرسال.

٤ - الحديث الرابع:

في بصائر الدرجات عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «إن في الجفر الذي يذكرونه لما يسوؤهم. لأنهم لا يقولون الحق والحق فيه، فليخرجوا قضايا علي وفرايضه إن كانوا صادقين، وسلوهم عن الخالات والعمات، وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة ومعه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله...» (٢).

ورواة الحديث كلهم ثقة إلا أنّ في الخبر إرسالاً من جهة من روى عنه يونس بن عبدالرحمن، وقد اختلف علماؤنا في أن إرسال يونس بن عبدالرحمن وأمثاله ممن أجمعت العصابة على أنهم لا يروون إلا عن ثقة هل يصحّ سند الرواية أم لا، وفيه خلاف عندهم، والسيد الخوئي يرفض ذلك.

وكذلك روى الكليني هذا الحديث في الكافي بنفس المتن بسنده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن مَن ذكره، عن سليمان بن خالد (٣)، وفيه نفس الإشكال الوارد على سند صاحب بصائر الدرجات.

٥ - الحديث الخامس:

روى الصفار عن أحمد بن محمد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سمعته عليه السلام يقول: «إن في الجفر الذي يذكرونه لما يسوؤهم، إنهم لا يقولون الحق، وإن الحق لفيه، فليخرجوا قضايا علي وفرايضه إن كانوا صادقين، وسلوهم عن الخالات والعمات، وليخرجوا مصحفاً فيه وصية فاطمة وسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله» (٤). والحديث صحيح الإسناد.

(١) الإرشاد: ص ٢٧٤، عنه البحار: ج ٢٦، ص ١٨، ح ١.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٦، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٣، ح ٧٦.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، ح ٤.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٨، ح ٢١.

٦ - الحديث السادس :

روى الصفار أيضاً عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبدالعزيز، عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «تظهر الزنادقة في سنة ثمانية وعشرين ومائة وذلك لأنني نظرت في مصحف فاطمة، قال: فقلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكاً يسلي عنها غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال لها: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت فقول لي، فأعلمته فجعل يكتب كل ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون»^(١). ورواه الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا ثم باقي السند والرواية^(٢). وجميع الرواة من الثقة، أما عمر بن عبدالعزيز فهو ثقة على رأي السيد الخوئي لوروده في أسانيد تفسير القمي، أما العلامة المامقاني والعلامة المجلسي فقد ذهبا إلى تضعيفه.

٧ - الحديث السابع :

روى الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إن عندي الجفر الأبيض، قال: قلت فأي شيء فيه؟ قال عليه السلام: زبور داود وتوراة موسى والإنجيل عيسى وصحف إبراهيم والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعج أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش»^(٣). ورجال السند ثقة كلهم. ورواه الصفار بنفس السند الصحيح^(٤).

٨ - الحديث الثامن :

وروى الصفار، عن محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي نجران، عن محمد بن سنان، عن داود بن سرحان ويحيى بن معمر وعلي بن أبي حمزة، عن الوليد بن صبيح قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «يا وليد إني نظرت في مصحف فاطمة قبيل فلم أجد لبني فلان فيها إلا كغبار النعل»^(٥).

وفي السند ضعف بمحمد بن سنان على رأي السيد الخوئي، أما الإمام الخميني والمامقاني وآخرون فقد عملوا بخبره، ويحيى بن معمر مهمل فلا توثيق له إلا من جهة ذكره في أسناد كامل الزيارات، وكذا فيه ضعف بعلي بن أبي حمزة البطائني على رأي

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٨، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٤، ح ٧٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٢.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٣.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٠، ح ١.

(٥) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٢؛ و ص ١٨٩، ح ٧، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٨، ح ٩١.

السيد الخوئي أما الإمام الخميني والمامقاني فيذهبان إلى الأخذ بخبره، ولكن على فرض تضعيفهما فإن ذلك لا يضر في صحة اتصال السند لأن محمد بن سنان يروي الحديث عن ثلاثة منهم داود بن سرحان الثقة. والخلاصة أن محط الخلاف في صحة هذا السند يعود إلى توثيق أو تضعيف محمد بن سنان.

٩ - الحديث التاسع:

روى الطبري في دلائل الإمامة، عن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، قال: حدثني علي بن سليمان وجعفر بن محمد، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن أبي العلاء وعلي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر محمد بن علي عن مصحف فاطمة، فقال: أنزل عليها بعد موت أبيها، قلت: ففيه شيء من القرآن؟ فقال: ما فيه شيء من القرآن، قلت: فصفه لي، قال ﷺ: له دفتان من زبرجدين على طول الورق وعرضه حمراوين، قلت: جعلت فداك: فصف لي ورقه، قال ﷺ: فيه خبر ما كان وخبر ما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء وسماء، وعدد ما في السماوات من الملائكة وغير ذلك، وعدد كل من خلق الله مرسلًا وغير مرسل وأسمائهم وأسماء من أرسل إليهم وأسماء من كذب ومن أجاب، وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين من الأولين والآخرين، وأسماء البلدان، وصفة كل بلد بلد في شرق الأرض وغربها، وعدد ما فيها من المؤمنين وعدد ما فيها من الكافرين، وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم، وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد واحد، وصفة كبرائهم وجميع من تردّد في الأدوار.

قلت: جعلت فداك، وكم الأدوار؟ قال: خمسون ألف عام، وهي سبعة أدوار، فيه أسماء جميع ما خلق الله وأجالهم، وصفة أهل الجنة، وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما أنزل، وعلم التوراة كما أنزلت، وعلم الإنجيل كما أنزل، وعلم الزبور، وعدد كل شجرة ومدرّة في جميع البلاد... فقلت: إن هذا لعلماً كثيراً، فقال: يا أبا محمد، إن هذا الذي وصفته لك لفي ورقتين من أوله، وما وصفت لك بعد ما في الورقة الثالثة، ولا تكلمت بحرف منه»^(١).

وفي السند محمد بن هارون بن موسى وقد اعتبره المامقاني حسناً لترحم النجاشي عليه في ترجمة أحمد بن محمد الربيع بينما اعتبره السيد الخوئي مهملاً؛ لأنه لا يعتبر ترحم النجاشي فيه رضاً بالحال وتوثيق لصاحبه، والمسألة مبنيّة. وفيه أيضاً جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وقد اختلف في أمره؛ فالمامقاني وثّقه في تنقيح المقال بينما

(١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٤٤.

لم يوثقه السيد الخوئي في معجمه لتعارض التوثيق مع التضعيف الوارد في حقه، وكذلك اختلف الإمام الخميني والشيخ المامقاني من جهة والسيد الخوئي من جهة أخرى في علي بن أبي حمزة فقد ضعفه السيد الخوئي وذهب الإمام الخميني والمامقاني إلى الاخذ بما رواه، وقد مرّ آنفاً. نعم العمدة في تضعيف السند هو في محمد بن أحمد بن حمدان وعلي بن سليمان وجعفر بن محمد.

١٠ - الحديث العاشر:

روى شاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي في الفضائل فيما رفعه بالإسناد إلى سليم بن قيس أنه قال: «لما قتل الحسين بن علي عليه السلام بكى ابن عباس بكاءً شديداً، ثم قال: ما لقيت هذه الأمة بعد نبيها! اللهم إني أشهدك إني لعلي بن أبي طالب عليه السلام ولولده ولي، ومن عدوّه وعدو ولده بريء، فإني مسلم لأمرهم، ولقد دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله بذئ قار فأخرج لي صحيفة وقال: يا ابن عباس هذه الصحيفة إملاء رسول الله وخطي بيدي، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين إقرأها علي، فقرأها وإذا فيها كل شيء منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله إلى يوم قتل الحسين عليه السلام وكيف يقتل ومن يقتله ومن ينصره ومن يستشهد معه فيها، ثم بكى بكاءً شديداً وأبكاني، وكان فيما قرأه كيف يصنع به وكيف تستشهد فاطمة وكيف يستشهد الحسين عليه السلام وكيف تغدر به الأمة، فلما قرأ مقتل الحسين ومن يقتله أكثر من البكاء، ثم أدرج الصحيفة وقد بقي ما يكون إلى يوم القيامة، وكان فيها لما قرأها أمر أبي بكر وعمر وعثمان وكم يملك كل إنسان منهم، وكيف بويح علي بن أبي طالب ووقعة الجمل ومسير عائشة وطلحة والزبير ووقعة صفين ومن يقتل فيها ووقعة النهروان وأمر الحكمين، وملك معاوية ومن يقتل من الشيعة وما يصنع الناس بالحسن، وأمر يزيد بن معاوية حتى انتهى إلى قتل الحسين عليه السلام فسمعت ذلك، ثم كان كلما قرأ لم يزد ولم ينقص ورأيت خطه أعرفه في الصحيفة لم يتغير ولم يظفر، فلما أدرج الصحيفة قلت: يا أمير المؤمنين لو كنت قرأت علي بقية الصحيفة، قال: لا، يمنعني فيها ما ألقى من أهل بيتك وولدك أمراً فظيماً من قتلهم لنا وعداوتهم لنا وسوء ملكهم ويوم قدرتهم فأكراه أن تسمعه فنغتم ويحزنك، ولكنني أحدثك بأن رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ عند موته بيدي ففتح لي ألف باب من العلم تفتح من كل باب ألف باب، وأبو بكر وعمر ينظرون إلي وهو يشير لي بذلك، فلما خرجت قالوا: ما قال لك؟ قال: فحدثتهم بما قال، فحرّكا أيديهما ثم حكيا قولي ثم وليا يردّدان قولي ويخطران بأيديهما، ثم قال: يا ابن عباس إن ملك بني أمية إذا زال فاول ما يملك من بني هاشم ولذلك فيفعلون الافاعيل، فقال ابن عباس: لأن يكون نسختي ذلك الكتاب أحب إليّ ممّا طلعت عليه الشمس»^(١).

(١) الفضائل: ص ١٤١.

والحديث ضعيف بإرساله، وهو وإن لم يصرح فيه بذكر مصحف فاطمة ولكن باعتبار تطابق مضمون الحديث مع بعض ما جاء في صحيحة أبي عبيدة في الكافي ورواية دلائل الإمامة ثم إدراجها ضمن أحاديث محتوى مصحف فاطمة.

هل في مصحف فاطمة المواعظ والنصائح؟

وبقراءة جميع الأحاديث السابقة لا نرى فيها أي ذكر «للمواعظ والنصائح» التي تحدث عنها «فضل الله»، ولعلّه فيما ذهب إليه أتبع قول السيد عبدالحسين شرف الدين (قدس سره) حيث قال: «وبعد فراغه - أي أمير المؤمنين (عليه السلام) - من الكتاب العزيز ألف لسيدة نساء العالمين كتاباً كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمّن أمثالاً وحكمًا، ومواعظ وعبرًا، وأخباراً ونوادر توجب لها العزاء عن سيد الأنبياء» (١). وهذا وهم منه (رحمه الله) واشتباه واضح، فإنه ليس في أحاديث مصحف فاطمة شيء من ذكر «المواعظ والعبر» ولا «الأمثال والحكم»، بالإضافة إلى أن ظاهر كلامه يوحى بأن مصدر مصحف فاطمة هو الإمام علي (عليه السلام) وليس جبرائيل (عليه السلام) وقد مرّ بطلان ذلك، فكيف يدعو إلى البحث والتدقيق في كل الموروث العقائدي والروائي من يتبع الآخرين عن تقليد وجهل من غير تحقيق ونظر؟! (٢).

وماذا عن الوصايا ؟

أما «الوصايا» التي تحدث عنها «فضل الله»، فإن كان يقصد بها عموم الوصايا الأخلاقية - كما يظهر حيث أنّه ينسب مصدر هذا المصحف إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) - فالأحاديث السابقة خالية عن ذكر ذلك؛ نعم ورد في الحديث الرابع أن في مصحف فاطمة وصيتها، ولا يبعد استظهار هذا المعنى منه إلا أنه ضعيف من جهة الإرسال، وقد يكون الحديث الخامس الصحيح مؤيداً له، فقد جاء فيه: «وليخرجوا مصحفاً فيه وصية فاطمة». ولكن من المحتمل مع ذلك أن يكون الضمير في قوله (عليه السلام): «فإنّ فيه وصية فاطمة» الوارد في الحديث الرابع عائداً إلى الجعفر، وفضل الله الغى احتمال عودته إلى الجعفر لعدم ذكره للحديث كاملاً في جوابه السادس، أما الحديث الخامس فإنه لم يحدّد المقصود من المصحف الذي فيه وصية فاطمة، فقد يكون شيئاً آخر غير مصحف فاطمة كالجفر.

(١) المراجعات: ص ٤١١، المراجعة ١١٠.

(٢) وقد تبعه على ذلك مؤلف كتاب سيرة رسول الله وأهل بيته: ج ١، ص ٦٦١، ومن المؤسف أنّه صدر بعد كل ما دار من نقاشات واعتراضات على كلمات فضل الله من قبل المجتهدين والمراجع، فجاء مؤلف الكتاب مكرراً لكلمات فضل الله بأسلوب آخر! وقد جاء في كراس أصدر من قبل مؤسسة البلاغ في مقام الرد على الشيخ المالكي - الذي اعترض على بعض فقرات الكتاب بما في ذلك ما كتب عن مصحف فاطمة - ما يلي: «ومن ذلك يتحصّل أن هناك روايات متعارضة في هذا الشأن، فلماذا يكون رأي المتحدث صواباً ورأي السيد شرف الدين الذي نقله الكتاب انحرافاً»، وقد غفل كاتب هذا الكراس أنّه لم يذكر حديثاً واحداً يثبت ما ذهب إليه حتى يدعي وجود روايات متعارضة في هذا الشأن، بل اعتمد على قول السيد شرف الدين الذي عرفت ما فيه.

والذي يقوي هذا الاحتمال الحديث السابع وسنده تام حيث انه اعتبر أن مصحف فاطمة هو من جملة ما في الجفر الابيض بالإضافة إلى بعض الكتب السماوية والاحكام الشرعية، وعليه لا يستبعد أن يكون وصية فاطمة وسلاح رسول الله ﷺ هما من جملة ما في الجفر.

الجفر وعاء لكتب الأئمة ؑ ومصحف فاطمة ؑ

قال العلامة المجلسي: «وقال الفيروزآبادي: الجفر من أولاد الشاء ما عظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر»^(١). وفي لسان العرب لابن منظور: «قال ابن الاعرابي: الجفر الجمل الصغير والجدي بعدما يفطم ابن ستة أشهر»^(٢). والمراد بالجفر كما يظهر من الروايات هو جلد الحيوان، وإن اختلف فيها في تحديد اسم الحيوان.

وقد عبّرت بعض الروايات عن الجفر بأنّه: «مملو علماً» كما رواه الصفار في الصحيح عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن الإمام الصادق ؑ^(٣)، وفي بعضها: «فيه علم النبيين والوصيين» كما رواه الصفار في الصحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر، عن أبي بصير، عن الإمام الصادق ؑ^(٤)، كما روى الصفار روايات أخرى عن مضمون الجفر جاء في بعضها أن: «فيه كتب وعلم ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة من حلال وحرام»^(٥). وفي بعضها أن: «فيه سلاح رسول الله والكتب ومصحف فاطمة»^(٦)، وفي بعضها: «فيه علم الاولين والآخرين»^(٧)، وفي البعض الآخر: «ما من شيء يحتاج إليه إلا وهو فيه حتى أرش الخدش»^(٨)، وورد أيضاً أن: «فيه ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة»^(٩).

ومجموع تلك الروايات تؤكد أن الجفر يحوي على عدة كتب بما فيه مصحف فاطمة، ولا يستبعد بعد هذا أن يكون وصية فاطمة في هذا الجفر وليس في مصحفها وخصوصاً إذا لاحظنا أن الحديث الرابع الذي يقول إن وصية فاطمة ؑ في مصحفها يقرن هذا المصحف بسلاح رسول الله، وقد ذكرت بعض الروايات إن سلاح رسول الله موجود في الجفر^(١٠).

-
- (١) بحار الأنوار: ج ٢٦، ص ٢٧.
 (٢) لسان العرب: ج ٤، ص ١٢٤، مادة جفر.
 (٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ١.
 (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٣.
 (٥) بصائر الدرجات: ص ١٧٦، ح ١٥.
 (٦) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.
 (٧) بصائر الدرجات: ص ١٥٦، ح ٤.
 (٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٢.
 (٩) بصائر الدرجات: ص ١٨٠، ح ٢١.
 (١٠) راجع بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.

وهذا يقوي احتمال كون الجفر وعاء لجميع تلك الامور، وقد ذكر المجلسي هذا الاحتمال عند التعليق على الحديث الخامس حيث قال: «لعل الجلد وعاء الكتب لا أنها مكتوبة فيه»^(١)، بل إن الرواية الواردة في الكافي تدل على هذا المعنى، فعندما سأل أبو بصير الإمام الصادق عليه السلام عن الجفر قال عليه السلام: «وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل»^(٢)، والحديث صحيح سنداً، ويؤيده ما رواه الصفار عن الإمام الصادق عليه السلام: «هما - أي الجفر الاحمر والابيض - إهابان إهاب ماعز وإهاب ضأن مملوان علماً كتباً»^(٣). وما رواه الصفار أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنهما جفران مكتوب فيهما، لا والله إنهما لإهابان عليهما أصوافهما وأشعارهما مدحوسين كتباً في أحدهما، وفي الآخر سلاح رسول الله»^(٤).

وعلى كل حال، فلو افترضنا أن الوصية هي من ضمن مصحف فاطمة، فلعل المقصود منها حينئذ ما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول عند تعليقه على عبارة «وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة» الواردة في الحديث الرابع أنف الذكر، حيث قال ما يلي: «أي في أوقافها وأولادها أو وصية جبرائيل لفاطمة في أمر أولادها وما يقع عليهم»^(٥)، وبذلك يكون مطابقاً لما في الروايات، وعلى أقل تقدير فإنه لا يوجد أي مؤشّر يدل على أن وصية فاطمة عليها السلام مشتمل على نصائح أخلاقية.

من مزاعم «الهوامش»: ومن هنا يعلم ما في ادعاء مؤلف «هوامش نقدية» من أن بعض الروايات الصحيحة أشارت إلى أن من محتويات مصحف فاطمة وصيتها. وقد روي عن الباقر عليه السلام أنه أخرج سफطاً أو حقاً وأخرج منه كتاباً فقرا فيه وصية فاطمة عليها السلام، انظر بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٨٥. والتعبير عن المصحف الذي فيه وصية فاطمة ورد في هذه الرواية بالكتاب»^(٦). فإنه بما عرضناه من الروايات لم نجد رواية صحيحة تدل على احتواء مصحف فاطمة على وصيتها، والصحيح من الروايات كصحيحة سليمان بن خالد لا تدل بشكل صريح على ذلك وإن لا تخلو من إشعار، أما ما أرجع إليه في البحار والذي نقله عن كشف الغمة للأربلي مروياً عن الإمام الباقر فغاية ما فيه أن وصية فاطمة مدون في كتاب أو صحيفة وليس فيها تحديد بأن الكتاب هو مصحف فاطمة. وقد روى الشيخ الكليني ثلاثة أسانيد صحيحة عن الإمامين الباقر والصادق، وجاء في الحديث عنهما أن الإمام أخرج كتاباً أو صحيفة ثم قرأ منه وصية فاطمة»^(٧).

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٩.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٣٩. والادم جمع أديم وهو الجلد المدبوغ.

(٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١١. ولعل الصحيح: مملوان علماً وكتباً.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٢.

(٥) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٩.

(٦) هوامش نقدية: ص ٦١.

(٧) الكافي: ج ٧، ص ٤٨، ح ٥؛ و ص ٤٩، ح ٦، عنهما البحار: ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ٢.

والخلاصة أنه لا مانع من القول باشمال مصحف فاطمة عليها السلام على وصيتها إلا أن ما هو موجود من الروايات الصحيحة لا يفي بذلك، وما قد يظهر منه ذلك ضعيف من الناحية السندية.

ومن المناسب الإشارة إلى أن بعض الروايات ذكرت أن الجفر يشمل كتاب الجامعة، وهو كتاب ورد ذكره كثيراً في الروايات، وهو من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام وقد عبرت الروايات عن محتواه بأن «فيه جميع ما يحتاج الناس إليه حتى أرش الخدش»، ومن هنا فمن الممكن أن يكون منشأ الخلط عند فضل الله في اعتقاده أن مصحف فاطمة يحتوي على الأحكام الشرعية هو احتواء الروايات التي تحدثت عن الجامعة على جملة «إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام» فظن أن ذلك هو نفس مصحف فاطمة لأن بعض روايات مصحف فاطمة ذكرت فيها هذه الجملة.

الروايات الموهمة لوجود الحلال والحرام في مصحف فاطمة:

نعم وردت روايتان توهمان أن محتوى مصحف فاطمة هو الأحكام الشرعية وهما:

الرواية الأولى: رواية الحسين بن أبي العلاء:

وهي الرواية السابعة التي مرت في هذا الفصل (محتوى مصحف فاطمة)، ورواها الكليني في الكافي بسند معتبر، غير أن المسألة قابلة للبحث من جهة مرجع الضمير هل هو للجفر أم لمصحف فاطمة، وسنورد الرواية مرة أخرى حتى يتضح أمرها، فقد روي عن الحسين بن أبي العلاء أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندي الجفر الأبيض، قال: قلت: فأني شيء فيه، قال عليه السلام: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى ومصحف إبراهيم والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعّم أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش».

مناقشة مدلول الرواية:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول عند التعليق على هذا الحديث وإلى ما يرجع إليه الضمير: «لعل الضمائر كلها أو الآخرين راجعة إلى الجفر لا المصحف، فلا ينافي الأخبار الدالة على أنه ليس في مصحفها الأحكام»^(١).

وبناءً على هذا فإن عبارة «ما أزعّم أن فيه قرآناً» جملة اعتراضية في كلام الإمام عليه السلام لبيان عدم احتواء مصحف فاطمة على القرآن ودفعاً للتوهم الذي قد يوجد في ذهن المستمع عند استماعه لظاهر كلمة مصحف، ثم أكمل الإمام عليه السلام الحديث حول ما يشتمل عليه الجفر بقوله: «وفيه ما يحتاج الناس إلينا...»، ولكن «فضل الله» في جوابه السادس لم يذكر هذه الرواية كاملة، وعندما بتر الحديث وفصله عما قبله حاول أن يستظهر اشمال مصحف فاطمة على الحلال والحرام.

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٧.

وقال العلامة المجلسي أيضاً في باب (فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام) من كتاب الكافي عند تعليقه على الحديث الاول الذي أورده الكليني ما يلي: «ثم الظاهر من أكثر الاخبار اشتغال مصحفها على الاخبار فقط، فيحتمل أن يكون المراد عدم اشتغاله على أحكام القرآن»^(١).

ويعضد قول العلامة المجلسي بل يدل عليه ما جاء في الحديث السادس وهو حديث صحيح السند على مبنى السيد الخوئي (قدم سره) كما بينا، حيث قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام».

بل إنه حتى على فرض ضعف هذا الحديث فإنه يمكن الجزم بأن الضمير بل الضمائر في عبارة «وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش» لا تعود إلى مصحف فاطمة بل إلى الجفر الأبيض، ويدل على ذلك أن عبارة «أرش الخدش» لا يجدها المتتبع في الروايات إلا فيما كان الحديث فيه عن كتاب الجامعة - وهو المعبر عنه في بعض الروايات بكتاب علي عليه السلام - أو كان الحديث فيه عن الجفر باعتباره وعاء يحتوي على كتاب الجامعة. ومن جملة الروايات الدالة على ذلك ما يلي:

١ - روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن الحجاج، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير قال: «دخلت على أبي عبدالله عليه السلام ... ثم قال عليه السلام: يا أبا محمد، وإن عندنا الجامعة، وما يدرهم ما الجامعة؟ قال: قلت: جعلت فداك، ما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه، وخطّ علي يمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الارش في الخدش»^(٢). والحديث صحيح الإسناد على رأي العلامة المجلسي^(٣)، ويبدو أنه يذهب إلى صحته باعتبار أن المراد من عبدالله بن الحجاج بملاحظة الطبقة هو عبدالله بن محمد بن الحجاج الأسدي الثقة، وقد نسب إلى الجد لا الأب ونظير ذلك في الاسانيد كثير جداً، أما السيد الخوئي فيظهر أنه يذهب إلى ضعفه، فقد أفرد اسم عبدالله بن الحجاج وذكر أنه قد روى روايتين منها هذه الرواية، ولم يشر إلى اتحاده مع عبدالله بن محمد الحجاج^(٤).

٢ - وروى الكليني أيضاً بسند صحيح عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبدالله قال: «تلك - أي الجامعة - صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الاديم مثل فخذ العالج، فيها كل ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلا وهي فيها حتى أرش الخدش»^(٥).

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٦.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٣٨.

(٣) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٤.

(٤) راجع معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٥٦.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، ح ٥، ورواه الصفار بسند صحيح أيضاً في بصائر الدرجات: ص ١٦٢، ح ٢.

٣ - روى الصفار بسند صحيح عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إن عندنا صحيفة طولها سبعون ذراعاً إملاء رسول الله وخطه علي بيده، وإن فيها لجميع ما يحتاج إليه الناس حتى أرش الخدش»^(١). فإنه من تطابق لفظ أرش الخدش في صحيفة الحسين بن أبي العلاء مع ما هو موجود في الأحاديث الصحيحة الواردة في كتاب الكافي وبصائر الدرجات والتي أكدت أن كتاب الجامعة هو المتضمن لهذه العبارة يعلم أن الضمائر تعود إلى الجفر لا إلى مصحف فاطمة عليها السلام. أما الدليل على احتواء الجفر على كتاب الجامعة فروايات عديدة مذكورة في كتاب بصائر الدرجات ومنها ما هو صحيح السند كصحيفة عبدالله بن سنان^(٢).

عود الضمير إلى الأقرب:

وبما ذكرناه يظهر ضعف استدلال مؤلف «هوامش نقدية» فيما يرجع إليه الضمير في رواية الحسين بن أبي العلاء حيث قال: «... لأن الضمير يرجع إلى الأقرب، ولذلك لم يجزم العلامة المجلسي في كتابه (مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٧) برجوع الضمير على غير مصحف فاطمة فعبر به (لعل). على أن العلامة المجلسي نفسه اعترف بظهور بعض الأخبار باشتغال مصحف فاطمة عليها السلام على الأحكام (الحلال والحرام). فراجع البحار: ج ٢٦ في تعليقه على الحديث رقم ٧٠ ص ٥٢٣ ط مؤسسة التاريخ العربي»^(٣). فإن حجة الأخذ بعود الضمير إلى الأقرب إنما هو من باب الظهور، وقد أثبتنا أن عبارة «أرش الخدش» قد استخدمت في الروايات المتعرضة لكتاب الجامعة، وهذه العبارة تعود إلى الجفر باعتباره وعاء للكتب بما فيه الجامعة، وقد دلت صحيفة عبدالله بن سنان أن الجفر يحتوي على كتاب الجامعة، وتؤيدها روايات أخرى عديدة. وبناءً على ذلك فإنه إن لم نقل أن الاظهر بقرينة الروايات الأخرى أن الضمير يعود إلى الجفر فلا أقل من تحقق الإجمال ومعه يسقط دليل المدعي.

أما العلامة المجلسي فإنه قد صرح في نفس كتاب البحار الذي أرجع إليه مؤلف الهوامش بأن «الظاهر من أكثر الأخبار اشتغال مصحفها على الأخبار فقط»، مع ما في قوله «أكثر الأخبار» و«فقط» من دلالة غير خافية، وذكر المجلسي نفس العبارة أيضاً في مرآة العقول^(٤). أما التعبير بـ (لعل) فهو أسلوب دارج عند العلماء يستخدمونه حيث لا يكون هناك دليل واضح على أمر ما، وهو من باب المقولة المعروفة: «إذا جاء

(١) بصائر الدرجات: ص ١٦٣، ح ٦.

(٢) راجع بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ١٠، و ص ١٧٩، ح ٢٦، ويؤيدها روايات أخرى، فراجع ص ١٧٥، ح ١١ و ١٢، و ص ١٧٦، ح ١٥، و ص ١٨١، ح ٣٤.

(٣) هوامش نقدية: ص ٦٤.

(٤) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٦.

الاحتمال سقط الاستدلال». وللعلم فإنه لا يوجد من الروايات حسب تتبعنا في كتب الأحاديث ما يدل على وجود الأحكام الشرعية في مصحف فاطمة غير روايتي الحسين بن أبي العلاء وحبيب الخثعمي، ولا ظهور لهما في الاحتواء على الحلال والحرام كما يشهد بذلك التأمل فيهما.

الرواية الثانية: رواية حبيب الخثعمي:

وهي الواردة في كتاب الزكاة من الكافي الشريف باب العلة في وضع الزكاة على ما هي لم تزد ولم تنقص، فقد روى ثقة الإسلام الكليني عن علي بن إبراهيم، عن سلمة بن الخطاب، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن حبيب الخثعمي قال:

«كتب أبو جعفر المنصور إلى محمد بن خالد وكان عامله على المدينة أن يسأل أهل المدينة عن الخمسة في الزكاة من المائتين كيف صارت وزن سبعة ولم يكن هذا على عهد رسول الله ﷺ، وأمره أن يسأل فيمن يسأل عبدالله بن الحسن وجعفر بن محمد ﷺ. قال حبيب الخثعمي: فسأل أهل المدينة فقالوا: أدركنا من كان قبلنا على هذا، فبعث إلى عبدالله بن الحسن وجعفر بن محمد ﷺ فسأل عبدالله بن الحسن فقال كما قال المستفتون من أهل المدينة، قال: فقال: ما تقول يا أبا عبدالله؟ فقال: إن رسول الله ﷺ جعل في كل أربعين أوقية أوقية، فإذا حسبت ذلك كان على وزن سبعة وقد كانت وزن ستة وكانت الدراهم خمسة دنانير. قال حبيب: فحسبنا فوجدناه كما قال، فأقبل عليه عبدالله بن الحسن فقال: من أين أخذت هذا؟ قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة. قال: ثم انصرف، فبعث إليه محمد بن خالد ابعت إلي بكتاب فاطمة، فأرسل إليه أبو عبدالله ﷺ إني إنما أخبرتك أنني قرأت ولم أخبرك أنه عندي، قال حبيب: فجعل محمد بن خالد يقول لي: ما رأيت مثل هذا قط»^(١). وفي السند ضعف بسلمة بن الخطاب إلا بناءً على توثيق من جاء في أسانيد كامل الزيارات.

وهذا الحديث هو الذي يشير إليه «فضل الله» بقوله: «فنحن نقرأ في أحاديث الإمام الصادق أنه كان يتحدث مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الأحكام، ويقول له: من أين جئت بهذا؟ ويقول له الإمام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء». ووجه الاستدلال بهذه الرواية هو أن الإمام الصادق ﷺ أجاب في مسألة شرعية تتعلق بالفقه دون الأخبار الغيبية وما شابه ذلك، والإمام ﷺ نسب الجواب إلى كتاب فاطمة، وهذا يعني صحة ما يقوله فضل الله من أن مصحف فاطمة فيه مسائل تتعلق بالحلال والحرام^(٢).

(١) الكافي: ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٢.

(٢) راجع هوامش نقدية: ص ٥٨.

خطأ متكرر ... !

قال مؤلف هوامش نقدية: «... ومال إلى ذلك - أي القول بوجود الاحكام الشرعية في مصحف فاطمة - السيد محسن الامين، قال: والظاهر أن مصحف فاطمة هو المراد بكتاب فاطمة الوارد في بعض الاخبار. وساق خبر الخثعمي (انظر الاعيان: ١م، ص ٩٧)، ومال إلى ذلك أيضاً الشيخ محمد جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان (راجع ص ٦١)، وعليه السيد هاشم معروف الحسني الذي ذكر أن الروايات تكاد تكون صريحة في اشتمال الجامعة ومصحف فاطمة والجفر على الحلال والحرام وإن ظهر اشتمالها على غير ذلك (سيرة الائمة الاثني عشر: ج ١، ص ١٠٥). وربما تبناه الشيخ عبدالهادي الفضلي في كتابه (دروس في فقه الإمامية: ج ١، ص ١٠٨)، ومال إليه السيد محمد رضا الحسيني الجلالى في كتابه (تدوين السنة الشريفة: ص ٧٧)» (١).

وقد حاول عبر تكثير عدد الداهيين إلى اشتمال مصحف فاطمة على الحلال والحرام أن يقوي رأي صاحبه مع أن هناك فروقاً في المقام واضحة، فهؤلاء كانوا في صدد عرض سريع مختصر عما كان عند الائمة عليهم السلام من العلوم والكتب بما فيها مصحف فاطمة عليها السلام، ولم يكونوا في صدد البحث والتحقيق المسهب كما هو حال «فضل الله» الذي أخذ يرد على رأي الإمام الخميني والميرزا جواد التبريزي وغيرهم، وبعد مناقشات طويلة ومتكررة. كما أن بعض من استشهد برأيهم كان ينقل ما ذهب إليه البعض الآخر، وعلى سبيل المثال اعتمد الشيخ عبدالهادي الفضلي والسيد محمد رضا الجلالى على ما ذكره السيد هاشم معروف الحسني والسيد محسن الامين، وهذا يؤكد ما قلناه أنهم لم يكونوا بصدد التوسعة في البحث عن مصحف فاطمة، ولذا اكتفوا بالإشارة إلى ما ذكره الآخرون. ويؤيد هذا المعنى أن السيد الجلالى بعد أن ذكر أن كتاب فاطمة ومصحفها يحتوي على المسائل والاحكام الشرعية كان مما أمر بالرجوع إليه كتاب مرآة الكتب (٢)، وبعد الرجوع إليه وجدنا أن مؤلفه الميرزا علي التبريزي قال: «وهو كتاب أملاه جبرائيل عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه علي عليه السلام، وورد في حقه ووصفه أخبار كثيرة منها ما في البصائر عن حماد بن عثمان»، ثم أورد رواية حماد التي جاء في آخرها: «أما أنه ليس فيه الحلال والحرام، لكن فيه علم ما يكون» (٣)، وهذا دليل على أن المؤلف لم يكن في صدد التحقيق بل العرض المختصر، ولو أن مؤلف الهوامش قد راجع بنفسه إرجاعات السيد الجلالى لما أوقع نفسه في مثل هذا الخطأ الناشئ من عدم التتبع. كما إنه يظهر أن منشأ الرأي الذي ذهب إليه السيد هاشم معروف الحسني هو النقل الخاطئ لرواية الحسين بن أبي العلاء، فقد قال:

(١) هوامش نقدية: ص ٦٦.

(٢) تدوين السنة الشريفة: ص ٧٧، الهامش رقم ٤.

(٣) مرآة الكتب: ص ٦.

«فليس بغريب والحال هذه أن تكون السيدة فاطمة عليها السلام قد جمعت قسماً مما سمعته منه ومن زوجها في التشريع والأخلاق والآداب وما سيحدث في مستقبل الزمان من الأحداث والتقلبات، وقد ورث الأئمة من أبنائها في جملة ما ورثوه عنها هذا الكتاب واحداً بعد واحد». ثم ساق رواية أبي بصير، ثم أعقبها برواية الحسين بن أبي العلاء، وبعد أن نقل قسماً منها قال: «وحتى لا يلتبس الأمر على أحد ويظن ظان أن كلمة مصحف تعني قرآناً غير الموجود بين أيدي الناس، أو يستغل أحد هذا الاسم فيفسره بغير واقعه بقصد التشويه والتضليل، قال الإمام عليه السلام: ما أزعجنا أن فيه قرآناً بل فيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى أن فيه الجريدة ونصف الجريدة وربيع الجريدة وأرش الخدش»^(١).

وفي كلامه مواقع للنظر قد مرت الإشارة إليها، وما يهمنا هنا هو التنبيه على أن السيد هاشم معروف قد أضاف سهواً كلمة (بل) إلى الرواية، ولا يخفى مدى تأثير إضافة هذه الكلمة في مدلول الرواية.

مناقشة رواية حبيب الخثعمي:

والجواب عن شبهة فضل الله وهذا الادعاء في دلالة الرواية على اشتغال مصحف فاطمة على الأحكام الشرعية يتم بما يلي:

أما أولاً: فلما مرّ من ضعف السند فلا يمكن لهذه الرواية أن تعارض ما ثبت بالسند الصحيح؛ لأنّ اللاحجة لا تعارض الحجة. ولكن فضل الله يحاول دوماً أن يستفيد من الرواية التي يكون مضمونها في صالحه ويقبلها وإن كانت ضعيفة ما دامت تؤيد رأيه الاستحسانى بحجة أنه يكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب، وأما عندما يكون مضمونها مخالفاً لذوقه ومشربه نجاهه يردّها محتجاً بضعف سندها! بل إنه بناءً على تضعيف عمر بن عبدالعزيز فإن المتحصل هو وجود روايتين ضعيفتي السند متعارضتين من حيث المضمون والمتن، ومع تعارضهما فلا يحصل الوثوق حتى لو قلنا بحجية الخبر الموثوق به، ومعه فلا يمكن القول بوجود الحلال والحرام في مصحف فاطمة، بل إن خبر عمر بن عبدالعزيز في حكم النص قبال رواية حبيب الخثعمي، وعلى فرض التزل فهو أظهر منه، ومن المعلوم أن لا تعارض بين النص والظاهر أو بين الاظهر والظاهر، ولو تنزلنا أكثر فالإجمال متحقق فلا يكون في المسألة دليل على الإثبات أو النفي. ومن هنا يعلم وجه الضعف في قول مؤلف «هوامش نقدية»: «ومهما يكن من أمر فإن الروايات لا تستبعد أن يكون في مصحف فاطمة أحكام شرعية، بل الظاهر من بعضها ذلك كما اعترف به العلامة المجلسي، نعم رواية حماد هي وحدها التي تستبعد ذلك وقد أشرنا إلى أنها ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها»^(٢).

(١) سيرة الأئمة الاثني عشر: ج ١، ص ١٠٤.

(٢) هوامش نقدية: ص ٦٥.

فإن عدم الاستبعاد غير كاف في الإثبات وإلا لصح نسبة أي شيء إلى مصحف فاطمة لمجرد نفي الاستبعاد ولا أظن أن يلتزم به أحد، أما رواية حماد فعلى فرض ضعفها فإن ذلك لا يعني أن ما ورد قبالها صحيح السند، فكل ما جاء في الروايات المثبتة لوجود الأحكام الشرعية هما روايتا الحسين بن أبي العلاء ورواية حبيب الخثعمي فقط، والثانية ضعيفة السند، أما رواية الحسين فإنها وإن كانت صحيحة السند ولكن لا ظهور فيها كما ذكرنا.

أما ثانياً: الوجه الذي ذكره العلامة المجلسي في دفع هذا التوهم، فقد قال: «فإن قيل: إنه ورد في بعض الاخبار أنه ليس في كتاب فاطمة (عليها السلام) شيء من الأحكام، فكيف كان هذا؟» ثم أورد رواية حماد بن عثمان التي جاء فيها: «أما أنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام»، ثم قال: «قلت: يحتمل أن يكون المراد أنه ليس فيه حكم أصالة، ولا ينافي أن يستنبط من بعض الاخبار التي تضمنها بعض الأحكام إذ ما من خبر إلا ويستفاد منه حكم غالباً» (١).

ثالثاً: إن تعبير الإمام المعصوم (عليه السلام) هو «كتاب فاطمة» وليس «مصحف فاطمة»، ومن الممكن أن يكون للزهاء (عليه السلام) كتاب آخر غير مصحفها خصوصاً مع ورود بعض الأحاديث التي تفيد وجود ما سوى مصحف فاطمة لديها من كراسة أو لوح وما شاكلهما كما أشير إلى ذلك في خاتمة بحث مصدر مصحف فاطمة، فاستظهار فضل الله والقول بأن «كتاب فاطمة» هو «مصحف فاطمة» ليس بتام، وقد أشار العلامة المجلسي إلى هذا الاحتمال عند شرحه لهذا الحديث، فقال: «مع أنه يحتمل أن يكون كتاب فاطمة (عليها السلام) غير مصحفها صلوات الله عليه» (٢)، وعلى أقل تقدير فإن هناك إجمالاً من هذه الناحية.

رابعاً: فإن الإمام (عليه السلام) نسب الكتاب إلى أم الخطاب عبدالله بن الحسن فقال: «كتاب أمك»، ولم يقل «كتاب أمك فاطمة الزهراء (عليها السلام)»، ولم يقل «كتاب جدتك الزهراء (عليها السلام)» أو أمك الزهراء (عليها السلام) كما نسب «فضل الله» إلى الرواية، وليس في الرواية أي دليل على إرادة «الزهراء» من اسم «فاطمة»، ومن المعروف أن والدته عبدالله بن الحسن هي فاطمة بنت الإمام الحسين (عليه السلام) ولا يستبعد أن يكون لها كتاب نقلته عن أبيها أو عن أخيها فيه مسائل الحلال والحرام، وعلى أقل تقدير فالرواية مجملة من هذه الناحية.

خامساً: من المحتمل وجود سقط في الرواية لتكون العبارة هكذا: «قرأت في كتاب كان عند أمك فاطمة»، لانه جاء في الكافي أن الإمام الحسين (عليه السلام) قبل شهادته في كربلاء أودع كتاب الجامعة المختص بمسائل الحلال والحرام عند ابنته فاطمة بنت الحسين

(١) الأربعين: ص ٥٥٩.

(٢) الأربعين: ص ٥٦٠.

أم عبدالله بن الحسن، والإمام الصادق عليه السلام لأسباب معينة لم يشأ أن ينسب كتاب الجامعة إلى مصدره الأصلي فنسبه إلى فاطمة بنت الحسين عليها السلام باعتبار وجوده في حيازتها فترة من الزمن إظهاراً منه لعبدالله بن الحسن فضل والدته ومنزلة الرفيعة إلى درجة استوجبت أن يستأمنها الإمام المعصوم عليه السلام مواريث الإمام الخاصة ويخفيها عندها^(١).

فقد أورد الشيخ الكليني في حديثين من كتاب الحجة من كتابه الكافي ضمن باب الإشارة والنص على علي بن الحسين صلوات الله عليهما ما يشير إلى استيداع الإمام الحسين عليه السلام إياها بعض الكتب المختصة بالإمام المعصوم عليه السلام، أما الحديث الأول فقد رواه عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين وأحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الحسين بن علي عليه السلام لما حضره الذي حضره دعا ابنته الكبرى فاطمة بنت الحسين فدفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين مبطوناً معهم لا يرونه إلا أنه لما به، فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين عليه السلام ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا يا زياد، قال: قلت: ما في ذلك الكتاب جعلني الله فداك؟

قال عليه السلام: فيه والله ما يحتاج إليه ولد آدم منذ خلق الله آدم إلى أن تفنى الدنيا، والله إن فيه الحدود حتى أن فيه أرش الخدش». أما الحديث الثاني فقد رواه الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لما حضر الحسين عليه السلام ما حضره دفع وصيته إلى ابنته فاطمة ظاهرة في كتاب مدرج، فلما أن كان من أمر الحسين عليه السلام ما كان دفعت ذلك إلى علي بن الحسين عليه السلام، قلت له: فما فيه يرحمك الله؟ فقال عليه السلام: ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أن تفنى»^(٢).

فهذان الحديثان يدلان على أن الكتاب الذي كان عند فاطمة بنت الحسين هو كتاب الجامعة المختص بمسائل الحلال والحرام، ومن المحتمل - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - أن

(١) وفاطمة بنت الحسين هي التي روت خطبة فاطمة الزهراء عليها السلام في جمع من نساء المهاجرين والانصار والمبتدئة بقولها عليها السلام: «أصبحت والله عاتقة لديناكم قالية لرجالكم... إلخ»، وقد رواها الشيخ الصدوق في معاني الاخبار ضمن باب معاني قول فاطمة عليها السلام لنساء المهاجرين والانصار في علتها، والناقل لهذه الرواية هو ولدها عبدالله بن الحسن، وقال الشيخ المفيد عنها في الإرشاد: «كانت فاطمة بنت الحسين عليها السلام تقوم الليل وتصوم النهار». خرجت مع أبيها الحسين عليه السلام إلى العراق ثم سببت مع بقية نساء أهل البيت، وفي الكوفة خطبت خطبتها المعروفة، وفي مجلس يزيد بالشام استوهبها رجل شامي من يزيد فلاذت بذيل عمتها زينب بنت أمير المؤمنين عليها السلام. تزوجت بالحسن الثاني ابن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام وولدت له عبدالله المحض والحسن المثلث وإبراهيم الغمر، وبعد أن دس الوليد بن عبد الملك السم لزوجها ضربت فسطاطاً على قبره سنة كاملة، وقد ورد ذكرها في كتاب الجنائز من صحيح البخاري حيث جاء فيه: «لما مات الحسن بن الحسن ضربت إمراته القبة»، توفيت سنة ١١٠ هـ ودُفنت في مصر، ولها مقام معروف يزار.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٠٣ و ٣٠٤. روى الصفار قريباً منهما في بصائر الدرجات: ص ١٦٨، ح ٩؛ ص ١٨٣، ح ٣؛ ص ١٨٤، ح ٦؛ ص ١٨٨، ح ٢٤.

الإمام عليه السلام نسب ما جاء في مسألة الزكاة إلى هذا الكتاب، نعم لعلنا جزءاً بأن مصحف فاطمة هو من موارث الإمام المعصوم عليه السلام لذا قد تتمكن من الادعاء بأن الإمام الحسين استودع فاطمة بنت الحسين عليها السلام مصحف فاطمة أيضاً وإن لم يشر إليه الحديثان السابقان باعتبار أن طريق الاستيداع كان محصوراً بواسطة فاطمة بنت الحسين كما يظهر من الرواية.

مصحف فاطمة مما يتوارثه المعصوم:

ومما يدلّ على أن مصحف فاطمة مما يتوارثه المعصوم عليه السلام ومن علاماته روايات عديدة، منها:

١ - ما رواه الصفار بسند صحيح عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، قال: حدثني أبو بصير، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «ما مات أبو جعفر حتى قبض مصحف فاطمة»^(١).

٢ - ما أورده الشيخ الصدوق في كتابه الخصال، فقد روى عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه) قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: «للإمام علامات، يكون أعلم الناس ... إلى أن قال في آخر الحديث: ويكون عنده مصحف فاطمة»^(٢).

ولا يوجد أي اختلاف في سند الحديث باستثناء محمد بن إبراهيم الطالقاني فقد حسنه العلامة المامقاني في تنقيح المقال اعتماداً على ترضي الشيخ الصدوق وترحمه عليه وباعتباره من مشايخ الإجازة، وكذلك ذهب العلامة المجلسي إلى قوة السند^(٣)، أما السيد الخوئي والإمام الخميني فيذهبان إلى ضعف السند باعتبار أن الترحم والترضي لا يدل على التوثيق^(٤).

٣ - ما رواه الصفار عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن سيف، عن أبيه، عن فضيل بن عثمان، عن أبي عبيدة الخذاء قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «يا أبا عبيدة، من كان عنده سيف رسول الله صلى الله عليه وآله ودرعه ورايته المغلبة ومصحف فاطمة قرّت عينه»^(٥). وفي السند الحسين بن سيف بن عميرة، ولا توثيق له على رأي السيد الخوئي بعد تراجعه عن مبناه بقبول أسانيد كامل الزيارات، أما العلامة المامقاني فقد ذهب إلى حسنه.

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٨، ح ٢٣.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٥٢٧ - أبواب الثلاثين وما فوقه، الحديث الاول.

(٣) عين الحياة: ج ١، ص ١٧٨.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٧٨. المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٨٤.

(٥) بصائر الدرجات: ص ٢٠٦، ح ٤٧.

وقد ارتكب «فضل الله» مغالطة مكشوفة حينما قال في العدد ٥٧ من نشرة «فكر وثقافة» أنه مع عدم وجود مصحف فاطمة بين أيدينا فلا ثمرة من البحث والنقاش حول ما يحويه وذلك لأننا نلتزم في ديننا أصولاً وفروعاً بما روي عن المعصومين (عليهم السلام)، ومع إخبارهم وتحديد لهم لمضمون المصحف - ووفقاً للأدلة في السند والمتن - بأمر دون آخر فلا وجه أساساً للتقليل من قيمة البحث حول مضمون مصحف فاطمة بحجة عدم وجوده عندنا.

النتيجة في أحاديث محتوى مصحف فاطمة

وبعد هذا كله فالحديث الأول الذي رواه الكليني والصفار بسند صحيح يؤكد على أن مضمون مصحف فاطمة (عليها السلام) هو موضع النبي (صلى الله عليه وآله) وحاله وما يكون في ذرية فاطمة من بعدها، والحديث الثامن الصحيح على رأي الإمام الخميني والعلامة المامقاني وآخرين يدل على أن فيه بعض المسائل التاريخية كأسماء من يملك، ويضاف إليهما عدة روايات تعضد بعضها وتؤكد أن مصحف فاطمة (عليها السلام) يحتوي على ما يكون من حادث وأسماء من يملك كالحديث الثاني والثالث والسادس، أما الحديث التاسع فهو أكثر تلك الأحاديث توسعة في مضمون ومحتوى مصحف فاطمة (عليها السلام).

ثم إن هذا الاختلاف في الأحاديث حول سعة مصحف فاطمة (عليها السلام) لا يمكن أن يخلق تعارضاً بينها كما يحاول «فضل الله» إظهاره في جوابه السادس لأن التعارض - كما قلنا - إنما يحصل إذا كان هناك تناف وتكاذب بين الداللتين أو المدلولين على مستوى الإثبات أو النفي، أما إثبات رواية لأمر وإثبات رواية أخرى أمراً آخر إلى جنب الأمر الأول فلا يتسبب في إيجاد التعارض، وكلمة (فقط) التي ذكرها «فضل الله» غير موجودة في الروايات حتى يقال بوجود التعارض كما يحاول الإحياء إليه، وإنما هي من وضعه هو فقط!

كما أن «فضل الله» عندما اعتبر أن رواية أبي عبيدة تقصر محتوى مصحف فاطمة (عليها السلام) بما يكون في ذريتها وأن ذلك يتعارض مع التوسعة الموجودة في رواية حماد بن عثمان التي تتحدث عن ظهور الزنادقة فاته أنه لم يعتبر أن ما اختاره من احتواء مصحف فاطمة (عليها السلام) على مسائل الحلال والحرام متعارضاً مع التوسعة الموجودة في رواية سليمان بن خالد التي تذكر أن وصية فاطمة (عليها السلام) هو ضمن مصحفها! (١).

هذا بالإضافة إلى أن رواية أبي عبيدة لم تقصر أمر محتوى مصحف فاطمة (عليها السلام) بما يكون في ذريتها بل أخبرت عن موضع النبي (صلى الله عليه وآله) ومكانه ومنزله في الجنة. نعم،

(١) وقد ألمح إلى ذلك حينما قال بوجود قولين في محتوى مصحف فاطمة أحدهما يقول بأن فيه وصيتها مع بعض الأحكام الشرعية، والآخر يقول أن فيه بعض الغيبات. راجع العدد ٥٧ من نشرة «فكر وثقافة».

قد يتصور التعارض بين صحيحة الحسين بن أبي العلاء إذا قبلنا بأنها ظاهرة في اشتمال مصحف فاطمة (عليها السلام) على مسائل الحلال والحرام باعتبار رجوع الضمير إلى الأقرب - ولم نقل بأنها ظاهرة في اشتمال الجفر على ذلك أو أنها مجملة من هذه الناحية - وبين صحيحة حماد بن عثمان التي تنص على نفي وجود مسائل الحلال والحرام، ومن المعلوم أن الأصوليين يذهبون إلى تقديم النص على الظاهر في مثل هذه الحالة. ولكن الصحيح أن لا تعارض بين النص والظاهر بل هو من موارد الجمع العرفي كما نص على ذلك السيد الخوئي والإمام الخميني وغيرهما (١).

ثم إنه لو افترضنا أن دلالة الحديثين متساوية من ناحية الظهور فهما في قوة واحدة ولا يوجد حسب الظاهر مرجح لتقديم أحدهما على الآخر، ومعه فلا مجال أيضاً لإثبات وجود مسائل الحلال والحرام في مصحف فاطمة، لأن الإثبات يحتاج إلى دليل وهو مفقود حسب الفرض.

أما إذا قلنا بأن رواية حماد بن عثمان ضعيفة سنداً وأن صحيحة الحسين بن أبي العلاء ظاهرة في اشتمال مصحف فاطمة (عليها السلام) على مسائل الحلال والحرام فإنه على هذا الفرض فقط يصح القول أن مصحف فاطمة (عليها السلام) يحتوي على الأحكام الشرعية أيضاً، ولكن بما ذكرناه من الأدلة والشواهد يتبين أن هذا مجرد افتراض لا أكثر.

خلاصة مناقشات مباحث مصحف فاطمة:

وحيث أن الجواب السادس لفضل الله هو غاية ما بلغه فهمه وما أتعب به نفسه لما ذهب إليه من الرأي باعتباره رداً على أحد مراجع التقليد، وحيث إنه قد طرح رأيه حول روايات مصحف فاطمة بصورة جامعة كان لابد لنا من طرح ما ينقض رأيه بشكل جامع أيضاً ليتبين زيفه وإنه بعيد عن الدليل العلمي وإن كان في ذلك إعادة لبعض ما سبق.

ففضل الله قد سلك طريقاً خاصاً به في التعامل مع روايات مصحف فاطمة أوصله إلى القول بأن مصحف فاطمة يحتوي على الأحكام الشرعية الملقاة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) على الزهراء (عليها السلام)، فكانت تكتب ذلك في مصحف سمي باسمها، وهو فيما ذهب إليه قد ارتكب أخطاءً جسيمة تتم عن قصور وسطحية في فهم الأسس العلمية في التعامل مع الروايات، فقد بنى رأيه على أسس باطلة وهي:

١ - اكتفى في استنتاجاته حول مصحف فاطمة بخمسة أحاديث فقط رغم أنها أكثر من ذلك بكثير، وفي بعض ما لم يذكره ما لا يتوافق مع رأيه.

(١) مصباح الأصول: ج ٢، ص ٢٥٢. الرسائل: ج ٢، ص ١٨.

٢ - ضعّف صحيحة أبي عبيدة التي تقول إن مصحف فاطمة عبارة عما كان يحدثها به جبرائيل حول ما سيكون من أخبار عن ذريتها، وإن الإمام علي كان يكتب ذلك، بذريعة أنّ المراد به هو المدائني غير الموثق لا الحذّاء الموثق، وقد بيّنا مدى وهن ذلك، وقلنا إنّ المدائني لم يرد له ذكر سوى في روايتين إحداهما باسم أبي عبيدة والآخرى باسم أبي عبيد، أمّا الحذّاء فقد ورد ذكره في عشرات الروايات وقد أكثر علي بن رثاب الرواية عنه، فيحمل الراوي على الأغلب المعهود كما هو الشأن في بقية الموارد المشابهة.

٣ - ضعّف صحيحة حماد بن عثمان التي تشارك صحيحة أبي عبيدة في المضمون مع إضافة أمر زائد وهو عدم احتواء مصحف فاطمة ﷺ لمسائل الحلال والحرام بحجة أن في سندها عمر بن عبدالعزيز وقد قالوا عنه أنه مخلص يروي المناكير، وقلنا أن التخليط ورواية المناكير ليست من موجبات الطعن في نفس الراوي إذا كان ثقة، وقد ذهب السيد الخوئي (قدس سرّه) إلى وثاقته لوروده في أسانيد تفسير علي بن إبراهيم القمي.

٤ - استظهر إرادة مصحف فاطمة من قول الإمام الصادق ﷺ لعبدالله بن الحسن في رواية حبيب الخثعمي: «قرأت في كتاب أمك فاطمة»، مع أنه لا دليل على إرادتها إذ يمكن إرادة والده عبدالله بن الحسن فاطمة بنت الحسين، كما أنه لا دليل على تطابق مصحف فاطمة مع كتاب فاطمة، فقد يكون كتاب فاطمة كتاباً آخر، وعلى أقلّ تقدير فالرواية مجعولة من هذه الناحية.

٥ - استظهر من قول الإمام الصادق ﷺ في رواية سليمان بن خالد: «وليخرجوا مصحف فاطمة فإنّ فيه وصية فاطمة» أن الضمير عائد إلى مصحف فاطمة، مع أنّ هناك إجمالاً من هذا الجانب إذ يحتمل عوده إلى الجفر، وعندما ذكر الحديث مبتوراً حاول أن يستظهر ما ذهب إليه، ومع ملاحظة روايات الجفر تطمئن النفس إلى أن الضمير عائد إلى الجفر لا لمصحف فاطمة، وعلى فرض عوده على مصحفها، فلا ضير من ذلك لما قلناه أن التوسعة في محتوى المصحف لا يتعارض مع الروايات التي تقتصر على بعض الأمور، فالتعارض يقع بين الإثبات والنفي لا الإثبات والإثبات.

٦ - حاول التشكيك في مضمون خبر حماد بن عثمان من جهة أن الملك جاء ليدخل عليها السرور عما دخلها من الحزن بعد وفاة رسول الله ﷺ، والرواية تقول: «فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين» مما يدل على أنها متضاربة من تحدّث جبرائيل معها فيكون نقضاً للغرض الذي جاء من أجله، ولكن هذه الشبهة باطلة؛ لأنها مبتنية على تفسير المقصود من اسم الإشارة (ذلك) بما أوّله إليه، وسياق الحديث يخالف هذا فهو يدل على أنّ منشأ الشكوى هو عدم تدوين ما يحدثها به

جبرائيل لا نفس التحدّث، مع أنّ العلامة المجلسي (رضي الله عنه) ذهب إلى أنّ المراد من شكت أي أخبرت.

٧ - اكتفى بعدم وجود ما يدعو إلى الكذب في الوثوق بالخبر، فيكون هذا المبني حجة عليه في نفس روايات مصحف فاطمة الأخرى الضعيفة أو التي ادّعى ضعفها، إذ كيف لم يأخذ بها وأخذ برواية حبيب الخثعمي وسليمان بن خالد الضعيفتين. كما أنّ هذا حجة عليه أيضاً فيما سيأتي من مباحث شهادة الزهراء والاعتداء عليها حيث أنكر بعضها بحجة ضعف السند.

٨ - حاول أن يصطنع التنافي والتعارض بين ما جاء في رواية أبي عبيدة التي تدل على أنّ محتوى مصحف فاطمة هو ما يكون في ذريتها وبين التوسعة المذكورة في رواية حماد بن عثمان التي تدل على أنّ في مصحفها علم ما يكون من الأحداث التاريخية كظهور الزنادقة سنة ١٢٨هـ، ويحجب عن هذا بالنقض أولاً: بأنّه قد ذهب إلى أنّ محتوى مصحف فاطمة هو مسائل الحلال والحرام ووصية فاطمة كما استظهره من روايتي الحسين بن أبي العلاء وسليمان بن خالد ولم يعتبر أن اقتصار الأولى على الحلال والحرام متعارضاً مع توسعة الثانية وشمولها لوصيتها.

وثانياً: بالحل، فقد أجمع الأصوليون على أنّ التعارض بين الروايات فرع تكاذبها، والتكاذب إنما يحصل بين ما يدل على إثبات شيء وما يدل على نقيضه وهو النفي، ولا تعارض بين إثبات شيء وإثبات شيء آخر يضم إلى الأول كما هو الحال هنا. وتشبيهاً لهذا بمثال عرفي، فلو أخبر شخص أن العالم الفلاني في خطبته عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال إنّ أول من أسلم، وجاء ثانياً ليخبر أنه قال في خطبته إنّ الإمام علي هو وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإنّ العرف لا يرى أن أحد القولين يكذب الآخر بل يفهم أنّ خطبة العالم تحتوي على كلا الأمرين معاً.

٩ - ادّعى أنّ الروايات متعارضة مع بعضها، فبعضها يدلّ على أنّ الإمام علي (عليه السلام) هو الذي كتب مصحف فاطمة (عليها السلام) عمّا حدّثه الملك عمّا يجري في ذريتها وعلم ما يكون كما في روايتي أبي عبيدة وحماد بن عثمان، والبعض الآخر يدلّ على أن في مصحف فاطمة (عليها السلام) الحلال والحرام ووصيتها كرواية الحسين بن أبي العلاء وحبيب الخثعمي وسليمان بن خالد، وكان لابد مع ذلك من ترجيح إحداهما على الأخرى كما هو عليه العمل في باب التعارض، فرجح رواية الحسين بن أبي العلاء الصحيحة مؤيدة برواية الخثعمي وسليمان بن أبي عبيدة وحماد الضعيفتين، وقد استظهر من رواية الحسين بن أبي العلاء أنّ مصحف فاطمة (عليها السلام) يحتوي على مسائل الحلال والحرام وكذلك استظهر من روايتي الخثعمي وسليمان، ولكن بما أنّ رواية ابن أبي العلاء لم تتعرض لكاتب مصحف فاطمة (عليها السلام) اكتفى بالتبادر المفهوم عند الإطلاق بأنّ الكاتب هو فاطمة (عليها السلام).

وفيما ذكره أخطاء عديدة:

منها: أن هذا المورد ليس من التعارض بحال؛ لأن التعارض إنّما يكون بين الصحيح والصحيح، ومع ادّعائه بأنّ روايتي أبي عبيدة وحمّاد ضعيفتان فكيف يجعلهما معارضتين لرواية الحسين بن أبي العلاء؟

ومنها: أنّه أخذ يكيل الأمور بمكيالين، فقد ذهب إلى وثوق خبري الخثعمي وسليمان على أساس أنّ مبناه هو حجية الخبر الموثوق به نوعاً ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب، فاستفاد مما استظهره منهما أنّ مصحف فاطمة يحتوي على المسائل الشرعية ووصيتها، ولكنه عندما ضعّف روايتي حمّاد وأبي عبيدة الداليتين على أن كاتب المصحف هو الإمام عليّ عما حدّثه به الملك لم يعمل مبناه فيهما واكتفى بالتبادر المفهوم من رواية الحسين بن أبي العلاء والخثعمي وسليمان في أنّ كاتب المصحف هو فاطمة، وعلى فرض تقديم التبادر - أو ما يعبر عنه بالاستيحاء - المأخوذ من الخبر الصحيح على الخبر الضعيف - والذي لا يوجد فيه ما يدعو إلى الكذب! - فإنّ هذا يصحّ في خصوص كاتب مصحف فاطمة، أما فيما يخصّ تحدّث جبرائيل معها فتلك الروايات ساكتة عنه بينما روايتي أبي عبيدة وحمّاد تنصّان على ذلك، ومع ذلك فلم يذهب إلى القول به.



الفصل الخامس : هل في مصحف فاطمة ؑ القرآن ؟

قال فضل الله في جوابه الثالث: «مصحف الزهراء الذي هو ليس بمعنى القرآن ولكنه مصحف بمعنى مجموعة صحف اي اوراق».

وقال في العدد ٢١ من مجلة الموسم: «أمّا بالنسبة إلى موضوع مصحف فاطمة، قطعاً الآن غير موجود عند أحد من العالم، غير موجود عند أي شخص من الشيعة، لا من العلماء ولا من غيرهم، ورد فيه حديث، لكن كلمة المصحف ليس معناه القرآن، كلمة المصحف معناه الأوراق، ولهذا القرآن يسمى كمصحف باعتبار إنه يشتمل على أوراق مكتوب فيها هذا الشيء. فكلمة المصحف لا يراد منها أن هناك عند الشيعة قرآناً يسمى مصحف فاطمة...، على كل حال، ليس المراد بالمصحف القرآن أو ما يكون بديلاً عن القرآن، الاشتباه الذي حاصل إنما هو من إطلاق كلمة مصحف، يعني المفروض إن القرآن ليس اسمه مصحف، إنما سمي مصحف مثلما يسمى كل كتاب مصحف يعني من الصحف، مثل الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى أو صحف الناس».

وما ذكره وإن كان صحيحاً ولكن كان من اللازم ذكر الروايات الواردة في المقام التي تذكر بعضها أن في مصحف فاطمة القرآن، وما يمكن أن يقال في مقام علاجها، وبدورنا قمنا بجمع الروايات المتعرضة لهذا الأمر مع بيان حال أسانيدھا.

الروايات النافية لوجود القرآن في مصحف فاطمة

فمن الروايات التي تنص على عدم وجود شيء من القرآن الكريم في مصحف فاطمة ؑ ما يلي:

١ - روى الكليني في الكافي عند عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله الصادق ؑ قال: «... وإن عندنا لمصحف فاطمة، وما يدرهم ما مصحف فاطمة، قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»^(١). والرواية كما مرت الإشارة إليه صحيحة على رأي العلامة المجلسي وضعيفة الإسناد على رأي السيد الخوئي بعبدالله بن الحجال فهو مجهول^(٢).

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) والعجيب أن مؤلف كتاب «دفاع عن الكافي» قد أعزض ضعف السند إلى أحمد بن عمر الحلبي «الذي لا عين له ولا أثر في كتب الرجال» (دفاع عن الكافي: ج ٢، ص ٣٥٣) لا إلى عبدالله بن الحجال، فإنّ من الممكن حمل أحمد بن عمر الحلبي على أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي الثقة، فإنّ أحمد بن عمر في هذا الحديث قد روى عن أبي بصير والمقصود منه هو يحيى بن القاسم متى ما أطلق من غير قرينة على إرادة غيره (راجع معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ٧٥)، وقد توفي سنة ١٥٠ هـ كما نص على ذلك التجاشي والشيخ الطوسي، أي بعد وفاة الإمام الصادق ؑ :-

وكذلك روى الصفار في بصائر الدرجات، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر، عن أبي بصير نفس مضمون هذه الرواية^(١). وإسناده الصفار ضعيف بالحسين بن سعيد الجمال فهو مجهول إلا أن يكون المراد به الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي ولكن لم يعهد أن لقّب بالجمال، ومن المحتمل أن كلمة الجمال تصحيف لكلمة حماد.

٢ - روى الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «... ومصحف فاطمة ما أزعج أن فيه قرآنًا»^(٢). والحديث تام إسناده.

٣ - روى الصفار في بصائر الدرجات، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه الحسن بن علي بن فضال، عن أبي بكر وأحمد بن محمد، عن محمد بن عبد الملك، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «... وعندنا مصحف أما والله ما هو

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠.

بعامين، وقد ذكروا في ترجمة أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي أنه قد روى عن الإمام الكاظم عليه السلام فلا يستبعد معه أن يكون قد أدرك أبا بصير الأسدي، وبالتالي فلا مجازفة فيما لو قيل بإرادة ابن أبي شعبة الحلبي من أحمد بن عمر الحلبي المذكور في سند الرواية.

هذا كله بناءً على عدم تعيين إرادة ابن أبي شعبة الحلبي من أحمد بن عمر الحلبي كما يظهر من كلام السيد الخوئي (قدس سره)، أما بناءً على اتحادهما كما يظهر من كلام العلامة التستري في قاموسه فالخطب سهل (راجع قاموس الرجال: ج ١، ص ٥٣٩ برقم ٤٦٣؛ و ص ٥٤٤ برقم ٤٥٦). ولكن قد يقال أن في بعض كلمات السيد الخوئي ما يشير إلى رفع مثل هذا الاستبعاد أي عدم إدراك أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي للإمام الصادق عليه السلام، فقد قال في ترجمة الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي وهو من أصحاب الإمام الرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

«وفي عدة من الروايات رواية الحسين بن سعيد عن جملة من أصحاب الصادق عليه السلام، منهم عثمان بن عيسى وحريز، تارة مع الواسطة وأخرى بدونها، فيظن بسقوط الواسطة عند عدم ذكرها، ولكنه لا يعتد به بعد ظهور الحكاية في أنها بلا واسطة فيؤخذ به ما لم تقم قرينة على خلاف الظهور، ومن الظاهر أنه لا مانع من رواية شخص عن آخر تارة مع الواسطة وأخرى بدونها» (معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٢٤٥).

وقد ذكر الإمام الخميني (رضوان الله عليه) قريباً من هذا المضمون عند تعليقه على اعتراض أورد حول عدم إمكان رواية عبدالله بن مسكان عن الإمام الباقر عليه السلام مباشرة، فقال:

«ثم أنه قد يستشكل في الصحة التي هي الأصل بأنها مرسله لم يذكر فيها الواسطة فإنَّ عبدالله بن مسكان لم يرو عن أبي جعفر عليه السلام، بل أنكر بعضهم روايته عن أبي عبدالله عليه السلام، أو قيل: إنه لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً وإنه من أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام فكيف يروي عن أبي جعفر عليه السلام؟

أقول: أما روايته عن أبي عبدالله عليه السلام فكثيرة على ما حكى، وكونه من أحداث أصحابه لا يتنافى رؤيته لأبي جعفر عليه السلام وروايته عنه، إذ على فرض ثبوت كونه من أحداث أصحابه فلما هو في قبال مثل زرارة وأشباهه من الشيوخ، مع أن كونه من أحداث أصحابه لم يثبت إلا بنقل بعض من تأخر عن ذلك العصر، ومجرد رؤيته لأبي جعفر عليه السلام في مجلس وروايته حديثاً لا يستلزم صدق الصحبة حتى يعد من أصحابه، ومع احتمال ملاقاته له وروايته منه لا يجوز رد الصحة الظاهرة في الرواية عنه بلا واسطة، فطرح أمثالها بمجرد الاحتمال غير صحيح» (الخلل في الصلاة: ص ١٨١).

وبما ذكره تحل الكثير من الإشكالات الواردة على بعض الاسانيد والحكم عليها بالإرسال، وتخرج من ضعف الإرسال إلى الصحة. ■

بالقرآن»^(١). والموجود في طبعة الكتاب أبي بكر والصحيح ابن بكير، وفي السند ضعف بمحمد بن عبد الملك فهو مشترك بين جماعة، وهم جميعاً بين ضعيف ومهمّل.

٤ - روى الصفار عن عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن علي بن أبي حمزة، عن العبد الصالح عليه السلام قال: «عندي مصحف فاطمة ليس فيه شيء من القرآن»^(٢). وفي السند ضعف بعباد بن سليمان فهو مهمّل عند السيد الخوئي إذ لم يرد في حقه توثيق مع أنّه ذكر في أسناد كامل الزيارات، أما العلامة المامقاني فقد ذهب إلى حسنه، وكذلك اختلفا في علي بن أبي حمزة البطائني، وقد مرت الإشارة إليه.

٥ - روى الصفار عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن علي بن سعيد، عن أبي عبدالله عليه السلام: «... وعندنا والله مصحف فاطمة ما فيه آية من كتاب الله»^(٣). وفي السند ضعف بعلي بن سعيد.

٦ - روى الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه الحسن، عن أبي المغراء، عن عنبسة بن مصعب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... ومصحف فاطمة ما أزعج أنّه قرآن»^(٤). وفي السند ضعف بعنبسة بن مصعب فلم يرد في حقه توثيق إلا ذكره في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه، وقد مر ما فيه.

٧ - روى الصفار، عن أحمد بن موسى، عن الحسين بن علي بن النعمان، عن أبي زكريا يحيى، عن عمرو الزيات، عن أبان وعبدالله بن بكير قال: لا أعلمه إلا ثعلبه أو علاء بن زرين، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «... وخلّفت فاطمة مصحفاً ما هو قرآن»^(٥). وفي السند ضعف بأبي زكريا يحيى وعمرو الزيات، وقد مرت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن الروايات المتعرّضة لمصدر مصحف فاطمة، وقلنا أنّه من المحتمل حصول تصحيف وأنّ الصحيح هو: عن أبي زكريا يحيى بن عمرو الزيات.

٨ - روى الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن علي بن سعد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وفيه مصحف فاطمة ما فيه آية من القرآن»^(٦). وفي السند ضعف بعلي بن سعد أو سعيد.

٩ - روى الصفار، عن السندي بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن علي بن الحسين، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف من القرآن»^(٧). وفي السند ضعف بعلي بن الحسين.

١٠ - روى الصفار، عن عبدالله بن جعفر، عن موسى بن جعفر، عن الوشاء، عن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام: «مصحف فاطمة، ما فيه شيء من كتاب الله»^(٨). وفي السند ضعف بموسى بن جعفر.

(٥) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٤.

(٦) بصائر الدرجات: ص ١٧٦، ح ١٥.

(٧) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٩.

(٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٩، ح ٢٧.

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٢.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٨.

(٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ٥.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.

١١ - روى الصفار، عن عمران بن موسى، عن محمد بن الحسين، عن عيسى بن هاشم، عن محمد بن أبي حمزة وأحمد بن عايد، عن ابن أذينة، عن علي بن سعيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وفيه مصحف فاطمة ما فيه آية من القرآن» (١).
ومحمد بن أبي حمزة مشترك بين التيملي وهو مجهول وابن أبي حمزة الشمالي الثقة، ولكن ذلك لا يضر في صحة اتصال السند لأن عيسى بن هاشم يروي الحديث عن شخصين أحدهما محمد بن أبي حمزة المشترك بين الثقة والمجهول والآخر أحمد بن عائد الثقة فيكون السند متصلاً عن طريق ابن عائد. نعم العمدة في التضعيف هو وجود علي بن سعيد فهو مشترك بين مهملين.

١٢ - روى الصفار، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام: «... وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف من القرآن» (٢). وفي السند ضعف بعلي بن أبي حمزة البطائني، وقد مر الخلاف فيه بين السيد الخوئي من جهة والإمام الخميني والشيخ المامقاني من جهة أخرى.

الروايات المثبتة لوجود القرآن في مصحف فاطمة

أما الروايات التي ذكرت أن في مصحف فاطمة القرآن، فهي كما يلي:

١ - ما جاء سابقاً في الرواية التاسعة من الروايات التي ذكرناها فيما يختص بمحتوى مصحف فاطمة، وقد رواها ابن جرير الطبري في دلائل الإمامة عن الإمام الباقر عليه السلام وجاء في الرواية: «وفيه علم القرآن كما أنزل وعلم التوراة كما أنزل وعلم الإنجيل كما أنزل وعلم الزبور». وقد ذكرنا آنفاً أن سندها ضعيف بعلي بن سليمان وجعفر بن محمد ومحمد بن أحمد بن حمدان.

٢ - ما رواه الكليني في روضة الكافي عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي بصير قال: «بينما رسول الله ذات يوم جالساً إذ أقبل أمير المؤمنين، فقال له رسول الله: إن فيك شهباً من عيسى بن مريم، ولولا أن تقول فيك طوائف من أمي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم لقلت فيك قولاً لا تمر بملاً من الناس إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يلتمسون بذلك البركة، قال: فغضب الاعرابيان والمغيرة بن شعبة وعدة من قريش معهم، فقالوا: ما رضي أن يضرب لابن عمه مثلاً إلا عيسى بن مريم، فأنزل الله على نبيه فقال: ﴿ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون﴾ وقالوا ألهمتنا خير أم هو ما ضربه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون﴾ إن هو إلا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لبنى إسرائيل﴾ ولو نشاء لجعلنا منكم﴾ - يعني بني هاشم - ﴿ملائكة في الأرض يخلفون﴾. قال: فغضب

(١) بصائر الدرجات: ص ١٨٠، ح ٣٠.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

الحارث بن عمرو الفهري فقال: ﴿اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك﴾ - إن بني هاشم يتوارثون هرقلاً بعد هرقل - ﴿فامطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم﴾، فأنزل الله عليه مقالة الحارث ونزلت هذه الآية ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾، ثم قال له: يا بن عمرو إما تبقي وإما رحلت؟ فقال: يا محمد، بل تجعل لسائر قريش شيئاً مما في يدك فقد ذهبت بنو هاشم بمكرمة العرب والعجم، فقال له النبي ﷺ: ليس ذلك إلي، ذلك إلى الله تبارك وتعالى، فقال: يا محمد قلبي ما يتابعني على التوبة ولكن أرحل عنك، فدعا براحلته فركبها، فلما صار بظهر المدينة أتته جندلة فرضخت هامته، ثم أتى الوحي إلى النبي فقال: ﴿سأل سائل بعذاب واقع للكافرين﴾ - بولاية علي - ﴿ليس له دافع من الله ذي المعارج﴾، قال: قلت: جعلت فداك، إنا لا نقرؤها هكذا، فقال: هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة، فقال رسول الله ﷺ لمن حوله من المنافقين: انطلقوا إلى صاحبكم فقد أتاه ما استفتح به، قال الله عز وجل: ﴿واستفتح وخاب كل جبار عنيد﴾^(١).

وفي السند سهل بن زياد الآدمي الرازي المختلف في أمره، فقد ذهب السيد الخوئي إلى ضعفه، أما الإمام الخميني والعلامة المامقاني فقد ذهبا إلى اعتبار روايته^(٢)، ولكن عمدة الضعف هو في محمد بن سليمان وأبيه سليمان بن عبدالله الديلمي، أما إضمار الرواية فلا يضر حيث أن أبا بصير يقول في نهاية الرواية: (جعلت فداك)، مما يبين أنه ينقلها عن الإمام المعصوم عليه السلام.

٣ - ما جاء في كتاب كنز جامع الفوائد وتاويل الآيات الطاهرة (مخطوط) عن أحمد بن القاسم، عن أحمد بن محمد السيارى، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سليمان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله: أنه تلا هذه الآية ﴿سأل سائل بعذاب واقع للكافرين﴾ - بولاية علي - ﴿ليس له دافع﴾، ثم قال: هكذا هي في مصحف فاطمة^(٣). والرواية ضعيفة بأحمد بن القاسم، وأحمد بن محمد السيارى، ومحمد بن سليمان وأبيه. وجاء في نفس هذا الكتاب بعد أن ذكر الرواية السابقة: وروى البرقي، عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله أنه قال: «هكذا والله أنزلها جبرائيل على النبي، وهكذا هو مثبت في مصحف فاطمة». والرواية ضعيفة بمحمد بن سليمان الديلمي وأبيه^(٤).

(١) الكافي: ج ٨، ص ٥٧، ح ١٨.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٣٤٠. المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٣٤٥. تنقيح المقال: ج ٢، ص ٧٦.

(٣) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ١٧٦، ح ٦٣.

(٤) والملاحظ في الروايات الثلاثة الأخيرة أن في أسنادها سليمان الديلمي وابنه محمد، وقد نقل الكشي أن سليمان الديلمي كان من الغلاة الكبار، وقال النجاشي: غمز عليه، وقيل: كان غالباً كذاباً وكذلك ابنه محمد، لا يعمل بما انفردا به من الرواية، وقال الشيخ الطوسي: محمد بن سليمان الديلمي له كتاب يرمى بالغلو، ووصفه بأنه ضعيف، ←

هل يمكن الجمع بين الروايات السابقة؟

وبمقارنة بين أسانيد هاتين الطائفتين من الاخبار يتضح حالهما، فإن الرواية الثانية من الطائفة الاولى صحيحة السند وهي معسودة ببقية الروايات الموافقة لها في المضمون وخاصة الرواية الثانية عشر على مبنى الإمام الخميني والمامقاني، ويبقى النظر في دلالتهما. والبادي للنظر أنّ الجمع بين دلالتهما غير ممكن؛ لأنّ الطائفة الاولى تؤكد أنّه لا يوجد في مصحف فاطمة من القرآن آية واحدة بل حرف واحد، بينما تؤكد الطائفة الثانية أنّ فيه الآية مع تأويلها باستثناء الرواية الاولى التي سيأتي الكلام حولها. ومن المناسب هنا أن ننقل ما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول عند تعليقه على عبارة «ما فيه من قرآنكم حرف واحد» الواردة في صحيحة أبي بصير، قال:

«أي فيه علم بما كان وما يكون. فإن قلت: في القرآن أيضاً بعض الأخبار؟ قلت: لعله لم يذكر فيه ما في القرآن. فإن قلت: يظهر من بعض الأخبار اشتغال مصحف فاطمة ﷺ أيضاً على الأحكام؟ قلت: لعل فيه ما ليس في القرآن. فإن قلت: قد ورد في كثير من الأخبار اشتغال القرآن على جميع الأحكام والأخبار مما كان أو يكون؟ قلت: لعل المراد به ما نفهم لا ما يفهمون منه، ولذا قال ﷺ: قرآنكم^(١)».

وبناءً على هذا الكلام فهناك وجه يمكن احتماله للجمع وهو أن يقال: أنّه لا يوجد في مصحف فاطمة آية قرآنية واحدة، لكن فيه ما يختص بالقرآن من علوم لا يعرفها الناس ويعرفها المعصومون ﷺ، ويناسب هذا الجمع رواية دلائل الإمامة التي جاء فيها «وفيه علم القرآن كما أنزل وعلم التوراة كما أنزلت وعلم الإنجيل كما أنزل وعلم الزبور...»، ولا يخفى أن هذا الجمع لا يلتئم مع الرواية الثانية والثالثة من الطائفة الثانية التي تنص على أنّ في مصحف فاطمة الآيات القرآنية. وكيف كان، فالاولى للتفصي عن هذا التعارض - لو قبلنا بأسانيد الطائفة الثانية - هو أن نقول بوجود مصحف آخر لفاطمة الزهراء ﷺ فيه القرآن مع تأويله.

* * *

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٥ - ٦٢.

← وقال النجاشي عنه: ضعيف جداً لا يعول عليه في شيء. (راجع معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٧٣ و ٢٨٦؛ ج ١٦، ص ١٢٦). كما يلاحظ عليها أنّ مرجعها واحد وهو رواية الكافي، التي تعدد ذكرها عبر تقطيع متنها، ولا يخفى أن الرواية الأخيرة في كتاب كنز جامع الفوائد قد حذف من إسنادها سليمان الديلمي. ■

الفصل السادس : نسبة كتاب «الإختصاص»

استدل فضل الله لإبطال نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد بأمرين :
الاول: ما ألح إليه بقوله : «لماذا يقولون إن هذا الكتاب ليس للشيخ المفيد» ، حيث إن هذه العبارة توحى للمستمع أن غالبية العلماء يقولون بعدم صحة نسبة هذا الكتاب للشيخ المفيد .

الثاني: مخالفة بعض ما جاء في الكتاب للعقل ومنه الحديث الذي ذكره ، ونحن ننقله بنصه كما جاء في الاختصاص ، فقد روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال : «أتيت فاطمة عليها السلام فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به إلى السماء، فقلت: فيماذا؟ فقالت: إن نفرأ من الملائكة تشاجروا في شيء فسألوا حكماً من آدميين فأوحى الله إليهم أن تخيروا فاختاروا علي بن أبي طالب عليه السلام» (١) .

الامر الاول

يبدو من مجموعة الأدلة والقرائن أن نسبة كتاب الاختصاص إلى الشيخ المفيد من الأمور المتفق عليها عند كثير من علمائنا الأبرار ، فالعلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١هـ) يروي عنه في البحار ، ويقول في الفصل الاول من مقدمة كتابه تحت عنوان في بيان الأصول والكتب المأخوذ منها ما يلي :

«... وكتاب الإرشاد وكتاب المجالس وكتاب النصوص وكتاب الاختصاص والرسالة الكافية في إبطال توبة الخاطئة ، ورسالة مسار الشيعة في مختصر التواريخ الشرعية وكتاب المقنعة وكتاب العيون والمحاسن المشتهر بالفصول وكتاب المقالات ، وكتاب المزار وكتاب إيمان أبي طالب ورسائل ذبائح أهل الكتاب والمتعة وسهو النبي ونومه عن الصلاة ، وتزويج أميرالمؤمنين بنته من عمر ووجوب المسح وأجوبة المسائل السروية والعكبرية والإحدى والخمسين وغيرها ، وشرح عقائد الصدوق كلها للشيخ الجليل المفيد محمد بن محمد بن النعمان قدس الله لطيفه» (٢) .

وفي الفصل الثاني من مقدمة البحار الذي عقده لبيان الوثوق في الكتب المذكورة واختلافها في ذلك ، قال عند تعرضه لكتب الشيخ المفيد ما يلي :

«وكتاب الإرشاد أشهر من مؤلفه (رحمه الله) ، وكتاب المجالس وجدنا منه نسخاً عتيقة والقرائن تدل على صحته ، وأما كتاب الاختصاص فهو كتاب لطيف مشتمل على أحوال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وفيه أخبار غريبة ، ونقلته من نسخة عتيقة وكان مكتوباً على عنوانه : كتاب مستخرج من كتاب الاختصاص تصنيف أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران (رحمه الله) ، ولكن كان بعد الخطبة هكذا : قال محمد بن

(١) الاختصاص: ٢١٣ ، وعنه البحار: ج ٣٩ ، ص ١٥٠ ، ح ١٥ .

(٢) البحار: ج ١ ، ص ٦-٨ .

محمد بن النعمان: حدثني أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وجعفر بن محمد بن قولويه إلى آخر السند، وكذا إلى آخر الكتاب يبتدئ من مشايخ الشيخ المفيد، فالظاهر إنه من مؤلفات المفيد (رحمه الله)، وسائر كتبه للاشتهار غنية عن البيان^(١).

وقد خصّ الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ) الفائدة الرابعة من فوائد خاتمة المستدرک من كتابه وسائل الشيعة لذكر الكتب المعتمدة التي نقل منها أحاديث كتابه، وقد عدّ منها كتاب الاختصاص للشيخ المفيد^(٢). أمّا الفائدة الخامسة فقد عقدها لبيان بعض الطرق التي يروي بها الكتب التي ذكرها في كتابه عن مؤلفيها، وقال فيها: «وإنما ذكرنا ذلك تيمناً وتبركاً باتصال السلسلة بأصحاب العصمة عليهم السلام لا لتوقف العمل عليه لتواتر تلك الكتب وقيام القرائن على صحتها وثبوتها»^(٣). ثم شرع في ذكر طرقه إليها. وقال أيضاً في مقدمة كتابه الوسائل ما يلي:

«... ولم أنقل فيه الأحاديث إلا من الكتب المعول عليها التي لا تعمل الشيعة إلا بها ولا ترجع إلا إليها، مبتدئاً باسم من نقلت الحديث من كتابه، ذاكراً للطرق والكتب وما يتعلق بها في آخر الكتاب، إلقاءً للإشعار بأخذ الأخبار من تلك الكتب وحذراً من الإطناب، ولم أقتصر فيه على حديث الكتب الأربعة وإن كانت أشهر مما سواه بين العلماء لوجود كتب كثيرة معتمدة من مؤلفات الثقة الأجلاء، كلها متواترة النسبة إلى مؤلفيها لا يختلف العلماء ولا يشك الفضلاء فيها...»^(٤). وفي الفصل اللاحق عدّ كتاب الاختصاص من جملة الكتب المعتمدة ونسبه إلى الشيخ المفيد^(٥).

وفي الذريعة إلى تصانيف الشيعة قال الشيخ الطهراني:

«كتاب الاختصاص أي المستخرج من الاختصاص الذي ألفه الشيخ أبو علي المذكور (ويقصد به أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران) للشيخ أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣هـ، استخرجه من الاختصاص المذكور وأدرجه في كتابه الموسوم بالعيون والمحاسن على ما نبينه، توجد نسخة منه في الخزانة الرضوية تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٥هـ، ذكر كاتبها أنه كتبها عن مجموعة كلها مستخرجة من كتب القدماء، وفيها هذا المستخرج من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، استخرجه من الشيخ المفيد، ونسخة من مكتبة مدرسة سبها سالار بطهران بخط الشيخ العالم المصنف أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسماعيل البحراني النجفي، كتابتها سنة ١١١٨هـ، وذكر في آخره أنه مختصر من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، وكاتب هذا دون

(١) البحار: ج ١، ص ٢٧.

(٢) الوسائل: ج ٢٠، ص ٤٤.

(٣) الوسائل: ج ٢٠، ص ٤٩.

(٤) الوسائل: ج ١، ص ٣، الفصل الأول من مقدمة الكتاب.

(٥) الوسائل: ج ١، ص ٤ و ٦.

مجموعة نفيسة أخرى فيها عدة رسائل وكتب علمية وفوائد نافعة، فرغ من كتابة بعض أجزائها سنة ١١٠٦هـ، ونسخة ثالثة في النجف في مكتبة العلامة الأديب الشيخ محمد السماوي وهي بخط الحاج ميرزا محمد بن الحاج شاه محمد الأصفهاني المسكن كاتبها سنة ١٠٨٥هـ، وعليها تملك الشيخ الحر سنة ١٠٨٧هـ، ثم ولده الشيخ محمد رضا سنة ١١٠٥هـ ثم جمع آخر من العلماء وتقريرهم انه للشيخ المفيد استخرجه من الاختصاص للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، والاختصاص هذا من الكتب التي نقل عنها العلامة المجلسي في البحار وجعل رمزه (ختص)، اوله «الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد ولا تراه النواظر ولا تحجبه السواتر» إلى قوله «هذا كتاب ألقته وصنفته وألججت في جمعه وإسباغه واقحمته فتوناً من الاحاديث وعيوناً من الاخبار ومحاسن من الآثار، والحكايات في معان كثيرة من مدح الرجال وفضلهم وأقدار العلماء ومراتبهم وفقهم»، والظاهر منه انه عين خطبة العيون والمحاسن للمفيد، وقد بدأ فيه بما استخرجه من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور فسمي المجموع به، وإلا فهو عين كتابه العيون والمحاسن الذي ذكر اسمه وفهرس مطالبه في خطبة الكتاب، وبعدما مر من الخطبة قال الشيخ المفيد على ما هو رسم المؤلفين في ذكر اسمهم في أول كتبهم ما لفظه: «قال محمد بن محمد بن النعمان: حدثني أبو غالب وجعفر بن قولويه عن محمد بن يعقوب»، ثم شرع أولاً فيما استخرجه من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، ثم فيما استخرجه من كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن دأب، ثم من كتاب اللجنة والنار لسعيد بن جناح، ثم تراجم جمع من الرجال ومدحهم وفضائلهم وفوائد كثيرة ينتهي بها الكتاب، فهذا الكتاب الموجود هو عين العيون والمحاسن المصرح به في النجاشي وغيره، واشتهر بالاختصاص باعتبار أول أجزائه، قال في كشف الحجب: «قيل إن مؤلف الاختصاص هو جعفر بن الحسين المؤمن الذي تكرر اسمه في أوائل أسانيد هذا الكتاب، ولكن الظاهر من سياقه انه من تصانيف الشيخ»، أقول: جعفر هذا هو محمد بن الحسين بن علي بن شهريار القمي المؤمن الذي توفي سنة ٣٤٠هـ بالكوفة بعد انتقاله من قم إليها كما ترجمه النجاشي ولم ينسب إليه الاختصاص، مع انه بمرآه، وإنما ذكر من كتبه المزار والنوادر فحسب، فالظاهر ان الشيخ المفيد الذي ولد سنة ٣٣٨هـ أو سنة ٣٣٦هـ استخرج حديثه من أحد هذين الكتابين^(١).

وهكذا يتبين أن كثيراً من علمائنا الأبرار يذهبون إلى صحة هذه النسبة بخلاف ما يوحي إليه ظاهر كلام «فضل الله». نعم ذهب السيد الخوئي (قدس سره) إلى عدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد^(٢)، ولكنه لم يتطرق في تشكيكه في هذه النسبة إلى وجود مثل هذه الرواية التي استشهد بها فضل الله محاولاً الربط بين

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١، ص ٣٥٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ١١١ في ترجمة عمرو بن عبدالله بن علي الهمداني السبيعي.

التشكيك في نسبة الكتاب وبين وجود مثل هذه الرواية، بل إننا لم نجد أحداً من علمائنا أنكر النسبة لمثل هذا السبب ونظير هذه الرواية، هذا فضلاً عن أن وجود رواية غير مقبولة ومخالفة للعقل - كما يدعي «فضل الله» - لا يستلزم بأي حال إنكار كل الكتاب، وفي هذا يقول السيد الخوئي في معرض إجابته لبعض الإشكالات الواردة على كتاب سليم بن قيس: «وثانياً: إن اشمال كتاب على أمر باطل في مورد أو موردين لا يدل على وضعه، كيف ويوجد ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي الذي هو أمتن كتب الحديث وأتقنها»^(١).

وبناءً على ما سبق يظهر أن قول مؤلف «هوامش نقدية»: «وشكّ الشهيد الصدر وغيره في صحة نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد ولم يطعن أحد في مدى إخلاصه لمذهب أهل البيت (عليه السلام)»^(٢) ليس إلا مغالطة واضحة، فإنّ الشهيد الصدر لم يشك في النسبة لوجود مثل رواية ابن مسعود، هذا بالإضافة إلى أن أمر «فضل الله» واطروحته لا ينحصر في التشكيك في كتاب أو مسألة بل هو منهج قائم على تبني الشذوذ والآراء الباطلة والمنحرفة بدءاً بالعقيدة وانتهاءً بالفقه ومروراً بالتاريخ والتفسير والحديث.

الأمر الثاني

أما بالنسبة للأمر الثاني فقبل الخوض فيه لابد من التأكيد على نقطتين:
الاولى: إننا لا نريد إثبات تحقق وقوع الخبر الذي استنكره فضل الله، وإنما نريد مناقشته فيما يطرحه من عدم معقولية مضمون الخبر في حد ذاته، فهناك فرق بين المقامين واضح.

الثانية: إننا نريد من خلال هذه المفردة الجزئية استكشاف بعض المنطلقات الكلية التي يبتني عليها آراء فضل الله بشكل عام في تعامله مع النصوص الواردة عن أهل البيت (عليه السلام) ومناقشة تلك المنطلقات لمعرفة الغث من السمين.

وجوه عدم التعقل في الرواية

أما وجوه عدم التعقل في الرواية فيمكن حصرها عبر النقاط التالية:

أ - الوجه الاول: عدم إمكان حصول شجار بين الملائكة باعتبار أنهم عباد مكرمون يطيعون الله ولا يعصونه في أي أمر، وباعتبار عدم وجود الشهوة لديهم، فلا مجال لصدور المعصية منهم. وقد عمد مؤلف كتاب «مسائل عقائدية» إلى تصوير الإشكال بصورة أخرى معترضاً على من استشهد بهذه الرواية حيث قال:

«أما الرواية الاولى التي ذكرها الميرزا عبدالرسول، فبالإضافة إلى بطلانها سنداً وعدم ذكرها في المصادر المعتبرة عند علماء الشيعة أنه لا يمكن صدورهما عن الصديقة الطاهرة (عليها السلام)، لخالفتهما للضرورة من دين المسلمين وما عليه جميع العقلاء لأنّ الملائكة

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥.

(٢) هوامش نقدية: ص ١٠٨.

عباد مكرمون معصومون بإجماع علماء الشيعة وبنص القرآن، فكيف يقع بينهم التشاجر والتنافس؟ والقرآن يقول في وصفهم ﴿...﴾: ﴿بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾، وقوله: ﴿...﴾ عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾، وقوله: ﴿كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون﴾. ويقول الشيخ المفيد: أقول: إن الملائكة مكلفون...، وأقول: إنهم معصومون مما يوجب لهم العقاب بالنار، وعلى هذا جمهور الإمامية. وهذا مما لا يخفى على المبتدأ من طلبة العلم، فكيف خفي ذلك على سماحة المرجع المعظم المولى الحاج ميرزا عبدالرسول الاحقائي؟ وكيف جاز أن تنسب مثل هذه المخالفة الصريحة للصديقة الطاهرة ﴿...﴾؟

هذا ويقال للمولى الميرزا عبدالرسول: لا يخلو الامر أن الشجار الذي وقع بين الملائكة إما أن يكونا على حق أو على باطل أو أن بعضهم على حق والبعض الآخر على باطل، فإن قال: أنهما معاً على حق فهو باطل لا يقول به من له مسكة من العلم لأن الحق واحد، ولاجل ذلك لا يحتاج إلى من يحكم بينهما، لأن كلاً من المتشاجرين على حق، وإن كانا معاً على الباطل فهو مخالف لصريح القرآن من أن الملائكة عباد مكرمون معصومون، هذا أولاً، وثانياً: كيف ياتمن الله سبحانه على ملائكة يفعلون الاباطيل التي تجرهم إلى التشاجر؟ وأما إذا قلنا أن بعضهم على حق والبعض الآخر على باطل فيأتي في الثاني نفس الحذور أيضاً، فاعتماد الميرزا عبدالرسول على مثل هذه الروايات الباطلة لدليل على بطلان ما يذهب إليه في قوله: «والولي المطلق: هو الذي له حق التصرف في شؤون الكائنات...».

فإذا كان اعتماد الميرزا على مثل هذه الروايات الباطلة فالنتيجة تكون كذلك باطلة لبطلان مقدماتها، فالاعتقاد بالولاية المطلقة للائمة في التصرف في شؤون الكائنات معناه التفويض، وقد مرّ الكلام في التفويض وحكم الإسلام في المفوضة، ومن هنا يظهر بطلان ما يقوله الميرزا: «بعد توضيح هذا المطلب تحل الاشكالات التي يستشكلها بعض النفوس الضعيفة في أمر الولاية الكلية المطلقة لمحمد وآل محمد ﴿...﴾ خصوصاً أن لنا في هذا الشأن روايات متواترة».

ونحن نربأ بالميرزا عبدالرسول أن يتهم أعلام الشيعة ومفكرهم في قوله: «التي يستشكلها بعض النفوس الضعيفة»، فالذي يدعي التواتر في مثل روايات مدينة المعاجز وما شاكلها من روايات الغلاة التي تخالف النصوص القرآنية وما هو المجمع عليه فلا عبرة بما يقوله، وهل يعقل لمن له مسحة من الإيمان أن يعتقد بأن الإمام علي عرج به جبرائيل إلى السماء ليحكم بين الملائكة الذين تشاجروا في شيء؟ وهل الملائكة لديهم من الغرائز التي توجب التشاجر؟ سبحان الله كيف خفي على الميرزا عبدالرسول المولى المعظم ذلك؟» (١).

(١) مسائل عقائدية: ص ١٠٩.

جواب الوجه الاول

أما أولاً، فإن ضعف السند ليس دليلاً على بطلان المتن في حد ذاته، فمثلاً لو ورد في حديث ضعيف السند بأن آصف بن برخيا استطاع أن يأتي بعرش بلقيس من اليمن إلى النبي سليمان ﷺ قبل أن يترد إليه طرفه، - ولنفترض أنه لم يأت ذكر لهذه الواقعة في القرآن الكريم، أي لم يكن الحديث قطعي الصدور - فهل يعني ضعف السند أن مضمون الحديث باطل في حد ذاته؟ بالطبع لا يمكن القول بذلك، وإن لم يصح القول والجزم بتحقيق المتن أيضاً، فغاية ما يمكن قوله في الحديث الضعيف هو سقوط اعتبار الحديث وعدم وجود الدليل على الأخذ به وليس وجود الدليل على عدم الاعتبار، ولذا إن وجد الشاهد على صدق الحديث ودلت القرينة عليه أخذ به، وإلا يترك العمل والقول به، ومحل الكلام إنما هو في البطلان الذاتي كما يدعيه مؤلف كتاب «مسائل عقائدية».

أما ثانياً: فإنّ القصة قد وردت في كتاب معتبر هو كتاب الاختصاص، وقد مرّ كلام العلامة المجلسي والحرّ العاملي وآقا بزرك الطهراني في تصحيح نسبة الكتاب إلى الشيخ المفيد، ومع التسليم بعدم صحة نسبة الكتاب للشيخ المفيد فإن ذلك لا يعني إسقاط اعتبار أصل الكتاب.

ثم إنه على فرض التسليم ببطلان المتن في حد ذاته فإنّ ذلك لا يחדش في اعتبار الكتاب الناقل، وقد مرّ كلام السيد الخوئي حول كتاب سليم بن قيس ودفاعه عن الاعتراض الموجه إليه في هذا الخصوص إذ لو صحّ الطعن في اعتبار كتاب لوجود حديث باطل لصحّ الطعن في اعتبار الكتب الأربعة، ومعه فلا يصحّ الطعن في كتاب مدينة المعاجز للعلامة الجليل السيد هاشم البحراني مع ورود الحديث في المصدر الذي نقل عنه أي كتاب الاختصاص.

وللاسف فإنّ مؤلف «مسائل عقائدية» في سبيل الدفاع عن بعض علمائنا الاجلاء - لمجرد اعتبار عدم القول بالولاية التكوينية نابعاً من النفوس الضعيفة وهو طعن فيهم - أخذ في الطعن في العلامة السيد هاشم البحراني وجعل كتابه في مصاف الكتب الراوية للغلاة، وهو الذي قال عنه الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (قدس سره) في مقام تنفيذ القول بكون العدالة بمعنى الملكة:

«... بل عليه لا يمكن الحكم بعدالة شخص أبداً، إلا في مثل المقدس الأردبيلي والسيد هاشم على ما ينقل من أحوالهما...» (١).

وقال عنه الحر العاملي (رضوان الله عليه) صاحب الوسائل:
«فاضل عالم ماهر، مدقّق فقيه، عارف بالتفسير والعربية والرجال» (٢).

(١) جواهر الكلام: ج ١٣، ص ٢٩٥.

(٢) أمل الآمل: ج ٢، ص ٣٤١، رقم ١٠٤٩.

وقال عنه الشيخ يوسف البحراني (رضوان الله عليه) صاحب الحقائق: «وكان السيد المذكور فاضلاً محدثاً، جامعاً متبّعاً للأخبار بما لم يسبق إليه سابق سوى شيخنا المجلسي... وانتهت رئاسة البلد - بعد الشيخ محمد بن ماجد المتقدم - إلى السيد المذكور، فقام بالقضاء في البلاد، وتولّى الأمور الحسبية أحسن قيام، وقمع أيدي الظلمة والحكام، ونشر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالغ في ذلك وأكثر، ولم تأخذه لومة لائم في الدين، وكان من الاتقياء المتورّعين، شديداً على الملوك والسلطين»^(١).

بل إن بعضهم ذهب إلى تفوق السيد هاشم البحراني على الشيخ المجلسي كما نقله السيد محسن الامين عن مؤلف «تمة أمل الآمل» الذي قال:

«كان من جبال العلم وبحوره، لم يسبقه سابق ولا لحقه لاحق في طول الباع وكثرة الاطلاع حتى العلامة المجلسي، فإنه نقل عن كتب ليس في البحار لها ذكر مثل كتاب ثاقب المناقب، وبستان الواعظين، وإرشاد المسترشدين، وتفسير محمد بن العباس الماهيار، وتحفة الاخوان، وكتاب الجنة والنار، وكتاب السيد الرضي في مناقب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأمالى المفيد النيشابوري، وكتاب مقتل الثاني للشيخ علي بن طاهر الحلبي، وكتاب المعراج للصدوق، وكتاب تولّد أمير المؤمنين (عليه السلام) لابي مخنف، وتفسير السدي وغير ذلك»^(٢).

ولا يظن أحد أنّ السيد هاشم البحراني لم يكن مطلعاً على علم الرجال فقد مرّ بنا قول الحر العاملي في حقه، ويدل على سعة اطلاعه في أحوال الرجال وترتيب طبقاتهم وحرصه على تمييز الصحيح من غيره تأليفه لبعض الكتب القيّمة في هذا المجال مثل كتاب «ترتيب التهذيب» و«تعريف رجال من لا يحضره الفقيه» و«تنبيهات الأريب في رجال التهذيب»، ولكنه كان يعتمد في بعض كتبه إلى جمع الأحاديث المرتبطة بموضوع الكتاب، فهو مثل العلامة المجلسي وكتابه البحار، فقد أورد فيه أحاديث أقرّ بضعفها في كتبه الأخرى كمرآة العقول وملاذ الأخيار. ولا يخفى أن المعارض على السيد هاشم البحراني قد أورد في كتابه العديد من الأحاديث الضعيفة! يعرف ذلك من له أدنى معرفة برواة الأحاديث.

ثالثاً: خلط مؤلف «مسائل عقائدية» بين عصمة الملائكة وهو أمر متفق عليه بين علمائنا وبين حصول الاختلاف بين الملائكة، فإن من غير المعقول في الملائكة هو اتباعهم الغريزة - لعدم وجودها فيهم - ومخالفتهم لأمر الله سبحانه وتعالى، أما الاختلاف بينهم حول مسائل مختلفة فجائز، لأن الاختلاف لا يعود دائماً إلى متابعة الغريزة حتى ترتب على بطلان وجود الغريزة في الملائكة بطلان وقوع الشجار

(١) لؤلؤة البحرين: ص ٦٣.

(٢) أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ٢٤٩.

والاختلاف بينهم، بل قد يعود إلى الجهل بالأمور الغيبية وإلى قصور المعرفة، ومن ذلك ما أخبر به الله سبحانه وتعالى ملائكته من عزمه على جعل الخليفة في الأرض، فقد قالت الملائكة: ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك﴾^(١)، ونحن وإن لم نقل بأن كلام الملائكة كان على وجه الاعتراض بل كان على وجه الاستخبار وطلب معرفة الحقيقة كما هو الحق فإن ذلك لا يلغي إمكان حصول الاختلاف فيما يكون منشؤه الجهل، وفي قوله تعالى: ﴿إني أعلم ما لا تعلمون﴾ إشارة إلى ذلك. ولا يوجد في الحديث أي دلالة على أن الاختلاف والشجار بين الملائكة كان بمعنى الخصومة والعداء والتقاتل أو فعل الأباطيل كما ادّعاه المؤلف، ويؤيد ذلك تعبير الرواية: «إنّ نفرًا من الملائكة تشاجروا في شيء»، أي إنّ الاختلاف بينهم كان على أمر معين، ولعلها كانت من المسائل الغيبية التي خفيت عنهم واختصّ بمعرفتها الإمام المعصوم عليه السلام.

كما أنّ الاختلاف ليس مذمومًا على كلّ حال، فما أكثر الاختلافات التي أوصلت أصحابها بعد النقاش والتّحاور للسؤال عنها عند أهل العلم والذكر فتحلّ بذلك الأوهام ويصل أصحابها للحقيقة. ثم إنه لو افترضنا جدلاً أنّ الرواية تدل على صدور المعصية من الملائكة فإنه يمكن مع ذلك توجيه الرواية بالقول أنّ المعصية الصادرة منهم هي من قبيل ترك الأولى، فكما صحّ في توجيه قوله تعالى: ﴿فعصى آدم ربه فغوى﴾^(٢) حمل المعصية على ترك الأولى لأنّ الأنبياء معصومون عن الذنب فكذلك نقول هنا. وبهذا التوجيه تحلّ الكثير من الإشكالات التي يوردها البعض على حديث فطرس الملك وما شاكله.

رابعاً: أما استدلال مؤلف «مسائل عقائدية» على أنّ اختلاف الملائكة يمكن تصوّره على ثلاثة احتمالات وكلها باطلة فإنه باطل، لأنّ تصوّيره لإبطال الاحتمالين الثاني والثالث مبني على أساس باطل، فإنّ كون أحد الملكين على خطأ لا يستلزم صدور المعصية منه؛ لأنه قد يكون وقوعه في الخطأ لجهله بالحق، ولا مانع من أن يجهل الملك بعض الأمور، بل أن القول بعلمه بكل شيء مما لا يقبله مؤلف الكتاب نفسه، والرواية لا تدل على أنّ وقوع الملكين في الخطأ كان على نحو الاختلاف المنهي عنه كالتقاتل، وليس من المجازفة القول أنّ ظاهر الرواية يدل على أن اختلافهم كان على نحو الحوار والنقاش. أما بطلان تصوّره للاحتمال الأول فجوابه أنّ من الممكن أن يكونا جميعاً على الحق إذا كان اختلافهم ليس على نحو الإيجاب والسلب أو التناقض بل كان من قبيل المثبتات، وبمثال توضيحي بسيط: لو اختلف شخصان في أن قاتل زيد هل هو بكر أو عمرو؟ وكان واقع الأمر أنهما اشتراكا جميعاً في قتله، وكان اختلاف الشخصين

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٢١ من سورة طه.

ليس على نحو أن ينفي أي واحد منهما صدور القتل عمّن يدعيه الآخر، فإنهما يكونان جميعاً على حق في دعواهما رغم حصول الشجار بينهما، وإن كانت الحقيقة الكاملة هي في كون قتل زيد متسبباً منهما كليهما.

أما مسألة تحاكم الملائكة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فلا مانع منه وقد علّمه رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب من أبواب العلم يفتح من كل باب ألف باب، بل إن في بعض الروايات ما يدل على أن الملائكة تتحاكم إلى من هو دون أمير المؤمنين عليه السلام في الفضل بدرجة لا يصح معها القياس كأصحاب الإمام المهدي القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فقد روى المحدث الطبري الإمامي عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى، عن أبيه، عن أبي علي محمد بن همام، عن عبدالله بن جعفر بن محمد الحميري، عن محمد بن فضيل، عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام حيث قال: «إذا قام القائم يأمر الله الملائكة بالسلام على المؤمنين والجلوس معهم في مجالسهم فإذا أراد واحد حاجة أرسل القائم من بعض الملائكة أن يحمله الملك حتى يأتي القائم فيقضي حاجته ثم يرده. ومن المؤمنين من يسير في السحاب، ومنهم من يطير مع الملائكة، ومنهم من يمشي مع الملائكة مشياً، ومنهم من يسبق الملائكة، ومنهم من تتحاكم الملائكة إليه، والمؤمنون أكرم على الله من الملائكة، ومنهم من يصير القائم قاضياً بين مائة ألف من الملائكة» (١). وفي اعتبار السند اختلاف، فقد ذهب السيد الخوئي إلى أن محمد بن هارون بن موسى ومحمد بن الفضيل مهملان بينما ذهب العلامة المامقاني إلى توثيقهما.

خامساً: وبعد رد المؤلف لهذه الرواية رتب على ذلك القول ببطلان الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام لما توهمه من بطلان مقدماتها!

وقد خلط - كما هي عادته في مواضع عديدة من الكتاب يحتاج شرحها إلى كتاب مستقل - بين التفويض الباطل وبين القول بالولاية التكوينية التي ذهب إليها الكثير من كبار علمائنا كالإمام الخميني الذي قال:

«لا يلزم من إثبات الولاية والحكومة للإمام عليه السلام إلا يكون لديه مقام معنوي؛ إذ للإمام مقامات معنوية مستقلة عن وظيفة الحكومة، وهي مقام الخلافة الكلية الإلهية التي ورد ذكرها على لسان الأئمة عليهم السلام أحياناً، والتي تكون بموجبها جميع ذرات الوجود خاضعة أمام «ولي الأمر». من ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمة المعنوية حتى الملك المقرب والنبي المرسل، وفي الأساس فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا أنواراً في ظل العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون في انعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات إلى ما شاء الله» (٢).

(١) دلائل الإمامة: ص ٤٥٤، ح ٤٣٤.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص ٨٤.

والكلام حول الولاية التكوينية وإثباته طويل ليس هذا مجاله، وإنما أحببت إيراد كلام الإمام الخميني (قدس سره) هنا حتى لا يتصور القارئ أن القول به - كما حاول المؤلف أن يوهم - مقتصر على مجموعة خاصة من المؤمنين، وفئة معينة من الشيعة قذفهم بالغلو: ولا يخفى أن ما في عبارة الإمام الخميني من أن أهل البيت عليهم السلام كانوا قبل خلق هذا العالم أنواراً ما يتنافى مع ما أجهده المؤلف نفسه لإثبات كون أول ما خلق الله هو الماء!

وقد أكثر المؤلف من الخلط والخطب في مواضع كثيرة جداً من الكتاب، وبنى نتائج على مقدمات فاسدة، ونسب إلى علمائنا ما لم يقولوه لعدم معرفته لفحوى كلماتهم أو لعدم اطلاعه الكافي على كلماتهم الأخرى، وأدخل نفسه في بحور لا يحسن العوم فيها، ولو أنه أوكل الأمر إلى أهله لكان خيراً له، ولجئ نفسه الاضطرار إلى رد أحاديث أهل البيت الصحيحة والوقوع في تبعات ذلك^(١).

(١) ونقتصر هنا ببيان مثال واحد مما فعله المؤلف، فقد قال - ردّاً على القول بأن في القرآن الكريم جميع علوم الأولين والآخرين - ما يلي: «لا شك أن جميع علم الكتاب عندهم عليهم السلام، وهذا مما لا يختلف عليه اثنان، ولكن أي علم هو؟ هل هو العلم الذي يتعلق بأمور الشريعة من حلال وحرام؟ أم العلم الذي يشمل جميع ما ذرعه وبره، وما كان وما يكون، حتى علم النجوم والصناعات وعلم الطرق والبحار، وعلم الكيمياء والفيزياء والأحياء وعلم النبات وغير ذلك من العلوم التي لا وجود لها في كتاب الله سبحانه، وأكثر من ذلك فإنّ هناك كثيراً من الأحكام الشرعية غير موجودة في كتاب الله، بل السنة المطهرة هي التي تؤسس هذه الأحكام» (مسائل عقائدية: ص ١٤٦).

وقال في موضع آخر: «هل يوجد أحد من العقلاء يقول: إن علوم الأولين والآخرين مكتوبة مذكورة في القرآن الكريم؟ هل توجد في القرآن علوم الفراعنة والقيصرية ومسئلة حمورابي وعلوم انشتاين وأرسطو وأفلاطون، ولهذا يكون هذا القول باطلاً» (مسائل عقائدية: ص ١٤٩).

وكلامه هذا مناقض لما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن عبد الأعلى بن أعين، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قد ولدني رسول الله ﷺ وأنا أعلم كتاب الله وفيه بدء الخلق، وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه خبر السماء وخبر الأرض، وخبر الجنة وخبر النار، وخبر ما كان وما هو كائن، أعلم ذلك كما انظر إلى كفي، إن الله يقول: فيه تبيان كل شيء» (الكافي: ج ١، ص ٦١، ح ٨).

إنّ هذا الحديث نصّ صريح في بطلان ما ذهب إليه المؤلف، وهناك أحاديث أخرى صحيحة في ذلك، وعدم قدرتنا على معرفة طريق استخراج ما في القرآن الكريم من علوم الأولين والآخرين لا يبرر رفض هذا الحديث، ولذا جاء في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلّا وله أصل في كتاب الله عز وجل، ولكن لا تبلغه عقول الرجال» (الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٦).

* * *

والحق أن كتاب «مسائل عقائدية» يشتمل على كثير من الأباطيل والانحرافات التي تتطلب الرد حذر أن تعلق بأذهان الشباب المؤمن، ولكن لتهاافت مطالعها ومستواها العلمي لا أرى حالياً ضرورة الإجابة عنها. وللأسف فإن مؤلف الكتاب كان يستتر لطعن في المعتقدات الخالصة باسم الطعن في جماعات ومسميات اتهمها بالغلو، ولهذا لا يأتي بأسماء كبار علمائنا الذين تبثوا نفس الرأي الذي يطعن فيه كالإمام الخميني والسيد الخوئي بل يعمد إلى تصوير اختصاص جماعة معينة من الشيعة بتلك المعتقدات، ومن هنا فإن مؤلف الكتاب جانب الحق وأساء إلي الطائفة مهما كانت نيته، وعلى كل حال فإن معركتنا الحالية هي مع إمام وكبير خط الضلال والإضلال في هذا العصر، فإذا انهار الأساس سقط البنيان ولحقته توابعه، ولن نشغل بمعارك أخرى ونرجو أن لا تضطرنا الظروف لخوضها!

ب - الوجه الثاني : معرفتهم للإمام علي عليه السلام واختياره حكماً لهم مع ما بين السماء والأرض من البعد، فكيف عرفت ملائكة السماء بمن يكون على الأرض مع اختصاص الملائكة بوظائف معينة، وظاهر الرواية قد يؤيد أن مكان وظيفتهم هو السماء إذ كان من الممكن نزولهم إلى الأرض دون أن يعرج جبرائيل عليه السلام بأمر المؤمنين عليه السلام إليهم.

جواب الوجه الثاني : ما ورد في الأخبار الكثيرة بما يكاد يكون متواتراً ومن المسائل التي لا خلاف فيها بين أعلام الطائفة من معرفة الملائكة الموجودين في السماء لأمر المؤمنين منذ أن أشهدهم الله أنوار أهل البيت عليه السلام مروراً بمناسبات متعددة كالإسراء وتزويج أمير المؤمنين بالزهراء عليه السلام في السماء وبعض فضائل أمير المؤمنين في نصرة دين الله، ونحن سندكر من باب الاستئناس والتبرك وإدخال البشرى في قلوب محبي أهل البيت عليه السلام وإحياء ذكركم وفضائلهم عليه السلام جملة من الروايات الدالة على ذلك، مع التعرض أحياناً لآسانيدها من باب الإشارة ليس إلا.

أحاديث معرفة الملائكة لأمر المؤمنين ليلة الإسراء : فمن الأحاديث التي وردت حول معرفة الملائكة لأمر المؤمنين عليه السلام عندما أسري بالنبي صلى الله عليه وآله ما يلي :

١ - روى ابن شاذان بإسناده عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «ما مررت في ليلة أسري بي بشيء من ملكوت السماوات ولا على شيء من الحجب من فوقها إلا وجدت لها كلها مشحونة بكرام ملائكة الله تعالى ينادون : هنيئاً لك يا محمد فقد أعطيت ما لم يعط أحد قبلك ولا يعطاه أحد بعدك، أعطيت علي بن أبي طالب عليه السلام أخاً، وفاطمة زوجته بنتاً، والحسن والحسين أولاداً، ومحبيهم شيعة. يا محمد إنك أفضل النبيين، وعلي أفضل الوصيين، وفاطمة سيدة نساء العالمين، والحسن والحسين أكرم من دخل الجنان من أولاد المرسلين، وشيعتهم أفضل من تضمنته عرصات القيامة، يشتملون على غرف الجنان وقصورها ومتنزهاتها، فلم يزالوا يقولون ذلك في مصدري ومرجعي، فلولا أن الله تعالى حجب عنها آذان الثقلين لما بقي أحد إلا سمعها» (١).

٢ - ونقل السيد هاشم البحراني في حلية الأبرار وكذلك في مدينة المعاجز ضمن معجزات مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ما رواه الشيخ الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام في حديث المعراج، وجاء فيه : «ثم فتحت أبواب السماء واجتمعت الملائكة فسلمت على النبي صلى الله عليه وآله أفواجاً، وقالت : يا محمد كيف أخوك؟ إذا نزلت فاقراه السلام، قال النبي صلى الله عليه وآله : أفتعرفونه؟ قالوا : وكيف لا نعرفه وقد أخذ ميثاقك وميثاقه منا وميثاق شيعته إلى يوم القيامة علينا، وإنا لتتصقح وجوه شيعته في كل يوم وليلة خمساً - يعنون في وقت كل صلاة - وإنا لنصلي عليك وعليه» (٢).

(١) مائة منقبة : ص ٦١، المنقبة الخامسة والثلاثون.

(٢) حلية الأبرار : ج ١، ص ٤٢١، ح ٢، الباب السبعون من المنهج الأول. مدينة المعاجز : ج ١، ص ٩٧، عن الكافي : ج ٣، ص ٤٨٢، ح ١، وقريب منه في علل الشرائع : ص ٣١٢، ح ١، وفي البحار عنهما : ج ١٨، ص ٣٥٤، ح ٦٦، وج ٨٢، ص ٢٢٧، ح ١.

وسند الحديث كما رواه الكليني هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن أبي عبدالله عليه السلام. والحديث صحيح بالاتفاق. وقال العلامة المجلسي عن سند هذا الحديث: «الحديث الأول حسن، وروى مثله في العلل بأسانيد صحيحة»^(١). أقول: بل هو صحيح على مبنى من تأخر عنه في إبراهيم بن هاشم. وبالمناسبة، ما هو السر في عدم ذكر مؤلف كتاب «صحيح الكافي» هذا الحديث الصحيح في كتابه^(٢). فرجال السند من الشيخ الكليني إلى محمد بن أبي عمير من أجلّة الرواة، وكذلك عمر بن أذينة فقد وثقه الشيخ الطوسي وقال عنه النجاشي: «شيخ أصحابنا البصريين ووجههم»^(٣).

أما المتن فقد أجاب العلامة المجلسي في شرح مرآة العقول عن كل ما يوهم بضعف فيه، وإن أسلوب رد الحديث بحجة وجود ثغرة بسيطة يمكن توجيهها ليستوجب رد الكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام، بل ويؤثر ذلك في الإفتاء ببعض المسائل الفقهية من عدمه. ولكن مؤلف «صحيح الكافي» وللأسف حذف الكثير من الروايات الصحيحة، يلاحظ ذلك كل من تتبّع الكتاب. وقد مرّت الإشارة سابقاً إلى أن وجود مضمون خاطئ في الرواية لا يوجب إسقاط الرواية الصحيحة كلها بل يقتصر فيه على مورد الخطأ إلا أن يثبت بدليل آخر خطأ الباقي أيضاً، كأن يكون المتن مترابطاً في أجزائه بحيث لا يمكن التفكيك بين المقطع المسلم بطلانه وبقية المقاطع.

أحاديث استبشّار الملائكة بزواج أمير المؤمنين: ومن الأحاديث التي تذكر أن الملائكة جميعاً قد استبشّرت بزواج أمير المؤمنين من الزهراء عليها السلام ما يلي:

١ - روى ابن جرير الطبري بإسناده عن أنس بن مالك، قال: «ورد عبدالرحمن بن عوف الزهري وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له عبدالرحمن: يا رسول الله تزوجني فاطمة ابتك؟ وقد بذلت لها من الصداق مائة ناقة سوداء زرق الاعين محملة كلها قباطي مصر، وعشرة آلاف دينار. ولم يكن من أصحاب رسول الله أيسر من عبدالرحمن وعثمان. وقال عثمان: وأنا أبذل ذلك وأنا أقدم من عبدالرحمن إسلاماً، فغضب النبي صلى الله عليه وآله من مقالتهما فتناول كفاً من الحصى فحصب به عبدالرحمن وقال له: إنك تهول علي بمالك؟ فتحوّل الحصى درّاً فقومت درّة من تلك الدرر فإذا هي تفي بكل ما يملكه عبدالرحمن. وهبط جبرائيل في تلك الساعة فقال: يا أحمد إن الله يقرئك السلام ويقول: قم إلى علي بن أبي طالب فإنّ مثله مثل الكعبة يحج إليها ولا تحجّ إلى أحد. إن الله أمرني أن أمر رضوان خازن الجنان أن يزيّن الأربع جنات، وأمر شجرة طوبى وسدرة المنتهى أن تحملا الحلي والخلل، وأمر الحور العين أن يتزيّن وأن

(١) مرآة العقول: ج ١٥، ص ٤٦٨.

(٢) صحيح الكافي: ج ١، ص ٣٤٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ١٨.

يقفن تحت شجرة طوبى وسدرة المنتهى، وأمر ملكاً من الملائكة يقال له راحيل، وليس في الملائكة أفصح منه لساناً، ولا أعذب منه منطقاً، ولا أحسن وجهاً أن يحضر إلى ساق العرش، فلما حضرت الملائكة والملك أجمعون أمرني أن أنصب منبراً من النور وأمر راحيل أن يرقى، فخطب خطبة بليغة من خطب النكاح، وزوج علياً من فاطمة بخمس الدنيا لها ولولدها إلى يوم القيامة، وكنت أنا وميكائيل شاهدين، وكان وليها الله تعالى، وأمر شجرة طوبى وسدرة المنتهى أن تنثرا ما فيهما من الحلي والحلل والطيب، وأمر الحور أن يلتقطن ذلك وأن يفتخرن به إلى يوم القيامة^(١).

٢ - وروى ابن جرير الطبري أيضاً عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا أحمد بن علي بن مهدي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جده، عن أبيه الباقر عليه السلام قال: حدثني جابر بن عبد الله الانصاري، قال: «لما كانت الليلة التي أهدي فيها رسول الله ﷺ فاطمة إلى علي عليه السلام، دعا علياً فأجلسه عن يمينه، ودعا فاطمة فأجلسها عن شماله، ثم جمع رأسهما وقاما وهو بينهما يريد منزل علي عليه السلام، فكبر جبرائيل في الملائكة، فسمع النبي التكبير فكبر وكبر المسلمون، فكان أول تكبيرة في زفاف وصارت سنة^(٢). محمد بن هارون حسن عند المامقاني لترحم النجاشي عليه، وأحمد بن علي وأبوه مذكوران في أسناد كامل الزيارات.

٣ - روى الصدوق في أماليه بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى آخى بيني وبين علي بن أبي طالب، وزوجه ابنتي من فوق سبع سماواته، وأشهد على ذلك مقربي ملائكته. وجعله لي وصياً وخليفة فعلي مني وأنا منه، محبة محبي، ومبغضه مبغضي، وإن الملائكة لتتقرب إلى الله بمحبته^(٣)».

٤ - وروى ابن شهر آشوب المازندراني عن تاريخي الخطيب والبلاذري وعن حلية أبي نعيم، وابانة العكبري عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن الثوري، عن علقمة، عن ابن مسعود، قال: «أصاب فاطمة صبيحة يوم العرس رعدة، فقال لها النبي ﷺ: يا فاطمة زوجتك سيداً في الدنيا، وإنه في الآخرة لمن الصالحين. يا فاطمة لما أراد الله تعالى أن أملكك بعلي أمر الله تعالى جبرائيل فقام في السماء الرابعة فصف الملائكة صفواً ثم خطب عليهم، فزوجك من علي، ثم أمر الله سبحانه شجر الجنان فحملت الحلي والحلل، ثم أمرها فنثرته على الملائكة، فمن أخذ منهم يومئذ شيئاً أكثر مما أخذ غيره افتخر به إلى يوم القيامة، قالت أم سلمة: لقد كانت فاطمة عليها السلام تفتخر على النساء لأنها من خطب عليها جبرائيل عليه السلام^(٤)».

(٤) المناقب: ج ٣، ص ١٢٣، عنه عوالم سيدة النساء:

ص ٢٨٦، ح ٢. وقد روى الموفق بن أحمد الخوارزمي العديد من الروايات القريبة من المضامين السابقة في الفصل العشرين من كتابه المناقب.

(١) دلائل الإمامة: ص ١٢.

(٢) دلائل الإمامة: ص ٢٥.

(٣) أمالي الصدوق: ص ٤١٢، ح ١٦.

أحاديث مباهاة الملائكة بجهاد أمير المؤمنين: ومما روي في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام في الجهاد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله ومواساته بنفسه ومباهاة الملائكة بذلك ما يلي:

١ - روى الصدوق، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قالاً: حدثنا سعد بن عبدالله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن أبي الجارود وهشام أبي ساسان وأبي طارق السراج، عن عامر بن وائلة (وائلة) قال: كنت في البيت يوم الشورى فسمعت علياً وهو يقول: ...، والحديث طويل فيه مناشدة أمير المؤمنين للحاضرين في المجلس بالشهادة لبعض فضائله التي انفرد بها بحيث تجعله اللائق بالخلافة دون سواه ممن غصبها أو يطمع فيها...: «قال: أنشدتكم بالله هل فيكم أحد بعثه رسول الله ليحيي بالماء كما بعثني فذهبت حتى حملت بالقربة على ظهري ومشيت بها فاستقبلتني ريح فردتني حتى أجلسنتي، ثم قمت فاستقبلتني ريح فردتني حتى أجلسنتي، ثم قمت فجئت إلى رسول الله فقال لي: ما حبسك عني؟ فقصصت عليه القصة، فقال: قد جاءني جبرائيل فأخبرني، أما الريح الأولى فجبرائيل كان في ألف من الملائكة يسلّمون عليك، أما الثانية فميكائيل جاء في ألف من الملائكة يسلّمون عليك، غيري؟! قالوا: اللهم لا، فقال: نشدتكم بالله هل فيكم من قال له جبرائيل: يا محمد أترى هذه المواساة من علي؟ فقال رسول الله: إنه مني وأنا منه، فقال جبرائيل: وأنا منكما، غيري؟ قالوا: اللهم لا...، قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد جاء إلى رسول الله ورأسه في حجر جبرائيل فقال لي: ادن منك ابن عمك فأنت أولى به مني، غيري؟ قالوا: اللهم لا...» (١). وفي السند هشام أبوساسان وهو هشام بن السري التميمي وهو مهمل، وأبو طارق السراج مجهول، ولكن ذلك لا يضر باتصال السند؛ لأن الحكم بن مسكين يروي الحديث عن ثلاثة أحدهم أبو الجارود زياد بن المنذر، وقد ذهب السيد الخوئي إلى توثيقه لشهادة القمي في تفسيره ولشهادة الشيخ المفيد في الرسالة العددية، أما المامقاني فقد ذهب إلى تضعيفه. وفي السند الحكم بن مسكين الثقفي، وقد وثقه السيد الخوئي استناداً لمناه الذي تراجع عنه في كتاب كامل الزيارات فيكون مهملًا، أما المامقاني فقد حسنه واستند في ذلك إلى كونه إمامياً، وكونه كثير الرواية ومقبولها، ولرواية ابن أبي عمير والحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع وغيرهما من الأجلة عنه، وكونه صاحب كتب متعددة، وقد قال الشهيد: إنه لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فانا أعمل على روايته (٢). هذا، وقد عقد المجلسي باباً خاصاً في البحار بعنوان: «حب الملائكة له وافتخارهم بخدمته» أورد فيه بعض الأحاديث الدالة على ذلك، فليراجع (٣).

(١) الخصال: ج ٢، ص ٥٥٤، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ٣١.

(٢) تنقيح المقال: ج ١، ص ٣٦٠، رقم ٣٢٤٨.

(٣) بحار الأنوار: ج ٣٩، ص ٩٢، ويراجع أيضاً: ج ٤٥، ص ٢٢٨.

ج - الوجه الثالث: خدمة جبرائيل للإمام علي عليه السلام وقيامه بمثل هذه المهمة أمر مستبعد من جهة أن جبرائيل أمين وحي الله، وجليل رتبته عند الله عز وجل مما لا جدال فيه بين المسلمين قاطبة، فكيف يعقل قيامه بمثل هذا الأمر وهو مخصوص في النزول على الأنبياء والوحي إليهم دون من سواهم؟
جواب الوجه الثالث:

أما أولاً، فقد ذكرنا سابقاً في فصل مصدر مصحف فاطمة أن تحدث الملك أو جبرائيل عليه السلام مع شخص وهبوطه عليه ليس فيه مانع لا في الكتاب ولا في السنة وهو لا يلزم النبوة، وقد استشهدنا هناك بأدلة من القرآن والسنة. ويضاف إلى ما ذكرناه هناك روايات أخرى عديدة تدل على أن جبرائيل عليه السلام تحدث مع غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومنها:

١ - ما رواه الصفار بسند صحيح عن الحسن بن علي، قال: حدثني عبيس بن هاشم، قال: حدثنا كرام بن عمرو الخثعمي، عن عبدالله بن أبي يعفور، قال: «قلت لأبي عبدالله: إنا نقول إن علياً لينكت في قلبه أو ينقر في صدره وأذنه، قال عليه السلام: إن علياً كان محدثاً، قال: فلما أكثر عليه قال عليه السلام: إن علياً كان يوم بني قريظة وبني النضير كان جبرائيل عليه السلام عن يمينه، وميكائيل عليه السلام عن يساره يحدثانه» (١). وروى الصفار نفس مضمون الحديث بسند صحيح أيضاً، فقد روى عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن ابن أبي يعفور مثله (٢).

٢ - وروى الصفار بسند صحيح عن السندي بن محمد ومحمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن إبان بن عثمان البجلي، عن أبي بصير قال: «سألت أبا جعفر عن شهادة ولد الزنا تجوز؟ قال: لا، فقلت: الحكم بن عتيبة يزعم إنها تجوز، فقال: اللهم لا تغفر له ذنبه، ما قاله الله للحكم: انه لذكر لك ولقومك وسوف تسلون، فليذهب الحكم يميناً وشمالاً فوالله لا يوجد العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرائيل» (٣). والشاهد في الحديث أن الضمير في (عليهم) جاء بصيغة الجمع لا المفرد حتى يعود إلى البيت كما يقال إن المقصود من الحديث من كان في البيت أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا يرد على الحديث أن نزول جبرائيل عليه السلام عليهم كان في الأحكام؛ إذ قد يكون المراد أن معرفة الحكم الشرعي الواقعي لا يتسنى إلا لمن كانت فيه هذه الخصوصية أي من ينزل جبرائيل عليهم. ويشهد لهذا الحديث ما رواه أحمد بإسناده إلى سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «ذكر عنده علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: إنكم لتذكرون رجلاً يسمع وطء جبرائيل عليه السلام فوق بيته» (٤).

(١) بصائر الدرجات: ص ٣٤١، ح ٢.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٣٤٢، ح ٧.

(٣) عنه البحار: ج ٢، ص ٩١، ح ١٩.

(٤) الفضائل: ج ١، ح ٢٢٣، عنه قادتنا كيف نعرفهم: ج ٢، ص ٤١٩.

٣ - وروى الحافظ الكنجي الشافعي الذي قتل كسلفه النسائي صاحب السنن في دمشق بتهمة ميله إلى أهل البيت بإسناده عن عبدالله بن عمر، قال: «كان على الحسن والحسين تعويذان فيهما من زغب جناح جبرائيل ﷺ». ثم عقب الحافظ الكنجي عليه: «قلت: أخرجه الحافظ الدمشقي في مناقبه»^(١).

ولا يرد على الحديث أن الملائكة بما فيهم جبرائيل ﷺ موجودات مجردة منزّهة عن المادة الجسمانية، فكيف يكون لها زغب؟ فإنه يجاب عنه بأنه قد ورد في روايات عديدة أن الملائكة تتمثل في صور مختلفة، وتمثل جبرائيل ﷺ في صورة الصحابي دحية الكلبي مما ورد عن طريق الفريقين^(٢).

أما تمثل الملائكة بصورة الطائر الذي له ريش، فقد ورد في رواياتنا أيضاً، وليس مقصوراً بما رواه الكنجي الشافعي، فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى جارية أبي علي الخيزراني أنها رأت عندما ولد الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) طيوراً بيضاء تهبط من السماء وتمسح أجنتها على رأسه ووجهه وسائر جسده ثم تطير، قال أبو علي الخيزراني: «فأخبرنا أبا محمد العسكري ﷺ بذلك فضحك، ثم قال: تلك ملائكة نزلت للتبرك بهذا المولود، وهي أنصاره إذا خرج»^(٣).

وقد وردت روايات عديدة منها ما هو صحيح سنداً تدلّ على أن الملائكة تدخل بيوت الأئمة وتطأ بسطهم وتتكأ على مساورهم ويجمع الأئمة من زغبها لاولادهم.

منها: ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله ﷺ قال: «يا حسين - وضرب بيده إلى مساور في البيت - مساور طالما اتكت عليها الملائكة، وربما التقطنا من زغبها»^(٤).

ومنها: ما رواه الكليني بسند صحيح أيضاً عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، قال: حدثني مالك بن عطية الاحمسي، عن أبي حمزة الثمالي، قال: «دخلت على علي بن الحسين ﷺ فاحتبست في الدار ساعة، ثم دخلت البيت وهو يلتقط شيئاً وأدخل يده من وراء الستر فناولته من كان في البيت، فقلت: جعلت فداك، هذا الذي أراك تلتقطه أي شيء هو؟ فقال: فضلة من زغب الملائكة نجمعه إذا خلونا، نجعله سيحاً لاولادنا، فقلت: جعلت فداك، وإنهم

(١) كفاية الطالب: ص ٤١٩، واستخرج محقق الكتاب مصادره وذكر منها ما يلي: تاريخ ابن عساكر: ج ٤، ص ٢٠٩. مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص ٣٩٩. أسد الغابة: ج ٢، ص ١٠. مستدرک الصحيحين: ج ٣، ص ١٧٦. طبقات ابن سعد: ج ٨، ص ٢٠٤.

(٢) راجع البحار: ج ١٤، ص ٣٤٣؛ ج ١٥، ص ١٨، ص ٢٦٧؛ ج ٢٩، ص ٢٢، ص ٣٢١، ج ٤٣. تهذيب التهذيب: ج ٣، ص ١٧٩، الهامش رقم ٣. السيرة النبوية: ج ٢، ص ٢٣٤ ط دار الكونز الادبية. السيرة الحلبية: ج ٢، ص ٣٣٢.

(٣) كمال الدين: ص ٤٣١، ج ٧. وللعلامة الطباطبائي كلام في تمثل الملائكة، مذكور في الميزان: ج ١٧، ص ١٢.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٢٩٣، ج ٢. ورواه الصفار بسند صحيح عن أحمد بن يحيى إلى الحسين بن أبي العلاء. راجع بصائر الدرجات: ص ١١٠، باب ١٧، ج ٢.

ليأتونكم؟ فقال: يا أبا حمزة، إنهم ليزاحموننا على تكاتنا^(١). هذا كله على القول بأن الملائكة موجودات مجردة ليست لها جسمانية، أما من يذهب إلى تجسّم الملائكة كالعلامة المجلسي فالإشكال منتف من الأساس^(٢).

أما ثانياً: فليس في مثل هذه الخدمة أي استبعاد بل هي شرف يختص به جبرائيل عليه السلام دون من سواه من الملائكة، فإنه مما اتفقت عليه الشيعة الإمامية أفضلية الأئمة عليهم السلام على الملائكة، وفي هذا الصدد يقول السيد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) في جواب المسألة الثالثة من المسائل الرازية: «وقد أجمعت الإمامية بلا خلاف بينها على أن كلّ واحد من الأنبياء أفضل وأكثر ثواباً من كل واحد من الملائكة، وذهبوا في الأئمة عليهم السلام أيضاً إلى مثل ذلك»^(٣).

وتبعه على ذلك المحقق الحلي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ) حيث يقول: «الأنبياء أفضل من الملائكة وكذلك الأئمة عليهم السلام بوجوه»، ثم ذكر وجهين على ذلك، وختمهما بالوجه الثالث وهو: «النقل الماثور عن أهل البيت عليهم السلام بالنص الصريح على ذلك»^(٤).

وبناءً على ذلك فإن خدمة المفضول للفاضل هي شرف للمفضول بلا شك، ويدل على ذلك مجموعة من الروايات وردت في كتب الفريقين نكتفي في مقام الاستشهاد بما يلي:

١ - ما ذكره عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي صاحب السنن في كتابه خصائص أمير المؤمنين بإسناده عن هيرة بن مريم، قال: «خرج إلينا الحسن بن علي وعليه عمامة سوداء فقال: لقد كان فيكم بالأمس رجل ما سبقه الأولون ولا يدرکه الآخرون، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لاعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله، ويقا تل جبرائيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ثم لا ترد رايته حتى يفتح الله عليه، ما ترك ديناراً ولا درهماً إلا سبعمائة درهم أخذها من عطائه أراد أن يبتاع بها خادماً لاهله»^(٥).

٢ - روى ابن شاذان بإسناده عن ابن عباس، قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، ثم قام على قدميه فقال: من يحبني ويحب أهل بيتي فليتبّعني، فاتّبعتناه

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٩٣، ح ٣. ورواه الصفار أيضاً بسند صحيح عن أحمد بن محمد ثم بقية السند. راجع بصائر الدرجات: ص ١١١، ح ٦. وروى الصفار أحاديث أخرى صحيحة في كتابه بصائر الدرجات، فمن شاء فليراجع: ص ١١٠، الباب ١٧، الأحاديث ٨، ١٣، ٢٠.

(٢) راجع مرآة العقول: ج ٤، ص ٢٨٩.

(٣) رسائل الشريف المرتضى: ج ١، ص ١٠٩.

(٤) المسلك في أصول الدين: ص ٢٨٨ - ٢٨٩، وللمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب مناهج اليقين للعلامة الحلي: ص ٣٣١.

(٥) خصائص أمير المؤمنين: ص ٦٧، ح ٢٢، وقريب منه ح ٢١، ويراجع أيضاً ما ذكره الطبري في تاريخه ضمن أحداث سنة ٤٠هـ.

باجمعنا حتى أتى منزل فاطمة عليها السلام فقرع الباب قرعاً خفيفاً، فخرج إليه علي بن أبي طالب عليه السلام وعليه شملة، ويده ملطخة بالطين فقال له: يا أبا الحسن حدث الناس بما رايت أمس. فقال علي عليه السلام: نعم فذاك أبي وأمي يا رسول الله، بينما أنا في وقت صلاة الظهر أردت الطهور فلم يكن عندي الماء، فوجهت ولدي الحسن والحسين في طلب الماء، فأبطيا علي، فإذا أنا بهاتف يهتف: يا أبا الحسن أقبل على يمينك، فالتفت فإذا أنا بقدس من ذهب معلق، فيه ماء أشدّ بياضاً من الثلج وأحلى من العسل، فوجدت فيه رائحة الورد، فتوضأت منه، وشربت جرعات ثم قطرت على رأسي قطرة وجدت بردها على فؤادي. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: هل تدري من أين ذلك القدس؟ قال: الله تعالى ورسوله أعلم، قال: القدس من أقداس الجنة، والماء من تحت شجرة طوبى - أو قال: من نهر الكوثر - وأما القطرة فمن تحت العرش. ثم ضمه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى صدره وقبّل ما بين عينيه، ثم قال: حبيبي من كان خادمه بالأمس جبرائيل عليه السلام فمحلّه وقدره عند الله عظيم^(١).

د - الوجه الرابع: العروج بأمير المؤمنين إلى السماء أمر لا يقبله العقل ولا يستسيغه المنطق، وهو على أقل تقدير أمر مستبعد جداً.

جواب الوجه الرابع:

أولاً: ليس في ذلك أي استبعاد على مستوى الإمكان العقلي، أما وقوعاً فقد وقعت للنبي ولعيسى بن مريم - على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام -، قال تعالى: ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً﴾ بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً^(٢)، وعلي بن أبي طالب عليه السلام أفضل من عيسى عليه السلام كما هو صريح ما جاء في أقوال العديد من فطاحل علماء الطائفة، وقد مر علينا في مبحث منزلة الزهراء كلام الكراچكي تلميذ الشيخ المفيد في ذلك. وعلى هذا فلا يستبعد أن يخص الله تعالى الفاضل بالمكرمة التي خص بها المفضل، وبالطبع فإننا لسنا هنا - كما اشرنا إليه سابقاً - في صدد إثبات صحة صدور خبر عروج أمير المؤمنين إلى السماء لكي يعترض علينا بضعف سنده أو بضعف المستند، بل إننا نريد مناقشة متنه من جهة منافاته مع العقل أو عدم منافاته فقط.

ثانياً: إن علياً عليه السلام هو نفس النبي صلى الله عليه وآله بحكم آية المباهلة باتفاق الشيعة الإمامية قاطبة، ومن غير البعيد على الله أن يخصه بمثل هذه الكرامة، فإذا لم يكن العروج للنبي صلى الله عليه وآله إلى السماء غير معقول فلم لا يكون كذلك بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السلام ١٩؟

(١) مائة منقبة: ص ٧٣، المنقبة الثانية والأربعون، والشاقب في المناقب: ص ٢٧٢، ح ٢٣٦، ويراجع بحار الأنوار: ج ٣٩، ص ١١٤، حيث ذكر المجلسي باباً باسم «نزول الماء لغسله صلى الله عليه وآله من السماء» أورد فيه بعض الأحاديث الدالة عليه.
(٢) الآيتان ١٥٧ و ١٥٨ من سورة النساء.

ثالثاً: اعتبار مثل هذه المعجزات والكرامات من اللامعقول سيجعلنا نرفض معظم ما جاء من معاجز الانبياء ﷺ أيضاً بنفس هذه الحجة. والذي يظهر لنا أنّ منشأ هذه الآراء الباطلة لفضل الله هو عدم قدرته على استيعاب وفهم وتحميد المعقول من اللامعقول؛ إذ أنّ المقام مما لا مجال لإنكار إمكانه عقلاً، والإمكان العادي ليس هو المناط؛ لأنّ المقام هو مقام المعجزة التي كانت خارقة للإمكان العادي.

الشيخ المفيد يرد على الاعتراض

وأفضل جواب لمثل هذه التخرصات هو إيكالها إلى ما ذكره الشيخ المفيد (رضوان الله تعالى عليه) في مواضع عديدة من كتاب الإرشاد ضمن ما أورده من معجزات أمير المؤمنين ﷺ، ونحن ننقله كاملاً - مع ما فيه من الإطالته - لما فيه من الجواب القاطع الذي يميز الحق من الباطل، لتكون الحجة تامة بعد ذلك على من جانب الحق، «وإنّه لعالم بمنابت القصيص».

قال في الفصل الذي عقده لمعجزة قتاله مع الجن:

«ومن ذلك ما تظاهر به الخبر من بعثه رسول الله ﷺ إلى وادي الجن. وقد أخبره جبرائيل ﷺ أن طوائف منهم قد اجتمعوا لكيده، فاغنى عن رسول الله ﷺ وكفى الله المؤمنين به كيدهم ودفعهم عن المسلمين بقوته التي بان بها عن جماعتهم.

فروى محمد بن أبي السري التميمي، عن أحمد بن الفرج، عن الحسن بن موسى النهدي، عن أبيه، عن وبره بن الحارث، عن ابن عباس (رحمه الله)، قال:

«لما خرج النبي ﷺ إلى بني المصطلق جنب عن الطريق فأدركه الليل فنزل بقرب واد وعمر، فلما كان في آخر الليل هبط عليه جبرائيل ﷺ يخبره أنّ طائفة من كفار الجن قد استبطنوا الوادي يريدون كيده ﷺ وإيقاع الشر بأصحابه عند سلوكهم إياه، فدعى أمير المؤمنين ﷺ فقال له: اذهب إلى هذا الوادي فسيعرض لك من أعداء الله الجن من يريدك فادفعه بالقوة التي أعطاك الله عز وجل إياها، وتحصّن منهم بأسماء الله عز وجل التي خصّك بها وبعلمها، وأنفذ معه مائة رجل من اخلاط الناس وقال لهم: كونوا معه وامتلثوا أمره، فتوجّه أمير المؤمنين ﷺ إلى الوادي، فلما قرب من شفيره أمر المائة الذين صحبوه أن يقفوا بقرب الشفير ولا يحدثوا شيئاً حتى يؤذن لهم، ثم تقدم فوقف على شفير الوادي وتعوّذ بالله من أعدائه وسمى الله عز اسمه وأوما إلى القوم الذين اتبعوه أن يقربوا منه فقربوا، وكان بينهم وبينه فرجة مسافتها غلوة.

ثم رام الهبوط إلى الوادي فاعترضت ريح عاصف كاد أن يقع القوم على وجوههم لشدها ولم تثبت أقدامهم على الأرض من هول الخصم ومن هول ما لحقهم، فصاح أمير المؤمنين ﷺ: أنا علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب وصي رسول الله ﷺ وابن عمه انشبتوا إن شئتم. فظهر للقوم أشخاص على صور الزط يخيل في أيديهم شعل

النيران قد اطمأنوا بجنابات الوادي، فتوغل أمير المؤمنين عليه السلام بطن الوادي وهو يتلو القرآن ويؤمي بسيفه يميناً وشمالاً فما لبث الاشخاص حتى صارت كالدخان الاسود، وكبر أمير المؤمنين عليه السلام ثم صعد من حيث انهبط فقام مع القوم الذين اتبعوه حتى أسفر الموضع عما اعتراه، فقال له أصحاب رسول الله ﷺ: ما لقيت يا ابا الحسن فلقد كدنا نهلك خوفاً واشفقنا عليك أكثر مما لحقنا، فقال عليه السلام لهم: إنه لما ترائى لي العدو جهرت فيهم بأسماء الله تعالى فتضاءلوا، وعلمت ما حل بهم من الجزع فتوغلّت الوادي غير خايف منهم، ولو بقوا على هيئاتهم لآتيت على آخرهم، وقد كفى الله كيدهم وكفى المسلمين شرهم وستسبقني بقيتهم إلى رسول الله ﷺ يؤمنون به، وانصرف أمير المؤمنين عليه السلام بمن معه إلى رسول الله ﷺ وأخبره الخبر فسرى عنه ودعا له بخير، وقال له: كيف قد سبقك يا علي إلي من أخافه الله بك فأسلم وقبلت إسلامه، ثم ارتحل بجماعة المسلمين حتى قطعوا الوادي آمين غير خائفين.

وهذا الحديث قد روته العامة كما روته الخاصة ولم يتناكروا شيئاً منه.

والمعتزلة لميلها إلى مذهب البراهمة تدفعه ولبعدها من معرفة الاخبار تنكره، وهي سالكة في ذلك طريق الزنادقة فيما طعنت به في القرآن وما تضمنه من اخبار الجن وإيمانهم بالله ورسوله وما قص الله من نباهم في القرآن في سورة الجن، وقولهم ﴿إنا سمعنا قرآناً عجياً يهدي إلى الرشد فآمنا به﴾ إلى آخر ما تضمنه الخبر عنهم في هذه السورة، وإذا بطل اعتراض الزنادقة في ذلك بتجويز العقول وجود الجن وإمكان تكليفهم وثبوت ذلك مع إعجاز القرآن والاعجوبة الباهرة فيه كان مثل ذلك ظهور بطلان طعون المعتزلة في الخبر الذي روينا له لعدم استحالة مضمونه في العقول، وفي مجيئه من طريقين مختلفين وبرواية فريقين في دلالته متباينين برهان صحته، وليس في إنكار من عدل عن الإنصاف في النظر من المعتزلة والمجبرة قدح فيما ذكرناه من وجوب العمل عليه، كما انه ليس في جحد الملاحدة وأصناف الزنادقة واليهود والنصارى والمجوس والصابئين ما جاء صحته من الاخبار بمعجزات النبي ﷺ كانشقاق القمر وحنين الجذع وتسبيح الحصى في كفه وشكوى البعير وكلام الذراع ومجيء الشجرة وخروج الماء من بين أصابعه في الميضة وإطعام الخلق الكثير من الطعام القليل قدح في صحتها وصدق رواتها وثبوت الحجة بها بل الشبهة لهم في دفع ذلك وإن ضعفت أقوى من شبهة منكري معجزات أمير المؤمنين عليه السلام وبراهينه لما لا خفاء على أهل الاعتبار به مما لا حاجة بنا إلى شرح وجوهه في هذا المكان ... إلخ.

إلى أن يقول الشيخ المفيد (قدس سره):

«ولا أزال أجد الجاهل من الناصبة والمعانيد يظهر التعجب من الخبر بملاقاة أمير المؤمنين عليه السلام الجن وكفه شرهم عن النبي ﷺ وأصحابه، ويتضاحك لذلك وينسب الرواية إلى الخرافات الباطلة، ويضع مثل ذلك في الاخبار الواردة بسوى ذلك من

معجزاته ﷺ ويقول إنها من موضوعات الشيعة، وتحرص من اقتراه منهم للتكسب بذلك أو التعصب، وهذا بعينه مقال الزنادقة كافة وأعداء الإسلام فيما نطق به القرآن من خبر الجن وإسلامهم في قوله ﴿إنا سمعنا قرآناً عجباً يهدي إلى الرشد﴾، وفيما ثبت به الخبر عن ابن مسعود في قصة ليلة الجن ومشاهدته لهم كالزط، وفي غير ذلك من معجزات الرسول ﷺ، وانهم يظهرون التعجب من جميع ذلك ويتضاحكون عند سماع الخبر به والاحتجاج بصحته، ويستهزئون ويلغطون فيما يسرفون به من سب الإسلام وأهله واستحقاق معتقديه والناصرين له ونسبتهم إياهم إلى العجز والجهل ووضع الأباطيل، فلينظر القوم ما جنوه على الإسلام بعداوتهم لامير المؤمنين ﷺ واعتمادهم في دفع فضائله ومناقبه وآياته على ما ضاهوا به أصناف الزنادقة والكفار مما يخرج عن طريق الحجاج إلى ابواب الشغب والمسافهات، وبالله نستعين^(١).

وقال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) ضمن عدة فصول أوردها بتحدث أمير المؤمنين ﷺ مع الحيتان والثعبان: «ومن ذلك ما رواه نقلة الآثار واشتهر في أهل الكوفة لاستفاضته بينهم وانتشر الخبر به إلى من عداهم من أهل البلاد فاثبتته العلماء من كلام الحيتان له في فرات الكوفة. وذلك انهم رويوا أن الماء طغى في الفرات وزاد حتى أشفق أهل الكوفة من الغرق، ففزعوا إلى أمير المؤمنين ﷺ، فركب بغلة رسول الله ﷺ وخرج والناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، فنزل ﷺ فأسبغ الوضوء وصلى منفرداً بنفسه والناس يرونه، ثم دعى الله بدعوات سمعها أكثرهم، ثم تقدم إلى الفرات متوكئاً على قضيب بيده حتى ضرب به صفحة الماء وقال: انقص بإذن الله ومشيتي، فغاض الماء حتى بدت الحيتان في قعره، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين ولم ينطق منها أصناف من السمك وهي الجري والمارماهي والمزمار، فتعجب الناس لذلك وسألوا عن علّة نطق ما نطق وصمت ما صمت، فقال: انطق الله لي ما طهر من السمك وأصمت عني ما حرّمه ونجّسه وبعّده. وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي ﷺ وتسبيح الحصى في كفّه وحنين الجذع إليه وإطعام الخلق الكثير من الزاد القليل، ومن رام طعناً فيه فهو لا يجد من الشبهة في ذلك إلا ما يتعلق به الطاعنون فيما عددناه من معجزات النبي ﷺ.

فصل: وقد روى حملة الآثار ورواة الأخبار أيضاً من حديث الثعبان والآية فيه والاعجوبة مثل ما رويه من حديث كلام الحيتان ونقص ماء الفرات.

فرووا أن أمير المؤمنين ﷺ كان ذات يوم يخطب على منبر الكوفة إذ ظهر ثعبان من جانب المنبر وجعل يرقى حتى دنى من أمير المؤمنين ﷺ، فارتاع الناس لذلك وهموا بقصده ودفعه عن أمير المؤمنين ﷺ فأوما إليهم بالكف عنه، فلما صار على المرقاة التي عليها أمير المؤمنين ﷺ قائم انحنى إلى الثعبان وتناول الثعبان إليه حتى التقم أذنه،

وسكت الناس وتحيروا لذلك، فتقّ نقيقاً سمعه كثير منهم، ثم أنّه زال عن مكانه وأمير المؤمنين عليه السلام يحرك شفّتيه والشعبان كالمصغي إليه، ثم انساب وكان الأرض ابتلعتة وعاد أمير المؤمنين عليه السلام إلى خطبته فتمّمها، فلما فرغ منها ونزل اجتمع الناس إليه يسألونه عن حال الشعبان والاعجوبة فيه، فقال لهم: ليس ذلك كما ظننتم، إنّما هو حاكم من حكام الجن التبتست عليه قضية فصار إليّ يستفهمني عنها فافهمته إياها، ودعى لي بخير وانصرف.

فصل: وربما استبعد جهال من الناس ظهور الجن في صور الحيوان الذي ليس بناطق وذلك معروف عند العرب قبل البعثة وبعدها وقد تناصرت به الاخبار من أهل الإسلام، وليس ذلك بأبعد مما اجتمع عليه أهل القبلة من ظهور إبليس لأهل دار الندوة في صورة شيخ من أهل نجد واجتماعه معهم في الرأي على المكر برسول الله صلى الله عليه وآله، وظهوره يوم بدر للمشركين في صورة سراق بن جعشم المدلجي، وقوله: «لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم»، قال الله عز وجل: «فلما ترائت الفئتان نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون إني أخاف الله والله شديد العقاب». وكل من رام الطعن في ما ذكرناه من هذه الآيات فإنما يقول في ذلك على مثال قول الملحدة وأصناف الكفار من مخالفي الملة ويطعن فيها بمثل ما طعنوا في آيات النبي صلى الله عليه وآله، وكلهم راجعون إلى طعون البراهمة والزنادقة في آيات الرسل صلى الله عليه وآله والحجة عليهم في ثبوت النبوة وصحة المعجز لرسل الله صلى الله عليه وسلم^(١).

«وقد قطعت جبهة قول كل خطيب»، فقد وضع الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) بما ذكره النقاط على الحروف، وحدّد الخانة والموقع الذي تنطلق منه شبهة فضل الله، فهي تتفق في مضمونها مع شبهات الملحدة والبراهمة، ونحن وإن لم نقطع بانها صدرت عن نصب وعمد لإبطال فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، ولكنها صدرت عن الجهل بلا شك، ومن جهال الناس على حد تعبير الشيخ المفيد.

ابن حجر ومعجزة رد الشمس:

إنّ تناول المعجزات من جهة منافاتها مع العقل بالمنظور الذي ينظر إليه فضل الله لن يبق لنا حتى المعجزات التي أقرّ بها غيرنا من أهل العامة، فها هو ابن حجر العسقلاني يقول حول معجزة رد الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام: «روى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم البيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس: إنه دعا - أي النبي صلى الله عليه وآله - لما نام على ركبة علي ففاته صلاة العصر فردّت الشمس حتى صلى علي ثم غربت، وهذا أبلغ في المعجزة، وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في الموضوعات، وهكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه، والله أعلم^(٢)».

(١) الإرشاد: ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) فتح الباري: ج ٦، ص ١٦٨، عنه الغدير: ج ٣، ص ١٣٢.

ولا اظنّ أن معجزة ردّ الشمس على المستوى الكوني هي بأقل من معجزة معراج أمير المؤمنين عليه السلام ولقائه الجن و...، ومع ذلك فقد أقر بها أمثال ابن حجر الذي نذر نفسه لمحاربة مذهب الحق!

إنذار من الإمام الباقر والصادق عليهما السلام إلى ... !

إن قصور بعض العقول - خصوصاً إذا زعم أصحابها أنهم من أهل العلم - عن إدراك واستيعاب بعض الأحاديث لا يجيز لها أن تنفيها بحجة عدم معقوليتها، بل لا بد أن ترد أمرها إلى أهلها، وإنّ الحديث الذي رواه صاحب بصائر الدرجات لهو أكبر إنذار وحجة على أولئك الذين يردّون الأحاديث ويكذبونها من غير روية ولا علم.

فقد روى الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «أما والله إن أحب أصحابي إليّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم بحدِيثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم إليّ الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروي عنّا فلم يعقله ولم يقبله اشمأز منه وجحدته وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج وإلينا أسند فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا» (١).

وروى البرقي بسند صحيح عن محمد بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا تكذبوا الحديث إذا أتاكم به مرجئ ولا قدرى ولا حروري ينسبه إلينا، فإنكم لا تدرون لعله شيء من الحق فيكذب الله فوق عرشه» (٢).

وروى الصفار بإسناده إلى سفيان بن السمط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «جعلت فداك، إن الرجل ليأتينا من قبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذّبه، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: ليس عني يحدثكم، قال: قلت: بلى، قال: فيقول لليل أنه نهار وللنهار أنه ليل، قال: فقلت: لا، قال: فقال: ردّه إلينا، فإنك إن كذّبت فإنما تكذبنا» (٣).

وقال العلامة المجلسي تعليقاً على قصة النبي موسى والخضر عليهما السلام المذكورة في القرآن: «في هذه القصة تنبيه لمن عقل وتفكر للتسليم في كلّ ما روي من أقوال أهل البيت عليهم السلام وأفعالهم مما لا يوافق عقول عامة الخلق، وتاباه أفهامهم، وعدم المبادرة إلى ردّها وإنكارها» (٤). جدير بالذكر أنّ العلامة المجلسي عقد في بحار الأنوار باباً تحت عنوان: «إراءته عليه السلام ملكوت السماوات والأرض وعروجه إلى السماء» ذكر فيه عدة أحاديث غير ما أورده الشيخ المفيد عن ابن مسعود في الاختصاص (٥).

(١) بصائر الدرجات: ص ٥٥٧، ح ١، الجزء العاشر، باب ٢٢.
(٢) الحاسن: ص ٣٠، ح ١٧٥، كتاب مصابيح الظلم، باب خذ الحق من عنده ولا تنظر إلى عمله. ورواه الصفار عن البرقي في بصائر الدرجات: ص ٥٥٨، ح ٥.
(٣) بصائر الدرجات: ص ٥٥٧، ح ٣، عنه مرآة العقول: ج ٤، ص ٣١٤.
(٤) سفينة البحار: ج ١، ص ١٣٠.
(٥) راجع البحار: ج ٣٩، ص ١٥٨.

وماذا عن جلوس الله على عرشه!

أما ما ذكره البعض من أن: «وفي الكتاب (أي في الاختصاص) أحاديث ربما تكون - من وجوه كثيرة - بغيرنا أشبه، وحالهم اليق، وبنحلتهم أعلق، منها الحديث المروي عن جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً﴾ قال: يجلسه الله على العرش معه. وهذا من الحديث المتشابه الذي لا يحيط به فهمي»^(١)، ففيه:

أولاً: إنه على فرض بطلان الحديث وعدم وجود وجه للتأويل فإن ذلك لا يضر في صحة نسبة الكتاب، وقد أشرنا سابقاً إلى كلام السيد الخوئي (قدس سره) بخصوص ما أورد على كتاب سليم بن قيس من إشكال مشابه.

أما ثانياً: فإنّ نظائر هذا الحديث كثيرة في كتبنا، وهي لا تنافي ما عليه إجماع الإمامية من أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الجسمية ولا يقبل شيئاً من لوازمها كالحركة والحيز وغير ذلك، وكل ما جاء في القرآن أو الأحاديث فهو محمول على غير ظاهره بناءً على رأي المعتزلة المؤولة أو محمول على ظاهره باعتبار المفهوم المأخوذ من مجموع الجملة أو كما يسمّى بـ «الإجراء بالمفهوم التصديقي لا التصوري» كما هو الحق.

يقول الشيخ السبحاني في توضيح هذا الرأي: «وحقيقة هذه النظرية أنه يجب الإمعان في مفهوم الآية ومرماها ومفادها التصديقي (لا التصوري) ثم توصيفه سبحانه بالمعنى الجملي المفهوم منها من دون إثبات المعنى الحرفي للصفات ولا تأويلها.

توضيحه: إنّ للمفردات حكماً وظهوراً عند الافراد، وللجمل المركبة من المفردات ظهوراً آخر. وقد يتحد الظهوران وقد يتخالفان. فلا شك أنّك إذا قلت (أسد)، فإنّه يتبادر منه الحيوان المفترس. كما أنّك إذا قلت (رايت أسداً في الغابة) يتبادر من الجملة نفس ما تبادر من المفرد. وأما إذا قلت (رايت أسداً يرمي) فإنّ المتبادر من الأسد في كلامك غير المتبادر منه حرفياً وانفراداً وهو الحيوان المفترس بل يكون حملة عليه، حملاً على خلاف الظاهر. وأما حملة وتفسيره بالبطل الرامي عند القتال فهو تفسير للجملة بظاهرها من دون تصرف وتأويل. ولو سمع عربي صميم قول الشاعر:

لدى أسد شك السلاح مجرب * له لبد، أظفاره لم تقلم

فلا يشك في أنّ المراد من الأسد هو البطل المقدم المقتحم لجبهات القتال لا الحيوان المفترس. وكذا لو سمع قول القائل:

أسد عليّ وفي الحروب نعمة * فتخاء تنفر من صفير الصافر

لا يتردّد في نفسه بأنّ المراد هو الإنسان المتظاهر بالشجاعة أمام الضعفاء، الخائف المدبر عند لقاء الأبطال. فلا يصح لنا أن نتهم من يفسّر البيتين بالإنسان الشجاع أو

(١) حجة الشيعة الكبرى المفيد بين الغلاة وأهل الخلاف: ص ١١٤.

المتظاهر به، بأنه من المؤولة. بل هو من المثبتين للمعنى من دون تأويل ولا تحوير. فالواجب علينا هو الوقوف على المفاد التصديقي وإثباته لله سبحانه لا الجمود على المعنى الحرفي التصوري، وإثباته أو نفيه عن الله سبحانه^(١). ثم أورد سماحته بعض التطبيقات على هذا الرأي ومن جملتها مسألة عرش الله واستوائه عليه، فمن شاء فليراجع.

ومن جملة الاحاديث التي وردت في هذا المضممار وتخصّ محلّ بحثنا ما رواه الشيخ الطوسي بسند صحيح عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثني محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من زار قبر أبي عبدالله عليه السلام يوم عاشوراء عارفاً بحقه كان كمن زار الله تعالى في عرشه»^(٢).

وكذلك أيضاً ما رواه عن محمد بن يعقوب الكليني، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن الخيبري، عن الحسين بن محمد القمي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «من زار قبر أبي عبدالله عليه السلام بشط فرات كمن زار الله فوق عرشه»^(٣).

قال العلامة المجلسي (رضوان الله عليه) في شرح هذا الحديث: «قوله عليه السلام كمن زار الله فوق عرشه» أي عبد الله هناك أو لاقى الأنبياء والأوصياء هناك، فإنّ زيارتهم كزيارة الله أو يجعل له مرتبة من القرب كمن صعد عرش ملك وزاره، وقد مرّ تأويله في كلام الشيخ أيضاً»^(٤).

(١) الإلهيات: ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) تهذيب الاخبار - كتاب المزار - باب فضل زيارة أبي عبدالله عليه السلام: ج ٦، ص ٥١، ح ٣٥.

(٣) التهذيب: ج ٦، ص ٤٥، ح ١٣.

(٤) ملاذ الاخبار: ج ٩، ص ١١٦.

أحزان الزهراء ****

أحزان الزهراء ﷺ

الفصل الأول: بكاء الزهراء ﷺ ٩

كلمات «فضل الله»

قال في الشريط المسجل: «ومكذا نجد أن التاريخ الصحيح وغير الصحيح أفاض في الحديث عن أحزانها، وربما كان بعض هذا الحديث غير دقيق، فانا لا أتصور الزهراء إنسانة لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء، وأنا لا أتصور الزهراء ﷺ وهي المفتحة على الإسلام وعلى قضاء الله وقدره إنسانة ينزعج أهل المدينة - كما يقرأ قراء التعزية - من بكائها حتى إذا كان الفقيد في مستوى رسول الله ﷺ فإن ذلك لا يلغي معنى الصبر، الصبر قيمة إسلامية تجعل الإنسان المسلم يتماسك ويتوازن حتى في أشد الحالات قساوة وفي أشد الحالات صعوبة».

وقال في جوابه الثالث: «أنا لا أتصور الزهراء تبكي جزعاً لأنها تعرف أن الجزع حتى على رسول الله ليس خلقاً إسلامياً لأن الإسلام أراد للإنسان أن يكون قوياً أمام المصيبة، ولكنها كانت تبكي بكاء العاطفة، بكاء الروح المثقلة بالفجعة...، أنا لم أدقق في الروايات التي تذكر أن أهل المدينة كانوا يضحجون، لأن ضجيج أهل المدينة في هذا الموضوع يحتاج إلى أن الزهراء كانت تبكي بطريقة الصراخ والإزعاج وهذا ما لا يتناسب مع مكانة الزهراء».

سؤال في الصفحة ٣١٣ من الجزء الأول من كتاب الندوة طبعة قم: البكاء الكثير المنسوب إلى الزهراء ﷺ، ما هو سره؟ هل هو جزع أم تعبد؟

الجواب: «كانت تبكي، وكان حزنها حزناً كبيراً على رسول الله ﷺ، ولكن بكاء الزهراء ﷺ كان بكاء إسلامياً وكان بكاء الصابرين، ولم يكن بكاؤها بكاء الجازعين،

ولم يكن بكاءؤها بهذه الصورة التي تظهر في الروايات، بل كانت تذهب إلى قبر رسول الله معها ولداها وتذكر مواقفه وفي أماكنه وكانت تأخذ وقتاً لتعبر عن هذا الحزن، ولكنها كانت القوة الصابرة، لذلك كان حزنها حزناً إسلامياً، ولم يكن حزنها حزناً ذاتياً.

السؤال رقم ٦: ذكر بعض الشيعة: أن بعض الحديث عن أحزان الزهراء (عليها السلام) غير دقيق فلا أتصور أن الزهراء (عليها السلام) لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء، ولا أتصور أن الزهراء (عليها السلام) تبكي حتى ينزعج أهل المدينة من بكائها مع فهمها لقضاء الله وقدره وأن الصبر من القيم الإسلامية المطلوبة حتى لو كان الفقيه في مستوى رسول الله (صلى الله عليه وآله). هل أن كثرة بكاء الزهراء (عليها السلام) وزين العابدين (عليه السلام) أمر ثابت عند الشيعة أم لا؟ وهل كان بكاءهما عاطفياً محضاً أم كان وظيفة يمارسها المعصوم لهدف من الأهداف، وعلى فرض كونه عاطفياً فهل يتنافى مع التسليم لقضاء الله وقدره خصوصاً مع كون الفقيه هو المصطفى (صلى الله عليه وآله)؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: «ليس المراد بكاء الزهراء (عليها السلام) ليلاً ونهاراً استيعاب البكاء لتمام أوقاتها الشريفة، بل هو كناية عن عدم اختصاصه بوقت دون آخر. كما أن البكاء إظهاراً للرحمة والشفقة لا ينافي التسليم لقضاء الله وقدره، والصبر عند المصيبة، فقد بكى النبي يعقوب (عليه السلام) على فراق ولده يوسف حتى ابيضت عيناه من الحزن - كما ذكر القرآن - مع كونه نبياً معصوماً. وبكاء الزهراء (عليها السلام) على أبيها كما كان أمراً وجدانياً لفراق أبيها المصطفى (صلى الله عليه وآله) فقد كان إظهاراً لمظلوميتها ومظلومية بعلمها (عليها السلام)، وتنبهها على غصب حق أمير المؤمنين (عليه السلام) في الخلافة وحزناً على المسلمين من انقلاب جملة منهم على أعقابهم كما ذكرته الآية المباركة ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾ بحيث ذهبت آتاع الرسول (صلى الله عليه وآله) في تربية بعض المسلمين سدى.

كما أن البكاء على الحسين (عليه السلام) من شعائر الله؛ لأنه إظهار للحق الذي من أجله ضحى الحسين (عليه السلام) بنفسه، وإنكار للباطل الذي أظهره بنو أمية؛ ولذلك بكى زين العابدين (عليه السلام) على أبيه مدة طويلة إظهاراً لمظلومية الحسين (عليه السلام) وانتصاراً لأهدافه. ولا يخفى أن بكاء الزهراء (عليها السلام) وزين العابدين (عليه السلام) فترة طويلة من المسلمات عند الشيعة الإمامية.

التعليق ٢٠ لفضل الله في جوابه السادس: «إن المقصود من كلامي هو أن الزهراء (عليها السلام) لم تستغرق وقتها في الليل والنهار في البكاء، لأنها تمثل أعلى درجات الصبر من خلال مقامها الرفيع عند الله، فالزهراء (عليها السلام) وأهل البيت قدوتنا في الصبر، كما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قدوة الناس كلهم في هذا المجال. وهذا هو معنى التماسي بهم، فالله جعل للحزن على المصاب، لا سيما إذا كان عظيمًا دوره في رقة القلب، وللصبر عليه درجة عظيمة لا مخصص لها ... وكانت الزهراء (عليها السلام) مشغولة في كل وقتها بالدفاع

عن حق علي عليه السلام في الخلافة، ومن مظاهر تحركها خطبتها في المسجد وكلامها مع نساء المهاجرين والانصار ورجالهن. وإذا صحَّ الحديث بأن علياً عليه السلام كان يطوف بها على بيوت أو جموع المهاجرين والانصار - كما جاء في الروايات - فهذا يعني أنها كانت تتحرك بشكل يومي نحو تحقيق هذا الهدف الكبير. إننا لا ننكر مشروعية البكاء إسلامياً، فقد بكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ولده إبراهيم عليه السلام ولكن ننكر أن يتحول البكاء إلى حالة من الجزع أو ما يشبه الجزع، بحسب الصورة التي تتلى في المجالس ومفادها أن (أهل المدينة ضجوا من كثرة بكائها)، وأنهم شكوا الأمر إلى علي عليه السلام وقالوا له: (إمّا أن تبكي أباهاً ليلاً أو نهاراً...) لأن هذه الصورة لا تليق بمكانة الزهراء عليها السلام في الواقع العام.

أما قولكم: (بأنها كانت تبكي إظهاراً لمظلوميتها ومظلومية بعلمها، وتنبيهاً على غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، وحزناً على المسلمين بعد انقلاب جملة منهم على أعقابهم) فيرد عليه:

أولاً: إن إظهار ذلك لا يتحقق بالبكاء، بل يتحقق في خطبتها في المسجد وفي أحاديثها الصريحة مع المسلمات والمسلمين، وفي حديثها مع أبي بكر وعمر اللذين تحدثت معهما عن غضبها عليهما من خلال غضبهما فداً وغضبهما للخلافة.

ثانياً: إن الأحاديث الواردة في كلامها وعن بكائها استهدفت إثارة ذكرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تُثر شيئاً آخر. أما بكاء علي بن الحسين عليه السلام على أبيه إظهاراً لمظلوميته فهو صحيح، لأن الإمام عليه السلام كان يتحدث بذلك ويذكر الحسين عليه السلام في مظلوميته أمام الناس، لكي يتذكروا الواقعة ويدفعهم للثورة على بني أمية.

إننا نرى أن أهل البيت عليه السلام قمة في العطاء والصبر، وفي مقدمتهم السيدة الزهراء عليها السلام التي تمثل القدوة في الصبر حتى في طريقة بكائها، فهي تبكي بكاء الصابرين الرساليين الشاكرين إلى الله سبحانه وتعالى.

السؤال رقم ٨: في بعض الأقوال: إن اللطم على الحسين عليه السلام إذا كان غنياً يؤدي لإدعاء الصدر أو الألم الشديد فهو محرّم لعدة وجوه:

- ١ - إنه ليس أسلوباً حضارياً وينبغي طرح قضية الحسين بصورة واقعية وحضارية.
 - ٢ - إنه لم يرد عن الرسول وأهل بيته عليه السلام.
 - ٣ - إن كل إضرار بالجسد حرام وإن لم يؤد إلى التهلكة أو قطع العضو من الجسد، فمن يعرض نفسه للبرودة مع احتمال إصابته بمرض يكون قد ارتكب محرماً.
- ما هو رأيكم في هذه المقالة؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: «بسمه تعالى: اللطم وإن كان من الشدید حزناً على الحسين عليه السلام من الشعائر المستحبة لدخوله تحت عنوان الجزع الذي دلّت النصوص المعتمدة على رجحانه ولو أدى بعض الأحيان إلى الإدعاء واسوداد الصدر.

ولا دليل على حرمة كل إضرار بالجسد مالم يصل إلى حد الجناية على النفس بحيث يعد ظملاً لها، كما أن كون طريقة العزاء حضارية أو لا ليس منوطاً للحرمة والإباحة ولا قيمة له في مقام الاستدلال، والله العالم.

وقال «فضل الله» في التعليق ٢١ من الجواب السادس: «أما الجزع فإني أخالفكم في موقفكم منه، لأن الحديث الذي يدعو إليه لا بد من رد علمه إلى أهله! فالجزع أمر قبيح في ذاته، لا بلحاظ الشخص الذي يُجزع عليه، بل بلحاظ أنه صفة غير حسنة في الإنسان نفسه، وربما كان على سبيل المبالغة^(١).



وأهم ما يورد على كلامه الآتي

الإيراد الأول: نلاحظ إنه استنكر في الشريط كثرة بكاء الزهراء وشدة حزنها وقال: «أنا لا أتصور الزهراء إنسانة لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء» واعتبر ذلك مخالفة لقضاء الله وقدره وللصبر، ثم نراه في جوابه الثالث يتحدث عن بكاء الجزع وبكاء العاطفة مع إنه لا يمكن حمل أحد الكلامين على الآخر، فما هي العلاقة بين كثرة البكاء وبين بكاء الجزع وبكاء العاطفة!

الإيراد الثاني: في الوقت الذي استبعد فيه أن أهل المدينة كانوا يضجون من بكائها - كما في الشريط المسجل - اعترف في جوابه الثالث بعدم تدقيقه بالروايات المختصة بذلك، فكيف يستبعد أمراً مع جهله به؟ وهل هذا إلا اعتراف بأن استبعاده لم يكن على أساس علمي!

الإيراد الثالث: بمراجعة للرواية التي أشار «فضل الله» إليها لم نجد فيها بعض ما ذكره، فقد روى الشيخ الصدوق في الخصال عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثني العباس بن معروف، عن محمد بن سهل البحراني يرفعه إلى أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: «البكاءون خمسة: آدم ويعقوب ويوسف وفاطمة بنت محمد وعلي بن الحسين، فأما آدم فبكى على الجنة حتى صار في خديه أمثال الأودية، وأما يعقوب فبكى على يوسف حتى ذهب بصره وحتى قيل له: ﴿تالله تفتؤ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين﴾، وأما يوسف فبكى على يعقوب حتى تأذى به أهل السجن فقالوا: إما أن تبكي الليل وتسكت بالنهار وإما أن تبكي النهار وتسكت بالليل، فصالحهم على واحد منهما، أما فاطمة فبكت على رسول الله صلى الله عليه وآله حتى تأذى بها أهل المدينة فقالوا لها: قد آذيتنا بكثرة بكائك، فكانت تخرج إلى المقابر - مقابر الشهداء - فتبكي حتى تقضي حاجتها ثم تتصرف، وأما علي بن الحسين فبكى على الحسين عشرين سنة أو أربعين - الترديد من الراوي -، ما وُضع بين يديه طعام إلا بكى حتى قال له مولى له:

(١) لم نذكر الجواب كاملاً بل اقتطعنا منه موضع الحاجة، حيث أن قسماً منه لا يرتبط بمحل بحثنا.

جُعِلَتْ فداك يا ابن رسول الله، إني أخاف عليك أن تكون من الهالكين، قال: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، إني ما أذكر مصرع بني فاطمة إلا خنقتني لذلك عبرة^(١). والرواية مرسلة، كما أن محمد بن سهل البحراني لا توثيق له. وكذلك روى الشيخ الصدوق نفس هذه الرواية في الامالي بسنده عن الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا العباس بن معروف، عن محمد بن سهل البحراني رفعه إلى أبي عبدالله الصادق عليه السلام^(٢). وهذه الرواية كسابقتها من حيث السند فهي مرسلة وفيها محمد بن سهل البحراني، بالإضافة إلى أن السيد الخوئي لم يوثق الحسين بن أحمد بن إدريس، أما المامقاني فقد ذهب إلى حسنه.

وليس في هذه الرواية أي ذكر لصراخ الزهراء عليه السلام في البكاء، ولا يلزم من تاذي أهل المدينة في الرواية من كثرة بكائها أن يكون بكائها على نحو الصراخ والإزعاج، فإن بيتها كان مجاوراً للمسجد والمسلمون يمرون عليه يومياً للصلاة فيه، ومن الطبيعي أن يسمعوا صوت بكائها وإن لم يكن على نحو الصراخ وكان بالشكل الاعتيادي، فالتاريخ لم ينقل لنا أنها كانت تتجول في أرجاء المدينة لتبكي فيها.

كما يلاحظ على الرواية أنها لم تستنكر النتائج المترتبة عن كثرة بكاء الخمسة وشدة حزنهم بل هي في مقام المدح كما يشهد به سياقها، وعلى فرض التنزل فهي في مقام الحكاية والإخبار.

و«فضل الله» لم ينكر في جوابه السادس أن يكون بكاء الزهراء عليه السلام لإثارة ذكرى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن من المسلم به أيضاً أن هذا البكاء وقع متزامناً مع غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام وغضبها فداك - وإن لم نقل بما جرى عليها من الاعتداء كما يذهب إليه «فضل الله» -، ومن الطبيعي أن يتأذى مغتصبو الخلافة من بكائها لأن ذلك قد يوحى إلى المستمع وقد بلغه ظلمهم لها أن هذا البكاء ليس من أجل الحزن على فقدان الرسول صلى الله عليه وآله فقط، بل لغضب الخلافة وفداك أيضاً، وفي هذا تحريض كبير عليهم وتذكير بجريمتهم وتآليب للأجواء ضدهم، ولذا فمن الأرجح أن يكون الاحتجاج الصادر لمنع بكائها من قبل الهيئة الحاكمة مباشرة أو بتحريض منها.

كما أنه ليس في الرواية «أن أهل المدينة شكوا الأمر إلى علي عليه السلام وقالوا له: إما أن تبكي أباهم ليلاً أو نهاراً» كما زعم «فضل الله» فإن هذا قد صدر من أهل السجن مع يوسف عليه السلام. على أنه لو فرض أن أهل المدينة شكوا إلى الإمام علي عليه السلام كثرة بكاء الزهراء عليه السلام فليس في ذلك أي محذور كما لم يكن في كثرة بكاء يعقوب ويوسف عليه السلام أي محذور.

(١) الخصال: ج ١، ص ٢٧٢، ح ١٥.

(٢) الامالي: ص ١٢١، المجلس ٢٩، ح ٥.

الإيراد الرابع: ارتكب «فضل الله» مغالطة كبيرة بقوله أن «إظهار الزهراء ﷺ لمظلوميتها ومظلومية زوجها لا يتحقق بالبكاء بل في خطبتها في المسجد وفي أحاديثها الصريحة وفي حديثها مع الشيخين»، مع أن المقام ليس من مانعة الجمع بحيث يستحيل أن تتخذ الزهراء ﷺ كلا الاسلوبيين في بيان المظلومية، وليس هذا عن «فضل الله» بعيد فقد اعتدنا على مثيلاتها! «والمكثار كحاطب ليل».

الإيراد الخامس: في بعض الروايات ومنها الصحيح أن فاطمة الزهراء ﷺ بكت على أبيها عندما ظلمها مغتصبو الخلافة، وفي هذا أكبر دلالة على عدم المنافاة بين بكائها على أبيها وبين إظهار مظلوميتها في غضبها فدك وفي مظلومية زوجها في اغتصاب حقه في الخلافة.

فقد روى الشيخ المفيد في أماليه عن محمد بن عمر الجعابي، قال: أخبرنا أبو عبدالله جعفر بن محمد بن جعفر الحسني، قال: حدثنا عيسى بن مهران، عن يونس، عن عبدالله بن محمد بن سليمان الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن زينب بنت علي بن أبي طالب ﷺ قالت: «لما اجتمع رأي أبي بكر على منع فاطمة ﷺ فدك والموالي، وآيست من إجابتها لها عدلت إلى قبر أبيها رسول الله فآلقت نفسها عليه، وشكت إليه ما فعله القوم بها وبكت حتى بليت تربته بدموعها وندبته، ثم قالت في آخر ندبتها:

قد كان بعدك أنباء وهنبشة
لو كنت شاهدا لم تكثر الخطب
إنا فقدناك فقد الأرض وابلهما
واختل قومك فاشهدهم فقد نكبوا
قد كان جبـريل بالآيات يؤنسنا
فغبت عنا فكل الخير محتجب
فكنت بدرأ ونوراً يستضاء به
عليك ينزل من ذي العزة الكتب
تجهّمـتنا رجاـل واستخفّ بنا
بعد النبي وكل الخير مـغتـصب
فقد لقينا الذي لم يلقه أحد
من البرية لا عجم ولا عرب
فسوف نكيك ما عشنا وما بقيت
لنا العيون بـتهمـال له سكب^(١)

(١) أمالي الشيخ المفيد: ص ٤٠، المجلس ٥، ح ٨.

وكذلك روى علي بن إبراهيم القمي بسند صحيح في تفسير قوله تعالى ﴿فَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ (١) حديثاً مقارباً لما ذكره الشيخ المفيد، فقد روى عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام إنه قال: «لما بويح لابي بكر واستقام له الامر على جميع المهاجرين والانصار بعث إلى فذك فآخرج وكيل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله منها فجاءت فاطمة رضي الله عنها إلى أبي بكر... ثم تذكر الرواية بأن أبا بكر كتب لفاطمة رضي الله عنها كتاباً بفذك ودفعه إليها فدخل عمر فقال: ما هذا الكتاب؟ فقال أبو بكر: إن فاطمة ادّعت في فذك وشهدت لها أم أيمن وعلي فكتبت لها بفذك. فأخذ عمر الكتاب من فاطمة فمزقه... فخرجت فاطمة رضي الله عنها من عندهما باكية حزينة... ودخلت فاطمة إلى المسجد وطافت بقبر أبيها عليه وآله السلام وهي تبكي»، ثم أنشدت أبياتاً مقاربة لما أورده الشيخ المفيد في الامالي (٢). فهاتان الروايتان تؤكدان على أن الزهراء رضي الله عنها بكّت على أبيها وعند قبره لبيان مظلوميتها في غضب الخلافة وفذك، ولم تكف بخطبتها في المسجد وغير ذلك من تحركاتها، كما أنها بيّنت بالشعر الذي أنشدته حجم المصيبة الواردة على أهل البيت رضي الله عنهم، فقد لقوا من المصائب ما لم يلقه أحد من العرب أو العجم. كما أن الزهراء رضي الله عنها تؤكد في البيت الأخير على أنها ستظل تبكي على أبيها ما دامت على قيد الحياة وما دامت العين تذرف دمعها، وفيه الدليل الشافي على أن كثرة البكاء بحيث يستوعب العمر كله لا يتنافى مع الصبر. إن بكاء الزهراء رضي الله عنها على أبيها عند ظلمهم إياها يحمل في طبائته رسالة إلى الجميع تقول: إنّ القوم الذين غضبوا حقي وحق زوجي قد خانوا العهد والامانة والبيعة، وإنهم قد انقلبوا على أعقابهم بعد موت أبي رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنهم كانوا يتربصون بنا الدوائر، فوجدوا في وفاة أبي أفضل فرصة للتفيس عن حقدهم وغضبهم علينا، ولو كان أبي موجوداً لما تجرّأوا أن يفعلوا بنا ما جرى علينا. ولهذا نجد أن فاطمة الزهراء رضي الله عنها عندما قصد القوم بيتها وهذّوا بإحراقه إن لم يخرج أمير المؤمنين رضي الله عنه منه ليبايع كانت ترفع صوتها مخاطبة أبيها: «يا أبتاه يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من أبي بكر وعمر».

فلذا ما ذكره «فضل الله» في جوابه السادس بأن «الأحاديث الواردة في كلامها وعن بكائها استهدفت إثارة ذكرى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم تُثر شيئاً آخر» باطل من أساسه، وبه يعلم التفاوت ما بين مستند من أتعب نفسه في طلب العلم حتى تخرج على يديه المجتهدون والفضلاء كآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) وبين من لم يعرف منه إلا حفظ بعض المصطلحات... ولقد «عرف النخل أهله».

(١) الآية ٢٦ من سورة الإسراء.

(٢) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٨. وستتم الإشارة لاحقاً إلى احتمال استبدال واو العطف الواقعة بين عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان بكلمة «عن»، ورواه الطبرسي في: الاحتجاج: ج ١، ص ١١٩ - ١٢٤، ط مؤسسة النعمان. وج ١، ص ٢٣٤ - ٢٣٩ ط دار الاسوة.

وقفة قصيرة مع «الهوامش»:

قال مؤلف «هوامش نقدية»: «ولا أدري مدى التزام السيد مرتضى بما يتناقله الرواة على لسان السيدة الزهراء (عليها السلام) والذي نقله ابن شهر آشوب في مناقبه المصدر السابق للشعر المشار إليه، إذ أنشدت بعد وفاة أبيها أبياتاً منها:

وكان جبريل روح القدس زائرنا * فغاب عنا وكل الخير محتجب» (١)

ومؤلف الهوامش لم يفصح عن وجه الإشكال في هذا البيت، ولذا سنجيب عما يكون محتملاً في مراده، بعد التأكيد على أن هذا البيت قد ورد بسند صحيح في تفسير القمي وبالفاظ مقاربة حيث جاء فيه:

قد كان جبريل بالآيات يؤنسنا * فغاب عنا وكل الخير محتجب» (٢)

وما يخطر في البال أن المراد من الإشكال أحد أمرين:

الاول: أن جبرائيل (عليه السلام) وهو ملك الوحي المختص بالنزول على الأنبياء يزور الزهراء (عليها السلام) وهي مع عظمة مقامها لكنها ليست بنبية، فكيف يصح ذلك؟ وقد مر جواب هذا الإيراد مفصلاً في فصل مصدر مصحف فاطمة وعند مناقشة اعتراض «فضل الله» ومؤلف «مسائل عقائدية» حول رواية ابن مسعود ضمن فصل نسبة كتاب الاختصاص. هذا مع أنه لا دلالة في أن النزول كان على شخص الزهراء (عليها السلام) إذ لعله كان بلحاظ آخر كأن يكون النزول إلى شخص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وينسب النزول إلى جميع أتباعه وخاصة المقربين لديه كالزهراء (عليها السلام) باعتبار علاقتهم الشديدة بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو لنزول الوحي في بيوتهم، فيكون نزول جبرائيل على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمثابة زيارة لهم جميعاً. كما أن الوارد في البيت الذي نقله ابن شهر آشوب كلمة (زائرنا) ولا مانع من القول أن يزور جبرائيل (عليه السلام) الزهراء وأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا ملازمة بين الزيارة وبين النزول والتحدث إليهم.

الثاني: أن بعض روايات مصحف فاطمة تشير إلى تحدث جبرائيل (عليه السلام) مع الزهراء (عليها السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثل صحيحة أبي عبيدة، وهذا البيت يدل على أن جبرائيل قد غاب عن الزهراء (عليها السلام) بوفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا بد من الإعراض عن أحد الرأيين. ويجاب عنه بأن لا دليل على أن الزهراء (عليها السلام) قد عنت نفسها بعنوانها الخاص من احتجاب جبرائيل وغيابه، فلعل المقصود هو المسلمون بصفته العامة وما سيلحقهم من حرمان الخير باحتجاب جبرائيل (عليه السلام) بما ينزله من أحكام وتشريعات، أما رواية تفسير القمي الصحيحة فهي تدل بوضوح أن وجه الحرمان يعود إلى انقطاع نزول الآيات القرآنية بما تحويه من هداية ورحمة إلهية، وعليه فلا مانع من استمرار نزول جبرائيل (عليه السلام) إلى الزهراء (عليها السلام) في غير الآيات القرآنية، وقد ذكرنا في مبحث مصحف فاطمة أن هناك بعض الروايات الصحيحة التي تنفي وجود شيء من القرآن في مصحف فاطمة.

(١) هوامش نقدية: ص ٢٧.

(٢) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٧.

الإيراد السادس: ذهب فقهاء الإمامية إلى أن البكاء على الميت جائز بل راجح في بعض الأحيان، وفي هذا يقول السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي:

«يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت، بل قد يكون راجحاً كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب بشرط أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله، ولا فرق بين الرحم وغيره، بل قد مرّ استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض الاخبار جواز البكاء على الأليف الضال، والخبر الذي ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾^(١). وقد اتفق جميع المراجع على هذا الحكم، وسيأتي أن للإمام الخميني تعليقاً على بعض فقرات النص السابق. وذكر السيد الخوئي في أبحاثه الفقهية أدلة جواز البكاء على الميت بقوله (ثالثاً):

«الاخبار الواردة في أن النبي ﷺ بكى على إبراهيم وقال: «تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يسخط الرب»، وبكى ﷺ أيضاً على جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة، وكذلك بكت الصديقة ﷺ على رقية بنت رسول الله ﷺ وعلى أبيها (صلوات الله عليه وآله)، وبكى علي بن الحسين ﷺ على شهداء الطف مدة مديدة بل عدت الصديقة الطاهرة وزين العابدين ﷺ من البكائين الخمسة لكثرة بكائهما، بل ورد الامر بالبكاء عند وجدان الوجد على الميت في رواية الصيقل، فراجع»^(٢).

وكذلك ذهب الفقهاء إلى جواز النوح على الميت، وفيه يقول السيد اليزدي: «يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر مالم يتضمن الكذب ومالم يكن مشتملاً على الويل والنبور»^(٣). والمسألة موضع اتفاق فيما بين المحشّين على العروة الوثقى من المراجع العظام، والمراد بالنوح هو رثاء الميت والبكاء عليه، ويتحقق عادة باجتماع الأفراد حول النائح والنائحة، وقد قال السيد الخوئي في أدلة جوازه:

«للأصل والسير، كما تقدم في المسألة السابقة - أي البكاء على الميت -، ولأن النياحة لو كانت محرمة لوصلت إلينا حرمتها بالتواتر، بل ورد أن فاطمة الزهراء ﷺ ناحت على أبيها ﷺ، وأوصى الباقر الصادق ﷺ بأن يقيم عليه النياحة في منى عشر سنوات ... نعم ذهب أبو حمزة والشيخ (قدس سرهما) إلى حرمة النياحة، وأدعى الشيخ الإجماع عليها في مبسوطه، إلا أن هذه الدعوى غير قابلة التصديق منه (قدس سره) حيث أن جواز النياحة مما يلتزم به المشهور، فكيف يقوم معه الإجماع على حرمتها؟! ولعله أراد بالنياحة النياحة المرسومة عند العرب، ولا إشكال في حرمتها لاشتمالها على الكذب، حيث كانوا يصفون الميت بأوصاف غير واجد لها في حياته

(١) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٧ ط مكتبة دار الإرشاد. وج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الإمام الخميني، المسألة ١ من فصل في مكروهات الدفن.

(٢) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٩، ص ٢٢٦.

(٣) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٨ ط مكتبة دار الإرشاد. وج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الإمام الخميني، المسألة ٢ من فصل في مكروهات الدفن.

ككونه شجاعاً أو كريماً سخياً مع أنه جبان أو بخيل، وهو كذب حرام. نعم ورد النهي عن النياحة في جملة من الاخبار، ففي رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما الجزع؟ قال: «أشدّ الجزع الصراخ بالويل والعيول ولطم الوجه والصدر وجز الشعر من النواصي، ومن أقام النواحة فقد ترك الصبر واخذ في غير طريقه». إلا أنها ضعيفة السند بأبي جميلة المفضل بن صالح على طريق، وبه وبسهل بن زياد على طريق آخر... فتحصل أنّ النياحة الصحيحة أمر جائز ولم تثبت كراهته فضلاً عن حرمة^(١). وقال الشيخ محمد حسن النجفي:

«ولعله من جواز البكاء يستفاد جواز النوح عليه أيضاً لملازمته له غالباً، مضافاً إلى الاخبار المستفيضة حد الاستفاضة المعمول بها في المشهور بين أصحابنا، بل في المنتهى الإجماع على جوازه إذا كان بحق، كالإجماع على حرمة إذا كان بباطل، وروي «أنّ فاطمة عليها السلام ناحت على أبيها، فقالت: يا ابتاه من ربه ما أدناه، يا ابتاه إلى جبريل أنعاه، يا ابتاه أجاب ربّاً دعاه» كما روي عن علي عليه السلام: «إنها قبضت من تراب قبر النبي صلى الله عليه وآله فوضعتها على عينها ثم قالت:

ماذا على المشتّم تربة أحمد * أن لا يشمّ مدى الزمان غواليا
صبت عليّ مصائب لو أنّها * صبت على الايام صرن لياليا

... وعن الصادق عليه السلام في الصحيح أنه قال: «قال أبي: يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى»، وقد يستفاد منه استحباب ذلك إذا كان المندوب ذا صفات تستحق النشر ليقتنى بها. وعن النبي صلى الله عليه وآله «لما انصرف من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كل دار قتل من أهلها قتل نوحاً، ولم يسمع من دار عمه حمزة، فقال صلى الله عليه وآله: لكن حمزة لا بواكي له، فألقى أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا ييكوه حتى يبدأوا بحمزة وينوحوا عليه ويكوا، فهم إلى اليوم على ذلك» إلى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الصريحة في المطلوب^(٢). وقد روى ابن سعد عن ثابت بن أنس أنه قال: «لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله جعل يتغشاه الكرب، فقالت فاطمة: واكرب ابتاه، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: «ليس على أهلك كرب بعد اليوم! فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله قالت فاطمة عليها السلام: يا ابتاه! أجاب ربّاً دعاه، يا ابتاه! جنة الفردوس مأواه، يا ابتاه! إلى جبريل نعاه، يا ابتاه! من ربه ما أدناه، قال: فلما دفن قالت فاطمة عليها السلام: يا أنس، اطابت أنفسكم أن تحثوا على رسول الله التراب؟^(٣).

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: كتاب الطهارة، ج ٩، ص ٢٢٩؛ والموجود في التنقيح هو: «إلا أنها ضعيفة السند بأبي جميلة مفضل بن عمر»، ولعله من سهو القلم، فإن أبا جميلة كنية المفضل بن صالح الضعيف، أما المفضل بن عمر فهو ثقة على رأي السيد الخوئي وكتبته أبو عبدالله. راجع معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٠٣.

(٢) جواهر الكلام: ج ٤، ص ٣٦٥.

(٣) الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٤٠٥ ط دار إحياء التراث العربي.

هذا كله في البكاء والنوح، أما بالنسبة للجزع - وهو نقيض الصبر - وبعض صورته سواء كان بالبكاء أو الصراخ أو اللطم، فقد اختلفت كلمة الفقهاء فيه، وبما أنّ التفصيل فيه سيخرج البحث عما أريد له لذا سنطرح الامر بصورة كلية جامعة.

ذهب معظم الفقهاء إلى أن الجزع على الميت - أي عدم الصبر على موته - مكروه إلا أن يكون متافياً للرضا بقضاء الله فهو محرم، وفي هذا يقول السيد اليزدي: «وأما البكاء المشتل على الجزع وعدم الصبر فجائز ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله، نعم يوجب حبط الاجر، ولا يبعد كراهته»^(١).

وقد اتفقت كلمات المراجع المعلقين على هذا المتن، ولكن الإمام الخميني ذهب إلى عدم حرمة الجزع المتأني للرضا بقضاء الله أيضاً، فقد علّق على اشتراط السيد اليزدي جواز البكاء على الميت بعدم منافاته للرضا بالقضاء بما يلي: «إن كان شرطاً للجواز كما يظهر من ذيل كلامه فمحل إشكال بل منع، نعم الرضا بقضاء الله من أشرف صفات المؤمنين بالله، وعدم الرضا بقضائه من نقص الإيمان بل العقل، وأما الحرمة فغير ثابتة، نعم يحرم القول المسخط للرب»^(٢).

ومن الواضح والمعلوم أن الجزع بكلاً صورتيه لا يمكن صدوره عن المعصوم كالزهراء عليها السلام، فإنها لا ترتكب المكروه فضلاً عن الحرام بضرورة المذهب، ولكن «فضل الله» قد اختلط عليه الامر فجعل كثرة البكاء من مصاديق الجزع المتأني للصبر أي المكروه، بل جعله من مصاديق الجزع المحرم أي عدم الرضا بقضاء الله، وقد مر علينا بعض ما يفند رايه، وسنذكر المزيد عنه في الإيرادين التاليين.

الإيراد السابع: قام «فضل الله» بخلط كبير بين البكاء والصبر - مما حدى به إلى إنكار التاريخ الصحيح أيضاً بسبب هذا الخلط والتصور الخاطيء -، واعتبر أن كثرة البكاء - بحيث يستوعب ذلك معظم وقت الزهراء عليها السلام - لا ينسجم مع الصبر والتسليم لقضاء الله وقدره، وبمراجعة للسنة الماثورة عن الرسول وأهل بيته (عليهم آلاف التحية والسلام) يتضح فساد هذا التوهم الباطل وإن كثرة البكاء لا تتنافى أبداً مع درجات الإيمان.

وقد رأينا أن الاستشهاد بكلام السيد عبدالحسين شرف الدين (رضوان الله عليه) في (المقدمة الزاهرة لكتاب المجالس الفاخرة) يعتبر أفضل جواب على مغالطات «فضل الله»، وحديث السيد شرف الدين وإن كان أكثره حول البكاء على الإمام الحسين عليه السلام إلا إنه يؤدي الغرض المطلوب أيضاً لأن «فضل الله» يتحدث عن أصل فكرة كثرة البكاء وعلاقتها بالصبر وإن كان الفقيه بمستوى رسول الله صلى الله عليه وآله ناهيك عن من هو دونه في المرتبة والفضل.

(١) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٨ ط مكتبة دار الإرشاد. وج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الإمام الخميني.

(٢) المصدر السابق.

قال (قدس سره):

«وقد بكى يعقوب إذ غيب الله ولده ﴿وقال يا أسفاه على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم﴾ (سورة يوسف: الآية ٨٤)؛ حتى قيل كما في تفسير هذه الآية في الكشف، ما جفت عيناه من وقت فراق يوسف إلى حين لقائه ثمانين عاماً وما على وجه الأرض أكرم على الله منه، وعن رسول الله ﷺ كما في تفسير هذه الآية من الكشف أيضاً: أنه سئل جبرائيل عليه السلام: ما بلغ وجد يعقوب على يوسف؟ قال: وجد سبعين ثكلى، قال: فما كان له من الأجر؟ قال: أجر مائة شهيد، وما ساء ظنه بالله قط. قلت: أي عاقل يرغب عن مذهبه في البكاء بعد ثبوته عن الأنبياء ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾ ... ومن وقف على كلام أئمة أهل البيت في هذا الشأن، لا يتوقف في ترتيب آثار الحزن عليهم مدى الدوران لكننا منينا بقوم لا ينصفون ... فإننا لله وإنا إليه راجعون ...

... وأما أئمة العترة الطاهرة الذين هم كسفينة نوح وباب حطة وأمان أهل الأرض وأحد الثقلين الذين لا يضل من تمسك بهما، ولا يهتدي إلى الله من صدّ عنهما فقد استمرت سيرتهم على الندب والعمويل، وأمروا أوليائهم بإقامة مآتم الحزن جيلاً بعد جيل، فعن الصادق عليه السلام - فيما رواه ابن قولويه في الكامل، وابن شهر آشوب في المناقب، وغيرهما - إن علي بن الحسين عليه السلام بكى على أبيه مدة حياته، وما وُضع بين يديه طعام إلا بكى، ولا أتى بشراب إلا بكى، حتى قال له أحد مواليه: جعلت فداك يا ابن رسول الله إني أخاف أن تكون من الهالكين، قال عليه السلام: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون﴾. وروى ابن قولويه وابن شهر آشوب أيضاً وغيرهما إنه لما كثر بكاؤه قال له مولاه: أما أن لحزنك أن ينقضي، فقال: ويحك إن يعقوب عليه السلام كان له اثنا عشر ولداً، فغيب الله واحداً منهم، فابيضت عيناه من كثرة بكائه عليه، واحدودب ظهره من الغم، وابنه حي في الدنيا، وأنا نظرت إلى أبي وأخي وعمومي وسبعة عشر من أهل بيتي مقتولين حولي، فكيف ينقضي حزني ... وبكى - أي الإمام الرضا - صلوات الله عليه إذ أنشده دعبل بن علي الخزاعي قصيدته الثائية السائرة حتى أغمي عليه في أثناءها مرتين كما نص عليه الفاضل العباسي في ترجمة دعبل عن معاهد التصيص وغيره من أهل الأخبار. وفي البحار وغيره: إنه عليه السلام أمر قبل إنشادها بستر فضرِب دون عقائله فجلس خلفه يسمعن الرثاء، ويبكين على جدّه سيد الشهداء، وإنه قال يومئذ: يا دعبل من بكى أو أبكى على مصابنا ولو واحداً كان أجره على الله، يا دعبل من ذرفت عيناه على مصابنا حشره الله معنا ... وروى الكشي بسند معتبر عن زيد الشحام قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه جعفر بن عثمان فقرّبه وأداناه، ثم قال: يا جعفر، قال: لييك، جعلني الله فداك، قال: بلغني إنك تقول الشعر في الحسين عليه السلام وتحيّد، فقال له: نعم، جعلني

الله فذاك، قال ﷺ: قل، فأنشدته فبكى ومن حوله حتى صارت الدموع الى وجهه ولحيته، ثم قال: يا جعفر والله لقد شهدت الملائكة المقربون قولك في الحسين ﷺ، ولقد بكوا كما بكينا وأكثر... إلى أن قال: ما من أحد قال في الحسين شعراً فبكى وأبكى إلا أوجب الله له الجنة وغفر له. وروى ابن قولويه في الكامل بسند معتبر حديثاً عن الصادق ﷺ جاء فيه: وكان جدي علي بن الحسين ﷺ إذا ذكره - يعني الحسين ﷺ - بكى حتى تملأ عيناه لحيته، وحتى يبكي لبكائه رحمة له من رآه، وإن الملائكة الذين عند قبره ليبكون فيبكي لبكائهم كل من في الهواء والسماء، وما من باك يبكيه إلا وقد وصل فاطمة وأسعدها، ووصل رسول الله ﷺ وأدى حقنا^(١).

وإن من يتمعن في كلام السيد شرف الدين (رضوان الله عليه) وخصوصاً فيما فعله نبي الله يعقوب ﷺ والإمامان السجاد والرضا ﷺ يجد ما يغني للرد على شبهة منافاة كثرة البكاء للصبر.

الإيراد الثامن: ارتكز إنكار «فضل الله» لكثرة بكاء الزهراء ﷺ على استلزام ذلك للجزع، وبما أن الجزع أمر قبيح في حد ذاته - كما يزعم - فلذا لا يمكن صدوره عن المعصوم ﷺ، وبالتالي يكون كل ما ينسب إلى المعصوم من روايات تدل على صدور الجزع منه باطلاً، أما ادعاؤه بعدم إمكان صدور ما يشبه الجزع من المعصوم فلم نعرف له وجهاً، لأن الحرمة أو الكراهية في كلمات فقهاءنا متوجهة إلى خصوص الجزع لا إلى ما يشبه الجزع!

ثم إنه يمكن مناقشة هذا الزعم صغرياً وكبرياً.

أما من ناحية الصغرى، فمن أين لـ «فضل الله» أن يثبت بالدليل أن البكاء الكثير الذي يأخذ معظم وقت الإنسان من مصاديق الجزع، وإذا كان يمكنه أن يرفض رواية البكائين الخمسة بحجة ضعفها السندي فما الذي سيفعله مع بكاء النبي يعقوب وقد ذهبت عيناه من كثرة البكاء كما نص على ذلك القرآن الكريم؟! فهل سيحذف هذه الآية من القرآن لأنها تدل على صدور الجزع من النبي المعصوم؟! أم أنه سيغير رأيه في عصمة الانبياء ﷺ؟! وما هو الفرق بين كثرة بكاء يعقوب ﷺ المستوجب لفقدان أحد حواسه لمجرد فراق ابنه مع علمه أنه على قيد الحياة وبين كثرة بكاء فاطمة ﷺ على فقدان أعظم إنسان على وجه البسيطة بحيث لا يكون الأول من مصاديق الجزع ويكون الثاني من أفرادها؟ فهل إنكار كثرة بكاء الزهراء ﷺ ناشئ عن استدلال وبرهان أم استمزاج واستحسان؟!

أما من ناحية الكبرى فإنه وإن ثبت بالدليل أن الجزع من الأمور المحرمة غير أنه لا يوجد دليل يقول بقبحه الذاتي بحيث يستقل العقل في إثبات قبحه كاستقلاله بحسن

(١) المجالس الفاخرة: ص ٢٣ - ٢٥ ط دار الزهراء، والنص المذكور هنا منقول عن طبعة سعيد بن جبير، وبين الطبعتين تفاوت بسيط.

العدل وقبح الظلم، وبالتالي يحكم العقل برفض كل حديث وإن كان صحيحاً يفيد جواز الجزع، نظير رده للأحاديث الدالة على التجسيم، ويبدو أن عمدة الخطأ الذي وقع فيه «فضل الله» يرجع إلى هذا الجانب أي عدم التمييز بين المستقلات العقلية وغيرها. وتبييناً للحقيقة ننقل كلام العلامة الشعراني (قدس سره) لما فيه من التبسيط والوضوح في بيان الحسن والقبح العقلين الذاتيين ومورد تطبيقهما، قال:

«احتجوا - أي الاشاعرة - بوجوه: منها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾. ومنها: أن الحسن والقبح يختلفان باختلاف الأزمان والبلاد كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون المسلمين وقبح التزويج للعلماء عند النصاري دون المسلمين. ومنها: أنهما لو كانا ذاتيين لم يجر نسخ الأحكام في الشرائع. ومنها: إنه لو قال: (لا كذب غداً)، فإن وفى بعهدته وكذب لزم كون كذبه حسناً لوفائه بما وعد، وقبيحاً لأنه كذب، ولو كانا وصفين ثابتين لزم اجتماع الضدين في فعل واحد، فعلم منه أن هذين ليسا بوصفين ثابتين للأفعال من حيث هي.

والجواب عن الآية الشريفة: أنا لا ندعي إحاطة العقل بجميع وجوه محاسن الأفعال ومقاييحها، بل هي كالأمر التكوينية بعضها تعرف بالضرورة كقبح الظلم، وقد تعرف بالاستدلال، وقد لا تعرف بالعقل أصلاً كحسن صوم رمضان وهو الأكثر، ولا يجوز للشارع أن يعذب الناس على ما لا يعرفون، وهذا لا يدل على عدم وجود جهة الحسن في الأفعال ذاتاً...

والجواب عن الثاني: أن اختلاف الناس في حسن بعض الأفعال أو قبحها كاختلافهم في كثير من الأمور التكوينية لا يوجب الحكم بعدم قدرة العقل على إدراك شيء منها، فاختلافهم في قبح ذبح الحيوان نظير اختلافهم في أن كل موجود محسوس وفي مكان، وكل جسم يميل إلى السفلى، ولو كان الاختلاف دليلاً على عدم صلاحية العقل للإدراك لوجب الإعراض عن جميع العلوم لاختلاف العقلاء في بعض مسائلها.

وعن الثالث: أن نسخ الأحكام يجوز لتبديل العناوين أو لتعارض الجهات المحسنة والمقبحّة، مثلاً قطع اليد قبيح لانطباق عنوان الظلم عليه لا لأنه قطع اليد، وإذا كان حداً للسرقة أو قصاصاً صار حسناً، فموضوع الحسن شيء وموضع القبح شيء آخر، وكذلك الكذب قبيح ذاتاً وقد يعارضه جهة حسن فيه أقوى كإنجاء نبي مثلاً فيصير حسناً لا بمعنى أن الكذب حسن بل لإنجاء النبي حسن يرتكب لرجحانه على قبح الكذب، ويمكن أن يكون نسخ الأحكام في الشرائع لمثل ذلك.

وعن الرابع: أن عملاً واحداً ذا عنوانين حسن وقبيح إذا تعارض فيه الجهتان فمتابعة الأراجح حسنة ومتابعة الآخر قبيحة، ويمكن أن يقال في المثال المذكور أن مراعاة قبح الكذب أولى من مراعاة حسن الوفاء بالعهد^(١).

(١) المدخل إلى عذب النهل: ص ١٩٩.

وبناء على ذلك فإن ثبت كون الجزع قبيحاً كقبح الكذب صح القول بحرمة، إلا أن القول بحرمة في جميع الاحوال من دون استثناء مبني على كون الجزع من مصاديق الظلم في جميع الاحوال وإن قبحه كقبح الظلم نفسه وذلك أول الكلام، فقد تكون بعض الصفات مذمومة ومحرمة في معظم الاحيان ولكن قد توجد بعض حالات الاستثناء التي يرتفع فيها القبح والحرمة إما لتبدل العنوان أو لتعارض جهات الحسن والقبح نظير الكذب، فهو من المحرمات التي شدد الشاعر المقدس على حرمتها ولكنه أباحه بل أوجبه في بعض الاحيان - كما في إنقاذ النفس المحترمة - نظراً لاختلاف متعلق الحكم وطروء عنوان جديد مما يجعله في دائرة الاستثناء.

ومن هذا القبيل الجزع فإنه قابل للتخصيص والاستثناء، بل لقد ورد فيه التخصيص، فقد روى الشيخ الطوسي في الامالي بسند معتبر عن الشيخ المفيد، قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثني أبي، قال: حدثني سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب الزرّاد، عن أبي محمد الانصاري، عن معاوية بن وهب، قال: «كنت جالساً عند جعفر بن محمد عليه السلام إذ جاء شيخ قد انحنى من الكبر، فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، يا شيخ ادنْ مني، فدنا منه فقبل يده فبكى، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: ما يبكيك يا شيخ؟ قال له: يا بن رسول الله، أنا مقيم على رجاء منكم منذ نحو من مائة سنة، أقول هذه السنة وهذا الشهر وهذا اليوم، ولا أراه فيكم، أفتلومني أن أبكي! قال: فبكى أبو عبدالله عليه السلام ثم قال: يا شيخ إن أخرت منيتك كنت معنا، وإن عجلت كنت يوم القيامة مع ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال الشيخ: ما أبالي ما فاتني بعد هذا يا بن رسول الله. فقال له أبو عبدالله: يا شيخ إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله المنزل، وعترتي أهل بيتي، تحيي وتأمي. و أنت معنا يوم القيامة.

قال: يا شيخ ما أحسبك من أهل الكوفة، قال: لا، قال: فمن أين أنت؟ قال: من سوادها جعلت فداك، قال: أين أنت من قبر جدي المظلوم الحسين عليه السلام؟ قال: إني لقريب منه. قال: كيف إتيانك له؟ قال: إني لأتيه وأكثر. قال: يا شيخ ذاك دم يطلب الله به، ما أصيب ولد فاطمة ولا يصابون بمثل الحسين عليه السلام، ولقد قتل في سبعة عشر من أهل بيته، نصحو لله وصبروا في جنب الله، فجزاهم الله أحسن جزاء الصابرين، إنه إذا كان يوم القيامة أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه الحسين عليه السلام ويده على رأسه يقطر دماً فيقول: يا رب، سل أمي فيم قتلوا ولدي. وقال عليه السلام: كل الجزع والبكاء مكروه سوى الجزع والبكاء على الحسين عليه السلام ^(١).

(١) أمالي الطوسي: ص ١٦١، ح ٢٦٨ ط دار الثقافة، عنه وسائل الشيعة: ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ١٠؛ والبحار: ج ٤٥، ص ٣١٣، ح ١٤.

وروى ابن قولويه عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن البكاء والجزع مكروه للعبد في كل ما جزع ما خلا البكاء والجزع على الحسين بن علي فإنه فيه مأجور»^(١).
وروى أيضاً بإسناده إلى مسمع بن عبد الملك كردين البصري أنه قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: يا مسمع أنت من أهل العراق، أما تأتي قبر الحسين عليه السلام؟ قلت: لا، أنا رجل مشهور عند أهل البصرة، وعندنا من يتبع هوى هذا الخليفة، وعدونا كثير من أهل القبائل من النصاب وغيرهم، ولست آمنهم أن يرفعوا حالي عند ولد سليمان فيمثلون بي، قال لي: أفما تذكر ما صنّع به؟ قلت: نعم، قال: فتجزع؟ قلت: إي والله، وأستعبر لذلك حتى يرى أهلي أثر ذلك علي فامتنع من الطعام حتى يستبين ذلك في وجهي، قال عليه السلام: «رحم الله دمعتك، أما إنك من أهل الجزع لنا...»^(٢).

كما روى ابن قولويه والشيخ الطوسي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «... ثم ليندب الحسين عليه السلام ويبكيه ويأمر من في داره بالبكاء عليه، ويقيم في داره مصيبته بإظهار الجزع عليه»^(٣). واستناداً للأحاديث السابقة أفنى الفقهاء كالسيد الخوئي بجواز الجزع على الإمام الحسين عليه السلام بل ذهب بعضهم إلى رجحانه^(٤).

إلا أن من الأمور التي تدعو للتعجب رد «فضل الله» على آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) بأنه ينبغي رد علم الحديث الذي يدعو إلى الجزع على الإمام الحسين عليه السلام إلى أهله أي الأئمة عليه السلام، فهذا القول مع ما فيه من تعريض بأحد أبرز أساتذة البحث الخارج في الحوزة العلمية في قم مخالف لما سلكه جميع الفقهاء في مقام استنباط الأحكام، لأن رد الحديث إلى أهله إنما يكون بعد التباس الأمر وغموض الحديث وصعوبته بما لا يجد الفقيه طريقاً لقبوله ولا لرفضه، أما هنا فإنه بعد ورود الحديث الصحيح سنداً والصريح دلالة في الاستثناء فما معنى القول بلزوم رد الحديث إلى أهله؟ وما هو دور الفقيه إذن في عملية الاستنباط؟

وعلى سبيل المثال لو ثبت للفقيه بالأدلة القطعية من آيات وروايات التشديد على حرمة الكذب والربا ثم وردت رواية صحيحة تفيد جواز ارتكاب الكذب في حال الإصلاح بين الأخوة وجواز الربا بين الوالد وولده، فهل يعطّل عملية الاجتهاد والإفتاء بالجواز بحجة أن الكذب قبيح في حد ذاته؟ وإن ما ذهب إليه «فضل الله» ليؤكد على ترسيخ اختياره للاستحسان مقابل الدليل، والاجتهاد مقابل النص وأنه بعيد كل البعد عن الفضل فكيف بالاجتهاد؟! وهل يصح لمثله أن يرد على كلمات فقهاءنا في هذا الأمر وبهذا المستوى من الاستدلال، «وإن سلمت من الأسد فلا تطمع في صيده».

(١) كامل الزيارات: ص ١٠٠ ط المرتضوية، ص ٢٠١ ط مؤسسة نشر الثقافة.

(٢) كامل الزيارات: ص ١٠١ ط المرتضوية، ص ٢٠٣ ط مؤسسة نشر الثقافة.

(٣) كامل الزيارات: ص ١٧٥ ط المرتضوية؛ ومصباح المتجعد: ص ٧٧٢، عنه الوسائل: ج ١٠، ص ٣٩٨.

(٤) راجع التنقيح في شرح العروة الوثقى: كتاب الطهارة، ج ٩، ص ٢٢٧.

كما أن المسألة هنا ليست مشمولة لإعراض المشهور حتى يقال بأن إعراض المشهور عن الخبر الصحيح يوهن اعتباره ويسقط حجتيه كما عليه الإمام الخميني وآخرون^(١)، مع أن هذا محل بحث لدى الأصوليين، فالأخوند الخراساني والسيد الخوئي وغيرهم يذهبون إلى اعتبار الخبر حتى مع إعراض المشهور عنه^(٢).

ثم إنه قد وردت العديد من الروايات التي تفيد أن يتذكر المصاب بمصابه برسول الله ﷺ، فإن ذلك أعظم المصائب، وإنه لن يصاب بمصيبة أعظم منها^(٣)، وكانت مصيبة الزهراء ﷺ هي نفس هذه المصيبة العظمى أي ارتحال الرسول الكريم ﷺ، وقد روى أبو القاسم علي بن محمد الخزاز القمي بإسناده إلى محمود بن لبيد قال: «لما قبض رسول الله ﷺ كانت فاطمة تأتي قبور الشهداء وتأتي قبر حمزة وتبكي هناك، فلما كان في بعض الأيام أتيت قبر حمزة رضي الله عنه فوجدتها صلوات الله عليها تبكي هناك فامهلتها حتى سكنت، فاتيتها وسلمت عليها، وقلت يا سيدة النسوان قد والله قطعت أنياط قلبي من بكائك، فقالت: يا أبا عمر يحق لي البكاء، ولقد أصبت بخير الآباء رسول الله ﷺ، واشوقاه إلى رسول الله ...»^(٤).

وروى الكليني بسندين صحيحين أحدهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، والآخر عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله ﷺ قال: سمعته يقول: «عاشت فاطمة بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً لم تر كاشرة ولا ضاحكة، تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين: الاثنين والخميس، فتقول: ههنا كان رسول الله ﷺ، ههنا كان المشركون»^(٥).

وروى ابن سعد والمزي عن أبي جعفر الباقر ﷺ قال: «ما رأيت فاطمة ﷺ ضاحكة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنه قد تمودي بطرف فيها»^(٦). وروى الخوارزمي بإسناده إلى أمير المؤمنين ﷺ قال: «غسلت النبي في قميصه، فكانت فاطمة تقول: أرني القميص، فإذا شمته غشي عليها، فلما رأيت ذلك غيبت»^(٧).

(١) الخلل في الصلاة: ص ٨٣، ١٦٥، ١٧٧.

(٢) مصباح الأصول: ج ٢، ص ٢٤١.

(٣) أوردها الحر العاملي في الباب ٧٩ من أبواب الدفن، حيث نقل ثمانى روايات بهذا الخصوص، فمن شاء فليراجع الوسائل: ج ٢، ص ٩١١.

(٤) كفاية الأثر: ص ١٩٧.

(٥) الكافي: ج ٣، ص ٢٢٨، باب زيارة القبور، ح ٣؛ ج ٤، ص ٥٦١، ح ٤. والكشر بدو الاسنان عند التبسم. راجع لسان العرب: ج ٥، ص ١٤٢.

(٦) وفي رواية: «إلا أنهم قد امتروا في طرف نابها»، راجع الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٤٨ ط دار صادر؛ وج ٢، ص ٣٧٣ و ٤٠٥ ط دار إحياء التراث العربي. تهذيب الكمال: ج ٣٥، ص ٢٥١.

(٧) مقتل الحسين: ص ٧٧، ورواه المجلسي في البحار: ج ٤٣، ص ١٥٧، ح ٦ عن بعض كتب المناقب.

وقال الشيخ الصدوق: «وروي أنه لما قبض النبي ﷺ امتنع بلال من الأذان وقال: لا أؤذن لأحد بعد رسول الله ﷺ، وإن فاطمة ؑ قالت ذات يوم: إني أشتهي أن أسمع مؤذن أبي ﷺ بالأذان، فبلغ ذلك بلالاً، فأخذ في الأذان، فلما قال: الله أكبر الله أكبر، ذكرت أباهما ﷺ وأيامه فلم تتمالك من البكاء، فلما بلغ إلى قوله أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ شهقت فاطمة ؑ شهقة وسقطت لوجهها وغشي عليها، فقال الناس لبلال: امسك يا بلال فقد فارقت ابنة رسول الله ﷺ الدنيا، وظنوا أنها ماتت، فقطع أذانه ولم يتمه، فأفاقت فاطمة ؑ وسالته أن يتم الأذان فلم يفعل، وقال: يا سيدة النسوان إني أخشى عليك ما تنزلينه بنفسك إذا سمعت صوتي بالأذان فاعفته عن ذلك» (١).

وقال محمد بن الفتال النيسابوري: «وروي أن فاطمة ؑ لازالت بعد النبي معصبة الرأس، ناحلة الجسم، منهدة الركن من المصيبة بموت النبي ﷺ، وهي مهمومة مغمومة محزونة مكروبة كئيبة حزينة، باكية العين، محترقة القلب، يغشى عليها ساعة بعد ساعة، وحين تذكره وتذكر الساعات التي كان يدخل فيه عليها فيعظم حزنها...» (٢).
ولو قيل بأن الجزع على أعظم المصائب جائز لم يكن ذلك جزافاً، فلا يستبعد الحديث الوارد إن كان يفيد جزع الزهراء ؑ على أبيها ﷺ، وعلى أدنى تقدير لا يصح الجزم بالنفي (٣).

* * *

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٩٤، ح ٤٤، عنه البحار: ج ٤٣، ص ١٥٧، ح ٧.

(٢) روضة الواعظين: ص ١٥٠.

(٣) لست هنا في مقام تقرير الحكم الشرعي فذلك ليس من اختصاصي بل هو شأن الفقهاء العدول وهم بالباب لمن يحب أن يستفتيهم، ولكنني أحببت إثارة احتمال في المقام لكي أنفي أصل الاستبعاد وللتأكيد على أن المسألة قابلة للبحث وليست بالشكل القاطع الذي يصوره فضل الله بحيث رد فيه الحديث الصحيح الصادر عن المعصوم ؑ.

الفصل الثاني: بيت الأحزان

كلمات «فضل الله»

قال في جوابه الثالث: «إن هناك أحاديث كثيرة تتحدث عن بيت الأحزان وتختلف في مضامينها ولكنها تلتقي بفكرة واحدة وهي أن الزهراء كانت تعيش مع النبي ﷺ كما تعيش الأم مع ولدها والبنت مع أبيها والصديقة مع صديقها...».

* * *

وحديثه هذا دليل آخر على أنه «ركب المغمضة» وتقوّل بغير علم، فهو يتحدث عن وجود روايات كثيرة عن بيت الأحزان، ولكن بعد الرجوع إلى مصادرنا الروائية لم نعثر حتى على رواية واحدة منسوبة إلى أحد المعصومين (عليه السلام) ! وإنما جاء ذكر بيت الأحزان مرة واحدة في كتاب بحار الأنوار ضمن قصة شهادة الزهراء (عليها السلام)، وهي منسوبة إلى فضة خادمة الزهراء (عليها السلام)، وقد قدّم المجلسي (رضوان الله عليه) لهذه القصة بقوله: «وجدت في بعض الكتب خبراً في وفاتها (عليها السلام) فأحببت إيرادها وإن لم أخذه من أصل يعول عليه»^(١)، وسواء ثبتت هذه القصة أم لا فإنها لا تتنافى مع ما استفاض عن أحزان الزهراء (عليها السلام) وبكائها.

نعم، ورد ذكر بيت الأحزان في بعض مصادر أهل السنة إلا أنه ليس فيها أي تعرض لذكر رواية أو حديث - ولا نريد بالطبع أن نحصر الحقائق التاريخية بالروايات فقط -، ومن تلك المصادر ما ذكره نور الدين علي بن القاضي عفيف الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن عيسى الحسيني المعروف بالسهمودي الشافعي مفتي المدينة المنورة ونزيلها المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه (وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى) حيث كتب في بيان المشاهد المعروفة اليوم بالبقيع وغيره من المدينة المشرفة ما يلي:

«ومنها: مشهد سيدنا إبراهيم بن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقبره على نعت قبر الحسن والعباس، وهو ملصق إلى جدار المشهد القبلي، وفي هذا الجدار شباك، قال المجدد: وموضع تربته يعرف ببيت الحزن، يقال: إنه البيت الذي أوت إليه فاطمة رضي الله عنها، والتزمت الحزن فيه بعد وفاة أبيها سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، انتهى».

والمشهور ببيت الحزن إنما هو الموضع المعروف بمسجد فاطمة في قبلة مشهد الحسن والعباس، وإليه أشار ابن جبير بقوله: ويلي القبة العباسية بيت لفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ويعرف ببيت الحزن، يقال: إنه الذي أوت إليه والتزمت الحزن فيه عند وفاة أبيها صلى الله عليه وآله وسلم، انتهى»^(٢).

(١) بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٧٧.

(٢) وفاء الوفاء: ج ٣، ص ٩١٨.

والمقصود بالجد هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي صاحب (القاموس المحيط) المتوفى سنة ٨١٧هـ. أما ابن جبير فهو أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكنانى الأندلسى البلسنى السائح الرّحال المتوفى سنة ٦١٤هـ فقد قال في كتابه المعروف بـ «رحلة ابن جبير» فيما يتعلق بذكر المشاهد المكرمة التي في بقيع الغرقد وصفح جبل أحد ما يلي:

«ويلي هذه القبة العباسية بيت ينسب لفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه (وآله) وسلم، ويعرف ببيت الحزن، يقال إنه الذي أوت إليه والتزمت فيه الحزن على موت أبيها المصطفى صلى الله عليه (وآله) وسلم»^(١).

وعلى هذا، فالاساس لبيت الاحزان أو بيت الحزن هو ما وصل إلينا من رواية صاحب البحار وما وصل من شهادة المؤرخين من غير الشيعة على وجود هذا البيت قبل قرون في آثار المدينة المنورة. وقد يكون هذا الاثر التاريخي بهذا الاسم أقوى عند الباحثين من الفقهاء والمؤرخين من بعض الروايات لانه دليل مادي ملموس أقامه المسلمون المحبون لاهل البيت ﷺ على مرأى ومسمع من الجميع...

فأين هي «الروايات الكثيرة»؟! وأين هو الاختلاف في مضامينها؟! ولعمري إذا كان الاستدلال على هذا النحو وبهذه الكيفية، فلماذا الاجتهاد والتخصص، ولماذا بذل العمر ومكابدة الصعاب في التحصيل والدراسة؟ وفي ختام هذا الباب وتمهيدا للباب الآتي أنقل قصيدة لآية الله الصدر تتعرض لبعض ما جرى على الزهراء ﷺ من مصائب وآلام ومحن، وما صاحب ذلك من أحزانها وبكائها. قال (قدس سره):

وابكيا دارا عليها الدهر جارا
وغدت بعدهم قفراً برارا
فانفحت والدهر لا يرعى ذمارا
اهل بيت الوحي قد شنّ المغارا
ولكم أوصى إلى القوم مرارا
غصصاً لو مسّت الطود لمارا
بعده في آله الاطهار لثارا
عجب أن تغصب الزهرا جهارا
قائلا فلتبك ليلا أو نهارا
بضعة المختار أياما قصارا
من على فاطمة الزهراء جارا؟

يا خليلي احبسا الجرد المهارا
وربوعا أقفرت من أهلها
حكم الدهر على تلك الربى
كيف يرجى السلم من دهر على
لم يخلف أحمد إلا ابنة
كابدت بعد أيها المصطفى
هل تراهم أدركوا من أحمد
غصبوها حقها جهراً ومن
من لحاها إذ بكت والدها
ويلهم ما ضرهم لو بكت
من سعى في ظلمها؟ ومن راعها؟

(١) رحلة ابن جبير: ص ١٤٤.

تَخَذْتُهَا الْإِنْسَ وَالْجَنَّ مَزَارَا
تَلْتَمُ الْعِتَابَ فِيهَا وَالْجِدَارَا
مَنْ عَلَى أَعْتَابِهَا أَضْرَمَ نَارَا
يَطْلُبُ الْإِذْنَ مِنَ الزَّهْرَا مَرَارَا
تَكْ لَا تُثْ لَا وَعَلِيَّاهَا الْخُمَارَا
إِذْ وَرَاءَ الْبَابِ لَاذَتْ كَيْ تَوَارَا
تَسْأَلُنْ عَمَّا جَرَى ثُمَّ صَارَا
وَأَسْأَلُنْ الْبَابَ عَنْهَا وَالْجِدَارَا
كَيْفَ فِيهَا دَمُهُ رَاحَ جَبَارَا
انْتَشَرَتْ وَالْعَيْنُ لَمْ تَشْكُو أَحْمَرَارَا
فَغَدَى فِي صَدْرِهَا يَدْرِكُ ثَارَا

من غدا ظلما على الدار التي
طالما الاملاك فيها أصبحت
ومن النار بها ينجو الوري
والنبي المصطفى كم جاءها
وعليها هجم القوم ولم
لست أنساها ويا لهفي لها
فتك الرجس على الباب ولا
لا تسلني كيف رضوا ضلعها
واسألن أعتابها عن محسن
واسألن لؤلؤ قرطيهما لما
وهل المسمار موتور لها

* * *

الاعتداء على

الزهراء 

الاعتداء على الزهراء عليها السلام

الفصل الأول: دخول بيت الزهراء عليها السلام

كلمات «فضل الله»

قال في الشريط المسجل: «وهي التي ظلمت بغصبها فذك وهي التي ظلمت بالإتيان بالنار لإحراق بيتها، أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أم لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي وليست من أصول العقيدة».

وقال في جوابه الخامس: «والخلاصة بعد كل هذا انه من المؤكد انهم جاءوا بالخطب ليحرقوا باب البيت ولكن هناك من يقول إنهم دخلوا البيت وآخر من يقول إنهم اكتفوا بالتهديد... حيث وقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجود آراء متعددة حول المسألة».

وقال في العدد ٥٧ من نشرة «فكر وثقافة» عن محاضرة له بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٣/٩/١٩٩٧: «ولهذا فإننا نعتبر هذه الكلمة تعبر عن أبشع الظلم على الزهراء عليها السلام سواء صدق الرواة فيما يتحدثون به عن دخولهم البيت وفعلهم ما فعلوا أم لم يصدقوا في ذلك».



والملاحظ من كلامه إن هناك تشكيكاً في هذه القضية، إلا أن مراجعة لما جاء في كتب الحديث والتاريخ ينقشع معها ضباب هذه الاوهام وتسفر الحقيقة لمن يرومها، وسنكتفي بالإشارة إلى بعض المصادر الواردة من الفريقين على أساس أن البعض الآخر منها سيرد ذكرها ضمن الأمور الأخرى التي تعرضت لها الزهراء عليها السلام من الظلم، ومن هذه المصادر ما يلي:

١ - ما رواه سليم بن قيس الهلالي المتوفى حدود سنة ٧٦هـ في كتابه: «ثم دفعه - أي عمر - فدخل فاستقبلته فاطمة وصاحت يا أبتاه يا رسول الله»، وكذلك رواه بعبارة أخرى هي: «فانطلق قنفذ الملعون فاقتحم هو وأصحابه بغير إذن»^(١).

٢ - ما ذكره حميد بن زنجويه المتوفى سنة ٢٥١هـ في كتابه من قول أبي بكر: «فوددت أنني لم أكشف بيت فاطمة»^(٢). ولكن ابن زنجويه نقل هذا الحديث بشكل آخر فيه حذف بغرض التستر على من هجم على بيت الزهراء عليها السلام، وجاء فيه: «فوددت أنني لم أكن فعلت كذا وكذا لشيء ذكره»^(٣).

٣ - ما ذكره الفضل بن شاذان المتوفى سنة ٢٦٠هـ في كتابه حيث قال: «وروى زياد البكائي وكان من فرسان اصحابكم في الحديث قال: أخبرنا صالح بن كيسان، عن أياس بن قبيصة الاسدي وكان شهد فتح القادسية يقول: «سمعت أبا بكر يقول: ندمت على أن أكون سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن ثلاث كنت أغفلتهن، وددت أنني كنت فعلت ثلاثاً لم أفعلهن، ووددت أنني لم أكن فعلت ثلاثاً قد كنت فعلتهن... وأما الثلاث التي فعلتهن وليتني لم أفعلهن فكشفي بيت فاطمة...»^(٤).

٤ - ما أشار إليه عبدالله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ في كتابه بقوله: «وبقي عمر ومعه قوم فاخرجوا علياً»^(٥).

٥ - ما ذكره أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي والمتوفى بعد سنة ٢٩٢هـ في تاريخه من قول أبي بكر قرب وفاته:

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٣ و ٨٤، ط دار الفنون؛ ج ٢، ص ٥٨٥ ط نشر الهادي. والعبارة الثانية جاءت في كتاب الاحتجاج لأحمد بن أبي طالب الطبرسي: ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان، فقد ذكر هذه الرواية بالفاظ مقاربة نقلاً عن رواية سليم بن قيس الهلالي.

(٢) الأموال: ج ١، ص ٣٠٤، ح ٤٦٧. وذكر محقق الكتاب في الهامش: كَرَّرَهُ ابن زنجويه برقم ٥٤٨ لكن من قوله: «أما إني لا آسى على شيء...» إلى آخره، وأخرجه أبو عبيد ص ١٧٤ و ١٧٥، والطبراني في المعجم الكبير: ج ١، ص ١٥. والطبري في تاريخه: ج ٣، ص ٤٢٩. والذهبي في الميزان: ج ٣، ص ١٠٨، من طريق علوان به نحوه. وعزاه صاحب كنز العمال ٦٣١٠٥ لآخرين. وإسناده الحديث ضعيف لأجل علوان وهو ابن داود البجلي. قال الهيثمي في المجمع: ج ٥، ص ٢٠٢: رواه الطبراني، فيه علوان وهو ضعيف، وهذا الأثر مما أنكر عليه، وقال الذهبي في الميزان: ج ٢، ص ١٠٨: منكر الحديث.

أقول: عمدة ما طعنوا فيه على علوان إنه منكر الحديث واستشهدوا لذلك بهذا الحديث، وكانت من عاداتهم لرد الرواية المتضمنة لفضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم أن يتهموا الراوي الذي شهد له بالصدق ولم يجدوا فيه غمراً بأنه منكر الحديث، فهذه التهمة لا تتطلب من المتهم (بخفض الهاء) برهاناً سوى نقل المتهم (بفتح الهاء) لما لا يروق له ويرى فيه طعناً في معتقده، وقد مرت الإشارة إلى ذلك في باب منزلة الزهراء، علماً بأن مصطلح منكر الحديث يستخدم في معنى تفرد الشخص بالرواية أيضاً، راجع علوم الحديث ومصطلحه: ص ٢١٦.

(٣) الأموال: ج ١، ص ٣٤٨، ح ٥٤٨، ولم يذكر محقق الكتاب - الذي علّق على الحديث السابق وحكم بضعف سنده - شيئاً هنا !!

(٤) الإيضاح: ص ٨٢.

(٥) الإمامة والسياسة: ص ٣٠ ط الشريف الرضي.

«وليتني لم أفتش بيت فاطمة بنت رسول الله وأدخله الرجال ولو كان أغلق على حرب». وكذلك في موضع آخر من تاريخه حيث جاء فيه: «فاتوا في جماعة حتى هجموا الدار...، ودخلوا فخرجت فاطمة...» (١).

٦ - ما رواه محمد بن مسعود بن عياش السلمي المعروف بالعباشي الذي عاش في أواخر القرن الثالث في تفسيره، فقد جاء فيه: «فراثهم فاطمة صلوات الله عليها أغلقت الباب في وجوههم، وهي لا تشك أن لا يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره، وكان من سعف، ثم دخلوا فأخرجوا علياً (عليه السلام)» (٢).

٧ - ما ذكره محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ في كتابه تاريخ الامم والملوك: ج ٢، ص ٦١٩ بكلام مشابه لما نقله اليعقوبي.

٨ - ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٩هـ عن الحسين بن محمد، عن المعلّى، عن الوشاء، عن أبان، عن أبي هاشم قال: «لما أخرج بعلي (عليه السلام) خرجت فاطمة واضعة قميص رسول الله على رأسها، آخذة بيدي ابنها، فقالت: ما لي ولك يا أبا بكر؟ تريد أن تؤتم ابني وترملني من زوجي؟ والله لولا أن يكون سيئة لنشرت شعري، ولصرخت إلى ربي، فقال رجل من القوم: ما تريد إلى هذا؟ ثم أخذت بيده فانطلقت به» (٣).

وبالإسناد عن أبان، عن علي بن عبدالعزيز، عن عبد الحميد الطائي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «والله لو نشرت شعرها ماتوا طراً» (٤).

٩ - ما ذكره المؤرخ علي بن الحسن المسعودي المتوفى سنة ٣٤٦هـ في كتابه (إثبات الوصية) حيث جاء فيه: «فأقام أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه واستخرجوه منه» (٥)، وكذلك ما رواه في مروج الذهب من كلام مقارب لما نقله اليعقوبي (٦).

١٠ - ما رواه جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٣٦٧هـ في كتابه كامل الزيارات، فقد جاء فيه من حديث عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن مما أخبره الله عز وجل نبيه (صلى الله عليه وآله) ليلة أسري به إلى السماء عن ابنته فاطمة الزهراء (عليها السلام) ما يلي: «ويدخل عليها وعلى حريمها ومنزلها بغير إذن ثم يمسه هوان وذل» (٧).

(١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٧، ص ١٢٦.

(٢) تفسير العبّاشي: ج ٢، ص ٦٧.

(٣) الكافي: ج ٨، ص ٢٣٧، ح ٣٢٠.

(٤) الكافي: ج ٨، ص ٢٣٨، ح ٣٢٠ عنه البحار: ج ٢٨، ص ٢٥٢، ح ٣٥٠.

(٥) إثبات الوصية: ص ١٢٤.

(٦) مروج الذهب: ج ٢، ص ٣٠١.

(٧) كامل الزيارات: ص ٣٣٣، ط المرتضوية. ص ٥٤٨ ط مؤسسة نشر الثقافة.

١١ - ما رواه الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المتوفى سنة ٣٨١هـ في باب الثلاثة من خصاله بحديث مشابه لما ذكره اليعقوبي آنفاً^(١).

١٢ - ما رواه محمد بن جرير بن رستم الطبري الذي عاش في القرن الرابع في كتابه «دلائل الإمامة»، فقد جاء فيه: «فلما قبض رسول الله ﷺ وجرى ما جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين^(٢)». ونقل أيضاً في المسترشد عن أبي جعفر محمد بن هارون الربيعي البغدادي البزاز المعروف بأبي نشيط أنه قال: أخبرنا مخول بن إبراهيم النهدي، قال: حدثنا مطر بن أرقم، قال: حدثنا أبو حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين^(٣)، قال: «لما قبض النبي ﷺ وبويع أبو بكر، تخلف علي^(٤)، فقال عمر لابي بكر: ألا ترسل إلى هذا الرجل المتخلف فيجيء فيبايع؟ قال أبو بكر: يا قنفذ اذهب إلى علي وقل له: يقول لك خليفة رسول الله ﷺ تعال بايع! فرفع علي^(٥) صوته، وقال: سبحان الله ما أسرع ما كذبت علي رسول الله ﷺ! قال: فرجع فأخبره، ثم قال عمر: ألا تبعث إلى هذا الرجل المتخلف فيجيء فيبايع؟ فقال لقنفذ: اذهب إلى علي، فقل له: يقول لك أمير المؤمنين: تعال بايع، فذهب قنفذ، فضرب الباب، فقال علي^(٦): من هذا؟ قال: أنا قنفذ، فقال: ما جاء بك؟ قال: يقول لك أمير المؤمنين: تعال فيبايع! فرفع علي^(٧) صوته، وقال: سبحان الله! لقد ادعى ما ليس له، فجاء فأخبره، فقام عمر فقال: انطلقوا إلى هذا الرجل حتى نجيء إليه، فمضى إليه جماعة، فضربوا الباب، فلما سمع علي^(٨) أصواتهم لم يتكلم، وتكلمت امرأته، فقالت: من هؤلاء؟ فقالوا: قولي لعلي يخرج ويبايع، فرفعت فاطمة^(٩) صوتها فقالت: يا رسول الله ما لقينا من أبي بكر وعمر من بعدك؟! فلما سمعوا صوتها، بكى كثير ممن كان معه، ثم انصرفوا، وثبت عمر في ناس معه، فأخرجوه وانطلقوا به إلى أبي بكر حتى أجلسوه بين يديه! فقال أبو بكر: بايع، قال: فإن لم أفعل؟ قال: إذا والله الذي لا إله إلا هو تضرب عنقك!^(١٠)».

١٣ - ما ذكره أبو الصلاح الحلبي المتوفى سنة ٤٤٧هـ في كتابه «تقريب المعارف»: «ومما يقدح في عدالة الثلاثة قصدهم أهل بيت نبيهم بالتحيف والأذى والوضع من أقدارهم واجتتاب ما يستحقونه من التعظيم، فمن ذلك عدم أمان كل معتزل بيعتهم ضررهم، وقصدهم علماً^(١١) بالأذى لتخلّفه عنهم والإغلاظ له في الخطاب والمبالغة في الوعيد وإحضار الحطب لتحريق منزله والهجوم عليه بالرجال من غير إذنه والإتيان به ملبياً...»^(١٢).

(١) الخصال: ص ١٧١، ح ٢٨٨.

(٢) دلائل الإمامة: ص ١٠٤.

(٣) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين: ص ٣٧٦ - ٣٧٨.

(٤) تقريب المعارف في الكلام: ص ١٦٧.

١٤ - ما ذكره عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المدائني المعتزلي المتوفى سنة ٦٥٦هـ في كتابه حيث قال: «فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه، فقد ذكره المحدثون ورواة أهل السير وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب؛ وهو من رجال الحديث ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة»^(١). وقال: «وأما حديث الهجوم على بيت فاطمة فقد تقدم الكلام فيه، والظاهر عندي صحة ما يرويه المرتضى والشيعة لكن لا كل ما يزعمونه بل بعض ذلك»^(٢).

ونقل عن أبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري صاحب كتاب (السقيفة) العديد من الروايات في هذا الشأن، فقد روى عنه أنه قال: حدثني أبو زيد عمر بن شبة، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا ابن وهب، عن ابن لهيعة؛ عن أبي الأسود؛ قال: «غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب علي والزبير، فدخل بيت فاطمة، معهما السلاح، فجاء عمر في عصابة، فيهم أسيد بن حضير، وسلمة بن سلامة بن قريش، وهما من بني عبد الأشهل، فاقتحما الدار، فصاحت فاطمة وناشدتهما الله، فاخذوا سيفيهما - أي سيف علي والزبير - فضربوا بهما الحجر حتى كسروهما، فأخرجهما عمر يسوقهما حتى بايعا...، وقال أبو بكر الجوهري: وذكر ابن شهاب بن ثابت أن قيس بن شماس أخا بني الحارث من الخزرج، كان مع الجماعة الذين دخلوا بيت فاطمة».

قال: وروى سعد بن إبراهيم «أنّ عبدالرحمن بن عوف كان مع عمر ذلك اليوم، وأن محمد بن مسلمة كان معهم، وأنه هو الذي كسر سيف الزبير».

قال أبو بكر: وحدثني أبو زيد عمر بن شبة، عن رجاله، قال: «جاء عمر إلى بيت فاطمة في رجال من الانصار ونفر قليل من المهاجرين، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لاحرقن البيت عليكم. فخرج إليه الزبير مصلتاً بالسيف، فاعتنقه زياد بن لبيد الانصاري ورجل آخر، فندر السيف من يده، فضرب به عمر الحجر فكسره، ثم أخرجهم بتلابيبهم يساقون سوقاً عنيفاً؛ حتى بايعوا أبا بكر...».

قال أبو بكر: وأخبرني أبو بكر الباهلي، عن إسماعيل بن مجالد، عن الشعبي، قال: «قال أبو بكر: يا عمر، أين خالد بن الوليد؟ قال: هو هذا، فقال: انطلقا إليهما - يعني علياً والزبير - فأتياني بهما، فانطلقا، فدخل عمر ووقف خالد على الباب من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ قال: أعدته لأبائع علياً، قال: وكان في البيت ناس كثير؛ منهم المقداد بن الأسود وجمهور الهاشميين، فاخترط عمر السيف فضرب به صخرة في البيت فكسره، ثم أخذ بيد الزبير، فأقامه ثم دفعه فأخرجته،

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٥٩.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٧، ص ١٦٨.

وفيما ذكره الجوهري من روايات الكثير من الملاحظات والاختفاء مقارنة مع ما روي من طرقنا بل ما روي من طرق أهل السنة بل وما رواه الجوهري نفسه، وهذا أمر مألوف لأنهم يسعون إلى رواية ما فيه السلامة من الطعن فيعمدون إلى التحوير والتغيير في الواقعة بشكل يحفظ للمعتدين على الزهراء وبيتها موقعهم ويبرر فعلتهم. ولكن ذلك لا يخل على أي حال بروح الواقعة والمتمثلة في استخدام العنف والقسوة ضد المتواجدين في البيت عند اقتحامه.

١٥ - ما ذكره محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في كتابه «ميزان الاعتدال» في ترجمة علوان بن داود البجلي بنص مقارب لما ذكره يعقوبي وتبعه على ذلك أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ في «لسان الميزان»^(١).

١٦ - ما نقله ابن شهر آشوب المازندراني في «المناقب» عما رواه الشيخ الطوسي في «اختيار الرجال» عن أبي عبدالله عليه السلام وعن سلمان الفارسي: «أنه لما استخرج أمير المؤمنين عليه السلام من منزله، خرجت فاطمة حتى انتهت إلى القبر وقالت: خلّوا ابن عمي، فوالذي بعث محمداً بالحق لأن لم تخلّوا عنه لأنشرون شعري، ولاضعن قميص رسول الله صلى الله عليه وآله على رأسي، ولاصرخن إلى الله، فما ناقة صالح بأكرم على الله من ولدي. قال سلمان: فرأيت والله أساس حيطان المسجد تقلّعت من أسفلها حتى لو أراد رجل أن ينفذ من تحتها نفذ، فدنوت منها وقلت: يا سيدتي ومولاتي، إن الله تبارك وتعالى بعث أباك رحمةً فلا تكوني نقمة، فرجعت الحيطان حتى سطعت الغبرة من أسفلها فدخلت في خياشمين»^(٢).

آراء مفروضة!

ثم إن مؤلف «هوامش نقدية» اعترض على السيد جعفر مرتضى العاملي نقله لبعض الروايات الدالة على هجوم القوم على بيت أمير المؤمنين عليه السلام من مصادر العامة وفيها بعض الأمور الباطلة التي لا يمكن الالتزام بها^(٣).

واعتراضه هذا ليس إلا تحملاً لم يحسن أدائه، فإن السيد جعفر مرتضى لم يدع قبوله لكل مضامين الروايات التي أوردها حتى يحتج عليه بأن فيها ما هو باطل ولكنه أوردها لإثبات الشهرة والتواتر في كلمات المحدثين بحيث اعترف محدثو السنة أيضاً بقصة الهجوم وأوردوها في كتبهم وإن حاولوا حذف ما لا يروق لهم وإضافة ما يحسن صورة المعتدين ويشوه الحقيقة.

ومن المعروف في مقام الاحتجاج أن المحتج على الخصم يورد من الروايات ما يقوي ما يذهب إليه في موضع النزاع، ويأخذ من المصادر المعتمدة لدى الخصم ما يؤكد رأيه

(١) ميزان الاعتدال: ج ٣، ص ١٠٨ رقم ٥٧٦٣؛ لسان الميزان: ج ٤، ص ١٨٨ ط مؤسسة الاعلمي.

(٢) المناقب: ج ٣، ص ١١٨.

(٣) هوامش نقدية: ص ٣٣.

دون التزام بكل ما ورد فيها لأنها من رواية الخصم، وهذا أسلوب دارج وشائع في الكتب الاحتجاجية ولا اظن أن مثل هذا يخفى على مؤلف الهوامش، فما الغرض من إيراد مثل هذا الاعتراض التافه؟ وما هو إلا «بقبة في زققة».

ومن تحميلات مؤلف «هوامش نقدية» الأخرى قوله أنه يشم من نقل السيد جعفر مرتضى لبعض الموارد أنه يخالف ما عليه جمهور المؤرخين من امتناع علي عليه السلام عن بيعه أبي بكر، ذلك الامتناع الذي ينتهي أجله بعد وفاة السيدة الزهراء عليها السلام أو بعد ستة أشهر^(١).

وبعد الرجوع إلى المصدر الذي نقل منه السيد جعفر مرتضى أي رواية سليم بن قيس كان النص الوارد في الرواية كالآتي: «... ثم قال: قم يا بن أبي طالب فبايع، فقال عليه السلام: فإن لم أفعل، قال: إذا والله تضرب عنقك، فاحتج عليهم ثلاث مرات، ثم مدّ يده من غير أن يفتح فضرب عليها أبو بكر ورضي بذلك منه»^(٢).

وهذا النقل يدل على أنه لم تكن البيعة عن رضا بل وقعت عن إكراه وتحت وطأة السيف، وأن البيعة كانت أقرب إلى الصورية حتى أن الإمام عليه السلام لم يفتح يده للبيعة بل رضي أبو بكر بضرب يده على يد الإمام عليه السلام المقبوضة. والعجيب أن مؤلف الهوامش يذكر هذا الاعتراض وهو يعترف بأن جمهور المؤرخين قد اختلفوا في تاريخ البيعة، فمنهم من ذهب إلى أنها كانت بعد وفاة الزهراء عليها السلام، والبعض الآخر إلى أنها وقعت بعد ستة أشهر من وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. ومؤلف الهوامش لم يحدد مقصوده من المؤرخين، هل يعني بهم أهل العامة أم الخاصة، وإن كان البادي للنظر أنه يقصد الأول فإن ذكر هذين التاريخين مذكور في كتبهم وذهب لكل رأي طائفة منهم، علماً بأن بعضهم ذهب إلى أن البيعة تمت طواعية قبل وفاة الزهراء عليها السلام^(٣).

فما المانع من إضافة رأي رابع في المقام من أهل الخاصة وهو أن البيعة كانت بعد الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام عن إكراه وبشكل صوري؟ وكيف يعترض مؤلف الهوامش على نص رواية سليم بن قيس وفيها أن البيعة تمت كراهية لمجرد وجود اختلاف في تاريخ البيعة عما عليه جمهور المؤرخين من أهل السنة ولا يعترض على بيعته لأبي بكر طواعية لما كان في ذلك من المصلحة التي رآها؟ فإن الذين يذهبون إلى أن بيعه الإمام علي عليه السلام كانت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بستة أشهر أو بعد وفاة الزهراء عليها السلام يتفقون في أن البيعة وقعت طواعية من غير إكراه. هذا وقد ذهب بعض المحققين إلى أن الإمام علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر طواعية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والبحث موكول إلى محله.

(١) هوامش نقدية: ص ٣٥.

(٢) مأساة الزهراء: ج ٢، ص ١٦٠؛ كتاب سليم: ص ٨٩ ط دار الفنون.

(٣) السيرة الحلبية: ج ٣، ص ٣٦٠.

«وجاء بمطفئة الرضف» :

ومن محاولات مؤلف «هوامش نقدية» الفاشلة للضحك على الذقون قوله اعتراضاً على العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي : «وكان الأجدر بسماحته أن يحرر موضع النزاع وأن يحدّد موضوع البحث، لا أن يلقي الكلام إرسال المسلمات وبطريقة سطحية، لأن موضوع النزاع - فيما أعلم - ليس هو غضب فذك أو محاولة دخول دار فاطمة أو دخوله فعلاً أو محاولة الإحراق أو الإحراق فعلاً، أو انتهاك حرمة علي عليه السلام ... فإن ذلك كله مما لا يختلف فيه اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم. إنّما البحث في ضربها وبالطريقة التي تصورها بعض الروايات ...» (١).

فبعد ما مر علينا من تشكيك صاحبه وتوقفه في دخول بيت الزهراء عليها السلام حيث قال : «أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أم لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي»، وقال : «أنّه من المؤكد أنّهم جاءوا بالخطب ليحرقوا باب البيت، ولكن هناك من يقول إنّهم دخلوا البيت وآخر من يقول إنّهم اكتفوا بالتهديد ... حيث وقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجود آراء متعددة حول المسألة»، وما سيأتي في الفصل التالي من تشكيكه في وقوع الإحراق بالفعل فإن مثل هذا الكلام لا يخلو من أمرين، إما أن يكون كاتبه في منتهى السطحية والبساطة «ولا يعرف الحي من اللي»، وإما أنه يحاول تضليل القراء ويستغفلهم ويتعامل معهم على أساس أنهم سذج، ومن يكون كذلك فالأجدر به أن يلتزم الصمت، «ومن تعدّى الحق ضاق مذهبه».

ويحق لنا أن نتساءل: إذا لم يختلف اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم في دخول بيت فاطمة وإحراقه فعلى أي مذهب سيكون صاحبه وفقاً لكلامه السابق؟! وهل ثبت لدى مؤلف الهوامش دخول البيت وإحراقه بسند صحيح؟ فإن لم يكن كذلك فلماذا يعترض على السيد جعفر مرتضى لإيراده بعض الروايات الضعيفة سنداً؟! *

* * *

(١) هوامش نقدية: ص ٢٩.

الفصل الثاني: إحراق بيت فاطمة والاعتداء عليها

كلمات «فضل الله»

قال في جوابه الاول: «أولاً؛ لقد كانت المسألة كلها أن لدي تساؤلات تاريخية تحليلية في دراسة الموضوع، كنت أحاول إثارتها في بحثي حول هذا الموضوع لا سيما أنني كنت قد سمعت عن الإمام شرف الدين «قد» جواباً عن سؤال له حول الموضوع أن الثابت عندنا أنهم جاءوا بالخطب ليحرقوا البيت فقالوا: إن فيها فاطمة، فقال: وإن... ثانياً: إن هناك كثيراً من الارتباك في الروايات حول وقوع الإحراق أو التهديد به، كما إن الملحوظ إن شخصية الزهراء ؑ كانت الشخصية المحترمة عند المسلمين جميعاً بحيث أن التعرض لها بهذا الشكل قد يثير الكثير من علامات الاستفهام، وذلك من خلال ما نلاحظه من تعامل الجميع معها في أكثر من خبر».

وقال في جوابه الثاني: «لقد كان الحديث عن الصديقة الزهراء ؑ منوطاً من إثارة احتمالات تحليلية...».

وقال في جوابه الرابع: «كنت في ذلك الوقت في حالة بحث تاريخي حول الموضوع انطلاقاً من كلمة سمعتها قبل خمس وثلاثين سنة أو أكثر من المرحوم الإمام شرف الدين (قدس سره) جواباً على سؤالي حول الموضوع، فقد قال لي: إن الثابت عندنا أنهم جاءوا بالخطب ليحرقوا الدار، فقالوا: إن فيها فاطمة، قال الرجل: وإن... لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخياً من جهة السند ومن جهة المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية».

وقال في جوابه الخامس: «وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الإنسان متحفظاً في هذا الموضوع لأن الزهراء كانت تملك محبة وثقة وعاطفة لدى الناس لم يبلغها أحد، لذلك عندما هجم من هجم ليحرق بيتها بالخطب - وذلك عندما امتنع علي ؑ عن المبايعة واعتصم في بيته - قيل له: إن فيها فاطمة، ولم يقولوا: فيها علي، ورد هو بغلظته: وإن يكن... إن المسألة لا تعدو إثارة الاحتمال المبني على ما ذكرت وهو احتمال تحليلي علمي... كنا نقول إن هناك تحفظاً بالرواية الواردة... ولأن تحليل موقع الزهراء في نفوس المسلمين - آنذاك - يجعلنا نستبعد أنهم يجرءون على ذلك، حتى ولو كانوا في أشد حالات الانحراف والوحشية... ولست الوحيد الذي أثار علامات الاستفهام حول ذلك، فقد سمعت من المرحوم عبدالحسين شرف الدين (قدس سره) في عام ١٩٥٥ قوله: إن الثابت عندنا أنهم جاءوا بالخطب ليحرق بيت الزهراء ؑ فقالوا: إن بها الزهراء فقال: (وإن يكن). وهذا أيضاً يؤكد الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) في كتابه (فدك في التاريخ) حيث يؤكد على هذه الرواية ولا يؤكد على غيرها، مما يدل على أن عنده تحفظاً على غيرها...»

والخلاصة بعد كل هذا إنه من المؤكد أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت، ولكن هناك من يقول أنهم دخلوا البيت، وآخر من يقول إنهم اكتفوا بالتهديد... إلخ، حيث وقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجود آراء متعددة حول المسألة.

* * *

أ - هل أحرق بيت الزهراء؟

ويكفي لتفنيد هذا التشكيك هو مخالفته للنصوص الواردة في التاريخ، التي تؤكد على أن القوم جاءوا بقبس وانهم أشعلوا النار في باب البيت، أما أصل التهديد بالإحراق فقد استفاد ذكره في كتب الحديث والتاريخ، وإليك المصادر التي تتعرض لحدوث واقعة الإحراق:

١ - كتاب سليم بن قيس المتوفى حدود سنة ٧٦هـ فقد جاء فيه: «ثم دعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، فأحرق الباب ثم دفعه عمر فاستقبلته فاطمة عليها السلام وصاحت: يا أبتاه يا رسول الله» (١).

٢ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصيبي المتوفى سنة ٣٢٤هـ، فقد جاء فيه: «وجمع الحطب الجزل على النار لإحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وفضة وإضرامهم النار على الباب... وأخذ النار في خشب الباب» (٢).

٣ - إثبات الوصية لعلي بن الحسن المسعودي المتوفى سنة ٣٤٦هـ كما مر عليك آنفاً عند التعرض لمسألة الدخول لبيت الزهراء عليها السلام.

٤ - الشافي في الإمامة للسيد علي بن الحسين الموسوي «السيد المرتضى» المتوفى سنة ٤٣٦هـ، فقد جاء فيه: «قال - أي القاضي عبد الجبار الصمداني المعتزلي -: {فأما ما ذكروه من حديث عمر في باب الإحراق فلو صح لم يكن طعنًا على عمر لأن له أن يهدد من امتنع عن المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين لكنه غير ثابت لأن أمير المؤمنين قد بايع وكذلك الزبير والمقداد والجماعة، وقد بينا القول في ذلك فيما تقدم وأنّ التمسك بما تواتر به الخبر من بيعتهم أولى من هذه الروايات الشاذة}... فأما قوله: «إنّ حديث الإحراق ما صح، ولو صح لم يكن طعنًا لأن له أن يهدد من امتنع من المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين» فقد بينا أن خبر الإحراق قد رواه غير الشيعة ممن لا يهتم على القوم، وأنّ دفع الروايات بغير حجة أكثر من نفس المذاهب المختلف فيها لا يجدي شيئاً، والذي اعتذر به من حديث الإحراق إذا صح طريف، وأي عذر لمن أراد أن يحرق على أمير المؤمنين وفاطمة عليهما السلام منزلهما؟ وهل يكون في مثل ذلك علة يصغى إليها أو تسمع وإنما يكون مخالفاً على المسلمين وخارقاً لإجماعهم، إذا كان الإجماع

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٢٥٠ ط دار الفنون؛ ج ٢، ص ٨٦٤ ط نشر الهادي.

(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧، وكذلك في الصفحات: ١٧٩، ٤٠٢.

قد تقرر وثبت، وإنما يصح لهم الإجماع متى كان أمير المؤمنين عليه السلام ومن قعد عن البيعة من انحاز إلى بيت فاطمة عليها السلام داخلاً فيه وغير خارج عنه، وأي إجماع يصح مع خلاف أمير المؤمنين عليه السلام وحده فضلاً عن أن يتابعه على ذلك غيره، وهذه زلة من صاحب الكتاب ومن حكي احتجاجه^(١).

٥ - تلخيص الشافي للشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ فيما نقله عن أحمد بن يحيى البلاذري المتوفى ما بين أعوام ٢٧٤ - ٢٧٩هـ في تاريخه فيما رواه عن المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التميمي، عن أبي عون: «أن أبا بكر أرسل عمر إلى علي يريده على البيعة فلم يبايع ومعه قيس، فتلقت فاطمة عليها السلام على الباب فقالت: يا ابن الخطاب، أترك محرقاً علي بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك، وجاء علي فبايع». ثم عقب الشيخ الطوسي (قدس سره) على الخبر قائلاً: «وهذا الخبر قد روته الشيعة من طرق كثيرة، وإنما الطريف أن يرويه شيوخ محدثي العامة، لكنهم كانوا يروون ما سمعوا بالسلامة، وربما تنبهوا على ما في بعض ما يروونه عليهم فكفوا منه، وأي اختيار لمن يحرق عليه بابه حتى يبايع؟ وروى إبراهيم بن سعيد الثقفي، قال: حدثني أحمد بن عمرو البجلي، قال: حدثنا أحمد بن حبيب العامري، عن حمران بن أعين، عن أبي عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام قال: والله ما بايع علي حتى رأى الدخان قد دخل بيته»^(٢).

والملاحظ أن الشيخ الطوسي (رضوان الله عليه) يريد أن يؤسس أصلاً في مجال المطاعن والمثالب وهو أن الخصم يسعى دوماً إلى ستر وكتمان ما يعدّ شئناً وعاراً عليه، ولا يظهر أمراً إلا لعدم قدرته على إنكاره، فهو مع إظهاره يبرز أقل مقدار يمكن كشفه ويخفي أموراً أخرى، والخبير الحاذق هو من يستطيع أن يستكشف ما يخفيه الخصم وينتقل من المظهر إلى الخفي، وهذا ما فعله الشيخ الطوسي حيث انتقل من رواية البلاذري بإحضار النار والتهديد بإحراق الباب وربطه بما روي عن الإمام الصادق عليه السلام من تحقق الإحراق وحصوله بالفعل، وسنذكر لاحقاً بعض الشواهد التي تؤيد هذا الأصل.

٦ - شرح نهج البلاغة لابي حامد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المدائني المعتزلي المتوفى سنة ٦٥٦هـ، حيث قال: «فأما حديث التحريق وما جرى مجراه من الأمور الفظيعة؛ وقول من قال إنهم أخذوا علياً عليه السلام يقاد بعمامته والناس حوله، فأمر بعيد، والشيعة تنفرد به، على أن جماعة من أهل الحديث قد رووا نحوه وسنذكر ذلك»^(٣).

(١) الشافي في الإمامة: ج ٤، ص ١١٢ و ١١٩.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ٧٦.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢١.

٧ - الطرف لعلي بن موسى بن طاووس المتوفى سنة ٦٦٤هـ حيث نقل حديثاً عن الإمام الكاظم، عن أبيه الإمام الصادق عليه السلام، إنه كان من كلام رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام: «يا علي ويل لمن ظلمها، وويل لمن ابتزَّ حقَّها، وويل لمن انتهك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها»^(١).

٨ - تجريد الاعتقاد للشيخ أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن المعروف بـ «نصير الدين الطوسي» المتوفى سنة ٦٧٢هـ، فقد استدلل لإثبات عدم صلاحية أبي بكر للخلافة بأمور منها أنه «بعث إلى بيت أمير المؤمنين عليه السلام - لما امتنع عن البيعة - فأضرم فيه النار»^(٢). تجدر الإشارة إلى أن النصوص التي تحدّثت عن الهجوم على بيت الزهراء تذكر أن «عمر أقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهما الدار» بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من تجميع حطب لتكتمل عملية الإحراق^(٣).

رواية توارث الحطب:

بقيت هنا شبهة قد تطرح لنفي الإحراق وهي: إن الطبري الإمامي قد روى في دلائل الإمامة بإسناده إلى الإمام الباقر عليه السلام حديثاً عن خروج القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، وجاء فيه: «ثم يدخل المسجد فينقض الحائط حتى يضعه إلى الأرض، ثم يخرج الأزرق وزريق غضين طريين يكلمهما فيجيانه، فيرتاب عند ذلك المبطلون، فيقولون: يكلم الموتى؟! فيقتل منهم خمسمائة مرتاب في جوف المسجد، ثم يحرقهما بالحطب الذي جمعه ليعرقا به علماً وفاطمة والحسن والحسين، وذلك الحطب عندنا نتوارثه»^(٤). وهذا الحديث يشير إلى أن الحطب الذي جيء به للإحراق موجود عند الأئمة عليهم السلام يتوارثونه مما يعني إنه لم يتم استخدامه في عملية الإحراق.

ولكن يجاب عن هذه الشبهة بأن السكوت عن بعض التفاصيل يختلف عن إنكارها، وليس في الحديث أي إنكار لحصول الإحراق، إذ من الجائز أنهم لم يستخدموا كل الحطب لإحراق البيت فما تبقى منه يتوارثه الأئمة عليهم السلام. ويؤيد ذلك أن سليم بن قيس يذكر في قصة الهجوم ما يلي: «ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، ثم دفعه فدخل»، ثم يذكر أمر اعتدائه على فاطمة الزهراء عليها السلام، وأخذ أمير المؤمنين عليه السلام بتلاييه ثم استغاثه عمر بالناس وأخذ علي لسيفه وخروج من دخل في الدار خشية القتل، وخوف قنقذ من خروج أمير المؤمنين من الدار لما عرفه من بأسه وشدّته، وقول

(١) عنه عوالم سيدة النساء: ص ٤٠٠، وكذلك عن مصباح الأنوار (مخطوط): ص ٢٦٨.

(٢) تجريد الاعتقاد: ص ٢٥٠.

(٣) راجع العقد الفريد، لابن عبد ربه: ج ٥، ص ١٣؛ والإمامة والسياسة، لابن قتيبة: ص ٣٠ تحقيق علي شيري؛ وتاريخ أبي الفداء: ج ١، ص ١٦٤.

(٤) دلائل الإمامة: ص ٤٥٥، ح ٤٣٥، باب وجوب القائم وإنه لا بد أن يكون. وقد جاء في العديد من الروايات استخدام أسماء مختلفة يراد منها الأول والثاني، ومما اشتهر في ذلك اسم زريق، فراجع البحار: ج ٨، ص ٣٠١، ح ٥٧؛ ج ١٣، ص ٢١٢؛ ح ٤٥؛ ج ٢٢، ص ٣٥٢؛ ح ٧٩؛ ج ٣٥، ص ٣٣٦، ح ١.

أبي بكر لقننذ: ارجع فإن خرج وإلا فاقتمح عليه بيته فإن امتنع فضرّم عليهم بيتهم النار^(١). وهذا يعني إنهم في المرة الأولى قد أحرقوا باب البيت وفي المرة الثانية قصدوا إحراق البيت كله إلا أن مجريات الاحداث التي انتهت بإلقاء الحبل في عنق الإمام علي عليه السلام وإخراجه من البيت حالت دون تنفيذ هذا التهديد، ولعل هذا ما يفسر ما جاء في بعض الروايات من أنهم قد همّوا بإحراق البيت. والمهم هنا هو أن رواية سليم بن قيس تشير إلى وجود حطب آخر أرادوا به إحراق البيت كله، فلا منافاة - بناء على هذا - بين رواية سليم ورواية الطبري الإمامي.

ب - التحليل التاريخي

يرتكز ما يسميه فضل الله بالتحليل التاريخي على نقطة واحدة هي أن المسلمين كانوا يحترمون الزهراء ويقدرّونها ويعظمونها، وهي تحتل موقعاً خاصاً لم يبلغه أحد، ولذا فإن من المستبعد أن يجرؤ القوم على ظلم الزهراء عليه السلام والتعدي عليها حتى لو كانوا في أشد الحالات وحشية وانحرافاً.

وبطلان هذا الكلام أو ما يسمى بالتحليل يدركه عوام الناس لأنه ينقض نفسه بنفسه، فأي احترام للزهراء عليه السلام بعد تهديد عمر بحرق بيتها؟ وهل كانت الزهراء عليه السلام تحتل عملياً ذلك الموقع الخاص في نفوس المسلمين وعمر يقول للزهراء عليه السلام أمام المسلمين وبمسمع منهم: وإن؟ وماذا بقي من تقدير الزهراء عليه السلام بعد غضبهم فدك علانية وتكذيبهم للزهراء عليه السلام في مطالبتها بإرث أبيها وبمشهد من كبار الصحابة؟ يقول الشيخ عباس القمي (رضوان الله عليه) في كتابه بما يدفع هذا الوهم:

«فقد ذكرت في كتابي المترجم بنفس المهموم في وقائع عاشوراء عن الطبري: إنه حمل شمر بن ذي الجوشن حتى طعن فسطاط الحسين عليه السلام برمحه ونادى علي بالنار حتى أحرق هذا البيت على أهله، قال: فصاح النساء وخرجن من الفسطاط، فصاح به الحسين عليه السلام: يا بن ذي الجوشن أنت تدعو بالنار لتحرق بيتي على أهلي، أحرقك الله بالنار. قال أبو مخنف: حدثني سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم، قال: قلت لشمر بن ذي الجوشن: سبحان الله إن هذا لا يصلح لك، أتريد أن تجمع على نفسك خصلتين؟ تُعذّب بعذاب الله وتقتل الولدان والنساء، والله إن في قتلك الرجال لما تُرضي به أميرك، قال: فقال: من أنت؟ قلت: لا أخبرك من أنا، قال: وخشيت والله لو أن عرفني أن يضرنني عند السلطان، قال: فجاء رجل كان أطوع له مني شئت بن ربعي، فقال: ما رأيت مثلاً أسوأ من قولك ولا موقفاً أقبح من موقفك، أمرعباً للنساء صرت؟ قال: فاشهد إنه استحيى فذهب لينصرف.

أقول: هذا شمر مع إنه كان جلفاً جافاً قليل الحياء استحيى من قول شئت ثم انصرف!! وأما الذي جاء إلى باب أمير المؤمنين وأهل بيته عليه السلام وهددهم بتحريقهم

(١) كتاب سليم: ص ٨٤ ط دار الفنون؛ ج ٢، ص ٥٨٥ ط نشر الهادي.

وقال: والذي نفس عمر بيده ليخرجنّ أو لاحرقنه على ما فيه، فقيل له: إن فيه فاطمة بنت رسول الله وولد رسول الله وأثار رسول الله ﷺ فأشهد إنه لا يستحي ولم ينصرف بل فعل ما فعل» (١).

إن أقصى ما يمكن أن يقال في هذا الصدد تأييداً لما يسمى بالتحليل التاريخي هو أن المسلمين لم يكونوا راضين بما فعله عمر من التهديد ولكنهم لم يستطيعوا فعل شيء لمنع من ذلك أو الإنكار عليه، وهذا بحسب ذاته إقرار بأن الجو المشحون بالإرهاب والتخويف آنذاك كان يسمح لعمر بتنفيذ تهديده عملياً من دون رادع وإن لم يشاركه المتفرجون على الجريمة! ويشهد لذلك أن التاريخ لم ينقل لنا أن الذين قالوا لعمر: «إن فيها فاطمة» قد اعترضوا على قول عمر: «وإن»!

غير أن الذين سمحوا بإحراق الدار على أمير المؤمنين ﷺ لولا فاطمة الزهراء ﷺ فقط مع ما رآوه من عظيم منزلته في الإسلام وما فعله النبي ﷺ في غدير خم بتصيبه خليفة عليهم ولما يمض على واقعة الغدير شهران ونصف لن تكون معارضتهم شيئاً يذكر في هذا المجال، ولن تزيد على القول: إن فيها فاطمة؟! أما إذا أصر المهددون على ارتكاب فعلتهم الشنيعة فإنهم - أي المتفرجون - سيبادرون فوراً بالانسحاب ليفعل المهدد ما شاء ويرتكب جريمته وضح النهار.

هذا مع أن «فضل الله» قد ناقض نفسه مع ما قاله لاحقاً في خطبة له بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٩/٩/١٩٩٧ م: «فإننا نعتبر أن تهديده بحرق الدار حتى لو كان فيها فاطمة ﷺ تدل على أن القوم كانوا مستعدين للقيام بكل شيء، وفي هذا تبدى ظلامتها ﷺ» (٢).

وهنا يفرض السؤال نفسه: إذا كان القوم مستعدين للقيام بكل شيء فما هو وجه إصرار فضل الله على إنكار وقوع ضرب الزهراء ﷺ أو كسر ضلعها وغير ذلك مما جرى عليها؟!

وإذا كان «فضل الله» يستبعد وقوع الظلم على الزهراء ﷺ لأنها كانت شخصية محترمة عند المسلمين فإن ما ورد في كتب الحديث يؤكد على استعدادهم لارتكاب ما هو أكبر مما فعلوه بها صلوات الله عليها...

ففي كتاب «علل الشرائع» باب العلة التي من أجلها أمر خالد بن الوليد بقتل أمير المؤمنين ﷺ، روى الشيخ الصدوق عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ذكره، عن أبي عبدالله ﷺ قال:

«لما منع أبو بكر فاطمة ﷺ فذكاً وأخرج وكيلها جاء أمير المؤمنين ﷺ إلى المسجد وأبو بكر جالس وحوله المهاجرون والأنصار فقال: يا أبا بكر لم منعت فاطمة ﷺ

(١) بيت الاحزان: ص ١٢٦.

(٢) نشرة بينات، العدد ٥١.

ما جعله رسول الله ﷺ لها ووكيلها فيه منذ سنين؟ فقال أبو بكر: هذا فيء للمسلمين، فإن أنت بشهود عدول وإلا فلا حق لها فيه، قال: يا أبا بكر تحكم فينا بخلاف ما تحكم في المسلمين؟ قال: لا، قال: أخبرني لو كان في يد المسلمين شيء فادّعت أنا فيه، ممن كنت تسألني فيه البينة؟ قال: إياك كنت أسأل، قال: فإذا كان في يدي شيء فادّعى فيه المسلمون تسألني فيه البينة؟ قال: فسكت أبو بكر، فقال عمر: هذا فيء للمسلمين ولسنا من خصومتك في شيء.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر: يا أبا بكر تقر بالقرآن؟ قال: بلى، قال: فأخبرني عن قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ أفينا أو في غيرنا نزلت؟ قال: فيكم، قال: فأخبرني لو أن شاهدين من المسلمين شهدا على فاطمة عليها السلام بفاحشة ما كنت صانعاً؟ قال: كنت أقيم عليها الحد كما أقيم على نساء المسلمين. قال: كنت إذن عند الله من الكافرين. قال: ولم؟ قال: لأنك كنت تردّ شهادة الله وتقبل شهادة غيره، لأن الله عز وجل قد شهد لها بالطهارة فإذا رددت شهادة الله وقبّلت شهادة غيره كنت عند الله من الكافرين، قال: فبكى الناس وتفرّقوا ودمدموا...» (١). وفي السند إرسال من جهة من يروى عنه محمد بن أبي عمير، وقد اختلف علماؤنا في أن مراسلات ابن أبي عمير كمسانيده أم لا، وقد ذهب إلى كلا الرأيين طائفة منهم (٢).

ولكن ذلك - على أي حال - لا يضر بمضمون الخبر وصحته لأن علي بن إبراهيم القمي روى نفس هذا الحديث ضمن رواية أوردها في تفسيره بإسناد صحيح هو علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام (٣).

(١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) يقول السيد الداماد: «مراسيل محمد بن أبي عمير تعد في حكم المسانيد لما ذكره الكشي أنه خُيس بعد الرضا عليه السلام ونهب ماله وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلدًا فلذلك أرسل أحاديثه.

وقال النجاشي: قيل إن أخته دفنت كتبه في حال استتاره وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل بل تركها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، وما كان سلف له في أيدي الناس، فلذلك أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.

وبالجملّة كان يروي ما يرويه باسانيد صحيحة فلما ذهبت كتبه أرسل رواياته التي كانت هي من المضبوط المعلوم المسند عنه بسند صحيح، فمراسيله في الحقيقة مسانيد معلومة الاتصال والإسناد إجمالاً وإن فاتته طرق الإسناد على التفصيل، لا أنها مراسيل على المعنى المصطلح حقيقة - والاصحاب يسحبون عليها حكم المسانيد لجلالة قدر ابن أبي عمير - على ما يتوهمه المتوهمون» (الرواشح السماوية: ص ٦٧). وقال المحقق الكركي: «ولا يعمل أصحابنا من المراسيل إلا بما عرف أن مرسله لا يرسل إلا عن الثقات كابن أبي عمير...» (رسالة طريق استنباط الأحكام: ص ١٠). ويوافق الإمام الخميني (رضوان الله عليه) على هذا الرأي كما أشار إليه في كتابه المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٧٤ و ٣٨٩. أما السيد الخوئي فقد ذهب إلى بطلان هذا الرأي، وقد استدلل على ذلك بأدلة عديدة، فمن أحب فليراجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٦٣.

(٣) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٦، وعنه الاستصحاب للإمام الخميني: ص ٢٧٥، ولكن الأرجح أن يكون ←

فإذا بلغت الوقاحة بالقوم إلى هذا الحد فما هو وجه الاستبعاد في ارتكاب ما هو دون ذلك من الظلم، هذا أولاً.

أما ثانياً: فإن الأساس الذي ينبغي الارتكاز عليه هو إثبات أو نفي وقوع الظلم عليها بالأدلة العلمية التاريخية لا بالتحليلات الاستحسانية والآراء الذوقية، فلو أردنا أن نبني معتقداتنا على تلك الاستحسانات لما بقيت لنا أي حقيقة تاريخية، فيأتي شخص وينفي إجبار القوم على البيعة لما كان يحتله أمير المؤمنين (عليه السلام) من احترام عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعند باقي الصحابة لينتزع بعد ذلك نتيجة من هذه المقدمة الفاسدة تقول إن سكوت أمير المؤمنين (عليه السلام) كان رضاً بخلافة القوم إذ لم يكن مجبراً ولا مكرهاً (فمن يقدر على إكراه علي!)، وينفي ثانياً استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) لأنه من المستبعد أن يقتل المسلمون حفيد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقد كان يحظى بحب النبي (صلى الله عليه وآله) الشديد وعنايته الخاصة وخصوصاً إنه قد قال فيه وفي أخيه: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، بل إن هذا المنهج سينسف الأساس التي يبتني عليها مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، فيقول قائل: إن الخلفاء الأوائل لم يقتصبوا حق الخلافة من أمير المؤمنين (عليه السلام) لما كانوا يكتونونه له من احترام ولما كان يحتله الإمام (عليه السلام) من موقع، بل كان هناك تنسيق بينهم في هذا الخصوص!

والنتيجة إن مقام الصديقة الزهراء (عليها السلام) ومكان الإمام علي (عليه السلام) في قلوب المسلمين ومكانتهما في المجتمع الإسلامي لم يكن أعظم من مقام النبي (صلى الله عليه وآله)، ومع ذلك فقد تمكن عمر وجماعته من منع النبي (صلى الله عليه وآله) عن كتابة كتاب «لن يضل المسلمون بعده أبداً»، وبأسلوب فظ غليظ، إذ قال في وجه النبي: «إن الرجل ليهجر»، وإذا كان «فضل الله» يستبعد وقوع الظلم على الزهراء (عليها السلام) لأن المسلمين كانوا يقدّرونها بعد أن راوا النبي (صلى الله عليه وآله) يقدّرها فماذا يمكن أن يقول عندما قام جمع بمراى من غيرهم بإهانة نبيهم وهو على فراش الموت؟!

وهل بقي بعد التجاوز على مقام الرسول (صلى الله عليه وآله) احترام لأحد من أهل بيته؟! وهل يصح بعد كل هذا أن يقول فضل الله إنه احتمال تحليلي علمي، فاي بُعد ووجه علمي في هذا الاحتمال التهافت الذي ينقض نفسه؟

← هناك خطأ في كتابة حرف العطف «الواو» بين عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان لأنه لم يمهّد حتى في رواية واحدة أن روى عثمان بن عيسى عن الإمام الصادق (عليه السلام) مباشرة، وإنما كان يروي عنه بواسطة، وقد وقع روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) بواسطة حماد بن عثمان، وعلى كل حال فإن وجود عثمان بن عيسى وعدم وجوده سيان ولا يضّر بصحة اتصال السند، إذ على فرض وجوده وقلنا بعدم إمكان روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) مباشرة - أي تكون كلمة عن بدلاً عن واو العطف - فإن الرواية تامة السند برواية عثمان بن عيسى عن حماد بن عثمان، أما على القول بإمكان روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) مباشرة - أي بقاء واو العطف على حالها - فالأمر أظهر، وعلى فرض عدم وجوده من الأساس فلا يضّر أيضاً بصحة السند لأن رواية محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان معهودة، وحماد بن عثمان ثقة بلا إشكال. ■

الشهيد الصدر وتحليل فضل الله

يقول الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) في هذا الخصوص:

«والآن نبدا بتحليل الموقف عقيب وفاة النبي ﷺ. أمير المؤمنين عليه السلام حينما واجه الانحراف في التجربة قام بعملية تعبئة فكرية في صفوف المسلمين الذين يذهب تفكيرهم إلى أن هذا الوضع الذي قام الآن جديداً وضع غير طبيعي، وضع منحرف عن الخط الإسلامي، واستعان بهذا السبيل بينت رسول الله ﷺ الزهراء عليه السلام لاجل أن يستثير في نفوس المسلمين عواطفهم ومشاعرهم المرتبطة بأعزّ شخص يحبونه ويجلّونه، وهو شخص النبي ﷺ.

إلا أنه لم يستطع أن يستثير المسلمين بالدرجة التي تحوّل مجرى التجربة ويجعل هناك تبديلاً أساسياً في الخط القائم، لم يستطع ذلك، وهذا أمر طبيعي، يعني من الطبيعي أن ينتهي أمير المؤمنين عليه السلام إلى عدم النجاح في القضاء على هذا الانحراف، يكفي لأن نفهم هذا أن نلتفت إلى نفس ما أصاب النبي ﷺ وهو الرائد الأعظم عليه السلام لهذه الرسالة من قلق وخوف وارتباك في سبيل تركيز خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام، هذا النبي الذي لم يتلصق ولم يتوقف ولم يتردد عن أي لون من ألوان التركيز والعمل في سبيل تلك المهمات، هذا النبي العظيم الذي لم يشعر بالخوف ولم يخفق قلبه بأي لون من ألوان الوسواس والشكوك أو الضعف والانهيار، هذا النبي العظيم وقف حائراً أمام الأمر الإلهي في أن يبلغ إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، حتى جاء ما جاء إلى النبي ﷺ من إنذاره بأن يبلغ وإلا فكانه لم يبلغ الرسالة. هذه الموانع التي كانت تمنع النبي ﷺ عن تزعم علي بن أبي طالب عليه السلام للتجربة الإسلامية عميقة قوية واسعة، بدرجة أن النبي ﷺ نفسه كان يخشى من أن يعلن عن تشريع هذا الحكم، ليس عن تطبيقه بحسب الخارج بل عن تشريعه وإعلانه أمام المسلمين.

هذه جهة، والجهة الأخرى حينما أراد أن يسجل هذا الحكم في كتاب المسلمين لأول مرة في تاريخ النبي ﷺ، هذا النبي الذي كان المسلمون يتسابقون إلى الماء الذي يتقاطر من وضوئه. هذا النبي الذي ذهب رسول قريش يقول لهم: إني رأيت كسرى وقيصر وملوك الأرض فما رأيت رجلاً انجذب إليه جماعته وأصحابه وآمنوا به وذابوا بوجوده كما ذاب أصحاب محمد في محمد ﷺ. هؤلاء لا يشعرون بوجودهم أمام هذا الرجل العظيم عليه السلام في مجلس النبي ﷺ فيقوم واحد منهم فيقول ما يقول مما تعلمون، ثم لا يحصل بعد هذا أي رد فعل لهذا الكلام، فالنبي ﷺ عندئذ يقول: قوموا عني لا ينبغي الاختلاف في مجلس نبي. المسألة بهذه الدرجة من العنف، الموانع بهذه الدرجة من الشمول» (١).

(١) أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف: ص ٨٠.

تعليق و جواب:

ومن التعليقات المثيرة للتعجب قول مؤلف «هوامش نقدية»:

«وتعليقاً على ملاحظات السيد جعفر مرتضى يمكن أن نقول: إن ما ذكره من عدم احترام الرسول ﷺ وعدم سماعه لمن تذرّ وانزعج في مجلس رسول الله وقد طلب منه الكتف والدواة، فإن الروايات تصرّح بأن الضجيج علا وكثر، وفي بعض الروايات: فتلاوموا... وهو ظاهر في اختلاف الناس. أما تنظيره بما حدث للحسين ﷺ فالأمر مختلف تماماً وهو قياس مع الفارق بالوجدان مع أن المنطق التاريخي وطبيعة الأشياء تقتضي الفرق. أما تساؤله عن الدليل في كون القائل: [إن فيها فاطمة] من المهاجمين فهذا مما لا يتوقف عليه الاستبعاد، وإنما فرض استبعاد ضرب الزهراء يتوقف على احتمال بقاء مجموعة من الناس على احترامهم للزهراء ﷺ وهذا ما لم ينكره السيد مرتضى العاملي، وإنّ ذلك يفرض جواً ضاعطاً يمنع حتى أعداء الزهراء ﷺ من الاعتداء عليها بشكل سافر كما تصوّره الروايات. ولو سلمنا اعتراضه فإن السيد مرتضى ناقض نفسه بهذا التساؤل لأنه نقل من الروايات ما يؤكد أن المهاجمين من كان يحترم الزهراء»^(١).

ويجاب عن توهماته بما يلي:

أولاً: إن كثرة الضجيج وارتفاعه وتلاوم الحاضرين في المجلس لا ينفي الروايات التي تؤكد تحقق الاختلاف بين الحاضرين، وأن فريقاً أيد كتابة الكتاب وفريقاً آخر أصرّ على موقفه من منع كتابته، وفي هذا دلالة كافية على أن الاختلاف لم يمنع الفريق المعارض على التدوين من الإصرار على موقفه في تحدّي رغبة النبي الكريم ﷺ، وهذا ما يفسّر طلب النبي منهم الانصراف، لأنه لم يكن هناك أي مانع للفريق المعارض من الاستمرار في تشكيكاته إذا ما شدد النبي ﷺ على كتابة الكتاب.

ثانياً: مما لا شك فيه أن الفريق المعارض الذي تزعمه عمر كان يدرك جيداً مضمون الكتاب الذي أراد النبي ﷺ كتابته كي لا يضلّ المسلمون بعده، وهو التأكيد على بيعة الغدير للإمام علي ﷺ، ولهذا صدرت كلمته النائية: «إن الرجل ليهجر، حسبنا كتاب الله»، ومما لا شك فيه ولا غبار أن بيعة غدير خم تمت مع حضور أغلب الصحابة الذين كانوا في المدينة وكانوا يعلمون جيداً مكانة الإمام علي ﷺ بما سمعوه من النبي ﷺ في عشرات الأحاديث، ومع كل ذلك فلم يمنع ذلك من انقلاب أكثرهم وبيعته لآبي بكر وإعراضهم عن أمير المؤمنين ﷺ إلا ما كان من عدد يسير جداً، أي أن معرفة أغلب الصحابة بمنزلة الإمام علي ﷺ مع تمامية الحجة لم تحل دون مخالفة أمر النبي ﷺ وارتكاب أكبر جريمة وهي جريمة غصب حق أمير المؤمنين ﷺ في الحكم التي لولاها لما جرت مذبحة كربلاء وما حلّ بالإسلام ما حلّ من ويلات، وهذا هو

(١) هوامش نقدية: ص ٩٤.

وجه الشبه فيما جرى على الزهراء عليها السلام والإمام الحسين عليهما السلام وإن كانت هناك فروق بينهما في المقام، فقد أتم الإمام الحسين عليه السلام الحجة على جيش يزيد حيث عرفهم بنفسه وأهدافه قبل القتال، ومع كل ذلك وقعت المصيبة العظمى ولم تحل معرفتهم لمقامه من ارتكاب ما فعلوا.

ثالثاً: وبناء على ما مر فإنه ليس هناك أي استبعاد ومانع من ضرب الزهراء عليها السلام، فمن لا يكثر بمقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويوجه له تلك الإهانة مع إصراره على موقفه لا مانع لديه أن يوجه إهانة إلى بنت النبي ويهدد بحرق البيت ومن فيه وإن كانت فيه فاطمة، ولذا فوجود أفراد في المهاجمين قد انصرفوا أو اعترضوا أو بكوا لا يعني وجود مانع من ارتكاب عمر وجماعته لجريمتهم - كما فعلوا ذلك من قبل بحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم -، فالمهاجم سواء بقي أم انسحب لم يحفظ حرمة بيت الزهراء عليها السلام بمحاصرته والهجوم عليه، فلا يصح القول أن بعض المهاجمين قد احترم الزهراء عليها السلام بل الصحيح أن بعضهم كان أقل إجراماً من الآخر، ووجود الاعتراض من البعض يعني عدم استعدادهم لارتكاب الجريمة الأكبر لا أنهم مستعدون للتصدي لمنعها.

وكما هو معلوم ومشهود فإن المجرمين يتفاوتون في نوعية الجرائم التي يرتكبونها وإن اشتركوا في أصل ارتكاب الجريمة، ومن يرتكب الجريمة يضعف وازعه عن منع ارتكاب الجريمة الأكبر، وهذا ما وقع من المهاجمين غير المقتحمين للبيت فهم ما بين منسحب ومتفرج، وكما لم يؤثر بكاء أهل الكوفة تأثراً على ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته من منع سبي أهل بيته بتلك الصورة الخزية فلم لا يكون الأمر كذلك مع ما جرى مع الزهراء عليها السلام، فالبكاء تأثراً من وضع عاطفي معين لا يكفي لمنع الجريمة، فابوبكر بكى عندما أخبرته فاطمة الزهراء عليها السلام عن عدم رضاها عنه، ولكن ذلك لم يؤثر في إرجاع فداك إليها.

و«فضل الله» يريد من خلال وجود قوم قد اعترضوا على عمر عند تهديده بحرق البيت لوجود فاطمة فيه أن ينفي اقتحام الدار والاعتداء على الزهراء عليها السلام مع أنه لا توجد أي ملازمة بينهما، فلماذا المراوغة في قبول الحقائق وركوب بنيات الطريق والتعلل بالباطل؟!.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن «فضل الله» اعتبر - في شريطه المسجل - مجيء الشيخين لطلب المسامحة من الزهراء تأكيداً لما يتبناه من التحليل التاريخي من احترام المسلمين للزهراء عليها السلام مع أن فعلهما له دلالة معاكسة لذلك، فهو يدل على حدوث ظلامة كبرى على الزهراء عليها السلام وإعلان معارضتها للسلطة وغضبها عليهما، وأما إذا كان يقصد إن الذي حدث من زيارتهما تصفية للقضية وحلاً سلمياً لها فلماذا لم يرجعا إليها فداكاً، ولماذا لم تصرح بكلمة تشير إلى رضاها عنهما، بل أصرت على موقفها منهما!

ج - رأي الشهيد الصدر :

وحتى لا يكون الوحيد في جبهة منكري ما وقع على الزهراء (عليها السلام) من الظلم أخذ «فضل الله» في نسبة أمور غير واقعية لبعض علمائنا الأبرار، ومن ذلك ما ذكره من تحفظ الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه) على وقوع الإحراق وذلك في كتابه (فدك في التاريخ)، وسنذكر هنا مجموعة النصوص التي تعرض فيها الشهيد الصدر (قدس سره) لمسألة التهديد بإحراق البيت حتى يتبين مدى صحة هذه النسبة.

قال الشهيد الصدر (قدس سره) :

«إليّ يا ذكريات الماضي العزيز حدثيني حديثك الجذاب وردّدي على مسامعي كل شيء لاثيرها حرباً لا هوادة فيها على هؤلاء الذين ارتفعوا أو ارتفع الناس بهم إلى منبر أبي ومقامه، ولم يعرفوا لآل محمد (عليهم السلام) حقوقهم، ولا لبيتهم حرمة تصونه من الإحراق والتخريب...».

«يا مبادئ محمد التي جرت في عروقي منذ ولدت كما يجري الدم في العصب، إن عمر الذي هجم عليك في بيتك المكي الذي أقام النبي مركزاً لدعوته قد هجم على آل محمد في دارهم وأشعل النار فيها أو كاد».

«غير إننا نحس ونحن ندرس سياسة الحاكمين بأنهم انتهجوا منذ اللحظة الأولى سياسة معينة تجاه آل المصطفى (عليهم السلام) للقضاء على الفكرة التي أمدّت الهاشميين بقوة على المعارضة كما خنقوا المعارضة نفسها، ونستطيع أن نصف هذه السياسة بأنها تهدف إلى إلغاء امتياز البيت الهاشمي وإبعاد أنصاره والمخلصين عن المرافق الهامة في جهاز الحكومة الإسلامية يومئذ وتجريده عما له من الشأن والمقام الرفيع في الذهنية الإسلامية. وقد يعزز هذا الرأي عدة ظواهر تاريخية: الأولى: سيرة الخلفاء وأصحابهم مع علي التي بلغت من الشدة أن عمر هدد بحرق بيته وإن كانت فاطمة فيه، ومعنى هذا إعلان أن فاطمة وغير فاطمة من آلها ليس لهم حرمة تمنعهم عن أن يتخذ معهم نفس الطريقة التي سار عليها مع سعد بن عباد حين أمر الناس بقتله»^(١).

وبمراجعة هذه النصوص يتعجب الإنسان من كيفية تحمّل «فضل الله» كلام الشهيد الصدر (قدس سره) أكثر مما يتحمل، فإن أقوى ما قد يستدل به هو قول الشهيد الصدر: «وأشعل النار فيها أو كاد» مدعوماً بقوله: «أن عمر هدد بحرق بيته»، ولكن في هذا تغافل عن قوله في نفس الفقرة الثانية: «قد هجم على آل محمد في دارهم»، فهو يعني إن الهجوم قد حصل في الدار وبداخلها، وهذا ما يشكك فيه «فضل الله»، فهو يعلم أن الاعتراف باقتحام الدار يقرب للذهن بقية أشكال الاعتداء ولذا يسعى للتشكيك في ذلك.

(١) فدك في التاريخ: ص ٢٦، ٢٨، ٩٢.

ثم لو فرضنا جدلاً أن إحراق بيت الزهراء لم يحصل فإن إقرار الشهيد الصدر باقتحام القوم بيت فاطمة عليها السلام يفتح الباب على مصراعيه حول حجم القسوة والبطش المصوبتين على فاطمة الزهراء عليها السلام ساعة الهجوم، ففاطمة ليست لها حرمة تمنع عمر أن يفعل بها كما فعل بسعد بن عباد حين أمر الناس بقتله؟ والم يكن عمر جاداً حين أمر بقتل سعد؟ وما الذي يردعه عن قتل فاطمة عليها السلام؟

كما أنه لا توجد أي ملازمة بين ما ذكره الشهيد الصدر من قصد التهديد بالإحراق وبين التحفظ على ما عدا ذلك من المظالم، إذ لا بد من الملازمة بين أمرين أن تكون الملازمة بيّنة وواضحة وقائمة دائماً، بمعنى إن الإنسان إذا ذكر رواية التهديد بحرق الدار واكتفى بذلك فإن ذلك يلزم دائماً التوقف في حصول الإحراق بالفعل وكذلك التوقف في حصول بقية الجرائم، ومثل هذه الملازمة غير موجودة أبداً حتى يصح نسبتها إلى الشهيد الصدر لأن الإنسان قد يكون في بعض الأحيان بصدد إثبات بعض الحقائق من البحث بغض النظر عن بقية الحقائق، و«فضل الله» يصح له أن يستدل على التحفظ المزعوم إذا كان الشهيد الصدر في معرض البحث عن حصول الإحراق وعدمه وفق الإثبات التاريخي، أو استقصاء جميع الجرائم التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وليست هناك أية إشارة في كلام الشهيد الصدر أن محط بحثه هو ذلك.

وكشاهد على ذلك فإن ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨هـ يؤكد في كتابه المناقب على مسألة الاعتداء على الزهراء عليها السلام بالضرب وإسقاط الجنين - كما سيأتي -، ولكنه في كتابه متشابه القرآن ومختلفه، يقول تعليقاً على قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشدء على الكفار رحماء بينهم﴾ ما يلي:

«... وقال: رحماء بينهم، والاول قد ظهرت منه الغلظة على فاطمة عليها السلام في كيس بيتها ومنع حقها حتى خرجت من الدنيا وهي غضبي عليه، وقال لخالد بن الوليد: لا تفعل ما أمرتك، وقتل مالك بن نويرة، وأما الثاني فعادته معروفة حتى قال المسلمون: ولّيت علينا هذا الفظ الغليظ، وقال هو يوم السقيفة: اقتلوا سعداً، وهو الهاجم على بيت فاطمة...» (١).

فإن هذا القول إذا ألقي على ذي مسكة فإنه لا يعده مناقضاً لما ذكره في المناقب، لأن المؤلف لم يكن بصدد إثبات كل ما جرى على الزهراء عليها السلام من الظلم حتى يقال بأن اكتفاء بذكر الهجوم فقط يعني إنكاره لكسر الضلع مثلاً.

ولكن «فضل الله» لاستعجاله في الحكم على الأمور من دون ترو وتأن واطلاع كاف ولضعف استدلالاته ولقصور فهمه في معرفة ما بين المسائل من ارتباط «أخذ في ترهات السباسب» وحكم بالتلازم بين ما قاله الشهيد الصدر وبين التشكيك في الاعتداء على الزهراء عليها السلام.

(١) متشابه القرآن ومختلفه: ج ٢، ص ٦٧.

وليس هذا عنه بغريب فقد عودنا على نظائرها في مواضع أخرى، ومنها ما استدل به من القرآن لإثبات عدم ذم أصل الضحك حيث قال: «من قال بأن الضحك غير جيد، كثرة الضحك تميم القلب، وإلا فالله يقول: ﴿فليضحكوا قليلاً﴾ ليس معناها أنه لا يضحك أحد، لا، لازم دائماً يبتسم المؤمن...» (١).

ومن يرجع إلى القرآن الكريم يجد أن المقطع السابق مذكور في قوله تعالى: ﴿فرح الخلقون بمقدمهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون * فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون﴾ (٢).

ولم نجد بين علمائنا من ذهب إلى ما ذهب إليه «فضل الله» من دعوة الآية إلى الضحك القليل، لان سياق الآية - وهي خطاب للمنافقين - يبطل هذا الاحتمال الغريب، قال الشيخ الطوسي (قدس سره): «ومعنى الآية أن يقال لهؤلاء المنافقين: فاضحكوا بقليل تمتعكم في الدنيا فإنكم ستبكون كثيراً يوم القيامة إذا حصلتم في العقاب الدائم» (٣).

وقال الشيخ الطبرسي: «هذا تهديد لهم في صورة الامر، أي فليضحك هؤلاء المنافقون في الدنيا قليلاً لان ذلك يفنى وإن دام إلى الموت، ولان الضحك في الدنيا قليل لكثرة أحزانها وهمومها، وليبكوا كثيراً في الآخرة لان ذلك يوم مقداره خمسون ألف سنة وهم فيه يكون، فصار بكاءهم كثيراً» (٤).

وقال العلامة الطباطبائي: «وأما حمل الامر في قوله: ﴿فليضحكوا﴾ وقوله: ﴿وليبكوا﴾ على الامر المولوي ليتج تكليفاً من التكليف الشرعية فلا يناسبه قوله: ﴿جزاء بما كانوا يكسبون﴾» (٥).

وحقاً إن تفسير «فضل الله» للآية الكريمة مما يبعث على الضحك! «وشر البلية ما يضحك». ومما ينبغي إدخاله في الطرائف والنوادر لا التفسير والتأويل ولا الاستدلال العلمي والاستنباط الفقهي!

ومن تختلط عليه الأمور ويتخبط خبط عشواء في مثل هذه القضايا السهلة الواضحة، كيف سيدلي برأيه في المسائل الصعبة والعميقة؟ وهل يحق أن يضع نفسه في مقام الإفتاء والمرجعية ليستنب الحكم الشرعي وينظر للأفكار والمفاهيم الإسلامية؟ «ورأيه دون الحداب يقصر»...!

(١) مجلة الموسم: العدد ٢١، السؤال ١١٤٥.

(٢) سورة التوبة: الآية ٨١ - ٨٢.

(٣) تفسير البيان: ج ٥، ص ٢٧٠.

(٤) مجمع البيان: ج ٥، ص ٨٦.

(٥) الميزان: ج ٩، ص ٣٥٩.

د - رأي السيد شرف الدين

وقد حاول «فضل الله» التأكيد المستمر على هذه النقطة، وإنها أحد منطلقاته في طرح الموضوع، ولنا على ما قاله بعض الملاحظات:

١ - على فرض صحة النسبة فإن المنهج العلمي يقوم على البحث والتحقيق بغض النظر عن آراء الغير، وقد يحصل أن يتفرد بعض علمائنا ضمن دوائر ضيقة بآراء شاذة تخالف المشهور. ولو أردنا أن نعتبر المقياس في عرض الآراء والاحتمالات هو وجود قول في المسألة فإن هذا سيشكل لنا مذهباً جديداً قائماً على التلقيق، فيقول شخص: من الممكن أن يسهو النبي لاني رأيت أن الشيخ الصدوق يفهم من كلامه ذلك، ومن المحتمل أن لا يكون خبر الواحد حجة لاني وجدت أن السيد المرتضى يستشف من كلامه ذلك... وهكذا، سنخرج بمذهب لا يمت بصلة إلى تبني الأدلة والإثباتات العلمية. وقد مر الكلام في فصل محتوي مصحف فاطمة أن السيد شرف الدين قد أخطأ فيما ذهب إليه، فراجع.

٢ - نطالب «فضل الله» على دليل يثبت من خلاله أن مقصود السيد شرف الدين هو خصوص التحفظ على ما عدا التهديد من الظلم دون قصده لأمر آخر.

ولا نريد أن نكذب «فضل الله» فيما ذكره إلا إننا بعد ملاحظتنا لخلطه في مسائل كثيرة كاعتبار أن ما صدر منه كان مجرد جواب على سؤال ولم يكن مبادرة، أو اعتبار الشهيد الصدر من موافقيه في الرأي، وغيرها من الأخطاء الواضحة فإن من حقنا التحفظ في المقصود من النسبة إن كانت صحيحة وخصوصاً أن مدعاه على خلاف ما تسالم عليه علماء الشيعة، فلعل ما فهمه «فضل الله» فيما نسبته إلى السيد شرف الدين (قدس سره) هو نفس ما فهمه فيما ادعاه حول رأي الشهيد الصدر (قدس سره) في كتابه فذلك في التاريخ. هذا وقد عرف المرحوم السيد شرف الدين العاملي بالمضي على منهج علمائنا السابقين وثبت عقائدهم، ولم يعرف بالشذوذ والابتداع.

والذي يدعو إلى المزيد من الشك في مقصود السيد عبدالحسين شرف الدين أن ما ذكره «فضل الله» عنه هو أن الثابت لديه هو مجرد قصد القوم لإحراق بيته فقط، أما ما سوى ذلك فلم يثبت لديه شيء، ولكننا نلاحظ إن هذا يتنافى مع نفس ما صرح به السيد عبدالحسين شرف الدين (قدس سره) في كتابه «الفصول المهمة في تأليف الأمة» وذلك في موضعين:

أولهما: ما ذكره (رضوان الله عليه) في الصفحة ٩٩: «غير أنه قعد في بيته ولم يبايع حتى أخرجه كرهاً».

وثانيهما: ما ذكره في الصفحة ٥٣ - ٥٥: «وقد نص الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما على تخلف علي عن البيعة، وصرح بتخلفه المؤرخون كابن جرير الطبري في موضعين من أحداث السنة الحادية عشرة من تاريخه المشهور، وابن عبدربه المالكي

في حديث السقيفة من الجزء الثاني من العقد الفريد، وابن قتيبة في أوائل كتابه الإمامة والسياسة وابن الشحنة حيث ذكر بيعة السقيفة في كتابه (روضة المناضر)، وأبي الفداء حيث أتى على أخبار أبي بكر وخلافته في تاريخه الموسوم بالختصر في أخبار البشر، ونقله المسعودي في مروج الذهب عن عروة بن الزبير في مقام الاعتذار عن أخيه عبدالله إذ هم بتحريق بيوت بني هاشم عليهم حين تخلّفوا عن بيعته، ورواه الشهرستاني عن النظام عند ذكره للفرقة النظامية في كتابه الملل والنحل، وأورده ابن أبي الحديد المعتزلي الخفي في أوائل الجزء السادس من شرح النهج، ونقله العلامة في نهج الصدق عن كتاب المحاسن وأنفاس الجواهر وغرر ابن خيزرانة وغيرها من الكتب المعتبرة، وأفرد أبو مخنف لبيعة السقيفة كتاباً على حدة فيه تفصيل ما أجملناه من تخلّف علي عن البيعة وعدم إقراره بالطاعة انتهى كلامه.

والمصادر التي استند إليها السيد شرف الدين لإثبات مدّعه تختلف في مداليلها، فبعضها يشير إلى مجرد التهديد كما هو مفاد تاريخ الطبري وتاريخ أبي الفداء والعقد الفريد لابن عبد ربه، أما مفاد بعضها الآخر فيفيد الإخراج قسراً وإجباراً كما هو صريح عبارة شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي وظاهر كلام الإمامة والسياسة لابن قتيبة. وقد مر ذلك عند تعرضنا لمسألة دخول بيت الزهراء عليها السلام، ولكن لننظر إلى ما استشهد به السيد شرف الدين مما رواه الشهرستاني، وإليك نص كلام الشهرستاني حسب ما جاء في كتابه عند تعرضه للفرقة الثالثة من فرق المعتزلة المسماة بالنظامية: «أصحاب إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، وانفرد عن أصحابه بمسائل: ... الحادية عشرة: ميله إلى الرفض ووقيته في كبار الصحابة، قال: أولاً لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً، وقد نص النبي عليه الصلاة والسلام على علي رضي الله عنه في مواضع، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة، إلا أن عمر كتم ذلك، وهو الذي تولى بيعة أبي بكر يوم السقيفة، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية في سؤاله الرسول عليه السلام حين قال: السنا على الحق؟ اليسوا على الباطل؟ قال: نعم، قال عمر: فلم نعطي الدنية في ديننا؟ قال: هذا شك وتردد في الدين ووجدان حرج في النفس مما قضى وحكم، وزاد في الفرية فقال: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقى الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين، وقال: تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وإبداعه التراويح، ونهيه عن متعة الحج، ومصادرته العمال، كل ذلك أحداث»^(١).

(١) الملل والنحل: ص ٥٩، وأقول: نسبة الافتراء للنظام التي أوردها الشهرستاني تجعل المرء يذعن بأن ما أورده هو عين الحقيقة، لانه مما لا شك فيه بأن باقي ما نسب إلى عمر من الأمور المشهورة والمعروفة عنه مما ورد في الصحاح وغيرها كإبداعه لصلاة التراويح ونهيه عن متعة الحج، فيكون تشنيع الشهرستاني لهو أكبر قرينة وشاهد ←

وهكذا نلاحظ أن المقطع المرتبط بإسقاط الجنين مرتبط تماماً في نفس كلام النظام بواقعة التهديد بإحراق الدار. تجدر الإشارة إلى أن السيد عبدالحسين شرف الدين أقر بوجود السقط محسن في كتابه المراجعات فقد كتب في المراجعة ٢٤ ما يلي: «تتبع سيرة النبي ﷺ، تجده يصور علماً وهارون كالفرقدين في السماء، والعينين في الوجه، لا يمتاز أحدهما في أمته عن الآخر بشيء ما. ألا تراه كيف أبى أن تكون أسماء بني علي إلا كأسماء بني هارون، فسماهم حسناً وحسيناً ومحسناً، وقال: إنما سميتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومشبر، أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونيين وتعميم الشبه بينهما في جميع المنازل وسائر الشؤون».

وقال في الهامش تعليقاً على الحديث: «فيما أخرجه المحدثون بطرقهم الصحيحة من سنن رسول الله ﷺ، ودونك ص ١٦٥ و ١٦٨ من الجزء ٢ من المستدرک، تجد الحديث صريحاً في ذلك، صحيحاً على شرط الشيخين. وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث علي في ص ٩٨ من الجزء الأول من مسنده. وأخرجه ابن عبد البر في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب، وأخرجه حتى الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته مع قبح تعصبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأمة وعن شبرها وشبيرها، وأخرج البغوي في معجمه وعبد الغني في الإيضاح، كما في ص ١١٥ من الصواعق المحرقة، عن سلمان نحوه، وكذلك ابن عساكر^(١). ومن المعلوم أن الذين يذهبون إلى وجود المحسن من أهل العامة لا يملكون أي تفسير حول الغموض الذي يكتنف حياته، فهم في المجموع يقررون بأنه مضى سقطاً، أما كيف أسقط؟ ولماذا؟ فهذا ما يقفون أمامه بلا جواب جهلاً أو تجاهلاً، أما عند الشيعة الإمامية فإن أمر السقط محسن في غاية الوضوح، ونحن إذا ما ربطنا كلام السيد شرف الدين في المراجعات حول أصل وجود السقط محسن بما ذكره في الفصول المهمة عند استشهاده بكلام النظام فإن حجم الاستفسار والاستغراب يكون كبيراً فيما ينقله «فضل الله» عن السيد عبدالحسين شرف الدين (قدس سره)!!

والخلاصة إن ما نقله «فضل الله» عن السيد شرف الدين يتعارض مع نص كلامه بإخراج أمير المؤمنين ﷺ من بيته، فإن الإخراج كرهاً في مثل تلك الحالة يقتضي بطبعه أن يكون عنيفاً ومن غير اختيار من المخرج - كما دلّت عليه عبارة ابن أبي الحديد أيضاً - وهو يلزم بطبيعة الحال دخول البيت، وكذلك فإن ما نقله يتعارض أيضاً مع ظاهر كلام السيد شرف الدين (قدس سره) من خلال استشهاده بمصادر الهجوم على بيت فاطمة الزهراء ﷺ التي تتضمن حدوث ظلم أكبر مما ينسب إلى السيد شرف الدين، وهذا ادعى لإثبات ما نقل عنه بحجة لا تدع أي مجال للشك فيها.

(١) المراجعات: ص ٢٣٣، المراجعة ٣٤.

← على صدق ما أخبر به النظام وخصوصاً أن مسألة إسقاط الجنين في كلام النظام مقرونة بقضية التهديد، وهي ما لا غبار عليها في كتب الحديث والتاريخ. ■

هـ - الآراء المتعددة

حاول «فضل الله» أن يوحى بوجود آراء متعددة فيما جرى على الزهراء عليها السلام من الظلم، فهو يكرر أن هناك تفاصيل وقع فيها الخلاف، وكان هذا الموضوع قد حصلت فيه مناقشات كثيرة وآراء متباينة وتبلورت في كل مرة منها إضافة منكر ومشكك آخر إلى جانبه، وكأنه قد راجع بنفسه جميع تلك الآراء وأحاط بالموضوع من كل زواياه!! مع العلم إننا إذا ما استبعدنا رأيه الشاذ فإننا لا نشهد أي خلاف يذكر في هذا الموضوع، فهذا المحقق الكركي المتوفى سنة ٩٤٠هـ يقول في رسالة عقدها لتعيين المخالفين لأمير المؤمنين عليه السلام: «ومن رؤوس أعدائه عمر بن الخطاب العدوي القرشي، وهو الفظ الغليظ الجأش الجاني، وأمر عداوته وإيذائه لعلي وفاطمة وأهل البيت عليهم السلام أشهر من الشمس»^(١). ولا يخفى ما في عبارته من إشارة واضحة إلى قصة الاعتداء والهجوم على بيت الإمام علي عليه السلام لأن المحقق الكركي نسب إيذاء الزهراء عليها السلام إلى عمر ولم ينسبه إلى أبي بكر، ويؤيد ذلك أنه قرن إيذاءها بإيذاء أمير المؤمنين وأهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين.

نعم قد يوجد في الروايات وكلمات العلماء التعرض لجزء من المأساة دون التعرض لجزء آخر لا بمعنى نفيه، وهذا كثيراً ما يحدث في كتب التاريخ وغيرها فإنك تجد مقطعاً من حادثة معينة في هذا الكتاب، بينما يسلط مؤلف آخر الضوء على مشهد آخر من نفس الحادثة، ولا يضر ذلك بالانسجام والتوافق بين أجزاء الحادثة، فإن غرض كل مؤلف يختلف بحسب اختلاف الموارد والخصوصيات المستوجبة لذكر مقطع معين دون الآخر وإن كان المقطعان من حادثة واحدة.

والذي يدل على ذلك إن الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) وهو ممن تبنى مسألة إسقاط الجنين كما سيأتي يروي بنفسه في خصاله حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام جاء فيه: «وحب أولياء الله والولاية لهم واجبة، والبراءة من أعدائهم واجبة، ومن الذين ظلموا آل محمد عليهم السلام وهتكوا حجابهم فأخذوا من فاطمة عليها السلام فذك، ومنعوا ميراثها، وغصبوها وزوجها حقوقهما، وهموا بإحراق بيتها، وأسسا الظلم، وغيروا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، والبراءة من الناكثين والقاسطين والمارقين واجبة»^(٢).

فالشيخ الصدوق لم ير فيما رواه هنا من قصد القوم إحراق بيت الزهراء عليها السلام أي منافاة لما تبناه من إسقاط الجنين ولما رواه في كتاب الامالي من الاحاديث المتعرضة لظلم الزهراء والاعتداء عليها، وذلك لوضوح ما ذكرناه من أن الرواية قد تكون أحياناً في صدد إثبات جزء من الواقعة لا كلها، هذا بالرغم من أن الاختلاف في بعض التفاصيل لا يضر في أصل الواقعة ما دامت محافظة على روحها ومؤيدة بالدليل والنص.

(١) رسائل المحقق الكركي: ج ٢، ص ٢٢٦.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٦٠٧.

ثم إن محاولة «فضل الله» إثبات الآراء المتعددة يتنافى مع إقراره بتحقيق الشهرة في كسر ضلع الزهراء عليها السلام وإسقاط جنيها - كما جاء في جوابه الثاني -، كما يتنافى أيضاً مع تنصيب الشيخ الطوسي (رضوان الله تعالى عليه) حيث قال: «والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة» وكذلك قوله: «والرواية بذلك مشهورة عندهم»، وسنوردها ضمن ما جاء في كتبنا عن السقط محسن عليه السلام، ومن المعلوم إن قضية ما وقع على الزهراء عليها السلام هي قصة مترابطة الاجزاء والفصول، والإقرار بجزء من الواقعة يستتبعه الإقرار ببقية الاجزاء. بل يكفي في اشتهاار وقوع الظلم على الزهراء اعتراف علماء السنة بأن ذلك مما اخصت به الشيعة من دون تمييز في اعترافهم لطائفة دون أخرى، ولو كان بالفعل خلاف حقيقي بين علماء الشيعة لتشبهوا به في مقام الاحتجاج والإنكار.

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: «فاما الامور الشيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة عليها السلام، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه يا رسول الله! وألقت جنيئاً ميتاً، وجعل في عنق علي عليه السلام حبل يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ وتنادي بالويل والثبور، وابناه حسن وحسين معهما يكيان، وأن علياً لما أحضر سألوه البيعة فامتنع، فتهدّد بالقتل، فقال: إذن تقتلون عبد الله وأخا رسول الله! فقالوا: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسول الله فلا، وأنه طعن فيهم في أوجههم بالنفاق، واطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينقروا ناقة رسول الله عليه السلام ليلة العقبة، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يشبهه أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله» (١).

«وجاء بقرني حمار»...

وينقل ابن حجر العسقلاني عن ادعى أنهم من أئمة أهل البيت النبوي: «ألا ترى إلى قولهم - أي الروافض - إن عمر قاد علياً بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت فاسقطت ولداً اسمه المحسن...» (٢). وعلامات الكذب بادية على كلامه بوضوح حيث جعل الإسقاط متسبباً عن الرعب لا الحصر، مع أنه لم يفصح عن اسم من زعم أنهم من أئمة أهل البيت النبوي، ورغم إنه نقل في لسان الميزان عن الحافظ محمد بن أحمد الكوفي إن رجلاً كان يقرأ على أحمد بن السري بن أبي دارم إن «عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن»، وسيأتي في فصل إسقاط الجنين، والمهم في كلامه أنه إقرار باشتهاار أمر الاعتداء بالحصر بين الإمامية، وفي هذا كفاية لنا.

* * *

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٥٩.

(٢) الصواعق المحرقة: ص ٥١.

الفصل الثالث: ضرب الزهراء

كلمات «فضل الله»

قال في الشريط المسجل: «وانا لا أتفاعل مع كثير من الاحاديث التي تقول إن القوم كسروا ضلعها او ضربوها على وجهها او ما إلى ذلك».

هذا ما قاله «فضل الله»، ولكن هناك جملة من الروايات والنصوص التاريخية لا تدع أي مجال له في التشكيك في هذا الامر، ومع إقراره بوجود «كثير من الاحاديث» بهذا الخصوص فلا يحق له الإنكار ما لم يثبت نصوصاً صريحة تكذبها، أما الاعتماد في الإنكار على التحليلات التاريخية الواهية والنظريات المعتمدة على الاستحسانات فإن هذا أقرب إلى المنهج الذي يقر ويسمح بالاجتهاد مقابل النص. ومن المصادر التي صرحت بأن القوم ضربوا الزهراء ﷺ سواء باليد ام بالسوط ما يلي:

١ - كتاب سليم بن قيس الهلالي المتوفى حدود سنة ٧٦هـ حيث جاء فيه: «... فاعرم عمر بن الخطاب تلك السنة جميع عماله انصاف أموالهم لشعر أبي المختار ولم يغرم قنفذ العدوي شيئاً وقد كان من عماله، ورد عليه ما اخذ منه وهو عشرون ألف درهم، ولم ياخذ منه عشرة ولا نصف عشرة... قال سليم: فلقيت علياً فسألته عما صنع عمر، فقال ﷺ: هل تدري لم كفّ عن قنفذ ولم يغرمه شيئاً؟ قلت: لا، قال: لانه هو الذي ضرب فاطمة بالسوط حين جاءت لتحول بيني وبينهم فماتت وإنه أثر السوط لفي عضدها مثل الدمليج. قال سليم: انتهيت إلى حلقة في مسجد رسول الله ﷺ ليس فيها إلا هاشمي غير سلمان وأبي ذر والمقداد ومحمد بن أبي بكر وعمر بن أبي سلمة وقيس بن سعد بن أبي عباد، فقال العباس لعلي ﷺ: ما ترى عمر منعه من أن يغرم قنفذاً كما اغرم جميع عماله؟ فنظر علي ﷺ إلى حوله ثم اغرورقت عيناه ثم قال: نشكو له ضربة ضربها فاطمة بالسوط فماتت وفي عضدها أثر كأنه الدمليج» (١). والدمليج والدملوج: المضد من الحلي (٢).

٢ - تفسير العياشي لمحمد بن مسعود بن عياش السلمي الذي عاش في أواخر القرن الثالث، وجاء فيه: في رواية عن أحدهما ﷺ: «إن نبي الله ﷺ لم يقبض حتى أعلم الناس أمر علي ﷺ فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقال: إنه مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وكان صاحب راية رسول الله ﷺ في المواطن كلها، وكان معه في المسجد يدخله على كل حال، وكان أول الناس إيماناً، فلما قبض نبي

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٩٦، وكذلك ما ذكره في الصفحة ١٣٤ ط دار الفنون، وعنه الاحتجاج لاحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي المتوفى سنة ٥٨٨هـ، ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان: ج ١، ص ٢١٢ ط دار الاسوة.

(٢) لسان العرب: ج ٢، ص ٢٧٦ ط دار صادر.

الله ﷺ كان الذي كان لما قد قضي من الاختلاف، وعمد عمر فبايع أبا بكر ولم يدفن رسول الله ﷺ بعد، فلما رأى ذلك علي عليه السلام ورأى الناس قد بايعوا أبا بكر خشي أن يفتن الناس ففرغ إلى كتاب الله وأخذ بجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكر إليه أن تعال فبايع، فقال علي: لا أخرج حتى أجمع القرآن، فأرسل إليه مرة أخرى فقال: لا أخرج حتى أفرغ، فأرسل إليه الثالثة عمر رجلاً يقال له قنفذ فقامت فاطمة بنت رسول الله صلوات الله عليه تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها^(١).

٣ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصيبي المتوفى سنة ٣٣٤هـ، فقد جاء فيه: من حديث الإمام الصادق عليه السلام: «وضرب عمر لها بسوط أبي بكر على عضدها حتى صار كالدمليج الأسود المحترق وأينها من ذلك وبكاها... وصفعة (صفقة) عمر على خدها حتى أبرى قرطها تحت خمارها فانتثر وهي تقول: يا أبتاه يا رسول الله ابتكت فاطمة تضرب»^(٢).

٤ - كامل الزيارات لجعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٣٦٧هـ فقد روى حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام جاء فيه أن ما أخبر الله سبحانه وتعالى نبيه ليلة أسري به إلى السماء: «وأما ابتكت فتظلم وتحرم ويؤخذ حقها غصباً الذي تجعله لها وتضرب وهي حامل»^(٣).

٥ - الامالي للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي «الصدوق» المتوفى سنة ٣٨١هـ فقد أسند إلى الإمام علي عليه السلام أنه قال: «بينما أنا وفاطمة والحسن والحسين عند رسول الله ﷺ إذ التفت إلينا فبكي فقلت: ما يبكيك يا رسول الله؟ فقال: أبكي مما يصنع بكم بعدي. فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: أبكي من ضربتك على القرن ولطم فاطمة خدها...»^(٤).

٦ - الاختصاص لمحمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣هـ، فقد روى حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام جاء فيه: «ثم لطمها (أي عمر) فكانني أنظر إلى قرط في أذنها حين نقفت»^(٥).

٧ - الفرق بين الفرق لعبدالقاهر بن طاهر الاسفرائيني التميمي المتوفى سنة ٤٢٩هـ، فقد نقل في مجال ذكر مذهب إبراهيم بن سيار بن هاني النظام أنه طعن في عمر في جملة أمور ومنها: «وأنه ضرب فاطمة»^(٦).

(١) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧، وكذلك ص ١٧٩، ونقل الحسن بن أبي الحسن الديلمي في إرشاد القلوب حديثاً بنفس هذا المضمون كما حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار: ج ٨، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٣) كامل الزيارات ص ٣٣٢ ط المرتضوية، ص ٥٤٨ ط مؤسسة نشر الثقافة.

(٤) الامالي: ص ١١٥.

(٥) الاختصاص: ص ١٨٥.

(٦) الفرق بين الفرق: ص ١٤٧ - ١٤٨.

٨ - الشافي في الإمامة للسيد علي بن الحسين الموسوي «المرتضى» المتوفى سنة ٤٣٦هـ، حيث جاء فيه: «فأما حكايته عن أبي علي إنكاره ما روي من ضربها وادعاؤه أن جعفر بن محمد عليه السلام كان يتولاها وكان أبوه وجده كذلك، فأول ما فيه إن إنكار أبي علي لما وردت به الرواية من غير حجة لا يعتد به، وكيف لا ينكر أبو علي هذه الرواية وعنده أن القوم لم يجلسوا من الإمامة إلا مجلسهم، ولا تناولوا إلا بعض حقهم وأنهم كانوا على كتب عظيم من التوفيق والتأييد والتحري للدين ولو أخرج من قبله هذه الاعتقادات المبتدأ لعرف أمثال هذه الرواية أو الشك على أقل أحواله في صحتها وفسادها... وبعد، فلا فرق بين أن يهدد بالإحراق للعلة التي ذكرها وبين ضرب فاطمة (عليها السلام) مثل هذه العلة، فإن إحراق المنازل أعظم من ضربه بالسوط، وما يحسن الكبير ممن أراد الخلاف على المسلمين وأولى بأن يحسن الصغير، فلا وجه لامتعاظ صاحب الكتاب من ضربة السوط وتكذيب ناقلها، وعنده مثل هذا الاعتذار» (١).

٩ - تلخيص الشافي لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ، فقد ذكر: «ومما أنكر عليه ضربهم لفاطمة (عليها السلام)، وقد روي أنهم ضربوها بالسياط» (٢).

١٠ - أحوال السقيفة أو كامل البهائي للحسن بن علي بن محمد علي بن الحسن الطبري المشهور بعماد الدين الطبري، وهو من أعلام القرن السابع الهجري ومن معاصري العلامة والمحقق الحليين ونصيرالدين الطوسي، وقد جاء في كتابه: «وفي اليوم التالي أقبل الناس لبيت فاطمة للصلاة على جنازتها، وعندما رأى المقداد أبا بكر قال له: لقد دفنناها البارحة، فقال له عمر: يا أبا بكر ألم أخبرك أنهم فاعلون ذلك، قال المقداد: لقد أوصت بذلك حتى لا تصلّي على جنازتها، فأخذ عمر يضرب المقداد على وجهه ورأسه حتى أجهده كثرة الضرب، فخلصه الناس من بين يديه، فقام المقداد وقال له: لقد رحلت بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الدنيا والدم ينزف من ظهرها وضلعها من ضربكم بالسيف والسوط إياها، وإنني لاحقر عندكم من علي وفاطمة. فقال عمر: والله لاحق الناس بالضرب والعقوبة علي بن أبي طالب، فجاءوا إلى علي وكان جالساً عند باب بيته وأصحابه مجتمعون حوله، فقال عمر: يا علي، لن تدع حسدك القديم، فقد غسلت رسول الله من غير حضور منا، وصليت على فاطمة من دوننا، وحملت الحسن (عليه السلام) على أن يصرخ في وجه أبي بكر أن انزل من منبر جدي، فلم يقل علي في جوابه شيئاً. فقال عقيل: وأنتم والله لاشد الناس حسداً وأقدم عداوة لرسول الله وآله، ضربتموها بالامس وخرجت من الدنيا وظهرها بدم وهي غير راضية عنكما» (٣).

(١) الشافي في الإمامة: ج ٤، ص ١١٥ و ١٢٠.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ١٥٦.

(٣) كامل بهائي: ج ١، ص ٣١٢، وقسم من النص معرب من الفارسية. وعن هذا الكتاب القيم يقول الشيخ ←

١١ - المحتضر لحسن بن سلمان الحلبي المتوفى بعد عام ٨٠٢هـ، حيث جاء فيه أنّ الإمام العسكري (عليه السلام) حدث عن أبيه، إن حذيفة بن اليمان قال في حديث عن عمر: «أحرق بيت الوحي، وأبدع السنن، وغيّر الملة وبدّل السنّة، وردّ شهادة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكذب فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) واغتصب فذكاً، وأرضى المجوس واليهود والنصارى، واسخط قرّة عين المصطفى ولم يرضها، وغيّر السنن كلها، ودبر على قتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأظهر الجور، وحرّم ما أحلّ الله، وأحلّ ما حرّم الله، وألقى إلى الناس أن يتخذوا من جلود الإبل دنانير، ولطم وجه الزكية» (١).

وقد روي هذا الحديث بنص مشابه آخر وهو: «وكذب سيّدة نساء العالمين، واغتصب فذك منها، وأرضى المجوس واليهود والنصارى، وأشجى فؤاد قرّة عين المصطفى، وخرق كتابها، وحرّق بيتها، وأمر بضربها، واسقط حملها» (٢).



(١) عنه البحار: ج ٣١، ص ١٢٠ و ١٢٦.

(٢) عقد الدرر: ص ٣٠.

«عباس القمي (رضوان الله عليه): «وما هو معلوم من وضع الكتاب أن النسخ الاصلية والكتب القديمة للأصحاب كانت موجودة لديه مثل (فعلت فلا تلم) وهو كتاب في المثالب من مصنفات أبي جيش المظفر بن محمد الخراساني الذي يعد من متكلمي الشيعة والعارفين بالانخبار ومن تلاميذ أبي السهل النوبختي، وكذلك كتاب (الحاوية) وهو كتاب في مثالب معاوية ومؤلفه القاسم بن محمد بن أحمد الماموني، وهو من أهل السنّة». الفوائد الرضوية: ص ١١١.

ويقول العلامة آقا بزرگ الطهراني: «كامل البهائي فارسي في الإمامة وشرح ما جرى بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) في السقيفة، ولذا يسمى بـ(كامل السقيفة) أيضاً...، ويظهر من أواخره أنه صنّفه في طول اثني عشر سنة، وفرغ منه ٦٧٥هـ. الذريعة: ج ١٧، ص ٢٥٢.

وفي الكتاب الكثير من المطالب التاريخية المهمة المختصة به، وفيه على سبيل المثال بعض الاحداث المتعلقة بأسر أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) في الشام مما يظنها بعض المتسرعين في الحكم نظراً لعدم وجودها في كتب المقاتل أنها من الموضوعات والمفتريات. ■

الفصل الرابع : كسر ضلع الزهراء ﷺ

كلمات «فضل الله»

قال في جوابه الاول: «ولذلك فقد اجبت عن سؤال حول الموضوع أن السند محل مناقشة في بعض ما ورد، ولكنه أمر ممكن...».

وقال في جوابه الثاني: «وقد رأيت أن كثيراً من علمائنا رووا هذه الروايات في كتبهم بحيث انه إذا ناقش البعض في سندها فإن عمل العلماء مع الشهرة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد يجبر هذا الضعف... وهكذا وردت روايات متعددة حول كسر الضلع ونحوه من الفضائع».

وقال في جوابه الثالث: «فإننا نعرف أن الاحداث التي عرضت عليها بعد رسول الله فيما يتحدث به المؤرخون من إسقاط الجنين وكسر الضلع وما إلى ذلك فإننا نجد أن ذلك كله لم يمنعها عن القيام بالدور الحركي الفاعل من الخطبة في المسجد ومن التحرك لمصلحة علي ﷺ».

وقال في جوابه الخامس: «وسئلت عن كسر ضلع الزهراء فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة، وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الإنسان متحفظاً في هذا الموضوع... لأن المسألة أنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها خاصة وأن ما نعرفه من جمهور المسلمين الشيعة - في احتفالاتهم بالزهراء ﷺ - أنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب الثقة حتى بالحديث الضعيف وأن المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف ابداً مع العلم إن الاخذ بالحديث الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم، فالمرحوم آية الله السيد الخوئي (قدس سره) كان يرى أن عمل المشهور من الناس لا يجبر ضعف الخبر الضعيف. مع أن البعض يرى أنه يجبر ضعفه... وأحب أن أؤكد أن مسألة كسر ضلع الزهراء ﷺ وعدمه وإسقاط جينها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا الشريعة الإسلامية...».

وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة) بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٦م: «أما مسألة ما أثير من كسر الضلع فانا لم أنفه بل رسمت علامة استفهام كما رسم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء علامة استفهام، وكما رسم السيد عبدالحسين شرف الدين على ما أنقله، ونحن نشكر من يجيب على علامات الاستفهام التي رسمناها، ثم أنني بينت لكم مراراً أن القضية ليست من اهتماماتي، بل أزيدكم أن لدي مجلساً في بيروت كل أربعاء ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع وقلت له: طيب الله أنفاسك، فلا مشكلة عندي في ذلك، ولكن بعض الناس يحملون السلم بالعرض».

* * *

ويظهر لكل من يدقق في العبارات السابقة إن «فضل الله» مازال يشكك في واقعة كسر الضلع وإن «ناول أن يختار بعض العبارات التي يعتبرها البعض من غير المتفحصين تراجعاً عن كلامه السابق...

فإننا نراه في جوابه الأول يؤكد على ما طرحه سابقاً ولم يأت بشيء جديد، وجوابه الثالث لا يختلف عن الأول، فهو يعبر عن الأحداث التي جرت على الزهراء (عليها السلام) بعبارة «فيما يتحدث به المؤرخون»، أما في جوابه الثاني فهو وإن تحدث عن شهرة عمل العلماء بروايات كسر الضلع وما شابهها إلا إنه قال: «إن عمل العلماء قد يجبر الضعف...».

ومن المعلوم إن المراد من «قد» هنا هو التقليل والاحتمال وليس التحقيق وخصوصاً أننا نراه في الشريط المسجل وفي جوابه الخامس يضع النقاط على الحروف، فقد قال في الشريط المسجل: «ولذلك المحكي بأننا اعتذرنا، في الواقع لم يكن هذا اعتذاراً! ولكنه كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنة في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقة (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب، والتي استفادت منها المخابرات الإقليمية والدولية، لذلك تحدثت بطريقة ليس فيها اعتذار، ولكنه فيها تخفيف من طبيعة الموضوع، وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني».

أما في الجواب الخامس فهو يقول: «إن جمهور الشيعة يتعاملون مع الموضوع بشكل يوجب الثقة حتى بالحديث الضعيف وإن المسألة يقينية لا تحتل الخلاف أبداً مع العلم إن الأخذ بالحديث الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم»، أما في آخر حديث له بهذا الخصوص أي نشرة «فكر وثقافة» فقد أكد على أنه مازال يرسم علامات الاستفهام وهو تعبير آخر عن التشكيك.

أما قوله: «ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع وقلت له: طيب الله انفسك، فلا مشكلة عندي في ذلك!» فهو من غرائب الكلام، إذ كيف يستقيم الجمع بين إصراره على التشكيك في وقوع كسر الضلع المستتب لعدم تبنيّه لطرحه وبين التشجيع على نقله في المنابر؟! وليس هذا إلا شكلاً من أشكال التحايل والخداع التي يمارسها، ولقد «أساء رعباً فسقى».

ملاحظات ينبغي التنبيه عليها

الملاحظة الأولى: إن «فضل الله» مازال يصر على ما قاله في كلمته التي ألقاها قبل أكثر من أربعة أعوام في الشريط المسجل إن هناك تحفظاً على الرواية الواردة في كسر الضلع لأن سندها ضعيف ولأن التحليل التاريخي يخالفها، ولم يحدد مقصوده من هذه الرواية الضعيفة وما هو وجه ضعفها، حيث توجد في مصادرنا عدة روايات في كسر الضلع، منها:

١ - ما رواه سليم بن قيس الهلالي المتوفى حدود سنة ٧٦هـ في كتابه، فقد جاء فيه: «فالجها - أي قنفذ - إلى عضادة بيتها ودفعها فكسر ضلعاً من جنبها»، ونقله الطبرسي في الاحتجاج بعبارات مقاربة (١).

٢ - ما رواه الشيخ محمد بن بابويه الصدوق المتوفى سنة ٣٨١هـ في كتابه الامالي عن علي بن أحمد الدقاق، قال: حدثنا محمد بن أبي عبدالله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «إن رسول الله ﷺ كان جالساً ذات يوم إذ أقبل الحسن ﷺ فلما رآه بكى ثم قال: إليّ يا بني، فما زال يذنيه حتى أجلسه على فخذه اليمنى. ثم أقبل الحسين ﷺ فلما رآه بكى، ثم قال: إليّ يا بني، فما زال يذنيه حتى أجلسه على فخذه اليسرى، ثم أقبلت فاطمة ﷺ فلما رآها بكى، ثم قال: إليّ يا بني فاجلسها بين يديه، ثم أقبل أمير المؤمنين ﷺ فلما رآه بكى، ثم قال: إليّ يا أخي، فما زال يذنيه حتى أجلسه إلى جانبه اليمين، فقال أصحابه: يا رسول الله، ما ترى واحداً من هؤلاء إلا بكيت، أو ما فيهم من تسرّ برؤيته؟ فقال ﷺ: والذي بعثني بالنبوة واصطفاني على جميع البرية، إني وإياهم لأكرم الخلق على الله عز وجل، وما على وجه الأرض نسمة أحب إليّ منهم، أما علي بن أبي طالب فإنه أخي وشقيقي وصاحب الامر بعدي...

إلى أن يقول ﷺ: وأما ابنتي فاطمة فإنها سيدة نساء العالمين من الاولين والآخرين، وهي بضعة مني، وهي نور عيني، وهي ثمرة فؤادي، وهي روعي التي بين جنبي، وهي الحوراء الإنسية، متى قامت في محرابها بين يدي ربها جل جلاله ظهر نورها للملائكة السماء كما يظهر نور الكواكب لأهل الأرض، ويقول الله عز وجل لملائكته: يا ملائكتي انظروا إلى أمتي فاطمة سيدة إمائي قائمة بين يدي ترتعد فرائصها من خيفتي، وقد أقبلت بقلبها على عبادتي، أشهدكم إني قد آمنت شيعتها من النار، وإني لما رايتها ذكرت ما يصنع بها بعدي، كاني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصبت حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها...» (٢).

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٣ ط دار الفنون. الاحتجاج: ج ١، ص ٢١٢ ط دار الاسوة وكذلك في نفس الطبعة: ج ٢، ص ٥٨٨، ولكن جاء في هامشها ما يلي: «وفي بعض النسخ: الجأها إلى عضادة بابها فاضغطها فتكسر ضلع من أضلاعها».

(٢) الامالي: المجلس ٢٤، ح ٢، ص ٩٩. ونقله عنه أبو جعفر محمد بن أبي القاسم محمد بن علي الطبري المتوفى بعد سنة ٥٥٣هـ في بشارة المصطفى ص ٢٤٥، وشاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي نزيل المدينة المنورة المتوفى في حدود سنة ٦٦٠هـ في كتابه الفضائل ص ٩ من طبعة الحيدرية و ص ٨ ط دار العالم الإسلامي، ورواه أيضاً إبراهيم بن محمد الجويني الشافعي المتوفى سنة ٧٣٠هـ في كتابه فرائد السمطين: ج ٢، ص ٣٤ - ٣٥.

٣ - ما ذكره السيد علي بن موسى بن طاووس المتوفى سنة ٦٦٤ هـ في كتابه «إقبال الاعمال» حيث قال: «وحيث قد ذكرنا يوم ولادتها الشريفة وصومه وبعض فضائلها فلنذكر زيارة لها ذكرها محمد بن علي الطرازي يومئ الزائر بها إلى شرف محلها...». ثم قال: «ذكر الزيارة المشار إليه لمولاتنا فاطمة الزهراء صلوات الله عليه»، ومما جاء في زيارتها: «اللهم صل على محمد وأهل بيته وصل على البتول الطاهرة، الصديقة المعصومة، الثقية النقية، الرضية الزكية الرشيدة، المظلومة المقهورة، المعصومة حقها، المنوعة إرثها، المكسور ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها، فاطمة بنت رسول الله»^(١).

وهذه الزيارة التي ينقلها السيد ابن طاووس عن الطرازي تتوافق في قسم كبير من عباراتها مع ما أنشأه الشيخ الصدوق في زيارتها في كتابه من لا يحضره الفقيه، إذ أنه بعد أن ختم زيارتها قال (رضوان الله عليه): «لم أجد في الاخبار شيئاً موطئاً محدوداً لزيارة الصديقة ؑ فرضيت لمن نظر في كتابي هذا من زيارتها ما رضيت لنفسي، والله الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل»^(٢).

ولكن زيارة الطرازي هذه تمتاز عنها بطولها مما يرجح كونها من إنشاء الطرازي أيضاً لا أنها مروية عن أحد المعصومين ؑ، خاصة أن السيد ابن طاووس قدم للزيارة بقوله: «ذكرها الطرازي»، ولم يقل: «رواها الطرازي»، وكان كتاب الطرازي في متناول يد السيد ابن طاووس كما يشير إلى ذلك في كتابه جمال الأسبوع حيث قال: «يوم الاثنين وهو باسم الحسن والحسين صلوات الله عليهما، زيارة أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب ؑ من كتاب الشيخ محمد بن علي الطرازي»^(٣).

وقال السيد الخوئي في ترجمة محمد بن علي الطرازي: «أكثر ابن طاووس في كتاب الإقبال من الرواية عنه، فمنها: ما رواه (فصل فيما نذكره من الدعوات في أول يوم رجب) وهو يروي عن أبي الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب، ويظهر من ذلك أن الطرازي كان في طبقة النجاشي»^(٤).

ثم إن هذا الإنشاء من الطرازي لا يقلل من قيمة محتوى الزيارة باعتبار أنها ليست مروية، إذ قد يتطرق المستشكل بعد ذلك لمسألة سند الزيارة، بل إنه يزيد من قيمتها لأنها تتضمن أن كسر ضلع الصديقة الطاهرة ؑ كان أمراً مفروغاً عنه عند الطرازي المعاصر للنجاشي، وكذلك تصديق السيد ابن طاووس (قدس سره) لهذا المتن يؤكد هذا التسالم.

(١) إقبال الاعمال: ص ٦٢٥ الطبعة الخطية؛ ج ٣، ص ١٦٥ - ١٦٦ ط مكتبة الإعلام الإسلامي.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٣٤١.

(٣) جمال الأسبوع: ص ٣٩.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٥١.

٤ - ما رواه محمد باقر المجلسي المتوفى سنة ١١١١هـ في البحار نقلاً عما وجدته بخط الشيخ محمد بن علي بن الحسن بن محمد الجباعي المتوفى سنة ٨٨٦هـ نقلاً عن خط جده الشهيد محمد بن جمال الدين مكّي بن شمس الدين محمد الدمشقي الجزيني المعروف بالشهيد الأول المتوفى سنة ٧٨٦هـ نقلاً عن مصباح الشيخ أبي منصور فيما روي من دخول النبي ﷺ يوماً على فاطمة ثم هبوط جبرائيل وقوله للنبي ﷺ: «أما ابتك في أول أهلِكَ لحاقاً بك بعد أن تظلم ويؤخذ حقها، وتمنع إرثها، ويظلم بعلمها، ويكسر ضلعها»^(١).

هذا، والروايات الثلاثة الأخيرة ضعيفة السند كما هو واضح، فهي مرسلّة جميعاً بالإضافة إلى أن الحديث الثاني فيه بعض من لم يوثق، أما الحديث الأول وهو رواية سليم بن قيس فسيأتي في الباب السابع أن علماءنا قد اختلفوا في اعتباره، ولكن كل هذا لم يمنع السيد الخوئي (قدس سره) من الذهاب إلى ثبوت كسر الضلع رغم أنه من القائلين بعدم وجود طريق صحيح إلى كتاب سليم بن قيس، فقد أجاب قائلاً عن سؤال حول رايه بكسر الضلع: «ذلك مشهور معروف، والله العالم»^(٢).

ومن هنا يعلم أن السيد الخوئي تبنى الرأي القائل بكسر الضلع لوجود القرائن التي تشهد به، ولا يلزم في تحقق أمر ما هو وجود خبر صحيح دوماً، وقد مر في مبحث منزلة الزهراء ﷺ أنه ذهب إلى توثيق عبدالله بن عباس لاستفاضة الأحاديث المادحة له رغم عدم وجود حديث صحيح السند من بين تلك الأحاديث، وسنوافيك بالمزيد عن هذه النقطة في الملاحظة والتنبيه التالي.

تجدر الإشارة إلى أن «فضل الله» ذهب في جوابه السادس إلى كفاية عدم وجود ما يدعو إلى الكذب في قبول الخبر وإن كان في سنده الضعاف، وقد أدى به هذا المبنى في مبحث مصحف فاطمة إلى إنكار بعض فضائل الزهراء ﷺ، ولكنه لم يلتزم بمبناه السابق عندما تعرض لمسألة كسر ضلع الزهراء وبقيّة مظالمها، ولذا أخذ في التشكيك والرفض بحجة ضعف السند!

كما أن «فضل الله» اعترف في الجواب الثاني بأن اعتداء القوم على الزهراء ﷺ بكسر ضلعها وإسقاط جينيتها من القضايا المشهورة، ولكنه مع ذلك مازال يشك في كسر الضلع بحجة ضعف السند، مع أننا نجد يقول في إحدى محاضراته بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١م عن سند الصحيفة السجادية ما يلي:

«وعندما نقرأ الجانب الثاني من تراثه وهو الجانب الدعائي فإننا نجد أن الصحيفة السجادية الكاملة التي بلغت من الوثاقة والشهرة والمستوى الذي لا يحتاج الإنسان أن

(١) بحار الأنوار: ج ١٠١، ص ٤٤.

(٢) صراط النجاة: ج ٣، ص ٣١٤، السؤال ٩٨٠. كان نص السؤال كالآتي: هل الروايات التي يذكرها خطباء المنبر وبعض الكتاب عن كسر عمر لضلع السيدة فاطمة صحيحة برايكم؟.

يبحث في سندها...»^(١). فلماذا احتاج في مسألة كسر الضلع إلى البحث في سندها للحكم بوقوعها مع إقراره بكونها من القضايا المشهورة ولم يحتج إلى البحث في سند الصحيفة لتصحيح نسبتها لبلوغه حد الشهرة؟! وهذا يعني أن القضية ليست في اتباع الدليل الذي طرحه «فضل الله» لنفسه بل يعود إلى أمر آخر في نفسه لا يود الكشف عنه فيتستر بهذه الآراء المعوجة والمتناقضة الصادرة عنه.

الملاحظة الثانية: أقحم «فضل الله» اسم السيد الخوئي (قدس سره) في البحث من خلال قوله بعدم انجبار ضعف السند بعمل المشهور، وفي هذا إيهاء بأن السيد الخوئي يشاركه القول في أمرين:

الاول: إن كل ما كان ضعيفاً سنداً فهو مردود ولا يمكن القول بموجب محتواه، ومن ذلك مسألة كسر ضلع الزهراء عليها السلام.

الثاني: إن هذا داخل ضمن مسألة انجبار ضعف السند أو عدم انجباره بعمل المشهور، وقد أخطأ في كلا الأمرين.

أما الأمر الاول

فإن المقياس في الأخذ بمضمون الروايات ليس هو دوماً صحة السند من ضعفه، فليس كل ما لم يثبت فيه سند صحيح فإن ذلك دليل على صحة طرحه وعدم الأخذ بموجبه، فإنه توجد في بعض الأحيان قرائن داخلية وخارجية تحيط بالرواية وتكتنفها تستوجب الوثوق بالصدور وتشهد لصحة محتوى الحديث.

وقد يقع الاختلاف بين العلماء في تحديد بعض القرائن ومدى تأثيرها في إثبات حجية الخبر وتصحيحه، ولكن مما لا شك فيه أن أصل وجود القرائن مؤثر في ذلك، ويمكن لنا الاستشهاد بما تعرض له بعض علمائنا لإثبات تأثير القرائن في تصحيح الخبر مع كونه مرسلأ أو ضعيفاً من ناحية السند، ومن أمثلة ذلك:

١ - قال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) عند ذكره لفضائل ومعجزات أمير المؤمنين عليه السلام: «ومن ذلك ما رواه أهل السير واشتهر الخبر به في العامة والخاصة حتى نظمته الشعراء وخطب به البلغاء ورواه الفهماء من حديث الراهب بارض كربلاء والصخرة، وشهرته يغني عن تكلف إيراد الإسناد له»^(٢).

وقال أيضاً عن خطبته عليه السلام المعروفة بـ «الشقشقية»: «فأما خطبته عليه السلام التي رواها عنه عبدالله بن عباس (رحمه الله) فهي أشهر من أن ندلّ عليها ونتحمل لبوتها»^(٣).

(١) نشرة فكر وثقافة: العدد ٤٢، ص ١.

(٢) الإرشاد: ص ١٧٦.

(٣) الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة: ص ١٢٦ ط مكتب الإعلام الإسلامي؛ ص ٦٢ ط مكتبة الداوري.

٢ - اعتمد السيد الخوئي (رضوان الله عليه) في توثيق مجموعة من الرجال على القرائن مع ضعف أسانيد الأحاديث المادحة أو عدم وجود عبارات التوثيق من الرجالين القدماء، ومن ذلك ما قاله في شأن عبدالله بن جعفر الطيار. فقد أورد ما ذكره الشيخ في رجاله عنه ولم يكن في كلام الشيخ ما يفيد توثيقه، ثم أورد رواية مرسلة رواها الشيخ الصدوق في باب الثلاثة من الخصال فيها مدح وثناء له، والإرسال كما هو معلوم بحسب الميزان السندي من موجبات ضعف الرواية. ثم عقّب عليها بقوله: «جلالة عبدالله بن جعفر الطيار بن أبي طالب بمرتبة لا حاجة معها إلى الإطراء، ومما يدل على جلالة إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يتحفظ عليه من القتل، كما كان يتحفظ على الحسن والحسين (عليهما السلام) ومحمد بن الحنفية» (١).

ثم استدلل السيد الخوئي (قدس سره) على جلالة بروائتين، تشير الأولى إلى تحفظ أمير المؤمنين (عليه السلام) على عبدالله بن جعفر من القتل والثانية إلى مكالمته بين عبدالله بن جعفر ومعاوية، وكلا الروائتين أوردهما الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) في الخصال، وهذا هو سند الروائتين:

الرواية الأولى: قال الشيخ الصدوق: حدثنا أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن سعيد، قال: حدثني جعفر بن محمد النوفلي، عن يعقوب بن يزيد، قال: قال أبو عبدالله جعفر بن أحمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، قال: حدثنا يعقوب بن عبدالله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عبيدة، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)، وعمرو بن أبي المقدام، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ... إلخ (٢).

وفي سند الحديث من لا يعتمد السيد الخوئي نفسه على وثافتهم كأحمد بن الحسين بن سعيد الذي ضعفه الرجاليون، وتوقف السيد الخوئي في حقه لتعارض التضعيف مع التوثيق بناء على قبول وثاقة من جاء في أسانيد كامل الزيارات، ومع رجوعه عن هذا التوثيق العام يبقى التضعيف بلا معارض، وكذلك في السند جعفر بن محمد النوفلي وهو مجهول، وجعفر بن أحمد وهو مجهول أيضاً، ويعقوب بن عبدالله الكوفي وهو إما مهمل أو مجهول، وموسى بن عبيدة وهو مهمل، وأبو إسحاق على الطريق الأول في السند مهمل سواء أريد به أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبدالله الهمداني أم أبو إسحاق السبيعي بن كليب، والحارث على الطريق الأول هو الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني الخالقي وهو ثقة لما يستظهر من عدّ البرقي إياه من أولياء أمير المؤمنين (عليه السلام)،

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٢٨.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٥٨، باب السبعة - امتحان الله عز وجل أوصياء النبي في حياة الأنبياء في سبعة مواطن وبعد وفاتهم في سبعة مواطن.

وهو ثقة أيضاً عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي، ويظهر من عبارة العلامة الحلبي في حقه أنه يذهب إلى حسنه^(١).

الرواية الثانية: قال الشيخ الصدوق: حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، وحدثنا محمد بن الحسن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي قال: سمعت عبدالله بن جعفر الطيار يقول: كنا عند معاوية أنا والحسن والحسين وعبدالله بن عباس وعمر بن أبي سلمة وأسامة بن زيد، فجرى بيني وبين معاوية كلام... إلخ^(٢). وفي كلا الطريقين إلى سليم بن قيس أبان بن أبي عياش، وقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه.

وهكذا نلاحظ إن السيد الخوئي في توثيقه لعبدالله بن جعفر لم يعتمد على السند الصحيح من الروايات، ولا يوجد في كلمات الرجاليين القدماء تنصيب على توثيقه، بل استند إلى القرائن الدالة على وثاقته وجلالة مرتبته.

ويؤيد ذلك ما قاله السيد الخوئي (قدس سره) في الصحابي جابر بن عبدالله الانصاري بعد أن أورد بعض الروايات المادحة له: «وهذه الروايات وإن كانت كلها ضعيفة إلا أن جلالة مقام جابر واضحة معلومة ولا حاجة معها إليها»^(٣).

وكذلك ما قاله في شأن عبدالعظيم الحسيني المدفون بالري بعد أن أورد بعض الأحاديث الضعيفة المادحة له: «والذي يهون الخطب أن جلالة مقام عبدالعظيم وإيمانه غنية عن التشبث في إثباتها بأمثال هذه الروايات الضعاف»^(٤).

وفي نفس هذا المورد يقول المير محمد باقر الحسيني الداماد: «من الذائع الشائع أن طريق الرواية من جهة أبي القاسم عبدالعظيم بن عبدالله الحسيني المدفون بمشهد الشجرة بالري (رضي الله تعالى عنه وأرضاه) من الحسن لأنه ممدوح غير منصوص على توثيقه، وعندني أن الناقد البصير والمتبصّر الخبير يستهجنان ذلك ويستقبحانه جداً، ولو لم يكن له إلا حديث عرض الدين وما فيه من حقيقة المعرفة، وقول سيدنا الهادي أبي الحسن الثالث عليه السلام له: يا أبا القاسم أنت ولينا حقاً، مع ما له من النسب الظاهر والشرف الباهر لكفاه، إذ ليس سلالة النبوة والطهارة كأحد من الناس إذا ما آمن واتقى وكان عند آباءه الطاهرين مريضاً مشكوراً، فكيف وهو صاحب الحكاية المعروفة التي قد

(١) رجال العلامة الحلبي: ص ٥٤، الباب الرابع من الفصل السادس رقم ٨.

(٢) الحصال: ج ٢، ص ٤٧٧، ح ٤١، أبواب الاثني عشر - باب الخلفاء والائمة بعد النبي صلى الله عليه وآله اثني عشر صلى الله عليه وآله.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ١٥.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٤٩.

أوردها النجاشي في ترجمته وهي ناطقة بجلالة قدره وعلو درجته...»^(١). وكذلك استدلل السيد الخوئي على وثاقة إبراهيم بن هاشم القمي على جملة أمور منها: «أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم. والقميون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لم يكن يتسالم على أخذ الرواية عنه وقبول قوله»^(٢). وقال السيد الداماد (قدس سره) أيضاً: «الاشهر الذي عليه الأكثر عد الحديث من جهة إبراهيم بن هاشم أبي إسحاق القمي في الطريق حسناً، ولكن في أعلى درجات الحسن التالية لدرجة الصحة لعدم التنصيص عليه بالتوثيق، والصحيح الصريح عندي أن الطريق من جهته صحيح، فأمرة أجلّ وحاله أعظم من أن يتعدّل ويتوثّق بمعدّل وموثّق غيره، بل غيره يتعدّل ويتوثّق بتعديله وتوثيقه إياه، كيف وأعظم أشياءنا الفخام كرئيس المحدثين والصدوق والمفيد وشيخ الطائفة ونظرائهم ومن في طبقتهم ودرجتهم ورببتهم ومرتبته من الاقدمين والاحدين شأنهم أجلّ وخطبهم أكبر من أن يُظن بأحد منهم أنه قد حاج إلى تنصيص ناص وتوثيق موثق...»^(٣).

وقال السيد الخوئي في المفضل بن عمر: «وأما ما تقدم من الروايات الواردة في ذمه فلا يتعدّ بما هو ضعيف السند منها، نعم إنّ ثلاث روايات منها تامة السند إلا أنه لا بد من رد علمها إلى أهلها فإنها لا تقاوم ما تقدم من الروايات الكثيرة المتضاربة التي لا يبعد دعوى العلم بصدورها من المعصومين إجمالاً على أن فيها ما هو الصحيح سنداً،

(١) الرواشح السماوية: ص ٥٠.

ومستند كلام السيد الداماد الأخير هو ما رواه الكليني بسند صحيح عن سليمان بن جعفر قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «إن علي بن عبيدالله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وامراته وبنيه من أهل الجنة، ثم قال: من عرف هذا الأمر من ولد علي وفاطمة عليه السلام لم يكن كالناس» (الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١).

واصل الواقعة كاملة ما ذكره الكشي بإسناده إلى سليمان بن جعفر قال: «قال لي علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم: اشتهي أن ادخل على أبي الحسن الرضا عليه السلام عليه، قلت: فما يمنعك من ذلك؟ قال: الإجلال والهيبة له وأتقي عليه، قال: فاعتل أبو الحسن عليه علة خفيفة وقد عاده الناس فليقت علي بن عبيدالله فقلت: قد جاءك ما تريد، قد اعتل أبو الحسن عليه علة خفيفة وقد عاده الناس، فإن أردت الدخول عليه فاليوم، قال: فجاء إلى أبي الحسن عليه عائداً، فلقه أبو الحسن عليه بكل ما يحب من المكرمة والتعظيم، ففرح بذلك علي بن عبيدالله فرحاً شديداً، ثم مرض علي بن عبيدالله فعاده أبو الحسن عليه وأنا معه، فجلس حتى خرج من كان في البيت، فلما خرجنا أخبرني مولاة لنا أن أم سلمة امرأة علي بن عبيدالله كانت من وراء الستر تنظر إليه، فلما خرج عليه خرجت وانكبت على الموضع الذي كان أبو الحسن عليه فيه جالساً تقبله وتمسح به.

قال سليمان: ثم دخلت على علي بن عبيدالله فأخبرني بما فعلت أم سلمة فخبرت به أبا الحسن عليه، فقال: يا سليمان إن علي بن عبيدالله وامراته وولده من أهل الجنة، يا سليمان إن ولد علي وفاطمة عليه إذا عرفهم الله هذا الأمر لم يكونوا كالناس».

وقال النجاشي في حقه: «كان أزهّد آل أبي طالب في زمانه، واختص بموسى الرضا عليه، واختلط بأصحابنا الإمامية». (راجع معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ٨٧. سفينة البحار: ج ٦، ص ٤٢٩).

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٣١٧.

(٣) الرواشح السماوية: ص ٤٨.

فلا بد من حملها على ما حملنا عليه ما ورد في ذم زرارة ومحمد بن مسلم ويزيد بن معاوية وأضرابهم. ويؤكد ذلك أن الاختلاف إنما هو في الروايات التي رويت عن الصادق عليه السلام، وأما ما روي عن الكاظم والرضا عليهما السلام فكلها مادحة على ما تقدم، وهذا يكشف عن أن القدح الصادر عن الصادق عليه السلام إنما كان لعله.

ويكفي في جلالة المفضل تخصيص الإمام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد المفضل، وهو الذي سمّاه النجاشي بكتاب فكر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن المفضل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته^(١).

فقول هؤلاء الاعلام يدل على أن علمائنا الأبرار (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) لم يكونوا يعتمدون في تصحيح الرواية على النظر في الاسانيد فقط والاكتفاء بما يذكره الرجاليون من التوثيقات الواردة في حقهم، بل كانوا يلاحظون الرواية ومجموع ما تضمنه من قرائن بحيث يستوجب ذلك اطمئناناً بالصدور.

ويمكن تقسيم القرائن التي تشهد بصحة الخبر إلى نوعين:
أ - القرائن الداخلية:

ويمكن القول إن من القرائن الداخلية ما يلي:

١ - اشتمال الرواية على المواعظ الاخلاقية الرفيعة التي يضعف العقل البشري الاعتيادي عن إخطارها - وبمراتب دائية - في تفكيره، وكذلك الأدلة العقلية المتينة على توحيد الله وبعثة الأنبياء. ولهذا نجد أن أبا منصور الطبرسي في مقدمة كتاب الاحتجاج يبرر عدم ذكره لاسانيد أحاديثه بقوله: «ولا نأتي في أكثر ما نورده من الاخبار بإسناده إما لوجود الإجماع عليه أو موافقته لما دلّت العقول إليه»^(٢).

فإن الأساس في ذكر الاحاديث الدالة على وجود الله وغير ذلك مما يحتاج في الاستدلال عليه إلى الأدلة العقلية هو مدى احتوائها على البرهان والحجة، فلو كان الحديث مفتقراً إلى السند الصحيح مع إرشاده للدليل العقلي والبرهان الواضح فإنه سيؤدي إلى المطلوب، أما إذا كان الحديث قاصراً عن إثبات المطلوب بالحجة الدامغة - على سبيل الفرض والاحتمال - فإنه لن يكون مجدياً وإن ورد بالسند الصحيح.

وعلى سبيل المثال روى الشيخ الكليني (قدس سره) في الكافي في باب «أنه عز وجل لا يعرف إلا به» من كتاب التوحيد عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن علي بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ريحة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «سئل أمير المؤمنين عليه السلام: بم عرفت ربك؟ قال: بما عرفني نفسه، قيل: وكيف عرفك نفسه؟ قال عليه السلام: لا يشبهه صورة ولا يحسّ بالحواس ولا

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٣٠٣.

(٢) الاحتجاج: ج ١، ص ٤ ط دار الاسوة.

يقاس بالناس، قريب في بعده، بعيد في قربهِ، فوق كل شيء ولا يقال شيء فوقه، أمام كل شيء ولا يقال له أمام، داخل في الأشياء لا كشئء داخل في شيء، وخارج من الأشياء لا كشئء خارج من شيء، سبحان من هو هكذا ولا هكذا غيره، ولكل شيء مبتدأ^(١). فهل نردّ هذه الرواية ونصد عن عميق معانيها وعظيم أفقها لضعفها سنداً، ولا أقل من جهة الإرسال؟! إن معارفها الغزيرة التي تقصر عقولنا عن الإحاطة بجميع أبعادها هي بذاتها أكبر شاهد على صحتها، ونحن في غنى عن إجهاد أنفسنا لإثبات صحة السند في أمثال هذا الحديث.

٢ - اشتمال الرواية على العبارات البليغة والمحتوى الرفيع الذي يكشف عن صدورها عن المعصومين، حيث أن كلامهم ﷺ فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق، ومن ذلك خطب نهج البلاغة ودعاء كميل ودعاء عرفة ودعاء أبي حمزة الثمالي، ونكتفي في مقام الاستشهاد بما ذكره عدة من الاعلام:

أ - الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (قدس سره) حينما سئل عن سند دعاء الصباح، فكان مما كتبه في الجواب: «لا يخفى على أحد ان لكل طائفة من أرباب الفنون والعلوم بل لكل أمة بل لكل بلد أسلوباً خاصاً من البيان ولهجة متميزة عن غيرها، فلهجة اليزدي غير لهجة الاصفهاني، ونعمة الاصفهاني غير نعمة الطهراني والخراساني، والكل فارسي إيراني، وللأئمة ﷺ أسلوب خاص في الشاء على الله والحمد لله والضراعة له والمسألة منه، يعرف ذلك لمن مارس أحاديثهم وأنس بكلامهم وخاض في بحار أدعيتهم ومن حصلت له تلك الملكة وذلك الانس لا يشك في أن هذا الدعاء صادر منهم، وهو أشبه ما يكون بادعية الأمير ﷺ مثل دعاء كميل وغيره، فإن لكل إمام لهجة خاصة وأسلوباً خاصاً على تقاربها وتشابها جميعاً، وهذا الدعاء في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة والمتانة والقوة مع تمام الرغبة والخضوع والاستعارات العجيبة، انظر إلى أول فقرة منه: «يا من دلّ لسان الصباح بنطق تبلّجه»، وأعجب لبلاغتها وبديع استعارتها، وإذا اتجهت إلى قوله: «يا من دلّ على ذاته بذاته» تقطع بانها من كلماتهم ﷺ مثل قول زين العابدين: «بك عرفتك وأنت دلتني عليك»، وبالجملّة فما أجود ما قال بعض علمائنا الاعلام: «إننا كثيراً ما نصحّح الاسانيد بالمتون» فلا يضر بهذا الدعاء الجليل ضعف سنده مع قوة متنه، فقد دلّ على ذاته^(٢).

ب - السيد محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد فقد قال في بيان العلامات التي يتميز بها الحديث الضعيف من غيره: «ويعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه بالوضع أو ما ينزل منزلة الإقرار من قرينة الحال الدالة على الوضع والاختلاق، فبإقراره يحكم على ذلك الحديث بحسب ظاهر الشرع بما يحكم على الموضوع في نفس الامر وإن لم

(١) الكافي: ج ١، ص ٨٥، ح ٢.

(٢) الفردوس الأعلى: ص ٥٠.

يكن يحصل بذلك حكم قطعي بات بالوضع لجواز كذبه في إقراره، وقد يعرف أيضاً بركاكة الفاظ المروي وسخافة معانيها وما يجري مجرى ذلك، كما قد يحكم بصحة المتن مع كون السند ضعيفاً إذا كان فيه من أساليب الرزانة وأفانين البلاغة وغامضات العلوم وخفيات الأسرار ما يابى إلا أن يكون صدره من خزانة الوحي وأصحاب العصمة وحزب روح القدس ومعادن القوة القدسية^(١).

ج - السيد أبو القاسم الخوئي في مواضع متعددة من تقارير درسه، فقد أورد في مبحث التنجيم رواية ذكرها الحر العاملي في كتابه الوسائل، ثم قال: «ضعيفة لعبدالله بن عوف وعمر بن سعد ومحمد بن علي القرشي وغيرهم، ولكن آثار الصدق منها ظاهرة...»^(٢). وفي مبحث جواز ارتزاق القاضي من بيت المال استدل على ذلك بوجوه منها فقرة واردة في عهد الإمام علي عليه السلام لملك الاشر، ثم قال: «والعهد وإن نقل مرسلاً إلا أن آثار الصدق منه لائحة كما لا يخفى للنظر إليه...»^(٣). وفي مبحث حرمة الولاية من قبل الجائر قال: «ويدل على الحرمة أيضاً ما في رواية تحف العقول من قوله عليه السلام: «إن في ولاية الوالي الجائر دروس الحق كله وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد، وإبطال الكتب، وقتل الانبياء، وهدم المساجد، وتبديل سنة الله وشرايعه، فلذلك حرّم العمل ومعاونتهم والكسب معهم إلا بجهة الضرورة نظير الضرورة إلى الدم والميتة»، وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة السند ...، إلا أن تلك التعليقات المذكورة فيها تعليقات صحيحة، فلا بأس بالتمسك بها»^(٤).

د - الشيخ الأستاذ حسين الوحيد الخراساني (دام ظله) في درس الفقه من يوم الثلاثاء ١١ جمادى الثانية ١٤١٨هـ، حيث أكد على اعتبار كتاب نهج البلاغة وبعض الروايات عالية المضامين، فقد عبّر عن رواية واردة في عيون أخبار الرضا بأنها رواية شريفة، وقال: «إن نفس مضمونها شاهد على صدورها من الإمام عليه السلام»، ثم قال في موضع آخر تعليقاً على حديث «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» بعد أن ذكر أنها من مرسلات الصدوق التي لا دليل على حجيتها: «وفي رأينا فإن مثل هذه الجمل صادرة عنهم، ولا ينبغي النظر في سندها، ولذا فإن من الخطأ إدراج بعض الروايات ذات المضامين العالية ضمن مبحث صحة السند في الأصول، إذ لا وجه مع علو المضمون لصدور العبارة عن غير المعصوم عليه السلام»، ومن هنا فلا حاجة للبحث في سند مثل كلمات نهج البلاغة»، ثم أورد سماحته بعض كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ذات المضامين العالية الواردة في نهج البلاغة.

(١) الرواشح السماوية: ص ١٩٣.

(٢) مصباح الفقاهة: ج ١، ص ٢٢٣ ط دار الهادي؛ ج ١، ص ٢٥١ ط وجداني.

(٣) مصباح الفقاهة: ج ١، ص ٣٤٤ ط دار الهادي؛ ج ١، ص ٢٦٨ ط وجداني.

(٤) مصباح الفقاهة: ج ٢، ص ١٥٣ ط دار الهادي؛ ج ١، ص ٤٣٦ ط وجداني.

وفي هذا المضمار أجاب السيد محسن الأمين في كتابه أعيان الشيعة ضمن كلام طويل عن بعض الاعتراضات الموجهة لكتاب نهج البلاغة التي تشكك في مدى صحة نسبته إلى الإمام علي (عليه السلام)، وكان مما ذكره في الجواب:

«نهج البلاغة بعد كلام النبي ﷺ فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق لا يرتاب فيه إلا من غطى الهوى على بصيرته. ليس نهج البلاغة مرجعاً للأحكام الشرعية حتى نبحث عن أسانيده ونوصله إلى علي (عليه السلام)، إنما هو منتخب من كلامه في المواعظ والنصائح وأنواع ما يعتمده الخطباء من مقاصدهم. ولم يكن غرض جامعته إلا جمع قسم من الكلام السابق في ميدان الفصاحة والبلاغة على حد ما جمع غيره من كلام الفصحاء والبلغاء الجاهليين والإسلاميين من الصحابة وغيرهم بسند وبغير سند ولم نركم تعترضون على أحد في نقله لخطبة أو كلام بدون سند وهو في الكتب يفوق الحد إلا على نهج البلاغة، ليس هذا إلا لشيء في النفس مع أن جل ما فيه مروي بالأسانيد في الكتب المشهورة المتداولة...، إن نهج البلاغة مع صحة أسانيده في الكتب وجلالة قدر جامعته وعدالته ووثاقته لا يحتاج إلى شاهد على صحة نسبته إلى إمام الفصاحة والبلاغة بل له منه عليه شواهد...، قلنا إن نهج البلاغة لا يحتاج إلى شاهد بل هو شاهد بنفسه لنفسه كما لا يحتاج الشمس إلى شاهد إنها الشمس»^(١).

ولدفع نفس هذه الشبهات قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة:

«وقد شغف الناس في المواعظ بكلام كاتب محدث يعرف بابن أبي الشحناء العسقلاني، وأنا أورد هاهنا خطبة من مواعظه هي أحسن ما وجدته له ليعلم الفرق بين الكلام الأصلي والمولّد:

{أيها الناس، فكّوا أنفسكم من حلقات الآمال المتعبة وخفّفوا ظهوركم من الأصار المستحقة، ولا تسيّموا أطماعكم في رياض الأمانى المتشعبة، ولا تميلوا صغواكم إلى زبارج الدنيا المحببة، فتظل أجسامكم في هشائمها عاملة نصة! أما علمتم أن طباعها على الغدر مركبة، وأنها لأعمار أهلها متعبة، ولما ساءهم متطرة مرتقة، في هبتها راجعة متعقبة! فانضوا رحمكم الله ركائب الاعتبار مشرقة ومغربة، وأجروا خيول التفكير مصعدة ومصوبة، هل تجدون إلا قصوراً على عروشها خربة، ودياراً معطشة من أهلها مجدبة! أين الأمم السالفة المتشعبة، والجبابرة الماضية المتغلبة، والملوك العظيمة المرجبة، أولو الحفدة والحجبة والزخارف المعجبة، والجيوش الحارّة اللّجبة والخيام الفضفاضة المطّبة، والجياد الأعوجية المجّبة، والمصاعب الشدقيّة المصحبة، واللّدان المثقفة المدرّبة، والمأذية الحصينة المتخبة، طرقت والله خيامهم غير متعبة، وأزارتهم من الأسقام سيوفاً معطبة، وسيّرت إليهم الأيام من نوبها كتائب مكتبة، فأصبحت أظفار المنية من مهجهم قانية مختضبة، وغدت أصوات النادبات عليهم مجلبة، وأكلت

(١) أعيان الشيعة: ج ١، ص ٧٩.

لحومهم هوامّ الأرض السّعبة. ثمّ انهم مجموعون ليوم لا يقبل فيه عذر ولا معتبة، وتجاوزى كل نفس بما كانت مكتسبة، فسعيدة مقرّبة تجري من تحتها الأنهار مثوبة، وشقية معدّية في النار مكبّكة}. هذه أحسن خطبة خطبها هذا الكاتب، وهي كما تراها ظاهرة التكلف بيّنة التوليد تخطب على نفسها، وإنما ذكرت هذا لأن كثيراً من أرباب الهوى يقولون: إن كثيراً من نهج البلاغة كلام محدث صنعه قوم من فصحاء الشيعة، وربما عزوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن وغيره، وهؤلاء قوم أعمت العصبية أعينهم فضّلوا عن النهج الواضح وركبوا بنيات الطريق، ضلّالاً وقلة معرفة بأساليب الكلام، وأنا أوضح لك بكلام مختصر ما في هذا الخاطر من الغلط فأقول:

لا يخلو إما أن يكون كل نهج البلاغة مصنوعاً ملحوناً أو بعضه، والاول باطل بالضرورة لانا نعلم بالتواتر صحة إسناد بعضه إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد نقل المحدثون كلهم أو جلهم والمؤرخون كثيراً منه، وليسوا من الشيعة لينسبوا إلى غرض في ذلك. والثاني يدل على ما قلناه، لأن من قد أنس بالكلام والخطابة وشدا طرفاً من علم البيان وصار له ذوق في هذا الباب لا بد أن يفرق بين الكلام الركيك والفصيح وبين الفصيح والافصح وبين الاصيل والمولّد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمن كلاماً لجماعة من الخطباء أو لاثنيين منهم فقط، فلا بد أن يفرق بين الكلامين ويميز بين الطريقتين.

الا ترى انا مع معرفتنا بالشعر ونقده لو تصفحنا ديوان أبي تمام، فوجدناه قد كتب في أثنائه قصائد أو قصيدة واحدة لغيره، لعرفنا بالذوق مبايبتها لشعر أبي تمام ونفسه وطريقته ومذهبه في القريض، ألا ترى ان العلماء بهذا الشأن حذفوا من شعره قصائد كثيرة منحوّلة إليه لمبايبتها لمذهب في الشعر، وكذلك حذفوا من شعر أبي نواس شيئاً كثيراً لما ظهر لهم أنه ليس من الفاظه ولا من شعره، وكذلك غيرهما من الشعراء، ولم يعتمدوا في ذلك إلا على الذوق خاصة.

وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كله ماءً واحداً، ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً، كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز أوله كأوسطه، وأوسطه كآخره، وكل سورة منه، وكل آية مماثلة في المآخذ والمذهب والفن والطريق والنظم لباقي الآيات والسور، ولو كان بعض نهج البلاغة منحوّلاً وبعضه صحيحاً لم يكن ذلك كذلك، فقد ظهر لك بهذا البرهان الواضح ضلال من زعم ان هذا الكتاب أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) ^(١).

هـ - العلامة محمد باقر المجلسي عند تعرضه لسند الزيارة الجامعة الكبيرة المروية في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي، حيث قال: «مجهول، ولكن نفس الزيارة شاهد عدل على صحتها» ^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١٠، ص ١٢٦ - ١٢٩.

(٢) ملاذ الاختيار: ج ٩، ص ٢٤٧.

وقال السيد عبدالله شبر عن هذه الزيارة: «لا يخفى على أولي البصائر النقادة وأرباب الاذهان الوقادة وذوي العقول السليمة وأصحاب الافهام المستقيمة أن الزيارة الجامعة الكبيرة أعظم الزيارات شأناً وأعلاها مكانة ومكاناً، وأن فصاحة ألفاظها وفقراتها وبلاغة مضامينها وعباراتها تنادي بصورها من عين صافية نبعت من ينابيع الوحي والإلهام، وتدعو إلى أنها خرجت من السنة نواميس الدين ومعامل الانام، فإنها فوق كلام الخلق وتحت كلام الخالق الملك العلام، وقد اشتملت على الإشارة إلى جملة من الأدلة والبراهين المتعلقة بمعارف أصول الدين وأسرار الأئمة الطاهرين ومظاهر صفات رب العالمين، ... وقد اشتهرت بين الشيعة الأبرار اشتهاار الشمس في رابعة النهار، وجواهر مبانيها وانوار معانيها دلائل حق وشواهد صدق على صدورها عن صدور حملة العلوم الربانية وأرباب الاسرار الفرقانية المخلوقين من الانوار الإلهية فهي كسائر كلامهم الذي يغني فصاحة مضمونه وبلاغة مشحونه عن ملاحظة سنده كنهج البلاغة والصحيفة السجادية وأكثر الدعوات والمناجاة...»^(١). ولقد احسن وأجاد (رضوان الله عليه)، «وأصاب تمرة الغراب».

ب - القرائن الخارجية:

ويمكن أن نعد من القرائن الخارجية المستوجبة للوثوق بالخبر ما يلي:

١ - أخبار المغيبات لمن لم تتحقق له تلك الاخبار في الواقع إلى حين سماعه بها، فيكفي مثلاً لتصحيح صدور حديث «نباح كلاب الحواب» من النبي ﷺ لمن بلغه ذلك بسند ضعيف في السنة العشرين من الهجرة هو تحققه في السنة السادسة والثلاثين منها، وكذلك إخباره ﷺ بقتل ولده الحسين ﷺ وجعل القارورة التي كانت عند أم سلمة شاهداً على ذلك، وفي زماننا هذا يكفي لتصحيح قسم من أخبار المغيبات التي وصلتنا بسند ضعيف والمتطرفة لعلامات ظهور الإمام المهدي ﷺ هو تحققها في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

٢ - ومن القرائن التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عما ورد عن أئمة أهل البيت ﷺ احتواء الخبر على مثالب أعدائهم مع ما كانوا فيه من عصور التقية التي تستوجب التحفظ على النفس وعدم نشر ما يتسبب في إتلافها، فإن مثل هذا بحد ذاته من أكبر القرائن المحيطة بالخبر والتي تشهد على صحته، هذا فضلاً عما تعددت مصادره وموارد ذكره في الكتب، لأنه كاشف عن مدى انتشار تلك الاخبار بحيث وصلت إلى من بعدهم مع وجود عوامل الضغط والبطش والتحريف والإرهاب والتنكيل، ولعل هذا يفسر جانباً من عدم انتشار قسم لا يستهان به من فضائل أهل البيت ﷺ ومثالب أعدائهم إلا بعد مضي عقود كثيرة مرس خلالها كل أنواع القهر والظلم بشيعة أهل البيت ﷺ ومواليهم.

(١) الانوار اللامعة: ص ٢٩ و ٣١.

التنكيل في عهد معاوية بمن ينشر الفضائل والمثالب

بدأ منع نشر أخبار الفضائل والمثالب بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب، حيث تم منع تدوين الحديث وجرى توصية العمال والرسول وأصحاب النبي ﷺ بعدم التحدث بما سمعوه من النبي ﷺ، وكذلك ضرب من يكسر الرواية للحديث وإجبار البعض على الإقامة الإجبارية في المدينة المنورة كي لا ينتشر حديث النبي ﷺ بين الناس، ثم جمعت أحاديث النبي ﷺ وأحرقت...

ولكن التنكيل والمطاردة والبطش بسبب نشر أحاديث فضائل أهل البيت ﷺ ومطاعن أعدائهم دخل طوراً جديداً وانتقل إلى مرحلة متقدمة مع بداية الدولة الأموية في عهد معاوية بن أبي سفيان. فقد روى الطبري في تاريخه ضمن أحداث سنة إحدى وخمسين هجرية قصة مقتل حجر بن عدي (رضوان الله عليه)، وجاء فيها: «إن معاوية بن أبي سفيان لما ولّى المغيرة بن شعبة على الكوفة في جمادى سنة إحدى وأربعين دعاه، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فإن لذي الحلم قبل اليوم ما تفرق العصا، وقد قال المتلمس:

لذي الحلم قبل اليوم ما تفرق العصا * وما علّم الإنسان إلا ليعلم

وقد يجزي عنك الحكيم بغير التعليم، وقد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة، فانا تاركها اعتماداً على بصرك بما يرضيني ويسعد سلطانتي، ويصلح به رعايتي، ولست تاركاً إيصاءك بخصلة: لا تتحمّ عن شتم علي وذمه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان رضوان الله عليه والإدناء لهم والاستماع منهم. فقال المغيرة: فقد جرّبت وجربت وعملت قبلك لغيرك، فلم يذم بي دفع ولا رفع ولا وضع، فستبلو فتحمد أو تذم. قال: بل نحمد إن شاء الله...؛ وأقام المغيرة على الكوفة عاملاً لمعاوية سبع سنين وأشهرأ وهو من أحسن شيء سيرة، وأشدّه حباً للعافية، غير أنه لا يدع ذم علي والوقع فيه! والعيب لقتلة عثمان واللعن لهم، والدعاء لعثمان بالرحمة والاستغفار له والتزكية لأصحابه...» (١).

بين المغيرة وصعصعة بن صوحان:

كما أورد الطبري ضمن أحداث سنة ثلاث وأربعين هجرية خروج المستورد بن علفة الخارجي، وكان مما جاء في ذلك: «ثم إن المغيرة بن شعبة أخبر خبرهم فدعا رؤساء الناس فقال: إن هؤلاء الأشقياء قد أخرجهم الحين وسوء الرأي، فمن ترون أبعث إليهم؟ فقام إليه عدي بن حاتم فقال: كلنا لهم عدو ولرايهم مسقّه وبطاعتك مستمسك، فأينا شئت سار إليهم.

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢١٨ ط دار الكتب العلمية.

فقام معقل بن قيس فقال: إنك لا تبعث إليهم أحداً ممن ترى حولك من أشراف المصر إلا وجدته سامعاً مطيعاً، ولهم مفارقاً، ولهلاكهم محباً، ولا أرى أصلحك الله أن تبعث إليهم أحد من الناس أعدى لهم وأشد عليهم مني، فابعثني إليهم فإني أكفيهم بإذن الله، فقال: أخرج على اسم الله، فجهّز معه ثلاثة آلاف رجل.

وقال المغيرة لقيصة بن الدّمون: الصق لي بشيعة علي فأخرجهم مع معقل بن قيس، فإنه كان من رؤوس أصحابه، فإذا بعث بشيعته الذين كانوا يعرفون فاجتمعوا جميعاً استأنس بعضهم ببعض وتناصحوا، وهم أشد استحلالاً لدماء هذه المارقة، وأجراً عليهم من غيرهم، وقد قاتلوا قبل هذه المرة.

قال أبو مخنف: فحدثني الأسود بن قيس، عن مرة بن منقذ النعمان، قال: كنت أنا فيمن ندب معه يومئذ؛ قال: لقد كان صعصعة بن صوحان قام بعد معقل بن قيس وقال: ابعثني إليهم أيها الأمير، فانا والله لدمائهم مستحل، وبحملها مستقل، فقال: اجلس فإنما أنت خطيب، فكان أحفظه ذلك وإنما قال ذلك لأنه بلغه أنه يعيب عثمان بن عفان (رض) ويكثر ذكر علي ويفضّله!

وقد كان دعاه فقال: إياك أن يبلغني عنك أنك تعيب عثمان عند أحد من الناس، وإياك أن يبلغني عنك أنك تظهر شيئاً من فضل علي علانية، فإنك لست بذاكر من فضل علي شيئاً أجعله، بل أنا أعلم بذلك! ولكن هذا السلطان قد ظهر وقد أخذنا بإظهار عيبه للناس، فنحن ندع كثيراً مما أمرنا به، ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بداً، ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا تقيةً، فإن كنت ذاكرًا فضله فاذكره بينك وبين أصحابك وفي منازلكم سرّاً، وأما علانية وفي المسجد فإن هذا لا يحتمله الخليفة لنا ولا يعذرنا به، فكان يقول له: نعم افعل، ثم يبلغه أنه قد عاد إلى ما نهاه عنه، فلما قام إليه وقال له: ابعثني إليهم، وجد المغيرة قد حقد عليه خلافة إياه فقال: اجلس فإنما أنت خطيب، فأحفظه فقال له: أو ما أنا إلا خطيب! أجل والله، إني للخطيب الصليب الرئيس، أما والله لو شهدتني تحت راية عبدالقيس يوم الجمل حيث اختلفت القنا، فشؤون تفرى وراية تختلى لعلمت أنني الليث الهزبر؛ فقال: حسبك الآن، لقد أوتيت لساناً فصيحاً، ولم يلبث قيصة بن الدّمون أن أخرج الجيش مع معقل، وهم ثلاثة ألف نقاوة الشيعة وفرسانهم^(١).

تأثير البطش الأموي في كلام الشيخ المفيد:

وقال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه):

«ومن آياته ﷺ وبيناته التي انفرد بها من عداه ظهور مناقبه في الخاصة والعامة، وتسخير الجمهور لنقل فضائله وما خصّه الله به من كرامته وتسليم العدو من ذلك بما فيه الحجة عليه، هذا مع كثرة المنحرفين عنه والاعداء له، وتوفر أسباب دواعيهم إلى

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ١٨٢ ط دار الكتب العلمية.

كتمان فضله وجحد حقه، وكون الدنيا في يد خصومه وإنحرافها عن أوليائه، وما اتفق لاضداده من سلطان الدنيا وحمل الجمهور على إطفاء نوره ودحض أمره، وخرق الله العادة بنشر فضايله وظهور مناقبه، وبتسخير الكل للاعتراف بذلك والإقرار بصحته، واندحاض ما احتال به أعداؤه في كتمان مناقبه وجحد حقوقه حتى تمت الحجة له وظهر البرهان بحقه.

ولما كانت العادة جارية بخلاف ما ذكرناه فيمن اتفق له من أسباب خمول أمره ما اتفق لأمير المؤمنين عليه السلام فانخرقت العادة فيه، دل ذلك على بينوته من الكافة بياهر الآية على ما وصفناه.

وقد شاع الخبر واستفاض عن الشعبي أنه كان يقول: لقد كنت أسمع خطباء بني أمية يسبون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على منابرهم وكأنما يشال بضبعه إلى السماء، وكنت أسمعهم يمدحون أسلافهم على منابرهم وكأنهم يكشفون عن جيفة.

وقال الوليد بن عبد الملك لبنيه يوماً: يا بني عليكم بالدين فإنني لم أر الدين بنى شيئاً فهدمته الدنيا، ورأيت الدنيا قد بنيت بنياناً فهدمه الدين، ما زلت أسمع أصحابنا وأهلنا يسبون علي بن أبي طالب عليه السلام ويدفنون فضايله ويحملون الناس على شأنه فلا يزيده ذلك من القلوب إلا قرباً، ويجتهدون في تقريرهم من نفوس الخلق فلا يزيدهم ذلك من القلوب إلا بعداً.

وفيما انتهى إليه الأمر من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام والخيولة بين العلماء ونشرها ما لا شبهة فيه على عاقل حتى كان الرجل إذا أراد أن يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام رواية لم يستطع أن يضيفها إليه بذكر اسمه ونسبه، وتدعوه الضرورة إلى أن يقول: حدثني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، أو يقول: حدثني رجل من قريش، ومنهم من يقول: حدثني أبو زينب. وروى عكرمة عن عايشة في حديثها له بمرض رسول الله صلى الله عليه وآله ووفاته، فقالت في جملة ذلك فخرج رسول الله متوكياً على رجلين من أهل بيته أحدهما الفضل بن العباس، فلما حكى عنها ذلك لعبد الله بن العباس قال له: أتعرف الرجل الآخر؟ قال: لا، لم تسمه لي، قال: ذاك علي بن أبي طالب عليه السلام، وما كنت أمتنا تذكره بخير وهي تستطيع.

وكانت الولاة الجور تضرب بالسياط من ذكره بخير بل تضرب الرقاب على ذلك وتعرض للناس بالبراءة منه، والعادة جارية فيمن اتفق له ذلك ألا يذكر على وجه بخير فضلاً عن أن تذكر له فضائل أو تروى له مناقب أو تثبت له حجة بحق، وإذا كان ظهور فضايله وانتشار مناقبه على ما قدمنا ذكره من شياع ذلك في الخاصة والعامة وتسخير العدو والولي لنقله ثبت خرق العادة فيه، وبأن وجه البرهان في معناه بالآية الباهرة على ما قدمناه^(١).

ومن كلام ابن أبي الحديد:

أما ابن أبي الحديد المعتزلي فقد أسهب في شرحه لنهج البلاغة هذا الجانب وبين مدى تأثير البطش والقمع الأموي في التستر على فضائل أهل البيت عليهم السلام وشيوع الأكاذيب والفضائل المخلقة لأعدائهم، ونحن ننقله بطوله لما فيه من تصوير دقيق للأحداث في تلك المرحلة. فقد قال:

«وقد روي أن أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال لبعض أصحابه: ...؛ ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم موضعاً يتقربون به إلى أوليائهم وقضاة السوء وعمال السوء في كل بلدة، فحدثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنا ما لم نقله وما لم نفعله ليعتصونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية بعد موت الحسن عليه السلام، فقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على الظنة، وكان من يذكر بحبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره، ثم لم يزل البلاء يشتد ويزداد إلى زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثم جاء الحجاج فقتلهم كل قتل وأخذهم بكل ظنة وتهمة، حتى أن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال: شيعة علي عليه السلام، وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخير - ولعله يكون ورعاً صدوقاً - يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة، من تفضيل بعض من قد سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها ولا كانت ولا وقعت وهو يحسب أنها حق لكثرة من قد رواها ممن لم يعرف بكذب ولا بقلة ورع.

تحديد المدائني لمراحل التنكيل والوضع في عهد بني أمية

وروى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي السيف المدائني في كتاب الأحداث قال:

المرحلة الأولى:

كتب معاوية نسخة واحد إلى عماله بعد عام الجماعة: «أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته»، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر، يلعنون علياً ويروّون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة ما بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لانه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشردهم عن العراق فلم يبق بها معروف منهم.

المرحلة الثانية:

وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق: «ألا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة». وكتب إليهم: «أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه فادنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم، واكتبوا بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته».

ف فعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفيضة في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كل مصر وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشقعه، فلبثوا بذلك حيناً.

المرحلة الثالثة:

ثم كتب إلى عماله: «أن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتونني بمناقض له في الصحابة؛ فإن هذا أحب إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته، وأشدّ إليهم من مناقب عثمان وفضله».

فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلّمي الكتابات فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى روه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن، حتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمتهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

المرحلة الرابعة:

ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: «انظروا من قامت عليه البيّنة أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى: من اتهموه بموالاة هؤلاء القوم فنكّلوا به واهدموا داره».

فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق ولا سيّما بالكوفة، حتى إن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه، ويخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الإيمان الغليظة ليكتمنّ عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المراءون والمستضعفون الذين يُظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم، ويصيّبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديّنين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان فقبلوها ورووها وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما روهها ولا تدنّوا بها.

المرحلة الخامسة:

فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي عليه السلام فازداد البلاء والفتنة، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلا وهو خائف على دمه أو طريد في الأرض. ثم تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام، ووَلَّى عبد الملك بن مروان فاشتدّ على الشيعة، ووَلَّى عليهم الحجاج

بن يوسف فتقرب إليهم أهل النسك والصلاح والدين ببغض علي وموالاة أعدائه وموالاة من يدعي من الناس أنهم أيضاً أعداؤه، فأكثروا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من الغضب من علي عليه السلام وعيبه والطعن فيه والشنآن له، حتى إن إنساناً وقف للحجاج - ويقال له أنه جد الأصمعي عبد الملك بن قريب - فصاح به: أيها الأمير إن أهلي عقّوني فسمّوني علياً، وإني فقير يائس، وأنا إلى صلة الأمير محتاج، فتضاحك الحجاج وقال: للطف ما توسّلت به قد وليتكَ موضع كذا.

وقد روى ابن عرفة المعروف بنفطويه - وهو من أكابر المحدثين وأعلامهم - في تاريخه ما يناسب هذا الخبر، وقال: إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتُعلت في أيام بني أمية تقريباً إليهم بما يظنون أنهم يرغبون به أنوف بني هاشم^(١).
تعليق لابن رستم الطبري:

وفي هذا الصدد قال محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي: «وإننا لنعجب كثيراً مما بقي في أيدي الرواة من فضائلهم، ولا نعجب مما درس ومحا وطمس في طول ولايتهم وولاية بني أمية فإن الناس بقوا في أيامهم وأيام اعتدائهم أكثر من مائة سنة لا يجسر أحد أن يذكرهم بخير فضلاً عن ذكر مناقبهم اقتداءً بمن مهّد لبني أمية وأزال الخلافة عن بني هاشم الذين هم أعلام الدين ومعدن الرسالة وبيت الحكمة ومصاييح الهدى والمذلّل عليهم^(٢)».

ولم يكن الحال في نشر مثالب أعداء أهل البيت عليهم السلام بأقل من نشر فضائلهم بل كان أسوأ، فإنّ دواعي عدم انتشارها أشدّ أهمية عند الذين غصبوا الخلافة من آل الرسول صلى الله عليه وآله، وقد روى الشيخ الكليني بإسناده إلى فروة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: ذاكرته في أمرهما، فقال: «ضربوكم على دم عثمان ثمانين سنة وهم يعلمون أنه كان ظالماً، فكيف إذا ذكرتم صنمهم^(٣)».

البخاري يستر على عمر!

وقد مرّ سابقاً في مبحث إحراق بيت الزهراء عليها السلام كلام الشيخ الطوسي حيث صرّح بأنّ المخالف يسعى دوماً إلى رواية ما فيه السلامة وتجنّب نشر ما فيه الطعن أو ما يشعر به. وسنذكر مثالين في هذا المجال من جهة الاختصار:

١ - روى البخاري في صحيحه عن سليمان بن حرب، قال: حدّثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، قال: «كنا عند عمر، فقال: نهينا عن التكلف^(٤)».

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٢٤ - ٤٦.

(٢) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٦٩٢.

(٣) الكافي: ج ٨، ص ١٨٩، ح ٢١٥.

(٤) صحيح البخاري: ج ٩، ص ١١٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه.

قال ابن حجر العسقلاني في تعليقه على هذا الحديث: «هكذا أورده مختصراً، وذكر الحميدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس، إن عمر قرأ ﴿وفاكهة وأباً﴾، فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كلفنا، أو قال: ما أمرنا بهذا. قلت: هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت، وأخرجه من طريق يونس بن عبيد، عن ثابت بلفظ: «إن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله: ﴿وفاكهة وأباً﴾، ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف، وهذا أولى أن يكمل به الحديث».

ثم أورد ابن حجر مجموعة من الطرق والاسانيد لهذا الحديث بمتون مشابهة، منها ما ذكره بقوله: «وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أنس إنه أخبره إنه سمع عمر يقول: ﴿فانبتنا فيها حباً وعنباً﴾ الآية إلى قوله ﴿وأباً﴾، قال: كل هذا قد عرفناه، فما الأب؟ ثم رمى عصا كانت في يده، ثم قال: هذا لعمر الله التكلف! اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب. وأخرجه الطبري من وجهين آخرين عن الزهري وقال في آخره: «اتبعوا ما بين لكم في الكتاب»، وفي لفظ «ما بين لكم فعليكم به وما لا فدعوه»، وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق إبراهيم النخعي، عن عبد الرحمن بن زيد: «إن رجلاً سأل عمر عن ﴿فاكهة وأباً﴾، فلما رآهم عمر يقولون أقبل عليهم بالدرة!!»^(١).

٢ - روى البخاري في صحيحه إنَّ علياً عليه السلام قال لعمر: «أما علمت أن القلم قد رفع عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ»^(٢).

وواضح من هذا الحديث أن هناك تقطيعاً في النص، يشهد لذلك قول الإمام علي عليه السلام لعمر: «أما علمت»، حيث أنه يدل على أن هناك حدثاً معيناً قد وقع، ولم يكن عمر يعلم فيه الحكم الشرعي، ولكن أبا داود في سننه ذكر المقطع المحذوف من هذا الحديث، فقد روى بسنده عن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن الاعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس قال: «أتي عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر أن ترجم، فمرَّ بها علي بن أبي طالب رضوان الله عليه فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم؟ قال: فقال: ارجعوا بها، ثم أتاه فقال: يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة، عن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل، قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم؟ قال: لا شيء، قال (عليه السلام): فارسلها، قال (الراوي): فارسلها، قال: فجعل يكبر»^(٣).

(١) فتح الباري: ج ١٣، ص ٢٨٥، ط دار الريان للتراث.

(٢) صحيح البخاري: ج ٨، ص ٢٠٤، كتاب المحاربين، باب لا يرمج المجنون والمجنونة.

(٣) سنن أبي داود: ج ٢، ص ٢٢٧، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب أحداً. ورواه أيضاً أحمد في مسنده: ج ١، ص ١٥٤.

فإذا كان إمام المحدثين يقوم بتقطيع الأحاديث وهو شكل من أشكال التحريف وخيانة الأمانة^(١) لمجرد إخفاء ما يشعر بجهل عمر، فكيف سيكون الحال بالنسبة للفضائح الأعظم؟

وبناءً على ذلك فلا بد للباحث والمحقق الذي يسبر غور التاريخ طلباً للحقيقة أن يدقق في كل عبارة ليتنقل بها إلى ما أخفي، وعليه أن لا يدع أنصاف الحقائق التي خجل ناقلوها من إنكارها فاضطروا لذكرها ليتكتموا على النصف الأهم.

تعتيم محدثي السنة والشيعة فيما جرى على الزهراء (عليها السلام)!

وفيما يرتبط بموضوع البحث - أي مسألة اعتداء عمر وجماعته على الزهراء (عليها السلام) - نلاحظ إنها شهدت تعتيماً شديداً من قبل مؤرخي العامة ومحدثيهم، ولم يتمكن محدثو الشيعة ورواتهم بل والرواة من غير الشيعة أن يذكروا ما جرى على الزهراء من الظلم إلا في بعض الفترات اليسيرة التي كان يضعف فيها الظلم والبطش والتنكيل بمن يذكر فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم.

وستتطرق إلى مثالين لكل من محدثي الشيعة والسنة الذين لم يفصحوا في كلامهما بصراحة عما جرى على الزهراء، ولكن مع اختلاف الدواعي من باب التقية أو التستر على الفضائح.

المثال الأول: ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الأربلي (المتوفى سنة ٦٩٣هـ) في الفصل الذي عقده لوفاة الزهراء (عليها السلام) حيث قال: «وقد جمع الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي نزيل الري (رحمه الله) من أصحابنا كتاباً مقصوراً على مولد فاطمة (عليها السلام) وفضائلها وتزويجها وظلامتها ووفاتها ومحشرها صلوات الله على أبيها وعليها وعلى بعليها وعلى الأئمة من ذريتها، وأنا أذكر على عادتي ما يسوغ ذكره... وقد ورد من كلامها (عليها السلام) في مرض موتها ما يدل على شدة تألمها وعظم موجدتها وفرط شكائتها ممن ظلمها ومنعها حقها أعرضت عن ذكره، والغيت القول فيه ونكبت عن إيراده، لأن غرضي من هذا الكتاب نعت مناقبهم ومزاياهم وتنبيه الغافل من موالاتهم، فربما تنبه ووالاهم ووصف ما خصهم الله به من الفضائل التي ليست لأحد سواهم، فاما ذكر الغير والبحث عن الخير والشر فليس من غرض الكتاب، وهو موكول إلى يوم الحساب، وإلى الله تصير الأمور»^(٢).

والناظر في هذه العبارة يوقن أن الأربلي كان في مقام ووضع لم يسمح له بالتطرق إلى ما جرى عليها من الظلم وخصوصاً مع ملاحظة أن الشيخ الصدوق ذكر عدة روايات في كتبه المختلفة عما جرى على الزهراء (عليها السلام) من كسر الضلع ولطم الوجه،

(١) وللمزيد من هذه الأمثلة يراجع كتاب «سيري در صحيحين» من الصفحة ٩٥ - ١٠٢، وهو كتاب باللغة الفارسية، ومن تأليف محمد صادق نجمي.

(٢) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٤ و ١٣٢.

ولكن الاربلي لم يتعرض لأي واحدة منها مع نقله عنه، ويؤيد ذلك ترضي الاربلي على الشيخين وآخرين ممن علم موقف الطائفة المحقة منهم في مواضع مختلفة من الكتاب^(١).

المثال الثاني: ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤هـ) في كتابه الاموال عن سعيد بن عفير، قال: حدثني علوان بن داود مولى أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه عبدالرحمن قال: «دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه فسلمت عليه، وقلت: ما أرى بك بأساً والحمد لله، ولا تأس على الدنيا، فوالله إن علمناك إلا كنت صالحاً مصلحاً، فقال: أما إني لا آسي على شيء إلا على ثلاث فعلتهم ووددت أني لم أفعلهم، وثلاث لم أفعلهم ووددت أني فعلتهم، وثلاث وددت أني سألت رسول الله ﷺ عنهم، فاما التي فعلتها ووددت أني لم أفعلها، فوددت أني لم أكن فعلت كذا وكذا - لحلة ذكرها، قال أبو عبيد: لا أريد ذكرها - ووددت يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الامر في عنق أحد الرجلين عمر أو أبي عبيدة فكان أميراً وكنت وزيراً، ووددت أني حيث كنت وجهت خالداً إلى أهل الردة أقمت بذئ القصة فإن ظفر المسلمون ظفروا وإلا كنت بصدد لقاء أو مدد، وأما الثلاث التي تركتها ووددت أني فعلتها ... إلخ».

قال محقق الكتاب محمد خليل هراس تعليقا على قول أبي عبيدة: «لا أريد ذكرها» ما يلي: «وقد ذكرها الذهبي في الميزان وهي قوله (رض): ووددت أني لم أكشف بيت فاطمة وتركته وإن أغلق على الحرب»^(٢).

وهذا هو الحديث الذي ذكرناه سابقاً في الفصل الاول من هذا الباب ورواه اليعقوبي والطبري في تاريخهما، ولولا إشارة المقطع المحذوف إلى أصل قصة الهجوم على بيت الزهراء ﷺ وربطه بالاعتداء عليها لما سعى القاسم بن سلام إلى التعتيم عليها، فإن السعي لإخفاء المطاعن مهما أمكن هو أصل أصيل التزم به محدثو العامة ومؤرخوهم، ورموا كل من ذكرها بأنه رافضي كذاب، وفي أحسن الاحوال قالوا إنه «منكر الحديث». وستطرق لاحقاً أيضاً للتحريف الذي وقع في كتاب المعارف لابن قتيبة حول إسقاط الجنين محسن ﷺ.

وقد مر علينا وسياتي أيضاً في بحث إسقاط الجنين أن كثيراً من أهل السنة روى في كتبهم اعتداء القوم على بيت فاطمة ﷺ ودخوله وإسقاط جنينها المحسن ﷺ وغير ذلك، فيكون هذا قرينة على صحة صدور الظلم من القوم؛ لأن ذلك جاء في رواية المخالف.

(١) كشف الغمة: ج٢، ص ١٠٣ و ١٣٠ و ١٣٨.

(٢) الاموال: ص ١٤٤، ح ٣٥٣.

ومن تناقضات «فضل الله»...

والعجيب أن «فضل الله» الذي أخذ يشكك فيما جاء في روايات السنة والشيعه معاً حول دخول القوم بيت فاطمة وإحراقه وإسقاط جنيها لم يلتزم بالمبنى الذي قبله شخصياً في هذا الامر! فقد وجه إليه بتاريخ ١٩٩٧/٤/١٩ - إثر كلام له في محاضرة له عن الإمام الباقر - السؤال الآتي: استدلتكم لإثبات المنهجية الباقرية في مطالبة الدليل لكل ما يتكلم به الإمام (عليه السلام) من كتاب الله برواية أبي الجارود، وهو كما لا يخفى مطعون في مذهبه فاسد في عقيدته، ألا يمكن أن يكون ذلك منهجاً لأولئك الذين لم تتكامل معرفتهم بالائمة، ويا حبذا لو استدلتكم بروايات أخرى أقوى دلالةً وسنداً؟ وكان جوابه التالي: «إن لنا منهجاً في عملية حجية الرواية، وهو أننا لا نعتمد وثيقة الراوي بل نعتمد على وثيقة الرواية، ومن أساليب وثيقة الرواية أننا ندرس الرواية في مضمونها، هل فيها ما يغري الراوي بالكذب أو ليس فيها ما يغريه بذلك، فإذا رأينا أنه ليس هناك أي أساس لأن يكذب الراوي في هذه المسألة فإن ذلك يعطينا وثيقة، كما لو أن أحداً أخبر بقضية معينة وهو ليس بالرجل الثقة لكننا نرى أن لا مصلحة شخصية له في الإخبار بذلك، فلا القضية تتصل بجو سياسي يريد دعمه، ولا هي تتصل بجو سياسي يريد تهديمه. ولم نكن في مقام حصر الدليل في ذلك، ولكن الرواية ذكرت في أكثر من كتاب تحدث عن سيرة الإمام الباقر (عليه السلام)، ولسنا نريد الاعتماد على هذه الكتب بل نعتمد على هذه النقطة تحديداً...» (١).

وكذلك سئل بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧ السؤال التالي: نقلت بعض تفاصيل أحداث كربلاء من قبل بعض من شارك في حرب الحسين (عليه السلام)، هل يمكن الوثوق بأخبارهم خاصة إذا كانت تحمل إدانة لهم ذاتهم؟ وقد أجاب عنه بما يلي: «إن الخبر المعتبر هو الخبر الذي يوثق به، ولذلك لا بد لنا أن ندرس هذه الأخبار أولاً من خلال الرواية هل هم موثقون أم لا، هل لهم مصلحة في الكذب أو لا، ولا بد أن ندرس مضمون الخبر هل يتناسب مع طبيعة الأمور أو يتنافى مع بعض القضايا القطعية، فإذا حصل لنا وثوق من خلال الراوي أو من خلال مضمون الرواية فإنه ليس هناك أية مصلحة في أن يكذب، فمن الطبيعي أن نصدقها، وحتى أنه لو نقل لنا بعض أعداء الحسين أشياء تدنيهم فهذا دليل على الصدق، فالإنسان عادة لا ينقل ما يضعف موقفه، فلو كانوا كاذبين لما نقلوا مثل هذه الأمور» (٢).

فلماذا لم يصدق «فضل الله» أهل السنة فيما نقلوه حول الاعتداء على الزهراء (عليها السلام) مع أن في ذلك إدانة لهم؟!

(١) نشرة فكر وثقافة: العدد ٣٧، وللعلم فإن أبا الجارود مختلف في أمره، فقد وثقه السيد الخوئي وذهب آخرون إلى تضعيفه.

(٢) نشرة فكر وثقافة: العدد ٤٠، ص ٤.

اجتماع القرائن الداخلية والخارجية

هذا كله فيما يخص القرائن الخارجية، وقد تجتمع أحياناً القرائن الخارجية والداخلية معاً لإثبات مضمون الخبر والرواية، ومن ذلك ما عالج به الإمام الحميني (رضوان الله عليه) ضعف المستند لقاعدة ضمان اليد وهو الحديث النبوي: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»، حيث كتب ما يلي:

«لعل من مجموع ذلك ومن اشتهاره بين العامة قديماً على ما يظهر من علم الهدى (رحمه الله) ومن إتقان متنه وفصاحته بما يورث قوة الاحتمال بأنه من كلمات رسول الله ﷺ لسمرة بن جندب وأشباهه ربما يحصل الوثوق بصدوره، ولعل بناء العقلاء على مثله مع تلك الشواهد لا يقصر عن العمل بخبر الثقة»^(١).

الامر الثاني

فإن مسألة انجبار ضعف السند بعمل المشهور وعدمه - وهي التي يطلقون عليها بالشهرة العملية مقابل الشهرة الروائية والشهرة الفتوائية - لا تطبق في جميع الروايات سواء كانت فقهية أو عقائدية أو تاريخية أو أخلاقية أو غير ذلك، بل هي مختصة بالاحكام الفقهية الفرعية دون غيرها. ولتبسيط الكلام في المقام نقول: قسم السيد الخوئي (قدس سره) الشهرة إلى ثلاثة أقسام:

١ - الشهرة الفتوائية: بمعنى أن تشتهر الفتوى عند أغلبية الفقهاء والاصحاب على حكم معين كالوجوب مثلاً في مسألة من المسائل من دون أن يعلم مستند الفتوى ودليلها، وهذه الشهرة يتعرض لها في باب حجية الإمارات.

٢ - الشهرة الروائية: وهو أن يكثر نقل وكتابة الرواية بين الرواة والمحدثين من الاصحاب سواء عمل بها أم لم يعمل بها لقصور المقتضي أو وجود المانع، ويقابلها الشذوذ والندرة بمعنى قلة نقل الرواية وندرة ورودها، وهذه الشهرة يتعرض لها في باب التعادل والتراجيح، وهي من المرجحات عند تعارض الخبرين على المسلك لمشهور، ومستند هذه الشهرة هو مرفوعة زرارة عن قول الإمام الصادق (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك»، ومقبولة عمر بن حنظلة عن قوله (عليه السلام): «خذ بالمجمع عليه بين أصحابك»^(٢).

(١) كتاب البيع: ج ١، ص ٢٥٠، والإمام الحميني وإن قال بعد ذلك: «ولكن بعد اللتيا والتي في النفس تردد... إلخ»، فإننا هنا في مقام إثبات أصل تأثير القرائن الداخلية والخارجية في الوثوق بصدور الخبر، وتردد الإمام الحميني ناشئ من الوجه الذي ذكره هناك لا في أصل تأثير القرائن، فراجع.

(٢) أما مرفوعة زرارة فقد نقلها ابن أبي جمهور الاحسائي في كتابه غوالي اللثالي: ج ٤، ص ١٣٣، ح ٢٢٩، أما مقبولة عمر بن حنظلة فقد رواها المشايخ الثلاثة في كتبهم، فقد رواها الشيخ الكليني في الكافي - كتاب فضل العلم - باب اختلاف الحديث: ج ١، ص ٦٧، ح ١٠، والشيخ الطوسي في تهذيب الاحكام - كتاب القضايا والاحكام - باب من الزيادات في القضايا والاحكام: ج ٦، ص ٣٠١، ح ٥٢، والشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه في أبواب القضايا والاحكام - باب الاتفاق على عدلين في الحكومة: ج ٣، ص ٥، ح ٢.

٣ - الشهرة العملية: بمعنى استناد الشهرة إلى خبر في مقام الإفتاء والعمل وهذه الشهرة هي التي تجبر ضعف السند على رأي المشهور.

وحجية هذه الشهرة الثلاث محل خلاف بين الأصوليين من علماء الإمامية، والسيد الخوئي (قدس سره) يذهب إلى عدم حجية أي واحد منها^(١).

وهكذا يتضح أنّ الشهرة العملية الجابرة لضعف السند إنما هي في مورد الاستناد في مقام الإفتاء والعمل في الأحكام الشرعية لا مطلقاً، ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا: إنّ الشهرة العملية تشمل المقام وإنّ الرواية الواردة ضعيفة السند وإنّ الشهرة لا تجبر ضعف السند، فهل هناك مرجع في المقام يصار إليه؟ هذا كله على فرض القبول بالعلم في أن مستند الشهرة في هذا القول هو هذه الرواية المعينة على الخصوص التي يشير إليها «فضل الله» في كلامه من غير تحديد لمصدرها، أما مع الظن بأنّ القائل بهذا الرأي قد استند إلى روايات وأدلة أخرى في قوله وتعرض لهذه الرواية على نحو التأييد لا الدليل فلا يصح أن يكون المقام من قبيل الشهرة العملية حتى يبحث في انجبار ضعف السند بها من عدمه.

ولو ادّعى قائل بأنّ المقام من قبيل الشهرة الروائية فهل يستطيع المدّعي إثبات رواية واحدة شاذة وإن كانت ضعيفة السند تعارض هذه الرواية وتنفي وقوع الاعتداء على الزهراء عليها السلام وكسر ضلعها؟ ولو افترضنا جدلاً أنّ المدّعي استطاع إثبات رواية تعارض رواية كسر الضلع فإنّ النوبة حينها تصل إلى المرجحات المذكورة في باب التعادل والترجيح عند تعارض الروايتين، فإمّا أن يقبل بالشهرة الروائية كواحدة من المرجحات فتكون الحجة عليه، وإما أن لا يقبلها فيبحث عن بقية المرجحات، والذي عليه الإمام الخميني والسيد الخوئي وغيرهم أنّ المرجح المنصوص عليه في الروايات منحصر في موافقة الكتاب ومخالفة العامة^(٢).

لا يوجد بطبيعة الحال في الكتاب ما يوافق قول المدّعي المنكر لكسر الضلع، فيبقى مرجّح مخالفة العامة وهو يقضي بالآخذ بالرواية المثبتة لكسر الضلع لأنّ العامة ينفون وينكرون كسر الضلع. وهذا الخطأ لدى «فضل الله» ناشئ من عدم التدقيق في فهم وتطبيق مسألة انجبار ضعف السند بعمل المشهور، بل إنّنا نرى إن بعض علمائنا لا يتطرق لمسألة صحة السند أو سقمه في بعض الروايات الفقهية أيضاً كأحاديث المستحبات وهو ما يصطلحون عليه بـ «التسامح في أدلة السنن».

ثم إن تعبيره «عمل المشهور من الناس» - كما جاء في الجواب الخامس - ليس دقيقاً إذ المقياس عند العلماء في هذا الباب هو خصوص عمل علماء الطائفة المتقدمين دون غيرهم ممن تأخر عنهم ... «وأهلكك من عشر ثمانيا وجئت بسائرهما جعبة»!

(١) مصباح الاصول: ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٦، و ص ٢٤٠.

(٢) الرسائل: ص ٩١. مصباح الاصول: ج ٣، ص ٤١٤.

ولكننا في غنى عن كل ما ذكرناه لأن «فضل الله» يذهب في الوثوق بالخبر إلى كفاية عدم الحاجة لما يدعو إلى الكذب، ولا أتصور أنه يستطيع أن يثبت وجود دواعٍ للكذب في ذلك بعد إقراره بأصل التهديد بالإحراق وأن الذين هددوا الزهراء (عليها السلام) لم يراعوا حرمتها ولا حرمة أبيها، وإذا كانت هناك دواعٍ للكذب فهي في إخفاء ما جرى عليها من الظلم والتستر على جريمة ظالمها.

* * *

الفصل الخامس : إسقاط الجنين

كلمات «فضل الله»

قال في جوابه الاول: «وعن سؤال حول إسقاط الجنين أنه من الممكن أن يكون طبيعياً، لأنني كنت آنذاك أحاول البحث في الروايات حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيراً على نص في البحار عن دلائل الإمامة للطبري مروباً عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن إسقاط الجنين كان بفعل وخزها (عليه السلام) بنعل السيف بأمر الرجل، كما إن الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة عليه والنظام يؤكدّه».

وقال في جوابه الثاني: «وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادرهِ ولذلك أثرت المسألة على سبيل الاحتمال، لا سيما أنني رأيت الشيخ المفيد (قدس سره) يقول في الإرشاد ما نصه: «وفي الشيعة من يذكر أن فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ولذا ذكر أن كان سماه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو حمل محسناً، فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين (عليه السلام) ثمانية وعشرون، والله أعلم»، وقد رأيت أن الحديث عن محسن السقط ورد في كتب الخاصة والعامة، كما إن حديث الإسقاط بالاعتداء جاء في رواية دلائل الإمامة».

وقال في جوابه الرابع: «كما إن الشيخ المفيد (قدس سره) في الإرشاد تحدث عن إسقاط محسن بنحو الاحتمال بعنوان انه روى بعض الشيعة حديثاً حول هذا الموضوع... ولكنني عثرت في أبحاثي بعد ذلك على كثير من النصوص تتحدث عن الموضوع في تلخيص الشافعي وفي دلائل الإمامة للطبري».

وقال في جوابه الخامس: «وأريد أن ألفت النظر أيضاً إلى أن الشيخ المفيد رضوان الله عليه وهو من علمائنا الكبار وهو أول من تحقّق على أصل مسألة إسقاط جنين الزهراء (عليها السلام)، فقد نسب القول بذلك إلى بعض الشيعة دون تبني ذلك منه، ومع أن تلميذه الشيخ الطوسي رحمه الله تبنى ذلك فالمسألة بعد ذاتها محل جدل واختلاف في بعض جوانبها، مع أنه قد وردت الاخبار من الطرفين بأن الزهراء (عليها السلام) أسقطت محسناً، ونحن - في وقتها - احتملنا أن يكون هذا الإسقاط طبيعياً من خلال اعتمادنا على ما يراه الشيخ المفيد (قدس سره)، وأحب أن أؤكد على أن مسألة كسر ضلع الزهراء (عليها السلام) وعدمه وإسقاط جنينها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا الشريعة الإسلامية؟!»

السؤال رقم ١٧ من الاسئلة الموجهة إلى سماحة الميرزا جواد التبريزي: ما رأيكم بمقولة من يقول: أنا لا أتفاعل مع كثير من الاحاديث التي تقول بأن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها وما إلى ذلك...، وعندما سئل: كيف نستثني كسر

ضلع الزهراء مع العلم أن كلمة «وإن» التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيحاء، أضف إلى ذلك كيف نفسّر خسران الجنين محسن؟ أجاب: قلت: إنّ هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة ولكن قد يكون ممكناً. أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: «بسمه تعالى، يكفي في ثبوت ظلامتها وصحة ما نقل عن مصائبها وما جرى عليها خفاء قبرها ووصيتها بدفنها ليلاً إظهاراً للمظلومية، مضافاً لما نقل عن علي عليه السلام من الكلمات في الكافي ج ١ حال دفنها كما في ح ٣ باب مولد الزهراء عليه السلام من كتاب الحجة قال عليه السلام: «وستنبئك ابنتك بنظافر أمتك على هضمها فأحفظها السؤال واستخبرها الحال، فكم من غليل معتلج بصدرها لم تجد إلى بثه سبيلاً وستقول ويحكم الله وهو خير الحاكمين»، وقال عليه السلام: «فبعين الله تدفن ابنتك سرّاً وتهضم حقها وتمنع إرثها ولم يتباعد العهد ولم يخلق منك الذكر وإلى الله يا رسول الله المشتكى»، وح ٢ من نفس الباب بسند معتبر عن الكاظم عليه السلام قال: «إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة»، وهو ظاهر في مظلوميتها وشهادتها، ويؤيده أيضاً ما في البحار ج ٤٣، باب ٧، رقم ١١ عن دلائل الإمامة للطبري بسند معتبر عن الصادق عليه السلام: «وكان سبب وفاتها أن قنفذاً مولاهم لكزها بنعل السيف بأمرة فأسقطت محسناً».

تعليق «فضل الله» في الجواب السادس: «إننا لا ننكر مظلومية الزهراء عليه السلام في غضب فذك، وفي الهجوم على بيتها، وفي غضب علي عليه السلام الخلافة، ولكن لنا إشكالات عدة على بعض الأمور، وما ذكرتموه عن دلائل الإمامة تحت عنوان: «بسند معتبر» ليس معتبراً، لأن الراوي هو محمد بن سنان الذي لم يوثق عندنا وعند سيدنا الأستاذ الخوئي (قدس سره)، كما أن الشيخ المفيد (رحمه الله) في كتاب الإرشاد يشكك في وجود «محسن» فيقول: «ينقل بعض الشيعة» إنه أسقطت ولداً سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو حمل محسناً^(١). فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة، يكون أولاد علي عليه السلام ثمانية وعشرين ولداً. كما أن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يشكك في ذلك، لا من جهة تبرئة عمر، ولكن لأن ضرب المرأة عند العرب كان عاراً على الإنسان وعقبه - كما جاء في نهج البلاغة - فهو أمر مستنكر وعار عند الناس، لذلك لا يفعلونه خوفاً من العار كما يقول كاشف الغطاء. والمسألة محل خلاف من جهة الروايات التاريخية وفي بعض الأمور المتعلقة بالتحليل النقدي للمتن. إنني لم أنكر ذلك لأن الإنكار يحتاج إلى دليل، وليس عندي دليل على النفي، ولكنني قلت «إنني لا أتفاعل» بمعنى أنّ لدي علامات استفهام لا بد من الجواب عنها بطريقة علمية. ولم أثر الموضوع، بل كان حديثاً خاصاً استغلّه الحاقدون ونشروه بين الناس، فإذا كان فيه إساءة لذكرى الزهراء عليه السلام، فهم الذين يتحملون مسؤوليتها».

(١) بحار الأنوار: ج ٤٢، ص ٩٠، الرواية ١٨، باب ١٢٠.

وسأل في آخر شريط مسجل وصل إلينا: ما هو نظركم الجديد حول رواية سقوط الجنين للزهراء (عليها السلام)؟ (١).

فاجاب: «قضية محسن لعله أكثر المؤرخين يذكرونها في هذا المقام، والوحيد الذي يشكك فيها - كما قرأت - هو الشيخ المفيد، فالشيخ المفيد يقول في مقام تعداد أولاد الإمام علي (عليه السلام)، هل هم سبعة وعشرون أم ثمانية وعشرون، يقول: وينقل بعض الشيعة أو فريق من الشيعة (قريب) من هذا التعبير، أنها أسقطت ولداً ذكراً سمّاه رسول الله وهو حمل محسناً، فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة يكون أولاد علي ثمانية وعشرون ولداً، فالشيخ المفيد (كلامه) مستغرب، لأنه قصة محسن سواء كان محسن سقط يعني في هذه الحادثة أو قبل أو بعد ذلك، فالظاهر أنه يذكر اسم محسن في أولاد أمير المؤمنين (عليه السلام)، حتى مروج الذهب للمسعودي يذكره وغيره، والمسألة أنه أنا ما كان عندي، يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن أقول فيه هناك أو لا».



ويمكننا تسجيل الملاحظات التالية على كلامه السابق

الملاحظة الاولى:

أعاد «فضل الله» الخطأ الذي وقع فيه سابقاً من التشكيك في أمر متسالم عليه من غير إطلاع مسبق، فإن من يعترف بأنه قد أجاب «عن سؤال حول إسقاط الجنين أنه من الممكن أن يكون طبيعياً، لاني كنت آنذاك أحاول البحث في الروايات حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيراً على نص في البحار عن دلائل الإمامة للطبري»! ويقول: «وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادره ولذلك أثرت المسألة على سبيل الاحتمال» لا يحق له أن يشير الشك في قلب المستمع؛ لأنه تشكيك نابع من الجهل وعدم المعرفة والاطلاع وفق اعترافه، فقوله في الشريط المسجل عندما اعترضت عليه إحدى الحاضرات على تشكيكه في الاعتداء على الزهراء (عليها السلام): «أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة» ليس في محله لأنه لا يصح إثارة الاحتمالات والاستبعادات وخاصة في القضايا المهمة والحساسة إن لم يكن صادراً بعد الإلمام بالموضوع بالشكل الوافي، وقد روي عن أمير المؤمنين إنه قال في وصيته لولده الحسن (عليه السلام): «إن الجاهل من عد نفسه بما جهل من معرفة العلم عالماً، وبرأيه مكتفياً، فيما يزال من العلماء مباعداً، وعليهم زارياً، ولمن خالفه مخطئاً، ولما لم يعرف من الأمور مضللاً، وإذا ورد عليه من الأمر ما لا يعرفه أنكره وكذب به، وقال بجهالته: ما أعرف هذا، وما أراه كان، وما أظن أن يكون،

(١) لم نعرف بالضبط تاريخ الجواب، ولكن جاء في نفس الشريط سؤال حول هدف زيارة البابا الاخيرة للبنان.

وأنى كان، ولا أعرف ذلك، لثقت به برأيه وقلة معرفته بجهالته، فما ينفك مما يرى فيما يلتبس عليه رأيه، ومما لا يعرف للجهل مستفيداً، وللحق منكراً، وفي اللجاجة متجرباً، وعن طلب العلم مستكبراً^(١). وكذلك ارتكب «فضل الله» خطأ آخر من خلال الاستناد على رأي الغير في تشكيكه والذي ينشأ منه مذهب قائم على التلفيق المبتني على آراء الآخرين الشاذة أو الضعيفة.

الملاحظة الثانية:

«فضل الله» وإن أقر بوجود نصوص كثيرة في دلائل الإمامة للطبري وتلخيص الشافعي للشيخ الطوسي إلا إنه لم يتطرق إلى رأيه الحاسم في قبوله لتلك الروايات، فهو بالإضافة إلى أنه لم يشر إلى مسألة قبوله لسندها أو عدم قبوله كما أشار لذلك في كسر الضلع فقد تطرق إلى المسألة على طريقة العرض لا إبداء الرأي، ونراه يقول: «فالمسألة بحد ذاتها محل جدل واختلاف في بعض جوانبها».

وأرجو أن لا يحملنا البعض على إساءة الظن؛ لأن طريقة عرض «فضل الله» التي اشتهرت دائماً بوجود مهرّب له من كل إدانة وبترتيب خط للتراجع عند الضرورة هي التي دعتنا إلى ذلك، فقد عرف بعبارات «وربما... وهنا رأيي... وهناك رأيي... وقد يرى البعض...» وغيرها من العبارات التي يثير من خلالها الموضوع وفق الاتجاه الذي يستحسنه من غير أن يبت فيه برأي حاسم، ولذا نراه في الجواب الخامس بعد ذكر مسألة حصول الخلاف حول الاكتفاء بالتهديد لإحراق الدار أم تنفيذ التهديد وغير ذلك من الظلم يقول: «ولست أنا في وارد البحث الآن حول كل هذه التفاصيل، لأنه ليس هناك مشكلة حتى يغوص الإنسان في هذه القضايا...»، بل إنه بعد كل ما قاله المدافعون عنه حول تغيير موقفه قال في الشريط المسجل: «ولذلك المحكي بأننا اعتذرنا، في الواقع لم يكن هذا اعتذاراً! ولكنه كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنة في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقة (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب، والتي استفادت منها المخابرات الإقليمية والدولية، لذلك تحدثت بطريقة ليس في اعتذار، ولكنه فيها تخفيف من طبيعة الموضوع، وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني».

وفي الشريط الأخير حسم الأمر حيث قال: «والمسألة أنه أنا ما كان عندي، يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققها وما أستطيع أن قول فيه هناك أو لا».

الملاحظة الثالثة:

طرح «فضل الله» مسألة إسقاط الجنين على أنها مسألة قابل للجدل؛ لأن الشيخ المفيد تحقّق في هذا الأمر، ولذا نراه يوعز جوابه باحتمال سقوط الجنين بشكل طارئ إلى رأي الشيخ المفيد.

(١) بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٢٠٣، ٢٢٢.

قال الشيخ المفيد في الإرشاد ضمن تعرّضه لأولاد أمير المؤمنين (عليه السلام) ما يلي: «وفي الشيعة من ذكر أن فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ذكرًا كان سمّاه رسول الله وهو حمل محسنًا، فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ثمانية وعشرون ولدًا، والله أعلم وأحكم» (١).

وقد أضاف «فضل الله» خطأ آخر إلى سجل أخطائه السابقة بهذا الإيعاز؛ لأنّ الشيخ المفيد (رضوان الله تعالى عليه) تطرّق في كتابه الإرشاد إلى أصل وجود السقط الشهيد محسن (عليه السلام) بينما كان جواب «فضل الله» هو في كيفية إسقاط محسن، هل كان بفعل القوم أم بشكل طبيعي طارئ، وهذا يعني الإقرار بأصل وجوده مما يعني أنه لا يصح جعل رأي الشيخ المفيد منطلقاً لتشكيكه. بالطبع هذا إن لم نذهب إلى إمكانية توجيه كلام الشيخ المفيد بوجه مقبول كما سيأتي لاحقاً.

ومن هنا يعلم وجه المغالطة والتهافت بين قول «فضل الله» في جوابه الخامس: «أنّ الشيخ المفيد رضوان الله عليه وهو من علمائنا الكبار وهو أول من تحفظ على أصل مسألة إسقاط جنين الزهراء (عليها السلام) وبين قوله في جوابه السادس: «كما أن الشيخ المفيد (رحمه الله) في كتاب الإرشاد يشكك في وجود المحسن»، ففرق كبير بين التشكيك في الإسقاط والتشكيك في أصل الوجود؟

الملاحظة الرابعة:

جاء ذكر السقط الشهيد محسن (عليه السلام) في كثير من كتب الحديث والتاريخ، بشكل يجعل المرء يقطع بوجوده بل والسبب في إسقاطه. أما ما جاء في مصادرنا الشيعية، فمن الأحاديث المسندة التي وردت في هذا المجال ما يلي:

١ - ما ذكره علي بن إبراهيم القمي (المتوفى بحدود سنة ٣٠٧هـ) عن أبيه، عن سليمان الديلمي، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «إذا كان يوم القيامة يدعى محمد (صلى الله عليه وآله) فيكسى حلة وردية ثم يقام على يمين العرش... ثم ينادي مناد من بطنان العرش من قبل رب العزة والافق الأعلى: نعم الاب أبوك يا محمد وهو إبراهيم، ونعم الأخ أخوك وهو علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ونعم السبطان سبطاك وهما الحسن والحسين، ونعم الجنين جنينك وهو محسن...» (٢).

٢ - ما ذكره محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (المتوفى سنة ٣٢٩هـ) في كتابه العقيقة من الكافي باب الاسماء والكنى، الحديث الثاني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: حدثني أبي، عن جدي، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «سمّوا أولادكم قبل أن يولدوا فإن لم تدرؤا أذكر أم أنثى فسمّوهم بالاسماء التي

(١) الإرشاد: ص ١٨٦.

(٢) تفسير القمي: ج ١، ص ١٢٨.

تكون للذكر والانثى فإن أسقاطكم إذا لقوكم يوم القيامة ولم تسموهم يقول السقط لآبيه ألا سميتني، وقد سمي رسول الله ﷺ محسناً قبل أن يولد» (١). وسند الرواية صحيح.

٣ - ما ذكره الحسين بن حمدان الخصبي (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) في الهداية الكبرى، عن محمد بن إسماعيل، وعلي بن عبد الله الحسينين، عن أبي شعيب محمد بن نصير، عن أبي الفرات، عن محمد بن الفضل قال: سألت سيدي أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) ... ، ويبدو أن هناك حذفاً لاسم المفضل بن عمر؛ لأن الرواية نفسها تنقل بعد ذلك الحوار بين المفضل والإمام الصادق، وهذا ما أثبتته المجلسي في كتابه البحار (٢)، على أن هناك فروقاً بسيطة بين ما أثبتته المجلسي وما جاء في الهداية الكبرى. والرواية طويلة تتحدث عن ظهور الإمام المهدي وكيفيته إلى أن تذكر ما يكون من أمر الرجعة وشكوى الزهراء (عليها السلام) للنبي محمد ﷺ لما نالها من الظلم، ومن جملة تلك الشكاوى: «إدخال قنفذ لعنه الله يده يروم فتح الباب وضرب عمر لها بسوط أبي بكر على عضدها حتى صار كالدملج الأسود المحترق، وأنينها من ذلك وبكائها، وركل عمر الباب برجله حتى أصاب بطنها وهي حامله بمحسن بستة أشهر وإسقاطها، وصرختها عند رجوع الباب وهجوم عمر وقنفذ وخالد، وصفقة عمر على خدها حتى أبرى قرطها تحت خمارها فانتثر، وهي تجهر بالبكاء وتقول يا أبتاه يا رسول الله ابتكت فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها وتصفق».

وتنقل الرواية في مقطع آخر منها: «ويأتي محسن مخضباً بدمه تحمله خديجة ابنة خويلد وفاطمة بنت أسد وهما جدّاه وجمانة عمته ابنة أبي طالب وأسماء بنت عميس صارخات وأيديهن على خدودهن ونواصيهن منتشرة والملائكة تسترهن بأجنحتها ... ثم قال المفضل: يا ابن رسول الله إن يومكم في القصاص لا عظم من يوم محتكم، فقال له الصادق (عليه السلام): ولا يوم كيوم محتتم بكربلا وإن كان كيوم السقيفة وإحراق الباب على أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب وأم كلثوم وفضة وقتل محسن بالرفسة لا عظم وأمر» (٣).

٤ - ما رواه الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه (المتوفى سنة ٣٨١هـ) في كتابيه الأمالي والخصال، فقد روى في الأمالي عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: إن رسول الله ﷺ ... ، والخبر طويل

(١) الكافي: ج ٦، ص ١٨.

(٢) راجع بحار الأنوار: ج ٥٣، ص ١.

(٣) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧ - ٤١٧.

يتحدث فيه الرسول عما يجري على أهل بيته من الظلم، وجاء في الخبر: «كأنني بها وقد دخل الذل بيتها وانتهكت حرمتها وغصبت حقها ومنعت إرثها وكسر جنبها وأسقطت جنينها وهي تنادي يا محمداه فلا تجاب وتستغيث فلا تغاث...»، فأقول عند ذلك: اللهم العن من ظلمها وعاقب من غصبها وأذل من أذلها، وخلد في نارك من ضرب جنينها حتى ألت ولدها، فتقول الملائكة عند ذلك: آمين»^(١).

وكذلك روى الصدوق في كتابه الخصال بسند صحيح عن أبيه، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: حدثني أبي، عن جدي، عن آبائه عليهم السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام علم أصحابه في مجلس واحد أربع مائة باب مما يصلح في دينه ودنياه، وجاء في الحديث ضمن النصائح: «سموا أولادكم، فإن لم تدروا أذكرهم أم أنثى فسموهم بالاسماء التي تكون للذكر والانثى، فإن أسقاطكم إذا لقوكم في القيامة ولم تسموهم يقول السقط لآبيه: ألا سميتني، وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محسناً قبل أن يولد»^(٢).

٥ - ما ذكره جعفر بن محمد بن قولويه (المتوفى سنة ٣٦٧هـ) في روايتين من باب نوادر الزيارات من كتابه كامل الزيارات، فقد روى الرواية الأولى عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن محمد بن سلمان، عن محمد بن خالد، عن عبدالله بن حماد البصري، عن عبدالله الأصم، عن عبدالله بن بكر الارجاني قال: صحبت أبا عبدالله عليه السلام في طريق مكة...، وجاء في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام عبارة: «وقاتل أمير المؤمنين وقاتل فاطمة ومحسن وقاتل الحسن والحسين عليهم السلام»^(٣).

أما الرواية الثانية فيرويها بنفس الإسناد إلى عبدالله الأصم الذي يسندها إلى حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام، والرواية تحكي بعض ما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أسري به إلى السماء مما سيجري عليه وعلى أهل بيته، وجاء في هذه الرواية: «وأما ابتك فتظلم وتحرم ويؤخذ حقها غصباً الذي تجعله لها وتضرب وهي حامل ويدخل عليها وعلى حريمها ومنزلها بغير إذن ثم يمسه هوان وذلل ثم لا تجد مانعاً وتطرح ما في بطنها من الضرب وتموت من ذلك الضرب»، وجاء في مقطع آخر من الرواية: «وأول من يحكم فيهم محسن بن علي عليه السلام في قاتله ثم في قنفذ فيؤتيان هو وصاحبه فيضريان بسيطا من نار»^(٤).

(١) الامالي: ص ١٠٠.

(٢) الخصال: ص ٦٣٤.

(٣) كامل الزيارات: الباب ١٠٨، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ح ٢ ط المرتضوية، ص ٥٤١ ط مؤسسة نشر الثقافة.

(٤) كامل الزيارات: الباب ١٠٨، ص ٣٣٢ - ٣٣٤، ح ١١ ط المرتضوية، ص ٥٤٨ و ٥٥١ ط مؤسسة نشر الثقافة.

٦ - ما رواه محمد بن جرير بن رستم الطبري الذي عاش في القرن الرابع في كتابه دلائل الإمامة عن إبراهيم بن أحمد الطبري قال: أخبرنا القاضي أبو الحسين علي بن عمر بن الحسن بن علي بن مالك السيارى، قال: أخبرنا محمد بن زكريا الغلابي قال: حدثني جعفر بن محمد بن عمارة الكندي، قال: حدثني أبي، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن عمار بن ياسر قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي يوم زوّج فاطمة: «يا علي...» قال - أي عمار بن ياسر -: وحملت بالحسن فلما رزقته حملت بعد أربعين يوماً بالحسين، ثم رزقت زينب وأم كلثوم، وحملت بمحسن فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وجرى ما جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين وما لحقها من الرجل أسقطت به ولداً تماماً وكان ذلك أصل مرضها ووفاتها صلوات الله عليها^(١). وروى الطبري في كتابه عن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، عن أبيه، عن محمد بن همام بن سهيل، عن أحمد بن محمد بن البرقي، عن أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عبدالله بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام قال: «...» وكان سبب وفاتها أن قنفذاً مولى الرجل لكزها بنعل السيف بأمره وأسقطت محسناً ومرضت من ذلك مرضاً شديداً^(٢).
«سكت ألفاً ونطق خلفاً»:

وهذه هي الرواية التي أشار الميرزا التبريزي إلى أن سندها معتبر، ومن قبله أكد الشيخ المامقاني على أن سندها قوي^(٣). ولكن «فضل الله» علّق على هذه الرواية بأنّ سندها غير معتبر لوجود محمد بن سنان فيها! وليس في هذا أي غرابة، فالتخبط وعدم التدقيق وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية قد أصبح عادة لازمة لـ «فضل الله»، فقد اكتفى بمراجعة رواية البحار ولم يكلف نفسه عناء مراجعة نص الرواية من مصدرها الأصلي أي كتاب دلائل الإمامة، فحكم بأنّ الراوي هو محمد بن سنان، وهو «غير موثّق عندنا وعند سيدنا الأستاذ السيد الخوئي»! رغم أنّ سند الرواية في دلائل الإمامة صريح في ذكر اسم عبدالله بن سنان الثقة، والعلامة المجلسي لوضوح الأمر أحياناً أو للاختصار تارة أخرى لا يذكر الاسم الأول للراوي فيقول «ابن سنان» بدلاً من قول «عبدالله بن سنان»، و«فضل الله» لعدم معرفته بالاسانيد وعدم قدرته على التمييز بين الرواة حكم بأنّ المراد هو محمد بن سنان! «ومورد الجهل وبني المنهل»^(٤).

(١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٥.

(٢) دلائل الإمامة: ص ١٣٤، ح ٤٣، عنه بحار الانوار: ج ٤٣، ص ١٧٠، ح ١١.

(٣) مرآة الكمال: ج ٣، ص ٢٦٧.

(٤) ومن أمثلة تخبطه الأخرى ما ذكره في مجلة الموسم، ففي السؤال ١١١٨ حول عمر الإمام المهدي (عجل الله

علاوة على ذلك فإنه على فرض عدم وجود أي قرينة تحدّد المراد من ابن سنان فإنه لا يصحّ حمله - وكما فعل «فضل الله» - على محمد بن سنان، بل يكون دائراً بين عبدالله بن سنان ومحمد بن سنان فتكون الرواية ضعيفة من جهة الاشتراك بين الثقة وغير الثقة (١).

هذا كله على رأي من يقول بتضعيفه، أما على رأي من يقول بقبول روايته كما عليه الإمام الخميني والعلامة المامقاني والشيخ الخواجوي المازندراني والسيد البروجردي وملا علي العلياري التبريزي والعلامة الحلبي على أحد قوليه والمحقّق الداماد وآخرون (٢) فالرواية محكومة بالاعتبار وإن لم يعلم على وجه التعيين المراد من ابن سنان؛ لانه مشترك بين ثقتين.

فانظر - يا أخي القارئ - إلى مثل هذه الأخطاء الفاحشة التي لا يمكن أن يقع فيها متفقه فكيف بمن يدعي الفقه؟ ثم قدر حجم المعاناة التي ينبغي أن يتحملها الباحث عندما يكون مقابله ومن هو بصدد رده على هذا المستوى من السطحية في البحث، وحق لمرجع ينهل من علمه وإفاضاته مئات العلماء والفضلاء كآية الله العظمى استاذنا الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) أن لا يعتني به ويهمل الرد عليه...

(١) ولا يقال هنا: إنّ السيد الخوئي (قدس سره) يقول في بيان المقصود من «ابن سنان» عند الإطلاق: «ابن سنان قد يطلق على عبدالله بن سنان، وقد يطلق على محمد بن سنان، والتمييز بينهما إنما يكون بملاحظة الطبقة، فما كان في هذه الروايات عن الباقر أو عن الصادق، أو من كان في طبقتهم، فالمراد به عبدالله بن سنان. كما إنّ من كان فيها عن أبي الحسن الرضا، ومن بعده فهو محمد بن سنان. وما كان عن أبي الحسن موسى عليه السلام ومن في طبقة فهو مشترك فيه، وقد يتعيّن ذلك بالراوي، فإن كان الراوي لم يدرك أبا الحسن عليه السلام وكان متأخراً عنه، فالمراد بابن سنان في ذلك المورد هو محمد بن سنان» (معجم رجال الحديث: ج ٢٢، ص ١٩٠). وعبدالله بن سنان يعدّ من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وقد عاش في زمن الإمام الكاظم عليه السلام بل وروى عنه أيضاً، ومحمد بن سنان يعدّ من أصحاب الإمام الكاظم والرضا والجواد عليه السلام، وعبدالرحمن بن أبي نجران يعدّ من أصحاب الإمام الرضا والجواد عليه السلام، وبناءً على ذلك وبملاحظة الطبقة لابد من حمل من روى عنه عبدالرحمن على محمد بن سنان، فنحكم بضعف الرواية. إنّه يرد على ذلك أنّ هنا خصوصية تنفي هذا الاستظهار، فإنّ عبدالرحمن بن أبي نجران روى عن محمد بن سنان كما روى عن عبدالله بن سنان أيضاً، وعدم كون عبدالرحمن بن أبي نجران من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام لا يعني أنه لم يدرك عصره أو من أدرك عصره كما لا يخفى، كما أنهما رويًا جميعاً عن عبدالله بن مسكان، فلا وجه للتمييز بينهما هنا. راجع معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، و ص ٢٠٧؛ ج ١٦، ص ١٣٨ - ١٤٠.

(٢) راجع المكاسب المحرّمة: ج ٢، ص ١٤٣. تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣٨، رقم ١٠٨٢٠. الفوائد الرجالية: ص ١٣٤. منتهى المقال: ج ٦، ص ٧٠ - ٧١. بهجة الآمال: ج ٦، ص ٤٤١ و ٤٤٩. كلمات المحقّقين: ص ٩٩.

← تعالى (فرجه) بعد ظهوره الشريف جاء ما يلي: سيدنا ما هو رأيكم في الروايات مثلاً تقول يعيش ٤٠ أو ٧ سنوات؟ فكان الجواب: كذب الرّقّاتون !!! ومن يقرأ الروايات الناهية عن التوقيت يعلم أنّ موردها هو النهي عن تحديد سنة ظهوره، أما مدة عمره بعد ظهوره فهي غير مشمولة بالنهي، ويمكن للباحث أن يعطي رأيه فيها بعد التتبع في الروايات ودراستها بدقة، وقد اختلفت الروايات في مصادر الفريقين في بيان مدة ملكه بعد ظهوره الشريف، ولمن يجب معرفة المزيد بهذا الخصوص فليراجع كتاب المهدي الموعود المنتظر: ج ١، ص ٣١٦ - ٣٢١، وتاريخ ما بعد الظهور: ص ٦٢٠ - ٦٢٣. ■

وقد اعتاد أساتذة الحوزة في دروسهم ومحاضراتهم أن يردّوا على الإشكالات الوجيّهة، أمّا الإشكالات التي تكشف عن جهل صاحبها وعدم فهمه وعدم مراجعته وتحضيره للدرس ولما يلقيه الأستاذ، فهم يعرضون عن الإجابة عنها صوّناً لما لديهم من العلم واحترافاً عن هبوط مستوى البحث واحترافاً للوقت والحاضرين، وهم يكتفون في رفع الشبهة ببيكال الأمر إلى قيام المستشكل بمباحثة من هو أعرف منه من بين زملائه من الطلبة الحاضرين في البحث، وهذا مالم يفعله «فضل الله»، إذ لو كان قد فعل ذلك لما أوقع نفسه في هذه الزلّة العظيمة، «وأنتك بحائن رجلاه» (١).

(١) وحتى نسدّ الطريق أمام توهم وتخيّل آخر قد يصدر من فضل الله نقول: إن الموجود في الصفحة ٤٥ من طبعة دلائل الإمامة التي قامت المطبعة الحيدرية بطباعتها حول سند الرواية ما يلي: «أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبدالرحمن بن بحر، عن عبدالله بن سنان»، ولكن في ذلك تصحيح والصحيح هو عبدالرحمن بن أبي نجران وذلك للأسباب التالية:

أ - إن المذكور في بحار الأنوار للعلامة المجلسي «عبدالرحمن بن أبي نجران» (بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٧٠، ح ١١)، ومن المعلوم أنّ كثيراً من النسخ كانت موجودة في زمان العلامة المجلسي وهي تعتبر من المفقودات حالياً، ولهذا الأمر خصّص السيد الخوئي (رضوان الله عليه) باباً ورد في جميع أجزاء المعجم تحت عنوان «اختلاف النسخ» ينقل فيه عن نسخ الوافي للفيض الكاشاني ووسائل الشيعة للحر العاملي وهما من معاصري العلامة المجلسي، بل إنه نقل عن كتاب مرآة العقول للعلامة المجلسي، واعتمد في كثير من الأحيان على تلك النسخ وفقاً للقرائن الموجودة في معرفة التصحيح الموجود في النسخ الأخرى.

ب - إن عبدالرحمن بن بحر ليس له كثير ذكر في الروايات، والسيد الخوئي نقل في معجمه أنّ اسمه جاء في سند رواية واحدة في كتاب تهذيب الأحكام، ثم ذكر بعد ذلك وجود اختلاف في سند هذه الرواية بين ما هو موجود في الكافي وبين ما هو موجود في التهذيب ووسائل الشيعة، واستنتج بعد ذلك وجود التصحيح في كتاب التهذيب اعتماداً على ما جاء في الوافي والكافي وأنّ الصحيح هو عبدالرحمن بن يحيى (معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٢؛ ج ١٤، ص ٢١٦).

ج - لو تنزّلنا وفرضنا وجود شخص في الرواية باسم عبدالرحمن بن بحر استناداً لنسخة تهذيب الأحكام فإنّ الراوي عنه فيها هو محمد بن أبان والمروي عنه فيها هو زارة (تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٨٠، ح ١٩٢٩)، وهذا يعني أنّه في الطبقة الخامسة، حيث أنّ زارة يعدّ من الطبقة الرابعة، ولكن هذا لا يصحّ في خصوص رواية دلائل الإمامة حيث أنّ الراوي عن عبدالرحمن بن بحر هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وهو من الطبقة السابعة، والمروي عنه هو عبدالله بن سنان وهو من الطبقة الخامسة مما يعني أنّه في الطبقة السادسة، ولو صحّت رواية التهذيب لوقع اختلال في طبقة عبدالرحمن بن بحر إذ لا يمكن لأحمد بن عيسى وهو في الطبقة السابعة أن يروي عن من هو في الطبقة الخامسة.

ويدلّ أيضاً على وجود التصحيح وأنّ الصحيح هو عبدالرحمن بن أبي نجران كما أثبتّه العلامة المجلسي أنّ عبدالرحمن بن أبي نجران الثقة يعتبر من الطبقة السادسة، وذلك يعني أنّه واقع في السّلم الطبيعي بين من هو في الطبقة السابعة والخامسة، كما أنّ رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن عبدالرحمن بن أبي نجران، وكذلك رواية عبدالرحمن بن أبي نجران عن عبدالله بن سنان معهودة. (راجع معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣٠١، ٣٠٢، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٢).

تجدر الإشارة إلى أنّ التصحيح موجود في كتاب دلائل الإمامة كغيره من الكتب، ولا بدّ في معرفته من معرفة طبقة الرواية وكذلك مقارنة ما هو موجود من الحديث مع الأحاديث الأخرى التي تذكر نفس المتن مع اختلاف في السند، وكمثال على ذلك ما رواه الطبري في دلائل الإمامة ضمن الفصل المختص بقاطمة الزهراء (ع) الحديث الذي يشرح معنى الحديث مع مقارنته لما رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع (دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠، وعلل الشرائع: ص ١٨٢، الباب ١٤٦، ح ١).

الشهيد محسن عليه السلام في رواياتنا المرسلة وكلمات علمائنا ومؤرخينا
أما ما جاء في كتبنا سواء في رواياتنا المرسلة أو عبائر علمائنا ومؤرخينا عن السقط
الشهيد محسن فكثيرة، منها:

١ - تاريخ أحمد بن إسحاق اليعقوبي (المتوفى بعد سنة ٢٩٢هـ)، فقد جاء فيه:
«وكان له من الولد الذكور أربعة عشر ذكراً: الحسن والحسين، ومحسن مات صغيراً،
أمهم فاطمة بنت رسول الله» (١).

٢ - تاريخ الأئمة لمحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل المعروف بابن
أبي الثلج (المتوفى سنة ٣٢٥هـ) وقد جاء فيه: «ولد لامير المؤمنين عليه السلام من فاطمة عليها السلام:
الحسن والحسين ومحسن السقط» (٢).

٣ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصيبي (المتوفى سنة ٣٣٤هـ)، فقد روى
مرسلاً عن الزهراء عليها السلام أنها قالت: «فاخذ عمر السوط من قفذه مولى أبي بكر،
فضرب به عضدي فالتوى السوط على يدي حتى صار كالدملج، وركل الباب برجله
فردّه علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر وصفق وجهي بيده حتى انتثر قرطي
من أذني وجاءني المخاض فاسقطت محسناً قتيلاً بغير جرم» (٣).

٤ - إثبات الوصية لعلي بن الحسن المسعودي (المتوفى سنة ٣٤٦هـ)، فقد جاء فيه:
«فاقام أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وآله
فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرهاً، وضغطوا سيدة
النساء بالباب حتى أسقطت محسناً» (٤).

٥ - شرح الاخبار في فضائل الأئمة الاطهار للقاضي أبي حنيفة النعمان (المتوفى سنة
٣٦٣هـ)، فقد أورد حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سمى أولاد أمير المؤمنين وفاطمة عليهما السلام
الحسن والحسين ومحسن عليهم السلام، ثم قال: «إني سميتهم بأسماء أولاد هارون شبر وشبير
مشبر» (٥). وهنا لابد من التأكيد على أن بعض الروايات الواردة في تسمية النبي صلى الله عليه وآله
للمحسن يشير إلى أن هذا تم في حياة النبي صلى الله عليه وآله وهذا باطل بالتأكيد، ولكن الصحيح
هو ما ذكرناه سابقاً من أن الشيخ الكليني والصدوق قد روى بسند صحيح أن رسول
الله صلى الله عليه وآله سمى محسناً عليه السلام قبل أن يولد، وفي اختصاص الشهيد محسن بالذكر إشارة
واضحة إلى أن النبي صلى الله عليه وآله لم يدرك ولادته، إذ أن الحديث الصحيح يفيد استحباب
التسمية قبل الولادة، وعليه فمن المؤكد أنه صلى الله عليه وآله سمى الحسين قبل أن يولداً أيضاً.

(١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢١٣.

(٢) مجموعة نفيسة: ص ١٦.

(٣) الهداية الكبرى: ص ١٧٩، وكذلك الصفحات: ٤٠٢، ٤٠٧.

(٤) إثبات الوصية: ص ١٢٤.

(٥) شرح الاخبار: ج ٣، ص ٨٨، ح ١٠١٦.

ولذا فمن المحتمل صحة صدور أصل الحديث السابق - باعتبار تسمية النبي ﷺ له قبل وفاته - ولكن تلاعبت فيه أيدي الرواة بغية التستر على قتل المحسن ﷺ، علماً بأن الأحاديث الدالة على ولادة المحسن ﷺ في حياة النبي ﷺ جلّها من رواية السنة باستثناء هذه الرواية التي رواها القاضي النعمان، ولكن من يلاحظ متنها يجد أنها متطابقة تماماً لما جاء في مصادر أهل العامة، وبه يرتفع وجه التعجب، ونقل محدثينا للروايات المذكورة في مصادر العامة غير عزيز.

٦ - معاني الاخبار للشيخ محمد بن علي الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١هـ)، فقد ذكر عدة وجوه لمعنى ما رواه بإسناده إلى النبي ﷺ من قوله للإمام علي ﷺ: «يا علي إن لك كنزاً في الجنة وأنت ذو قرنيها»، ومن جملة تلك الوجوه ما ذكره بقوله: «وقد سمعت بعض المشايخ يذكر أنّ هذا الكنز هو ولده المحسن ﷺ وهو الكنز الذي القته فاطمة ﷺ لما ضغطت بين الجانبيين، واحتجّ في ذلك بما روي في السقط في أنّه يكون محبباً على باب الجنة، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: لا، حتى يدخل أبواي قبلي، وما روي أن الله تعالى كفل سارة وإبراهيم أولاد المؤمنين يغذونهم بشجر في الجنة لها أخلاف كأخلاف البقر، فإذا كان يوم القيامة البسوا وطبّوا وأهدوا إلى آبائهم فهم في الجنة ملوك مع آبائهم». وبعد أن ذكر جميع الوجوه الواردة في العبارة السابقة قال: «وهذه المعاني كلها صحيحة يتناولها ظاهر قوله ﷺ: «لك كنز في الجنة وأنت ذو قرنيها»^(١). وقول الشيخ الصدوق هذا يمكن أن يعتبر أكثر أهمية مما رواه في كتابيه الامالي والخصال عما وقع على الزهراء ﷺ من الظلم كالضرب وكسر الضلع وإسقاط الجنين، إذ قد يتدرّع البعض ويثير اعتراضاً في هذا المجال بأنّ القدماء من المحدّثين كان من دأبهم نقل الروايات الواردة إليهم كما هي وإن كانت ضعيفة السند لا بقصد الالتزام بمضمونها ومحتواها، ولكن عبارة الشيخ الصدوق هنا في قبوله لصحة هذا الوجه كأحد الوجوه المذكورة في تفسير قول النبي ﷺ صريحة في تبنيه مسألة إسقاط الجنين محسن ﷺ.

٧ - تلخيص الشافي للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) فقد قال: «وما أنكر عليه ضربهم لفاطمة ﷺ، وقد روي أنهم ضربوها بالسياط، والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة إن عمر ضرب على بطنها حتى أسقطت فسّمى السقط محسناً، والرواية بذلك مشهورة عندهم، وما أرادوا من إحراق البيت عليها حين التجأ إليها قوم وامتنعوا من بيعته، وليس لأحد أن ينكر الرواية بذلك لأنّاً قد بينّا الرواية الواردة من جهة العامة من طريق البلاذري وغيره. ورواية الشيعة مستفيضة به لا يختلفون في ذلك»^(٢).

(١) معاني الاخبار: ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ١٥٦.

وهكذا نلاحظ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) يؤكد على تحقّق الإجماع الشيعي على إسقاط الجنين بالضرب بقرينة قوله: «لا خلاف فيه»، فإنّ هي الآراء المتعددة التي يكثّر «فضل الله» من تكرارها؟ ومن هم المخالفون؟ وما هو محل الخلاف؟!
الخلل في الأمانة أم في الفهم؟

ومما يبعث على الاستغراب اعتراض مؤلف «هوامش نقدية» على العلامة السيد جعفر مرتضى استشهاده بمجموعة من العبارات لعلمائنا ومن جملتهم الشيخ الطوسي (قدس سره) لإثبات تحقّق الإجماع مدّعياً أنّ عبارته لا تدل على ذلك، فقد قال: «... لأنّ الصحيح هو عدم نقل الشيخ الطوسي الإجماع ليقال كيف يعقل أن يدّعي الطوسي الإجماع وأستاذه المفيد يخالف، وإنّا نقل الشيخ الطوسي الشهرة الروائية...»، والشهرة علمياً - وكما يعلم السيد مرتضى - غير الإجماع، فلماذا يدّعي على الشيخ الطوسي ما لم يقله وما لا يريد. هل هذا من الأمانة في النقل أم أنه من أصول البحث والتحقيق! (١).

ويجيب عن هذا الاعتراض الركيك بما يلي:

أولاً: أشرنا أنّ هنا قرينة تؤكد على إرادة الشيخ الطوسي للإجماع، حيث أنه وصف المشهور بأنه لا خلاف فيه، فإنّ المشهور الذي يكون فيه الخلاف هو المقصود بالمشهور علمياً ويقابله الشاذ، أما المشهور الذي لا خلاف فيه فالمقصود به الإجماع، وهذا ما ذكره الشيخ الطوسي.

ثانياً: خلط مؤلف الهوامش بين معنيين مختلفين مأخوذين من لفظ واحد، فاتّهم لذلك العلامة السيد جعفر مرتضى بعدم الأمانة في النقل مع أنّ الخلل ليس في الأمانة في النقل بل في فهم النقل! فإنّ مقصود الشيخ الطوسي من المشهور في قوله أولاً: «والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة إنّ عمر ضرب على بطنها» هو إجماع رأي علماء الشيعة على ضرب عمر لفاطمة، وأراد من المشهور في قوله ثانياً: «والرواية بذلك مشهورة عندهم» الشهرة الروائية ولم يرد المعنى الأول، وإلاّ لو كان المراد من كلا اللفظين معنى واحداً لما كان هناك داع لتكرار العبارة، ويشهد لذلك سياق العبارة فالشيخ الطوسي تعرّض أولاً إلى الضرب بالسوط مشيراً إلى وجود الرواية بذلك، ثم انتقل إلى الضرب على البطن المستوجب لإسقاط الجنين فأكّد على أنّه لا يوجد أي اختلاف بين الشيعة على هذا الأمر، ثم أكّد على أنّه بالإضافة إلى تحقّق إجماع الرأي فإنّ الشهرة الروائية متحقّقة أيضاً فيه؛ إذ لا يلزم في وجود إجماع على رأي أن تكون الشهرة الروائية متحقّقة فيه أيضاً، ولكن مشكلة مؤلف الهوامش أنّه يجهل - إن لم يكن يتجاهل - هذا الفرق الواضح فيتخبّط في فهم العبارة، وهكذا تبرز مشكلة أخرى وهي تفهيم من لا يدقّق في فهم العبارات! ... «أعندي أنت أم في العكم؟».

ثالثاً: أما ما ذكره من أنه لو ثبت الإجماع فهو إجماع معلوم المدركة ولا حجة له، فهو غير تام في موردنا؛ لأنّ مدرك الإجماع هو الروايات المتواترة أو المستفيضة، والتواتر والاستفاضة تستوجبان الحجية، هذا فضلاً عن وجود الروايات المعتبرة الدالة على أصل وجود المحسن أو إسقاطه على يد القوم، رغم أنه لا يوجد في قبال هذه الروايات رواية واحدة تنفي ذلك وإن كانت ضعيفة. أمّا دعواه بأنّ الشيخ الطوسي لم يكن متعمّقاً في قضايا تاريخية لا تتصف بالتعقيد فهي دعوى كبيرة ولا أظنّ أنّه يصح إطلاقها عبر الاستشهاد بمثال أو مثالين، على أنه لو افترضنا صحة ذلك فهذا لا يبرر إسقاط قوله كلية حتى فيما لم يعلم بطلان قوله فيه كما فيما نحن فيه، بل إنّ الأدلة والقرائن قامت على صحته كما في قول ابن أبي الثلج البغدادي والشيخ الصدوق والسيد المرتضى والمسعودي وغيرهم، وغاية ما أثاره «فضل الله» هو ما أطلق عليه اسم التحليل التاريخي! أما ما ذكره الشيخ المفيد فسيأتي الكلام فيه وإنّه لا يصح الاستدلال به على وجود المخالف. ولم تكن هذه المرة اليتيمة التي حاول فيها مؤلف «هوامش نقدية» التقليل من شأن الإجماع والتواتر في كلمات علمائنا حول الاعتداء على الزهراء (ع) وضربها، فقد سعى إلى تحريف معنى بعض العبارات الدالة على الإجماع كما في عبارة الشيخ الطوسي والشيخ كاشف الغطاء، واختار من عبارات الآخرين ما جاءت فيها كلمة المشهور ولم ينقل ما دلّ على التواتر فيها، وعلى سبيل المثال نقل عبارة العلامة المجلسي والتي ذكرها العلامة السيد جعفر مرتضى تحت رقم ٣١، وتحاشى نقل عبارته التي ذكرت تحت رقم ٣٠ وجاء فيها: «ثمّ إنّ هذا الخبر يدل على أنّ فاطمة صلوات الله عليها كانت شهيدة، وهو من المتواترات»^(١). ومن يدقّق في كتاب الهوامش يجده على صفحه مشحون بالتدليس والمغالطات، «ولقد أساء كاره ما عمل».

٨ - تاج المواليّد للحسن بن علي الطبرسي (المتوفى سنة ٥٤٨هـ)، فقد ذكر في الفصل الخامس من الباب الثاني ما يلي: «وكان لأمير المؤمنين (ع) ثمانية وعشرون ولداً ويقال ثلاث وثلاثون ولداً ذكراً وأنثى: الحسن والحسين (ع) والمحسن الذي أسقط»^(٢). وهذه العبارة صريحة في أنّ سقوط المحسن لم يكن بحالة طبيعية طارئة بل كان نتيجة فعل الجناة الظالمين، حيث إنّ الفعل هنا مبني للمجهول. وقال أيضاً في الفصل الخامس من الباب الثالث في بيان أولاد فاطمة الزهراء عليها وعليهم السلام: «وكان لفاطمة (ع) خمسة أولاد ذكر وأنثى: الحسن والحسين (ع)، وزينب الكبرى وزينب الصغرى المكناة بأمّ كلثوم رضي الله عنهم، وولد ذكر قد أسقطته فاطمة (ع) بعد النبي عليه التحية والسلام، وكان رسول الله (ص) سمّاه وهو حمل محسناً»^(٣).

(١) هوامش نقدية: ص ٣٠ - ٣٢. مأساة الزهراء: ج ٢، ص ١٨٤ و ١٨٥.

(٢) مجموعة نفيسة: ص ٩٤.

(٣) مجموعة نفيسة: ص ٩٩.

٩ - المناقب لمحمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (المتوفى سنة ٥٨٨هـ)، فقد كتب في مقدمة كتابه في معرض حديثه عن الجماعات الضالة والمنحرفة ما يلي: «وجماعة من السفساف حملهم العناد على أن قالوا: كان أبو بكر أشجع من علي، وإنّ مرحباً قتله محمد بن مسلمة، وإنّ ذا الثدية قُتل بمصر، وإن في أداء سورة براءة كان أبو بكر أميراً على علي، وربما قالوا: قراها أنس بن مالك، وإن محسناً ولدته فاطمة في زمن النبي ﷺ سقطاً»^(١). وذكر أيضاً في كتابه عن كنى فاطمة الزهراء ﷺ ما يلي: «وكنّاها أم الحسن والحسين وأم الحسن وأم الائمة وأم أبيها»^(٢). أما عن أولادها فقال: «وأولادها الحسن والحسين والحسن سقط، وفي معارف القتيبي أنّ محسناً فسد من زخم قنفذ العدوي»^(٣).

١٠ - المجدي لعلي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري الذي عاش في القرنين الرابع والخامس ص ١٢.

١١ - إرشاد القلوب للحسن بن أبي الحسن الديلمي كما حكاه عنه المجلسي في البحار: ج ٨، ص ٢٤٠ - ٢٤١، ومضمونه قريب لما جاء في الهداية الكبرى تحت رقم ٣.

١٢ - إقبال الاعمال لعلي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس (المتوفى سنة ٦٦٤هـ) وقد جاء في بعض مقاطع زيارتها: «السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة... اللهم صل على محمد وأهل بيته، وصل على البتول الطاهرة الصديقة المعصومة النقية النقية الرضية الزكية الرشيدة المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، المنوعة إرثها، المكسورة ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها»^(٤).

١٣ - كشف المراد للعلامة الحلي الحسن بن يوسف (المتوفى سنة ٧٢٦هـ)، فقد قال: «وضربت فاطمة ﷺ فألقت جنيناً اسمه محسن»^(٥).

١٤ - الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم لعلي بن يونس العاملي النباطي البياضي (المتوفى سنة ٨٧٧هـ) فقد قال: «ومنها ما رواه البلاذري واشتهر في الشيعة أنّه حصر فاطمة في الباب حتى أسقطت محسناً»^(٦). تجدر الإشارة إلى أن «فضل الله» ذكر في الشريط المسجل أن المسعودي في مروج الذهب تطرّق إلى ذكر المحسن ﷺ، ولكننا بعد الرجوع إليه لم نعثر على شيء من ذلك!

(١) المناقب: ج ١، ص ١٤.

(٢) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٧.

(٣) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٨، ولكن الموجود في الطبعة المتداولة لكتاب المعارف لابن قتيبة ص ٢١٠ - ٢١١ ما يلي: «فولد علي الحسن والحسين ومحسناً وأم كلثوم الكبرى وزينب الكبرى، أمهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... وأما محسن بن علي فهلك وهو صغير»، ومثل هذا التحريف ليس بعزيز فقد مرّ سابقاً محاولة أبي عبيد القاسم بن سلام إخفاء أمر هجوم أبي بكر على بيت فاطمة، وللمزيد يمكن مراجعة بداية كتاب التاريخ والإسلام للسيد جعفر مرتضى العاملي حيث ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التحريف ومواقعه.

(٤) إقبال الاعمال: ص ٦٢٣ - ٦٢٥.

(٥) كشف المراد: ص ٣٧٧.

من كان الاعتراف بالتوراة؟!

ومن اعتراضات مؤلف «هوامش نقدية» إنكاره على السيد جعفر مرتضى العاملي استشهاده بما روي في المناقب لابن شهر آشوب عن عطاء أنه قال: «كان في التوراة ...، إليها أبو السبطين الحسن والحسين، ومحسن الثالث من ولده...» (١).

وقرّر اعتراضه بالصورة التالية: «ولا أدري ما هي الحجة التي استند إليها مرتضى وأوجبت له حصول اليقين أو الوثوق بنسبة هذه الرواية ومضمونها إلى التوراة؟ هل أطلع على التوراة أو قامت الدلائل على صحة نسبتها إليه؟! ولا أدري ما هو موقف السيد مرتضى من الروايات التي تناقلها الرواة عن وجود اسم عمر بن الخطاب في التوراة وفضائله، بل وفضائل غيره» (٢).

ويجاب عن هذا الاعتراض الهزيل بما يلي:

أولاً: إنّ مؤلف الهوامش قد نقل قبل اعتراضه وفي نفس الصفحة أنّ العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي قد ذهب إلى أنّ الروايات الواردة عن المعصومين فيما يرتبط بالاعتداء على الزهراء عليها السلام متواترة، ومن المعلوم أنّ التواتر دليل قائم بذاته، وإنّ ما يذكر من روايات لإثباته لا يحتاج فيها إلى صحة السند بل يكفي العلم الحاصل من المجموع والكثرة، وهو متحقق بالفعل، فلا يلزم الوثوق من كل رواية رواية وبالتالي لا يلزم الوثوق بصحة ما نقله ابن شهر آشوب عن عطاء عما كان في التوراة.

ثانياً: إنّ هذا الاعتراض غير وارد وإن لم نقل بثبوت التواتر فإنّ الاستشهاد بمن ينقل عن أنه جاء في التوراة ذكر لأصل وجود السقط محسن عليه السلام يكون في مقام التأييد مع وجود الدليل من مصادرها، وهو نظير استشهادنا بما ينقل من أنه جاء في الإنجيل البشارة بنبي الإسلام عليه السلام أو أنّه جاء فيه بعض الأمور الأخرى غير الباطلة كالنصائح الأخلاقية الرفيعة مع علمنا بأنّ التحريف قد شملها، فلا يعني الاستشهاد بها قبول بقية مضامينها الفاسدة والمحرّفة، والبحث عن المؤيدات أسلوب دارج في الكتب والأبحاث العلمية، وكتب الفقهاء مشحونة بهذا الأسلوب. فلا يلزم مع وجود الدليل من طريق آخر أن يحصل للمرء اليقين بصحة نسبة المقطع السابق للتوراة ولا يلزم أيضاً ضرورة الاطلاع الشخصي على التوراة الأصلية للتأكد من وجوده فيها. نعم وجود مثل المقطع السابق قد يبعث على الوثوق بصحة نقل عطاء من ذكر التوراة لأصل وجود السقط محسن عليه السلام كما أنّ نقل البعض بأنّه كان في الإنجيل التبشير بقدم النبي محمد عليه السلام يوجب اطمئنان النفس بصدق هذا النقل، وإن لم نطلع على الإنجيل الأصلي وكان المقطع محذوفاً من الإنجيل الموجود بين أيدينا.

(١) مآسة الزهراء: ج ٢، ص ٣٦.

(٢) هوامش نقدية: ص ٢٦.

ثم إنه يبدو أن مؤلف الهوامش في اعتراضه هذا لم يطلع على رأي صاحبه في التوراة والإنجيل، فقد وجه له البعض السؤال التالي:

* الإنجيل والقرآن كتابان متزانان من عند الله، فكيف نعرف أي كتاب هو صحيح؟ فكان الجواب كما في الشريط المسجل:

«الإنجيل صحيح والقرآن صحيح، وإذا كانت هناك اختلافات في بعض العبارات... فليس معنى ذلك أن الكتاب كله موضع اختلاف، وربما يفسر بعض المفسرين مسألة «يحرّفون الكلم عن مواضعه» (المائدة: ١٣) ليس تحريف الكلمة، ولكن المسألة هي مسألة تحريف معنى الكلمة بحيث تكون الكلمة تتجه إلى معنى فيتجه بها الإنسان إلى معنى آخر، ولذلك عندما كان النبي ﷺ يناقش اليهود فيما يتحدث القرآن كان يطلب منهم أن يقدموا التوراة ﴿قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ (آل عمران: ٩٣) معنى ذلك أن هناك اعتراف بالإنجيل واعتراف بالتوراة، ولذلك تحدث القرآن أن على أهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله عليهم وأن على أهل التوراة أن يحكموا بما أنزل الله عليهم، لذلك لا مشكلة في هذا المجال».

ولا أدري هل سيظل مؤلف الهوامش على اعتراضه بعد هذا؟ «بك وهي فارقيته»! ثالثاً: تشبيه النقل الذي يذكر وجود أصل المحسن في التوراة بالنقل الذي يذكر مدح التوراة لعمر في غاية الوهن، ويكشف عن سطحية وجهل قائله - إن لم يكن تجاهلاً وعمدية! -، فإن مدح التوراة لعمر أمر مقطوع البطلان بالضرورة، ولا اعتقد أن مؤلف الهوامش يختلف معنا في ذلك، أما وجود المحسن فقد وردت فيه الروايات الصحيحة، فهل يصح قياس أحدهما بالآخر؟! «وما صلى عصاك كمستديم».

الشهيد محسن رحمته الله في مصادر أهل السنة

وما ذكرناه كان بعض ما جاء في مصادرنا، أما في مصادر أهل السنة فقد تعرضت بعض المصادر إلى أصل وجود محسن السقط وبعضها إلى كيفية إسقاطه.

أصل وجود المحسن رحمته الله في مصادر السنة: ومن الطائفة الأولى من تلك المصادر:

١ - مسند أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ): ج ١، ص ٩٨، ١١٨.

٢ - أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى البلاذري (المتوفى ما بين أعوام ٢٧٤ - ٢٧٩هـ): ج ٢، ص ١٨٩.

٣ - الذرية الطاهرة لمحمد بن أحمد بن حماد الانصاري الدولابي (المتوفى سنة ٣١٠هـ): ص ٩٢ و ٩٩ الأحاديث رقم ٨١، ٩١.

٤ - تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري (المتوفى سنة ٣١٠هـ): ج ٥، ص ١٥٣.

٥ - المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى سنة ٣٦٠هـ): ج ٣، ص ٩٦ و ٩٧.

- ٦ - مستدرك الصحيحين للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه النيشابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ): ج ٣، ص ١٦٥.
- ٧ - جمهرة أنساب العرب لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي (المتوفى سنة ٤٥٦هـ): ص ١٦.
- ٨ - السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨هـ): ج ٦، ص ١٦٥؛ ج ٧، ص ٦٣.
- ٩ - البدء والتاريخ المنسوب لأبي زيد أحمد بن منصور البلخي وهو للمطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧هـ): ج ٥، ص ٧٣ و ٧٥.
- ١٠ - المناقب للموفق بن أحمد بن مكى الخوارزمي (المتوفى سنة ٥٦٨هـ): ص ٣٩٧.
- ١١ - تاريخ دمشق لعلي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١هـ) ضمن ترجمة الإمام الحسن من تاريخه: ص ١٦.
- ١٢ - التبيين في أنساب القرشيين لعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى سنة ٦٢٠هـ): ص ١٣٣.
- ١٣ - الكامل في التاريخ لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الاثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠هـ): ج ٢، ص ١٩٩، وكذلك في كتابه أسد الغابة: ج ٢، ص ١٨.
- ١٤ - كفاية الطالب لمحمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٨هـ): ص ٣٥٢.
- ١٥ - الجوهرة في نسب الإمام علي وآله لمحمد بن أبي بكر الانصاري التلمساني المعروف بـ«البري» الذي عاش في أواسط القرن السابع وانتهى من تأليف كتابه عام ٦٤٥هـ: ص ١٩.
- ١٦ - ذخائر العقبى للحافظ أحمد بن عبدالله الطبري (المتوفى سنة ٦٩٤هـ): ص ٥٥.
- ١٧ - تاريخ ابن الوردي لعمر بن مظفر الشهير بابن الوردي (المتوفى سنة ٧٤٩هـ): ج ١، ص ١٥٦.
- ١٨ - البداية والنهاية لإسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ): ج ٦، ص ١٣٥.
- ١٩ - لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور المصري (المتوفى سنة ٧١١هـ): ج ٤، ص ٣٩٣.
- ٢٠ - الإصابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ): ج ٣، ص ٤٧١ تحت رقم ٨٢٩٠.
- ٢١ - تاريخ الخميس لحسين بن محمد بن الحسن الديار البكري (المتوفى سنة ٩٦٦هـ): ج ١، ص ٣٧٨؛ ج ٢، ص ٢٨٤.

قتل المحسن عليه السلام في مصادر السنة:

ومن الطائفة الثانية من المصادر التي أشارت إلى أن إسقاط محسن عليه السلام كان بفعل القوم:

١ - الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (المتوفى سنة ٥٤٨هـ): ج ١، ص ٥٩، فيما نقله من كلام أبي إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري النظام (المتوفى سنة ٢٣١هـ) وقد مرّ ذكره آنفاً في مبحث إحراق بيت الزهراء.

٢ - شرح نهج البلاغة لأبي حامد هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المعتزلي (المتوفى سنة ٦٥٦هـ)، فقد روى عن محمد بن إسحاق الواقدي قصة ترويع هبار بن الأسود بالرمح لزينب بنت رسول الله وهي في الهودج وكانت حاملاً فطرحها ما في بطنها، ولذلك أباح رسول الله ﷺ يوم فتح مكة دم هبار بن الأسود، ثم نقل ابن أبي الحديد ما سمعه من النقيب أبي جعفر يحيى بن أبي زيد البصري العلوي الذي قال: «إذا كان رسول الله ﷺ أباح دم هبار بن الأسود لآث روع زينب فآلقت ذا بطنها، فظهر الحال إنه لو كان حياً لأباح دم من روع فاطمة حتى آلت ذا بطنها. فقلت: أروي عنك ما يقوله قوم إن فاطمة روعت فآلقت المحسن، فقال: لا تروه عني ولا تروه عني بطلانه، فإني متوقف في هذا الموضع لتعارض الاخبار عندي فيه» (١).

٣ - فرائد السمطين لإبراهيم بن محمد بن المؤيد الجويني الخراساني (المتوفى سنة ٧٣٠هـ): ج ٢، ص ٣٥.

٤ - ميزان الاعتدال لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ): ج ١، ص ١٣٩ تحت رقم ٥٥٢.

٥ - الوافي للوفيات لخليل بن إبيك بن عبد الله الأديب الصفدي (المتوفى سنة ٧٦٤هـ): ج ١٦، ص ١٧ تحت رقم ٢٤٤٤.

٦ - لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ فيما ذكره عن أحمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدث أبو بكر الكوفي الذي توفي سنة ٣٥٧هـ: «وقال محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ بعد أن أرّخ موته: كان مستقيماً عامة دهره ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن، وفي خبر آخر في قوله تعالى: ﴿وجاء فرعون﴾ عمر ﴿ومن قبله﴾ أبو بكر ﴿والمؤتفكات﴾ عائشة وحفصة فوافقته على ذلك، ثم إنه حين أذن الناس بهذا الأذان المحدث وضع حديثاً منه: تخرج نار من قعر عدن تلتقط مبغضي آل محمد ووافقته عليه، وجاءني ابن سعد في أمر هذا الحديث فسألني وكبر عليه وأكثر الذكر له بكل قبيح، تركت حديثه وأخرجت عن يدي ما كتبه

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١٤، ص ١٩٢ - ١٩٣.

عنه، ويحتجون به في الأذان، زعم إنه سمع ابن هارون عن الحماني، عن أبي بكر بن عياش، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي محذورة رضي الله عنه، قال: كنت غلاماً فقال لي النبي ﷺ: اجعل في آخر آذانك حي على خير العمل، وهذا حدثنا به جماعة عن الحضرمي عن يحيى الحماني، وإنما هو اجعل في آخر آذانك الصلاة خير من النوم، تركته ولم أحضر جنازته^(١). ويبدو أنه لهذا السبب عبّر عنه ابن حجر بـ«الرافضي الكذاب»!

وهنا نكتة ينبغي الالتفات إليها وهي أن الحافظ ابن حماد الكوفي ذكر أن ابن أبي دارم كان مستقيماً عامة دهره وأنه أخذ يروي أحاديث المثالب في أواخر حياته، ومع ملاحظة أن تاريخ وفاته كان سنة ٣٥٧هـ يعلم مدى تأثير أجواء القمع والإرهاب في كتمان الحقائق. فابن أبي دارم عاصر في أواخر حياته عهد الدولة البويهية وبالتحديد زمن معز الدولة الذي فسح المجال للشيعة للإدلاء بأراءهم^(٢). ومثل هذا الجو سمح لابن أبي دارم بذكر حقيقة ما جرى على الزهراء ؑ في أواخر حياته. وهذا يؤكد ما ذكرناه في الفصل السابق من تأثير أجواء البطش والتنكيل في إخفاء الحقائق وعدم ظهورها إلا في فترات يسيرة من التاريخ.

مناقشة الكنجي وسيط ابن الجوزي والحرثي:

تجدر الإشارة إلى أنّ الحافظ الكنجي قال في كتابه كفاية الطالب: «وزاد - أي الشيخ المفيد - على الجمهور وقال: إن فاطمة ؑ أسقطت بعد النبي ذكراً كان سماه رسول الله ﷺ محسناً، ثم عقب عليه بالقول: وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل إلا عند ابن قتيبة»^(٣).

وقال يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي سبط ابن الجوزي (المتوفى سنة ٦٥٤هـ): «اتفق علماء السير على أنه كان له ؑ من الولد ثلاثة وثلاثون، منهم أربعة عشر ذكراً وتسع عشرة أنثى، الحسن والحسين وزينب الكبرى وأم كلثوم الكبرى أمهم فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وعلى هذا عامة المتأخرين، وذكر الزبير بن بكار ولداً آخر من فاطمة بنت رسول الله ﷺ اسمه محسن مات طفلاً»^(٤).

أما دعوى سبط ابن الجوزي في أنّ ذكر المحسن ووجوده لم يأت من غير طريق الزبير بن بكار فهو خطأ فاحش، فقد جاء ذلك بعدة طرق أخرى، وسنكتفي بذكر واحدة منها، فقد روى الحاكم في المستدرک عن أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، حدثنا سعيد بن مسعود، حدثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا موسى، أخبرنا إسرائيل،

(١) لسان الميزان: ج ١، ص ٢٩٣ ط دار الفكر؛ ج ١، ص ٢٦٨ رقم ٨٢٤ ط مؤسسة الاعلمي.

(٢) راجع الكامل في التاريخ: ج ٧، ص ٤.

(٣) كفاية الطالب: ص ٤١٣.

(٤) تذكرة الخواص: ص ٥٧.

عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حديث تسمية النبي ﷺ لأولاده بالحسن والحسين والمحسن. وقد عقّب الحاكم عليه بقوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

وقد اعترف الذهبي بصحته أيضاً في تلخيصه. ومثل هذا الإقرار بالصحة من الذهبي المعروف بتشده في الاسانيد والتشكيك في صحة الاحاديث ملزم لكل أهل العامة، ويفتح الباب على مصراعيه حول السر في عدم وجود ذكر للمحسن في كتب التاريخ والسبب في وفاته.

ويبدو أن سبط ابن الجوزي قد أدرك خطاه في حكمه السابق ولهذا اعترف في ترجمة الإمام الحسن عليه السلام من نفس كتابه بعدم انحصار إثبات وجود محسن السقط بطريق الزبير بن بكار، فقد علّق على ما رواه أحمد في مسنده من وجود محسن السقط بالقول: «وهذا يدل على صحة ما ذكره الزبير بن بكار أن فاطمة جاءت من علي بولد آخر اسمه محسن مات طفلاً»^(٢).

هذا بالرغم من أنه لو لم يكن في البين إلا رواية الزبير بن بكار لكفى ذلك في إلزامهم الحجة، قال ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ): «أعلم الناس بنسب قريش الزبير بن بكار»^(٣)، ويقول عبدالله بن أسعد اليافعي اليمني (المتوفى سنة ٧٦٨هـ) عن كتاب الزبير بن بكار «أنساب قريش»: «جمع فيه شيئاً كثيراً، وعليه اعتماد الناس في معرفة أنساب القرشيين»^(٤)، ويقول ياقوت الحموي (المتوفى سنة ٦٢٦هـ) عن الزبير بن بكار: «كان علامة نسابة أخبارياً، وعلى كتابه في أنساب قريش الاعتماد في معرفة أنساب القرشيين»^(٥).

أما قول سبط ابن الجوزي إن عامة المتأخرين على حصر أولاد أمير المؤمنين من فاطمة الزهراء عليهم آلاف التحية والسلام فيما عدا المحسن السقط عليه السلام فهو وهم أيضاً، فقد سبقه الكثير ممن عاشوا قبله أو عاصروه وأثبتوا وجود السقط محسن مثل ابن حزم الأندلسي والبلخي وابن قدامة المقدسي والبري وغيرهم.

وبما مر يتبين أيضاً ضعف ما ذكره الحافظ الكنجي من انحصار المصادر التاريخية المثبتة للسقط محسن بما نقله ابن قتيبة فقط.

(١) مستدرک الحاكم: ج ٣، ص ١٦٥.

(٢) تذكرة الخواص: ص ١٧٦.

(٣) الإصابة: ج ٤، ص ١٩٥.

(٤) مرآة الجنان: ج ٢، ص ١٦٧، وكتاب الزبير بن بكار «أنساب قريش» طبع الجزء الاول منه قبل ثلاثين عاماً تقريباً، وبلغ التحقيق فيه إلى ذكر أولاد عبدالمطلب، ولم يحقق ولم يطبع منذ ذلك الحين - حسب علمي - الجزء الثاني منه وهو ما يفترض أن يكون فيه ذكر أولاد أمير المؤمنين عليهم السلام، وعلى كل حال فشهادة سبط ابن الجوزي كافية في المقام.

(٥) معجم الادباء: ج ١١، ص ١٦١.

نعم قد يكون في كلام الحافظ الكنجي إشارة إلى ما نقلناه سابقاً من كلام ابن شهر آشوب في المناقب أن ابن قتيبة ذكر في كتابه المعارف: «إن محسناً فسد من زخم قنفذ العدوي»، فإذا صح هذا التوجيه فهو يؤكد على وجود التحريف في كتابه، ويدل أيضاً على محاولة الحافظ الكنجي تجنب التصريح في السبب الباعث على إسقاط الجنين إذ سيرتبط ذلك بمن أمر قنفذ العدوي بذلك. ولكن مع التنزل عن هذا التوجيه فإن كلامه مجانب للحقيقة أيضاً، لأن إسقاط محسن عليه السلام ذكره غير ابن قتيبة كابن حجر والذهبي والشهرستاني. وكذلك من الخطأ ما ذكره محمد البدخشاني الحارثي (المتوفى بعد سنة ١١٢٦هـ) من أن المحسن «مات رضيحاً»^(١)، فإن كلمات العلماء من أهل السنة الذين ذكروا استشهاد المحسن اتفقت إنه «مات صغيراً» من دون تحديد لفترة الوفاة.

الملاحظة الخامسة:

بما أن وفاة الشيخ المفيد (قدس سره) كانت سنة ٤٣١هـ فإننا نلاحظ أن كثيراً من علمائنا بل وعلماء أهل السنة قد ذكروا السقط محسن قبله، ومن المستبعد جداً أن يكون قد فاتته ذلك إلى حين وفاته، فيفرض هذا السؤال نفسه: لماذا تحدث الشيخ المفيد عن أصل وجود السقط الشهيد محسن عليه السلام بشكل يثير التشكيك فيه؟ ولابد أولاً من الإشارة إلى أنه قد جاء ذكر السقط محسن في روايتين من كتاب الاختصاص للشيخ المفيد، وقد مرت الإشارة إلى أن كثيراً من علماء الطائفة قد ذهبوا إلى صحة نسبة هذا الكتاب للشيخ المفيد، وعلى أي حال فقد جاء في الرواية الأولى في حديث فذك عن أبي محمد الحسن بن موسى، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام ما يلي: «فدعا - أي أبو بكر - بكتاب فكتبه لها برد فذك، فقال عليه السلام: فخرجت والكتاب معها، فلقيتها عمر، فقال: يا بنت محمد ما هذا الكتاب الذي معك، فقالت: كتاب كتب لي أبو بكر برد فذك، فقال: هلميه إلي، فأبت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله وكانت حاملة بآبن اسمه الحسن فأسقطت المحسن من بطنها ثم لطمها فكانني أنظر إلى قرط في أذنها حين نفقت، ثم أخذ الكتاب فخرقه فمضت، ومكثت خمسة وسبعين يوماً مريضة مما ضربها عمر»^(٢). أما الرواية الثانية فقد أسندها الشيخ المفيد إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه والعباس بن معروف، عن عبدالله بن المغيرة، قال: حدثني عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن عبدالله بن بكر الأرجاني، قال: صحبت أبا عبدالله عليه السلام في طريق مكة من المدينة، وجاء في الرواية: «وقاتل أمير المؤمنين عليه السلام وقاتل فاطمة عليها السلام وقاتل المحسن وقاتل الحسن والحسين»^(٣). وهذه الرواية قريبة جداً إلى ما ذكره ابن قولويه في كامل الزيارات: ص ٢٢٦ إلا أن الثانية تمتاز بطولها.

(١) نزل الأبرار: ص ١٣٤.

(٢) الاختصاص: ص ١٨٣، وما قبله من الإسناد مذكور في ص ١٤٤.

(٣) الاختصاص: ص ٣٤٣.

وعوداً على السؤال السابق، فمن المحتمل قوياً أنّ الشيخ المفيد أراد أن يكون كتابه الإرشاد قابلاً للانتشار في جميع الأوساط ولذا تحاشى فيه ذكر المطاعن ضدّ ظالمي آل محمد ومراعاةً للظروف القائمة آنذاك، وهذا ما نلاحظه على كتاب الإرشاد بشكل عام، ففي حين تكثر رواية المثالب في كتاب الاختصاص نرى أنّ الشيخ المفيد يتعرض في كتاب الإرشاد لمسألة اغتصاب حق أمير المؤمنين في الخلافة وما جرى بعد وفاة رسول الله ﷺ - ويمثل هذا أهم منعطف في مسيرة التشيع - يتعرض لها بشكل مختصر ومقتضب^(١). كما يلاحظ في كتابه الإرشاد أنّه كان جواباً عن طلب من أحد الشيعة آنذاك. وسواءً قبلنا هذا التوجيه أم لا فإنّ من اللازم اختيار وجه يجمع بين كلام الشيخ المفيد في الإرشاد وما رواه بنفسه في الاختصاص حتى لو كان ذلك الوجه هو عدم إطلاع الشيخ المفيد الكافي - أثناء كتابته تلك العبارة - على مصادر السقط الشهيد محسن ﷺ، ولكن سيتضح أنّ علماءنا الأبرار لم يفهموا من كلام الشيخ المفيد التشكيك بوجود السقط محسن، ولهذا ذهبوا إلى وجوده وإسقاطه بفعل القوم مع ذكرهم في نفس الوقت لعبارة الشيخ المفيد.

بل يمكن أن يقال أيضاً بأنّه يستشفّ من كلام الشيخ المفيد نفسه بوجود تضارب في رأيه حول هذه القضية حتى لو لم نقل بصحة ما سيأتي من توجيه ولم نقل أيضاً بصحة نسبة كتاب الاختصاص إليه، فقد ذكر في كتابه المقنعة ما يلي: «ثم قف بالروضة، وزر فاطمة ﷺ فإنها هناك مقبورة، فإذا أردت زيارتها فتوجّه إلى القبلة في الروضة وقل: السلام عليك يا رسول الله، السلام على ابنتك الصديقة الطاهرة، السلام عليك يا فاطمة بنت رسول الله، السلام عليك أيتها البتول الشهيدة الطاهرة، لعن الله من ظلمك، ومنعك حقك، ودفعك عن إرثك، ولعن الله من كذّبك وأعتك، وغصصك بريقك، وأدخل الذل بيتك»^(٢).

فإنّ هذه الزيارة حسب الظاهر هي من تأليف الشيخ المفيد أو من أحد علماء الطائفة وتبناها الشيخ المفيد لا أنها مروية عن الأئمة ﷺ، يعرف ذلك كل من يتبع فيما ورد من الزيارات لفاطمة الزهراء ﷺ وخصوصاً مع ملاحظة ما ذكره الشيخ الصدوق من أنه لم يعثر على رواية معينة في زيارتها فأنشأ بنفسه زيارة لها استقى مضمونها مما جاء في الروايات، وكلمة البتول الشهيدة ظاهرة في أنّها مضت مقتولة، كما أن قول: «وأدخل الذل بيتك» ليس له أي مصداقية إلا اقتحام بيت الزهراء ﷺ على أقل تقدير، ومن يقبل بدخول البيت لن يجد لنفسه مفرّاً مع توفرّ الشواهد والقرائن بل الأدلة عن الإقرار ببقية ما جرى عليها من الظلم، ويؤيد ذلك إن هذه العبارة منتزعة من رواية الشيخ الصدوق التي مرّت في هذا المبحث، فقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كاني بها وقد

(١) راجع كتاب الإرشاد: ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢) المقنعة: ص ٤٥٩، وقريب منها ما في مصباح الزائر للسيد ابن طاووس: ص ٥٣.

دخل الذل بيتهما، وانتهكت حرمتها، وغضب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها، وأسقطت جنينها^(١). وعلى أسوأ التقادير فإن عبارة الشيخ المفيد لا يمكن لها أن تقاوم الروايات الصحيحة المثبتة لأصل وجود السقط محسن عليه السلام وشهادته وكذلك عبارات الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والسيد المرتضى وابن شهر آشوب الصريحة في اشتهاؤ أمر إسقاط الجنين وكونه من المسائل المعروفة المجمع عليها، وخصوصاً إذا لاحظنا أن الشيخ المفيد لم ينكر أصل وجود السقط محسن على نحو الجزم، وإنما نسب وجوده إلى قول طائفة من الشيعة. تجدر الإشارة إلى أن بعض علماء الشيعة القدماء عمدوا إلى ذكر نفس نص الشيخ المفيد في كتابه الإرشاد، ومن ذلك ما جاء في عمدة عيون صحاح الاخبار للحافظ ابن البطريق شمس الدين يحيى بن الحسن الأسدي الربيعي الحلبي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ)، وكذلك ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي (المتوفى سنة ٦٩٣هـ) في كشف الغمة في معرفة الأئمة^(٢)، ولا يعني ذلك إيماناً بعدم وجود السقط الشهيد محسن أو التشكيك فيه على فرض التنزل والقول بأن عبارة الشيخ المفيد تدل على التشكيك في ذلك ولا تقبل الحمل والتوجيه.

ويشهد لهذا أمور عديدة، منها:

أ - إن بعض علمائنا ذكروا في كتبهم نفس عبارة الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) مع تصريحهم بأن فاطمة الزهراء عليها السلام قد أسقطت بعد الاعتداء عليها جنيناً اسمه محسن، ومن ذلك ما ذكره العلامة الحلبي (المتوفى سنة ٧٢٦هـ) في كتابه «المستجد» الذي اختصره من كتاب الإرشاد حيث التزم كما في بقية الموارد عبارة الشيخ المفيد بحذافيرها^(٣). ولكنه في كتابه «كشف المراد» - كما مر سابقاً - يؤكد على مسألة إسقاط الجنين. وكذلك فعل العلامة الطبرسي (المتوفى سنة ٥٤٨هـ)، ففي حين أكد على وجود السقط محسن كما مر آنفاً في كتابه «تاج المواليد» نجده في كتابه «إعلام الوري بأعلام الهدى» يذكر نفس عبارة الشيخ المفيد^(٤). ولا يعقل صدور عبارتين متناقضتين من شخص واحد حول موضوع واحد، فالأنسب لرفعه هو القول أنهم لم يفهموا من كلام الشيخ المفيد ما يتناقض مع الإقرار بإسقاط الجنين محسن عليه السلام.

ب - إن بعضهم أوعز الاختلاف الواقع في عدد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عد المحسن من أولاده على أساس أصل وجوده أم عدم عدّه على أساس أنه سقط ميتاً ولم يعيش في الدنيا، فقد نقل الأربلي عن كمال الدين بن طلحة ما يلي: «اعلم أيّدك الله بروح منه أن أقوال الناس اختلفت في عدد أولاده عليه السلام ذكوراً وإناثاً، فمنهم من أكثر

(١) الامالي: ص ١٠٠.

(٢) راجع عمدة عيون صحاح الاخبار: ص ٧٤. وكشف الغمة: ج ٢، ص ٦٧.

(٣) مجموعة نفيسة: ص ٣٤٨. المستجد من كتاب الإرشاد: ص ١٤٥.

(٤) إعلام الوري: ص ٢٠٣.

فعدّ منهم السقط ولم يسقط ذكر نسبه، ومنهم من أسقطه ولم ير أن يحتسب في العدة به، فجاء قول كل واحد بمقتضى ما اعتمده في ذلك ويحسبه^(١)، ويظهر من كلامه «ولم ير أن يحتسب في العدة به» أنّ منشأ الاختلاف يعود للجهة التي ذكرناها وليس للتشكيك في أصل وجوده. يقول السيد محسن الاعرجي الكاظمي (قدس سره) المتوفى سنة ١٢٢٧هـ في تعداد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام: «وله من الأولاد سبعة وعشرون: الحسنان، وزينب الكبرى، والصغرى المكناة بأُم كلثوم، أمهم فاطمة الطهر البتول، ... فإنّ ضمنا المحسن كانوا ثمانية وعشرين»^(٢). وفي العبارة تأكيد على أنّ الاختلاف في عدد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام إنّما في حسابان المحسن الشهيد عليه السلام في العدة أم لا، لا أنّ هناك تشكيكاً في أصل وجوده، ويدل على ذلك أنّ السيد الاعرجي نفسه قال في أولاد فاطمة الزهراء عليها السلام: «ولها من الأولاد الحسنان، والمحسن، وزينب، وأم كلثوم»^(٣). وبناءً على ذلك فليس من المجازفة فيما لو قيل إنّ عبارة الشيخ المفيد فيها إشارة إلى هذه الجهة، أي اعتبار المحسن في العدد باعتباره أحد أولاد أمير المؤمنين أو عدم اعتباره لأنّه مات سقطاً فور ولادته، ومن يموت له جنين فإنّ غالبية الناس لا يحسبونه في عدد أولاده.

ج - إن بعض من ذكر عبارة الشيخ المفيد كابن البطريق نقلها بالشكل التالي: «وفي رواية إنّ فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ذكراً كان سمّاه النبي وهو حمل محسناً، فعلى هذه الرواية أولاد أمير المؤمنين عليه السلام ثمانية وعشرون ولدًا»^(٤). ومثل هذا الاختلاف في النقل يشير احتمالاً بتفاوت النسخ الموجودة لكتاب الإرشاد وبالتالي يتطرق الشك لأصل صدور العبارة من الشيخ المفيد. ولا يخفى بما سردناه سابقاً عن كتب: كامل الزيارات ودلائل الإمامة والكافي والخصال والامالي وتفسير القمي أنّ وجود محسن السقط ليس منحصراً في رواية أو كتاب.

د - إن بعض علماء العامة جعل القول بوجود السقط محسن هو قول الشيعة من غير تقييد، ومن ذلك ما ذكره علي بن محمد بن أحمد المالكي الشهير بـ«ابن الصباغ» (المتوفى سنة ٨٥٥هـ) بقوله: «وذكروا أنّ فيهم محسناً شقيقاً للحسن والحسين عليهما السلام ذكرته الشيعة وأنه كان سقطاً»^(٥)، مما يعني أنّ أهل العامة أيضاً فهموا إنّ وجود السقط محسن يعتبر من الأمور المسلّمة لدى الشيعة مطلقاً.



(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٦٨، والمراد بكمال الدين محمد بن طلحة بن محمد بن الحسن القرشي النسيبي العدوي الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٢هـ)، فراجع الاعلام: ج ٦، ص ١٧٥.

(٢) عدة الرجال: ج ١، ص ٥٥.

(٣) عدة الرجال: ج ١، ص ٥٨.

(٤) عمدة عيون صحاح الاخبار: ص ٧٤.

(٥) الفصول المهمة: ص ١٣٥.

شبهات حول

ظلم الزهراء 

شبهات حول ظلم الزهراء عليها السلام

كلمات «فضل الله»

قال في الشريط المسجل :

«وكل ما تحدثت به من الاول وبشكل خاص جداً هو إن عندي تساؤلات في هذا المقام، قلت تساؤلات، يعني مثلاً هلاً (الآن) أنت إذا كل واحد جاء وهجم على زوجتك ويريد أن يضربها وتقع في بيتك في الغرفة وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله! أو تهجم على الذي جاء ليضرب زوجتك؟ هلاً كل واحد منكم، زوجتك، أمك، أختك، إذا قعدت في بيتك وتركتهم يضربونها، شو (ماذا) يقول عنك الناس، يقولون: بطل؟! علي بن أبي طالب سلام الله عليه هذا الرجل الذي دوّخ الأبطال يترك الجماعة يهجمون على الزهراء وهي بنت رسول الله ووديعه رسول الله عنده بهذا الشكل وقاعد في البيت ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أي واحد يقبلها على نفسه من عندكم؟ هذه واحدة. ثم في البيت (هل) تعرفون من كان؟ كل بني هاشم كانوا موجودين بالبيت، أمير المؤمنين والعباس بن عبدالمطلب عم النبي والزبير كان موجوداً، هؤلاء الجماعة يسمعون صراخ الزهراء وقاعدون لا حول ولا قوة إلا بالله، كيف نفهمهما؟ اثنين: ليش (لماذا) الزهراء تفتح الباب، جماعة جاءوا ليهجموا، افتحوا هذا الباب وإلا أحرقنا عليكم النار، ليش تطلع هي؟ الزهراء المخدرة، الزهراء اللي (التي) ما تقابل حده (لا تقابل أحداً)، الزهراء اللي ما تشوف حده (لا ترى أحداً)، كيف يعني يمكن هذا؟ إنها هي تطلع تفتح الباب والإمام علي وهؤلاء بنو هاشم وكلهم، وعندها جارتها فضة موجودة ولا تفتح الباب، هلاً (الآن) أنتم لو كنتم موجودين في البيت وزوجتك موجودة ودقوا الباب خصوصاً إذا جاءوا أمن يريدون أن يعتقلوك، تقول لامراتك: أنت اطلعي؟! ثم إنهم جاين (قادمين) ليعتقلوا علياً عليها السلام

مش جاينين (غير قادمين) للزهراء، ثم هؤلاء الناس الذين جاء بهم عمر للبيت حتى يحرقوا البيت كما كان يقول، قالوا له: كيف أنت، إن فيها فاطمة، قال: وإن! افرض فاطمة (موجودة)، احنا (نحن) جاينين نعتقل علي بن أبي طالب، هذا كل ما كنت أقول، يا جماعة إذا بدكم (تريدون) تقولون يعني الإمام علي جبان، يعني الإمام علي ما عنده غيرة، تقولون إنه الذي أوصاه (أي النبي)، أوصاه أن لا يفتح معركة ضد الخلافة مش ما (لا أن لا) يدافع عن زوجته، مشكلة بعض الناس ما (غير) مستعدين يفكروا، كل ما عندي، ما أقوله: الشيء الذي ما يقبله أي واحد منكم بالنسبة إلى موقفه مع زوجته كيف تقبلونه لعلي بن أبي طالب مجندل الابطال؟! كيف تقبلون هذا الشيء، أنا كنت أقول لكل الناس: يا جماعة هناك علامات استفهام في التاريخ لابد أن يطرح ويحلل ويحاكم ويجاب على كل علامات الاستفهام».

المحاور: بالنسبة لكسر ضلع السيدة الزهراء ﷺ هل ثابت عندكم أم غير ثابت؟

«فضل الله»: أنتم ثابت عندكم؟

المحاور: بحسب المصادر التي عندنا ثابت.

«فضل الله»: شو فيه (ماذا يوجد)؟

المحاور: فيه ... (كلمة غير واضحة) الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي ينقل اتفاق الشيعة عليه والسيد جعفر مرتضى حَقَّق الموضوع في كتابه الصحيح من سيرة النبي الأعظم المجلد الخامس من الصفحة ٢٣٩ - ٢٤٤ وأثبت صحة سقوط جنين السيدة.

«فضل الله»: ... (كلمة غير واضحة) بعثها لي، وفيها مما بعثه لي الشيخ (السيد) جعفر إنه في بعض الروايات إنه لم يدخلوا البيت، وبعض الروايات، لا كل الروايات تقول إنه لم يكن في البيت الإمام علي لحاله (وحده) والزهراء، كان كل بني هاشم ومعهم الزبير.

المحاور: ... (كلمة غير واضحة) الإمام علي كان مأموراً بالصبر.

«فضل الله»: خلوها (دعوني) اكمل فانا لم أصل (لما أريده)، الإمام علي كان وبنو هاشم، ونحن نريد أن نناقش القضية بعقل، ... (عبارة غير واضحة) نريد أن نناقش القصة، وعندنا عقل ونفكر فيها، ثم إنه أنا لم أقل: لا، قلت: لا أتفاعل يعني مش (لست) مقتنع، أنا ما نفيت، هذه واحدة، وقبل مني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، سامعين فيه هو من علماء الشيعة ومعروف ومن المفكرين.

المحاور: مولانا، لو تحدّد لنا المصدر.

«فضل الله»: زين (حسناً)، الفردوس الأعلى^(١)، فيه أسئلة وأجوبة، وموجودة هناك، سألوه عن كسر الضلع والدخول على البيت كل هالعالم (كل هؤلاء

(١) ويبدو أنّ هذا من سبق اللسان فإنّ المصدر هو كتاب جنة المأوى كما سيأتي.

الأشخاص)، يقول: أنا ما أبرئ الجماعة ولكن في ذلك الوقت الذي كان يضرب المرأة يصبح عاراً عليه وعلى عقبه، وهذه فيها (كلمة) لأمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: لا تضرب كذا، لا تؤذوا النساء ولا تهيجوهن بأذى فإن الرجل كان إذا ضرب المرأة صار ذلك (عاراً)، هذه أيضاً شوفوها في نهج البلاغة، لا تهيجوهن بأذى، كلام الإمام في الوصاية بالنساء بعد... (كلمة غير واضحة ولعلها معركة البصرة) فيقول: أساساً مو (ليس) منهج الجماعة التدين، لا، الجماعة من جهة أنه كان في ذلك الوقت عند العرب ما يصير الواحد يضرب المرأة، هذا (كاشف الغطاء) يشكك في الموضوع، هذه وجهة نظر، هذه خلصنا (انتبهنا) منها للشيخ محمد حسين، بتراجعوا كلامه، نجي نحن ندرس القضية بطبيعتها، الجماعة إجو (جاءوا)، ثم إنه أنا أحب أنقل لكم من السيد عبدالحسين شرف الدين، فانا سنة ١٩٥٥ كنت عنده في صور، وكنت طالباً في النجف ذلك الوقت.

المحاور: كم كان عمركم مولانا؟

«فضل الله»: سنة ١٩٥٥، يعني ٢٢ أو ٢٣ سنة، فقلت له، وهو كان يعزني جداً، قلت له: سيدنا في النجف عندنا يقولون (كلمة غير واضحة) هذه هجموا على البيت وكذا، قال لي: الثابت عندنا إنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت، فقالوا: إن فيها فاطمة قال: وإن.

المحاور: في المراجعات مولانا مش (اليس) مذكورة؟

«فضل الله»: لم يذكر السيد عبدالحسين شرف الدين لا في النص والاجتهاد ولا في المراجعات ولا كذا، أي شيء من هذا الذي يقال، راجعوا كتبه.

المحاور: كيف الشيخ الطوسي مولانا يقول اتفاق الشيعة؟

«فضل الله»: مو جاي أقول لك، خلنا نشوف، الشيخ المفيد معاصر للشيخ الطوسي أم لا؟

المحاور: معاصر.

«فضل الله»: الشيخ المفيد، شيعي أم لا؟ ما فيه كلام في تشيعه، زين الشيخ المفيد في كل كتبه ما عدا الاختصاص، وهو محل شك إنه له أو لا؟

المحاور: محل شك؟!

«فضل الله»: نعم، حتى السيد جعفر يرى إنه محل شك، ما يذكر قضية كسر الضلع وقضية كذا كلها ما يذكرها، مع إن الشيخ المفيد كان الرجل الصلب في الحاجة مع السنة، الشيخ المفيد يأتي في كتاب الإرشاد، الشيخ الطوسي، في تلخيص الشافي، شو يقول: ضربها فأسقطت محسناً، الشيخ الطوسي (المفيد) شو (ماذا) يقول في كتاب الإرشاد، شوفوه، في تعداد أولاد الإمام علي (عليه السلام)، وبعد أن يذكر سبعا وعشرين ولداً من أولاد الإمام علي (عليه السلام)، يقول: وينقل بعض الشيعة إنها أسقطت ولداً ذكراً سماه

رسول الله وهو حمل محسناً، فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة يكون أولاد علي ثمانية وعشرون ولداً، فهو يذكر، يعني إنه ما يتبنى هذا الرأي، هما متعاصران، الشيخ الطوسي، الآن هذا موجود في الإرشاد للشيخ المفيد وناقله السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة في تعداد أولاد أمير المؤمنين، هذه نصوص.

نجي بعد ذلك، هؤلاء الجماعة جاءوا هجموا على البيت، الذين مع عمر يقولون: إن فيها فاطمة. هؤلاء الذين يقولون إن فيها فاطمة...

المحاور: يعني لها... (كلمة غير واضحة) ولها مكانة.

«فضل الله»: لها محل في نفوسهم... يعني نحن جايين في الخلافة وفيه اجتماع معارضة، يعني طبيعة الأمور وإن، نحن جايين نهجم حتى لو كانت فاطمة!! يقولون: نحن جايين للمعارضة، فما هو شغل الزهراء، فهم قادمين وهناك رأي عام موجود، لا تنسوا إنه فيه رأي عام موجود... (عبارة غير واضحة) إن هؤلاء الجماعة اجتمعوا بني هاشم مع الإمام علي والعباس وفلان والزبير، اجتمعوا كمعارضة حتى يتمردوا على الخلافة، فحتى لو فاطمة موجودة، نحن بدنا (نريد أن) ندخل! هؤلاء الجماعة هل يحبوا (يحبون) الزهراء أم لا؟ هؤلاء الذين قالوا إن فيها فاطمة. (حوار سريع متداخل من أكثر من طرف وغير واضح).

المحاور: ... ما اعترضوا على عمر... (عبارة غير واضحة).

«فضل الله»: كان مأخوذ عندهم غسيل دماغ، ولذا لما الزهراء اعترضت عليهم، فلماذا الإمام علي احتاج إليها، ففي البحار موجود إن الإمام علي عليه السلام كان يدور بها على بيوت المهاجرين والانصار حتى تدافع عن حقه... فانا أقول هؤلاء الناس: ليش يبقولوا (يقولون) إن فيها فاطمة، خوب (حسناً) بلاها (ليس هناك داع لذكر ذلك) جايين هن (هم) فليأكلوا البيت كله.

المحاور: كانوا يسمعون عن رسول الله إنها مخدرة محترمة.

«فضل الله»: إذن فيه تعظيم للزهراء.

المحاور: ولكن في نفس الوقت مولانا تناسوا الخلافة وغدير خم.

«فضل الله»: ما ينافي، كل شيء معقول، اسمع أقول لك، واحد عنده عاطفة على إمارة والقضية سياسية، كيف هذا؟ هلا ما بيصير (ألا يمكن) إنه واحد يبجي على إمارة مرشح أو على أم مرشح مضاد، وهو سياسياً بناؤه على أن يسقطه في الانتخابات كلية ممكن هذا أو مش (غير) ممكن؟ ... (حوار متداخل).

«فضل الله»: أنت تريد أن تسمع أم لا؟

المحاور: أريد أن اسمع.

«فضل الله»: حسناً، شو (ماذا) أقصد (من قلتي) تسمع، أقصد إنه أنت لا تخلي (لا تضع) في ذهنك، أنت جاي (قادم) بمسبقات، الآن مثلاً، واحد ممكن، لما يقول: إن فيها فاطمة ليش بده يقولها، أنتم الآن، كلمة بقطع النظر عن كل هذا الموضوع، يعني بنت رسول الله موجودة، كيف ندخل نحن ونروعها، كيف ندخل نخوفها، كيف ندخل كذا، هذا الشيء، هذه واحدة، اثنين: الزهراء عليها السلام ليش هي تفتح الباب، مخدرة، التي لا ترى رجلاً ولا كذا، فضة موجودة عندها، بنو هاشم كلهم، خصوصاً (انهم) جايين لعلي... (كلمة غير واضحة).

المحاور: الروايات المذكورة إنه ...

«فضل الله»: أنا جاي أسالك وجاوبني بس على السؤال ... (حوار متداخل) ليش

هي بدها تفتح الباب؟

المحاور: ... (كلمة غير واضحة) للإمام علي عليه السلام.

«فضل الله»: مو (ولكن) الإمام مش (ليس) لحاله (لوحده)، فيه معه الزبير، كان يقول: إن الزبير خرج مصلاً سيفه فكسروا سيفه، الجماعة مسلحون، (ثم حوار متداخل)، افرض، سلمنا معكم، إنه دخلوا (البيت) ما بدنا (لا نريد أن) نحادل، هم إذا بدهم يجوا (يأتوا) للزهراء يضربوا، لشو (لماذا)، وبيت الإمام مش عشرة كيلومتر، عشرة أمتار، وبني هاشم كلهم موجودين، الآن يجوا (يأتوا) يدخلوا، راح يهجموا على، لما دخلوا البيت، المفروض يهجموا على الغرفة اللي... (كلمة غير واضحة) بني هاشم، يهجموا على الزهراء ليش؟ هذه واحدة، اثنين، أنت الآن تقبل مرتك (زوجتك) واحد يهجم على امرأتك، أنت قاعد في البيت لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أنت وكل العائلة، شو بيقول عنك الناس.

المحاور: مولانا عفواً..

«فضل الله»: قيدته وصية من اخيه، هذه يجيبوها، في الخلافة مش ما يدافع عن امراته، هلا أنتم ما تنسبون لعلي هل تقبلونه على أنفسكم، في واحد سني يريد يضايقكم، لما كان يسمع قارئ التعزية، قال: تعالوا جماعة الشيعة، أنتم تذكرون أن علي بن أبي طالب بطل، شجاع، كذا، فمعقولة ما يدافع عن امراته؟! حسب تعبيره هذا.

المحاور: مولانا بس هم جايين مش علشان فاطمة (ولكنهم قادمون لا لاجل فاطمة) علشان الخلافة، صحيح أم لا، ضرب فاطمة متعلق تعلق مباشر بالخلافة.

«فضل الله»: شو لها علاقة، الآن واحد، أنا أقول لك (... حوار متداخل)، بعدين أجيء لك للباب حتى أبين لك أن كل هذه القضايا محل خلاف، أنا الآن أقول لك، السنة يقولون، مش السنة، الدكتور سهيل زكار هذا ناقش رسالة حسن جابر المنتصر من هذا المنطلق، استاذ هو، استاذ التاريخ في جامعة دمشق، هذا بيقول إنه

في المدينة في ذلك الوقت ما فيه أبواب، كان ستائر، وعنده أدلة، أنا ناقشته، قلت له: ولكن فيه جذوع النخل، قال لي: جذوع كانوا يعملونها (أبواباً ولكن) أخيراً هذا (قد حصل)، يقول: أساساً ما فيه هناك (أبواب)، حتى في سنن أبي داود فيه شيء موجود، هساع ما جا نقول حقيقة، ولكن أريد أقول لو فرضنا جاءك نص لغوي أو تاريخي، يقول لك إنه المسألة إنه في المدينة ما كان فيها إلا برادي... (انقطاع في الشريط) أبواب، وهذا أيضاً فيه شواهد، النبي ﷺ عندما جاء من سفره إلى الزهراء ﷺ، وكان عادة لما يجيء من سفره أول ما يدخل على الزهراء، وصل لباب البيت، شاف ورجع، الزهراء فكرت، هذه في التاريخ موجودة، إنه شو فيه، فالمشاهد إنها وضعت على البيت كساء أهدها إليها علي، وكان جديداً، فجمعت وأعطته للحسن والحسين وقالت إذهبا إلى أبي، وقولا: ما أحدثنا بعدك غير هذا، فاصنع به ما تشاء، فقال ﷺ: فداها أبوها، كذا إلى آخره، البرداية وين يخلوها، بعده النبي جاء (أي مازال النبي قادماً للتو)، المغيرة بن شعبة لما شوهده عليه بالزنا، كيف شوهدها، قاعد في بيته ويزني لكن الهواء رفع البرداية وشافوه، مش دخلوا عليه وشافوه في البيت، مقصودي فيه وجهة نظر، أنا ما أريد أن أتبنى، حتى أنا الرجل ناقشته، وقال أنا عندي أدلة، أجى (أتى) عندي زارني بالشام الدكتور سهيل زكار، فيه وجهة نظر، فانا اللي بأقول، مش قصة خلافة، الزهراء ما لها دخل بالخلافة... (كلمات غير واضحة) ثم الجماعة قاعدين، هلا على الأقل مثل ما يقال الزبير، إحدى الروايات (تقول إن) الزبير مصلاً، خرج لخارج البيت، مش في البيت فكسروا سيفه، بعد ذلك اجتمعوا عليه وكسروا سيفه، فالمسألة احنا ننسب إلى هذا، الخلافة، إنك لا تصارع بالخلافة، لا تدش (تدخل) مع جماعة بحيث الآن وتدخل تخلق مشكلة سياسية، هالمعنى هذا، أما ما تدافع عن امرأتك، الزهراء وديعة رسول الله عند علي ﷺ، ثم الزهراء ﷺ لم تذكر هذا في أي حديث من أحاديثها، لا بالخطبة التي قراتها، مع إن هذه أعظم من غصب فذك.

المحاور: أعظم من غصب فذك؟!

«فضل الله»: أعظم من غصب فذك، غصب فذك غصب الأرض، أما واحدة يكسروا ضلعها ويسقطوا جنيها وينبتوا مسمار في صدرها وهذا يضربها على وجهها. المحاور: ... (كلام غير واضح).

«فضل الله»: شوف، الزهراء لا ذكرتها في خطبة، عندما زارتها نساء المهاجرين والأنصار وقالت: أصبحت عاتفة لديناكم قالية لرجالكم، كذا، ما ذكرت هذا الشيء وإنما ذكرت حق علي في الخلافة فقط، لما أجوا (أتى) الرجال أيضاً حتى يعتذروا منها، ما ذكرت هذا الشيء، لما أتى عمر وأبو بكر إلى عندها، واستأذن الإمام علي، ما ذكرت هذا الموضوع، الإمام علي ما ذكره بأحاديث لذلك، مع إن هذا حجة عليهم

فوق العادة وبفارق عاطفة من جميع الجهات. أنا أقول لما نجمع هولاء (هذه الأشياء) على الأقل يصير عندنا شك، أنا أشك في ذلك، وأنا دائماً قلت أكثر من مرة، مثلما الإثبات يحتاج إلى دليل، النفي يحتاج، أنا ما عندي دليل على النفي، لكن عندي تساؤلات وأنا أنصح قلتها في إيران في المجمع العالمي لأهل البيت في آخر سفر لي، قلت: إذا لم تناقشوا قضاياكم، إذا لم تناقش نحن قضايانا بطريقتنا الخاصة، فسيناقشها الآخرون ويسقطون القضايا، أنا كل ما كنت أقول: إن هناك علامات استفهام تحتاج إلى جواب، وفي الحقيقة لم أجد لها جواباً، أنا ناقشت كثيراً من العلماء في إيران وغير إيران، وما قدرُوا يجابوا.

ثم فيه نقطة، بعض الناس يستغلون هذا، أنا جاي أصرح وعندي مائة شريط إن أعظم جريمة هي غصب الخلافة ... (حوار متداخل) فإذاً مو القصد إن السيد من أجل الوحدة الإسلامية (يقول هذا) ... (كلمات غير واضحة) لو فرضنا أي شيء، التشهير فيها على أي أساس؟ هذه من أصول الدين؟ تاريخية، الزهراء كسر ضلعها أم لم يكسر ضلعها، مثلما إنه الشيخ المفيد، ونحن ما نحتاج إلى هذا حتى نعرف الجماعة، ولذا الزهراء كل ما تحدثت عن غصب الخلافة، نحن نعتبر جريمة غصب الخلافة أكبر من كل جريمة لأنه جريمة متعلقة بالواقع الإسلامي كله، هذا الموضوع الذي نقوله نحن.

* * *

ملاحظات أولية

وقبل الدخول في مناقشة هذه الآراء رأيت من المناسب تسجيل الملاحظات التالية:

١ - الحوار في مجموعه غير متكافئ ومن طرف واحد، والحوار قد دخل في النقاش بإمكاناته المتواضعة فهو لم يكن يعلم عن العديد من المسائل المطروحة وكان في كثير من الأحيان في موقع السائل والمستفسر، ورغم هذا فإن «فضل الله» كان يقطع عليه حديثه في الغالب ويحاوره من موقع الاستعلاء بما يجعل الحوار مصغياً ليستفيد لا لكي يطرح رأيه ويفند الرأي الآخر.

٢ - ذكر «فضل الله» إن عمره عندما سأل السيد عبدالحسين شرف الدين عن رأيه حول ما وقع على الزهراء من الظلم هو اثنان أو ثلاثة وعشرون عاماً، ولكن هذا لا يستقيم مع ما جاء في كتاب «العلامة فضل الله والتحدي الممنوع» الذي هو عبارة عن حصيلة مجموع الحوارات التي أجراها معه الصحفي اللبناني علي حسن سرور، وقد جاء فيه إنه من مواليد ١٩٣٦م^(١) فعلى ما استقر عليه كلامه أخيراً أنه التقى فيه في صور عام ١٩٥٥م فإنه لم يكن حينها قد بلغ العشرين عاماً، ويشهد لذلك أيضاً ما ذكره في بعض حواراته أنه كان في السادسة عشر والنصف من العمر عام ١٩٥٢م^(٢)، وهذا

(١) التحدي الممنوع: ص ١٩.

(٢) أسئلة وردود من القلب: ص ٢١.

التهافت في النقل يجعلنا نشكّ أكثر في حقيقة الحوار الذي جرى بينه وبين السيد عبدالحسين شرف الدين، علماً بأنّه قد صرّح في أول حديث له في مسجد بئر العبد إنه التقى بالسيد شرف الدين في أوائل الخمسينات!! فأين هي الحقيقة بين هذه الأقوال المتضاربة؟! وهل يمكن الاطمئنان بأنه لم يكن من قبيل من «أساء سمعاً فأساء إجابة»! نقل خاطئ لرأي الإمام الخميني!

غير أن عدم الدقة في نقل آراء الغير لم تقتصر على هذه المجالات بل تعدتها لنقل الآراء الفقهية لمراجع التقليد، فعندما سئل عن جواز زواج المسلم من الكتائية أجاب: «حسب الفتوى الموجودة الآن من المراجع إنه يجوز للإنسان أن يتزوج امرأة مسيحية مع بقائها على دينها، وإن كان الاحوط استحباباً ترك ذلك»^(١). ولكن الإمام الخميني وهو أحد مراجع التقليد الذين أكثر «فضل الله» النقل عنهم في حوارهِ المذكور في مجلة الموسم يقول: «والاقوى الجواز في المنقطع، وأما في الدائم فالاحوط المنع»^(٢).

خلاصة الشبهات الخمسة

وبلاخطة كلمات «فضل الله» السابقة نلاحظ أن أهم الشبهات التي يركز عليها كلامه هي الشبهات التالية:

- ١ - الشبهة الأولى: عدم وجود أبواب في المدينة آنذاك، وبناءً على ذلك فإن جميع الروايات التي تدل على إحراق باب البيت وعصر فاطمة عليها السلام وكسر ضلعها وإسقاط جبينها بواسطة الباب ساقطة عن أي قيمة واعتبار.
- ٢ - الشبهة الثانية: إن ضرب المرأة كان أمراً مستهجناً وقبيحاً عند العرب منذ أيام الجاهلية، فكيف يعقل أن يضرب القوم بنت نبيهم وصاحب أشرف بيت بينهم.
- ٣ - الشبهة الثالثة: عدم تطرق الزهراء عليها السلام في أي واحدة من خطبها لما جرى عليها من المصائب رغم أنّ هذا أوقع في بيان المظلومية.
- ٤ - الشبهة الرابعة: إن بيت فاطمة عليها السلام كان فيه الكثير من الرجال وفيهم المسلّحون فكيف سمحوا بالاعتداء على الزهراء بمرأى منهم؟ ولماذا تخرج الزهراء عليها السلام لفتح الباب مع وجودهم وتهديد عمر وأصحابه بحرق البيت وتصريحهم بأنّ المستهدف هم الرجال الموجودون في البيت وبالأخص الإمام علي عليه السلام، هذا فضلاً عن إمكانية فتح الباب بواسطة الخادمة فضة.

- ٥ - الشبهة الخامسة: عدم إمكان رؤية أمير المؤمنين لضرب الزهراء عليها السلام وهو ذلك البطل الضرعام وعدم تحمل غيرته أن يقف مكتوف اليدين أمام الاعتداء على زوجته؛ وإن القبول بالاعتداء مستلزم للقول بأنّ علياً عليه السلام - والعياذ بالله - جبان وليس غيوراً.

(١) الموسم: العدد ٢١، السؤال ٥٥٧.

(٢) تحرير الوسيلة: ج٢، ص ٢٥٥، ولا يقال: إنّ مقصود «فضل الله» قد يكون هو العقد المنقطع فإن ذلك هو مورد وفاق بين المراجع الذين كان يكثر النقل عنهم.

هل هي شبهاته أم شبهات غيره؟!

وقبل الإجابة على هذه شبهات لابد من الإشارة إلى نقطة وهي إنَّ «فضل الله» في مجموع ما طرحه من شبهات لم يكن إلا «كحاطب ليل»، فقد حاول قدر المستطاع أن يكثر من عدد شبهات للإيحاء بقوتها من دون أن يميز بين الغث والسمين، كما أنه لم يأت بشيء جديد، وكل ما فعله هو اجترار كلام الآخرين وجمعه مع تغيير في الالفاظ وإضافة بعض التحسينات! وتبين له بشكل أقوى، فالشبهة الأولى صريح بأنها لاستاذ التاريخ في جامعة دمشق الدكتور سهيل زكار، والشبهة الثانية صرح بأنها للشيخ كاشف الغطاء في كتابه، ونحن ننقلها بطولها حتى ننصف مثير شبهات من أمره ولكي نذكر المصدر الذي استقيت منه الشبهة من غير حاجة لذكر كلام الناقلين!

شبهتا الشيخ كاشف الغطاء:

قال الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (رضوان الله عليه) في كتابه جنة المأوى: «طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الإسلام في القرن الأول: مثل كتاب سليم بن قيس ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده وإلي يومنا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة وأبيهم الآية الكبرى وأهمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين وكل من ترجم لهم وآلف كتاباً فيهم، أطبقت كلمتهم تقريباً أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، إنها بعد رحلة أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدّها حتى احمرّت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها وأسقطت جينيتها، وماتت وفي عضدها كالدملج، ثم أخذ شعراء أهل البيت عليهم السلام هذه القضايا والريزايا، ونظموها في أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال المسلمات: من الكميت والسيد الحميري ودعبل الخزاعي والتميري والسماعي وديك الجن ومن بعدهم ومن قبلهم إلى هذا العصر، وتوسّع أعظم شعراء الشيعة في القرن الثالث عشر والرابع عشر الذي نحن فيه كالخطي والكعبي والكوازين وآل السيد مهدي الحليين وغيرهم ممن يعسر تعدادهم ويفوت الحصر جمعهم وأحاديهم. وكل تلك الفجائع والفظائع وإن كانت في غاية الفظاعة والشناعة ومن موجبات الوحشة والدهشة ولكن يمكن للعقل أن يستسيغها، وللأفكار أن تتقبلها وتهضمها، ولا سيما وإن القوم قد اقتصروا في قضية الخلافة وغصب المنصب الإلهي من أهله ما يعد أعظم وأفظع.

ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدّها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبله عقلي ويقتنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرّجون ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لأنّ السجاياء العربية والتقاليد الجاهلية التي ركّزتها الشريعة الإسلامية وزادتها تأييداً وتأكيداً تمنع بشدة أن تُضرب المرأة أو تمد إليها يد سوء، حتى إن في بعض كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ما معناه: إن الرجل كان في الجاهلية إذا ضرب المرأة يبقّى ذلك عاراً في أعقابهم ونسله.

ويدلّك على تركيز هذه الركيزة بل الغريزة في المسلمين وإنها لم تفلت من أيديهم وإن فلت منهم الإسلام: إن ابن زياد وهو من تعرف في الجراة على الله وانتهاك حرّماته لما فضحته الحوار زينب عليها السلام وأفلجته وصيّرتة أحقر من نملة وأقذر من قملة وقالت له: شكلك أمك يا ابن مرجانة. فاستشاط غضباً من ذكر أمه التي يعرف أنها من ذوات الاعلام، وهم أن يضربها، فقال له عمرو بن حريث وهو من رؤوس الخوارج وضروسها: إنها إمراة، والمرأة لا تؤاخذ بشيء من منطقها.

فإذا كان ابن مرجانة امتنع من ضرب العقيلة خوف العار والشنار، وكله عار وشنار وبؤرة عهار، مع بعد العهد من النبي صلى الله عليه وآله، فكيف لا يمتنع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مع قرب العهد به من ضرب عزيزته، وكيف يقتحمون هذه العقبة الكؤود ولو كانوا أعتى وأعدى من عاد وثمود، ولو فعلوا أو همّوا أن يفعلوا، أما كان في المهاجرين والانصار مثل عمرو بن حريث فيمنعهم من مد اليد الاثيمة، وارتكاب تلك الجريمة.

ولا يقاس هذا بما ارتكبه واقترفوه في حق بعلمها عليها السلام من العظائم حتى قادوه كالفحل الخشوش، فإن الرجال قد تنال من الرجال ما لا تناله النساء. كيف والزهراء عليها السلام شابة بنت ثمانية عشر سنة، لم تبلغ مبالغ النساء، وإذا كان في ضرب المرأة عار وشنار فضرب الفتاة أشنع وأفظع، ويزيدك يقيناً بما أقول إنها - ولها المجد والشرف - ما ذكرت ولا أشارت إلى ذلك في شيء من خطبها ومقالاتها المتضمنة لتظلمها من القوم وسوء صنيعهم معها مثل خطبتها الباهرة الطويلة التي ألقتها في المسجد على المهاجرين والانصار، وكلماتها مع أمير المؤمنين عليه السلام بعد رجوعها من المسجد، وكانت ثائرة متأثرة أشد التأثير حتى خرجت عن حدود الآداب التي لم تخرج من حظيرتها مدة عمرها، فقالت له: يا ابن أبي طالب، افترست الذئاب وافترشت التراب، إلى أن قالت: هذا ابن أبي فلانة يبتزني نحلة أبي وبلغة ابني، لقد أجهد في كلامي، والفيته الالدي في خصامي، ولم تقل أنه أو صاحبه ضربني، أو مدّت يد إلي، وكذلك في كلماتها مع نساء المهاجرين والانصار بعد سؤالهن كيف أصبحت يا بنت رسول الله؟ فقالت: أصبحت والله عاتقة لدياكن، قالية لرجالكن، ولا إشارة فيها إلى شيء عن ضربة أو لطمة، وإنما تشكو أعظم صدمة وهي غصب فدك وأعظم منها غصب الخلافة وتقديم من آخر الله وتأخير من قدّم الله، وكل شكواها كانت تنحصر في هذين الأمرين، وكذلك كلمات أمير المؤمنين عليه السلام بعد دفنها، وتهيج أشجانه وبلابل صدره لفراقها ذلك الفراق المؤلم، حيث توجه إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله قائلاً: السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابتك النازلة في جوارك إلى آخر كلماتها التي ينصدع لها الصخر الأصم لو وعاهها، وليس فيها إشارة إلى الضرب واللطم، ولكنه الظلم الفظيع والامتهان الذريع، ولو كان شيء من ذلك لأشار إليه عليه السلام، لأن الأمر يقتضي ذكره ولا يقبل ستره، ودعوى أنها أخفته عنه ساقطة لأن ضربة الوجه ولطمة العين لا يمكن إخفاؤها.

وأما قضية قنفذ وأنّ الرجل لم يصادر أمواله كما صنع مع سائر ولاته وأمرائه وقول الإمام علي (عليه السلام): إنه شكر له ضربته، فلا أمنع من أنه ضربها بسوطه من وراء الرداء، وإنما الذي أستبعده أو أمنعه هو لطمة الوجه، وقنفذ ليس ممن يخشى العار لو ضربها من وراء الثياب أو على عضدها، وبالجملة فإنّ وجه فاطمة الزهراء هو وجه الله المصون الذي لا يهان ولا يهون ويغشى نوره العيون، فسلام الله عليك يا أم الأئمة الاطهار ما أظلم الليل وأضاء النهار، وجعلنا الله من شيعتك الابرار، وحشرنا معك ومع أبيك وبنيك في دار القرار» (١).

شبهات ابن حجر وابن رزبهان!

وهكذا يتبيّن إنّ الشبهة الثالثة التي لم يذكر «فضل الله» مصدرها هي من قبل الشيخ كاشف الغطاء (رضوان الله عليه)، أما بخصوص الشبهة الرابعة والخامسة فمن المؤسف القول بأنّها شبهة ابن حجر الهيثمي في كتابه «الصواعق المحرقة» وشبهة ابن رزبهان في ردّه على كتاب «نهج الحق وكشف الصدق» للعلامة الحلي، «ولست بأول من غرّه السراب».

فقد نسب ابن حجر كذباً إلى بعض أئمة أهل البيت النبوي أنه قال: «وقد تأملت كلماتهم فرأيت قوماً أعمى الهوى بصائرهم فلم يبالوا بما ترتّب على مقالاتهم من المفساد، ألا ترى إلى قولهم: إن عمر قاذعاً علياً بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت فاسقطت ولداً اسمه المحسن، فقصدوا بهذه الفرية القبيحة والغاوة التي أورثتهم العار والبورار والفضيحة إيغار الصدور على عمر، ولم يبالوا بما يترتب على ذلك من نسبة علي رضي الله عنه إلى الذل والعجز والخور بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والانفة إلى ذلك العار اللاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم، بل ونسبة جميع الصحابة إلى ذلك، وكيف يسع من له أدنى ذوق أن ينسبهم إلى ذلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم عند انتهاك حرماته حتى قاتلوا وقتلوا الآباء والأبناء في طلب مرضاته... إلخ» (٢).

ومن المؤكد أن ابن حجر أراد أن يطرح هذه الشبهة فوجد أنّ أفضل أسلوب لذلك هو نسبتها إلى بعض أئمة أهل البيت النبوي، ولكنه لم يجرؤ على ذكر اسمه؛ لأنّ كذبه سيفتضح.

كلام العلامة الحلي:

أمّا شبهة ابن رزبهان فقبل التعرض لها يحسن نقل نص كلام العلامة الحلي في كتابه ضمن مطاعن ومثالب الخليفة الاول، والذي ردّ عليه ابن رزبهان لاحقاً، قال العلامة الحلي (رضوان الله عليه):

(١) جنة المأوى: ص ١٣٣ - ١٣٨.

(٢) الصواعق المحرقة: ص ٥١.

«ومنها: إنه طلب هو وعمر إحراق بيت أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه أمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة، وابناهما، وجماعة من بني هاشم، لأجل ترك مبايعة أبي بكر. ذكر الطبري في تاريخه قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن للبيعة، وذكر الواقدي: إن عمر جاء إلى علي في عصابة فيهم أسيد أبو الحصين وسلمة بن أسلم، فقال: اخرجوا أو لنحرقنها عليكم، ونقل ابن خيزرانة في غرره: قال زيد بن أسلم: كنت ممن حمل الخطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه عن البيعة أن يبايعوا فقال عمر لفاطمة: أخرجي من في البيت وإلا أحرقتك ومن فيه، قال: وفي البيت علي وفاطمة، والحسن، والحسين، وجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقالت فاطمة: تحرق علي ولدي؟ فقال: إي والله أو ليخرجن وليبايعن. وقال ابن عبدربه وهو من أعيان السنة: فأما علي والعباس فقعدوا في بيت فاطمة، وقال له أبو بكر: إن أبيا فقاتلتهما، فأقبل بقبس من نار على أن يضرهم عليهما الدار، فلقيته فاطمة فقالت: يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟ قال: نعم. ونحوه روى مصنف كتاب المحاسن وأنفاس الجواهر، فلينظر العاقل من نفسه: هل يجوز له تقليد مثل هؤلاء إن كان هذا نقلهم صحيحاً، وإنهم قصدوا بيت النبي صلى الله عليه وآله لإحراق أولاده على شيء لا يجوز هذه العقوبة مع مشاهدتهم تعظيم النبي صلى الله عليه وآله لهم.

وكان ذات يوم يخطب فعبّر الحسن وهو طفل صغير فنزل من منبره وقطع الخطبة وحمله على كتفه وأصعده المنبر، ثم أكمل الخطبة، وبال الحسين يوماً في حجره وهو صغير فزعقوا به فقال: لا ترزموا علي ولدي بوله. مع إن جماعة لم يبايعوا فهلاً أمر بقتلهم، وبأي اعتبار وجب الانقياد إلى هذه البيعة؟ والنص غير دال عليها ولا العقل. فهذا بعض ما نقله السنة من الطعن على أبي بكر والذنب فيه على الرواة من السنة»^(١).

اعتراض ابن رزبهان على العلامة:

أما ابن رزبهان فقد اعترض على العلامة الحلي وجاء بنفس الشبهة التي ذكرها «فضل الله»، وسنذكر نص كلامه استكمالاً لذكر كل الشبهات الواردة في المقام وإن لم يذكرها «فضل الله» ولكي نريح أنفسنا من عناء الرد عليها مستقبلاً، فقد قال:

«من أسمع ما افتراه الروافض هذا الخبر، وهو إحراق عمر بيت فاطمة وما ذكر أن الطبري ذكره في التاريخ، فالطبري من الروافض مشهور بالتشيع، مع إن علماء بغداد هجروه لغلوهم في الرفض والتعصب، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره، وكل من نقل هذا الخبر فلا يشك إنه رافضي متعصب يريد إبداء القدح والطعن على الأصحاب، لأن العاقل المؤمن الخبير بأخبار السلف ظاهر عليه إن هذا الخبر كذب صراح وافتراء بين، لا يكون أقبح منه ولا أبعد من أطوار السلف، وذلك لوجوه سبعة:

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٧٨، عن نهج الحق: ص ٢٧١.

الاول: إن بيت فاطمة كان متصلاً ببيوت أزواج النبي، ومتصلاً بالمسجد وقبر النبي، وهل كان عمر يحرق بيوت النبي والمسجد والقبر المكرّم؟! نعوذ بالله من هذا الاعتقاد الفاسد، لأنّ بيوتهم كانت متصلة معمولة من الطين والسعف اليابس، فإذا أخذ الحريق في بيت، كان يحترق جميع البيوت والمسجد والقبر المكرّم. أكان عمر يقدم على إحراق جميع هذا ولا يخاف لومة لائم ولا اعتراض معترض؟ من تأمل هذا علم إنه من المفتريات الواضحة.

الثاني: إن عيون بني هاشم وأشرف بني عبدمناف وصناديد قريش كانوا مع علي، وهم كانوا في البيت وعندهم السيوف اليمانية، وإذا بلغ أمرهم إلى أن يحرقوا من في البيت، أتراهم طرحوا الغيرة وتركوا الحمية رأساً ولم يخرجوا بالسيوف المسلة فيقتلوا من قصد إحراقهم بالنار.

الثالث: دفع الصائل على النفس واجب، وترك الدفع إثم، وأي صولة على النفس أشدّ من صولة الإحراق، فكان يجب على علي أن يدفعه وإلا قدح في عصمته.

الرابع: لو صح هذا دل على عجز علي - حاشاه عن ذلك - فإن غاية عجز الرجل أن يحرق هو وأهل بيته وإمراته في داره وهو لا يقدر على الدفع، ومثل هذا العجز يقدر في صحة الإمامة.

الخامس: إن أمراء الانصار واکابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين لرسول الله، أتراهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هذا، وإنّ إحراق أهل بيت النبي لا يجوز ولا يحسن؟

السادس: لو كان هذا أمراً واقعاً لكان أقبح وأشنع من قتل عثمان، وقتل الحسين، ولكان ينبغي أن يكون منقولاً في جميع الاخبار لتوافر العزائم والرغبات على نقل أمثال هذا. وما رأينا أحد روى هذا، إلا أنّ الروافض ينسبونه إلى الطبري، ونحن ما رأينا هذا في تاريخه، وإن كان في تاريخه فلا اعتداد به لانه من الوقائع العظيمة المشهورة. وفي أمثال هذا لا يكتفي برواية واحد لم يوافقه أحد، وأهل الحديث يحكمون بأنّ هذا منكر شاذ؛ لأنّ الوقائع العظيمة يتوفر الدواعي إلى نقلها وحكايتها، فإذا نقل مثل هذه الواقعة أحد من الناس أو جماعة من المجهولين المتعصّيين فهي غير مقبولة عند أهل الحديث.

السابع: إنه ينافي هذا رواية الصحاح فإنّ أرباب الصحاح ذكروا في بيعة علي لأبي بكر إنّ بني هاشم لم يبايعوا أبا بكر إلا بعد وفاة فاطمة ولم يتعرض أبو بكر لهم وتركهم على حالهم، وكانوا يترددون عند أبي بكر ويدخلون في المشاورات والمصالح والمهمات وتدير الجيوش، فلما توفيت فاطمة بعث أمير المؤمنين على أبي بكر وقال: اتّني وحدك، فجاءه أبو بكر في بيته فجلسا وتحدّثا، ثم قال علي لأبي بكر: إنك استأثرت هذا الامر دوننا، ما كنا نمنعك عن هذا الامر ولا نحن نراك غير أهل لهذا،

ولكن كان ينبغي أن تؤخره إلى حضورنا، فقال أبو بكر: يا أبا الحسن كان الانصار يدعون هذا الامر لانفسهم، وكانوا يريدون أن ينصبوا أميراً منهم، وكان يخاف منهم الفتنة فتسارعت إلى إطفاء الفتنة وأخذت بيعة الانصار، وإن كان في هذا الامر رغبة فانا اخطب الناس وأقيل بيعتهم وأبايعك والناس. فقال أمير المؤمنين: الموعد بيني وبينك بعد صلاة الظهر، فلما صلوا الظهر رقى أبو بكر المنبر وقال: أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم، فقام علي وخطب وقال: إن بيني وبين أبي بكر شيء فإنه استأثر هذا الامر دوننا، ولم يتوقف بحضورنا وهو أولى للخلافة، ثم قال: أبسط يدك لأبايعك، فبايعه في محضر الناس وبايع بنو هاشم وتم الامر... إلخ»^(١).

تأييد «فضل الله» لاعتراض ابن رزيهان:

وهكذا نلاحظ إن الاعتراض الثاني والثالث والرابع لابن رزيهان هي نفس الشبهة الرابعة والخامسة لـ «فضل الله»، فالمنع والمستقى لهاتين الشبهتين واحد! فهل كان عدم ذكر المصدر الذي استقيت منه الشبهتان خوفاً من الانعكاس السلبي عليه بين الشيعة فيما لو علموا أنه يثير شبهة ناصبي معاند ذكرها ضد العلامة الحلي؟

أما الشبهة الخامسة فقد صرح إن سنياً أثارها عندما سمع قارئ التعزية، وإنه يوافقه في إثارة الشبهة نفسها! وبقيت أربعة من اعتراضات ابن رزيهان وهي الاعتراض الاول والخامس والسادس والسابع، وبما حررناه من تقسيم الشبهات يتضح أن الاعتراض السادس مندرج ضمن الشبهة الثالثة، ويبقى الكلام في الاعتراض الاول والخامس والسابع، وستتطرق لها بعد تفنيد الشبهات الخمسة.

جواب الشبهة الاولى

أما بالنسبة للشبهة الاولى فإن «فضل الله» تعرض لها بشكل من يريد - كما هي عادته ! - إثارة الشبهة والإيحاء بقوتها من دون تحمّل تبعاتها، فنحن لم نسمع عن تفصيل هذه الشبهة سوى أن للدكتور سهيل زكار أدلته! وإن هناك حديثاً في سنن أبي داود يشير إلى هذه الشبهة. هذا مع ما بلغنا أن الدكتور زكار قد أكد على أنه لم يحقق في موضوع عدم وجود الأبواب في المدينة وكل ما في الامر أنه لم يعثر ضمن قراءاته المحدودة ما يدل على وجود الأبواب، وبالتالي فلا يصح لـ «فضل الله» أن يستند على كلامه مع عدم تحقيقه في هذا الامر. مع أن المنهج العلمي يقوم على تبني الآراء وفقاً للدلالة والإبانات لا محاكاة الآخرين في آرائهم.

النصوص الدالة على وجود الأبواب في المدينة:

وعلى كل حال فلا يسعنا في هذا المجال إلا الإجابة على كل ما يحتمل من إثارته في تقوية هذه الشبهة، فنقول:

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٧٩ - ٨٢.

أما أولاً: فهناك مجموعة من النصوص تدل على وجود أبواب للمدينة آنذاك، ويمكن تقسيم النصوص إلى قسمين:

القسم الأول: النصوص التي يستظهر منها أو تنص على وجود الابواب في المدينة المنورة، ومنها:

- ١ - روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: «بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بعض حجراته إذ أطلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله (صلى الله عليه وآله) مذراة فقال: لو كنت قريباً منك لفقات به عينك» (١). فإن وجود كلمة «الشق» يتناسب مع وجود الباب الخشبي ولا ينسجم مع وجود الستار على الباب.
- ٢ - وروى الشيخ الصدوق في علل الشرائع بإسناده إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أجيفوا أبوابكم... إلخ» (٢). قال في لسان العرب ضمن مادة جوف: «وفي حديث الحج: إنه دخل البيت وأجاف الباب أي رده عليه، وفي الحديث: أجفوا أبوابكم أي ردوها» (٣). فإن كلمة «أجيفوا» لم تستخدم في اللغة مع الستار وإنما استخدمت مع الباب، وعدم صحة الاستخدام هو بحد ذاته دليل على عدم كون الابواب سترأ وكونها أبواباً خشبية. هذا كله على فرض صحة إطلاق كلمة الباب على الستار.

ومما روي بمعنى الإغلاق المناسب للباب لا الستار ما رواه الترمذي عن عائشة إنها قالت: «جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في البيت، والباب عليه مغلق» (٤). وروى الترمذي أيضاً بإسناده إلى جابر بن عبد الله، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «أغلقوا الباب، وأوكلوا السقاء... إلخ» (٥). وروى البخاري بإسناده إلى النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «وأغلقوا الابواب واذكروا اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً» (٦).

٣ - وروى البخاري بإسناده إلى أبي موسى الأشعري إنه قال ضمن حديث: «فجلست عند الباب وبابها من جريد» (٧)، فإن هذا نص لا لبس فيه على وجود الابواب الخشبية في المدينة وكون بعضها من جريد النخل.

(١) من لا يحضره الفقيه: ج٤، ص٧٤، الباب ٢١، ح١. وقد ذكر السيد الخوئي في معجمه ثلاثة طرق من الشيخ الصدوق إلى حماد بن عيسى وكلها صحيحة (معجم رجال الحديث: ج٦، ص٢٢٠)، والمذراة والمذرى: خشبة ذات أطراف، وهي الخشبة التي يذرى بها الطعام وتتقى بها الاكداس (لسان العرب: ج١٤، ص٢٨٣).

(٢) علل الشرائع: ص٥٨٢، ح٢١، عنه الوسائل: ج٣، ص٥٧٦.

(٣) لسان العرب: ج٩، ص٣٥.

(٤) الجامع الصحيح: ج٢، ص٤٩٧، ح٦٠١، باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع.

(٥) المصدر السابق: ج٤، ص٢٦٣، ح١٨١٢، كتاب الاطعمة، باب ما جاء في تخمير الإناء وإطفاء السراج والنار عند المنام، وعقب الترمذي عليه: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه جابر»، وكذلك رواه ابن ماجه في سننه: ج٢، ص١١٢٩، ح٣٤١٠، كتاب الاشربة، باب تخمير الإناء.

(٦) صحيح البخاري: ج٤، ص١٥٧.

(٧) صحيح البخاري: ج٥، ص١٠.

ونحن لا نريد أن نقرّ بباقي مضمون الرواية، وإنما ذكرناها كشاهد في مقام الاحتجاج، حيث أنّ المثبّت لعدم وجود الأبواب أو فلنقل المشكك في ذلك استشهد بما جاء في سنن أبي داود، فنلزمه بما جاء من طريق أهل السنة بما هو أصحّ لديهم من ناحية السند والاعتبار.

النصوص الدالة على وجود الباب لبنت فاطمة:

القسم الثاني: النصوص التي يستظهر منها أو تنصّ على وجود الباب الخشبي لبنت فاطمة وأمير المؤمنين (عليه السلام)، ومنها ما يلي:

١ - حديث سد الأبواب إلا باب علي الذي رواه أهل السنة بإسناد صحيح، فقد رواه الحاكم في المستدرک على شرط الشيخين، وصحّحه الذهبي أيضاً^(١)، فإنه لو كان بيت الإمام علي (عليه السلام) من الستار لكان اللازم أن يقال: أسدلوا الستائر لا أن يقال سدّوا الأبواب، فعدم صحة الاستخدام برهان على كون باب بيت فاطمة (عليها السلام) ليس من الستائر.

٢ - روى الكليني بإسناده إلى أبي جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «خرج رسول الله يريد فاطمة وأنا معه، فلما انتهينا إلى الباب وضع يده عليه فدفعه ثم قال السلام عليكم...»^(٢).

٣ - روى الجويني الشافعي بإسناده عن أنس قال: «لما زوج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمة قال: يا أم أنس زفي ابنتي إلى علي، ومريه أن لا يعجل عليها حتى آتية، فلما صلى العشاء أقبل بركة فيها ماء فتفل فيها بما شاء الله وقال: اشرب يا علي وتوضأ، واشربي وتوضئي، ثم أجاف عليهما الباب»^(٣).

٤ - المناقب لابن شهر آشوب عن كتاب ابن مردويه: «ثم أتاه - أي النبي - في صبيحتهما وقال السلام عليكم، أدخل رحمكم الله؟ ففتحت أسماء الباب»^(٤).

٥ - وروى ابن بابويه ضمن حديث طويل أورده في تزويج أمير المؤمنين بفاطمة (عليها السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذ في فيه ماء ودعا فاطمة (عليها السلام) فأجلسها بين يديه، ثم مَجَّ الماء في الخضب - وهو المِزْن - وغسل فيه قدميه ووجهه، ثم دعا فاطمة (عليها السلام) وأخذ كفّاً من ماء فضرب به على رأسها وكفّاً بين يديها، ثم رش جلدتها، ثم دعا بمخضب آخر، ثم دعا علياً فصنع به كما صنع بها، ثم التزمهما فقال: اللهم إنهما مني وأنا

(١) راجع المستدرک: ج ٣، ص ١٢٥ و ١٣٢، ونقله ابن الاثير الجزري عن الترمذي كما في جامع الاصول: ج ٨، ص ٦٥٩، ج ٦٥٠٦، وله مصادر أخرى كثيرة، فمن يحب المزيد فليراجع الصحيح من سيرة النبي: ج ٤، ص ٨٩ - ١٠١.

(٢) الوسائل: ج ١٤، ص ١٥٨، ح ٣.

(٣) فرائد السمطين: ج ١، ص ٩٢، ح ٦١.

(٤) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٦.

منهما، اللهم كما أذهبت عني الرجس وطهرتني تطهيراً فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ثم قال: قوما إلى بيتكما جمع الله بينكما وبارك في سيركما وأصلح بالكما، ثم قام وأغلق عليهما الباب بيده»^(١).

فإن استخدام عبارة (فدفعه) في الحديث الثاني، و(ثم أجاف عليهما الباب) في الحديث الثالث، و(فتحت أسماء الباب) في الحديث الرابع، و(أغلق عليهما الباب بيده) في الحديث الخامس لا يستقيم مع إرادة الستار إذ كان اللازم أن يقال (أزاحه) أو (أسدله).

٦ - وروى الخصبي ضمن قصة الاعتداء وإحراق بيت الزهراء ﷺ: «وأخذ النار في خشب الباب»^(٢).

٧ - وروى العياشي ضمن قصة الاعتداء عن لسان الراوي الذي شهد الهجوم على بيت الزهراء ﷺ: «فلما انتهينا إلى الباب فرأته فاطمة، أغلقت الباب في وجوههم وهي لا تشك أن يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره، وكان من سعف»^(٣).

فهاتان الروايتان صريحتان في الإخبار عن كون باب فاطمة ﷺ من الخشب وبالتحديد من سعف النخيل.

أما ثانياً: فإن «فضل الله» يقر بأن القوم هددوا بإحراق بيت الزهراء، وإنهم كانوا يريدون الإمام علي ﷺ ليباع، وإن في البيت جمعاً من أنصار الإمام علي ﷺ، فإذا كان المطروح على باب بيت الزهراء هو مجرد الستار، فلماذا لم يتم اقتحام البيت بإزاحة الستار ودخول البيت وإخراج أمير المؤمنين ﷺ منه؟ إذ الطريق ستكون مفتوحة أمامهم.

أما ثالثاً: فإن «فضل الله» قال في جوابه الخامس: «إنه من المؤكد إنهم جاءوا بالخطب ليحرقوا باب البيت»، وقد ذكرنا سابقاً في فصل إحراق بيت الزهراء ﷺ أن بعض المصادر السنية كالعقد الفريد والإمامة والسياسة وتاريخ أبي الفداء ذكرت أن عمر بن الخطاب قد أقبل بقبس من نار، فلو كان باب البيت ستاراً لما كانت هناك أي حاجة للإتيان بالخطب إذ كان بالإمكان الاكتفاء بقبس النار لإشعال الستار. هذا بالإضافة إلى أن الإقبال بالنار ووضع الخطب على الباب والتهديد بإحراقه يشير استفهاماً حول سبب الحاجة للتهديد بالإحراق مع إمكان الاقتحام بإزاحة الستار، فإن التهديد بالإحراق مع إحضار الخشب ينسجم مع وجود الباب الخشبي الموصد، وهذا ما تشهد به روايات الهجوم التي تقول إن عمر كسر باب البيت برجله.

(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ١٠٠.

(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧.

(٣) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٧.

أما رابعاً: أشار «فضل الله» في حديثه إن الدكتور سهيل زكار استدلّ على أمور لإثبات عدم وجود الأبواب، ومن جملتها ما جاء في سنن أبي داود، وبالرجوع إلى ما يحتمل أن يكون مستنداً في الاستدلال على رآيه رأينا أن الرواية التالية هي أقرب شيء لما أشار إليه.

وماذا عن رواية أبي داود؟

فقد روى أبو داود في سننه بإسناده إلى سفينة أبي عبد الرحمن قال: «إن رجلاً أضاف علي بن أبي طالب فصنع له طعاماً، فقالت فاطمة: لو دعونا رسول الله ﷺ فاكل معنا، فدعوه فجاء فوضع يده على عضادتي الباب، فرأى القرام قد ضرب به في ناحية البيت فرجع، فقالت فاطمة لعلي: الحقه فانظر ما رجعه، فتبعته فقلت: يا رسول الله ما ردك؟ فقال: إنه ليس لي أو لنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً»^(١).

والقرام على وزن كتاب هو الستر الأحمر أو ثوب ملون من صوف فيه رقم ونقوش أو ستر رقيق كالمقرم^(٢). وقال ابن منظور في مادة زوق: «وفي الحديث ليس لي ولنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً أي مزيناً»^(٣).

وقد جاء بمضمون هذه الرواية أحاديث أخرى كثيرة، منها ما رواه الشيخ الصدوق في أماليه بإسناده عن محمد بن قيس، قال: «كان النبي ﷺ إذا قدم من سفر بدأ بفاطمة ؑ فدخل عليها فاطال عندها المكث، فخرج مرة في سفر فصنعت فاطمة ؑ مسكتين من ورق وقلادة وقرطين وستراً لباب البيت لقدم أبيها وزوجها، فلما قدم رسول الله ﷺ دخل عليها، فوقف أصحابه على الباب لا يدرون يقفون أو ينصرفون لطول مكثه عندها، فخرج عليهم رسول الله ﷺ وقد عرف الغضب في وجهه حتى جلس عند المنبر، فظنت فاطمة ؑ إنه إنما فعل ذلك رسول الله ﷺ لما رأى من المسكتين والقلادة والقرطين والستر، فتزعت قلاذتها وقرطيتها ومسكتيها ونزعت الستر، فبعثت به إلى رسول الله ﷺ وقالت للرسول: قل له ﷺ تقرأ عليك ابنتك السلام، وتقول اجعل هذا في سبيل الله، فلما آتاه وخبره قال: فعلت فداها أبوها - ثلاث مرات -، ليست الدنيا من محمد ولا من آل محمد، ولو كانت الدنيا تعدل عند الله من الخير جناح يعوضة ما سقى منها كافراً شربة ماء، ثم قام فدخل عليها»^(٤).

وروى الأربلي عن مسند أحمد بن حنبل إن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سافر آخر عهده بإنسان من أهله فاطمة ؑ، وأول من يدخل عليه إذا قدم فاطمة ؑ، قال: فقدم من غزاة فأتاها فإذا هو بمسح على بابها ورأى على

(١) سنن أبي داود - كتاب الاطعمة باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه: ج٢، ص ١٣٨ ط دار الكتاب العربي.

(٢) القاموس المحيط فصل القاف باب الميم: ج٤، ص ١٦٥ ط دار مكتبة التريبة.

(٣) لسان العرب: ج ١٠، ص ١٥٠.

(٤) أمالي الصدوق: ص ١٩٤، ح ٧.

الحسن والحسين قليين من فضة، فرجع ولم يدخل عليها. فلما رأت ذلك فاطمة ظنّت إنه لم يدخل عليها من أجل ما رأى، فهتكت الستر ونزعت القلبين من الصبيين فقطعتهما فبكى الصبيان فقسّمته بينهما، فانطلقا إلى رسول الله ﷺ وهما يبكيان، فأخذه رسول الله منهما وقال: يا ثوبان اذهب بهذا إلى بني فلان - أهل بيت بالمدينة - واشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج، فإن هؤلاء أهل بيتي ولا أحب أن يأكلوا طيباتهم في حياتهم الدنيا»^(١).

وترتكز الشبهة التي طرحها «فضل الله» واعتبرها من الشواهد على عدم وجود باب لبّيت فاطمة ﷺ على أن أول ما واجه النبي ﷺ عندما قصد الدخول لبّيت الزهراء ﷺ هو الستار وليس الباب، فالحديث يقول أن النبي ﷺ رأى القرام بمجرد وضع يده على عضادتي الباب، وقد يقال في تأييد ذلك أن الحديث يقول إن القرام قد ضرب به، والضمير يعود للباب وفي ذلك دلالة على أن الستر كان موضوعاً على الباب، أي أنه يحل محله.

ولكن دفع هذين القولين أمر سهل، فإنّ القول الأول يدفعه عدم المنافاة بين وجود الباب ووجود الستار، فنحن نشهد أن وضع الستار قبال باب البيت هي عادة قديمة كانت موجودة ولا تزال سارية في بعض البلدان، والحديث لم يتطرق لذكر باب البيت هل كان مفتوحاً أم أن الرسول قد فتحه ولم يذكر الراوي ذلك لأنه لم يكن محط نظره أم أنه لم يكن هناك باب أساساً كما يسعى «فضل الله» تثبيته، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. هذا رغم أن وضع النبي ﷺ يده على عضادتي الباب فيه إشعار بوجود الباب وإنه كان مفتوحاً لاستقبال النبي لقدومه من السفر.

أما القول الثاني فيدفعه إن معنى قول الراوي: «فأرى القرام قد ضرب به في ناحية البيت» هو إنّ الستر كان ممدوداً من ناحية البيت ومتصلاً بباب البيت، وهذا يؤكد ما قلناه في دفع القول الأول إن القرام كان قد وضع قبال الباب للستر على من في داخل البيت فيما لو فتح الباب، كما هي العادة الجارية حالياً في بعض البلدان. ويشهد لذلك ما ذكره الشريف الرضي إنّ الإمام علي عليه السلام قال في خطبة له يصف رسول الله ﷺ: «ويكون الستر على باب بيته فتكون فيه التصاویر فيقول: يا فلانة - لإحدى أزواجه - غيبه عني، فإني إذا نظرت إليه ذكرت الدنيا وزخارفها»^(٢). أي إن الستر كان موجوداً مع وجود الباب، وأمر النبي ﷺ برفعه لا من جهة كونه سترأ بل من جهة التصاویر الموجودة فيه والتي تذكره بالدنيا.

(١) كشف الغمة: ج٢، ص٧٨، ورواه في بشارة المصطفى: ص٢٠٣، ومسنّد أحمد: ج٥، ص٢٧٥، ونقله ابن شهر آشوب عن مسنّد أحمد وابن شاهين في المناقب: ج٣، ص٣٤٣، وقد روي مضمون هذا الحديث في موارد متعددة من دون التطرق للستر على باب البيت ومن ذلك ما روي بالاسانيد الثلاثة في عيون أخبار الرضا: ج٢، ص٤٤، ح١٦١، وما روي في صحيفة الرضا أيضاً: ص٢٥٦، ح١٨٥.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٦٠.

وغاية ما يدل عليه حديث سنن أبي ادود هو أن الستار كان موجوداً على باب البيت ملاصقاً به أو قبالة على مسافة قصيرة عنه، وليس في ذلك أي دلالة على نفي وجود الباب أو كون الستار بمثابة الباب، بل إن في الأحاديث السابقة دلالة على أن الستار كان موضوعاً لفترة وجيزة ولم يكن كذلك دائماً، حيث جاء في مسند أحمد: «إن فاطمة عليها السلام جعلت وقتاً سترأ»، ولو كان وضع الستار أمراً دائماً في البيوت يضعونه لكي يعوضوا به عن الباب لما كان هناك أي داع من الزهراء عليها السلام لوضع الستار أو نزعها.

ويؤيد كون وضع الستار ليس أمراً دائماً في بيوت المدينة ما رواه الترمذي بإسناده إلى أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «... وإن مر الرجل على باب لا ستر له غير مغلق فنظر فلا خطيئة عليه، وإنما الخطيئة على أهل البيت»^(١). فالحديث فيه إشارة إلى أن بعض البيوت ليس فيها ستر على الباب أو قبالة، كما إنه يدل على التباين والإثنية ما بين الستر والباب، وفي الحديث تأييد أيضاً لما رواه البخاري إن بعض الابواب كانت من جريد النخل مما يعني وجود فواصل بينها تسمح لرؤية ما وراءها لمن يقرب عينه منها، وهذا ما يفسر ما رواه الصدوق في الفقيه إن رجلاً نظر في شق باب إحدى حجرات النبي صلى الله عليه وآله، ولهذا السبب كان يعمد البعض إلى وضع الستر ملاصقاً بالباب. وبهذا يتضح جواب شبهة «فضل الله» التي حاول من خلالها الربط بين نفي وجود الابواب وبين كون الستر هو أول ما رآه عندما قصد بيت فاطمة.

ولا أدري هل يريد «فضل الله» القول بأن الزهراء عندما نزعت الستر عن بيتها، وبتعبير آخر - وفق تشكيك «فضل الله» - نزعت باب بيتها، بقي بيتها مكشوفاً للنظار؟ فإذا كان كذلك فما هو تفسير قوله في الجواب الخامس: «إنه من المؤكد إنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت»؟ فإذا لم يكن الباب موجوداً ولم يكن الستار موجوداً فما الذي سيُحرق إذن؟

نفي وجود الابواب في مكة:

نعم عقد الحر العاملي باباً منفرداً من أبواب مقدمات الطواف وما يتبعها أورد فيه أحاديث عديدة تنصّ على عدم وجود أبواب لدور مكة وإن أول من فعل ذلك هو معاوية بن أبي سفيان، ونحن نقطف منه هذين الحديثين:

١ - الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إن معاوية أول من علّق على بابه مصراعين بمكة فمنع حاج بيت الله ما قال الله عز وجل ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾، وكان الناس إذا قدموا مكة نزل البادي على الحاضر حتى يقضي حجه، وكان معاوية

(١) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٧٠٧، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الاستئذان قبالة البيت.

صاحب السلسلة التي قال الله تعالى: ﴿في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعاً فاسلكوها إنه كان لا يؤمن بالله العظيم﴾ وكان فرعون هذه الامة^(١). وسند الحديث صحيح.

٢ - الصدوق عن أبيه قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان الناب، عن عبيدالله بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قول الله تعالى ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ فقال: «لم يكن ينبغي أن يضع على دور مكة أبواب لأنّ للحجاج أن ينزلوا معهم في دورهم في ساحة الدار حتى يقضوا مناسكهم، وإن أول من جعل لدور مكة أبواب معاوية^(٢)». وإسناد الصدوق صحيح أيضاً.

وقد جاء الحديث بهذا المضمون في كتب أهل السنة أيضاً، فقد أورد عبدالرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى سنة ٢١١هـ) باباً تحت عنوان «باب الكراء في الحرم، وهل تبوّب دور مكة، والكراء في منى» ضمن كتاب الحج، روى فيه عن معمر، عن منصور عن مجاهد: إن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة، لا تتخذوا لدوركم أبواباً لينزل البادي حيث يشاء. قال: وأخبرني منصور، عن مجاهد: نهى عن إجارة بيوت مكة وبيع رباعها. قال: وأخبرني معمر وأخبرني بعض أهل مكة قال: لقد استخلف معاوية وما لدار بمكة باب^(٣).

غير أن كون هذه الحالة في مكة لا يعني بأي حال وجودها في بقية الأماكن في شبه الجزيرة وخصوصاً مع تصريح الأحاديث بوجود الأبواب فيها، بل يستشف من نفس هذين الحديثين وغيرهما من أحاديث هذا الباب إن هذه الحالة كانت من مختصات بيوت مكة، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لما كان أي داع لتخصيصها بالذكر.

الاستشهاد بقصة زنا المغيرة:

ثم إن «فضل الله» لتثبيت شبهة عدم وجود الأبواب أيّد كلامه بشاهدين:

الشاهد الأول: حديث الستار على باب بيت فاطمة عليها السلام، وقد تعرّضنا له قبل قليل. الشاهد الثاني: قصة زنا المغيرة بن شعبة الذي افترض أمره لانكشاف الستار عن الدار التي زنى فيها بأمر جميل^(٤).

وقد ارتكب «فضل الله» عدة مغالطات بهذا الاستشهاد، فهو أولاً قد استشهد بقصة دارت في زمن عمر بن الخطاب وفي الكوفة مع أن محل البحث هو زمن النبي صلى الله عليه وآله وفي المدينة، أي إنه قياس مع فارق الزمان والمكان، ولو كان يصح الاستدلال بكل ما

(١) وسائل الشيعة - كتاب الحج - الباب ٣٢ من أبواب مقدمات الطواف وما يتبعها، باب إنه يكره أن يعلّق لدور مكة أبواب، الحديث الأول: ج ٩، ص ٣٦٧، عن الكافي: ج ٤، ص ٢٤٤.

(٢) المصدر السابق - الحديث الثالث - عن علل الشرائع، الباب ١٣٥، ص ٣٩٦.

(٣) المصنف: ج ٥، ص ١٤٧، ح ٩٢١١.

(٤) راجع تفصيل هذه الواقعة بمصادرها، كتاب الغدير: ج ٦، ص ١٣٧ - ١٤٤.

روي وفي أي زمان ومكان لصح لنا الاستشهاد مثلاً بما رواه الكليني في فروع الكافي بسند موثق عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل استاجر رجلاً يصلح بابه فضرب المسمار فانصدع الباب فضمنه أمير المؤمنين» (١).

إن مثل هذا الاستشهاد مع وضوح بطلانه وضعفه ليكشف عن شيء من المستوى العلمي لـ «فضل الله»، فمن ينقب عن أدلته يجدها في مهب الريح وأهون من بيت العنكبوت، ولذا كان من الضروري الانتباه إلى أن قيمة الرأي ليس في أسلوب الخطابة ولا في استخدام الكلمات الطنانة بل في متانة الدليل، فهو الميزان والمقياس في تقويم الآراء.

أما ثانياً: فإنه بعد الرجوع إلى المصادر التي تطرقت لذكر قصة زنا المغيرة بن شعبه بأم جميل لم نجد فيها ما يدل على عدم وجود الابواب بل فيها دلالة معاكسة، فالطبري يذكر قصة مشاهدة المغيرة متلبساً بالزنا ضمن أحداث سنة ١٧هـ كما يلي:

«كان الذي حدث بين أبي بكر والمغيرة أن المغيرة كان يناغيه، وكان أبو بكر ينافره عند كل ما يكون منه، وكانا بالبصرة، وكانا متجاورين بينهما طريق، وكانا في مشربتين متقابلتين لهما في داريهما في كل واحدة منهما كوة مقابلة الأخرى (٢)، فاجتمع إلى أبي بكر نفر يتحدثون في مشربته، فهبت ريح ففتحت باب الكوة، فقام أبو بكر ليصفقه، فبصر بالمغيرة - وقد فتحت الريح باب كوة مشربته - وهو بين رجلي امرأة... إلخ» (٣). فهذه الرواية ليس فيها ذكر لستار، بل تحدثت عن باب الكوة، وأن منشأ مشاهدة المغيرة هو افتتاح باب الكوة بسبب الريح مما يعني أنه لم يكن محكم الإغلاق بمزلاج ونحوه، ويفهم من الرواية أيضاً القرب ما بين الغرفتين المتقابلتين من البيتين، وبالتالي ضيق الطريق الفاصل بين البيتين.

أما رواية البيهقي فتقول: «إن أبا بكر وزياداً ونافعاً وشبل بن معبد كانوا في غرفة، والمغيرة في أسفل الدار فهبت ريح ففتحت الباب ورفعت الستر فإذا المغيرة بين رجلها... إلخ» (٤). وهذه الرواية وإن ذكرت وجود الستار لكنها أكدت وجود الباب أيضاً، ونفس تعددهما دليل على الغيرية؛ إذ لو كان الستار والباب بمنزلة واحدة لم يكن داع للتكرار وخاصة مع تباين التعبير بينهما بالفتح المناسب للباب والرفع المناسب للستر، ويؤيد وجود الباب في البيت الذي مورست فيه الفاحشة أن من يريد أن

(١) الوسائل: ج ١٣، ص ٢٧٤، ح ١٠.

(٢) المشربة: الغرفة، والكوة: الحرق في الخائط والثقب في البيت ونحوه، وهو هنا بمعنى النافذة، راجع لسان العرب: ج ١، ص ٤٩١؛ ج ١٥، ص ٢٣٦.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٤٩٣ ط الكتب العلمية.

(٤) السنن الكبرى: ج ٨، ص ٢٣٥، عته الغدير: ج ٦، ص ١٣٧، وذكر في هامش ص ١٣٩ بعض المصادر الأخرى فليراجع.

يرتكب الزنا يعمد إلى اختيار الأماكن المستورة فلا يعقل أن يفعل ذلك مثلاً أمام مدخل بيته حيث لا يكون مانع لرؤيته سوى ستار قد يرفعه الطفل الصغير!

يحسن بنا الوقوف هنا لملاحظة الأسلوب الذي اتخذته «فضل الله» في إثارة التشكيك بغرض إنكار وجود الأبواب وبالتالي إنكار ما وقع على الزهراء (عليها السلام) من الجرائم المتصلة بوجود الباب كإحراقه مثلاً، فهو يقول: «السنة يقولون، مش السنة، الدكتور سهيل زكار هذا ناقش رسالة حسن جابر المنتصر من هذا المنطلق، أستاذه هو، أستاذ التاريخ في جامعة دمشق، هذا يقول إنه في المدينة في ذلك الوقت ما فيه أبوابه، كان ستائر، وعنده أدلة، أنا ناقشته، قلت له: ولكن فيه جذوع النخل، قال لي: جذوع كانوا يعملونها (أبواباً ولكن) أخيراً هذا (قد حصل)، يقول: أساساً ما فيه هناك (أبواب)، حتى في سنن أبي داود فيه شيء موجود، هساع ما جا نقول حقيقة، ولكن أريد أقول لو فرضنا جاءك نص لغوي أو تاريخي، يقول لك إن المسألة إنه في المدينة ما كان فيها إلا برادي»، فهو يثبت شيئاً في البداية وينسبه إلى غيره موحياً بقوته حيث إن له أدلته! ولكنه لا يريد تحمّل مسؤوليته في نفس الوقت فيما لو نوقش في كلامه ولذا لا يثبت أنها حقيقة، وبعد ذلك يسعى إلى أن يؤسس تشكيكه على ما اعتبره افتراضاً فيدعمه بقوله: «وهذا أيضاً فيه شواهد»!

فانظر - أخي المؤمن - إلى أسلوب المناورة والتحايل والتلاعب بالالفاظ لزرع الشك في قلب المستمع على أساس الظن والاحتمال الخاطيء، وحقاً ما قيل إن هذا لهُوَ الفن الذي يحسن «فضل الله» إتقانه، فلا أظن أن «فضل الله» يعتبر الدكتور سهيل زكار أعلى منه رتبة بحيث لا يستطيع أن يفند رأيه ويدلي برأيه فيما قاله (هذا إذا كان ما نسب إلى الدكتور صادراً عنه بالفعل، إذ يقال أنه نفاه وتكرر له!)، فما معنى أن يقول إن «عنده أدلته» رغم مناقشته إياه؟! فإما أن يقبل الأدلة أو يرفضها، أما أن يعلّق الأمر بين الإثبات والنفي - «كراكب اثنين» - على أساس أن هناك وجهة نظر فهذا يدعو للشك بأن في نفس المشكك أمراً يخفيه! فكيف إذا اجتمع هذا مع نفي الدكتور سهيل زكار لما نسب إليه «فضل الله»؟! «ونجارها نارها».

جواب الشبهة الثانية

ولابد في البداية إلى التنبيه على أمر وهو أن «فضل الله» أخذ يستند في تشكيكه في كل ما جرى على الزهراء (عليها السلام) من ظلم على كلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بالرغم من أن الشيخ كاشف الغطاء انحصر تشكيكه في خصوص الضرب على الوجه المستلزم للمس بدن الأجني لجسمها الشريف الطاهر، فعبارة صريحة في قبول بعض ما جرى عليها من اعتداء، فهو يقول: «وكل تلك الفجائع والفظائع وإن كانت في غاية الفظاعة والشناعة ومن موجبات الوحشة والدهشة ولكن يمكن للعقل أن يستسيغها، وللأفكار أن تتقبلها وتهضمها، ولا سيما وإن القوم قد اقترفوا في قضية

الخلافة وغصب المنصب الإلهي من أهله ما يعدّ أعظم وأفظع...، وأما قضية قنذ وإن الرجل لم يصادر أمواله كما صنع مع سائر ولاته وأمرائه وقول الإمام علي (عليه السلام): إنه شكر له ضربته، فلا أمنع من أنه ضربها بسوطه من وراء الرداء، وإنما الذي استبعده أو أمنعه هو لطمة الوجه»، بل عباراته تفيد التأكيد على ظلمها فيما عدا ما شكك فيه، فهو يقول: «طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الإسلام في القرن الأول: مثل كتاب سليم بن قيس ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده وإلى يومنا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة وأبيهم الآية الكبرى وأهمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين وكل من ترجم لهم وآلف كتاباً فيهم، أطبقت كلمتهم تقريباً أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، إنها بعد رحلة أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجعها، ولطموا خدّها حتى احمرّت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملج، ثم أخذ شعراء أهل البيت (عليهم السلام) هذه القضايا والرزايا، ونظموها في أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال المسلمات».

ولوضوح كون محط اعتراض الشيخ كاشف الغطاء ما ذكرناه علّق شهيد المحراب الأول السيد القاضي الطباطبائي عند قول كاشف الغطاء «لو ضربها من وراء الثياب أو على عضدها» بما يلي:

«يظهر من هذا الكلام أنّ مراد شيخنا الإمام (رحمه الله) من أول هذا المقال إلى آخره هو استبعاد أن تصل يد أئمة من أجني إلى بدن الصديقة الطاهرة ووجعها (عليها السلام) بالضرب والطم، وهذا الاستبعاد في محلّه، فإنه لا يمكن أن يصل أجني إلى بدنّها قطعاً، وأما الضرب من وراء الثياب والرداء فلا استبعاد في ذلك في نظره رحمه الله، كيف وقد طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الإسلام إلى اليوم وأطبقت كلمتهم على أنها ضربت بعد أبيها حتى كسر ضلعها وأسقطت جنينها وماتت وفي عضدها كالدملج»^(١).

ولا أظن أنه سيعارضهما فيما قالاه أحد، فقد جاء في بعض روايات الاعتداء ما يشهد لذلك، ومن ذلك ما روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «وصفقة عمر على خدّها حتى أبرى قرطها تحت خمارها فانتثر، وهي تجهر بالبكاء تقول: يا ابتاه يا رسول الله، ابتكت فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها وتصفق، يا ابتاه ويسقف خد لها كنت تصونه من ضيم الهوان يصل إليه من فوق الخمار، وضربها بيده على الخمار لتكشفه... إلخ»^(٢). فهذا النص لا يدع أي مجال للترديد أو الشك في أنها (عليها السلام) لم يمس بدنّها الشريف ظفر أجني، وإنما كان الضرب من فوق الحجاب والخمار.

(١) جنة المأوى: ص ١٣٧.

(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧.

إنكار وتشويه ... !

ولكن مؤلف «هوامش نقدية» سعى إلى إنكار أمر والتشويه على أمر آخر من كلام الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره)، فقد أنكر أن يكون في كلامه ما يشير إلى تحقق الإجماع حول ما جرى على الزهراء (عليها السلام)، فقد قال: «أما دعوى الإجماع الذي ذكرها الشيخ كاشف الغطاء كما يقول مرتضى العاملي فلا عين لها ولا أثر في كلماته»^(١).

ولكن من يراجع عبارة كاشف الغطاء يجد فيها ذلك، إذ ليست هناك خصوصية لاستخدام لفظ الإجماع بل يتحقق بكل لفظ يؤدي معناه، ومما يشهد بهذا المعنى قوله: «طفحت واستفاضت كتب الشيعة ... كل كتب الشيعة ... أطبقت كلمتهم تقريباً أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، إنها بعد رحلة أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها ... ثم أخذ شعراء أهل البيت (عليهم السلام) هذه القضايا والرزايا، ونظموها في أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال المسلمات»، ففي كلامه إقرار بالاستفاضة في كل كتب الشيعة بل إطباق الكلمة وإرسال شعراء أهل البيت (عليهم السلام) ذلك إرسال المسلمات، وهو وإن قال: «أطبقت كلمتهم تقريباً أو تحقيقاً»، ولكن مع ملاحظة قوله: «كل كتب الشيعة» يعلم إنه لم يكن مخالف في البين، والإطباق التقريبي لا يعني وجود المخالف بالضرورة إذ قد يشمل عدم التعرض لذلك أيضاً وكما فعل ذلك الأربلي على سبيل المثال في كشف الغمة، وقد ذكرنا أنه كان يستخدم التقية في كتابه.

ثم لو افترضنا أن كلام كاشف الغطاء لا يدل على تحقق الإجماع فإن هذا لا يقلل من قيمة الاستفاضة، وهو أقل ما يمكن أن يكون مستفاداً من كلامه، وقد مرّ بنا في مبحث منزلة الزهراء (عليها السلام) إلى أنّ السيد الخوئي ذهب إلى توثيق عبدالله بن عباس لمجرد استفاضة الاخبار المادحة له مع إقراره بأن جميع الروايات المادحة ضعيفة سنداً.

ضابط قبول المستفيض:

قال مؤلف هوامش نقدية: «هذا على أنّ استفاضة ومشهورة الاخبار لا تعني بالضرورة قبولها بلا مناقشة وإلا لزم قبول الروايات المستفيضة التي تحدّثت عن تحريف القرآن الكريم، وهي روايات بلغت من الشهرة أن رواها السنة والشيعة، فهل يلتزم به السيد المرتضى؟! أرجو أن لا يضطر منهج السيد مرتضى قبوله بهذه الاخبار!»^(٢).

وهذا الاعتراض في غاية الوهن؛ لأنّ المناط في الأخذ بالمستفيض لما يبعث على الاطمئنان بصحة مضمون ما ورد وإن كان بأسانيد ضعيفة، ونفس الأمر ينطبق بالنسبة للتواتر فإنه لو فرضنا أن الأحاديث المادحة لابي بكر وعمر قد بلغت حد الاستفاضة أو التواتر فهذا لا يعني قبولها لانه قد حصل العلم ومن خلال أدلة أخرى واضحة ونصوص صحيحة كثيرة أن واقع امرهما ليس كذلك، فيتفتي بتحقيق العلم والاطمئنان

(١) هوامش نقدية: ص ٧٤.

(٢) هوامش نقدية: ص ٤١.

من كثرة الاحاديث المادحة لهما، ونفس الامر ينطبق بالنسبة للروايات الدالة على تحريف القرآن، إذ قامت أدلة قاطعة موجبة للعلم تؤكد عدم وجود التحريف فيه، ولذا فيعرض عن جميع ما ورد مما يدل على التحريف، وبناءً على ذلك فقد يبلغ عدد بعض الروايات على أمر ما بحيث لو كانت لوحدها لحصل العلم بها ولكن ترد روايات بنفس الكثرة تخالفها، وحينها لا يتحقق العلم بالتواتر فيهما ولا بد من الفحص عن الواقع من خلال أدلة وقرائن وشواهد أخرى.

إذن الأصل في المستفيض والمتواتر الاخذ به مالم يحصل قبالة دليل علمي مثل تحقق استفاضة أو تواتر يخالفان مضمون الاول، وليس المقام فيما نحن فيه من هذا القبيل؛ إذ لم يرد دليل قاطع ينفي حصول الاعتداء على الزهراء (عليها السلام)، ولا يمكن رد المستفيض لمجرد عروض شبهة سخيفة أو علامة استفهام سقيمة، ومنشأ هذا الخط هو جهل مؤلف «هوامش نقدية» بضابطة قبول الاخبار، «وقد ضل من كانت العميان تهديه».

التخليط لتضييع الحقيقة:

أما الأمر الآخر الذي حاول تشويهه فهو محاولة الخلط بين موضع تشكيك الشيخ كاشف الغطاء وهو خصوص الضرب على الوجه المستلزم للمس يد الاجنبي لوجه الزهراء (عليها السلام) وبين بقية ما جرى عليها، وقد استشهد على ذلك بقوله: «ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبله عقلي...»، ثم علق قائلاً: «وهي صريحة في موقفه تجاه الاخبار المشار إليها»^(١). وقد أفصح عن محاولة التخليط الفاشلة حينما أنكر بعض مظاهر التعدي على الزهراء (عليها السلام) عبر التفصيل في تلك المظاهر، مستغلاً تفصيله في تضييع بعض تلك المظاهر وإخفاء الحقيقة، فقد قال: «لأن موضوع النزاع - فيما أعلم - ليس هو غصب فدك أو محاولة دخول دار فاطمة أو دخوله فعلاً أو محاولة الإحراق أو الإحراق فعلاً، أو انتهاك حرمة علي (عليه السلام) ... فإن ذلك كله مما لا يختلف فيه اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم. إنما البحث في ضربها وبالطريقة التي تصوّرها بعض الروايات بطريقة مذلة مهينة لم يتقبلها وجدان وعقل كاشف الغطاء وغيره لا تبرئة منهم للظالمين بل احتراماً لمقام وقديسية الزهراء (عليها السلام). هذا وإن الذي ناقش في ذلك لا ينكر وجود الروايات بل وشهرتها ليقال له إن الروايات مشهورة وقد اشتهلت عليها كتب الاصحاح، بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً، لا في غيره من مظاهر الاعتداء الأخرى، وكفى بواحدة منها إساءة وجراً على مقام بيت العصمة (عليها السلام). وخير شاهد يدعم ما أقول هو موقف الشيخ كاشف الغطاء الذي استبعد وقوع الضرب على الزهراء (عليها السلام) مع أنه أشار إلى شهرة هذا الحادث روائياً واشتمال كتب الاصحاح عليه، ولا تلازم بين الشهرة الروائية والوثوق بها.

(١) هوامش نقدية: ص ٤١.

نعم يتوقف إنكار إمكانية المناقشة على دعوى التواتر الذي يوجب العلم، فلا يبقى معه مجال للإنكار والمناقشة. والظاهر أنه ليس ثمة ما يشير إلى تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب^(١).

ويجب عن هذه المزاعم بالآتي:

١ - ذكرنا في فصل دخول بيت الزهراء أنّ تحديد موضع النزاع بضرب الزهراء ﷺ يتنافى مع تشكيكات صاحبه حول دخول البيت وإحراقه.

٢ - إنه سعى إلى تعويم كلام كاشف الغطاء بالخلط بين عدم تقبّل خصوص لطم الوجه المستلزم للمس يد الأجنبي وبين مطلق الضرب من غير تفصيل بين أنواعه، فلاحظ قوله: «بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً»، وقوله: «وخير شاهد يدعم ما أقول هو موقف الشيخ كاشف الغطاء الذي استبعد وقوع الضرب على الزهراء ﷺ»، وقوله: «والظاهر أنه ليس ثمة ما يشير إلى تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب».

٣ - أنه تغافل عن بقية أنواع الاعتداء في كلامه وهي أهمها مثل كسر الضلع وإسقاط الجنين، وتطرق إليها بشكل ملتو، فهو من جهة لا يذكر كسر الضلع وإسقاط الجنين في جملة كلامه عند تحديد موضع النزاع ويضع نقاطاً (..) في كلامه بعد قوله: «أو انتهاك حرمة علي ﷺ»، ثم يقول بعد ذلك: «... بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً، لا في غيره من مظاهر الاعتداء الأخرى»، من غير أيّ تعرض لمسألة كسر الضلع وإسقاط الجنين.

فإن كان يقصد من «مظاهر الاعتداء الأخرى» ما يشمل كسر الضلع وإسقاط الجنين فهذا حجة عليه، لأنّ إسقاط الجنين لم يكن ليحصل لولا ضربهم للزهراء ﷺ، وهل يفرق في صدق الضرب بين كونه باليد أو السوط أو برفسة الرجل أو باللكز بنعل السيف؟! أعينونا أيها المتبحرون في اللغة العربية! أما إن كان قاصداً لغير ذلك فهذا شكل من أشكال التدليس وتشويه الحقيقة.

جواب الشبهة بعد التسليم بالقصد:

أما إذا كان مقصود الشيخ كاشف الغطاء - على سبيل الفرض - هو قبح ضرب المرأة بمطلق أنواع الضرب سواء لطم الوجه المستلزم للمس يد الأجنبي أو غيره كضربها بالسوط وبالتالي إنكار ضرب الزهراء ﷺ بجميع أنواع الضرب باعتبارها واحدة من النساء، فإنه يمكن الجواب عن هذا الكلام بأمور:

١ - إنّ الأساس الذي اعتمد لتثبيت هذه العادة هو ما جاء في نهج البلاغة من قول أمير المؤمنين ﷺ لعسكره قبل لقاء العدو بصفين: «ولا تهيجوا النساء بأذى وإن شتمن

(١) هوامش نقدية: ص ٢٩.

اعراضكم وسببن أمراءكم، فإنهن ضعيفات القوى والانفس والعقول؛ إن كنا لنؤمر بالكف عنهن وإنهن لمشركات، وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالفهر أو الهراوة فيغير بها وعقبه من بعده»^(١). والفهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز ونحوه، وقيل: هو حجر يملأ الكف، وقيل: هو الحجر مطلقاً^(٢).

ولكن «فضل الله» وفي أكثر من مناسبة أخذ يشكك فيما هو موجود في نهج البلاغة باعتبار أن رواياته مرسلة، ومن ذلك ما قاله في الشريط المسجل: «نهج البلاغة من حيث المصطلح الفقهي ليس كتاباً مسنداً»^(٣)، فالشريف الرضي جمعه باختياراته، وكتبوا مصادر نهج البلاغة مثل عبد الزهراء الخطيب وجماعة، وتوجد فيه روايات تصحح، وتوجد فيه روايات لا تصحح، ولذا الفقهاء لا يعتبرون نهج البلاغة، ... لكن إذا جئنا إلى نهج البلاغة إلى كل حديث حديث فإننا نحتاج حتى نستدل به إلى ملاحظة سنده^(٤) وهذا كل علمائنا يقولون به وليس أحد دون آخر، فالشريف الرضي هو الذي رواه وهو لم يروه مسنداً، فتحن عندنا أحاديث كثيرة غير مسندة، الخصال للصدوق مثلاً^(٥)، تحف العقول فيه أحاديث ولكنها غير مسندة، ولذا يقولون لك هذه مراسيل يعني لا نعرف من هو الراوي، ولذا يكون (يجب) أن نبحت عن الراوي.

الاعتماد على ما يشكك فيه!

ولو أردنا أن نسير وفق الأساس الذي انتهجه «فضل الله» فإنه لا يصح له الاستناد، والاعتماد على هذه الرواية لأنها مرسلة، ولو رجعنا إلى مصادرنا التي ذكرت هذه الرواية فإنها جميعاً قد أوردتها على نحو الإرسال أيضاً كما ذكرها الكليني والمسعودي^(٦) أما نصر بن مزاحم، فقد روى عن عمر بن سعد بن أبي الصيد الأسدي، وأضاف: وحدثني رجل، عن عبدالله بن جندب، عن أبيه بالحديث^(٧)، وفي السند ضعف في عمر بن سعد فهو مجهول إلا بناءً على قبول أسانيد كامل الزيارات، وجندب والد عبدالله مهمل ولكنه كان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، فلا يتصور إدراكه لأمير المؤمنين عليه السلام، فالرواية بناءً على هذا مرسلة أيضاً.

أما المصادر الواردة عن طريق العامة فلا يصح الاستدلال بها لضعفها السندي.

(١) نهج البلاغة: ص ٣٧٣، الكتاب ١٤.

(٢) لسان العرب: ج ٥، ص ٦٦.

(٣) وهو من زلة اللسان؛ لأن هذا يعد من مصطلحات علم الدراية.

(٤) وهذا منه غريب مع ادّعائه بأنّ مناه قبول الخبر الموثوق به، ولكن يبدو أنه عندما لا يستسيغ أمراً يعمل بمبنى خبر الثقة، وعندما يروق له يتذرع بأنّ مناه هو الخبر الموثوق به!

(٥) يبدو أن هذا من زلة اللسان أيضاً؛ لأنّ كتاب الخصال من حيث المجموع أكثر رواياته مسندة وليس ككتاب تحف العقول الذي كل أحاديثه مرسلة.

(٦) راجع الكافي: ج ٥، ص ٣٩، ح ٤. مروج الذهب: ج ٢، ص ٧٣١.

(٧) وقعة صفين: ص ٢٠٣.

وبالطبع فإننا لا نريد - وكما أسلفنا سابقاً - أن نحصر الحقائق التاريخية بما جاء مذكوراً بسند صحيح من كتبنا، فهي تستنبط بمعونة القرائن حتى بما جاء في أحاديث أهل السنة بسند ضعيف أو مرسل فضلاً عما جاء في كتبنا، ولكننا أحببنا التنبيه على أن «فضل الله» لو أراد الالتزام بما يطرحه كمنهج في التعامل مع نهج البلاغة فإنه لا يصح له الاستناد إليه إلا بعد أن يثبت أن الحديث المذكور فيه صحيح سنداً، بل إنه بناءً على قبول الخبر الموثوق به لا يعني ذلك قبول أي خبر أو رده من دون قرائن وشواهد بحيث يكون القبول أو الرد معتمداً على الانتقاء المزاجي.

٢ - إن كون أمر ما قبيحاً عند العرب لا يعني التزام كل العرب بالتجنب عنه، فإنك لا تجد في العالم على مدى التاريخ أمة التزمت جميع أفرادها بالتجنب عما هو مشين وعار لديها، فقبح أمر شيء وعدم ارتكابه واقعاً أمر آخر، ونفس كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة يدل على أن بعض العرب كان يضرب النساء ولذا كان العرب يعيرون الضارب أو الاعقاب بفعل آبائهم. فنفس عادة قبح ضرب المرأة صدرت من نفس الشخص الذي يشكك «فضل الله» في ضربه للزهراء (عليها السلام)، فلم يكن ضرب عمر للنساء أمراً جديداً حتى نقول بعدم تقبل عقولنا ووجداننا له، فقد صدر منه ضرب النساء في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمرأى منه ومن باقي الصحابة والنساء.

ضرب عمر للنساء بمحضر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):

فقد روى أحمد بإسناده إلى ابن عباس أنه قال: «لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته: هنيئاً لك يا ابن مظعون بالجنة، قال: فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظرة غضب، فقال لها: ما يدريك فوالله إني لرسول الله وما أدري ما يفعل بي، قال عفان^(١): ولا به، قالت: يا رسول الله فارسك وصاحبك، فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قال ذلك لعثمان، وكان من خيارهم، حتى ماتت رقية ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه [وآله] وسلم فقال: الحق بسلفنا الخير عثمان بن مظعون، قال: وبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر: دعهن يا عمر يبيكين، وإياكن ونعيق الشيطان، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه [وآله] وسلم: مهما يكون من القلب والعين فمن الله والرحمة، ومهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان، وقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه [وآله] وسلم على شفير القبر وفاطمة إلى جنبه تبكي، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه [وآله] وسلم يمسح عين فاطمة بثوبه رحمة لها^(٢). وكذلك رواه أحمد بن حنبل قريباً من مضمونه عن ابن عباس أيضاً، ولكن فيه أن المتوفى هو زينب ابنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذ بيد عمر وقال له:

(١) وهو أحد الرواة في سلسلة السند عن ابن عباس.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ص ٣٣٥، وتاريخ المدينة المنورة: ج ١، ص ١٠٢.

مهلاً يا عمر^(١). وذكره أيضاً الحاكم النيشابوري في المستدرک، وصححه الذهبي وقال: سنده صالح^(٢). فسلوك الطريق الصحيح يقضي بإثبات وقوع الضرب من القوم، لا أن نبرئ ساحتهم ونحافظ على سمعتهم ونشوئ التاريخ ونكذب من أجل أن نقرّ بأنهم كانوا متورّعين عن ضرب الزهراء التزاماً بقيم الجاهلية وعاداتها، فإنّ الخصم لا يروي إلّا ما فيه السلامة وكما ذكر ذلك الشيخ الطوسي، ويسعى إلى التعتيم على مساوئ المعتدين، ولهذا فإنّ تنزيههم عن ضرب الزهراء ﷺ يعدّ سلوكاً معاكساً للنهج القويم الذي يقضي بالبحث عن القرائن فيما هو مشكوك صدورهم منهم لتبتيته فضلاً عما ثبت فيه دليل يقرّ الخصم بصحة صدوره.

«فضل الله» يبرّر لعمر!

وقد سبق لـ «فضل الله» أن حاول تبرير تحريم عمر لزواج المتعة حتى لا يحمله على محمل سيء! فقد أكد على أن تحريم عمر لزواج المتعة لم يكن تحريماً تشريعياً بل هو تحريم إداري، وقد قال في هذا الصدد: «إن عدنا إلى بداية التشريع نرى أن المسلمين يتفقون على أن النبي ﷺ شرّعه في ظرف خاص (!). ولكن بعض المسلمين يرون أن هذا التشريع نُسخ، وبذلك فقد تحوّل الحلال إلى حرام، ويرى بعضهم من خلال الروايات الواردة في هذا المجال أنه شرّع مرتين ونُسخ مرتين. ولكن المصادر الإسلامية الشيعية تروي أنه لم ينسخ وتناقش الروايات التي تقول إنه قد نسخ، وتنقل عدة أحاديث تفيد أن هذا التحريم كان تحريماً إدارياً (!) من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي نقل عنه أنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ حلّهما وأنا أحرهما وأعاقب عليهما». وإذا كان من المعروف أن أحداً لا يملك أن يحرم أمراً حلّله رسول الله ﷺ فلا بد لنا (!!) من أن نحمل هذا التحريم على التحريم الإداري الذي تتمثل فيه المصلحة التي يمكن أن تنحصر في مدة معينة»^(٣).

وهذا من أغرب ما بُرر به لعمر بن الخطاب وأشنع دفاع عنه في واقعة تحريمه للمتعة... ومما لا تجده ولا تسمع به حتى في أوساط السنة!

قياس باطل:

٢ - أمّا استبعاد ضرب الزهراء ﷺ قياساً بعدم ضرب ابن زياد لزينب ﷺ فغير تام، فهو يتوقّف على أن امتناع ابن زياد لعنه الله عن الضرب كان لتأصل تلك العادة في نفسه لا لجهة أخرى، كخوفه من مضاعفات ذلك على اهتزاز الوضع أو للسعي من

(١) مسند أحمد: ج ١، ص ٢٣٧.

(٢) المستدرک: ج ٣، ص ١٩٠. وللمزيد يمكن مراجعة الغدير للعلامة الاميني (رضوان الله عليه) حيث ذكر موارد متعددة من انتهاز عمر للنساء وزيه لهن وضربه بالسوط للنساء الباقيات على أبي بكر وخالد بن الوليد حتى سقط خمار امرأة منهن، فقيل له: يا أمير المؤمنين خمارها! فقال: دعوها فلا حرمة لها!

(٣) تأملات إسلامية حول المرأة: ص ١٢٦.

تقليل أهمية الاحتجاج الزينبي العظيم أو لجهات أخرى، بل يمكن القول أنّ من المقطوع به أنّ وجه الامتناع لا يعود للجهة المذكورة، كيف وقد ارتكب جيشه الذي سيره لقتال الإمام الحسين (عليه السلام) من تجاوزات على نساء آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما يهتز له عرش الرحمن عز وجل، فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى فاطمة بنت الحسين (عليها السلام) أنها قالت: «دخلت الغائمة (العامة) علينا الفسطاط، وأنا جارية صغيرة وفي رجلي خلخالان من ذهب، فجعل رجل يفضّ الخلخالين من رجلي وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك يا عدو الله؟ فقال: كيف لا أبكي وأنا أسلب ابنة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقلت: لا تسلبني، فقال: أخاف أن يجيء غيري فيأخذه! قالت: وانتهبوا ما في الابنية حتى كانوا ينزعون الملاحف عن ظهورنا»^(١). وقال حميد بن مسلم: «فوالله لقد كانت المرأة من نسائه وبناته وأهله تنازع ثوبها عن ظهرها حتى تغلب عليه فتذهب بها منها»^(٢). أما ضرب النساء في يوم كربلاء فقد نقل العلامة المجلسي عن فاطمة الصغرى رواية تدل على تلقيها وعمتها زينب بنت علي (عليها السلام) الضرب بالسياط وكعب الرماح^(٣). وهل يتورّع الذين قتلوا الإمام الحسين (عليه السلام) وارتكبوا أعظم جريمة على وجه المعمورة عن ضرب النساء؟! وهل كانت بعد سبيهم لحرم الرسول (صلى الله عليه وآله) وهن حواسر من بلد إلى بلد عادة تمنعهن أو جدان يردعهن؟

عادات لم يلتزم بها العرب:

وإذا كان استبعاد ذلك الضرب لمجرد وجود عادة عند العرب في أيام الجاهلية، فإنّ هناك العديد من عادات الجاهلية التي داسوها تحت أقدامهم، فقد روى الشيخ الصدوق بسند معتبر عند البعض عن جعفر بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبدالله بن عامر، عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: قال الرضا (عليه السلام): «إنّ الحرم شهر كان أهل الجاهلية يحرمون فيه القتال فاستحلّت فيه دماؤنا، وهتك فيه حرمتنا، وسبي فيه ذرارينا ونساؤنا، وأضرمت النيران في مضاربنا، وانتهب ما فيها من ثقالنا، ولم ترع لرسول الله (صلى الله عليه وآله) حرمة في أمرنا»^(٤).

ومحل الخلاف في السند إنّما هو في جعفر بن محمد بن مسرور الذي ترحّم وترضى عليه الشيخ الصدوق في عدة مواضع، وقد ذهب المامقاني وآخرون إلى توثيقه بينما أهمله الإمام الخميني والسيد الخوئي. وكذلك روى الشيخ الصدوق بسند معتبر عند البعض عن محمد بن علي ماجيلويه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن شبيب، قال: «دخلت على الرضا (عليه السلام) في أول يوم من الحرم ...،

(١) أمالي الصدوق: ص ١٣٩، المجلس ٣١، ح ٢.

(٢) نفس المهموم: ص ٣٧٩.

(٣) بحار الانوار: ج ٤٥، ص ٦١.

(٤) الأمالي: ص ١١١، المجلس ٢٧، ح ٢.

ثم قال ﷺ: يا بن شبيب، إنّ المحرمّ هو الشهر الذي كان أهل الجاهلية فيما مضى يحرمون فيه الظلم والقتال لحرمته، فما عرفت هذه الامة حرمة شهرها ولا حرمة نبيها، لقد قتلوا في هذا الشهر ذريته وسبوا نساءه، وانتهبوا ثقله» (١).

ورجال السند قد ورد في حقهم التوثيق باستثناء محمد بن علي ماجيلويه الذي ترحّم عليه الصدوق وترضى عليه، والسيد الخوئي والإمام الخميني يذهبان - وكما ذكرنا سابقاً - إلى أنّ ذلك لا يستوجب التوثيق، أما المامقاني فقد ذهب إلى وثاقته.

وجاء في نوادر علي بن أسباط أنّ الإمام الباقر ﷺ قال: «كان أبي مبطوناً يوم قتل أبو عبدالله الحسين بن علي ﷺ، وكان في الخيمة، وكنت أرى مواليتنا كيف يختلفون معه يتبعونه بالماء يشتد على الميمنة مرة، وعلى الميسرة مرة، وعلى القلب مرة، ولقد قتلوه قتلة نهى رسول الله ﷺ أن يقتل بها الكلاب، ولقد قتل بالسيف والسنان وبالحجارة والخشب وبالعصي، ولقد أوطأوه الخيل بعد ذلك» (٢). ويحق لنا أن نساءل: هل كان من عادات العرب منع الطفل الرضيع العطشان من الماء؟! وهل كان من عاداتهم التمثيل بالجثث؟! من عاداتهم التمثيل بالجثث؟!!

فإذا كانوا غير متورعين عن ارتكاب بعض ما هو مشين من عاداتهم الجاهلية فهل هناك خصوصية لضرب النساء من بين تلك العادات المهجورة تمنعهم من ارتكابها؟ وهل يستطيع «فضل الله» أن يأتي على ذلك بدليل؟

كاشف الغطاء لا يمنع من الضرب بالسياط:

٤ - ثم إنّ الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) قد ذكر في عدة قصائد ما يتنافى مع ما طرحه من تأصل عادة قبح ضرب المرأة، فقد ذكر العلامة المقرّم في خاتمة كتابه مقتل الحسين أربع مرثيات له عن واقعة كربلاء، وجاءت في جميعها أبيات تدلّ على ضرب الجناة المجرمين لنساء أهل البيت ﷺ، ونحن نكتفي بذكر ما جاء في القصيدة الاولى، قال (قدس سره):

حتى غدت بين الاراذل مغنماً
تتأشها أجلافها وجفاتها
فلضربها أعضادها ولسلبها
أبرادها ولنهبها أبياتها
ثم قال بعد عدة أبيات:

فرت تعادي في الفلاة نوائحاً
حسرى تقطع قلبها حسرّاتها

(١) الامالي: ص ١١٢، المجلس ٢٧، ح ٥.

(٢) الاصول الستة عشر: ص ١١٢.

حتى إذا وقفت على جثث لكم
طالت عليها للضربا وقفاتها
قدحت لكم زند العتباب فلم تجدد
غير السياط لجنبها هفواتها^(١)

وهذه الايات لتؤكد ما قاله الشهيد القاضي الطباطبائي من أن الشيخ كاشف الغطاء لم يمنع جميع أنواع الضرب حتى الذي كان بالسوط بل منع من أن تضرب الزهراء عليها السلام على وجهها بنحو يحصل منه لمس يد الاجنبي الاثيمة لوجهها الطاهر، وهو أمر كما قلنا لا استبعاد فيه، بل شهدت به الرواية.

وعلاوة على كل ما مضى فإن إقرار الشيخ كاشف الغطاء بكسر الضلع وإسقاط الجنين، وهي جرائم أكبر من مسألة الضرب يجعل التصديق بتحقيق الضرب سهلاً، بل إن تلك الجرائم ما كانت تحدث لولا الضرب على بدنها النحيل.

جواب الشبهة الثالثة

وهي تندفع بما علّق عليه الشهيد محمد علي القاضي الطباطبائي في هامش «جنة الماوي» تعليقاً على قول الشيخ كاشف الغطاء «ولا أشارت إلى ذلك في شيء من خطبها»: «لعلّ عدم إشارة الصديقة الطاهرة عليها السلام إلى أعمال القوم من الضرب واللطم وكذا عدم إشارة أمير المؤمنين عليه السلام إلى تلك الأعمال الصادرة منهم في حق الزهراء عليها السلام البتول عليها السلام إنما هو من جهة عدم الاعتناء لما صدر منهم من تلك الأعمال الرذيلة، فإنّ الاكابر والاعاظم من الرجال فضلاً عمّن هو في مقام العصمة والولاية لا يعاؤون بما يصدر من الاراذل والاخسة في حقهم من الوهن وعدم رعاية الاحترام بمثل الضرب واللطم، فإنّ تلك الاشخاص في انظارهم المقدّسة كالانعام بل هم اضل. فهل ترى إن حيواناً إذا ركض شخصاً جليلاً أن يقابله بمثل عمله وسوء صنيعه؟ أو يأتي هذا الشخص إلى حشد من الناس وأندية قوم شاكياً من عمل هذا الحيوان؟ بل إذا خاطبهم الجاهلون بالاقوال الشائنة والافعال الشنيعة كالضرب واللطم والشتم وأمثالها مروا كراماً وقالوا سلاماً، وكان عدم إشارة أمير المؤمنين عليه السلام وكذا الصديقة الطاهرة عليها السلام إلى أعمال القوم لهذه العلة. وأما شكواها من غضب الخلافة وغضب فذك فإنّ لهذين الأمرين من الاهمية والاعتناء ما ليست لغيرهما. وقضية مالك الاشر وسخرية رجل ووهنه عليه وعدم اعتنائه له معروفة، فما ظنك بسيد وسيد الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام وسيدة نساء العالمين عليها السلام، ولكن شيخنا الاستاذ (رحمه الله) هو أعرف وأبصر بما جاءت به يراعيته الشريفة. عليه شأبيب الرحمة»^(٢).

(١) مقتل الحسين: ص ٤٨١.

(٢) جنة الماوي: ص ١٣٦.

وكان ينبغي على «فضل الله» - الذي طرح هذه الشبهة وإن لم يصرح بمصدرها - أن يتجاوز في صياغتها إجابة الشهيد القاضي على الشبهتين الثانية والثالثة، ولكنه اكتفى بمجرد طرح نفس الشبهة التي قد أجيب عنها في نفس الكتاب الذي أمر بالرجوع إليه! ويمكن دفع هذه الشبهة أيضاً بأمور:

١ - إنه لو كان يصح الاكتفاء بعدم التعرض للضرب والاعتداء في نفيه لصح لـ «فضل الله» أن ينفي أصل قصة تهديد عمر بحرق البيت بحجة أن الزهراء وأمير المؤمنين (عليهما السلام) لم يذكر ذلك في خطبهم، مع اعترافه بأن ذلك إساءة لها ولحرمتها، فهل يلتزم «فضل الله» بذلك؟

٢ - إن ذكر الزهراء وأمير المؤمنين (عليهما السلام) لتفاصيل ما جرى عليهم في خطبهم وأحاديثهم في الملأ العام قد لا يكون مقبولاً لديهم صلوات الله عليهم من جهة تعلق ذلك بما يمس كرامتهم، فإنهم لسمو أنفسهم الشريفة يكتفون بالحديث والإشارة إلى أصل وقوع الظلم عليهم مما شهدته الكل، وهذا ما هو مشهود في أشعار الزهراء (عليها السلام)، وكذلك في مخاطبة أمير المؤمنين (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو يث إليه شجونه ومراراته بعد مواراته لفاطمة (عليها السلام) في القبر، وأما عندما يكون الحديث في مجلس خاص فإن ذلك لا يمنع من التعرض لبعض ما جرى تنفيساً عن غم وتذكيراً بالظلم كي ينقله السامعون إلى من يليهم وذلك ما فعله أمير المؤمنين (عليه السلام) في مجلس ضمّ خلص أصحابه وبني هاشم في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)، عندما أشار إلى أنّ عمر بن الخطاب أعفى قنفذ من الغرامة من بين بقية ولاته لأنه شكر له ضربته لفاطمة بالسوط (١).

٣ - القضية الأهم لدى الزهراء (عليها السلام) هي قضية اغتصاب الخلافة من أمير المؤمنين، فلو ركزت على ما جرى عليها لآثر ذلك على موقفها من غصب الخلافة، وقد يستغل أعداؤها ذلك في إظهار النزاع وكأنه نزاع شخصي.

و«فضل الله» نفسه قد أجاب عن شبهته بكلام مشابه لهذا، فها هو يقول في حديث له في دمشق بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥: «أرادت أن تثبت أن غصب فدك يعني غصب الحق، وأن غصب فدك يلتقي مع غصب الخلافة، لهذا لم تتحدث في خطبتها عن أي شيء من آلامها، فلم تتحدث عن هجوم القوم على البيت أيّاً كانت الأحداث في داخل البيت مع أنّ المسألة كانت قبل خطبتها...» (٢).

وقال في محاضرة له بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ المصادف ١٣/٩/١٩٩٧ م: «وعليه فقد عانت الزهراء (عليها السلام) من ذلك كله ولكنها لم تتحدث عن ذلك وإنما تحدّث علي (عليه السلام) عندما تحدّث مع رسول الله بعدما دفن فاطمة» (٣).

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٩٦ ط دار الفنون.

(٢) الندوة: ج ١، ص ٦٢.

(٣) نشرة فكر وثقافة: العدد ٥٧.

وقال في خطبة له بتاريخ ١٧ جمادى الاولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٩/٩/١٩٩٧ م: «فإننا نعتبر أن تهديده بحرق الدار حتى لو كان فيها فاطمة ؑ تدل على أن القوم كانوا مستعدين للقيام بكل شيء، وفي هذا تتبدى ظلامتها ؑ، ولكنها صبرت صبر الاحرار وكانت لا تفكر بشكل مهم جداً في هذا، ولهذا لم تتحدث به...» (١).

فما المانع أن يكون السبب الذي دعا الزهراء إلى عدم التحدث عن الهجوم على البيت في خطبتها هو نفس السبب في عدم ذكر ضربها وإسقاط جنينها وما شابههما، وليس غريباً على «فضل الله» هذا التناقض والتهافت في كلماته، فإن الغرض الأهم لديه هو مجرد تكثير عدد الإشكالات والتشكيكات فيما يرتبط بشهادة الزهراء ؑ وإن لم يكن مؤمناً بها أو قد خالفها في موضع آخر! ومن سفسطات «الهوامش»:

قال مؤلف كتاب «هوامش نقدية» اعتراضاً على العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي: «وكشاهد على تناقضه فإنه يسوق الحجج تلو الحجج على أن قضية ضرب الزهراء ؑ قضية متصلة بالخلافة ولا يمكن التفكيك بينهما، وليست قضية شخصية تماماً كقضية فدك التي هي الأخرى ليست قضية شخصية، يقول: (إن الزهراء لا تعتبر ضربها ولا تعتبر أيضاً مسألة فدك مسألة شخصية)».

ولكنه في مقام رد اعتراض الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) وغيره على قضية ضرب الزهراء ؑ وذلك لعدم ورود ما يؤكد احتجاجها بذلك في مجلس أبي بكر أو حديثها مع الانصار أو نساء الانصار، يرى العكس تماماً حيث يرى أن الاحتجاج بضربها سيؤدي إلى تحويل النزاع على الخلافة والإمامة إلى نزاع شخصي، وهذا التحويل - على حد تعبيره - هو أعظم هدية تقدمها الزهراء إليهم...، وهنا يبدو التناقض واضحاً، فإذا كان ضرب الزهراء ليس قضية شخصية تماماً كما هي قضية فدك لأن ضربها يعني انتهاك قدسيته، وفدك مسألة مال، خاصة وأن السيد مرتضى نفسه استبعد صدور بعض ما يروى عن الزهراء وهو قولها لعلي: «... اشتملت شملة الجنين وقعدت حجرة الضنين... وهذا ابن أبي قحافة يبتزني نحلة أبي وبلغة ابني»، وذلك لعدة أسباب منها: إن قولها يكشف عن اهتمامها بالمال وهو لا ينسجم مع زهدها، وهنا يمكن أن نتساءل: إذا كانت مسألة ضرب الزهراء ؑ مسألة على حد فدك، فلماذا احتجت الزهراء على أبي بكر بمصادرتها ولم تحتج بضربها، وإذا كان الاحتجاج بالضرب يساعد أبا بكر وعمر وحزبهما على تصوير النزاع وتحويله إلى مسألة شخصية، فإن الاحتجاج بفدك أولى بمساعدتهما على تحويل النزاع إلى مسألة شخصية لأنها مسألة مال وأملك» (٢).

(١) نشرة بينات: العدد ٥١.

(٢) هوامش نقدية: ص ٩٠.

ويرد على كلامه أمور:

١ - إن الأولى هو توجيه بعض اعتراضاته مثل قوله: «إذا كانت مسألة ضرب الزهراء ﷺ مسألة على حد فذك فلماذا احتجت الزهراء على أبي بكر بمصادرتها ولم تحتج بضربها» إلى صاحبه، فقد أوردنا قبل قليل كلامه في إحدى ندواته بدمشق حيث صرح فيه بأن الزهراء ﷺ لم تذكر آلامها لأن القضية الأهم هي غصب الحق، وغصب فذك يعني غصب الحق وهو يلتقي مع غصب الخلافة، وقال أيضاً بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٤هـ: «كانت الزهراء لا تفكر في جسدها، كيف تألم من خلال عضو هنا وعضو هناك، كانت تفكر أن تحدث المسلمين عن الرسالة، أن تحدثهم عن حق علي في الخلافة على أساس أن علياً يمثل الامتداد الحي الصحيح المستقيم للإسلام، وعندما حدثتهم عن فذك وعن حقها في فذك لم تحدثهم عن مال تطمع فيه ولكنها جعلت فذكاً رمزاً للقضية، ورمزاً للرسالة كما جعلها أبنائها الأئمة من قبل عندما حدثتهم بعض الخلفاء أن يرجعوا إليهم فذك فقالوا: إن فذكاً تمثل الساحة الإسلامية كلها، فذك لا تمثل أرضاً ولكنها تمثل شرعية الحكم الإسلامي»^(١).

٢ - إن كون الزهراء في صميم النزاع في مسألة الخلافة وكذلك قضية فذك لما لها من الارتباط بالخلافة وما استتبع ذلك من الاعتداء عليها لا يعني أن ترتكب الزهراء سلوكاً معيناً يستفيد منه العدو ليصور نزاعها معهم في جميع قضاياها على أنها مسألة شخصية، وهنا تكمن السفسطة التي ارتكبتها المؤلف حيث خلط بين واقع النزاع وبين ما يستفيد منه العدو في تحويل واقع النزاع إلى ظاهر آخر يوحي بأن النزاع شخصي.

٣ - ثم إن هناك فرقاً بين الاحتجاج بالضرب والاحتجاج بفذك في تصوير النزاع شخصياً، فإن الاحتجاج بالضرب لن يغير من الواقع شيئاً، فإن من أساء إلى بنت النبي ﷺ - وهذا مما لا يناقش فيه «فضل الله» ومؤلف الهوامش - أمام المسلمين من غير تغيير منهم، لن يتأثر من الاعتراض عليه بالضرب، وهو شكل من أشكال الإساءة، كما أن الاحتجاج بالضرب لن يقدم معلومة جديدة، فالكل قد علم بذلك، أما غرض الزهراء ﷺ من المطالبة بفذك هو التوصل من خلال قبول الشهادة بملكيتها لفذك إلى قبول الشهادة باستحقاق أمير المؤمنين ﷺ للخلافة أو بالاستفادة من الأموال الحاصلة من فذك في دعم موقع الإمام علي ﷺ، وهي وإن لم تنجح في تحقيق هذا الغرض فإنها على الأقل تكون قد أقامت الحجة والدليل من خلال ما استندت إليه من آيات وروايات وأصول مسلمة، وهذا ما حفظه لنا التاريخ عبر خطبة فذك وبعض الاحتجاجات الأخرى.

ومن الغريب أن مؤلف الهوامش اعتمد في تصوير الإشكال على أساس أن فذك مسألة مال وأمالك، وهذا ما يخالف الحقيقة ويتعارض أيضاً مع رأي صاحبه.

(١) قضايا إسلامية: العدد الأول ١٤١٥هـ، ص ١٣.

جواب الاعتراض السادس لابن رزبهان

أما عدم تطرق مؤرخي أهل السنة لحديث الإحراق وما شاكله من التعدي على الزهراء (عليها السلام) في كتبهم - وهو الاعتراض السادس لابن رزبهان - فقد أجاب عنه العلامة المظفر بقوله: «وأما ما ذكره في الوجه السادس فلو فرض وقوع الإحراق لم يستغرب ترك مؤرخي السنة لذكره، إذ من المعلوم محافظتهم على شأن الشيخين بل وشؤون أنفسهم، فإن رواية ما يشعر بالطعن بهما فضلاً عن مثل هذا العمل الوحشي مما يوجب وهن الرجل وكتابه بأنظار قومه بل يوجب التغيرير بنفسه وعرضه، كما فعل هو نفسه بالطبري كما رأيت وهو ذو الفضيلة عندهم لمجرد سماعه إنه روى قصد الإحراق.

وكما فعل الشهرستاني بالنظام وهو من أكابر معتزلة السنة إذ نسبته إلى الميل إلى الرفض لتلك الرواية التي سمعتها، ولو قال القائل: إنهم أحرقوا الباب لم يبعد عن الصواب؛ لأن كثير الإطلاع منهم الذي يريد رواية جميع الوقائع لم يسعه أن يهمل هذه الواقعة بالكلية فيروي بعض مقدماتها لئلا يخل بها من جميع الوجوه وليحصل منه تهوين القضية كما فعلوا في قصة بيعة الغدير وغيرها.

وبالجملة يكفي في ثبوت قصد الإحراق رواية جملة من علمائهم له، بل رواية الواحد منهم له، لاسيما مع تواتره عند الشيعة، ولا يحتاج إلى رواية البخاري ومسلم وأمثالهما ممن أجهدوا العدا لآل محمد (عليهم السلام) والولاء لأعدائهم، ورام التزلف إلى ملوكهم وأمرائهم، وحسن السمعة عند عوامهم»^(١). أقول: وقد ذكرنا في فصل كسر الضلع ضمن القرائن الخارجية، وكذلك في فصل إحراق بيت الزهراء ما يدل على ذلك فراجع.

جواب الشبهة الرابعة

وهي التي يعبر عنها الاعتراض الثاني لابن رزبهان، وقد أجاب عنها المظفر بقوله: «يرد عليه مع ما عرفت من ابتناؤه على وقوع الإحراق إن الزبير قد أراد قتالهم لكن لم يبلغ مراده وأمير المؤمنين (عليه السلام) مأمور بالصبر والسلم.

أخرج أحمد^(٢) عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سيكون بعدي اختلاف أو أمر، فإن استطعت أن تكون السلم فافعل.

وأما بقية الهاشميين فأمرهم تبع لأمير المؤمنين، وكذا مثل المقداد وسلمان وأبي ذر وعمار، ولا أدري من يعني بأشراف بني عبدمناف وصناديد قريش الذين زعمهم مع علي (عليه السلام)^(٣).

من كان متواجداً في بيت الإمام (عليه السلام)؟

(١) دلائل الصدق: ص ٩٠.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ص ٩٠.

(٣) دلائل الصدق: ص ٨٩.

أقول: الجواب في هذه الشبهة يعتمد على معرفة عدد المتواجدين في بيت فاطمة عليها السلام بعد اجتماع السقيفة، فالمصادر التاريخية تختلف في عددهم وأسمائهم، فقد حددت بعضها المتحصنين في البيت بالإمام علي عليه السلام والزبير ^(١)، وبعضها: بعلي والزبير ومن معهما ^(٢)، وبعضها: بعلي والزبير والمقداد ^(٣)، وبعضها: بعلي والزبير وطلحة ^(٤)، وبعضها: بهم وإضافة رجال من المهاجرين ^(٥)، وبعضها: بعلي والزبير وناس من بني هاشم ^(٦)، وبعضها: بعلي والزبير والعباس ^(٧)، وبعضها: بعلي وبني هاشم والزبير وطلحة ^(٨)، وبعضها: بعلي والزبير والعباس والمقداد وطلحة وجمع من بني هاشم ^(٩)، وبعضها: بعلي والعباس بن عبدالمطلب وابنه الفضل والزبير بن العوام وخالد بن سعيد والمقداد بن عمرو وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وأبي بن كعب ^(١٠).

ورغم أن الاختلاف بين تلك المصادر لا يشكل تناقضاً فيما بينها لأنها ليست في صدد الحصر ونفي ما عدا المذكور في كل مصدر، إلا أن تواجد أولئك الأشخاص في بيت الإمام علي عليه السلام بعد اجتماع السقيفة لا يعني أنهم كانوا في البيت ساعة الهجوم، فإن المهم هو معرفة عدد المتواجدين في البيت قبيل كبس البيت بل لحظة اقتحامه، وهذا ما يساعد كثيراً في إزاحة الشبهة المطروحة.

فمثلاً جاء في تاريخ الطبري ضمن ما رواه ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في خطبة له في المدينة: «وإنه كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن علياً والزبير ومن معهما تخلّفوا عنا في بيت فاطمة، وتخلّف عنا الانصار بأسرها» ^(١١)، فهذا الخبر يفيد وجود أناس متحصنين في بيت الزهراء عليها السلام قبل أن يستتب الأمر لابي بكر، حيث كان هناك اجتماع آخر للانصار، والخبر وإن تعرّض للتهديد بالخروج من البيت إلا أنه ليس فيه ذكر لمن كان في البيت ساعة الهجوم.

- (١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٢، فيما رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري.
 (٢) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٣ - ٢٠٥؛ وتاريخ الإسلام للذهبي في الجزء المخصّص لعهد الخلفاء الراشدين: ص ١١؛ وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٦٧؛ ومسنّد أحمد: ج ١، ص ٥٥؛ والكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢١؛ والبداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٤٦ ط مكتبة المعارف.
 (٣) أمالي المفيد: ص ٤٩.
 (٤) السيرة النبوية: ج ٤، ص ٢٢٥، ط مكتبة الكليات الأزهرية.
 (٥) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٢.
 (٦) بناء المقالة الفاطمية: ص ٤٠١.
 (٧) العقد الفريد: ج ٥، ص ١٣.
 (٨) الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢٠.
 (٩) السيرة الحلبية: ج ٣، ص ٣٥٦.
 (١٠) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٤.
 (١١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٥.

وكذلك نقل ابن الاثير أن المتخلفين عن البيعة هم علي وبنو هاشم والزبير وطلحة^(١)، ولكنه لم يحدّد أنهم كانوا في تخلّفهم مجتمعين في بيت فاطمة فضلاً عن أن يكونوا لحظة الهجوم في البيت.

لم يكن في البيت سوى علي عليه السلام:

غير أنه توجد بعض النصوص التاريخية التي تؤكد أنه لم يكن من الرجال لحظة الاعتداء على الزهراء عليها السلام في البيت سوى الإمام علي عليه السلام، وهي تشير إلى أنّ المتحصنين في البيت كانوا قد خرجوا منه قبيل اقتحام البيت.

و«فضل الله» قد أقرّ في الشريط المسجل أن الزبير بن العوام وهو أحد أبرز المتحصنين في البيت كان قد خرج منه مصلتاً سيفه عندما سمع تهديد عمر بإحراق البيت، وهذا يدل على أقل تقدير أن بعض المتحصنين قد خرج من البيت.

رواية الهجوم عند ابن أبي الحديد:

ويدعم هذا الرأي من نصوص أهل السنة ما ذكره ابن أبي الحديد عند شرح قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي فضنت بهم عن الموت فاغضيت على القذى، وشربت على الشجى، وصبرت على أخذ الكظم وعلى أمر من طعم العلقم» ما هذا لفظه: «اختلفت الروايات في قصة السقيفة، فالذي تقوله الشيعة - وقد قال قوم من المحدثين بعضه، ورووا كثيراً منه - إن علياً امتنع من البيعة حتى أخرج كرهاً، وإن الزبير بن العوام امتنع من البيعة، وقال لا أباع إلا علياً، وكذلك أبو سفيان بن حرب، وخالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، والعباس بن عبد المطلب وبنوه، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وجميع بني هاشم، وقالوا: إن الزبير شهر سيفه، فلما جاء عمر ومعه جماعة من الانصار وغيرهم، قال في جملة ما قال: خذوا سيف هذا فاضربوا به الحجر، ويقال إنه أخذ السيف من يد الزبير فضرب به حجراً فكسره، وساقهم كلّهم بين يديه إلى أبي بكر، فحملهم على بيعته، ولم يتخلّف إلا علي عليه السلام وحده، فإنه اعتصم ببيت فاطمة عليها السلام فتحاموا إخراجهم منه قسراً، وقامت فاطمة عليها السلام إلى باب البيت فاسمعت من جاء يطلبه، ففرّقوا وعلموا إنه بمفرده لا يضر شيئاً فتركوه، وقيل إنهم أخرجوه فيمن أخرج وحمل إلى أبي بكر فبايعه، وقد روى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري كثيراً من هذا»^(٢).

فكلام ابن أبي الحديد صريح في أنّ بعض المحدثين ذكر أنه لم يبق في بيت فاطمة عليها السلام سوى الإمام علي عليه السلام بعد أن ساق عمر بقية مؤيديه، وهم من ذكرت بعض الروايات السابقة أنهم كانوا قد تحصّنوا في بيت فاطمة عليها السلام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله.

(١) الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢٠.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢١.

وهو يدل أيضاً على أن الخلاف وقع بين محدثي أهل السنة في أنهم أخرجوا الإمام علي عليه السلام من البيت أم لا؟ وهو أمر طبيعي منهم حيث يسعون إلى التستر على اقتحام البيت لعلمهم أن ذلك يفتح سيلاً من الأسئلة حول ما يرويه الآخرون عما جرى في عملية الهجوم على الزهراء البتول عليه السلام.

وروى ابن أبي الحديد عن أحمد بن عبدالعزيز أنه روى عن قال: «لما بويع لابي بكر كان الزبير والمقداد يختلفان في جماعة من الناس إلى علي وهو في بيت فاطمة، فيتشاورون ويتراجعون أمورهم، فخرج عمر حتى دخل على فاطمة عليه السلام، وقال: يا بنت رسول الله، ما من أحد من الخلق أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا منك بعد أبيك، وأيم الله ما ذاك بمعاني إن اجتمع هؤلاء النفر عندك أن أمر بتحريق البيت عليهم. فلما خرج عمر جاءوها، فقالت: تعلمون أن عمر جاءني، وحلف لي بالله إن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وأيم الله ليمضين لما حلف له، فانصرفوا عنا راشدين. فلم يرجعوا إلى بيتها، وذهبوا فبايعوا لابي بكر»^(١).

ونؤكد هنا مرة أخرى أن وجود بعض العبارات التي قد يكون فيها شيء من التحريف لا يعني إلغاء كل الخبر لما ذكرناه أن العدو يسعى دوماً إلى رواية ما فيه السلامة والتكتم على ظلمات أهل البيت عليه السلام ومطاعن أعدائهم، ولا مانع لديه من إضافة بعض الأكاذيب ودسها.

ورواية ابن قتيبة للهجوم:

ويعد ما نقله ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أقوى دليل على أنه لم يكن في بيت فاطمة أحد من الرجال عندما أخرجوا الإمام علي عليه السلام، فقد ذكر أن «أبا بكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي فابوا أن يخرجوا، فدعا بالخطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقبل له: يا أبا حفص، إن فيها فاطمة، فقال: وإن، فخرجوا فبايعوا إلا علياً فإنه زعم أنه قال: حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوا محضر منكم تركتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم بينكم، لم تستامرونا ولم تردّوا لنا حقاً، فأتى عمر أبا بكر فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلّف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقفذ وهو مولى له: اذهب فادع لي علياً. قال: فذهب إلى علي فقال له: ما حاجتك؟ فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: لسريع ما كذبتهم على رسول الله، فرجع فأبلغ الرسالة، قال:

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٤٥، ويؤيده أن المتقي الهندي روى في كنز العمال عن ابن أبي شيبة حديثاً مقارباً له في المضمون. راجع كنز العمال: ج ٣، ص ١٤٠، كتاب الخلافة والإمارة، عنه دلائل الصدق: ج ٣، ص ٨٧.

فبكى أبو بكر طويلاً، فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقتل: عد إليه فقل له خليفة رسول الله - وفي نسخة: أمير المؤمنين - يدعوك لتبايع، فجاءه قنفذ فادى ما أمر به، فرفع علي صوته فقال: سبحان الله! لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفذ فابلق الرسالة، فبكى أبو بكر طويلاً، ثم قام عمر فمشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين وكادت قلوبهم تنصدع وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم فاخرجوا علياً^(١).

فهذا النص صريح في أنّ جميع من كان في بيت الإمام علي عليه السلام قد خرج بعد تهديد عمر بإحراقه بمن فيه، وأنّ الإمام علي عليه السلام بقي في البيت وحده ورفض الخروج منه حتى يجمع القرآن، ولكن ذلك لم يشف غليل عمر فاصرّ على إحضاره للبيعة، وعندما لم تثمر محاولات أبي بكر عبر قنفذ لإحضاره قام عمر بنفسه ومعه جماعة وأخرج الإمام علي عليه السلام من بيته. رأي الطبري الإمامي وروايته:

وأما إذا رجعنا إلى أهم المصادر الشيعية التي ذكرت الواقعة بشيء من التفصيل فإن الصورة ستضع أكثر، وسينقش ضباب هذه الشبهة تماماً.

يقول محمد بن جرير الطبري الإمامي: «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام منعه من طلب الخلافة بعد فراغه من دفن رسول الله ﷺ وبعد أن توثب الظالمون فبايعوا أبا بكر أن المدينة كانت محتشية بالمنافقين وكانوا يعضون الانامل من الغيظ، وكانوا يتنهزون - يهتبلون - الفرصة، وقد تهيأوا لها ووافق ذلك في شكاة رسول الله ﷺ وقبل وفاته، وعلي عليه السلام مشغول بغسل رسول الله وبإصلاح أمره ودفنه، فلما انحلت الغمة وبايع الناس أبا بكر من غير مناظرة أهل البيت قعد في منزله، وطلب الخلافة بلسانه دون سيفه، وتكلم وأعلم الناس حاله وأمره معذراً يعلم الناس أنّ الحقّ له دون غيره، وذكرهم ما كان رسول الله ﷺ عقد له، ثم رجع وقعد عن القوم، فصاروا إلى داره وأرادوا أن يضرموها عليه وعلى فاطمة عليها السلام ناراً! فخرج الزبير بسيفه حتى كسروه»^(٢).

فهذا نص لا تعرّض فيه لوجود أحد في الدار سوى الإمام علي وفاطمة وابناهما صلوات الله عليهم بالإضافة إلى الزبير الذي خرج من الدار، فإذا ضمنا هذا النص إلى ما رواه الطبري في «دلائل الإمامة» من رواية الاعتداء فإنّ الحقّ سيسفر لذي عينين!

(١) الإمامة والسياسة: ص ٣٠ ط الشريف الرضي.

(٢) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين: ص ٣٧٣.

انصار علي عليه السلام خارج البيت :

ويقول سليم بن قيس في كتابه بعد أن نقل قصة الهجوم والاعتداء على الزهراء عليه السلام داخل الدار واستغاثة عمر بالناس ما يلي: «فاقبل المقداد وسلمان وأبو ذر وعمار وبريدة الأسلمي حتى دخلوا الدار أغواناً لعلي عليه السلام، حتى كادت تقع فتنة، فأخرج علي عليه السلام واتبعه الناس واتبعه سلمان وأبوذر والمقداد وعمار وبريدة وهم يقولون: ما أسرع ما ختم رسول الله ﷺ وأخرجتم الضغائن التي في صدوركم» (١).

فهذا النص يدل بوضوح على أن انصار الإمام علي عليه السلام كانوا خارج الدار عندما اقتحمها عمر، وأنه لم يكن في البيت سوى الإمام علي والزهراء عليه السلام. كما أنه في نفس قصة الهجوم برواية سليم وكذلك في بقية المصادر لا يوجد أي ذكر لوجود أفراد في البيت أثناء الاعتداء حتى تثار هذه الشبهة.

ولا أدري أين هي الرواية التي تقول أن كل بني هاشم (!) كانوا في البيت لحظة الاعتداء على الزهراء عليه السلام؟ ولم يكتف «فضل الله» بهذا الادعاء بل تبادى ليقول أن كل الروايات (!) تقول أن كل بني هاشم (!) كانوا في البيت أثناء الهجوم!

وبما مرّ يتبين أن الاعتداء على الزهراء عليه السلام لم يكن بمراى من المتحصنين في بيت الزهراء عليه السلام حتى يقال بأنهم وقفوا مكتوفي الأيدي من دون ردة فعل على ذلك، لأنهم كانوا خارج البيت أثناء الاعتداء، وقراءة متأنية في روايات الهجوم ترشدنا إلى أن التهديد كان متكرراً وأن المتحصنين في البيت إما كانوا قد خرجوا من البيت مع أول تهديد بإحراقه كما فعل الزبير عندما خرج منه مصلاً سيفه فكسروه، أو كانوا قد خرجوا من البيت قبل وصول طلائع المحاصرين للبيت باعتبار الفاصل الزمني ما بين أول تحصن لهم في البيت المقارن لاجتماع السقيفة وبين محاصرة البيت والهجوم عليه، وتقيد بعض الروايات كما سيأتي أنها تزيد عن ثلاثة أيام، ومن الطبيعي أن التحصن في بيت الإمام علي عليه السلام وكثرة المراودة عليه لا تتنافى مع خروج المتحصن من بيت الإمام علي عليه السلام في بعض الفترات.

أين عيون بني هاشم؟

كما أنه يمكن القول بالإضافة إلى ما ذكرناه في جواب اعتراض ابن رزبهان بوجود عيون بني هاشم إن من كان حاضراً منهم خارج البيت لم يكن قوي النفس والإرادة بحيث يمكنه أن يمنع محاصرة البيت والتهديد بحرقه، وقد روى الشيخ الكليني بسند معتبر عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن مسكان، عن سدير، قال: «كنا عند أبي جعفر عليه السلام فذكرنا ما أحدث الناس بعد نبههم ﷺ واستذلالهم أمير المؤمنين عليه السلام، فقال رجل من القوم:

(١) كتاب سليم: ج ٢، ص ٨٦ ط نشر الهادي.

أصلحك الله، فأين كان عز بني هاشم وما كانوا فيه من العدد؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: ومن كان بقي من بني هاشم، إنما كان جعفر وحمزة فمضيا وبقي معه رجلان ضعيفان ذليلان حديثا عهد بالإسلام، عباس وعقيل وكانا من الطلقاء، أما والله لو أن حمزة وجعفر كانا بحضرتهما ما وصلا إلى ما وصلا إليه، ولو كانا شاهديهما لاتلفا نفسيهما» (١).

لماذا خرجت فاطمة ولم يخرج علي؟

أما ما أثاره «فضل الله» بخصوص اعتراضه على خروج الزهراء عليها السلام وخطابها للقوم من وراء الباب مع تهديد عمر وتوعيده للإمام علي عليه السلام بما يسمح لأن يصل الأمر إلى الاقتحام فيمكن الجواب عنه بأمرين:

الاول: انشغال أمير المؤمنين عليه السلام بجمع القرآن وبدين النبي صلى الله عليه وآله ووصاياه وشؤون أزواجه، ويدل على ذلك عدة روايات، منها:

١ - ما رواه العياشي في تفسيره من أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لقننذ مبعوث أبي بكر عندما طلب منه إجابة دعوته ليلياح أبا بكر: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لي وأوصاني أن إذا واريته في حفرة لا أخرج من بيتي حتى أولف كتاب الله فإنه في جرايد النخل وفي اكتاف الإبل» (٢).

٢ - ما رواه سليم بن قيس عن عبدالله بن عباس أنه قال: «توفي رسول الله صلى الله عليه وآله يوم توفي فلم يوضع في حفرة حتى نكث الناس وارتدوا وأجمعوا على الخلاف، واشتغل علي بن أبي طالب عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله حتى فرغ من غسله وتكفينه وتحنيطه ووضع في حفرة، ثم أقبل على تأليف القرآن وشغل عنهم بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن همته الملك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله أخبره عن القوم». ثم يتابع ابن عباس سرد الأحداث إلى أن يصل إلى الأحداث التي سبقت الهجوم بقليل، ومنها ما ذكره بقوله: «فاقبل قننذ فقال: يا علي، أجب أبا بكر. فقال عليه السلام: إني لفي شغل عنه، وما كنت بالذي أترك وصية خليلي وأخي» (٣).

٣ - ما رواه الخصيب عن المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام ضمن ما يكون من الرجعة، وما تقصه فاطمة عليها السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله عما جرى عليها وعلى بعليها وأولادها من الظلم، ومما جاء في الشكوى: «وتقص عليه قصة أبي بكر وإنفاذ خالد بن الوليد وقننذ وعمر جميعاً لإخراج أمير المؤمنين عليه السلام من بيته إلى البيعة في سقيفة بني ساعدة واشتغال أمير المؤمنين وضم أزواج رسول الله وتعتيتهن وجمع القرآن وتأليفه وإنجاز عدياته وهي ثمانون ألف درهم باع فيها تالده وطارفه وقضاها عنه» (٤).

(١) الكافي: ج ٨، ص ١٨٩، ح ٢١٦. (٢) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٦.

(٣) كتاب سليم: ج ٢، ص ٨٦٢ - ٨٦٤ ط نشر الهادي؛ و ص ٢٤٩ ط دار الفنون.

(٤) الهداية الكبرى: ص ٤٠٦، وقريب منه: ص ١٧٩.

الثاني: إن الزهراء (عليها السلام) لم تكن تتوقع أن يدخل القوم عليها ويقتحموا دارها، وقد جاء بهذا المضمون ما رواه العياشي نقلاً عن لسان الراوي: «فلما انتهينا إلى الباب فرأتهن فاطمة صلوات الله عليها أغلقت الباب في وجوههم وهي لا تشك أن لا يدخل عليها إلا بإذننا، فضرب عمر الباب برجله فكسره... إلخ» (١).

«لا ترى الرجال» وتحدث معهم بشكل طبيعي...!

والعجيب أن «فضل الله» تشبهاً لشبهته يقول هنا: «الزهراء (عليها السلام) ليش هي تفتح الباب، مخدرة، التي لا ترى رجلاً»، وهو الذي كان بالأمس القريب قد قال - كما هو في الشريط المسجل -: «إن المسألة إذا كان خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا يراها الرجل كيف انطلقت الزهراء وكانت تلتقي بالرجال في الأزمة، وحتى في غير الأزمة كانت تتحدث مع الرجال...»، كما يروي المؤرخون أن أبا بكر وعمر استأذنا علياً في أن يزورا الزهراء (عليها السلام) في بيتها ليتحدثا معها لأنهما سمعا أنها غاضبة عليهما، واستأذنا علياً في ذلك، وقالت له البيت بيتك، وجاءا وجلسا إليها وتحدثا معها وتحدثت معهم بشكل طبيعي!»

فانظر كيف يستخدم «فضل الله» مضمونين متضادين في اتجاهين متعاكسين بغرض الاستدلال بهما على آرائه الاستحسانية، وليس من المبالغة ما يقال أنك تجد أجوبة ما يصدر عن «فضل الله» من شطحات من نفس كلماته.

هذا، بالرغم من أن تحدث الزهراء (عليها السلام) لا يتنافى مع التزامها الخدر فإن ذلك كان من وراء الباب ولم تخرج هي بنفسها في وسط الرجال، وكان تحدثها من باب الضرورة القاضية بدفع العدوان، فإن سلمنا بكون تحدث المرأة مع الرجال مكروهاً كما هو رأي البعض - بل ومحرمٌ على سبيل الافتراض - فلان من المتفق عليه بين الفقهاء أن الضرورة رافعة للكرهية، وهل هناك ضرورة أكبر وأشد من الدفاع عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ودفع العدوان عمن يريد إحراق البيت على من فيه؟ وهل يريد «فضل الله» عبر إثارة شبهة منافاة تحدث الزهراء مع عمر للخدر أن يشكك في أصل التهديد الصادر من عمر بإحراق البيت؟! فإن كثيراً من مصادر قصة الاعتداء سنية كانت أو شيعية اعترفت بوجود حوار قد دار بين الزهراء (عليها السلام) وعمر.

لا دخل لها بالخلافة ولها دخل أيضاً!

أما استنكار «فضل الله» لضرب القوم فاطمة (عليها السلام) باعتبار أن المسألة تتعلق بالخلافة - فالمفروض أن يكون المستهدف هو الإمام علي (عليه السلام) ومن تحصن في بيته، فهم المعارضون المتمردون على الخلافة - وليس للزهراء (عليها السلام) دخل في ذلك فليس في محله وباطل لوجوه:

(١) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٧.

أما أولاً: فإنه مناقض لما صرح واعترف به «فضل الله» نفسه في مناسبات عديدة، فقد قال في الشريط المسجل: «الزهراء كل ما تحدثت عنه فهو عن غصب الخلافة»، وقال في الشريط المسجل أيضاً: «وهكذا نرى أن الزهراء ؑ صاحبة رب البيت المشغولة بأولادها والمشغولة ببيتها وبزوجها وبأبيها انتفضت عندما رأت أن هناك حقاً يضاع وأن هناك مشكلة برزت، مشكلة خاصة وهي عامة في مدلولها وفي حقها فذك، ومشكلة عامة وهي حق أمير المؤمنين ؑ في الخلافة، إنها لم تقل ما لي والدخول في هذا المعترك، شعرت أن موقعها كاتبة رسول الله يفرض عليها أن تقيم الحجة على المسلمين جميعاً»، وقال أيضاً في الشرط المسجل: «فلماذا الإمام علي احتاج إليها، ففي البحار موجود إن الإمام علي كان يدور بها على بيوت المهاجرين والأنصار حتى تدافع عن حق»، وقال في الجواب السادس: «وكانت الزهراء ؑ مشغولة في كل وقتها بالدفاع عن حق علي ؑ في الخلافة، ومن مظاهر تحركها خطبتها في المسجد وكلامها مع نساء المهاجرين والأنصار ورجالهن. وإذا صح الحديث بأن علياً ؑ كان يطوف بها على بيوت «أو جموع» المهاجرين والأنصار - كما جاء في بعض الروايات - فهذا يعني أنها كانت تتحرك بشكل يومي نحو تحقيق هذا الهدف الكبير»، ومن يكون تحركها كذلك فهذا يعني أنها وأمير المؤمنين ؑ يشكلان أهم قطبين للمعارضة بحسب نظر المغتصبين للخلافة.

أما ثانياً: فإن نفس الروايات التي ذكرت قصة الهجوم تقول إن أمير المؤمنين ؑ طاف بالزهراء ؑ على البيوت لأخذ البيعة له، ويظهر من بعض الأخبار أن طواف أمير المؤمنين ؑ بالزهراء ؑ على البيوت كان قبل الهجوم على بيت الزهراء ؑ، ونحن نكتفي بما ذكره سليم بن قيس حول ما جرى من الأحداث بعد اجتماع السقيفة، فقد روى عن سلمان الفارسي أنه قال: «فلما كان الليل حمل علي ؑ فاطمة ؑ على حمار وأخذ بيدي ابنه الحسن والحسين ؑ فلم يدع أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا آتاه في منزله، فناشدهم الله حقه ودعاهم إلى نصرته فما استجاب منهم رجل غيرنا الأربعة وأربعة، فإنا حلقنا رؤوسنا وبذلنا له نصرتنا، وكان الزبير أشدنا بصيرة في نصرته. فلما رأى علي ؑ خذلان الناس إياه وتركهم نصرته واجتماع كلمتهم مع أبي بكر وطاعتهم له وتعظيمهم إياه لزم بيته. فقال عمر لابني بكر: ما يمنعك أن تبعث إليه فيأبى... إلخ»^(١).

فهذه الرواية وغيرها تؤكد على أن الزهراء كانت في صميم النزاع والخلاف في مسألة الخلافة ولم تكن خارجة عنها، وهذا ما يفسر وحشية القوم وصبهم جام حقدهم عليها أثناء الاعتداء والهجوم على البيت.

(١) كتاب سليم: ص ٨٢ ط دار الفنون؛ وج ٢، ص ٥٨٣ ط نشر الهادي. وللمزيد راجع كتاب الاحتجاج: ج ١، ص ٢٠٩ ط دار الاسوة؛ والهداية الكبرى: ص ١٧٨.

بالإضافة إلى أنّ عدم بيعته الإمام علي عليه السلام كانت قد أسقطت أي قيمة للبيعة التي أخذوها لابي بكر في السقيفة، فلذا سعوا إلى تحصيل بيعته بأي ثمن كان، وبما أن ذلك كان أمراً صعباً للغاية فقد أصدر أبو بكر أمره إلى عمر: «إتتني به باعنف العنف»^(١)، وهذا يعني أن كل من سيعترض طريقهم لإلقاء القبض على أمير المؤمنين عليه السلام بغرض أخذ بيعته فإنه سيلاقي نفس الأسلوب، وهذا ما حصل بالفعل مع بضعة النبي صلوات الله عليهما، وقد جاء في رواية سليم بن قيس: «وحدات بينهم وبينه فاطمة عليه السلام عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدمليج من ضربته»^(٢).

ولا أدري لماذا قيّد «فضل الله» في جوابه السادس وأجوبته المتأخرة - كما في جوابه في العدد الثالث من نشرة «فكر وثقافة» في جواب عن سؤال بتاريخ ١٩٩٦/٧/٦ - الحديث الدال على طواف أمير المؤمنين بفاطمة عليه السلام على بيوت المهاجرين والانصار بفرض الصحة السندية ولم يفعل ذلك مع خطبتها في المسجد وخطبتها في النساء؟ لم أجد لذلك وجهاً سوى أن جميع الروايات التي تذكر طواف أمير المؤمنين عليه السلام بفاطمة عليه السلام هي نفس الروايات المثبتة لكسر الضلع والضرب وإسقاط الجنين!! وهذا ما تفتّن إليه «فضل الله» أخيراً، ففي أحاديثه المتقدمة لم يطرح قيد - إذا صحّت الرواية - في كلامه أصلاً!

لماذا لم تخرج خادماتها فضة؟

أما ما أثاره «فضل الله» حول السبب في عدم خروج خادمة الزهراء فضة فإنّ الرواية الواردة في قصة الهجوم تحيب عن ذلك، فقد جاء فيها: «وقول عمر له: اخرج يا علي إلى ما أجمع عليه المسلمون من البيعة لابي بكر، فما لك أن تخرج عما اجتمعنا عليه، فإن لم تفعل قتلناك! وقول فضة جارية فاطمة عليه السلام: إنّ أمير المؤمنين عنكم مشغول والحق له لو أنصفتموه وأتقيتم الله ورسوله، وسبّ عمر لها، وجمع الحطب الجزل على النار لإحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وفضة، وإضرارهم النار على الباب، وخروج فاطمة عليه السلام وخطابها لهم من وراء الباب، وقولها: ويحك يا عمر، ما هذه الجراة على الله ورسوله؟ ... إلخ»^(٣).

فهذا النص يدل على أن فضة كانت هي التي قد خرجت أولاً، وعندما أجابوها بالسبب ولم يؤثر كلامها في القوم شيئاً اضطرت فاطمة الزهراء عليه السلام للخروج بنفسها، فهي ربة البيت، وهم يريدون إخراج زوجها، ولن تقف حيال ذلك مكتوفة الايدي دون أن تبذل كل جهدها دفاعاً عن أمير المؤمنين وحقه.

(١) انساب الاشراف: ج ١، ص ٥٨٧.

(٢) كتاب سليم: ج ٢، ص ٥٨٦.

(٣) الهداية الكبرى: ص ٤٠٦.

جواب الشبهة الخامسة

وهي ما يمثلها الاعتراض الثالث والرابع لابن رزيهان، وقد أجاب عنهما العلامة الشيخ محمد حسن المظفر (رضوان الله عليه) بقوله:

«وأما ما ذكره في الوجه الثالث: من وجوب دفع الصائل، وفي الوجه الرابع إنه يدل على العجز القادح في صحة الإمامة، فإنما يردان على عثمان حيث ألقى بيده ولم يدافع عن نفسه. وأما أمير المؤمنين (عليه السلام) فلم يبلغ الأمر معه إلى ذلك، ولو بلغ لعلموا من العاجز، فإنه إنما أمر بالسلم حيث يستطيعه»^(١).

أقول: ويمكن الإجابة عن هذه الشبهة عبر الرجوع إلى تفاصيل واقعة الهجوم، فقد جاء في رواية سليم: «ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، ثم دفعه فدخل فاستقبلته فاطمة (عليها السلام) وصاحت: يا ابتاه يا رسول الله، فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها فصرخت: يا ابتاه، فرفع السوط فضرب به ذراعها، فنادت: يا رسول الله، لبئس ما خلفك أبو بكر وعمر؛ فوثب علي (عليه السلام) فأخذ بتلابيبه ثم نثره فصرعه ووجأ أنفه ورقبته وهم بقتله، فذكر قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما أوصاه به، فقال: والذي كرم محمداً بالنبوة، يابن صهاك، لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إلي رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلمت أنك لا تدخل بيتي.

فأرسل عمر يستغيث، فأقبل الناس حتى دخلوا الدار وثار علي (عليه السلام) إلى سيفه، فرجع قنفذ إلى أبي بكر وهو يتخوف أن يخرج علي (عليه السلام) بسيفه لما قد عرف من بأسه وشدته. فقال أبو بكر لقنفذ: ارجع فإن خرج وإلا فاقحم عليه بيته، فإن امتنع فصرم عليهم بيته النار، فانطلق قنفذ الملعون فاقحم هو وأصحابه بغير إذن، وثار علي (عليه السلام) إلى سيفه فسيقوه إليه وهم كثيرون، فتناول بعضهم سيوفهم، فكاثروه وضبطوه فآلقوا في عنقه حبلاً، وحالت بينهم وبينه فاطمة (عليها السلام) عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدمليج من ضربته لعنه الله، ثم انطلق بعلي (عليه السلام) يعتل عتلاً... إلخ»^(٢).

فهذه الرواية تذكر أن الهجوم واقتحام الدار في أول الأمر من قبل عمر كان مباغتاً، ووجود أجواء التهديد والتوتر قبل ذلك لا يتنافى مع عنصر المباغته خاصة وأن التهديد المسبق كان مركزاً على الإحراق، ولهذا حصل كسر الضلع والضرب بالسوط، ومجموع هذا لا يتجاوز من حيث الزمن نصف الدقيقة وهي فترة كافية لصدور ما حصل من عمر، وأمير المؤمنين (عليه السلام) بعد سماعه لصراخ الزهراء انقضّ على عمر دفاعاً عن حليلته وكاد أن يقضي عليه لولا أن تداركه قنفذ وجماعته، فلا يصح بعد هذا إثارة شبهة جبن الإمام (عليه السلام) وعدم غيrote والعياذ بالله؛ لأنه لم يقف متفرجاً أمام الاعتداء.

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩٠.

(٢) كتاب سليم: ص ٨٤ ط دار الفتون؛ ج ٢، ص ٥٨٥ ط نشر الهادي.

ويؤيد عدم وقوف أمير المؤمنين عليه السلام موقف المتفرّج من كل ما يرتبط بمسألة الكرامة والشرف والحق الخاص الذي لم يؤمر ولم يوص من النبي صلى الله عليه وآله بالصبر عنه ما رواه الطبري في دلائل الإمامة من قصة دفن علي للزهراء عليه السلام خفية في الليل، وجاء في الرواية: «وإن المسلمين لما علموا وفاتها جاءوا إلى البقيع فوجدوا فيه أربعين قبراً، فأشكل عليهم قبرها من سائر القبور، فضجّ الناس ولام بعضهم بعضاً، وقالوا: لم يخلف نبيكم فيكم إلا بتأً واحدة، تموت وتدفن ولم تحضروا وفاتها ولا دفنها ولا الصلاة عليها! بل ولم تعرفوا قبرها! فقال ولاية الأمر منهم: هاتوا من نساء المسلمين من ينش هذه القبور حتى نجدها فنصلي عليها ونزور قبرها. فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام فخرج مغضباً قد احمرت عيناه، ودرت أوداجه وعليه قبأه الأصفر الذي كان يلبسه في كل كريهة وهو يتوكأ على سيفه ذي الفقار حتى ورد البقيع، فسار إلى الناس من أنذرهم، وقال: هذا علي بن أبي طالب كما ترونه، يقسم بالله لئن حول من هذه القبور حجر ليضعن السيف في رقاب الأمرين. فتلقاه عمر ومن معه من أصحابه وقال له: ما لك يا أبا الحسن، والله لننبش قبرها ولنصلين عليها، فضرب علي عليه السلام بيده إلى جوامع ثوبه فهزّه ثم ضرب به الأرض، وقال له: يا بن السوداء، أما حقّي فقد تركته مخافة أن يرتدّ الناس عن دينهم، وأما قبر فاطمة فوالذي نفس علي بيده لئن رمت وأصحابك شيئاً من ذلك لاسقين الأرض من دمائكم، فإن شئت فاعرض يا عمر، فتلقاه أبو بكر فقال: يا أبا الحسن، بحقّ رسول الله وبحقّ من فوق العرش إلا خليت عنه، فإننا غير فاعلين شيئاً تكرهه. قال: فخلّى عنه وتفرّق الناس ولم يعودوا إلى ذلك» (١). ومن الأمور الباعثة على الحيرة إثارة «فضل الله» لهذه الشبهة، وذلك لأنّ إثارتها تعني أنه غير مطلع على روايات الاعتداء التي جاء فيها جواب هذه الشبهة، لانه لا يعقل أن يثير إنسان اعتراضاً على موضوع ويكون جواب اعتراضه مذكوراً في نفس الموضوع، هذا من جهة، ولكننا نلاحظ من جهة أخرى أنّه يحاول أن يظهر اطلاعه وخاصة في جوابه السادس وأحاديثه في الاشرطة المسجلة في العامين ٩٥ - ٩٦ على ما جاء في روايات الاعتداء؛ فلذا فهو متحقّق في الحكم بوقوع الاعتداء وغير متفاعل مع أحاديثه لوجود ثغرات فيها ولخالفتها للتحليل التاريخي!

جواب الاعتراض الاول:

أما الاعتراض الاول لابن رزبهان فقد أجاب عنه الشيخ المظفر بما يلي: «من الصلف نسبة افتراء هذا الخبر إلى الشيعة مع رواية الكثير من علمائهم وثقاتهم له كالذين نقله المصنف رحمه الله عنهم وغيرهم، ولكن لم يرووا الإحراق، وإنما رووا إرادة الإحراق، ولذا قال المصنف رحمه الله: طلب هو وعمر إحراقه، ولكن الخصم أراد بنسبة الإحراق تفضيع الخبر لتقرب إلى الأذهان استبعاداته التي ذكرها.

(١) دلائل الإمامة: ص ١٣٦.

ومن روى هذا الخبر غير من حكاها المصنف عنهم ابن أبي شيبه كما نقله عنه في الكنز^(١) قال: أخرج عن أسلم إنه حين بويع أبو بكر بعد رسول الله ﷺ كان علي والزبير يدخلون على فاطمة ويشاورونها ويرجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر خرج حتى دخل على فاطمة فقال: ما من الخلق أحد أحب إلي من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وأيم الله ما ذاك بمائعي إن اجتمع هؤلاء نفر عندك أن أمر بهم أن يحرق عليهم الباب، فلما خرج عمر جاءوها قالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عذمت ليحرقن عليكم الباب، وأيم الله ليمضين لما حلف عليه، فأنصرفوا راشدين، الحديث. ومنهم ابن قتيبة في كتاب الإمامة والسياسة، قال في أوائل كتابه في كيفية بيعه علي: إن أبا بكر تفقد قوماً تخلقوا عن بيعته عند علي، فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجوا أو لاحرقها على من فيها، فقليل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، قال: وإن، الحديث.

ومنهم النظام كما حكاها عنه الشهرستاني في الملل والنحل في الفرقة النظامية، قال النظام: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها، وكان يصبح أحرقوها بمن فيها وما كان في الدار إلا علي وفاطمة والحسن والحسين. ومنهم أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في كتاب السقيفة كما نقله عنه ابن أبي الحديد^(٢) قال: جاء عمر إلى بيت فاطمة في رجال من الأنصار، ونفر قليل من المهاجرين فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لاحرقن البيت عليكم. وأما ما زعمه من أن الطبري مشهور بالتشيع مهجور الكتب والرواية، فمناقض لما سيذكره قريباً في إخراج عثمان أبا ذر إلى الربرة من أنه وابن الجوزي من أرباب صحة الخبر، وكيف يعد الطبري من الشيعة وهو من أعلام علماء السنة، حتى عده النووي في تهذيب الاسماء بطبعة الترمذي والنسائي وأثنى عليه، كما نقله السيد السعيد عنه.

وقال ابن خلكان في ترجمته من «وفيات الأعيان»: كان إماماً في فنون كثيرة، وكان من المجتهدين، لم يقلد أحداً، وكان ثقة في نقله، وتاريخه أصح التواريخ وأثبتها، انتهى ملخصاً. وقال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال»: ثقة صادق من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، لكن قال الذهبي: فيه تشيع وموالة لا تضمر، ولعل سببه جمعه لطرق حديث الغدير في كتاب سماه الولاية، وإلا فلا أعرف للرجل علة بالتشيع، واسمه محمد بن جرير بن يزيد، وهو صاحب التاريخ والتفسير المشهورين وتاريخه مطبوع بمصر وذكر فيه الحديث الذي نقله المصنف عنه^(٣). قال: حدثنا

(١) كنز العمال: ج ٣، ص ١٤٠ كتاب الخلافة والإمامة.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ١٩.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ١٩٨.

ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلاً بالسيف فعرّس فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فاخذوه. كما إن ما نقله المصنف رحمه الله عن ابن عبدربه موجود في كتابه^(١). وأما ما ذكره من الوجوه فغير تامة، أما السنة الأولى؛ فلأنها مبينة على وقوع الإحراق. وقد ذكرنا أنّ المروي هو قصد الإحراق، ولعل عمر إذا بلغ الأمر إلى الإحراق لم يفعل لجواز أن يكون قاصداً للتهديد فقط، على أنّ إحراق بيت فاطمة عليها السلام لا يستلزم إحراق غيره لوجود الآجر والطين، فيمكن الإطفاء قبل السراية. ومن عرف سيرة عمر وغلظته مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً، لا يستبعد منه وقوع الإحراق فضلاً عن مقدّماته^(٢).

أقول: قوله الأخير من عدم استبعاد وقوع الإحراق هو الأولى والأصح؛ لانه قد سبق أن ذكرنا في فصل إحراق بيت الزهراء أنّ العلامة الحلي نفسه قد أقرّ بوقوع الإحراق في كتابه «كشف المراد»، ولا تهافت بين القولين للوجه الذي ذكرناه مراراً من أن الاقتصار على بعض الحقائق لا يتعارض مع إضافة حقائق أخرى، إنما التعارض يقع بين إثبات حقيقة ونفيها.

جواب الاعتراض الخامس:

وقد أجاب الشيخ المظفر عن اعتراض ابن رزبهان الخامس بما يلي:

«وأما ما ذكره في الخامس: من أنّ أمراء الانصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبّين إلى آخره، فهو لم سلّم غير وارد؛ إذ لم يعلم حضور أكثرهم. ومن حضر كان على رأي الشيخين أو مضطرب الحال، على أنّ الإحراق لو وقع ليس بأعظم من غضب الخلافة، ومخالفة نص الغدير وغيره. ولو سلّم فقد تدرج الأمر من غضب الخلافة إلى غضب ميراث بضعة الرسول ونحلتها إلى إحراق البيت فهان، وبالجمله إذا رأى الناس مقاومة أولي الأمر لاهل البيت عليهم السلام وشدتهم عليهم وعلى أوليائهم لم يستبعد سكوت الرعية، ولا سيما أن جل الأمراء والاكابر أعوان لهم في الاعتداء على أمير المؤمنين عليه السلام ومن يتعلّق به والتجاهر في عداوتهم^(٣).

جواب الاعتراض السابع:

وهذا الاعتراض وإن كان خارج محل بحثنا في هذا الكتاب ولكننا سنذكر إجابة المظفر على ابن رزبهان لما فيه من بعض الفوائد اللطيفة. قال (قدس سره): «وأما في السابع: فلأنّ ما زعمه من المنافاة لرواية الصحاح كذب، إذ ليس فيها ما يتنافي قصد

(١) العقد الفريد: ج ٣، ص ٦٣ ط مصر، سنة ١٣٣١ هـ.

(٢) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٨٦ - ٨٩.

(٣) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩٠.

الإحراق أو وقوعه، فإنها لم تشتمل على إنه لم يتعرض لهم وتركهم على حالهم كما ادّعاء الخصم، ولا على إنهم يترددون عند أبي بكر ويدخلون في المشاورات، وتدير الجيوش، ولا عذر أبي بكر بخوف الفتنة من الانصار، ونحو ذلك. راجع ما رواه البخاري في غزوة خيبر المشتمل على كيفية البيعة. وما رواه مسلم في باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة»، وظني إن غيرهما من صحاحهم لم يشتمل على ما ذكره، إذ لم ينقله عنها ناقل بحسب التسبع، بل اشتمل حديث البخاري ومسلم على أن عمر خاف على أبي بكر من دخوله وحده على علي. وهذا مما يقرب وقوع الإساءة منهم إليه، كقصد الإحراق ونحوه، ومن الجفاء إلى أمير المؤمنين ﷺ ما اشتمل عليه هذان الحديثان من أن المسلمين كانوا إلى علي قريباً حين راجع الأمر بالمعروف، فإنه دال على أنه كان فاعلاً للمنكر مخالفاً للشرع لما لم يبايع أبا بكر. وهذا تكذيب لله سبحانه بشهادته له بالطهارة، وتكذيب للنبي ﷺ بشهادته له بأنه مع الحق والحق معه يدور حيث دار، فتباً لأولئك المسلمين الذين بعدوا عن سيدهم وعبدالله حقاً وأخي نبيهم عليه السلام ووصيه، وما زال أولئك المسلمون بعداء عن ذلك الإمام الأعظم إلى زماننا هذا، حتى جاء شاعرهم المصري^(١) في وقتنا فافتخر بما قاله عمر من التهديد بإحراق بيت النبوة وباب مدينة علم النبي وحكمته وقال:

وقولة لعلي قالها عمر أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرقت دارك لا أبقي عليك بها إن لم تبائع وبنت المصطفى فيها
من كان مثل أبي حفص يفوه بها أمام فارس عدنان وحاميها!
وقد ظن هذا الشاعر أن هذا من شجاعة عمر وهو خطأ، أولم يعلم أنه لم تثبت لعمر قدم في المقامات المشهورة، ولم تمتد له يد في حروب النبي الكثيرة، فما ذلك إلا لامانة من علي ﷺ بوصية النبي ﷺ له بالصبر، ولو هم به لهام على وجهه واختطفه بأضعف ريشة.

وأما قول الخصم: فإن أصحاب الصحاح اتفقوا على أنه لما ولى الخلافة إلى آخره، فالظاهر كذبه، إذ لم أجده فيما اطلعت عليه من صحاحهم ولا نقله عنها ناقل، بل المنقول عنها خلافة^(٢). ولقد أحسن وأجاد، «ورماه بأقحاف رأسه».



(١) هو شاعر النيل حافظ إبراهيم، انظر ديوان حافظ إبراهيم: ج ١، ص ٨٢ ط دار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٩٣٧م تحت عنوان: «عمر وعلي».

(٢) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩١.

***** فاطمة الشهيدة *****

فاطمة الشهيدة

الفصل الأول : شهادة الزهراء ؑ

كلمات «فضل الله»

سؤال في الصفحة ٣١٥ من الجزء الاول من كتاب الندوة طبعة قم :
يوجد بعض العلماء الذين يخطبون على المنابر والذين يدرسون بعض الاخوة
يشككون بالروايات التي تتكلم حول السيدة الزهراء ؑ بالنسبة إلى سبب وفاتها، فما
هو تعليقكم؟

الجواب: «إن هذه القضايا اختلفت فيها الروايات، لذلك يجب أن تبحث بحثاً
علمياً سواء من الذين يؤيدون هذه الفكرة أو الذين يعارضونها، إن هذه القضية تاريخية
وخلافية، فبعضهم رأى ذلك والآخر رأى غير ذلك، فينبغي ألا تكون مثل هذه القضايا
أساساً للغوغاء أو الكلمات غير المسؤولة، بل أن تكون أساساً للبحث والنقد
التاريخي، وقد ذكرت أكثر من مرة بأن علينا أن ننقد ما عندنا بطريقة علمية موضوعية
قبل أن ينقده الآخرون، لاننا عندما ننقده فمع المحافظة على العناصر الأساسية في خط
الإسلام وخط التشيع، بينما عندما ينقده الآخرون فإنهم ينقدونه بطريقة أخرى، وربما
بكثير من التشويه».



ثم إن المتحصل من مجموع هذه الشبهات والآراء السابقة حول ضرب الزهراء ؑ
وإسقاط جينها هو التشكيك في شهادتها كما أفصح عنه «فضل الله» في جوابه عن
هذا السؤال، وهذا خلاف صريح للنص الوارد في الرواية الصحيحة من أنها ؑ صديقة
شهيذة، فقد أورد الكليني في باب مولد الزهراء ؑ من كتاب الحجة من الكافي حديثاً

صحيح الإسناد رواه عن محمد بن يحيى، عن العمري بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «إن فاطمة صديقة شهيدة» (١).

قال المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى سنة ١٠٨١هـ) في شرحه على الكافي: «والشهيد من قتل من المسلمين في معركة القتال المأمور به شرعاً، ثم اتسع فأطلق على كل من قتل منهم ظلماً كفاطمة (عليها السلام)، إذ قتلوها بضرب الباب على بطنها وهي حامل فسقط حملها فماتت لذلك» (٢).

وقال العلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١هـ) في تعليقه على هذا الحديث بعد الحكم بصحة إسناده ما يلي: «ثم إن هذا الخبر يدل على أن فاطمة صلوات الله عليها كانت شهيدة، وهو من المتواترات، وكان سبب ذلك إنهم لما غصبوا الخلافة وبايعهم أكثر الناس بعثوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) ليحضر للبيعة فابى، فبعث عمر بنار ليحرق على أهل البيت بيتهم وأرادوا الدخول عليه قهراً فمنعتهم فاطمة عند الباب، فضرب قنفذ غلام عمر الباب على بطن فاطمة فكسر جنبها وأسقطت جنيناً كان سمّاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) محسناً، فمرضت لذلك، وتوفيت صلوات الله عليها في ذلك المرض»، ثم ساق (رضوان الله عليه) الروايات الدالة على ذلك (٣).

روايات شهادة الزهراء:

فبالإضافة إلى كل ما أوردناه من أدلة التعدي على الزهراء (عليها السلام)، فإن هذه الرواية وروايات أخرى تنصّ على أنها ماتت شهيدة مقتولة، ومن ذلك:

١ - ما جاء في كتاب سليم بن قيس الهلالي (المتوفى سنة ٩٠هـ): «فالجأها (قنفذ) إلى عضادة بيتها ودفعها فكسر ضلعاً في جنبها فالتقت جنيناً من بطنها فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة» (٤).

٢ - ما ذكره الشيخ المفيد في كتابه المزار: «وقد روي أن قبرها (عليها السلام) عند أبيها رسول الله، (صلى الله عليه وآله وسلم) فإذا أردت زيارتها فقف بالروضة وقل: «السلام عليك يا رسول الله، السلام على ابنتك الصديقة الطاهرة، السلام عليك يا فاطمة يا سيدة نساء العالمين، أيتها البتول الشهيدة الطاهرة» (٥).

٣ - ما رواه ابن قولويه في كامل الزيارات بإسناده عن عبدالله بن بكر الأرجاني عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «وقاتل أمير المؤمنين، وقاتل فاطمة ومحسن، وقاتل الحسن والحسين» (٦).

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٥، ح ٢.

(٢) شرح الكافي: ج ٧، ص ٢٠٧.

(٣) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣١٨.

(٤) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٥ ط دار الفنون؛ ج ٢، ص ٥٨٨ ط نشر الهادي.

(٥) كتاب المزار: ص ١٥٦.

(٦) كامل الزيارات: ص ٣٢٧.

٤ - ما رواه أحمد بن أبي طالب الطبرسي في «الاحتجاج» برواية سلمان الفارسي أنه قال: «فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة صلوات الله عليها» (١).

٥ - ما رواه شاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي في الفضائل فيما رفعه بالإسناد إلى سليم بن قيس أنه قال: «لما قتل الحسين بن علي عليه السلام بكى ابن عباس بكاءً شديداً، ثم قال: ما لقيت هذه الامة بعد نبيها! اللهم إني أشهدك إني لعلي بن أبي طالب عليه السلام ولولده ولي، ومن عدوه وعدو ولده برئ، فلإني مسلم لأمهم، ولقد دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله بذي قار فأخرج لي صحيفة وقال: يا بن عباس هذه الصحيفة إملاء رسول الله وخطي بيدي، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين أقرأها علي، فقرأها وإذا فيها كل شيء منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله إلى يوم قتل الحسين عليه السلام، وكيف يقتل ومن يقتله ومن ينصره ومن يستشهد معه فيها، ثم بكى بكاءً شديداً وأبكاني، وكان فيما قرأه كيف يصنع به، وكيف تستشهد فاطمة...» (٢).

٦ - ما رواه الشيخ الصدوق ضمن حديث طويل يذكر فيه النبي صلى الله عليه وآله ما سيجري على أهل البيت عليه السلام من الظلم، وجاء فيه: «فتكون أول من يلحقني من أهل بيتي فتقدم علي محزونة مكروية مغمومة مغمومة مقتولة» (٣).

وقال الشيخ الصدوق في الفقيه: «وإني لما حججت بيت الله الحرام كان رجوعي على المدينة بتوفيق الله عز وجل، فلما فرغت من زيارة النبي صلى الله عليه وآله قصدت إلى بيت فاطمة عليها السلام، وهو من عند الاسطوانة التي يدخل إليها من باب جبرائيل عليه السلام إلى مؤخر الحظيرة التي فيها النبي صلى الله عليه وآله، فقممت عند الحظيرة ويساري إليها وجعلت ظهري إلى القبلة واستقبلتها بوجهي وأنا على غسل، وقلت: «السلام عليك يا بنت رسول الله... السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة... السلام عليك أيتها المظلومة المغمومة، السلام عليك أيتها المضطهدة المقهورة».

ثم قال الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) بعدما انتهى من زيارتها: «قال مصنف هذا الكتاب: لم أجد في الاخبار شيئاً موظفاً محدوداً لزيارة الصديقة عليها السلام، فرضيت لمن نظر في كتابي هذا من زيارتها ما رضيت لنفسي، والله الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل» (٤).

(١) الاحتجاج: ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان؛ وج ١، ص ٢١٢ ط دار الاسوة، وجاء في هامش هذه الطبعة عن نسختين ما يلي: في (أ) و (ب): مقتولة، مغمومة حقها، ممنوعة إرثها، مظلومة هي - وبعلمها ونسلها - صلوات الله عليها وعلى آبيها وبعلمها وبنيتها ولعن الله ظالمها أبداً.

(٢) الفضائل: ص ١٤١.

(٣) الامالي: ص ١٠١، وكلمة مقتولة جاءت في بعض النسخ.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٣٤١.

شبهة إرادة الشاهد من الشهيد:

وقد يقول معترض: إن كلمة الشهيد كما أنها جاءت في القرآن الكريم والاحاديث بمعنى المقتول في سبيل الله فكذلك استعملت بمعنى الشاهد على الشيء والشاهد على العمل، وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة استعمل فيها كلمة الشهيد في المعنى الثاني، مثل قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس﴾^(٣)، بل يمكن الادعاء بسهولة إن أكثر موارد استخدامهما في القرآن بالمعنى الثاني، ولا توجد في الرواية قرينة تحدد المقصود من كلمة الشهيد، فهي مجملة من هذه الجهة ولا يصح الاستدلال بها، هذا إن لم يقال إنها ظاهرة في معنى الشاهد على الاعمال بأن تكون الزهراء عليها السلام شاهدة في يوم القيامة على أعمال المؤمنين والجاحدين.

كلام للراغب والطريحي:

وتمهيداً للجواب على هذا الاعتراض يحسن أن ننقل ما جاء في كتابي المفردات في غريب القرآن ومجمع البحرين في بعض ما جاء في مادة «شهد» مما يرتبط بالمقام. قال الراغب الاصفهاني: «الشهود والشهادة: الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو البصيرة...، والشهادة قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصير أو بصر... ويقال شاهد وشهيد وشهداء... وأما الشهيد فقد يقال للشاهد والمشهد للشيء، وقوله تعالى: ﴿سائق وشهيد﴾ أي من شهد له وعليه، وكذا قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾... والشهيد هو المحتضر، فتسميته بذلك لحضور الملائكة إياه إشارة إلى ما قال: ﴿تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا...﴾ الآية، قال: ﴿والشهداء عند ربهم لهم أجرهم﴾، أو لانهم يشهدون في تلك الحالة ما أعد لهم من النعيم، أو لانهم تشهد أرواحهم عند الله، كما قال: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً...﴾ الآية^(٤).

وقال الطريحي: «... قوله: ﴿لتكونوا شهداء على الناس﴾^(٥) روي أن الام يوم القيامة يجحدون تبليغ الانبياء، فيطلب الله الانبياء بالبينة على أنهم قد بلغوا، فيؤتى بأمة محمد عليه السلام فيشهدون لهم عليهم السلام وهو يزكيهم.

(١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤١ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ص ٣٩٢ - ٣٩٥.

(٥) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

وروي عن علي عليه السلام أنه قال: «إيانا عنى، فرسول الله صلى الله عليه وآله شاهد علينا ونحن شهداء الله على خلقه وحجته في أرضه...، وفي حديث وصف علي عليه السلام؛ «مضيت للذي كنت عليه شهيداً ومستشهداً ومشهوداً» والمراد من الشهيد المعنى المعروف، ومن المستشهد المطلوب منه الشهادة، كان الله أمره بها وطلبها منه، ومن المشهود الذي يشهد قتله الخلائق والملائكة كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾، وفي حديث ذكر الشهيد «وهو من مات بين يدي نبي أو إمام معصوم أو قتل في جهاد سائغ»، قيل سمي بذلك لأن ملائكة الرحمن تشهده، فهو شهيد بمعنى مشهود، وقيل لأن الله وملائكته شهد له في الجنة، وقيل لأنه من استشهد يوم القيامة مع النبي صلى الله عليه وآله على الأم الخالية، وقيل لأنه لم يمت كأنه شاهد أي حاضر، أو لقيامه بشهادة الحق في الله حتى قتل، أو لأنه يشهد ما أعد الله له من الكرامة وغيره لا يشهدا إلى يوم القيامة، فهو فاعيل بمعنى فاعل.

والشاهد من أسمائه تعالى، وهو الذي لا يغيب عنه شيء، والشاهد: الحاضر، وفاعيل من أبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتبر العلم مطلقاً فهو العليم، وإذا أضيف إلى الأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد^(١).

جواب الشبهة:

ودفعاً لهذا الاعتراض نقول:

أما أولاً: فإن الآيات القرآنية التي جاءت فيها كلمة الشهيد بمعنى الشاهد لم تكن خالية عن القرائن المحفوفة باللفظ والمحددة للمراد، والآيات السابقة شاهد صدق على ذلك، أما كثرة استعمال اللفظ في معنى فإنه لا يجعل ذلك المعنى هو الظاهر والمراد من اللفظ مع عدم وجود القرينة، فدعوى استظهار إرادة معنى الشاهد على الشيء من كلمة الشهيد غير تامة.

نعم ذهب العلامة الطباطبائي في الميزان إلى استظهار معنى الشاهد من كلمة الشهيد في قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين﴾^(٢)، ولكن هذا الاستظهار يخالف ظهور مكاتبة عبدالله بن جندب للإمام الرضا عليه السلام، ونحن نذكرها بطولها لما فيها من المعاني الجليلة، ولما فيها من الرد على بعض الجهلة الذين أنزلوا أهل البيت من مقاماتهم، واعتبروا القول ببعضها من الغلو.

فقد قال علي بن إبراهيم في قوله: ﴿الله نور السموات والأرض﴾ - إلى قوله - ﴿والله بكل شيء عليم﴾^(٣): فإنه حدثني أبي، عن عبدالله بن جندب، قال: كتبت

(١) مجمع البحرين: ج ٣، ص ٧٧ - ٨٢.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النساء، وراجع تفسير الميزان: ج ٤، ص ٤٠٧.

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور.

إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسال عن تفسير هذه الآية، فكتب إلي الجواب: «أما بعد، فإن محمداً كان أمين الله في خلقه، فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله كنا أهل البيت ورثته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم المنايا والبلايا وأنساب العرب ومولد الإسلام، وما من فئة تضل مائة به وتهدى مائة به إلا ونحن نعرف سائقها وقائدها وناعقها، وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم إلى يوم القيامة، نحن آخذون بحجزة نبينا ونبينا آخذ بحجزة ربنا - والحجزة النور - وشيعتنا آخذون بحجرتنا، من فارقتنا هلك ومن تبعنا نجا، والمفارق لنا والجاحد لولايتنا كافر، ومتبعا وتابع أوليائنا مؤمن، لا يحبنا كافر ولا يبغضنا مؤمن، ومن مات وهو يحبنا كان حقاً على الله أن يبعثه معنا.

نحن نور لمن تبعنا، وهدى لمن اهتدى بنا، ومن لم يكن منا فليس من الإسلام في شيء، وبنا فتح الله الدين وبنا يختمه، وبنا أطعمكم الله عشب الأرض، وبنا أنزل الله قطر السماء، وبنا آمنكم الله من الغرق في بحركم ومن الخسف في بركم، وبنا نفعمكم الله في حياتكم وفي قبوركم وفي محشركم وعند الصراط وعند الميزان وعند دخولكم الجنان، مثلنا في كتاب الله كمثل مشكاة والمشكاة في القنديل فنحن المشكاة فيها مصباح، المصباح محمد رسول الله صلى الله عليه وآله «المصباح في زجاجة» من عنصرة طاهرة «الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية» لا دعية ولا منكرة «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار» القرآن «نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم»، فالنور علي عليه السلام يهدي الله لولايتنا من أحب.

وحق على الله أن يبعث ولينا مشرقاً وجهه منيراً برهانه ظاهرة عند الله حجته، حق على الله أن يجعل أوليائنا المتقين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، فشهادتنا لهم فضل على الشهداء بعشر درجات، ولشهيد شيعتنا فضل على كل شهيد غيرنا بتسع درجات، نحن النجباء ونحن أفراد الأنبياء ونحن أولاد الأوصياء، ونحن المخصوصون في كتاب الله، ونحن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله.

ونحن الذين شرع الله لنا دينه فقال في كتابه: «شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك» - يا محمد - «وما وصينا به إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب»، قد علمنا وبلغنا ما علمنا واستودعنا علمهم، ونحن ورثة الأنبياء ونحن ورثة أولي العلم وأولي العزم من الرسل، أن أقيموا الدين «ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون» كما قال الله: «ولا تفرقوا فيه وإن كبر على المشركين ما تدعوهم إليه» من الشرك، من أشرك بولاية علي عليه السلام «ما تدعوهم إليه» من ولاية علي عليه السلام يا محمد «فيه هدى ويهدي إليه من ينيب» من يجيبك إلي بولاية

علي عليه السلام، وقد بعثت إليك بكتاب فتدبره وافهمه فإنه شفاء لما في الصدور ونور، والدليل على أن هذا مثل لهم^(١). والرواية صحيحة السند بلا ريب، مع ميزة قلة الوساطة إذ لا يوجد في السند سوى واسطتين فقط إلى الإمام عليه السلام مما يقوّي الوثوق بالصدور.

أما ثانياً: فإنه إن لم ندع ظهور كلمة الشهيدة في معنى المقتولة فإن هناك مجموعة من القرائن القوية تعين المراد من هذا اللفظ.
القرائن على إرادة «المقتولة»:

١ - الروايات الكثيرة التي رواها الفريقان وذكرت تعرض الزهراء عليها السلام للظلم المستوجب لشهادتها، وتنصيب بعضها على أنها توفيت «مقتولة»، ومضت «شهادة»، بالإضافة إلى نص علمائنا الاعلام على ذلك كالصدوق والطوسي، ويكفي في ذلك اعتبار العلامة المجلسي ذلك من المتواترات.

٢ - إن كلمة الصديق الشهيد لم تستخدم في لسان أهل البيت عليهم السلام إلا فيمن جاءت النصوص صريحة على شهادتهم، فإننا لم نعثر في مجموع كتاب بحار الانوار فيما ورد فيه من الاحاديث والزيارات المروية - وإن لم تكن معتبرة سنداً - من اجتماع هاتين الكلمتين أي الصديق الشهيد في غير الائمة الذين لا خلاف بين الطائفة في استشهادهم. وقد اختلفت كلمات اعلام الطائفة في شهادة جميع الائمة عليهم السلام ولكنهم اتفقوا على استشهاد قسم منهم كأمير المؤمنين والسبطين والإمام الكاظم والإمام الرضا عليهم السلام، وسنذكر موردين فقط من باب المثال على استخدام كلمتي الصديق الشهيد في الائمة المتفق على شهادتهم:

أ - ما جاء في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه فيما رواه عن الإمام الصادق عليه السلام ضمن إحدى الزيارات المطلقة للإمام الحسين عليه السلام، وقد جاء فيها: «السلام عليك أيها الشهيد الصديق»^(٢).

ب - ما ذكره السيد محسن الامين في كتابه في «كيفية زيارة الرضا عليه السلام»، حيث قال: «اعلم أنه قد ذكر له عليه السلام زيارات كثيرة، والمشهور منها رواية واحدة هي أحسن تلك الزيارات وأصحها، وقد ذكرت في الكتب المعتمدة، فذكرها الصدوق في الفقيه وذكرها أيضاً في العيون ناقلاً لها عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد في جامعهم، ويدل كلام ابن قولويه في كامل الزيارات على أنها مروية عن أحد الائمة عليهم السلام، حيث قال: روي عن بعضهم عليهم السلام، وجاء في مقطع من تلك الزيارة: السلام عليك أيها الصديق الشهيد»^(٣).

(١) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٠٤.

(٢) عنه مفتاح الجنات: ج ٢، ص ١٢٧.

(٣) مفتاح الجنات: ج ٢، ص ١٩٢.

٣ - من المتفق عليه بين الشيعة الإمامية إن عمر فاطمة الزهراء عليها السلام حين وفاتها هو ثماني عشر سنة، أما عند السنة فهو ثمانية وعشرون عاماً، وذلك للاختلاف في كون ولادتها قبل البعثة بخمس سنوات أم بعدها بخمس سنوات، وعلى كلا الرأيين فهذا يعني أنها فارقت الدنيا وهي في مقتبل العمر، ومن المؤكد منه أيضاً أنها قبضت لما أصابها من المرض، ويدل على ذلك مجموعة من الروايات.

روايات مرض الزهراء عليها السلام:

أ - ما رواه الشيخ الصدوق في معاني الاخبار بإسناده إلى عبدالله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين قالت: «لما اشتدت علة فاطمة بنت رسول الله صلوات الله عليها اجتمع عندها نساء المهاجرين والانصار، فقلن لها: يا بنت رسول الله كيف أصبحت من علتك؟ فقالت: أصبحت والله عاتفة لدياكم قالية لرجالكم... إلخ» (١).

ب - ما رواه الشيخ الطوسي في أماليه بإسناده إلى سلمى امرأة أبي رافع قالت: «مرضت فاطمة عليها السلام فلما كان اليوم الذي ماتت فيه... إلخ» (٢).

ج - ما رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع بإسناده عن عمرو بن أبي المقدام وزيد بن عبدالله، قالوا: أتى رجل أبا عبدالله عليه السلام ... وجاء في الحديث: «فلما مرضت فاطمة مرضها الذي ماتت فيه» (٣).

د - ما رواه الشيخ المفيد في أماليه بإسناده عن علي بن محمد الهرمرازي، عن علي بن الحسين، عن أبيه عليه السلام قال: «لما مرضت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وصت إلى علي بن أبي طالب عليه السلام أن يكتفم أمرها ويخفي قبرها ولا يؤذن أحداً بمرضها، ففعل ذلك. وكان يمرضها بنفسه وتعينه على ذلك أسماء بنت عميس على استسرار بذلك كما وصت به...» (٤).

(١) معاني الاخبار: ص ٢٥٤، باب معاني قول فاطمة عليها السلام لنساء المهاجرين والانصار في علتها، ورواه أيضاً الشيخ الطوسي في أماليه: ص ٢٨٤ ط مؤسسة الوفاء؛ والطبرسي في الاحتجاج: ج ١، ص ١٤٦ ط مؤسسة النعمان؛ والطبري في دلائل الإمامة: ص ١٢٥، ١٢٨؛ وابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: ج ١٦، ص ٢٣٣.

(٢) أمالي الطوسي: ج ٢، ص ١٥ ط النعمان؛ ورواه أيضاً أحمد في مسنده: ج ٦، ص ٤٦١ عن طريقين؛ وكذلك رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ج ٨، ص ٢٧.

(٣) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٤، الباب ١٤٨، العلة التي من أجلها غسل فاطمة أمير المؤمنين لما توفيت.

(٤) أمالي الشيخ المفيد: ص ٢٨١، ح ٧، وعنه الشيخ الطوسي في أماليه: ج ١، ص ١٠٧، وكفى بهذا الحديث دلالة على غضبها على من آذاها حتى استوجب ذلك إخفاء مرضها وجعله سراً، بل فيه جواب واضح على ما أورده فضل الله من شبهة عدم التحدث بما جرى عليها من الظلم والاعتداء في خطبها، إذ قد يكون السر في تعميمها على مرضها هو التمهيد لدفنها خفية في ظلام الليل، ولعل هناك سراً أعظم أخفته لغرض في قلبها صلوات الله عليها، ولن يفصح عنه سوى الغائب المنتظر عجل الله تعالى فرجه.

ثم إنه لا منافاة بين هذا الخبر وبين الخبر الدال على عيادة نساء المهاجرين والانصار لها في مرضها إذ يحتمل أن تكون زيارتهن لها في الفترة القريبة من وفاة الرسول صلى الله عليه وآله لا القريبة من وفاتها، ويحتمل أن يكون خبر مرضها قد نفث من طريق آخر.

عظم المصائب النازلة بها :

وهناك بعض الروايات في مصادر الفريقين تؤكد على عظم المصائب التي ستحل بالزهراء عليها السلام بعد وفاة أبيها، فقد روى ابن عساكر عن عائشة إن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أخبرتها أنه مما كان قد أخبرها رسول الله ﷺ في مرض وفاته: «يا بنية، إنه ليس من نساء المؤمنين أعظم رزية منك»^(١).

وروى علي بن محمد الخزاز القمي بإسناده إلى أبي ذر أن فاطمة الزهراء عليها السلام لما رأت أبيها في مرض وفاته: «انكبت عليه وبكت وبكى رسول الله ﷺ لبكائها وضمها إليه، ثم قال: يا فاطمة لا تبكين فداك أبوك، فانت أول من تلحقين بي مظلومة مغصوبة، وسوف يظهر بعدي حسيكة النفاق، وسمل جلباب الدين»^(٢).

وروى الخزاز أيضاً عن عمار بن ياسر قال: «لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة دعا بعلي عليه السلام، فسار طويلاً، ثم قال: يا علي أنت وصيي ووارثي قد أعطاك الله علمي وفهمي، فإذا مت ظهرت لك ضغائن في صدور قوم وغصب على حقد»^(٣). فبكت فاطمة عليها السلام وبكى الحسن والحسين، فقال لفاطمة: يا سيدة النسوان مم بكاءك؟ قالت: يا أبة أخشى الضيعة بعدك»^(٤).

وروى الشيخ الطوسي بإسناده إلى عبدالله بن عباس قال: «لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة بكى حتى بليت دموعه لحيته، فقبل له: يا رسول الله، ما يبكيك؟ فقال: أبكي لذرتي، وما تصنع بكم شرار أمتي من بعدي، كآني بفاطمة ابنتي وقد ظلمت بعدي وهي تنادي: يا أبتاه يا أبتاه، فلا يعينها أحد من أمتي»^(٥).

وروى القاضي النعمان عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه، عن آبائه، أن رسول الله ﷺ أسر إلى فاطمة عليها السلام أنها أول من يلحق به من أهل بيته، فلما قبض رسول الله ﷺ ونالها من القوم ما نالها لزمت الفراش، ونحل جسمها حتى كان كالخيال...»^(٦).

وقال الشيخ ابن أبي زينب النعماني وهو من أعلام الإمامية في القرن الرابع: «وقد فُعل بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وعليها ما دعاها إلى الوصية بأن تدفن ليلاً ولا يصلي عليها أحد من أمة أبيها إلا من سمته، فلو لم يكن في الإسلام

(١) كنز العمال: ج ١٣، ص ٦٧٦، ح ٣٧٧٣٢.

(٢) كفاية الاثر: ص ٣٦.

(٣) وفي بعض النسخ: وغصبت على حقل.

(٤) كفاية الاثر: ص ١٢٤، وروى قريباً منه في: ص ٦٢.

(٥) أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٨٨، ح ٣١٦. ويؤيد هذه الروايات أيضاً ما رواه الشيخ المفيد في الأمالي: ص ٢١٢، ح ٢؛ ص ٣٥١، ح ٢.

(٦) دعائم الإسلام: ج ١، ص ٢٢٢. وروى الذهبي عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث قال: «مكثت فاطمة بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر وهي تذوب...» فراجع تاريخ الإسلام: ج ٣، ص ٤٧.

مصيبية، ولا على أهله عار وشنار ولا حجة فيه لمخالف لدين الإسلام إلا ما لحق فاطمة حتى مضت غصبي على أمة أبيها ودعاها ما فُعل بها إلى الوصية بأن لا يصلي عليها أحد منهم فضلاً عما سوى ذلك لكان عظيماً فظيماً، منبهاً لأهل الغفلة إلا من قد طبع الله على قلبه وأعماه، لا ينكر ذلك ولا يستعظمه ولا يراه شيئاً بل يزكي المضطهد لها إلى هذه الحالة، ويفضله عليها وعلى بعلها وولدها ويعظم شأنه عليهم، ويرى أنّ الذي فُعل بها هو الحق ويعده من محاسنه، وأنّ الفاعل له بفعله إياه من أفضل الامة بعد رسول الله ﷺ، وقد قال الله عز وجل: ﴿فإنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ (١).

الروايات المحددة لسبب مرض الزهراء:

غير أنه توجد هناك روايات أخرى كثيرة تذكر اعتداء القوم عليها - وقد مرت في الأبحاث السابقة - وبعض تلك الروايات يحصر السبب في مرضها ووفاتها في هذا الاعتداء، ومن ذلك:

أ - ما رواه الطبري في «دلائل الإمامة» بإسناده إلى محمد بن عمار بن ياسر قال: سمعت أبي يقول: «... وحملت بمحسن فلما قبض رسول الله ﷺ وجرى ما جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين عليه السلام وما لحقها من الرجل، أسقطت به ولداً تماماً، وكان ذلك أصل مرضها ووفاتها» (٢).

ب - ما رواه الطبري أيضاً في كتابه بإسناده إلى أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «... وكان سبب وفاتها أنّ قنفذاً مولى الرجل لكزها بنعل السيف بامرره وأسقطت محسناً ومرضت من ذلك مرضاً شديداً» (٣).

ولا يخفى على من يلاحظ الطوائف السابقة ما يجده فيما بينها من التوافق والترابط، فالطائفة الدالة على إخبار النبي ﷺ بما سيحل عليها من المصائب منسجمة مع الطائفة الدالة على مرضها، وهذه متوافقة مع روايات الاعتداء والشهادة أشد الارتباط والتوافق وكأنها نسيج واحد.

ونظرة إجمالية في كل ما سبق تستوجب يقين النفس بأنّ الصديقة فاطمة الزهراء عليه السلام توفيت شهيدة، وأقل ما يمكن قوله إنّ الرأي القائل بشهادة الزهراء عليه السلام بما يذكره من أدلة هو أنسب تفسير لمرض مولاتنا الزهراء عليه السلام وخصوصاً إنه لم ينقل لنا أي واحد سواء من الشيعة أو السنة سبباً وجيهاً في مرضها ووفاتها في هذه السن المبكرة.

(١) الغيبة: ص ٤٧.

(٢) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٣، وقد مرّ ذكره في فصل إسقاط الجنين.

(٣) دلائل الإمامة: ص ١٣٤، ح ٤٣، وقد مرّ ذكره في فصل إسقاط الجنين.

علماء الطائفة والتصريح بظلامة الزهراء

وختاماً نورد أسماء بعض علماء الطائفة الذين تبّنوا صريحاً شهادة الزهراء عليها السلام أو تعرضها للظلم من دخول البيت والضرب وإسقاط الجنين وإحراق البيت وغير ذلك مما يشكك فيه «فضل الله»، ولم نذكر من بينهم من أورد الأحاديث المتضمنة للشهادة والظلم إذ قد يقول قائل إنّ روايتهم لها لا تدل بالضرورة على قبولهم لها، وكذلك لم نذكر ما سمعناه من الشهادات باعتبار أنها لا تمثل مستنداً يمكن الاعتماد عليه، علماً بأنّ ما سنورده هو ما عثرنا عليه في هذه العجالة مع شحة المصادر المتوفرة لدينا وضيق الوقت عن متابعة الموارد الأخرى.

وهذه نبذة من أسماء العلماء المتقدمين والمعاصرين من عظماء الطائفة وأعلامها وكبار فقهاءها ومراجعها ... :

- ١ - الشيخ محمد بن علي الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١هـ) في «معاني الأخبار» ص ٢٦.
- ٢ - السيد علي بن الحسين المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) في «الشافى في الإمامة» ج ٤، ص ١١٥، ١٢٠.
- ٣ - الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) في «تلخيص الشافى» ج ٣، ص ١٥٦.
- ٤ - الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب (المتوفى سنة ٥٨٨هـ) في «المناقب» ج ١، ص ١٤.
- ٥ - الشيخ نصير الدين الطوسي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) في «تجريد الاعتقاد» ص ٢٥٠.
- ٦ - العلامة الحسن بن يوسف الحلبي (المتوفى سنة ٧٢٦هـ) في «كشف المراد» ص ٣٣٧.
- ٧ - السيد حيدر بن علي الحسيني العاملي (المتوفى بعد سنة ٧٣٥هـ) في «الكشكول فيما جرى على آل الرسول» ص ٨٤.
- ٨ - الشيخ علي بن يونس العاملي النباطي (المتوفى سنة ٨٧٧هـ) في «الصراف المستقيم إلى مستحقي التقديم» ج ٣، ص ١٢.
- ٩ - المولى أحمد بن محمد المقدس الأردبيلي (المتوفى سنة ٩٩٣هـ) في «حديقة الشيعة» ص ٢٥٦، ٢٥٩.
- ١٠ - الشيخ محمد تقي المجلسي (المتوفى سنة ١٠٧٠هـ) في «روضة المتقين» ج ٥، ص ٣٤٢.
- ١١ - المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى سنة ١٠٨١هـ) في «شرح الكافي» ج ٧، ص ٢٠٧.

- ١٢ - الملا محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ) في «علم اليقين» ج٢، ص ٦٨٦.
- ١٣ - العلامة محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١١هـ) في «مرآة العقول» ج٥، ص ٣١٨.
- ١٤ - المولى رضي بن نبي القزويني (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري) في «تظلم الزهراء» ص ٥٤٣.
- ١٥ - السيد محمد بن عبد الكريم الطباطبائي الاصبهاني (المتوفى في أواسط القرن الثاني عشر) في «مجمع الفوائد» ص ١٩٧.
- ١٦ - السيد عبدالله شبر (المتوفى سنة ١٢٤٢هـ) في «جلاء العيون» ج١، ص ١٨٢.
- ١٧ - الشيخ محمد باقر المازندراني (المتوفى بعد سنة ١٢٤٧هـ) في «أنوار الرشاد للأمة» ص ١٧٨.
- ١٨ - السيد ناصر حسين الموسوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٦هـ) في «إفحام الاعداء والخصوم» ج١، ص ٩٣.
- ١٩ - الميرزا حبيب الله الخوئي (المتوفى سنة ١٣٢٤هـ) في «منهاج البراعة» ج١٣، ص ٣٠.
- ٢٠ - الشيخ عبدالله المامقاني (المتوفى سنة ١٣٥١هـ) في «مرآة الكمال» ج٣، ص ٢٦٧.
- ٢١ - الشيخ عباس القمي (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ) في «بيت الاحزان» ص ١٢٦.
- ٢٢ - الشيخ محمد حسين الاصفهاني (المتوفى سنة ١٣٦١هـ) في «الأنوار القدسية» ص ٤٣.
- ٢٣ - الشيخ محمد النهاوندي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ) في «زبدة المصائب» ص ١٠.
- ٢٤ - الشيخ علي بن الحسن الجشي القطيفي (المتوفى سنة ١٣٧٦هـ) في ديوانه ص ٩٦، ٩٩، ١٠١ ومواضع أخرى.
- ٢٥ - الشهيد السيد محمد علي القاضي التبريزي (المتوفى سنة ١٣٩٩هـ) في هامش «جنة المأوى» ص ١٣٦.
- ٢٦ - الإمام السيد روح الله الخميني (المتوفى سنة ١٤٠٩هـ) في «صحيفه نور» ج١٦، ص ٦٧.
- ٢٧ - السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (المتوفى سنة ١٤١٣هـ) في «صراط النجاة» ج٣، ص ٣١٤، السؤال ٩٨٠.
- ٢٨ - السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني (المتوفى سنة ١٤١٤هـ) في بيانه بمناسبة مرور ألف وأربعمائة عام على شهادة الزهراء (ع).

- ٢٩ - الشيخ حسين الوحيد الخراساني (معاصر) في «مقتطفات ولائية» ص ١١٦ .
- ٣٠ - الميرزا جواد التبريزي (معاصر) في جواب السؤال ١٧ من مجموعة الاسئلة الموجهة إلى سماحته (١).
- ٣١ - الشيخ محمد فاضل اللنكراني (معاصر) في جوابه على السؤال رقم ٥ من مجموعة الاسئلة الموجهة إلى سماحته (٢).
- ٣٢ - الشيخ محمد تقي بهجت (معاصر) في جوابه على السؤال ١٧ من الاسئلة الموجهة إلى سماحته (٣).
- ٣٣ - السيد محمد الشاهرودي (معاصر) في جوابه على السؤال ١٧ من مجموعة أسئلة وجهت إلى سماحته (٤).
- ٣٤ - السيد محمد سعيد الحكيم (معاصر) في رسالة وجهها للسيد جعفر مرتضى العاملي (٥).
- جدير بالذكر اننا لم نكن في مقام حشد اقوال علمائنا المتأخرين للاحتجاج بالكثرة بغض النظر عن الفحوى والدليل، فإنهم كمجتهدين إنما تبنا شهادة الزهراء عليها السلام لما ثبت لديهم بالادلة الدامغة مع أنها حجة بالنسبة إلى مقلديهم، فلا يرد علينا مدى قيمة رأي المتأخرين الذين تبنا القول بالشهادة اعتماداً على رواية المتقدمين، فمثل هذا التوافق الذي لم يشدّ عنه سوى «فضل الله» كاشف عن مدى متانة الادلة التي يقوم عليها هذا الرأي.

أرجوزة الاصفهاني في شهادة الزهراء

ولاهمية قصيدة الشيخ محمد حسين الاصفهاني باعتباره أحد أبرز علمائنا العظام والذي تخرّج على يديه أساطين المذهب، ولما يحتويه شعره من تفصيل لما وقع على الزهراء عليها السلام البتول عليها السلام أحببنا إيرادها من ديوانه «الانوار القدسية». قال (قدس سره):

لهفي لها لقد أضيع قدرها
حتى توارى في الحجاب بدرها
تجمّعت من غصص الزمان
ما جاوز الحد من البيان
وما أصابها من المصاب
مفتاح باب حديث الباب

(١) راجع الملحق رقم ١٧ .

(٢) راجع الملحق رقم ١٤ .

(٣) راجع الملحق رقم ١٨ .

(٤) راجع الملحق رقم ١٩ .

(٥) راجع الملحق رقم ٢٠ .

ووكز نعل السيف في جنبها
أتى بكل ما أتى عليها
ولست أدري خبر المسمار
سل صدرها خزانة الاسرار
وفي جنين المجد ما يدمي الحشا
وهل لهم إخفاء أمر قد فشى
والباب والجدار والدماء
شهود صدق ما به خفاء
لقد جنى الجاني على جنينها
فاندكت الجبال من حنينها
أهكذا يصنع بابنة النبي
حرصاً على الملك فيا للعجب^(١).

* * *

(١) الانوار القدسية: ص٤٢ - ٤٤.

الفصل الثاني : رفض أم تساؤلات ١٩

كلمات «فضل الله»

قال في الشريط المسجل : «وانا لا أتفاعل مع كثير من الاحاديث التي تقول إن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها أو ما إلى ذلك، إنني أتخفظ في كثير من هذه الروايات ... ثم رأينا أنّ الشيخين أبا بكر وعمر جاءا يطلبان المسامحة من الزهراء مما يدل على أن الزهراء (عليها السلام) كانت تحتفظ بقيمتها في المجتمع المسلم حتى من كبار الصحابة».

وقال في الشريط المسجل : «أنا أقول إنه عندما نجمع هذه (النقاط) على الأقل يصير عندنا شك، أنا أشك في ذلك وأنا دائماً قلت أكثر من مرة، كما إن الإثبات يحتاج إلى دليل، فالنفي أيضاً يحتاج إلى دليل، وأنا ليس عندي دليل على النفي ولكن عندي تساؤلات ... أنا كل ما كنت أقول إن هناك علامات استفهام تحتاج إلى جواب وفي الحقيقة لم أجد لها جواباً، وقد ناقشت كل العلماء (!) في هذا الموضوع في إيران وفي غير إيران فلم أجد لذلك جواباً».

«فضل الله» في الشريط المسجل (مستنكراً العلاقة بين الاعتداء على الزهراء وغضب الخلافة): «ما هي العلاقة؟! وأريد أن أبين لك أن كل هذه المسائل محل خلاف». وقال في الشريط المسجل أيضاً: «وكل ما تحدثت به من الأول وبشكل خاص جداً هو أن عندي تساؤلات في هذا المقام ولم أقل لم يحدث ذلك».

وقال في الجواب الأول: «إن هناك كثيراً من الارتباك في الروايات حول وقوع الإحراق أو التهديد به، كما إن الملحوظ أن شخصية الزهراء (عليها السلام) كانت الشخصية المحترمة عند المسلمين جميعاً بحيث إن التعرض لها بهذا الشكل قد يثير الكثير من علامات الاستفهام وذلك من خلال ما نلاحظه من تعامل الجميع معها في أكثر من خبر ... وخلاصة الأمر إنه حديث في مجال إثارة التساؤلات التحليلية من أجل الوصول إلى الحق وليس موقفاً حاسماً لأننا لا نملك عناصر الرفض قطعاً ولكننا نتحرك بالطريقة العلمية في تجربة الإثبات».

وقال في الجواب الثاني: «وقد رأيت أنّ كثيراً من علمائنا رويوا هذه الروايات في كتبهم بحيث إنه إذا ناقش البعض في سندها فإن عمل العلماء مع الشهرة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد يجبر هذا الضعف».

وقال في الجواب الخامس: «وسئلت عن كسر ضلع الزهراء فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الإنسان متحفظاً في هذا الموضوع لأن الزهراء كانت تملك محبة وثقة وعاطفة لدى الناس لم يبلغها أحد ... كنا نقول إن هناك تحفظاً بالرواية الواردة ... ولأن تحليل موقع

الزهرء في نفوس المسلمين - آنذاك - يجعلنا نستبعد أنهم يجرءون على ذلك حتى ولو كانوا في أشد حالات الانحراف والوحشية ... لأن المسألة إنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها خاصة وأن ما نعرفه من جمهور المسلمين الشيعة - في احتفالاتهم بالزهرء ﷺ - إنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب الثقة حتى بالحديث الضعيف وأن المسألة يقينية لا تحتل الخلاف ابداً مع العلم أن الأخذ بالحديث الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم» .

وقال في العدد ١٨ من نشرة «فكر وثقافة» عن كلام له بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٦: «أما مسألة ما أثير من كسر الضلع فانا لم أنفه بل رسمت علامة استفهام كما رسم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء علامة استفهام، وكما رسم السيد عبدالحسين شرف الدين على ما أنقله، ونحن نشكر من يجيب على علامات الاستفهام التي رسمناها، ثم إنني بينت مراراً أن القضية ليست من اهتماماتي، بل أزيدكم أن لدي مجلساً في بيروت كل أربعاء، ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع، وقلت له: طيب الله أنفاسك، فلا مشكلة عندي في ذلك!» .

وقال في أحد الاشرطة المسجلة التي بلغتنا أخيراً: «قضية محسن لعله أكثر المؤرخين يذكرونها في هذا المقام، والوحيد الذي يشكك فيها - كما قرأت - هو الشيخ المفيد، ... فالشيخ المفيد (كلامه) مستغرب، لأنه قصة محسن سواء كان محسن سقط يعني في هذه الحادثة أو قبل أو بعد ذلك، فالظاهر أنه يذكر اسم محسن في أولاد أميرالمؤمنين ﷺ، حتى مروج الذهب للمسعودي يذكره وغيره، والمسألة أنه أنا ما كان عندي، يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن أقول فيه هناك أو لا» .

وقال في نفس هذا الشريط: «أنا أحب أن أنقل لكم شيئاً تعليقاً على الموضوع، فبعض الناس (الخطباء) بناؤه (نيته) أنه يأتي ويقول (يتحدث) عن كسر ضلع الزهرء ﷺ، وأنا حضرت هذا المجلس، أنا عندي مجلس، مثل بكرة (غداً) عندي مجلس طلاب مساء الاربعاء، بعض الاوقات يجوا (ياتون) عراقيون وغير عراقيين، حتى صديقنا السيد أبو عاصم من بعلبك، وآخر يأتي ويعرج على مكسورة الضلع، وأقول له طيب الله أنفاسك، مو (ليست) من القضايا التي أحمل في نفسي، قصة أنه لو قال شخص كسر الضلع فهو مقتنع به، أنا غاية ما هناك أنني ما نفيت وإنما أثرت علامة استفهام، إما يقتنع الإنسان بالجواب عنها أو لا يقتنع، لذلك هذه القضية من القضايا التي، وأنا أعتبر أيضاً أن قصة التشيع مو مربوطة بهذه، فقصة التشيع مفهومها إن غصب الخلافة، أنا أقول أن أكبر جريمة قام بها الجماعة غصب الخلافة لأنها حرفت مسار الإسلام، ولذا الزهرء ﷺ هي التي انطلقت، لذلك المسألة الإنسان الذي بناؤه (ظنه) أنني إن تحدث (عن كسر الضلع) أنزعج وكذا، لا، لا، واحد ثبت عنده فهو

جيد، وأنا ممنون أن يأتي شخص ويقنعني، ولكن كل شيء قرأته ما استطاع أن يجيب علامة الاستفهام التي عندي».

وقال في العدد ٥٧ من نشرة «ثقافة وفكر» عن محاضرة بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨هـ الموافق ١٣/٩/١٩٩٧م: «وكانت تعيش آلامها وتعاني من الكثير من الظلمات التي وقعت عليها، ولعل ما يرويه السنة والشيعة معاً ومنهم ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أنهم جاءوا بالخطب ليحرقوا بيت علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام تهديداً للمعارضة التي اجتمعت عند علي عليه السلام كما يقول المؤرخون، فقد قيل لقائد الحملة: يا هذا إن فيها فاطمة! ... ولكنه قال: وإن ...، ولذا فإننا نعتبر أن هذه الكلمة تعبر عن أبشع الظلم على الزهراء عليها السلام سواء صدق الرواة فيما يتحدثون به عن دخولهم البيت وفعلهم ما فعلوا، أو لم يصدقوا في ذلك».

وقال في العدد ٥١ من نشرة «بينات» بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨هـ المصادف ١٩/٩/١٩٩٧م عن خطبة له: «ثم كانت المشاكل التي أعقبت وفاة رسول الله، فأبعد علي عليه السلام عن حقه، واجتمع بعض المهاجرين وبعض بني هاشم في بيت علي عليه السلام ولم يرنح الحكم الجديد لذلك، فجاء بعض ممثليه إلى الباب وهو يهدد ويتوعد ويقول: اخرجوا وإلا أحرقت عليكم البيت ناراً، وقيل له: كيف نتحدث بذلك وفاطمة في البيت؟ قال: وإن ...، وقيل إنه قد أحرق الباب، وقيل إن الزبير خرج مسلطاً سيفه فكسروه، وقيل إن القوم دخلوا وقاموا ببعض الأعمال السيئة ضد الزهراء عليها السلام، واختلفت الروايات في ذلك بين من يتحدث عن بعض الأعمال القاسية الإجرامية وبين من يتحدث عن مقدمات ذلك، وسواء صدق الرواة في مسألة ما يُنسب من كسر الضلع أو إسقاط الجنين أو لم يصدقوا...».



ومع تأكيد «فضل الله» على أنه ليس لديه دليل على النفي وأنه لم يقل لم يحدث ذلك وأنه لا يملك عناصر الرفض قطعاً وأنه يقوم بذلك لمجرد إثارة التساؤلات التحليلية إلا أن التشكيك في المسائل المتسالم عليها يعدّ في حكم الرفض لها، وذلك لأن المسألة من المسائل المتفق عليها كما أقرّ بذلك «فضل الله» - كما في الجواب الثاني - حيث اعتبرها من القضايا المشهورة التي تصل إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب، وفي مثل هذه القضايا لا يقبل التردد والوقوف موقف الحياد، فإن مجرد التشكيك فيها لأي شبهة تعرض لصاحبها يعتبر في حكم الرفض، ولعل من هذا القبيل شمول اللعن في زيارات الإمام الحسين عليه السلام للمحارب له والمتخاذل عنه على حد سواء.

وهذا مما يؤكد لنا أن المسألة ليست مجرد تشكيك وإثارة تساؤلات وإنما هو موقف متصلّب يتخفى وراء هذا الأسلوب ويتخذ تكتيكاً فرضته متطلبات المرحلة الحالية، أما القادمة فقد تقتضي المجاهرة والتخلي عن هذا الأسلوب!

ويظهر ذلك من عدم تراجعه بشكل صريح ولو في موقف واحد منذ أول كلامه حتى يومنا هذا وفق ما لدينا من أجوبته المتعددة ومحاوراته المتكررة، كما أنه يدعي أن غرضه من إثارة شبهاته هو الدعوة إلى التحقيق، ولكن عندما يُسئل عن آخر رأي له حول السقط محسن وبعد أكثر من أربع سنوات من إثارته للموضوع يقول: «ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن أقول فيه هناك أو لا»، فهل يصح أن يدعو الآخرين إلى التحقيق في حين لم يحقق هو شخصياً في هذه المسألة؟ وهل ينسجم هذا مع ما يكرره من أنه لا يعتني بهذه القضية لأنها ليست من المسائل التي تهمّه؟ ولقد «صرح المحض عن الزبد».

هذا مع ما أورد على كلامه من الحجج والادلة الدامغة، لكنه كابر وعاند حتى بلغ به الأمر إلى الجرأة في الرد على جميع علمائنا ومراجعنا بعبارات لا تخلو من التعريض بهم والطعن فيهم، فهو يرد على الإمام الخميني (قدس سره) في رأيه حول مصحف فاطمة؛ لأن الروايات تذهب إلى خلاف ذلك ولأنه يستلزم منه القول بنبوة الزهراء (عليها السلام) ويرى نفسه فوق أن يحاسبه السيد الكلبيكاني (قدس سره) على آرائه، ويرد على الميرزا جواد التبريزي في دفاع مستميت عن آرائه المنحرفة بأجوبة يخجل طالب المقدمات في الحوزة العلمية أن تنسب إليه. «وأطرق كرا إن النعمة في القرى».

وليست القضية - في واقع الأمر - كما حاول «فضل الله» عرضها من أنه ناقش كل العلماء في هذا الموضوع في إيران وفي غير إيران ولكنه لم يجد لتشكيكاته جواباً، ويا ليتة يذكر لنا فقط أسماء عشرة من العلماء بل وخمسة فقط! وهذه من أقبح أساليب الدعاية والإعلام التي أجادها واتفقها أيما إتقان وإجادة! فالإنسان البسيط من عامة المؤمنين لا يملك إلا أن يدخل الأمر في نطاق «تعدد الآراء» و«اختلاف الاجتهادات» بين العلماء، لا إلا الشذوذ والانحراف والضلال...

وخلاصة الأمر، إن حقيقة الموقف والتمييز بين الرفض والتشكيك لا تكون عبر الالفاظ والعبارات فقط، وإنما تستنبط الحقيقة من مجموع المواقف المتخذة في أمر معين، فمن الغريب استشهاد «فضل الله» بقراءة خطيب في مجلسه لواقعة كسر الضلع وقوله له: «طيب الله أنفاسكم» كدليل على عدم مانعته من هذا الرأي! فإن هذا القول يطلقه الحاضرون في المجلس عادة كدعاء للمقرئ وليس فيه أي دلالة على تأييد رأي صدر منه أو رفضه، وإذا كان «فضل الله» في كلامه يريد الإيحاء بعدم إصراره على موقفه من قضية كسر الضلع وما شابهها فما هو السر في إصراره على التشكيك؟! ومن يتابع موقف «فضل الله» منذ البداية يلاحظ إنه يأخذ منحى معيناً واضحاً يكشف عن نفسه بلا حاجة إلى إجهاد النفس في فك لغز عبارة مجملّة أو معالجة طلسم جملة مبطنّة، «فسيرة المرء تنبئ عن سريره».

وأقوى شاهد على ذلك ما ذكره في مسجد الشهيد الصدر (التابع لحزب الدعوة الإسلامية) في مدينة قم المقدسة في ٢١ شعبان عام ١٤١٤هـ حيث قال: «وعندما انطلقوا من أجل أن يأخذوا علياً عليه السلام وقفت وعانت الكثير، وحفل التاريخ والحديث وتظافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقطت جنينها وأنها... وأنها... ولكن الزهراء عليه السلام بقيت شامخة قوية أصيلة رسالية»^(١).

وفي كلامه تلويح بل أقرب ما يكون إلى التصريح من أنه يتبنى الضرب وإسقاط الجنين وخصوصاً مع ملاحظة قوله: «وحفل التاريخ والحديث وتظافرت الروايات»، ولكن ذلك كان في حقيقة الحال مناورة اقتضتها الظروف في تلك الفترة وسرعان ما «عادت لعترها لميس»! ولذا نجده في أحاديثه المتأخرة كما في العدد ١٨ و ٥٧ من نشرة «فكر وثقافة» يكرر نفس تشكيكاته التي أطلقها في البداية مع الإصرار على استخدام عبارة (وفاة) الزهراء عليه السلام لا شهادتها. وهل سينفعه بعد هذه المكابرة وإنكار التاريخ البديهي الذي «لا ينكره إلا معاند مبغض» على حد تعبير آية الله العظمى اللنكراني أن يطرح اسبوعاً باسم «اسبوع الزهراء عليه السلام»؟! وهل يكون معالجة الانحراف بالتطرق إلى أمور أخرى خارجة عن موضع البحث للتغطية على مواضع الانحراف في الرأي؟! *

* * *

(١) مجلة قضايا إسلامية، العدد الأول.

تقِيم ڪتاب

سليم بن قيس

تقييم كتاب سليم بن قيس

وكان من اللازم تناول هذه المسألة باعتبار تصوّر البعض أن التشكيك في صحة نسبة الكتاب إلى سليم بن قيس سيستتبع التشكيك في الاعتداء على الزهراء عليها السلام واستشهادها، ولكن قبل دفع هذا الوهم ينبغي البحث ولو بشكل مختصر في منزلة سليم بن قيس وكتابه.

نبذة مختصرة عن سليم:

أما سليم بن قيس فكنيته أبو صادق، وعده الشيخ الطوسي والبرقي في أصحاب أمير المؤمنين والحسن والحسين والسجاد والباقر عليهم السلام، وذكره النجاشي ضمن زمرة سلفنا الصالح في الطبقة الأولى، أما البرقي فاعتبره من الأولياء من أصحاب أمير المؤمنين عليهم السلام، وأورد الكشي بعض الروايات الواردة عن الإمامين السجاد والباقر عليهم السلام في مدحه وصدقه...

يقول السيد الخوئي (قدس سره): «إن سليم بن قيس - في نفسه - ثقة جليل القدر عظيم الشأن، ويكفي في ذلك شهادة البرقي بأنه من الأولياء من أصحاب أمير المؤمنين عليهم السلام المؤيدة بما ذكره النعماني في شأن كتابه، وقد أورده العلامة في القسم الأول وحكم بعدالته»^(١).

الاختلاف في صحة كتاب سليم:

أما كتابه فمما لا شك فيه أنه كتاب جمع فيه الأحاديث عن أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه كسلمان الحمدي (الفارسي) والمقداد بن الأسود، غير أنه وقع الخلاف في أن ما وصل إلينا هو الذي جمعه أم أنه كتاب آخر نالته يد التحريف، وقد ذهب إلى كل رأي طائفة.

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٠.

ومن أكد على صحة كتاب سليم بن قيس الشيخ محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني الذي عاش في القرن الرابع حيث قال: «... وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة (عليهم السلام) خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة أهل البيت (عليهم السلام) وأقدمها؛ لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذر ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها...» (١).

ووافقه على هذا القول كثير من علماء الطائفة كالشيخ محمد تقي المجلسي (المتوفى سنة ١٠٧٠هـ)، والشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ)، والسيد هاشم البحراني (المتوفى سنة ١١٠٧هـ)، والعلامة محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١١هـ)، بالإضافة إلى العديد من المتأخرين (٢).

قال السيد الخوئي: «إن كتاب سليم بن قيس - على ما ذكره النعماني - من الأصول المعتمدة بل من أكبرها، وإن جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم (عليه السلام) أو ممن لا بد من تصديقه وقبوله روايته، وعده صاحب الوسائل في الخاتمة في الفائدة الرابعة من الكتب المعتمدة التي قامت القرائن على ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيه شك» (٣).

وفي قبال ذلك قال الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري وهو من مشايخ النجاشي: «سليم بن قيس الهلالي العامري، روى عن أبي عبدالله والحسن والحسين وعلي بن الحسين (عليهم السلام)، وينسب إليه هذا الكتاب المشهور، وكان أصحابنا يقولون إن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عياش، وقد ذكر ابن عقدة في رجال أمير المؤمنين (عليه السلام) أحاديث عنه، والكتاب موضوع لا مزية فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على وضعه، منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة الثلاثة عشر، وغير ذلك» (٤).

وقال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد (المتوفى سنة ٤١٣هـ) في آخر كتابه تصحيح الاعتقاد: «وأما ما تعلق به أبو جعفر (رحمه الله) من حديث سليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياش فالمعنى فيه صحيح غير أن هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس،

(١) الغيبة: ص ١٠١.

(٢) راجع روضة المتقين: ج ١٤، ص ٣٧٢. وسائل الشيعة: ج ٢، ص ٣٦ و ٤٢. غاية المرام: ص ٥٤٦. بحار الأنوار: ج ١، ص ٣٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢١٨. قاموس الرجال: ج ٥، ص ٢٣٣.

فينبغي للمتدّين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لروايته، وليفرز إلى العلماء فيما تضمّنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفساد، والله الموفق للصواب^(١). وتبعه على ذلك الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي (المتوفى سنة ٩٦٥هـ)^(٢).

الوجوه التي طعن فيها بالكتاب ومناقشتها:

ويبدو أن منشأ الشك في صحة كتاب سليم بن قيس يعود إلى ثلاثة وجوه ذكرها السيد الخوئي في معجمه، أنقلها عنه باختصار:

«الوجه الأول: أنّه موضوع وعلامة ذلك اشتماله على قصة وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته مع أنّ عمر محمد وقتل كان أقل من ثلاث سنين، واشتماله على أن الأئمة ثلاثة عشر.

ويرد على هذا الوجه أولاً أنّه لم يثبت ذلك والسند في ذلك ما ذكره ابن الغضائري، وقد تقدم غير مرة: أنّه لا طريق إلى إثبات صحة نسبة الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري، كيف وقد ذكر صاحب الوسائل في ترجمة سليم بن قيس: «والذي وصل إلينا من نسخة الكتاب ليس فيه شيء فاسد ولا شيء مما استدل به على الوضع، ولعل الموضوع الفاسد غيره ولذلك لم يشتهر ولم يصل إلينا»، انتهى.

وقال الميرزا في رجاله الكبير: «أن ما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب، المذكور فيه أن عبدالله بن عمر وعظ أباه عند الموت وأن الأئمة ثلاثة عشر مع النبي ﷺ، وشيء من ذلك لا يقتضي الوضع»، انتهى.

وقال الفاضل التفرشي في هامش النقد: «قال بعض الأفاضل: «رايت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب أنّ عبدالله بن عمر وعظ أباه عند موته وأنّ الأئمة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل وهم رسول الله ﷺ مع الأئمة الاثني عشر ولا محذور في أحد هذين»، انتهى.

وإني لم أجد في جميع ما وصل إلي من نسخ من هذا الكتاب إلا كما نقل هذا الفاضل والصدق مبين في وجه أحاديث هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فكان ما نقل ابن الغضائري محمول على الاشتباه»، انتهى كلام الفاضل التفرشي.

ثم ذكر السيد الخوئي روايات عديدة للتدليل على صحة ما ذكره صاحب الوسائل والفاضلان التفرشي والاسترابادي، ثم قال: «وبما ذكرناه يظهر أنّ ما نسبته ابن الغضائري إلى كتاب سليم بن قيس من رواية أنّ الأئمة ثلاثة عشر لا صحة له، غاية الأمر أنّ النسخة التي وصلت إليه كانت مشتملة على ذلك، وقد شهد الشيخ المفيد أنّ في النسخة تخليطاً وتدليساً، وبذلك يظهر الحال فيما ذكره النجاشي في ترجمة هبة الله

(١) شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد الملحق بكتاب أوائل المقالات: ص ٢٤٧، ط مكتبة داري.

(٢) راجع منتهى المقال: ج ٣، ص ٣٧٥.

بن أحمد بن محمد من أنه عمل كتاباً لأبي الحسين العلوي الزيدي وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام (١).

وقال الشيخ محمد تقي التستري: «ثم الحق في كتابه أن أصله كان صحيحاً، وقد نقل عنه الأجلة المشايخ الثلاثة والنعماني والصفار وغيرهم، إلا أنه حدث فيه تخليط وتدليس من المعاندين - فالعدو لا يالو خبالاً - كما عرفت من المفيد، لا كما قال ابن الغضائري: من كون الكتاب موضوعاً لخبر وعظ محمد بن أبي بكر أباه، فالكتاب الموضوع إن اشتمل على شيء صحيح يكون في الأقلية كما في التفسير الذي افتروه على العسكري عليه السلام، والكتاب بالعكس، بل لم نقف فيه على كذب محقق سوى خبر الوعظ. وأما خبر عدد الأئمة فقد عرفت أنه سوء تعبير من بعض الرواة، ووقوع أخبار خمسة مثله في الكافي، وحينئذ فلا بد أن يراعى القرائن في أخباره، كما عرفت من المفيد» (٢). ولكن السيد الخوئي قد أجاب عن خبر الوعظ فقال: «وأما وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته، فلو صح فهو وإن لم يمكن عادة إلا أنه يمكن أن يكون على نحو الكرامة وخرق العادة. وعلى ذلك فلا وجه لدعوى وضع كتاب سليم بن قيس أصلاً.

وثانياً: أن اشتغال كتاب علي أمر باطل في مورد أو موردين لا يدل على وضعه، كيف ويوجد ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي الذي هو أمتن كتب الحديث وأتقنها» (٣).

«الوجه الثاني: أن راوي كتاب سليم بن قيس هو أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف على ما مر، فلا يصح الاعتماد على الكتاب بل قد مرَّ عن العقيقي أنه لم يروه عن سليم بن قيس غير أبان بن أبي عيَّاش.

والجواب عن ذلك: أن ما ذكره العقيقي باطل جزماً، فقد روى عن سليم بن قيس في الكافي وغيره من غير طريق أبان. وأما ما ذكره ابن الغضائري من انحصار راوي كتاب سليم بن قيس بأبان فيرده ما ذكره النجاشي والشيخ من رواية حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن كتابه.

الوجه الثالث: أن راوي كتاب سليم بن قيس أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف، وإبراهيم بن عمر الصنعاني وقد ضعفه ابن الغضائري، فلا يمكن الاعتماد على كتاب سليم بن قيس. والجواب: أن إبراهيم بن عمر وثقه النجاشي ولا يعارضه ابن الغضائري على ما مر الكلام في ترجمته.

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢١ - ٢٢٥.

(٢) قاموس الرجال: ج ٥، ص ٢٣٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥.

هذا والصحيح أنه لا طريق لنا إلى كتاب سليم بن قيس المروي بطريق حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر عنه، وذلك فإن في الطريق محمد بن علي الصيرفي أبا سمينة، وهو ضعيف كذاب...، وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سليم بن قيس بكلا سنده ضعيف ولا أقل من جهة محمد بن علي الصيرفي أبي سمينة^(١).

وهكذا يظهر أن عمدة الوجوه في مناقشة صحة الكتاب هو الوجه الثالث، أي أن الطريق إلى كتاب سليم بن قيس ضعيف، وإذا لم نقل بأن السيد الخوئي قد يستفاد من قوله السابق - أن كتاب سليم بن قيس صحيح كل ما فيه لما دلت عليه القرائن - أنه يتبنى صحة مضمون الكتاب، فاقبل ما يمكن أن يقال هو أن السيد الخوئي لم يجد في متن الكتاب ما يكون في حد ذاته أمراً باطلاً أو غير معقول كما يدعيه فضل الله عبر شبهاته التي أثارها، وكما حاول مؤلف «هوامش نقدية» التلويح إليه عند القول بوجود ما يشير إلى سهو المعصوم^(٢). والمحقق التستري أشار قبل قليل إلى أن الخبر المسلّم كذبه هو خبر وعظ محمد بن أبي بكر، ولكن السيد الخوئي نفى استبعاده صدوره، على أنه لو سلم كذبه فلا يعني إسقاط اعتبار أصل الكتاب، إذ أن وجود أخبار باطلة أو مكذوبة قلما يخلو منه كتاب، ولاستلزم هذا إسقاط اعتبار معظم الكتب الحديثية. اختلاف العلماء في أبان:

ثم لا يخفى أن حكم تصحيح أو تضعيف سند كتاب سليم بن قيس مبني على بعض المباني دون الآخر، فقد ذهب بعض علمائنا إلى اعتبار أخبار أبان بن أبي عياش، كالعلامة المامقاني والشيخ موسى الزنجاني والسيد الصفائي الخونساري وآخرون، فقد قال المامقاني في نتائج التنقيح عنه: «حسن بل ثقة على الأقوى»^(٣)، وقال في تفصيل ترجمته: «الجزم بضعفه مشكل بعد تسليم مثل سليم بن قيس كتابه إليه وخطابه بآبن الأخ، ومن لاحظ حال سليم بن قيس مال إلى كون الرجل متشيعاً ممدوحاً وإن نسبة وضع كتاب سليم إليه لا أصل لها، وإذا انضم إلى ذلك قول الشيخ أبي علي في المنتهى: «إني رأيت أصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيع» تقوى ذلك، والعلم عند الله تعالى، بل بعد إثبات وثاقة سليم كما سيأتي إن شاء الله تثبت وثاقة أبان هذا بتسليمه الكتاب المذكور»^(٤).

وقال الشيخ موسى الزنجاني: «الأقرب عندي قبول رواياته تبعاً لجماعة من متأخري أصحابنا اعتماداً بثقات المحدّثين كالصفار وابن بابويه وابن الوليد وغيرهم والرواة الذين يروون عنه، ولاستقامة أخبار الرجل وجودة المتن فيها»^(٥).

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٢) راجع هوامش نقدية: ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) نتائج التنقيح: ص ٤، رقم ١٤.

(٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٣.

(٥) الجامع في الرجال: ج ١، ص ١١.

أما السيد أحمد الصفائي الخونساري فقال: «وإذا انتهت أسانيد الكتاب إلى أبان فالإجماع يكشف عن وثاقته جداً»^(١).

هل يلزم من تضعيف أبان سقوط الكتاب؟

ولو قبلنا بضعف حال أبان فلا يستلزم ذلك سقوط اعتبار كتاب سليم لأن القرائن تشهد بصحته، وقد مر علينا في مبحث كسر الضلع قول ابن أبي الحديد المعتزلي في نسبة كتاب نهج البلاغة إلى الإمام علي عليه السلام من خلال ملاحظة متنه، ومعرفة صحة أو عدم صحة نسبة بعض الآيات الشعرية إلى بعض الشعراء من خلال ملاحظة الأسلوب، ونفس هذا قابل للتطبيق في موردنا هذا، فقد استند الشيخ الزنجاني على أمور في توثيق أبان من جعلتها استقامة أخباره وجودة متنه، وقال الرجالي أبو علي محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري: «ثم اعلم أن أكثر الأحاديث الموجودة في الكتاب المذكور موجود في غيره من الكتب المعتبرة، كالتوحيد وأصول الكافي والروضة وإكمال الدين وغيرها، بل شذّ عدم وجود شيء من أحاديثه في غيره من الأصول المشهورة»^(٢).

وبناءً على ما مر فإننا نستكشف صحة مضمون الأحاديث المتعرضة لمظلومية الزهراء عليها السلام من خلال الأحاديث الأخرى الواردة في الكتب الأخرى، وتلك الأحاديث أكبر قرينة تشهد بصديق كتاب سليم، حتى لو قلنا بعدم وجود طريق صحيح إلى الكتاب، ولذا فما نوره لإثبات ما جرى على الزهراء عليها السلام من الظلم استناداً لكتاب سليم إنما هو من باب الشاهد الذي قامت القرينة على صحته، وقد ذكرنا سابقاً في مبحث كسر الضلع أن السيد الخوئي تبنى كسر الضلع مع أن من عمدة مصادره كتاب سليم بن قيس.

وماذا عن سهو المعصوم؟

وقد أشار مؤلف «هوامش نقدية» إلى هذا الاعتراض مؤكداً على أن بعض ما ورد من روايات الاعتداء يدل على سهو المعصوم، ومن جملة ما ورد في هذا الخصوص ما رواه سليم بن قيس بالنحو التالي: «فوثب علي عليه السلام فأخذ بتلابيبه ثم نثره فصرعه، ووجأ أنفه ورقبته، وهمّ بقتله فذكر قول رسول الله ﷺ وما أوصاه به، فقال: والذي كرم محمداً بالنبوة - يا بن صهّاك - لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إلي رسول الله ﷺ لعلمت أنك لا تدخل بيتي»^(٣).

ولكن يجاب عن هذا التوهم بأن استخدام لفظ (فذكر) لا يستلزم منه دواً تحقّق النسيان والغفلة بل قد يستعمل بمعنى الخطور الذهني بغض النظر عن وجود سهو في

(١) كشف الاستار: ج ٢، ص ١٢٦.

(٢) منتهى المقال: ج ٣، ص ٢٨١.

(٣) كتاب سليم: ص ٨٤.

البين، وقد وردت بعض الروايات بهذا المعنى، منها: ما رواه ابن قولويه والكليني والصدوق بإسنادهم إلى داود الرقي قال: «كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذا استسقى الماء، فلما شربه رأيته قد استعبر واغرورقت عيناه بدموعه، ثم قال لي: يا داود لعن الله قاتل الحسين عليه السلام، فما انغص ذكر الحسين عليه السلام للعيش، إني ما شربت ماء بارداً إلا ذكرت الحسين عليه السلام ...» (١).

ويعلم من هذا أن التذكّر يكون على نوعين، فمرة يكون بأن يكلف الإنسان بشيء ثم يغفل عن ذلك الأمر ثم يتذكره بعد فواته وبعد أن خالف المطلوب منه نسياناً وسهواً، وهذا هو الممنوع على المعصوم، ومرة يكون من قبيل تذكّر الإنسان ما وقع في الأيام الخوالي والازمنة الغابرة، أو التذكر للأمر الإلهي قبل فوات المطلوب، وهذا نظير ما ورد في الروايات العديدة من غضب بعض الأئمة عليهم السلام عما يرتكبه بعض خدمهم ثم كظمهم للغيط، فلا منافاة بين تحقق الغضب كما في مقامنا هذا حيث اعتدى القوم على الزهراء عليها السلام وبين إمساك الإمام عليه السلام عن القتل، ولا يعني أمر النبي صلى الله عليه وآله بعدم قتال القوم أن يقف الإمام علي عليه السلام مكتوف الأيدي من دون أي ردة فعل، ومن هنا كان موقفه في وجه عمر وخالد بن الوليد، وهذا ما تقتضيه شجاعة الإمام وغيرته وهو منبعهما ومعينهما، والقول بسهو الإمام علي عليه السلام عما أمره النبي صلى الله عليه وآله إنما يصح منعه وإبطاله إذا كان متحققاً وواقعاً في الخارج، والرواية ليس فيها ما يدل على ذلك بل فيها ما يدل على عدم وقوعه، ولهذا التزم الإمام عليه السلام بوصية النبي صلى الله عليه وآله إليه. تجدر الإشارة إلى أن السيد الخوئي أو غيره لم يورد إشكال سهو المعصوم للطعن في الكتاب أو للقول بوضعه، وهذا كاشف عن ضعف مثل هذا الإيراد.



(١) وسائل الشيعة: ج ١٧، ص ٢١٦، باب ٢٧، ح ١.

الخاتمة

الخاتمة

المبحث الأول : ملاحظات على «هوامش نقدية»

لم تكن من نيتي أن أفرد مقطعاً خاصاً من الكتاب لإبداء بعض الملاحظات على كتاب «هوامش نقدية» باعتبار أن تلك الملاحظات قد أدرجت ضمن أبواب الكتاب وفصوله، غير أن كثرة الأخطاء والافتراءات في هذا الكتيب الصغير استوجبت هذا الأمر، فالكتيب مع صغر حجمه كان مشحوناً بالسفسطات والمغالطات ناهيك عن موارد الجهل وعدم التثبت وإبداء الرأي في القضايا التي لا يحسن فهمها، فقد كان مؤلفه من «يكثر الحز ويخطئ المفصل».

ويبدو أن «فضل الله» قد أخطأ في حساباته عندما ظن أن أمثال هذه الكتب ستنقذه من المازق الذي أوقع نفسه فيه، فقد «اتسع الخرق على الراقع»، فضلاً عن أن الماموم لن يكون أفضل حالاً من الإمام إذا كان الإمام جاهلاً بأبسط المسائل العلمية! «ولا تشرب السم اتكالا على الترياق»!

كما أن مؤلف الهوامش أخطأ أيضاً عندما ظن أنه بتوجيه المغالطات والسفسطات يتمكن من تشويه الحقائق الثابتة عن الزهراء عليها السلام ومن النيل والإساءة إلى مقام العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي، وهو الذي أثنى المكتبة الشيعية بكتبه القيّمة وكان من أفضل من حقق وكتب في سيرة النبي صلى الله عليه وآله، وهو أكبر من أن تنقص من شأنه كلمات أمثال مؤلف الهوامش، «وما استبقاك من عرضك للأسد».

إن أصول البحث العلمي تقتضي أن يكون الخائض فيها متضلّعاً فيما يتناوله، وعلى أقل تقدير لديه المعرفة الكافية بالأسس والمباني العلمية، ولا يصح أن يكون الخائض في المسائل العلمية التي تقتضي المعرفة بشتى العلوم المختصة بالدراسة في الحوزة العلمية من لم يحظ من العلم إلا بحفظ مصطلحات لم يع معانيها، فقد «طعن في حوص أمر

ليس منه في شيء»، فإن ألم بجانب سير منها أخذ يستخدمها في مغالطاته، وإننا نعتقد أن أصغر طلبة السيد جعفر مرتضى لقادر على تفنيد أوهامه وتخرصاته.

وبما أن الكتيب كان دراسة في منهج العلامة السيد جعفر مرتضى - على حسب زعم مؤلفه - فلذا لم أعمد إلى الرد والجواب عما كان خارجاً عن موضوع الكتاب أي ما يرتبط بفاطمة الزهراء (عليها السلام)، ومع ذلك فلم أجب عن كل شبهاته لأن بعضها كان متوجهاً إلى خصوص الآراء التي تبناها السيد جعفر مرتضى، ولذا اقتصرنا على الشبهات الواردة على الوجوه المشتركة بين هذا الكتاب وكتاب «مأساة الزهراء»، وقد تعرض لما هو خارج هذا النطاق لما يقتضيه المقام أحياناً للإشارة إلى بعض الأمور.

وفي هذه العجالة أسجل بعض الملاحظات التي تضمنها الكتاب، مع الاختصار في عرض بعضها بسبب تناولها في أبواب الكتاب المختلفة:

١ - التهرب من الإدلاء بالرأي:

فالملاحظ أن مؤلف «هوامش نقدية» قد تبع صاحبه في أسلوب اللف والدوران والمراوغة والتلاعب بالالفاظ بغية التهرب من إبداء الرأي فيما جرى على الزهراء الشهيذة (عليها السلام)، فهو يقول في مقدمة كتابه: «... لأن كاتب السطور هذه لم يشك يوماً بمظلومية أمه وجدته بضعة المصطفى (عليه السلام)، وإنما لم يشك بمظلوميتها لا تقليداً وإمعة بل لم يشك في مظلوميتها عن وعي ودراسة وتحقيق»^(١) ومع محاكاته لصاحبه في استخدام التعابير العاطفية مثل (أمه) و (جدته) لإضفاء جو من الواقعية نحوه يقول في نفس المقدمة: «ومن وحي هذه الملاحظات كتبت هذه السطور لا لمعالجة أصل الحادث التاريخي وتحقيقه...»^(٢). ثم أردفه بعد عدة صفحات بكلام مشابه حيث قال: «وبادئ ذي بدء أشير إلى ملاحظة من الضروري أن لا تغيب عن ذهن القارئ الكريم، فما نحن بصدد ليس نفيّاً أو إثباتاً لمسألة تاريخية - موضوع النزاع - وإنما بصدد دراسة منهج الكتاب، وما إذا كان توفّر على الحد الأدنى والمعقول من الشروط العلمية أو لا، أما البحث في أصل المشكلة التاريخية فلها محل آخر»^(٣).

وهكذا تهرب مؤلف الهوامش عن إبداء الموقف فيما اعترف بكونه موضوع النزاع! ليغيّر مسار البحث، مع محاولاته المتعددة في نفس الوقت للتشكيك في شهادة الزهراء (عليها السلام) عبر الإيحاء بوجود تعارض في روايات الاعتداء على الزهراء (عليها السلام)^(٤)، ويتأكد سعيه في التشكيك مع ملاحظة إقراره بوجود رواية صحيحة تثبت شهادتها^(٥).

(١) هوامش نقدية: ص ٦.

(٢) هوامش نقدية: ص ٦.

(٣) هوامش نقدية: ص ١٠، وراجع أيضاً: ص ٢٢ و ١٠٨.

(٤) راجع هوامش نقدية: ص ١٨، ١٩، ٢١.

(٥) نفس المصدر: ص ٢٨.

٢ - كثرة الافتراءات:

فقد افتح مؤلف الهوامش كتابه بالافتراء على العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي، فقد انتقى عبارات معينة من كلامه لإيهام القارئ بأنه يتبنى رأياً مخالفاً لإجماع الإمامية حول إيمان آباء النبي ﷺ، «وأتكم فالية الافاعي».

فالمؤلف وهو لم يتجاوز الصفحة ١٥ من الكتاب افترى على السيد جعفر مرتضى وحاول أن يوحي للقراء بأن له رأياً مخالفاً لما عليه إطباق علماء الطائفة في مسألة إيمان آباء النبي ﷺ، وعزز هذا الإيحاء بكلمة (بل) الترقي فقال:

«بل إن للسيد مرتضى رأي (والصحيح أن يقول: "رأياً" لا "رأي") لأنها إسم إن!) في مسائل عقائدية نقل إطباق علماء الشيعة الإمامية عليها، ومن ذلك مناقشته في مسألة إيمان آباء النبي ﷺ، حيث ناقش أدلة العلماء الشيعة وشكك في دعوى الإجماع لمعلومية مستنده والمستند الاخبار من وجهة نظر العاملي، والإحاطة بها متعسر إن لم يكن متعذراً.

كما ناقش في دلالة الآيات القرآنية على هذه الدعوى...، ومهما يكن من أمر فقد سمح السيد مرتضى العاملي لنفسه المناقشة فيما أطبقت عليه الشيعة واتفق عليه علماؤهم، ومنهم الشيخ الطوسي...»^(١).

ولكن الحقيقة الواضحة تزيف هذا الادعاء فإن السيد جعفر مرتضى لم يخرج عما اتفقت عليه الشيعة الإمامية بل ناقش في الأدلة، فقبل بعضها ورد بعضها وأضاف إلى ما ذكره السابقون دليلاً آخر، فقد قبل الدليل المستند إلى قول النبي ﷺ: «لم يزل ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات حتى أخرجني في عالمكم، ولم يدنسني بدنس الجاهلية»، حيث أنه لو كان في آباءه ﷺ كافر لم يصفهم كلهم بالطهارة مع قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وناقش في الدليل المستند إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾.

ثم أضاف دليلاً آخر إلى الدليل الأول وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ أي في عقب إبراهيم، فبدل على أنه لا بد وأن تبقى كلمة الله في ذرية إبراهيم، ولا يزال ناس منهم على الفطرة يعبدون الله تعالى حتى تقوم الساعة^(٢).

ويدل على تبني الصريح لما أجمعت عليه الطائفة المحقة مناقشته لما رواه مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال لرجل: «إن أبي وأباك في النار»، فقال: «هذا لا يصح، أولاً: لما تقدّم على إيمان جميع آباءه... ورابعاً: كيف يكون أبواه ﷺ وأبو طالب وعبدالمطلب وغيرهم في النار حسب إصرار هؤلاء، ثم يكون ورقة بن نوفل الذي أدرك البعثة ولم يسلم في الجنة عليه ثياب السندس، وكذلك فإن زيد بن عمرو بن نفيل ابن عم عمر

(١) هوامش نقدية: ص ١٥.

(٢) الصحيح من سيرة النبي: ج ١، ص ١٥٠.

بن الخطاب في الجنة يسحب ذلولاً، كما أن أمية بن أبي الصلت كاد يسلم في شعره وهكذا؟! وكيف تطرح كل تلك الأحاديث والتواريخ المتضاربة المتواترة الدالة على إيمان أولئك ويتشبهت لإيمان هؤلاء بيت شعر أوبكلمة عابرة» (١).

والعجيب أن ما استنكره مؤلف الهوامش على السيد جعفر مرتضى العاملي في مناقشة دلالة قوله تعالى: ﴿الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين﴾ على إيمان آباء النبي ﷺ قد ناقش فيه صاحبه أيضاً وذهب إلى عدم دلالة على إيمان آباء النبي ﷺ! (٢)

ومن مفتريات مؤلف الهوامش الأخرى على السيد جعفر مرتضى في معجزة شق القمر قوله: «ومن ذلك مناقشته فيما يعرف بمعجزة شق القمر التي حاول الإيحاء إلى قرائه بعدم لزوم الاعتقاد بها وإن وردت بها روايات الشيعة عن أئمة أهل البيت وفيها الصحيح - من وجهة السيد مرتضى - بل وإن تلقاها محدثو الشيعة من غير توقف لأن المسألة ليست من ضروريات الدين» (٣).

ولكنه بإدراج مثل هذه التهم الرخيصة لن يغير من الوجه المشرق للحقيقة، فإن كون مسألة ما من ضروريات الدين أو ليست كذلك لا يعني إلغاء أهميتها (٤)، والسيد جعفر مرتضى لم ينف ذلك، بل إنه في المجموع أكد وقوع هذه المعجزة نافية للشبهات الواردة عليها سواء بما توصل إليه شخصياً أو أيد فيه رأي غيره كالعلامة الطباطبائي والشيخ ناصر مكارم الشيرازي، وفي ختام بحثه حول هذه المعجزة نقل كلاماً لبعض المحققين شكك في دلالة قوله تعالى: ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾ على حدوث هذه المعجزة، ثم أجاب عن كلامه قائلاً: «إن هذا الكلام له وجه لو لم يكن لدينا أخبار صحيحة تدل على وقوع انشقاق القمر» (٥).

أي أن السيد جعفر مرتضى أتبع الدليل ولم يخالف المشهور والمتفق عليه بل أثبتته بوجود الروايات الصحيحة.

ويبدو أن مؤلف الهوامش اعتمد في افتراءاته وتحريفاته وانتقائه لبعض العبارات على أن القارئ لن يتابع شخصياً الإحالات إهمالاً وتجنباً للقراءة الطويلة وأنه سيكتفي بالكتيبات الصغيرة! وهو في غفلة عن أن مجمل الأفكار المنحرفة التي تبناها «فضل الله» والمناقشات التي دارت حولها قد شددت أغلب الأفراد حتى غير المكثّر من القراءة.

(١) نفس المصدر: ص ١٥٣.

(٢) المسائل الفقهية: ج ٢، ص ٤٤٩.

(٣) هوامش نقدية: ص ١٦.

(٤) مع العلم أن السيد جعفر مرتضى نسب القول بعدم كونها من ضروريات الدين إلى بعض الاعلام، فراجع الصحيح من سيرة النبي: ج ٢، ص ١١٣، الهامش ٢.

(٥) الصحيح من سيرة النبي: ج ٢، ص ١٢٠.

٣ - التضييل والتحريف والانتقاء للعبارات المؤيدة لشبهاته:

تجد ذلك في مواضع عديدة من الكتاب:

منها: عدم الإشارة إلى وثيقة إسحاق بن عبدالعزيز على رأي السيد الخوئي (قدس سره)، وقد تعرضنا له ضمن عنوان (أين الأمانة العلمية؟) في فصل مصدر مصحف فاطمة (عليها السلام). ومنها: زعمه أن «فضل الله» لم يقل بتحقيق التعارض في روايات مصحف فاطمة (عليها السلام)، وقد أوردناه ضمن عنوان (من المحرف والمزور؟) في فصل كاتب مصحف فاطمة (عليها السلام). ومنها: محاولته لتحديد النزاع مع «فضل الله» في ضرب الزهراء (عليها السلام) فقط أما دخول البيت وإحراقه فلا خلاف فيه، وقد أجبنا عن محاولة التضييل هذه في خاتمة فصل دخول بيت الزهراء.

ومنها: إنكاره لإفادة عبارة الشيخ كاشف الغطاء للإطباق الشيعي على ضرب الزهراء (عليها السلام) وكسر ضلعها وإسقاط جنيها، وقد أوردناه ضمن عنوان (إنكار وتشويه) وعنوان (التخليط لتضييع الحقيقة) المذكورين في أواخر البحث عن التحليل التاريخي من فصل الاعتداء على الزهراء (عليها السلام). ومنها: اختياره لبعض عبارات العلامة المجلسي دون الآخر الذي يفيد تواتر الاخبار بشهادة الزهراء (عليها السلام)، وقد ذكرنا ذلك في مبحث إسقاط الجنين بعد مناقشته فيما زعمه من عدم دلالة عبارة الشيخ الطوسي على تحقق الإجماع على ضرب الزهراء (عليها السلام).

٤ - الجهل والمغالطة والسطحية في الاستدلال:

وأبرز الموارد التي لاحظنا فيها ذلك ما يلي:

أ - محاولته لتثبيت التعارض في الروايات المتعرضة لمصحف فاطمة، وقد أدرجناه ضمن عنوان (جهل أم استخفاف بالعقول) في فصل مصدر مصحف فاطمة.

ب - استدلاله على عود الضمير إلى الأقرب في رواية الحسين بن أبي العلاء، وقد تعرضنا له ضمن البحث عن الرواية الأولى من الروايات الموهمة لوجود الحلال والحرام في مصحف فاطمة في فصل محتوى مصحف فاطمة.

ت - ادعاؤه احتواء مصحف فاطمة على وصيتها، وقد تعرضنا له ضمن عنوان (وماذا عن الوصايا؟) في فصل محتوى مصحف فاطمة.

ث - زعمه أن عبارة الشيخ الطوسي لا تدل على تحقق الإجماع الشيعي على ضرب الزهراء (عليها السلام)، وقد ذكرناه في فصل إسقاط الجنين ضمن الرقم ٧ مما جاء في روايتنا المرسلة وعبارات علمائنا حول السقط محسن (عليها السلام).

ج - اعتراضه على استشهاد السيد جعفر مرتضى العاملي بما روي من وجود اسم الشهيد محسن (عليه السلام) في التوراة، وقد تطرقنا إليه ضمن عنوان (اعتراض خائب) في خاتمة ما أوردناه من عبارات علماء الطائفة والروايات المرسلة عن السقط محسن (عليه السلام) في فصل إسقاط الجنين.

ح - خلطه في فهم ضابطة قبول المستفيض من الاخبار، وقد أجبنا عنه ضمن جواب الشبهة الثانية من باب شبهات حول الاعتداء.

هـ - التحميل وعدم التدقيق في كلمات الآخرين:

ومن ذلك اعتراضه على السيد جعفر مرتضى لإيراده بعض الروايات الواردة في كتب العامة والمتضمنة لبعض ما هو باطل، ولأنه يستشف من نقله مخالفته لما عليه جمهور المؤرخين من امتناع علي عليه السلام عن بيعة أبي بكر، وقد تطرقنا إليه في فصل دخول بيت الزهراء عليه السلام بعد الانتهاء من نقل ما رواه ابن أبي الحديد المعتزلي.

ومنه أيضاً محاولته لتحشيد أقوال المؤيدين للقول باحتواء مصحف فاطمة على الأحكام الشرعية ومنهم هاشم معروف الحسني وغيره، وقد أوردناه ضمن عنوان (خطأ متكرر) في فصل محتوى مصحف فاطمة عند سردنا للرواية الثانية من الروايات الموهمة لاحتواء مصحف فاطمة على الحلال والحرام.

٦ - تناقض طرحه مع متبنيات صاحبه:

ومن ذلك طعنه في السيد جعفر مرتضى لنقله رواية عن التوراة في حين أنه لم يعترض على صاحبه الذي ذهب إلى أن التحريف في الإنجيل واقع في الفاظه لا معناه، وكذلك طعنه فيه لمناقشته في دلالة قوله تعالى: ﴿الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين﴾ مع أن صاحبه تبنى نفس المناقشة، وكذلك قوله أن قضية فذك هي قضية مال وأمالك وهذا ما يتناقض مع طرح صاحبه.

وهذا التناقض يكشف عن أن مؤلف الهوامش لم يكن يسعى للوصول إلى الحقيقة التي يؤمن بها - والتي لا تخرج عن إطار متبنيات صاحبه! - بل يهدف إلى مجرد إثارة الشبهات والتشكيكات في كتاب مأساة الزهراء عليه السلام بغرض التقليل من موضوعيته.



المبحث الثاني : من هم خصوم «فضل الله» ؟

ويعتبر هذا المحور من المسائل الغريبة والمثيرة؛ لأن «فضل الله» قد اتهم مخالفه في الرأي بأنواع التهم وشوش صورة خصومه وأظهرهم في قالب سيء، بينما برأ ساحته من كل نقص. فنحن نلاحظ إنه أخذ يكيل التهم لمن اعترض على كلامه دفاعاً عن ظلامه آل محمد ﷺ، وقد أخذت تلك الاتهامات حجماً معتداً به من مجموع ردوده، ويلاحظ أن أغلبها لم يحدد فيها ذكر طائفة معينة من خصومه ومخالفه بل كانت مطلقة ومن غير تحديد.

وبما أن ذكرها جميعاً - لكثرتها - قد يضيع علينا ما نريد التوصل إليه فقد آثرنا أن نبوبها ثم نعلق عليها بما يناسبها، فمن تلك التهم:

أ - عدم التقوى

قال في جوابه الاول: «وإن إثارة العامة بالوسائل الغوغائية لا يمكن أن يخضع لتقوى الله، وأنصور إن حرصنا على مصلحة الإسلام الحق في خط أهل البيت ﷺ، أقوى من كل الكلمات التي لا تخاف الله».

وقال في جوابه الثاني: «وإني أدعو الجميع إلى أن يتقوا الله في الإسلام والمسلمين وأن يعالجوا القضايا التي قد تثار في مثل هذه الأمور بالطريقة المسؤولة».

وقال في جوابه الرابع: «ولكن بعض الناس حاولوا أن يثيروا هذه المواضيع بعيداً عن تقوى الله».

ونحن نقول لـ «فضل الله» باختصار:

إن مقتضى تقوى الله والحرص على الإسلام هو عدم إثارتك لهذه القضايا الحساسة بالشكل الذي يمسّ مقدّسات الشيعة ويطعن في عقائدهم، خاصة في مثل هذه الظروف التي تتحدث عنها. ثم مقتضى تقوى الله أن تعتذر عن ذلك وتعتز بالخطأ وعدم الاطّلاع، لا أن تتهم المؤمنين الذين هبوا للدفاع عن حريم المقدسات وعن ساحة الصديقة الزهراء ﷺ وترميهم بعدم التقوى.

وللاسف فلم يقتصر طعن «فضل الله» بعدم التقوى والخروج عن العدالة في من خالفه بعموم الناس فقط، بل امتد ليشمل مراجع الدين العظام!

فقد قال في بيانه الذي أصدره بتاريخ ١٨ جمادى الاولى ١٤١٨هـ: «... ولم يتصل بي أحد من هؤلاء لا سيما المراجع، ولم يسألني أحد منهم عن طبيعة هذه الأمور مما يجعل المسألة في الكلمات الصادرة عنهم بعيدة عن الثبوت في الحكم ومبنية على الحمل على الاسوء وعدم الاخذ بقواعد الحجية في السند وفي المتن أو القضاء! ... إنني أؤكد الأمر إلى الله فهو الذي يحاسبهم على هذا الكلام الذي لا ينطلق من التقوى...»^(١).

(١) راجع الملحق رقم ٢١.

ولا ينقضي العجب مما ذكره هنا وكرّره في عدة مناسبات أن الآخرين بدءاً بعوام الناس وانتهاءً بالمراجع لم يفهموا كلامه! وهذا هو سبب مخالفتهم له، وكأنه الشيخ الاعظم يصيغ متناً فقهياً غامضاً ويطلب شرحه من جاهل أُمي!

ب - الغوغائية

قال في جوابه الاول: «وإن التهويل بالطريقة الانفعالية لن يثبت حقاً ولن يهدم باطلاً، وإن إثارة العامة بالوسائل الغوغائية لا يمكن أن يخضع لتقوى الله». وقال في جوابه الثاني: «لأنه ليس من الطبيعي إثارة هذه القضايا بالشكل الغوغائي الذي لا يقف عند حدود الله».

وقال في جوابه الرابع: «وإذا كانت الغوغاء هي الأساس في تقويم الامور فإنّ ذلك يمنع من كثير من الابحاث التي تؤكد الحقائق».

وهكذا نرى «فضل الله» يصوّر خصومه جماعة ينطلقون من الانفعالات ويخلقون الضجيج والبلبله، لا يتورعون ولا يقفون عند حد، كما إنهم لا يملكون المنطق والدليل والحجة؛ ولذا فهم يشيرون العامة ويستخدمون الطرق والوسائل الغوغائية. ونحن لا نملك إلا أن نقول: لقد عرض من يسميهم - بالغوغائيين - أدلتهم وحجتهم وتحركوا غيرة على مقدساتهم ودينهم، فهل يملك «فضل الله» ومن يؤيده من «المثقفين الواعين» ردّاً علمياً متيناً يدافعون به عن أنفسهم؟! وإذا كان «فضل الله» يرفض الغوغائية لأنها تقف مانعاً أمام الوصول إلى الحقائق فهل إن الغوغائية منحصرة في جانب مخالفه؟

وإذا كان هناك اختلاف في تحديد بعض مصاديق الغوغائية فلا اظن ان أحداً سيختلف معي حول أن مواجهة الطرح العلمي المستند للأدلة والموثق بالمصادر بالضرب المبرح بتحريض علني منه^(١) - لبعض من أعماء التعصب فرجح الاعتداء على المدافعين عن ظلامة الزهراء (ع) في سبيل الانتقام لمن تعدى على مقامها - لهو تجاوز للغوغائية إلى الوحشية والهمجية.

(١) ألقى «فضل الله» بتاريخ ٧ جمادى الثانية من عام ١٤١٧ هـ محاضرة موضوعها «العفو في الإسلام» تحدث فيها عن العفو ومواقع تطبيقه، وكان من فروع البحث الذي عرضه عنوان «مَنْ يضره العفو» وقال فيه أن هناك أشخاصاً وحالات لا تسري فيها ساحة الإسلام وحته على العفو، لكون العفو يضر فيها ولا ينفع، ثم ذكر صاحب كتاب «ملاحظات على منهج فضل الله» (السيد ياسين الموسوي) وعينه كمصادق لمن يضره العفو! وبعد أيام من هذا التحريض السافر قامت مجموعة من مؤيديه والمتحمسين له بالتعرض للسيد ياسين بالضرب المبرح بالمدى والآلات الحادة واصابوه بجراح خطيرة أدخل على أثرها المستشفى ولا يزال يعاني من آثارها حتى اليوم! والشريط المسجل لمحاضراته هذه موجود لدينا ومبذول لدى الجميع. لكن نشرة «فكر وثقافة» التي تنقل محاضراته، حذفت - في العدد ١٨ الذي نقلت فيه مضمون هذه المحاضرة - حذفت المقطع الذي يشير إلى أن صاحب كتاب «الملاحظات» ممن يضره العفو وما يستتبعه من أحكام طبقت عملياً. وهذا مورد واحد فقط من عشرات الموارد التي وقع فيها الحذف والتحريف، يجدها المقارن ما بين ما هو مذكور في أشرطته وما هو مسطور في كتبه. وسنأتي على تفصيل هذا الامر تحت عنوان «التحريف والكذب» مما يكشف هذه الفضائح.

فهذا العلامة السيد ياسين الموسوي قد تعرض في مطلع شهر رجب الحرام من عام ١٤١٧هـ وبجوار مرقد العقيلة زينب (عليها السلام) لطعنات بالسكاكين كادت أن تودي به لولا لطف الله تعالى وعناية الزهراء (عليها السلام) بمواليها، وقد تم ذلك من قبل بعض مؤيدي «فضل الله» تشفياً وانتقاماً لمجرد تأليف سماحة السيد ياسين الموسوي قبل عدة سنوات كتاب «ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله»، وهو رد علمي يتسم بالموضوعية، ولمجرد قصده تأليف كتاب آخر للرد على بعض شبهات «فضل الله» الأخرى، وإن هذا الاعتداء الأثيم ليمثل في حقيقة الأمر منتهى العجز عن مواجهة الدليل بالدليل ومقارعة الحجة بمثلها.

ويضاف إلى ما ذكرناه إنه على فرض حدوث بعض صور ما يعبر عنه «فضل الله» بـ «الغوغائية» فإن الكل يعلم إنه لا يخلو أي اتجاه ديني في المجتمع من وجود بعض الانصار والمؤيدين له الذين لا يلتزمون بالاخلاق الإسلامية بالشكل المطلوب كما هو الحال في بعض أتباعه أيضاً، فهل يرضى أن نحمله مسؤولية أفعالهم وسلوكهم اللاأخلاقي! لا أظن إنه أو أي شخص آخر بقادر على الالتزام بذلك لما هو معلوم من أن محاسبة التوجهات الفكرية والمواقف العملية لأي تيار لا تتم عبر الاستشهاد بسلوك صادر عن نفر يسير من الأبعاد من الاتباع والمؤيدين، وإنما تصح المحاسبة إذا كانت تلك التوجهات والمواقف صادرة من واجهات التيار وأقطابه ومؤسساته الإعلامية بل ومن الاتباع إذا كانوا يمثلون الأغلبية، وأين هذا مما نحن فيه؟ وهل يملك «فضل الله» رقماً يثبت بذلك ادعاءه؟

ولكن ما يكثر «فضل الله» الطعن في مخالفه مع عدم وجود أدلة وأرقام تثبت ذلك ارتكبه أقرب المقربين منه من دون إنكار منه، بل ويتأيد منه إذ لا يعقل كما هو المعروف في مكاتب المراجع أن يصدر بيان من قبل مكتب المرجع من دون علم المرجع وموافقته، فقد وجه مكتبه في دمشق رسالة إلى آية الله العظمى السيد السيستاني فيها الكثير من سوء الأدب والاستهانة والابتزاز والتهديد مع ملاحظة أن المكتب نفسه لم يكن متاكداً حين صدور البيان من صحة أو عدم صحة ما نسب إلى السيد السيستاني (واستدعى الرد منهم)! وهذه مقاطع مما جاء في البيان:

«سماحة آية الله السيد السيستاني (دام ظله)

...، ثم هل اطلعتم على رده العلمي على «العلماء الغيورين - حسب ما نسب إليكم - الذين أفتوا ضد هذه المقولات المنحرفة التي لا أساس لها؟ وهل يجوز لكم ولهم الافتاء بغير علم؟ ... ولعلكم لم تسمعوا أنه كان يدرس الكفاية والرسائل والمدارك وكان معروفاً بقوة الحجة في المذاكرة في مجالس أهل العلم، ولا أدري هل كان سماحتكم في ذلك الوقت «شخصاً يشار إليه بالبنان» في البحث العلمي أو من «أهل الحل والعقد»؟

سيدنا: إن أول علامات المرجعية والعدالة هو الثبوت قبل التفوّه بكلام يؤدي إلى التشهير بالمؤمن لدى الناس ...، إن هذا المنشور يمثل خيبة ظن بالمرجعية، ولا ندرى هل هو صحيح في صدوره عنكم أو غير صحيح، فلا بد لكم من تكذيبه من خلال مكاتبتكم لتمنعوا الذين يكذبون على المرجعية من تشويه صورتها لدى الناس بإظهارها بمظهر عدم الثبوت والإساءة إلى رموز الإسلام والتشيع والكلام بما لا يتناسب مع مقامها الرفيع ... إن المؤمنين ينتظرون موقفكم قبل اتخاذ الموقف المناسب لذلك»^(١).

وهنا نقطة يحسن التنبيه عليها، وهي أن «فضل الله» وفي أكثر من مناسبة أكد على ضرورة طرح المسائل المختلفة بما فيها الحساسية على طاولة البحث، وضرورة اطلاع عوام الناس عليها ليأخذوا حقهم في التفكير فيها، وفي نفس الوقت حذر من التعامل الانفعالي مع القضايا لما سيعترب عليه من خلق أجواء منافية لحرية الرأي واستقلال التفكير، وحذر على وجه الخصوص من أسلوب الضغط على العلماء، وأشار في بعض المناسبات إلى أن المراجع كانوا يسايرون العوام فيما كانوا متعصبين له، وأشار في بعض أشرطته المتأخرة أن الحوزة العلمية تخشى مناقشة ما ألف العوام عليه، فقد وجه له البعض السؤال التالي: لماذا لا تكتبون في مجال تهذيب ما كتب في السيرة الحسينية أو تشرفون على لجنة تقوم بذلك؟ خصوصاً ونحن نعيش التحديات الفكرية والسياسية. فأجاب كما في الشريط المسجل: «إذا احنا (نحن) مجرد إثارة علامة استفهام حول الزهراء ... (عبارة غير واضحة) شلون (فكيف) إذا فرضنا اجينا (أتينا) أثرنا علامات استفهام في أكثر من جانب، مجتمعنا حتى الآن مجتمع لا يملك حرية الفكر، يعني لا يستطيع المجتمع العام وخصوصاً مجتمع الحوزات ما تستطيع أن تناقش قضية درج العوام أو درج الناس على ذلك، ومع ذلك بين وقت وآخر نحن عادي (نذكر)، أنا أذكر في الشام بعض الخطباء الطليعيين كانوا يجتمعون عندي في الشام ويجمعون الروايات، وكنا نناقشها بطريقة نقدية، ولا أدري هل كتبوا شيئاً أم لا».

ولكننا نجده يمارس ويفعل ما اعترض عليه وانتقده! فقد قال حول نجاسة أهل الكتاب: «طبعاً إذا القضية رأي شخصي، نحن رأينا الاجتهادي طهارة أهل الكتاب، لكن المراجع رأيهم غير هذا، السيد الخوئي يحتاط احتياط وجوبي، الإمام يفتي بالنجاسة، ولهذا المسألة لا بد أن يكون هناك محاولة طلب من المراجع بأن يتساهلوا في ذلك قليلاً»^(٢). وقال أيضاً: «ولحل المشكلة يجب إقناع المراجع للإفتاء بطهارتهم»^(٣).

وهذا النحو من التعامل مع الفقه وأحكامه يعكس بعض ذهنية «فضل الله» وطبيعة نظرتة للشرع، فهل الأمر خاضع للاستدلال والعلمي والحجة الشرعية، أم المسألة شخصية لا ينبغي أن تخلق مشكلة! وتتبع التساهل وتقتضي المطالبة؟!

(١) راجع الملحق رقم ٢٢. (٢) مجلة الموسم، العدد ٢١، السؤال ٥٢٣، وراجع الملحق رقم ٢٩.

(٣) نفس المصدر، السؤال ٥٢٢.

ج - عدم الغيرة على الدين

قال في جوابه الثاني: «إنني أعتقد إن إثارة مثل هذه المسألة التي مضى عليها وقت طويل في مجلس محدود حتى إنها ليست معروفة لدينا في لبنان بشكل عام لم ينطلق من غيرة على الزهراء (عليها السلام)».

وقال في العدد ١٨ من نشرة «فكر وثقافة» بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٦: «أنا أقول لكم بأنني مستعد أن أستقبل هؤلاء الأشخاص الذين يثيرون هذه القضايا في جلسة عامة أو خاصة، وليتحدثوا بكل شيء، لكنني أؤكد أن المقصود ليس الحقيقة ولا الدفاع عن مظلومية الزهراء (عليها السلام)».

إن من المثير للغرابة إن «فضل الله» الذي يدعو إلى الموضوعية في البحث والطرح العلمي يجزم هنا ويقول: «إنني أعتقد»، و«لكنني أؤكد» مع أن ذلك من خفايا النفوس وبواطنها التي لا يعلمها إلا الله سبحانه، وظواهر الأمور كلها تسير في اتجاه تفاني الشيعة في سبيل معتقداتهم واحترامهم لمقدساتهم، أما كلام «فضل الله» فإنه يسير في عكس هذا الاتجاه، فهو المطالب بإبراز الدليل القاطع على صدق دعواه.

لقد أبدى الشيعة وعلى مر العصور حساسية شديدة في كل ما يمس عقائدهم ومقدساتهم، خصوصاً ما يتعلق بالمعصومين (عليهم السلام)، حتى إن التاريخ يحدثنا عن حدوث مجازر متعددة في بغداد لسنوات متواصلة لإصرار الشيعة على إظهار مواكب التعزية والشبيه في يوم العاشر من المحرم^(١).

لقد ألهم الشيعة - حرسهم الله - وجبلوا على هذا التقديس والاحترام والحب لاهل البيت، ولولا هذا الحب وانعكاساته التي تظهر في الشعائر والطقوس الخاصة، لما بقي من الدين شيء، فهل يتصور «فضل الله» أن يلج هذا المعترك الصعب والمرقى العسير دون أن يناله كلم ويؤرقه طارق؟ «فمن قال ما لا ينبغي سمع ما لا يشتهي»، فهذا هو يتعرض لأكبر الحرمات ويمس أعز المقدسات، دون أدلة ولا منهج علمي، ثم ينتظر أن لا يعتني الشيعة ولا يكثرثون لما يقول! أو تراه كان ينتظر التحسين والتأييد والتطبيب؟! «ومن يزرع الشوك لا يحصد به العنبا».

د - التحريف والكذب

قال في جوابه الرابع: «ولكن بعض الناس حاولوا أن يثيروا هذه المواضيع بعيداً عن تقوى الله ليحرفوا الكلم عن مواضعه من دون تحقيق وتدقيق».

وقال في جوابه الخامس: «وأحب أن يكون تعليقي الأول على مثل هذه القضايا وما يثار حولها أن نلتفت إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، وإلى قوله أيضاً: ﴿وَلَا تَقْفُ

(١) الكامل في التاريخ، أحداث سنة ٤٤١هـ، ٤٤٣هـ.

ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً... ولكن ماذا نفعل ويوجد حولنا أناس يصطادون في الماء العكر ويستغلون عواطف الناس وغرائزهم وإيمانهم، وحتى لو كان ذلك عن طريق الكذب والتحريف.

قال في الشريط المسجل: «وفي الواقع إن بعض الناس مولعون بأن يكذبوا علي، وبعض الناس مولعون بأن يتحدثوا بطريقة غير مسؤولة...».

وقال في الشريط المسجل: «أنا ما أثرت هذه المسألة أساساً، مسألة هنا في المسجد فيه نساء كانوا موجودين، مثقفات حكمت وانتهت، الي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا، (إذا كان) في هذا إساءة؟! هم الذين أساءوا، المخبرات شو (ماهو) شغلهم؟ تستفيد من هؤلاء الناس السذج! هؤلاء الناس فيها مشايخ!! في أناس يكذبون، هذا كذب، كذاب هذا، الولاية التكوينية ما هي؟ نحن نقول، الولاية التكوينية معناها، بعض الناس يقول إن الانبياء والأئمة مشاركين الله، مثلما الله ولي الكون فهم أولياء الكون، وقد جعلهم الله كذلك، نحن نقول اللي (الذي) الله سبحانه وتعالى، لما الله هو ولي الكون فمعناه انه الله مكفي، كفى (أمر) الكون فما فيه حاجة، أنت اجعل ولي، القاصر تجعل له ولي، ولكن عندما الله ولي! ولكنه قضية أنه هم أولياء الكون، لا مش (غير) أولياء بمعنى انه يمكن أن يجعلهم ولكن ما فيه ضرورة، لأن الله ولي الكون وهو الذي يدبره فلا يحتاج لأن يجعل واحداً ثانياً يدبر الكون... هذه قضية فلسفية أساساً!! ما أحد يعرفها!! ولا كذا، ولا شو اسمه هذا... هذا الطرح اللي هو موجود، ولكن بعض الناس يكذبون ويكذبون ويكذبون و(ما) يصير دائماً إحنا (نحن)، هذا فلان يحكي هيك (هكذا) وفلان تعال رد، لا مش مستعدين نرد على حدة (أحد)».

وبعد أن اعترف بأن عواطف الناس ومشاعرها في اتجاه معاكس لما قاله، فقد وجه تهمة لمخالفيه ورماهم بالكذب مع تأكيد على أن فيهم مشايخ وعلماء! بينما أبقى نفسه في مساحة تنزهه عن المحاسبة والمؤاخذه. على أن التهمة التي نسبها لخصومه واستشهد على أثرها بالآيتين المباركتين كزجر وملامة لهم... لربما كانت تنطلي لو كان قد قال ما قال في مجلس خاص وبمحضر عدد محدود بحيث يمكن له التنصل منه، أما وقد ذكره في الاشرطة المسجلة فهو أمر لا يقبل التحريف والكذب، فهل يعني من كلامه إنه لم يشكك في كسر ضلع الزهراء وإسقاط جنينها وكثرة بكائها...؟ أم انه لم يعتبر البحث عن تفضيل الزهراء على السيدة مريم... ترفاً فكرياً سخيفاً! أم انه لم ينكر أن المقصود من قوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ هو الإمام علي...؟ فهل يعتبر نقل كلامه والبناء على نتائج ذلك الكلام اصطلياداً في الماء العكر واستغلالاً لمشاعر الناس؟ ثم لماذا لا يعتبر ما نسبته إلى الشهيد الصدر نوعاً من تحريف الكلم عن مواضعه وعدم التدقيق في كلامه (رضوان الله عليه)؟

ومن هنا فإننا ندعو ذلك البعض الذي دافع عن «فضل الله» بتحري الدقة في اختيار الكلمات، فالقول إن «السيد محمد حسين فضل الله يدحض الشائعة» أو «رد سماحة فضل الله حول بعض الافتراءات» لا ينسجم أبداً مع الواقع والحقيقة المسلّمة بأن ما نسب إليه إنما هو عين كلامه المسجل بصوته أو المدوّن بخطه أو المطبوع في الكتب المؤلفة باسمه أو المنشور في المجلات والصحف المشهورة من غير إنكار منه وليس شائعة أو افتراء، وكان الجدير بهؤلاء أن يقولوا: «فضل الله» يوضح ما قاله ويبين حقيقة موقفه.

كما ندعو «فضل الله» نفسه إلى ذلك، فالإكثار من عبارات: (ربما، وقد) لا يمكن أن يعتبر تغييراً في الموقف، كما أنه يكشف أحياناً عن وسيلة لتغطية الجهل، وعلى سبيل المثال، ما معنى هذه العبارة الواردة في الجواب الثالث: «وربما تنقل بعض الأحاديث أن ولدها الحسن وهو طفل صغير كان ينقل إليها ما يسمعه من جده رسول الله فتكتبه»، لأن الرواية إما أن تكون واردة بهذا المضمون فلا داعي للكلمة (ربما) أو أن لا تكون واردة فوضعها يعتبر نوعاً من التدليس لأن هذا الأسلوب سيفتح باباً واسعاً كبيراً من الافتراءات والروايات التي لا وجود لها في أي مصدر بحجة (ربما) و(لعلمنا).

أما ما ذكره «فضل الله» حول الولاية التكوينية ففيه تصوير خاطئ لحجة الداهيين إلى إثباتها حيث جعل الإثبات ملازماً للقول بوجود من يشارك الله في تدبير الكون - وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه مؤلف «مسائل عقائدية» كما أسلفنا -، كما أن من الغريب اعتباره إياها من المسائل الفلسفية التي لا يعرفها أحد!! ولكن ليس هذا مقام الحديث حولها فنسوكل البحث فيها إلى كتاب لاحق بحول الله وقوته.

التحريف وفقاً للظروف!

ثم إن هنا نقطة هامة جداً قذف «فضل الله» خصومه بها، وهي التحريف، وكان الأولى به أن يبرأ نفسه وأتباعه منها أولاً. فقد لاحظنا أنه تم تحريف كلام «فضل الله» في عدة إصدارات تابعة له أو محسوبة عليه إما مادياً أو فكرياً وفقاً للظروف المستجدة، فكل ظرف يناسبه حديث خاص! ومن موارد التحريف والحذف ما يلي:

١ - التناقض الموجود في نقل خطبته في مسجد الشهيد الصدر في مدينة قم المقدسة بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٤هـ حول مظلومية الزهراء بين مجلة «قضايا إسلامية» وبين «نشرة بينات». فقد نقلت نشرة «بينات» الصادرة بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٧ نص خطبته بالشكل التالي: «وعندما انطلقوا كي يأخذوا علياً عليه السلام وقفت عليها السلام وعانت الكثير، وحفل التاريخ بأحاديث وروايات تنوعت من أنها ضربت وأسقط جنينها وأنها وأنه... وروايات اختلفت عن ذلك، لكنها لا تنفي الإساءة إلى حرمتها وحرمة بيت النبوة بالهجوم عليه والتهديد بإحراقه حتى لو كانت فاطمة عليها السلام في داخله، ولكن الزهراء عليها السلام بقيت شامخة قوية أصيلة رسالية».

أما مجلة «قضايا إسلامية» في عددها الأول الصادر عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م فقد نقلته هكذا: «وعندما انطلقوا من أجل أن يأخذوا علياً ﷺ وقفت وعانت الكثير، وحفل التاريخ والحديث وتظافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقطت وأنها ... ولكنها الزهراء بقيت ﷺ شامخة ... قوية ... أصيلة ... رسالية» (١).

فانظر الفرق بين كلمتي «تنوعت» و«تظافرت»، وانظر إضافة «وروايات اختلفت عن ذلك، لكنها لا تنفي الإساءة إلى حرمتها وحرمة بيت النبوة بالهجوم عليه والتهديد بإحراقه حتى لو كانت فاطمة ﷺ في داخله»، ولكن بعد مراجعتي مباشرة إلى الشريط المسجل تبين لي أن النص المنقول في مجلة «قضايا إسلامية» هو النص الصحيح وأن التحريف وقع في نشرة «بينات» وفقاً لمتطلبات الساعة! حيث أن «فضل الله» كان قد قال ما قال لأنه كان في مواجهة للحملة الموجهة ضده ولذلك تحدث بطريقة فيها تخفيف من طبيعة الموضوع كما صرح بذلك شخصياً! أما عندما تضعف الحملة فإنه لا مانع من الرجوع إلى الرأي الحقيقي وتحريف كلمة سابقة أقيت في ظرف خاص لأن الموانع قد ارتفعت! ومن هنا نعرف السر في قول آية الله العظمى الوحيد الخراساني في جوابه عن سؤال وجه له بهذا الخصوص، وجاء فيه:

* ما هو الحكم الشرعي فيمن يطلق هذه المقولات ثم يرجع عنها حينما يواجه باستنكار من الحوزات العلمية وجمهور المؤمنين ثم إذا هدأت الأمور عاد إلى مقولاته الأولى مدعياً أنه «لم يكن اعتذاراً ولكن كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنة»؟

فكان مما قاله في الجواب: «ولا يكفي التراجع لدى بعض الناس فإن التوبة من كل ذنب بحسبه، فإن تابوا بما يناسب ذنوبهم وإلا فلا ريب في أنهم من الضالين المضلين، ونستجير بالله أن يكون التراجع كما في السؤال خوفاً ونفاقاً، ﴿فلما رأوا بأسنا قالوا آمناً﴾، ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمناً وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن﴾» (٢).

٢ - الحذف الواقع في نسخة الجزء الأول من كتاب «الندوة» في طبعها الثانية الصادرة في مدينة قم المقدسة عام ١٩٩٧م، حيث تم اقتطاع ما يقرب من الصفحة عن النسخة الصادرة في بيروت من نفس العام. والمقطع المحذوف من الكتاب في النسخة المطبوعة في مدينة قم عبارة عن الآتي:

«الإجابات الموجزة: * هناك إجابات موجزة ومقتضبة وربما غير شافية على أسئلة قد يتوقع السائلون الإفاضة فيها أو المزيد من التفصيل، كيف تعالجون مثل هذا الخل؟ (فأجاب): من الممكن أن تكون الإفاضة في الجواب - في بعض الحالات - مثيرة

(١) راجع الملحق رقم ٢٣ و ٢٤.

(٢) راجع الملحق رقم ١٢.

لبعض الحساسيات الاجتماعية التي لا مصلحة في إثارتها، وربما تأتي الفرصة مرة ثانية للدخول في التفاصيل في ظروف أخرى، أو لمبادرة السائل للسؤال من جديد بشكل خاص.

الاسئلة الاستدرجية: * هناك أسئلة يمكن أن اصطلح عليها بـ «الاستدرجية» يبدو الغرض منها الحصول على ما يمكن أن يسميه الآخرون بـ «الإشكالات»، كيف تتعاملون مع هذا اللون من الاسئلة؟ (فاجاب): «إنني أحاول إبعاد أجواء الإجابة عن (مؤامرة) الاستدرج بالتركيز على الفكرة في إطارها المعقول»^(١). وكذلك تم تحريف وحذف مقطع في الطبعة الثانية، حيث حذفت عبارة «أطلقتم شعار لا مقدسات في الحوار» وتم استبدال عنوان السؤال من «لا مقدسات في الحوار» إلى «آفاق الحوار»^(٢). ولا يخفى السر في حذف هذه المقاطع بالذات، فهي تكشف عن أنه يخفي حقيقة آرائه ويذكرها بشكل خاص لمن يزوره شخصياً ويختلي به، باعتبار إثارتها للحساسيات الاجتماعية! ولذا يطرح الفكرة حالياً ضمن إطارها المعقول! وهذا ما يتنافى مع ما تبجح به وفي أكثر من مناسبة من أنه يطرح آراءه ولا يخشى شيئاً وإن صدمت أفكاره الذهنية العامة. ولا أدري بعد كل هذا التحريف والتلاعب في كلمات «فضل الله» هل يقبل تبريره بأن صاحب المطبعة التي يملكها هو شخصياً دس في تفسيره رواية الطبري التي جاء فيها أن الآية ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام؟! هـ - تنفيذ مخطط المخابرات الاستكبارية

قال في جوابه الثاني: «إنني أخشى أن يكون وراء هذه الحملة أجهزة مخابراتية تعمل على إرباك الواقع الإسلامي لاسيما في الظروف الحاضرة التي يخوض فيها المسلمون المعركة الصعبة ضد الاستكبار الأمريكي ونخوض فيها في لبنان المعركة ضد إسرائيل».

وقال في جوابه الخامس: «لم أكن أحب الإجابة على مثل هذه المسألة، ولكنني أشعر - ونحن في ساحة المعركة مع الاستكبار العالمي وإسرائيل - أن هناك خطأ مخابراتياً يتحرك من خلال أجهزة المخابرات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى أن بعض الصحف اللبنانية تقوم بحملة من أجل إرباك الحالة الإسلامية وتشويش الجو الإسلامي وتعقيد أوضاعه، من خلال ما تبثه من كلمات بين المسلمين حتى تبعدهم عن قضاياهم الأساسية بما تروجه من القيل والقال. ومن الواضح أن الهم العالمي لإبعاد المسلمين عن قضاياهم التي تتعلق بمصيرهم وأهدافهم امتد إلى أكثر من بلد من البلدان الإسلامية وخاصة في لبنان وفي بعض المواضع من الجمهورية الإسلامية... لأن مثل هؤلاء يريدون أن يربكوا الساحة الإسلامية بكل أكاذيبهم وأضاليهم وأنا لا أستطيع أن أثق

(١) الندوة: ج ١، ص ١١ ط دار الملاك في بيروت؛ و ص ١٤ ط قم. وراجع الملحق رقم ٢٥ و ٢٦.

(٢) الندوة: ج ١، ص ٨ ط بيروت؛ و ص ١٢ ط قم.

بأنهم لا يخضعون لأجواء المخابرات المركزية الأمريكية وغير الأمريكية، ولا اجزم بذلك، ولكن هذا هو أسلوب المخابرات، وأنتم تعرفون أسلوب هذه المجلة (الشراع المخابراتية) والتي تحاول خلق الفتن والشقاق بين الشيعة.

وقال في الشريط المسجل: «أنا ما أثرت هذه المسألة أساساً، مسألة هنا في المسجد فيه نساء كانوا موجودين، مثقفات حكمت وانتهت، اللي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا، (إذا كان) في هذا إساءة؟! هم الذين أساءوا، المخابرات شو (ما هو) شغلهم؟ تستفيد من هؤلاء الناس السذج! هؤلاء الناس فيها مشايخ! ... لكن أنا المسألة إنه في الواقع جاي أشوف فيه تخلف موجود في الذهنيات عندنا، وجاي أشوف فيه نوع من أنواع المخابرات عم تدخل (آخذة في الدخول) علينا من خلال أمثال هؤلاء الأشخاص».

وقال في الشريط المسجل: «في الواقع إن بعض الناس مولعون بأن يكذبوا علي، وبعض الناس مولعون بأن يتحدثوا بطريقة غير مسؤولة، وأنا لا أستطيع أن أفسر ذلك - هذا الإلحاح - إلا بوجود علاقات لمثل هؤلاء الأشخاص بالمخابرات، لأنه إذا كان هؤلاء الأشخاص جادين في هذا، أولاً: ما هي المصلحة في إرباك الحالة الإسلامية بهذه الأمور؟ ثانياً: إذا كانوا صادقين في إخلاصهم للزهراء فعليهم أن يأتوا ويناقشوا لأنني أنا كما عودتكم أتحدث في الهواء الطلق، الآن يذاع بالإذاعة رأساً وأجيب عن كل سؤال، كما إنني أنا أستقبل أي إنسان في بيتي ليناقشني في كل شيء، ولذلك بعض الناس يحاولون أن يستغفلوا بعض الطيبين ويثيروا هذا».

وقال في العدد ١٨ من نشرة «فكر وثقافة» بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٦: «إنها قصة صغيرة وفي مجلس خاص قام أحدهم بنشره، ولست أنا الذي أثرته ولا نشرته ولا شجعته، ولكن هناك حملة تمتد من قم إلى الشام إلى ... هذا ليس طبيعياً أبداً، لماذا الشخص الذي يتحدث لم يأت ويسألني، أنا أقول لكم بأنني مستعد أن أستقبل هؤلاء الأشخاص الذين يثيرون هذه القضايا في جلسة عامة أو خاصة، وليتحدثوا بكل شيء، لكنني أؤكد أن المقصود ليس الحقيقة ولا الدفاع عن مظلومية الزهراء (عليها السلام)، بل المقصود من هذه الإثارات هو محاربة من يقف في وجه الاستكبار العالمي وفي وجه إسرائيل وفي وجه أمريكا، وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول لأنني أعرف خطوط المخابرات، وكيف تتحرك فقد عايشتها منذ ثلاثين سنة ...».

وقال في العدد ٣٦ من نشرة «بينات» الصادرة بتاريخ ٢٠/٦/١٩٩٧: «... إنهم - وللأسف - يشغلون الساحة بأمور هامشية ليست من قلب الواقع الإسلامي، وبذلك يخدمون المخابرات الدولية التي تكيد للإسلام والمسلمين من حيث لا يشعرون، وأنا لا أتهم أحداً بذلك ولكنني أقول قد نخدم المخابرات مجاناً من خلال بعض العقد النفسية».

ولنا عدة ملاحظات على هذا الكلام:

أولاً: أول ما يلفت النظر في هذه التهمة إنه لم يعط فيها حداً فاصلاً، فهو يتكلم عنها بأسلوب متردد كمن «يقدم رجلاً ويؤخر أخرى»، فهو يقول: (إنني أخشى)، (ولكنني أشعر)، (وأنا لا أستطيع أن أثق... ولا أجزم بذلك)، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تثار مثل هذه التهمة التي تشوش سمعة كل من يعارضه ويخالفه وتضعه في دائرة المخابرات الأمريكية وغيرها؟! ألا ينطبق قول الله تعالى ﴿إِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ على هذه التهمة حيث أنه يتحدث عنها من غير علم ويقين كما هي صريح عباراته؟ نعم في نشرة «فكر وثقافة» صرح بأن هدف خصومه من هذه الإثارات هو «محرابة من يقف في وجه الاستكبار العالمي وفي وجه إسرائيل وفي وجه أمريكا»، ثم أضاف: «وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول لأنني أعرف خطوط المخابرات، وكيف تتحرك»، وهذا أمر يوكل حسابه عليه يوم القيامة حيث لا تخفى على الله خافية، ولبعد لذلك جواباً. وبعد هذا، فأين هي تقوى الله التي يدعو إليها؟! وأين هي حدود الله التي يتكلم عنها وقد اتهم خصومه بالكذب والغوغائية والفسق وعدم الغيرة على الدين وأخيراً العمالة وتنفيذ مخطط المخابرات الاستكبارية؟! وخلاصة الأمر إنه ارتكب خطأ عظيماً يمس عقيدة التشيع، فواجهته روح التشيع وحسه العالي من أصحاب الغيرة والتقوى حتى من كان يعتبر سابقاً من المعجبين به. وأين ذلك من المخططات التي يتحدث عنها؟!

ثانياً: عدم التمييز بين معارضيه، فهو يخلط بين الذين وقفوا دفاعاً عن دينهم ومعتقداتهم وبين بعض الصحف اللبنانية التي لا شغل لها سوى إثارة الفتن والطعن في العلماء والسعي لإثارة الاختلاف بين المسلمين كمجلة الشراع، وعندما يتحدث عن معارضيه عموماً يصفهم بعبارة شاملة لا تفرق بين المؤمن وغيره، وكان خيراً له أن يفترض أن معارضيه كانت لهم نوايا سليمة وقاموا بهذا العمل عن وعي ودراية، وعلى أقل تقدير كان المفروض أن يسمح لهم بهذا الاجتهاد كما سمح لنفسه بذلك.

ثالثاً: حاول «فضل الله» إلقاء المسؤولية على الآخرين في الإساءة إلى الزهراء (عليها السلام) عبر تشهيرهم بكلامه في مغالطة مضحكة وهروب فاشل من تبعات ما بدر منه، وهو في هذا قريب ممن يقول: إن سب النبي (صلى الله عليه وآله) وإهانة شخصه الكريم تقع على عاتق الذين شهروا بسلمان رشدي وكتابه وجعلوا من قضيته قضية عالمية بعد أن كانت قضية مجهولة ومحدودة.

رابعاً: دعا «فضل الله» إلى الحضور عنده لمناقشته حول آرائه، وهو في ذلك يذكرنا بقصة من اعتدى على آخر بالثتم والضرب في الملأ ثم دعاه إلى بيته خلف الأبواب المغلقة ليعتذر عما بدر منه، مع فارق آخر وهو أن «فضل الله» مازال يصبر على رأيه بعد مراسلات عديدة مع علماء ومحققين وبعد استفتاءات لمراجع تقليد وبعد حوارات متعددة وبعد كل الاعتراضات والاحتجاجات من الجماهير والشخصيات، فهل يريد

«فضل الله» عبر دعوته للحضور عنده أن يتحاور بالأسلوب العلمي ويعلن تراجعهم عن آرائه المنحرفة أم ليحجّم من مستوى الاعتراض عليه؟ أما إذا كان مستعداً للحوار العلني وفق مبدأ تكافؤ الفرص فإن العشرات من العلماء والفضلاء مستعدون للحوار لإظهار مدى زيف مدّعياته وتهاافتها وبيان المستوى العلمي الحقيقي لقائلها، وحينها سيسقط كل ما بيديه إذ سيزاح الستار عن الحقيقة، «وعند الرهان تعرف السوابق».

خامساً: عرض «فضل الله» نفسه وكأنه الوحيد الذي يحركه الحرص على مسألة الصراع مع الاستكبار العالمي وإسرائيل والإيحاء بأن خصومه غير مهتمين بذلك، في محاولة فاشلة للتهرب من تبعات ما قام به وبادر إليه في حديثه، لانه إن كان حريصاً بالفعل على قضية استمرارية الصراع فلماذا بادر إلى طرح مثل هذا الموضوع الحساس الذي كان من الطبيعي أن يخلق كل هذه التبعات؟ وإن كانت المسؤولية في إرباك الواقع الإسلامي وإشغال المجتمع بمثل هذه القضية في مثل هذه الظروف العصبية تتوجه إلى أحد فهي متوجهة إلى شخصه أولاً، أما السكوت أمام البدعة في الدين وأمام الضلالات التي يطرحها مع الخوف من تأثيرها - وكما حدث بالفعل مع بعض المخدوعين - فهو أمر لم يكن ممكناً، هذا كله مع تحفظنا الشديد على الصورة غير الواقعية التي يحاول «فضل الله» خلقها عن دوره في مواجهة الاستكبار، ولا يسع المجال حالياً للخوض في ذلك، ولعل الأيام كفيلة بالكشف عن واقع الامر.

إن الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) عندما أصدر فتواه بارتداد سلمان رشدي ووجوب قتله، وكذلك تلك الفتاة التي تجاسرت على الزهراء (عليها السلام) لم يعتبر ذلك متنافياً مع مسألة الصراع ضد الاستكبار، بل اعتبره محور الصراع مع الكفر. يقول الإمام الخميني (رضوان الله عليه): «إن حربنا اليوم حرب عقائدية وهي لا تعرف الجغرافيا والحدود»^(١)، ولذا فإن أهمية الجهاد تبرز لأنها في خدمة العقائد الإسلامية الحقّة ووسيلة لانتشارها وتطبيقها. ثم ماذا يقول «فضل الله» عن خيرة شباب المقاومة الإسلامية في وجه الاحتلال الإسرائيلي حينما تحرّك لمنعهم عن المسيرة التي انطلقت لزيارة السيدة زينب (عليها السلام) شيئاً بمناسبة يوم الأربعاء قبل عدة أعوام، وقد قال في الشريط المسجل مبنياً لسبب موقفه منهم: «لابد أن بعضكم سمع تعليقي في أجوبة عن الأسئلة يوم الجمعة في أجوبة الأخوات حول المسيرة التي ذهبت إلى السيدة زينب (عليها السلام)، أنا عرفت (إن) بعض الناس (يقول) كيف تعارض؟ واحد رايح للسيدة زينب، مثلما في العراق يروحون من المدن العراقية مشياً إلى قبر الحسين (عليه السلام)، مثلما حج الإمام الحسن إلى بيت الله الحرام ماشياً خمساً وعشرين سنة مثلاً، فكيف إنه تعارض هذا الشيء؟ ... وأنا قلت للأخوات: هيك عادات بتصير (لا يصح أن تقع)! في الآن من عادات من تقاليد عاشوراء في إيران التي صارت أخيراً «مسيرة الكلاب»! كيف يعني؟

جماعة بدهم (يريدون) يحزنوا على الحسين، بأي طريقة؟ ييزحفوا زحف الكلاب حتى يوصلوا إلى مقام الإمام الرضا وينبحوا نباح الكلاب!! والله حزناً على الإمام الحسين! كثير منيحة (جيدة) هذا! هالجماعة بكرة بيعجبهم أن ينهقوا نهق الحمير حزناً على الحسين أو ما أشبه ذلك، وبكرة هم يصير عندنا جماعة بدهم يعملوا مسيرة للست خولة ومسيرة للنبي ايل ومسيرة للنبي شيث، شو بيخلصها (إلى أين تنتهي) هذه؟! .

فهل إنهم قاموا بذلك تنفيذاً لخطط المخابرات المركزية الأمريكية بحيث استدعى منه هذا الموقف؟ ولماذا لم نسمع من «فضل الله» كلمة إدانة لابناء الإمام الخميني المخلصين «البسيج» حينما عادوا من الأسر وتوجهوا إلى ضريحه زحفاً وهم ييكون حزناً وشوقاً حيث عرض في تلفزيون الجمهورية الإسلامية واعتبر ذلك من مظاهر إخلاص «البسيج» لقائدهم؟! ولماذا لم يستنكر على المئات بل الالوف الذين قدموا إلى تشييع الإمام الخميني (قدس سره) ومرقده من مختلف المدن الإيرانية في مسيرات متعددة مشياً على الأقدام، هذه المسيرات التي حظيت بالاستحسان لما تعبر عن الوفاء والحب والإخلاص للشخص والخط؟ فلماذا لا يكون الأمر كذلك مع زينب بنت أمير المؤمنين (عليها السلام) التي حفظت نهضة الحسين (عليه السلام) وذات ذل الأسر من أجل دين جدها رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ أم إنه يعتبر أن الإمام الخميني (رضوان الله عليه) يستحق من إظهار الإخلاص والمحبة أكثر مما تستحقه زينب (عليها السلام)؟

ولنا همسة صغيرة لمؤلف «هوامش نقدية» حين ادعى أن كتاب «مأساة الزهراء» للسيد جعفر مرتضى مشبع بالشتائم، ولم يستطع بعد أن أجهد نفسه في البحث إلا أن يأتي بمورد واحد وهو استخدامه لكلمة «الحاقدين والموتورين»، وهي قد جاءت في سياق انتقاده لما نسب إلى كتاب الإسناد من أن فاطمة الزهراء (عليها السلام) أسقطت الحسن (عليه السلام) لفرط جزعها، ولكنه تناسى ما في كلام صاحبه من تشبيه من يخالفهم بالفاظ نجل عن ذكرها! ولا ننسى أن نذكر مؤلف الهوامش بما وجهه للعلامة السيد جعفر مرتضى من تهمة رخيصة يجمل شأنه عنها كالتزوير والتدليس والافتراء والدهاء وأن تأليف كتابه «مأساة الزهراء» كان لتصفية الحسابات ولدخول «فضل الله» في المرجعية^(١).

ثم لنفترض أن «فضل الله» مهتم بما يعبر عنه بالقضايا الكبيرة، فهل أن هذا يسمح له أن يتعرض للقضايا الصغيرة - حسب زعمه - وبشكل يثير حفيظة حتى التقليديين ويخلق مشكلة داخلية كبيرة في صميم المجتمع الشيعي وتشمل كل أرجائه، فيكون في أحسن الاحوال كمن «يبنى قصراً ويهدم مصراً».

ولماذا تكون الإجابة عن الانحرافات والدفاع عن العقيدة الحقة «خيانة للأمة لأنها تتسبب في إثارة الفتنة لا سيما في الأوضاع التي تعيش فيها الأمة أخطر أزماتها» ولا يكون إثارة الانحرافات والإصرار على الباطل فيها مصداقاً لذلك؟!

(١) راجع هوامش نقدية: ص ٤٥، ٦١، ٨١، ٨٥.

و - الجهل

قال في جوابه الثاني: «وليس لي من كلمة في التعليق على كل أنواع الإثارة التي استهدفتني ظلماً وعدواناً إلا أن أقول ما قاله جدنا رسول الله ﷺ: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

قال في الشريط المسجل: «لكن أنا المسألة إنه في الواقع جاي أشوف فيه تخلف موجود في الذهنيات عندنا، وجاي أشوف فيه نوع من أنواع المخابرات عم تدخل (أخذة في الدخول) علينا من خلال أمثال هؤلاء الأشخاص».

وقال أيضاً في الشريط المسجل: «وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلاً؟ لولا هالناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء وولادة الزهراء في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم يكن أحد) يسمع فيها (بها) لأنها ليست من الأمور التي تشكل عمقاً وأهمية لنا».

وقال في الشريط المسجل: «وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني سواء قال القائلون إن ضلعها كسر أو لم يقل القائلون ذلك، هذا لا يمثل بالنسبة لي أية سلبية أو أية إيجابية، هي قضية تاريخية تحدثت عنها في دائرة ضيقة خاصة، ولم أتحدث عنها في الهواء الطلق، ولكن الذين يصطادون في الماء العكر حاولوا أن يجعلوا منها قضية للتشهير وإثارة الغوغاء ولإثارة السذج البسطاء من الناس بطريقة وبأخرى».

سؤال: يستغرب الكثيرون ممن يؤيدونكم ويدافعون عنكم إصراركم على عدم الرد على الذين يثيرون الحملات الشعواء ضد نهجكم الرسالي، ويتساءلون عن سبب هذا الصمت من قبلكم، فلماذا؟

الجواب في العدد ٤٠ من نشرة «بينات» الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٤: «إن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب/٢١) ولقد كانوا يتهمون رسول الله ﷺ ونحن تراب أقدامه بأنه شاعر وساحر وكاهن ومجنون، وأن ما جاءهم به ﴿أساطير الأولين﴾ اكتسبها فهي تملئ عليه بكرة وأصيلاً﴾ (الفرقان/٥) وكان يقول: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»، وأنا أقول تمثلاً برسول الله: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون». إن لنا عملاً كبيراً في تقوية موقف الإسلام في ساحة الصراع، وإن لنا عملاً كبيراً في مواجهة الاستكبار والصهيونية، وإن لنا هدفاً كبيراً في إصلاح واقعنا وإخراجه من التخلف إلى الوعي. إن المعركة ليست بيننا وبين هؤلاء، هي معركة بين الوعي والتخلف، بين الإسلام الأصيل وبين التخلفين فكرياً وعملياً. إنني لا أملك وقتاً لارد على أحد...».

وهكذا نشاهد أن «فضل الله» يحاول أن يصور مخالفيه في الرأي بأنهم أناس استغلاليون يستفيدون من سذاجة الناس واتباعهم للعواطف في الطعن فيمن يخالفهم الرأي، كما انه وصفهم بالجهل والتخلف.

غير أن الحقيقة الواضحة قد كشفت لنا عن صدر الجهل ومن الذي يستخدم العبارات الفضفاضة والمغالطات الصارخة للتغطية على جهله، كما كشفت أيضاً عن مدى وعي الجماهير وحسها العالي في التعاطف مع القضايا التي تمس أساس عقيدتهم وتاريخهم. «وعاد الرمي على النزعة».

ومن الغريب بمكان أن «فضل الله» اعتبر المدافعين عن أهل البيت (عليه السلام) ومقامهم وظلامتهم من الظالمين له، ولم يعتبر نفسه من الظالمين لأهل البيت (عليه السلام) فيما قاله. اليس من الظلم للزهراء (عليها السلام) اعتبار البحث في تفضيلها على السيدة مريم (عليها السلام) ترفاً فكرياً سخيفاً! ألا يعتبر التشكيك في كسر ضلع الزهراء وإسقاط جنينها وضربها تعدياً على ظلامة الزهراء وحقائق التاريخ؟ ألم يكن إنكاره لبعض فضائل المعصومين (عليهم السلام) ولكونهم وسائل إلى الله تجاوزاً على مقام أهل البيت (عليهم السلام)؟ لماذا لم يعتبر حديثه عن الزهراء (عليها السلام) بأنها كانت تلتقي بالرجال في الأزمة وغير الأزمة وتحدث إليهم بشكل طبيعي، عدواناً على الحقيقة؟ وهل ينفع بعد كل هذا الظلم أن يتشبّث بكلمة (جدنا) أو (جدتنا)؟!

ثم إن «فضل الله» بعد أن أبدى جهلاً واضحاً بمصادر الأخبار وأسانيدها وكيفية الاستدلال، وبعد أن اعتبر أن هناك أحاديث كثيرة تتحدث عن بيت الاحزان! وبعد أن شكك في إسقاط الجنين الشهيد محسن (عليه السلام) لعدم عثوره على رواية واحدة^(١)! وبعد أن اعتبر الخلاف في كسر ضلع الزهراء (عليها السلام) وإسقاط جنينها كاخلاف في سنة ولادتها! وبعد أن قال إن مصحف فاطمة هو ما كان عند الزهراء (عليها السلام) من جريدة، وهو ما طلبت من خادمتها البحث عنها! وبعد أن قال إن المراد من أبي عبيدة في رواية مصحف فاطمة هو المدائني وأن المراد من ابن سنان في رواية البحار هو محمد بن سنان! وبعد أن تحدث في كثير مما لا يعلم عنه شيئاً - وليس هنا مجال الاستقصاء - جاء بعد ذلك ليعرّض بخصومه قائلاً: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون، وكأنه هو رسول الله! وكان خصومه جهلة قريش وعتاة العرب! وليسوا مراجع الدين وعلماء وطلاب الحوزات العلمية ومن أيدهم من المؤمنين.

(١) والاحكام المستعجلة التي يطلقها «فضل الله» مع عدم تتبعه للروايات لم توقعه في مزالق في مثل هذه القضايا وحسب بل تعدتها إلى مقام الفتوى في المسائل الفقهية، فقد وجه له البعض السؤال التالي: نقرأ في الكتب الفقهية أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، فهل ترون هذا الرأي، وفي حال كون الدليل عليه معتبراً فما تعليل هذا الحكم؟

فاجاب: «الظاهر أن الملحوظ في صلاة المرأة في بيتها جانب السر، وهذا ما جاء به الحديث المروي من كتاب من لا يحضره الفقيه بإسناده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: «صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها، وصلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في الدار». ولم أجد نص الحديث المذكور في كتب الحديث إلا بسند ضعيف، فقد ورد عن الصادق (عليه السلام): «خير مساجد نساكنكم البيوت»، وربما يستفاد من بعض الأحاديث الضعيفة مثل ما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «صلاة المرأة وحدها في بيتها كفضل صلاتها في الجمع خمساً وعشرين درجة»، أن الله يعطيها ثواب ذلك رعاية لها، ولكن هذا الموضوع - لو ثبت - ليس على

عندما يتحدث الجاهل بأسلوب العالم

وإذا كان البعض يغض الطرف عن الجاهل في مثل هذه المسائل، باعتبار أن مجهولات الإنسان أكثر من معلوماته فإن ما يدعو إلى الدهشة أن يتكلم الجاهل بالشيء بأسلوب العالم به، فـ «فضل الله» كان يلقي الكلام على عواهنه، ويجب في المسائل التي يجهلها بالاحتمالات، ولم يجب بانني لا أعلم أو ساجيكم بعد التحقيق في المسألة أو اسألوا المتخصصين في هذه القضية وغير ذلك من الأجوبة التي أمرت بها الآيات والروايات التي دأب علماؤنا الكبار على الإجابة بها.

فقد نقل العلامة المجلسي في كتاب العلم من البحار أخباراً مستفيضة تؤكد على أن لا يجب العالم إلا بما يعلم، فإن سئل عما لا يعلم توقف وأجاب بعدم العلم، ونذكر هنا جانباً من تلك الروايات:

١ - روى الصدوق في أماليه عن زرارة بن أعين قال: «سألت أبا جعفر الباقر عليه السلام: ما حق الله على العباد، قال: أن يقولوا ما يعلمون، ويقفوا عند ما لا يعلمون».

٢ - وروى الصدوق أيضاً في أماليه عن إسحاق بن عبدالله، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: «إن الله تبارك وتعالى غير عباده بآيتين من كتابه: أن لا يقولوا حتى يعلموا، ولا يردوا ما لم يعلموا، قال الله عز وجل: ﴿الْم يَأْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، وقال: ﴿لَا تَقُولُوا مَا لَا يَعْلَمُونَ﴾، ولما يأتهم تأويله».

٣ - روى البرقي في المحاسن عن ابن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إياك وخصلتين مهلكتين: أن تفتي الناس برأيك، أو تقول ما لا تعلم».

﴿إطلاقه، فإن صلاة المرأة في المسجد جماعة للحصول على الحالة الروحية في مجالس الدعاء أو للاستماع للوعظ أو الإرشاد مما لا يتسنى لها في البيت، هو أفضل من صلاتها في البيت، بل قد يكون متعيناً عليها في بعض الحالات، لأن المرأة تحتاج إلى الانتفاع بالاجواء الروحية والثقافية في المسجد كما يحتاجه الرجل مع رعاية جانب الستر، وقد كان النساء يصلين الجماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد كما تحدث به كتب السيرة» (راجع المسائل الفقهية: ج٢، ص١٢١). ولكن عدم اطلاعه الكافي على نفس الروايات الموجودة في كتاب الصلاة جعلته يفتي بعدم وجود ما يدل على استحباب صلاة المرأة في بيتها، فقد روى الشيخ الطوسي بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إذا صلت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها، وإن صلت في المسجد أربعاً نقصت صلاتها، لتصل في بيتها أربعاً أفضل» (تهذيب الأحكام: ج٣، ص٢٤١، ح٢٦، عنه الوسائل: ج٥، ص٣٧، الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجمعة). ورواة السند من الثقة، وطريق الشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب وإن كان ضعيفاً في المشيخة ولكنه صحيح في فهرست، فالرواية بناء على ذلك معتبرة سنداً، وواضحة دلالة. (راجع معجم رجال الحديث: ج١٧، ص٨، والفهرست: ص٢٠٨).

وهكذا يظهر معنى الفقهية وأنها ليست الاعتماد على ملاحظة ما أورده العلماء السابقون كصاحب الوسائل من روايات ضمن أبواب معينة فقط كإباحة استحباب صلاة المرأة في بيتها بل تعني التتبع والاستقراء الكامل لكل الأبواب الفقهية سواء المذكورة في نفس الكتاب ككتاب الصلاة أم لا، أما بقية الوجوه الضعيفة التي استدلت بها «فضل الله» فليس هنا مجال الرد عليها. ■

٤ - وفي المحاسن أيضاً عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا سئل الرجل منكم عما لا يعلم فليقل لا أدري ولا يقل الله أعلم فيوقع في قلب صاحبه شكاً، وإذا قال المسئول: لا أدري فلا يتهمة السائل»^(١).

كيف وجد الاختلاف؟

ولو أن «فضل الله» امتثل لاحاديث أهل البيت عليهم السلام ووصاياهم لما حدثت كل هذه الضجة، ولكنه بجوابه عن كل ما سئل حتى فيما لا يعلمه أوجد هذا الاختلاف والشقاق، وإن موقفه هذا يذكرنا بقول أمير المؤمنين عليه السلام - كما يرويه الكراجكي -: «لو سكت من لا يعلم سقط الاختلاف»^(٢). وللعلم فقد وجه له بعض المحققين الاجلاء منذ فترة طويلة نصيحة مخلصة لعدم الخوض في الحديث عن المسائل التاريخية؛ لأن ذلك خارج مجال اختصاصه ولكنه لم يصغ لنصيحته فكانت هذه الفتنة، وكان بإمكانه أن يجنب المؤمنين من تبعاتها لو ركن إلى الصمت والتزم بنصيحة المتصلع المشفق.

تذكير بموعظة لأمير المؤمنين عليه السلام: ونحن بدورنا نذكره ثانية بما رواه الشيخ الصدوق في كتابه المواعظ عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه محمد الحنفية:

«وما خلق الله عز وجل شيئاً أحسن من الكلام ولا أقبح منه، بالكلام أبيضت الوجوه، وبالكلام اسودت الوجوه. واعلم أن الكلام في وثاقتك مالم تتكلم به فإذا تكلمت به صرت في وثاقه، فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك فإن اللسان كلب عقور فإن أنت خلّيته عقراً، ورب كلمة سلبت نعمة، من سبب عذاره قاده إلى كرهية وفضيحة، ثم لم يخلص من وهذه إلا على مقت من الله عز وجل وذم من الناس. قد خاطر بنفسه من استغنى براهيه، ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ، من تورط في الأمور غير ناظر في العواقب قد تعرض مقطعات النوائب، والتدبير قبل العوامل يؤمنك من الندم، والعاقل من وعظه التجارب، وفي التجارب علم مستأنف، وفي تقلّب الأحوال تعرف جواهر الرجال، الأيام تهتك لك عن السرائر الكامنة، فافهم وصيتي هذه ولا تذهبن عنك صفحاً فإن خير القول ما نفع»^(٣).

أسلوب خاص لتغطية الجهل!

ومادام قد بلغ الأمر بنا إلى هذه النقطة فمن المناسب الإشارة أن لـ «فضل الله» أسلوبه الخاص في التستر على جهله، فهو يسعى دوماً أن يوحى إلى مقابله سعة علمه، ولا يعترف بجهله إلا عندما تضيق به السبل ويحصر في زاوية حرجة، أما عندما يجد مهرباً مناسباً فإنه يذكر جواباً لا يمكن القول بأنه صحيح ولا باطل لأنه لا يتضمن سوى طرح الاحتمالات والاقوال!

(١) بحار الانوار: ج ٢، باب ١٦، ص ١١١ فما بعد.

(٢) كنز الفوائد: ج ١، ص ٣١٩.

(٣) المواعظ: ص ٧٠.

وهكذا يعتمد أسلوب «فضل الله» على أمور عديدة أهمها:

١ - إثارة الاحتمالات:

فإننا نلاحظ أنه يكثر المبادرة إلى استخدام كلمة (ربما) و(لعل) وأمثالها من الكلمات سواء في رده على الأسئلة التي يجهل إجابتها أو للتهرب من إبداء رأيه الصريح، وهي كلمات لا تتطلب جهداً ولا دليلاً من قائلها، فإن تبين موافقتها للواقع أخذ يقول بأنني قد ذكرت الجواب، «ورب رمية من غير رام»! وإن أخطأته تذرّع بأنني عرضته على سبيل الاحتمال ولم أجزم بالأمر! ولو أراد الإنسان أن يستقري استخدام تلك الكلمات لوجد أنه قلما يخلو خطاب لـ «فضل الله» منها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

أ - السؤال ١١٤٤ في مجلة الموسم العدد ٢١: ما هي الأحاديث القدسية؟

الجواب: «الأحاديث القدسية لعلها هي الأحاديث تمثل ما كان ينزل على الأنبياء السابقين، ونقل عن النبي وعن الأئمة، الظاهر هكذا».

ب - السؤال ٩١٠ في مجلة الموسم: ما هي الفتنة التي حصلت حول خلق القرآن... وما معنى خلق القرآن؟

الجواب: «... بعض الناس وهذا أيضاً يقوله الشيعة الإمامية وربما المعتزلة أن القرآن مخلوق...».

ج - السؤال ١١٦٠ في مجلة الموسم: يقال أن أرض كربلاء أفضل من أرض مكة، والسجدة على التربة الحسينية أفضل من السجدة على أرض الحرم، هل هذا صحيح؟

الجواب: «هذا لم يثبت بشكل قطعي، ربما روايات مرسله...».

د - سؤال في الجزء الثاني من الندوة طبعة قم ص ٣٢٠: ذكر الإسراء في الكتاب الكريم ولم يذكر المعراج، فما هو السبب؟

الجواب: «ربما يفسر بعض المفسرين قوله تعالى ﴿ثم دنى فتدلى﴾ فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ بأنها تحدثت عن المعراج».

٢ - حشو الكلام:

كما أن هناك العديد من أحاديث «فضل الله» التي لا يخرج السائل منها بأي فائدة ومحصّل، وكل ما استفاده من الجواب هو تكرار بعض العبارات الغامضة وغير المفهومة، وفي أحسن الأحوال يكون الجواب مجرد حشو كلام وبعيداً كل البعد عن مطلوب السؤال، ومن أمثلة ذلك:

أ - السؤال ٩٣٨ في مجلة الموسم: هل لكم أن توضحوا لنا شيئاً عن قصة الأكل والماكول في يوم القيامة...؟

الجواب: «الفلاسفة في قصة الأكل والماكول تحدّثوا كثيراً بتحليلات! لكن في الواقع نحن في غنى عن هذا! ...، فالله يعرف كيف يعيد الخلق، وهذه القضية ليست بمشكلة

بالنسبة إلى الله، وإن كانت مشكلة بالنسبة إلى الفلاسفة، فنحن عندما نعرف قدرة الله في البداية نعرف قدرته في النهاية، وكما لا نعرف كيف صنع الله الخلق في البداية فنحن أيضاً لا نعرف كيف يصنع الخلق من جديد في النهاية، فنحن نوكل إلى الله علم ما لا طريق لنا إلى علمه! وليس من الضروري الكثير من التفلسف في هذا المجال!.

ب - السؤال ٥٠٨ في مجلة الموسم: إن عقاب الطفل متى تجب الكفارة فيه؟
الجواب: «إذا زاد عن الحد بحيث أن الإنسان يضرب الطفل حتى تحمر يده...».

السؤال ٥٠٩: ما هي الكفارة؟

الجواب: «تختلف حسب الأشياء، يعني إذا احمرت يده بمقدار أو أكثر لها كفارات معينة، وهذه ليست مشكلة بالنسبة للأهل حيث يمكن مقدار الكفارة بصرف عليه».

السؤال ٥١١: قد ذكرت بالأمس أن ضرب الاطفال يترتب عليه دفع كفارة، كم هي تلك الكفارة؟

الجواب: «الواقع انه ليس عندي مصدر الآن باعتبار انه يكون محتاج معرفة، هم غالباً يقدرونها بالثمن السابق، يعني بالعملة السابقة، ولذا القضية يراد لها تحديد^(١). وهكذا نلاحظ أن «فضل الله» لم يجب في البداية عن مطلوب السائل، وتحدث بطريقة ملتوية، وفي الجواب الثاني تهرّب عن الجواب وأخذ يغيّر مسار الموضوع عبر التحدث عن مصرف الكفارة، ولكن عندما حاصره السائل اضطر للاعتراف بجهله، مضيفاً معلومة غير محددة وهي أن الكفارة لابد أن تكون بالعملة القديمة، أما أي عملة منها فهذا ما لم يذكره أيضاً، ولو أنه أراح السائل منذ البداية وطالبه بالرجوع إلى الرسالة العملية أو السؤال من العلماء العارفين بالجواب لكان خيراً له من كل هذا التطويل واللف والدوران.

ولم ينقذه ذلك من التخطي!

ومع ذلك فلم ينجح هذا الأسلوب في إخفاء جهله، فهناك العديد من الاسئلة التي أبدى فيها تخطيماً شديداً، وأجاب بما يابى أي طالب في الحوزة أن تنسب إليه، وخالف فيها الأدلة العلمية والروايات الصحيحة وكلمات أقطاب الطائفة، ومن ذلك ما يلي:

أ - السؤال ٩٤٢ في مجلة الموسم العدد ٢١: ما المقصود بالعرش؟ وأين هو؟
الجواب: «طبعاً هناك قول بأن المراد من العرش هو منطقة من مناطق السماء (!) وهناك قول بأن المراد من العرش إنما هو أعلى مرتبة (!) يعني له جانب معنوي أكثر من جانب مادي (!) أما أين هو، طبعاً ليس عندنا جغرافية السماء حتى نعرف المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العرش (!)». ولمعرفة الجواب فنحن بانتظار أن يكتشف «فضل الله» جغرافية السماء وبالتالي المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العرش؟!

(١) راجع الملحق رقم ٢٧.

ب - سؤال في الجزء الثاني من مجلة الندوة طبعة قم ص ٣٠٢: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾ فمن هو الذي عنده علم الكتاب؟
الجواب: «هناك رواية (!) تقول إنه علي عليه السلام، وهناك روايات (!) تنطلق من سياق الآية (!) أي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يستشهد بالاشخاص الذين يملكون علم الكتاب حتى يعرفوا المسلمين بأن النبي صلى الله عليه وآله مذكور في التوراة والإنجيل، ولعله هو الأقرب (!) لأن الإمام عليه السلام كان مع النبي فكيف يستشهد به وهم لا يقرّون علمه (!؟)».

ولكن «فضل الله» لجهله ولا يتابعه لفهمه العليل لسياق الآية وإعراضه عن الروايات الصحيحة الكثيرة الواردة عن أهل البيت عليه السلام والتي حددت المقصود من ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ بالإمام علي عليه السلام رجّح قول أهل السنة بأن المراد من الآية من عندهم علم التوراة والإنجيل. ولقد أورد السيد هاشم البحراني في تفسيره أحاديث مستفيضة بل متواترة تؤكد على أن المقصود بها الإمام علي عليه السلام وبعض تلك الأحاديث تشرك بقية الأئمة عليه السلام معه في الموضوع^(١).

ونحن نقتصر بذكر أسانيد بعض الروايات الصحيحة التي حددت المقصود من الآية بالإمام علي عليه السلام، ومن شاء فليراجع منها.

فمن ذلك: ما رواه الصفار، عن محمد بن الحسين ويعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية، عن الإمام الباقر عليه السلام^(٢). وما رواه أيضاً عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحر، عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام^(٣). وما رواه أيضاً عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام^(٤). وما رواه عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٥). وما رواه أيضاً بسند صحيح على مبنى المامقاني - في محمد بن الفضيل - عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام^(٦).

(١) راجع تفسير البرهان: ج ٢، ص ٣٠٢.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٢٣٤، ح ١٢، باب مما عند الأئمة عليهم الصلاة والسلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب.

(٣) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٤. وذكر في نفس الحديث بعض الأسانيد الصحيحة الأخرى عن الإمام الباقر عليه السلام فراجع.

(٤) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٥.

(٥) نفس المصدر: ص ٢٣٣، ح ٤.

(٦) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٣.

فهذه خمسة أحاديث صحيحة السند نقلناها فقط عما رواه محمد بن الحسن الصفار في «بصائر الدرجات»، وهناك أحاديث أخرى صحيحة موجودة في بقية المصادر يجدها المتبع. ولكن «فضل الله» يقول: «هناك رواية تقول إنه علي!»

ويبدو أن «فضل الله» كما أيد من قبل شبهة ابن حجر وابن رزيهان أبي هذه المرة إلا أن ينصر ابن تيمية! الذي استشهد بنفس الوجه السخيف الذي تمسك به «فضل الله»، فقد قال في مقام إنكار نزول الآية في أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن هذا باطل قطعاً وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾ ولو أريد به علي لكان المراد أن محمداً يستشهد على ما قاله بآب بن عمه علي، ومعلوم أن علياً لو شهد له بالنبوة وبكل ما قال لم يتفجع محمد بشهادته له، ولا يكون ذلك حجة له على الناس، ولا يحصل بذلك دليل المستدل، ولا يتقاد بذلك أحد لأنهم يقولون من أين لعلي ذلك وإنما استفاد ذلك من محمد»^(١). وكذلك اتفق «فضل الله» مع ابن تيمية أيضاً في أن المقصود من الآية هم «الأشخاص الذين يملكون علم الكتاب حتى يعرفوا المسلمين بأن النبي ﷺ مذكور في التوراة والإنجيل»، وقد ذكر ابن تيمية منهم عبدالله بن سلام وكعب الأحبار وسلمان الفارسي^(٢).

أما في روايتنا فقد روى الصفار بإسناده عن أبي مريم، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): هذا ابن عبدالله بن سلام يزعم أن أباه الذي يقول الله فيه ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾، قال: كذب، ذاك علي بن أبي طالب^(٣).

أما في كلمات علمائنا ومفسرينا فإنك لا تجد من حاد عن القول بنزول الآية في أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد رأيت أن أنسب كلام لدفع الوجه الذي تمسك به «فضل الله» هو ما قاله العلامة الطباطبائي في تفسيره، حيث قال: «وقيل: المراد القوم الذين أسلموا من علماء أهل الكتاب كعبدالله بن سلام وتميم الداري والجارود وسلمان الفارسي، وقيل: هو عبدالله بن سلام، ورد بأن السورة مكية وهؤلاء إنما أسلموا في بالمدينة.

وللقائلين بأنه عبدالله بن سلام جهد بليغ في الدفاع عنه، فقال بعضهم: إن مكية السورة لا تتنافى كون بعض آياته مدنية، فلم لا يجوز أن تكون هذه الآية مدنية مع كون السورة مكية؟ وفيه: أولاً: أن مجرد الجواز لا يثبت ذلك مالم يكن هناك نقل صحيح قابل للتعويل عليه. على أن الجمهور نصوا على أنها مكية كما نقل عن البحر. وثانياً: أن ذلك إنما هو في بعض الآيات الموضوعية في خلال آيات السور النازلة، وأما في مثل هذه الآية التي هي ختام ناظرة إلى ما افتتحت به السورة فلا، إذ لا معنى لإرجاء بعض الكلام المرتبط بالأجزاء إلى أمد غير محدود.

(١) منهاج السنة النبوية: ج ٤، ص ٦٨.

(٢) نفس المصدر: ص ٦٩.

(٣) بصائر الدرجات: ص ٢٣٥، ح ١٦.

وقال بعضهم: إن كون الآية مكية لا ينافي أن يكون الكلام إخباراً عما سيشهد به. وفيه: إن ذلك يوجب رداءة الحجة وسقوطها، فأي معنى لأن يحتج على قوم يقولون: «لست مرسلًا» فيقال: صدقوا به اليوم؛ لأن بعض علماء أهل الكتاب سوف يشهدون به. وقال بعضهم: إن هذه شهادة تحمل لا يستلزم إيمان الشهيد حين الشهادة، فيجوز أن تكون الآية مكية والمراد بها عبدالله بن سلام أو غيره من علماء اليهود والنصارى وإن لم يؤمنوا حين نزول الآية.

وفيه أن المعنى حيثئذ يعود إلى الاحتجاج بعلم علماء أهل الكتاب وإن لم يعترفوا به ولم يؤمنوا، ولو كان كذلك لكان المتعين أن يستشهد بعلم الذين كفروا أنفسهم، فإن الحجة كانت قد تمت عليهم بكون القرآن كلام الله، ولا يكون ذلك إلا عن علمهم به، فما الموجب للعدول عنهم إلى غيرهم وهم مشتركون في الكفر بالرسالة ونفيها. على أنه تقدم أن الشهادة في الآية ليست إلا شهادة أداء دون التحمل. وقال بعضهم: - وهو ابن تيمية وقد أغرب - إن الآية مدنية بالاتفاق. وهو كما ترى. ... وبهذا يتأيد ما ذكره جمع ووردت به الروايات من طرق أئمة أهل البيت (عليهم السلام) أن الآية نزلت في علي (عليه السلام).^(١)

وبعد هذا كله فليس من العجيب ما يطرق أسماعنا من آراء فقهية شاذة وغريبة ومتناقضة أحياناً صدرت من «فضل الله»؛ لأن السر في ذلك واضح^(٢)!

وهل يصح بعد كل هذا الجهل والتخبط الذي لا يصدر عن أقل طلبة العلوم الدينية علماً أن يعد انتقاد الآراء المنحرفة لـ «فضل الله» بأنها هجوم على «المرجعية»؟ وهل الملاك في تعيين المراجع وتحديد ترشيحات الصحافة وانتخابات الإعلام، أم تزكية الحوزات العلمية وأهل الخبرة فيها؟! وإذا رجعت المعايير والموازين إلى نصابها فلن يحضّر «فضل الله» لا بلقب «آية الله» ولا «العظمى»! ليصبح جعله في مصاف الإمام الخميني والسيد الخوئي ومقارنته بهما مهزلة تضحك الشكلى...

(١) تفسير الميزان: ج ١١، ص ٣٨٥.

(٢) فمن آرائه الشاذة والغريبة عدم حرمة حلق اللحية، وعدم وجوب ستر المرأة لقدمها، وطهارة الكافر من غير أهل الكتاب كمعبدة الاصنام والملاحدين، وطهارة الخمر وكل مسكر، وجواز دخول الكافر للمسجد، وعدم حرمة استقبال واستدبار القبلة حال التخلي.

أما آراؤه الفقهية المتناقضة فمنها ما جاء في كتاب المسائل الفقهية:

المسألة ٥: هل يجب على المرأة في حال الصلاة أو غيرها ستر قدمها؟

الجواب: لا يجب عليها ستره في الصلاة، ويجب عليها ذلك في غير الصلاة على الأحوط. (المسائل الفقهية: ج ١، ص ٦٤).

ومن الواضح أن الاحتياط هنا وجوبي لانه لم يسبقه أو يلحقه فتوى بالخلاف. ولكنه عندما سئل في موضع آخر من نفس الكتاب عن لزوم ستر القدمين للمرأة ضمن الحجاب قال: الأحوط لها الستر وإن كان للجواز وجه. (المسائل الفقهية: ج ١، ص ٢٤٣).

والاحتياط هنا استحبابي!! ويؤكد ما ذكره في موضع ثالث حيث قال: لا يجب ذلك ولكن الاحتياط بالستر لا بأس فيه. (المسائل الفقهية: ج ٢، ص ٤١٤، المسألة ٩٨١).

لماذا لا يرد «فضل الله»؟

أما عدم استعداد «فضل الله» للرد على الإشكالات الواردة عليه فالسر فيه واضح بعد ما قدمناه من تخطيطه الشديد وجهله الواضح في المسائل، ومن تكون هذه حاله فليس في وسعه إلا التشبث بالمغالطات، فيقول إن مهمتي أكبر من هذا لما لدي من مسؤولية في مواجهة الاستكبار، ولست مستعداً لأن أشغل وقتي بالرد في مثل هذه القضايا الهامشية وهو الذي عرف عنه أنه ما ترك مجالاً من المجالات العقائدية أو غيرها صغيرها وكبيرها إلا وخاض فيه وتحدث فيه كصاحب رأي! ولم يعهد عنه أنه أظهر عدم علمه ولو لمرة واحدة عندما توجه له مختلف الاسئلة، ولا يظهر ذلك إلا إذا تكررت الاسئلة وضاق به الخناق ولم يجد مهرباً.

كلمة أخيرة...

وفي نهاية المطاف، ندعو «فضل الله» للمزيد من القراءة والبحث في روايات أهل البيت وأسانيدنا والتعمق في فهم مضامينها عند قصد الحكم على بعض القضايا، وأن يولي اهتماماً خاصاً بالقضايا العقائدية والتاريخية، وغيرها من المسائل التي تعتبر المرتكزات للاتجاهات الفكرية وفهمها فهماً دقيقاً، كما ندعوه لإعادة النظر من جديد في نظيره الفكري المبني على أسس استحسانية واهية.

وأخيراً، فإننا لا نرى سبيلاً للخلاص من هذه الفتنة إلا بالتراجع والاعتذار الصريح لفاطمة الزهراء (عليها السلام) ومحبتها عن الإساءة التي صدرت منه في حقها، وكذلك التوبة والتراجع عن بقية انحرافاته العقائدية، وإيكال أمر البحث في المسائل العقائدية التفصيلية والتاريخية المهمة كالولاية التكوينية والشفاعاة والتوسل والعصمة وأنوار أهل البيت ومقاماتهم وشهادة الأئمة وغيرها من المسائل إلى المراجع والعلماء والمحققين، «فالخيل أعلم بفرسانها»، «وملّك ذا أمر أمره».

فهل يعود ليتوب ويعتذر لأهل البيت (عليهم السلام) ولشيعتهم عما بدر منه منهياً بذلك هذه الفتنة السوداء؟ نرجو أن لا يكون ممن ﴿إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم﴾ (١).
﴿قل هذه سبيلي أدعو الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ (٢) ... ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (٣).

إنتهى الكتاب

(١) الآية ٢٠٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف.

***** المصادر والمراجع *****

المصادر والمراجع

حرف الالف

- ١ - آلاء الرحمن في تفسير القرآن: محمد جواد البلاغي، مكتبة وجداني - قم.
- ٢ - إثبات الوصية: علي بن الحسين المسعودي، المكتبة المرتضوية - النجف.
- ٣ - الاحتجاج: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري ومحمد هادي به، دار الاسوة - طهران، وبتحقيق محمد باقر الخرسان، مؤسسة النعمان - بيروت.
- ٤ - الاخبار الدخيلة ومستدركاتهما: محمد تقي التستري، تعليق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق - طهران.
- ٥ - الاختصاص: الشيخ محمد بن محمد النعمان «المفيد»، تحقيق: السيد محمد مهدي الخرسان، مكتبة بصيرتي - قم. وطبعة جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.
- ٦ - اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي: محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: حسن المصطفوي، مركز التحقيقات في كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية في جامعة مشهد - مشهد المقدسة.
- ٧ - الاربعون حديثاً: الإمام روح الله الموسوي الخميني، تعريب: السيد محمد الغروي، دار التعارف - بيروت.
- ٨ - الاربعين: محمد باقر المجلسي، تصحيح: محمد حسن التفرشي، دار الكتب العلمية وإسماعيليان - قم.
- ٩ - الإرشاد: محمد بن محمد النعمان «المفيد»، مؤسسة الأعلمي - بيروت، عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف.
- ١٠ - أسئلة وردود من القلب مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله: حاوره: وضاح يوسف الحلو وإسماعيل الفقيه، دار الملاك - بيروت.

- ١١ - الاستصحاب: الإمام روح الله الموسوي الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني - قم.
- ١٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ومطبتها - القاهرة.
- ١٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة: علي بن أبي الكرم «ابن الاثير»، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٤ - الإصابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة - مصر.
- ١٥ - الأصول الستة عشرة: جمع من الرواة، تقديم: حسن مصطفوي، دار الشبستري - قم.
- ١٦ - أصول الفقه: محمد رضا المظفر، مؤسسة إسماعيليان - قم.
- ١٧ - الاعتقادات في دين الإمامية: الشيخ محمد بن بابويه الصدوق، تحقيق: غلامرضا المازندراني، المطبعة العلمية - قم.
- ١٨ - الاعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت.
- ١٩ - إعلام الوري بأعلام الهدى: الفضل بن الحسن الطبرسي، تقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الخراسان، دار الكتب الإسلامية - طهران.
- ٢٠ - أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف - بيروت.
- ٢١ - إفحام الأعداء والخصوم: السيد ناصر حسين الموسوي الهندي، تحقيق: محمد هادي الأميني، مكتبة نينوى - طهران.
- ٢٢ - إقبال الأعمال: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي - قم.
- ٢٣ - الإلهيات: جعفر السبحاني، بقلم: حسن مكّي العاملي، المركز العالمي للدراسات الإسلامية - قم.
- ٢٤ - الأمالي: محمد بن الحسن الطوسي، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة الوفاء - بيروت. وطبعة مكتبة الداوري - قم. وطبعة النعمان - النجف. وبتحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، دار الثقافة - قم.
- ٢٥ - الأمالي: محمد بن علي بن بابويه «الصدوق»، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٦ - الأمالي: محمد بن محمد «المفيد»، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٢٧ - الإمامة والسياسة: عبدالله بن مسلم بن قتيبة، دار المعرفة - لبنان. وطبعة أخرى بتحقيق: علي شيري، مكتبة الشريف الرضي - قم.
- ٢٨ - أمل الآمل: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامي - قم.

- ٢٩ - الاموال: حميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر ذياب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض.
- ٣٠ - الانتصار: السيد علي بن الحسين الموسوي المرتضى، تقديم: السيد محمد رضا السيد حسن الخرسان، الشريف الرضي - قم. عن طبعة الحيدرية - النجف.
- ٣١ - أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار التعارف - بيروت.
- ٣٢ - الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة: السيد عبدالله شبر، تقديم: محمد رضا الهادي آل كاشف الغطاء، مؤسسة الوفاء - بيروت.
- ٣٣ - أهل البيت تنوع أدوار ووحد هدف: السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف - بيروت.
- ٣٤ - الإيضاح: الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، مؤسسة الاعلمي - بيروت.

حرف الباء

- ٣٥ - بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٦ - البدء والتاريخ: المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- ٣٧ - البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. وطبعة مكتبة المعارف - القاهرة.
- ٣٨ - البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم بن السيد سلمان التوبلي البحراني، تصحيح: محمود الزرندي ونجي الله التفرشي، إسماعيليان - قم.
- ٣٩ - بشارة المصطفى لشيعته المرتضى: محمد بن أبي القاسم محمد بن علي الطبري، المكتبة الحيدرية - النجف.
- ٤٠ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفار، منشورات الاعلمي - طهران.
- ٤١ - بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية: السيد أحمد بن موسى بن طاووس، تحقيق: السيد علي العدناني الغريفي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.
- ٤٢ - بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: ملا علي العلياري التبريزي، تصحيح: جعفر الحائري، بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور - طهران.
- ٤٣ - البيان في تفسير القرآن - السيد أبو القاسم الخوئي، أنوار الهدى - قم.
- ٤٤ - بيت الاحزان: عباس القمي، دار الحكمة - قم.
- ٤٥ - البيع: الإمام السيد روح الله الخميني، إسماعيليان - قم.

حرف التاء

- ٤٦ - تأملات إسلامية حول المرأة: محمد حسين فضل الله، دار الكتاب الإسلامي - قم.
- ٤٧ - تاريخ ابن الوردي: عمر بن مظفر «ابن الوردي»، در الكتب العلمية - بيروت.

- ٤٨ - تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٩ - تاريخ الخلفاء: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين، الشريف الرضي - قم.
- ٥٠ - تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس: حسين بن محمد الديار بكري، مؤسسة شعبان - بيروت.
- ٥١ - تاريخ دمشق: الحسن بن علي «ابن عساكر»، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي - بيروت.
- ٥٢ - تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري، دار التراث - بيروت. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٣ - تاريخ ما بعد الظهور: السيد محمد الصدر، دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
- ٥٤ - تاريخ المدينة المنورة: عمر بن شبة النميري البصري، تحقيق: فهد محمد شلتوت، تصحيح وتدقيق: بكري شيخ أمين، دار الفكر - قم.
- ٥٥ - تاريخ اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، دار صادر - بيروت.
- ٥٦ - التبيين في أنساب القرشيين: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد نايف الدليمي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت.
- ٥٧ - تجريد الاعتقاد: نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلال، مكتبة الإعلام الإسلامي - قم.
- ٥٨ - التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حل الإشكال: حسن بن زين الدين، تحقيق: فاضل الجواهري، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٥٩ - تحف العقول عن آل الرسول: الحسن بن علي بن شعبة الحراني، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الشريف الرضي - قم، عن طبعة المكتبة الحيدرية - النجف.
- ٦٠ - تدوين السنة الشريفة: السيد محمد رضا الحسيني الجلال، الإعلام الإسلامي - قم.
- ٦١ - تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان البجلي، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٦٢ - تذكرة الخواص: يوسف بن فرغلي «سبط ابن الجوزي» - تقديم: سيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة أهل البيت - بيروت.
- ٦٣ - تصحيح الاعتقاد بصواب الانتقاد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، تعليق: السيد هبة الدين الشهرستاني، دار الكتاب الإسلامي - بيروت، وكذلك طبعة مكتبة داوري - قم.
- ٦٤ - تفسير التبيان: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، مكتبة الأمين - النجف.

- ٦٥ - تفسير جوامع الجامع : الفضل بن الحسن الطبرسي ، تصحيح وتعليق : أبو القاسم كرجي - جامعة طهران ومركز إدارة الحوزة العلمية في قم .
- ٦٦ - تفسير الصافي : المولى محسن الفيض الكاشاني ، مؤسسة الاعلمي - بيروت .
- ٦٧ - تفسير العياشي : محمد بن مسعود بن عياش ، تحقيق : السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، المكتبة العلمية الإسلامية - إيران .
- ٦٨ - تفسير القمي : علي بن إبراهيم القمي ، دار الكتاب - قم .
- ٦٩ - تفسير كنز الدقائق : الميرزا محمد المشهدي بن محمد رضا القمي ، تحقيق ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي - قم .
- ٧٠ - تفسير مجمع البيان : الفضل بن الحسن الطبرسي ، تقديم : محمد جواد البلاغي ، دار المعرفة - بيروت . وبتحقيق : السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٧١ - تفسير الميزان : السيد محمد حسين الطباطبائي ، مؤسسة النشر الإسلامي - قم .
- ٧٢ - التفضيل : محمد بن علي بن عثمان الكراچكي ، مؤسسة أهل البيت - طهران .
- ٧٣ - تفضيل أمير المؤمنين (رسالة مدرجة ضمن مجموعة مصنفات الشيخ المفيد) : الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد ، المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرى آية الشيخ المفيد - قم .
- ٧٤ - تقريب المعارف في الكلام : تقي الدين بن نجم الدين الحلبي ، تحقيق : رضا الاستادي ، مؤسسة النشر الإسلامي - قم .
- ٧٥ - تلخيص الشافي : محمد بن الحسن الطوسي ، تقديم وتعليق : السيد حسين بحر العلوم ، مكتبة العزيزي - قم .
- ٧٦ - التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقرير أبحاث السيد الخوئي) : ميرزا علي التبريزي ، دار الهادي - قم .
- ٧٧ - تنقيح المقال في علم الرجال : عبدالله المامقاني ، الدار المرتضوية - النجف .
- ٧٨ - تهذيب الاحكام : محمد بن الحسن الطوسي ، تحقيق : السيد حسن الخراسان ، دار الكتب الإسلامية - طهران .
- ٧٩ - تهذيب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تقديم : خليل الميس ، دار الفكر - بيروت .
- ٨٠ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : أبو الحجاج يوسف المزي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

حرف الثاء

- ٨١ - الثاقب في المناقب : محمد بن علي الطوسي «ابن حمزة» ، تحقيق : نبيل رضا علوان ، مؤسسة أنصاريان - قم .

حرف الجيم

- ٨٢ - جامع الاخبار: محمد بن محمد السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت - قم.
- ٨٣ - جامع الاصول في احاديث الرسول: المبارك بن محمد «ابن الاثير الجزري»، تحقيق: عبدالقادر الارناؤوط، دار الفكر - بيروت.
- ٨٤ - جامع الرواة: محمد بن علي الاردبيلي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٨٥ - جامع السعادات: محمد مهدي النراقي، تحقيق: السيد محمد كلانتر، تقديم: محمد رضا المظفر، مؤسسة الاعلمي - بيروت. عن طبعة منشورات دار النعمان - النجف.
- ٨٦ - الجامع الصحيح: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوه عوض، المكتبة الإسلامية - مصر.
- ٨٧ - الجامع في الرجال: الشيخ موسى الزنجاني، بيروت - قم.
- ٨٨ - الجامع لاحكام القرآن: محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، دار الكتاب العربي، عن طبعة دار الكتب المصرية - مصر.
- ٨٩ - الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، تحقيق: السيد علي مير شريف، مكتب الإعلام الإسلامي - قم، وطبعة مكتبة داوري - قم.
- ٩٠ - جمهرة أنساب العرب: علي بن أحمد بن حزم، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩١ - جمهرة نسب قریش: الزبير بن بكار، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة العروبة - القاهرة.
- ٩٢ - جمال الاسبوع: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة الآفاق - قم.
- ٩٣ - جنة الماوی: محمد حسين آل كاشف الغطاء، دار الاضواء - بيروت.
- ٩٤ - الجوهرة في نسب الإمام علي وآله: محمد بن أبي بكر الانصاري التلسماني «البري»، تحقيق: محمد التونجي، مكتبة النوري - دمشق.

حرف الحاء

- ٩٥ - حجة الشيعة الكبرى الشيخ المفيد بين الغلاة وأهل الخلاف: محمد شعاع فاخر، سعيد بن جبير - قم.
- ٩٦ - حديث عاشوراء: محمد حسين فضل الله، إعداد: جعفر فضل الله، طبعة قم عن طبعة دار الملاك - بيروت.
- ٩٧ - الحكومة الإسلامية: الإمام روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني - طهران.
- ٩٨ - حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الاطهار: السيد هاشم البحراني، تحقيق: الشيخ غلامرضا مولانا البروجردي، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

- ٩٩ - حلية الاولياء وطبقات الاصفياء: أحمد بن عبدالله الاصفهاني، دار الفكر - بيروت.
١٠٠ - الحوار في القرآن: محمد حسين فضل الله، الدار الإسلامية - بيروت.

حرف الحاء

- ١٠١ - خصائص أمير المؤمنين: أحمد بن شعيب النسائي، نشر وتحقيق: محمد باقر المحمودي - بيروت.
١٠٢ - الخصال: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
١٠٣ - الخلل في الصلاة: روح الله الموسوي الخميني، مطبعة مهر - قم.

حرف الدال

- ١٠٤ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة - قم.
١٠٥ - دروس في فقه الإمامية: عبد الهادي الفضلي، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر - قم.
١٠٦ - دعائم الإسلام: النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف - القاهرة.
١٠٧ - دفاع عن الكافي: ثامر هاشم العميدي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم.
١٠٨ - دلائل الإمامة: محمد بن جرير بن رستم الطبري، تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة - قم.
١٠٩ - ديوان العلامة الجشي: الشيخ علي بن الحسن الجشي القطيفي، تقديم وتعليق: علي مهدي الحبيب، الشريف الرضي - قم.

حرف الذال

- ١١٠ - ذخائر العقبى: أحمد بن عبد الله الطبري، مؤسسة الوفاء - بيروت.
١١١ - الذرية الطاهرة: محمد بن أحمد الانصاري الدولابي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
١١٢ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، دار الاضواء، بيروت.

حرف الراء

- ١١٣ - الرجال: الحسن بن علي بن داود الحلبي، تحقيق: سيد محمد صادق آل بحر العلوم، الرضي - قم.
١١٤ - رجال العلامة الحلبي: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر - تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الشريف الرضي، قم عن طبعة المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف.
١١٥ - رجال النجاشي: أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

- ١١٦ - رحلة ابن جبير: محمد بن أحمد بن جبير، تقديم: محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة - بيروت.
- ١١٧ - الرسائل: الإمام الخميني، مؤسسة اسماعيليان - قم.
- ١١٨ - الرسائل الرجالية: السيد محمد باقر بن محمد بن تقي الشفتي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة مسجد السيد الشفتي - اصفهان.
- ١١٩ - رسائل الشريف المرتضى: علي بن الحسين الموسوي المرتضى، إعداد: مهدي الرجائي، وإشراف: أحمد الحسيني، دار القرآن الكريم - قم.
- ١٢٠ - الرسائل الفشاركية: السيد محمد الفشاركي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ١٢١ - رسائل المحقق الكركي: المحقق الثاني علي بن الحسين الكركي، تحقيق: محمد الحسون، إشراف: السيد محمود المرعشي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ١٢٢ - الرواشح السماوية في شرح احاديث الإمامية: السيد محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ١٢٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الألوسي، انتشارات جهان، طهران، عن طبعة إدارة المطبعة المنيرية - مصر.
- ١٢٤ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين الجبعي العاملي، تعليق: السيد محمد كلانتر، دار العلم الإسلامي - بيروت.
- ١٢٥ - روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: محمد تقي المجلسي، تعليق: السيد حسين الموسوي الكرمانلي والشيخ علي بناه الاشتهادي، بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور - طهران.
- ١٢٦ - روضة الواعظين: محمد بن الفتال النيسابوري، تصحيح: حسين الاعلمي، مؤسسة الاعلمي - بيروت.

حرف السين

- ١٢٧ - سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار: الشيخ عباس القمي، تحقيق: عبد الرحيم بن الشيخ حسين المبارك، دار الاسوة - طهران.
- ١٢٨ - سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢٩ - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٠ - سنن المصطفى: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٣١ - سيرة الائمة الاثني عشر: هاشم معروف الحسني، دار التعارف ودار القلم - بيروت.
- ١٣٢ - السيرة الحلبية: علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي، دار الفكر - بيروت.

١٣٣ - السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام المعافري، تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - مصر. وبتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار الكنوز الأدبية - مصر.

حرف الشين

١٣٤ - الشافي في الإمامة: علي بن الحسين الموسوي «الشريف المرتضى»، تحقيق: السيد عبدالزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق - طهران.
١٣٥ - شرح الاخبار: النعمان بن محمد التميمي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
١٣٦ - شرح الكافي الأصول والروضة: المولى محمد صالح المازندراني، تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلامية - طهران.
١٣٧ - شرح نهج البلاغة: هبة الله بن محمد بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

حرف الصاد

١٣٨ - صحيح الكافي: محمد باقر البهبودي، دار الكتب الإسلامية - بيروت.
١٣٩ - صحيح مسلم (الجامع الصحيح): مسلم بن الحجاج بن مسلم، دار المعرفة - بيروت.
١٤٠ - الصحيح من سيرة النبي: السيد جعفر مرتضى العاملي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
١٤١ - صحيفه نور (بالفارسية): الإمام الخميني، وزارة الإرشاد الإسلامي - طهران.
١٤٢ - صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات: إعداد: موسى مفيد الدين عاصي العاملي، مكتبة الفقيه - الكويت.
١٤٣ - الصواعق المحرقة: أحمد بن حجر الهيتمي، تعليق وتقديم: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة القاهرة - مصر.

حرف الطاء

١٤٤ - الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار صادر - بيروت. وإعداد الفهارس: رياض عبدالله عبدالهادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤٥ - طريق استنباط الأحكام: علي بن الحسين الكركي العاملي، تحقيق: عبدالهادي الفضلي، المكتبة الإسلامية الكبرى - قم.
١٤٦ - الطهارة: الإمام روح الله الموسوي الخميني، تقديم: علي أكبر المسعودي، مطبعة مهر - قم.
١٤٧ - الطهارة: الشيخ محمد علي الأراكي، مؤسسة في طريق الحق - قم.
١٤٨ - الطهارة (الطبعة الحجرية): الشيخ مرتضى الأنصاري، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.

حرف الظاء

١٤٩ - ظلامات فاطمة الزهراء في السنة والآراء: عبدالكريم العقيلي، الناشر: المؤلف.

حرف العين

١٥٠ - عدة الرجال: السيد محسن بن الحسن الحسيني الاعرجي الكاظمي، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، إسماعيليان - قم.

١٥١ - العروة الوثقى مع تعليقات مراجع العصر: السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، مكتبة دار الإرشاد - الكويت، وطبعة مكتب وكلاء الإمام الخميني - بيروت.

١٥٢ - عقد الدرر في إدخال السرور على بنت سيد البشر: ياسين بن أحمد الصواف، إعداد: محمود الغريفي، الهدى - بيروت.

١٥٣ - العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي، تحقيق: عبدالمجيد الترحيني، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٤ - العلامة فضل الله وتحدي المنوع: علي حسن سرور، الشركة العامة للخدمات الانمائية - لبنان.

١٥٥ - علل الشرائع: محمد بن علي بن بابويه «الصدوق»، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٥٦ - علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، الشريف الرضي - قم، عن طبعة جامعة دمشق.

١٥٧ - عمدة عيون صحاح الاخبار: يحيى بن الحسن الاسدي الربيعي «ابن بطريق»، تحقيق: مالك الحمودي وإبراهيم البهادري، مطبعة اوفست - طهران.

١٥٨ - عوالي اللئالي العزيزية: محمد بن علي الاحساني «ابن أبي جمهور»، تحقيق: مجتبی العراقي، مطبعة سيد الشهداء - قم.

١٥٩ - عوالم سيدة النساء: الشيخ عبدالله البحراني الاصفهاني، إشراف: سيد محمد باقر الابطحي، مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام) - قم.

١٦٠ - العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الاعلمي - بيروت.

١٦١ - عين الحياة: العلامة محمد باقر المجلسي، تعريب وتحقيق: سيد هاشم الميلاني، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

١٦٢ - عيون أخبار الرضا: محمد بن علي بن بابويه «الصدوق»، تحقيق: السيد مهدي الحسين اللاجوردي، انتشارات جهان - طهران.

١٦٣ - عيون المعجزات: الشيخ حسين بن عبد الوهاب، الشريف الرضي - قم.

حرف الغين

١٦٤ - الغدير في الكتاب والسنة والادب: عبدالحسين أحمد الاميني النجفي، دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٦٥ - الغيبة: محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الصدوق - طهران.

حرف الفاء

١٦٦ - فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين (بالفارسية): تأليف ونشر: عماد الدين حسيني اصفهاني - طهران.

١٦٧ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، وطبعة دار الريان للتراث - الرياض.

١٦٨ - فذك في التاريخ: السيد محمد باقر الصدر، تحقيق: عبدالجبار شرارة، مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم.

١٦٩ - فرائد السمطين: إبراهيم بن محمد الجويني، مؤسسة المحمودي - بيروت.

١٧٠ - الفردوس الاعلى: الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تعليق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، مكتبة الفيروزآبادي - قم.

١٧١ - الفرق بين الفرق: عبدالقاهر طاهر الاسفرائيني، دار المعرفة - بيروت.

١٧٢ - الفصول المهمة: علي بن محمد المالكي «ابن الصباغ»، دار الاضواء - بيروت.

١٧٣ - الفصول المهمة في تأليف الامة: عبدالحسين شرف الدين، دار الزهراء - بيروت.

١٧٤ - الفضائل: شاذان بن جبرئيل بن أبي طالب القمي، المطبعة الحيدرية - النجف الاشرف. وطبعة أخرى حجرية، دار العالم الإسلامي - بيروت.

١٧٥ - فضائل فاطمة الزهراء: عمر بن أحمد بن عثمان البغدادى «ابن شاهين»، برواية: محمد بن علي بن عبيدالله المهدي، تحقيق: محمد هادي الاميني، دار

الكتاب الإسلامي ودار الغدير للمطبوعات - بيروت.

١٧٦ - الفهرست: محمد بن الحسن الطوسي، وبهامشه نضد الإيضاح لملا محمد بن ملا محسن بن فيض الكاشاني الملقب بعلم الهدى، تحقيق: محمود راميار، مركز التحقيقات

في جامعة الإلهيات والعلوم الإسلامية - مشهد.

١٧٧ - الفوائد الرجالية: محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد.

١٧٨ - الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية (بالفارسية): الشيخ عباس القمي، دار النشر: غير معروف - إيران.

حرف القاف

١٧٩ - قادتنا كيف نعرفهم: السيد محمد هادي الحسيني الميلاني، مؤسسة الوفاء - بيروت.

- ١٨٠ - قاموس الرجال: محمد تقي التستري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، وطبعة مركز نشر الكتاب - طهران.
- ١٨١ - القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار مكتبة التريبة - بيروت، والمطبعة الميرية - مصر.
- ١٨٢ - قرب الإسناد: عبدالله بن جعفر الحميري، مكتبة نينوى الحديثة - طهران. وطبعة مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- ١٨٣ - قصص الانبياء: إسماعيل بن كثير، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، المكتبة الإسلامية - بيروت.
- ١٨٤ - قصص الانبياء: سعيد بن هبة الله الراوندي، تحقيق: غلام رضا عرفانيان اليزدي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد.

حرف الكاف

- ١٨٥ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار التعارف - بيروت.
- ١٨٦ - كامل بهائي (بالفارسية): عماد الدين الحسن بن علي الطبري، المكتبة المرتضوية - طهران.
- ١٨٧ - كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قولويه، المطبعة المرتضوية - النجف، وبتحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الثقافة - قم.
- ١٨٨ - الكامل في التاريخ: علي بن أبي الكرم «ابن الاثير»، دار الفكر - بيروت.
- ١٨٩ - كتاب سليم: سليم بن قيس الهلالي، دار الفنون - بيروت. وبتحقيق: محمد باقر الانصاري النجفاني الخويني، نشر الهادي - قم.
- ١٩٠ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٩١ - كشف الاستار عن وجه الكتب والاسفار: السيد أحمد الحسيني الخونساري «الصفائي»، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.
- ١٩٢ - كشف الاسرار (بالفارسية): الإمام روح الله الموسوي الخميني، نداء الإسلام - قم.
- ١٩٣ - كشف الغمة في معرفة الأئمة: بن أبي الفتح الاربلي، دار الاضواء - بيروت.
- ١٩٤ - كشف المراد: العلامة الحسن بن يوسف الحلبي، تقديم وتعليق: حسن حسن زاده الأملي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ١٩٥ - الكشكول فيما جرى على آل الرسول: السيد حيدر الحسيني الأملي، الشريف الرضي - قم. عن المطبعة الحيدرية - النجف.
- ١٩٦ - كفاية الاثر: علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي، تحقيق: السيد عبداللطيف الحسيني الكوه كمرى، بيدار - قم.

١٩٧ - كفاية الطالب: محمد بن يوسف الكنجي، تحقيق: محمد هادي الاميني، دار إحياء التراث أهل البيت - طهران.

١٩٨ - كلمات المحققين (تحتوي على ثلاثين رسالة): جمع من أعلام الفقهاء والمحققين، مكتبة المفيد - قم.

١٩٩ - الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء: السيد عبد الحسين شرف الدين، دار الإمام - الكويت.

٢٠٠ - كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ محمد بن علي «الصدوق»، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

٢٠١ - كنز الفوائد: محمد بن علي الكراجكي، دار الذخائر - قم.

٢٠٢ - الكنى والالقباب: الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر - طهران.

حرف اللام

٢٠٣ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، نشر أدب الحوزة، قم، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٠٤ - لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، وطبعة مؤسسة الاعلمي، بيروت، عن طبعة مجلس دوائر المعارف النظامية، حيدر آباد - الهند.

٢٠٥ - لؤلؤة البحرين: الشيخ يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر - قم.

حرف الميم

٢٠٦ - مائة منقبة: محمد بن أحمد بن علي بن الحسن القمي «ابن شاذان»، مدرسة الإمام المهدي - قم.

٢٠٧ - مأساة الزهراء (ع) شبهات وردود: السيد جعفر مرتضى العاملي، دار السيرة - بيروت.

٢٠٨ - المجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة: السيد عبدالحسين شرف الدين، دار الزهراء - بيروت.

٢٠٩ - المجدي: علي بن محمد العلوي العمري، مكتبة السيد المرعشي - قم.

٢١٠ - مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، تحقيق: أحمد الحسيني، مؤسسة الوفاء - بيروت.

٢١١ - مجمع الرجال: عناية الله علي القهبائي، اسماعيليان - قم.

٢١٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحريه: ابن حجر والعراقي، دار الكتاب - بيروت.

٢١٣ - مجموعة نفيسة: جمع من أعلام الطائفة، بصيرتي - قم.

- ٢١٤ - المحاسن: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: مير جلال الدين الحسيني الارموي المحدث، دار الكتاب الإسلامية - قم.
- ٢١٥ - المحن: محمد بن أحمد بن تميم التميمي، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢١٦ - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القاهر الرازي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢١٧ - المختصر في أخبار البشر «تاريخ أبي الفداء»: الملك أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود، مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٢١٨ - المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه: ميرزا أبو الحسن الشعراني، إعداد: رضا الاستادي، الامانة العامة للمؤتمر العالمي للشيخ الانصاري - قم.
- ٢١٩ - مدينة المعاجز: السيد هاشم البحراني، تحقيق: عزة الله المولائي الهمداني، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.
- ٢٢٠ - المراجععات: السيد عبدالحسين شرف الدين، تحقيق: حسين الراضي، دار الكتاب الإسلامي - قم.
- ٢٢١ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان: عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي، مؤسسة الاعلمي - بيروت، عن طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد - الهند.
- ٢٢٢ - مرآة العقول: محمد باقر المجلسي، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، دار الكتب الإسلامية - طهران.
- ٢٢٣ - مرآة الكتب: الميرزا علي التبريزي، الناشر: عبدالله ثقة الإسلام، مطبعة فجر الإسلام - قم.
- ٢٢٤ - مرآة الكمال لمن رام درك مصالح الاعمال: عبدالله المامقاني، تحقيق: محي الدين المامقاني، نشر: محمد رضا المامقاني - قم.
- ٢٢٥ - مروج الذهب: علي بن الحسين بن علي المسعودي، دائرة الاندلس - بيروت.
- ٢٢٦ - المزار: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان «المفيد»، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي - قم.
- ٢٢٧ - مسائل عقائدية: السيد علاء السيد أمير محمد القزويني، الناشر: المؤلف، مطبعة الشهيد - قم.
- ٢٢٨ - المسائل الفقهية: السيد محمد حسين فضل الله، دار الملاك - بيروت.
- ٢٢٩ - مسالك الإفهام في شرح شرائع الإسلام (الطبعة الحجرية): زين الدين بن علي الجبعي العاملي، دار الهدى - قم.
- ٢٣٠ - المستجد من كتاب الإرشاد: العلامة الحسن بن يوسف الحلبي، تحقيق: محمود البدري، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

- ٢٣١ - مستدرك الصحيحين: الحاكم محمد بن عبدالله النيشابوري، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣٢ - مستدركات علم رجال الحديث: علي النمازي الشاهرودي، مطبعة حيدري - طهران.
- ٢٣٣ - مستند الشيعة في أحكام الشريعة: المولى أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - مشهد.
- ٢٣٤ - مستند العروة الوثقى (تقرير أبحاث السيد الخوئي في كتاب الحج): مرتضى البروجردي، المطبعة العلمية - قم.
- ٢٣٥ - المسلك في أصول الدين: جعفر بن الحسن بن سعيد «المحقق الحلي»، تحقيق: رضا الاستادي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد.
- ٢٣٦ - مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال: أحمد بن حنبل، دار الفكر - بيروت.
- ٢٣٧ - مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي، مع تعليقات: محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد.
- ٢٣٨ - المصباح: إبراهيم بن علي الكفعمي، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٣٩ - مصباح الأصول: السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: سيد محمد سرور الواعظ الحسيني البهودي، مكتبة الداوري - قم.
- ٢٤٠ - مصباح الزائر: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.
- ٢٤١ - مصباح الفقاهة: السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: محمد علي التوحيدي، دار الهادي - بيروت. وانتشارات وجداني - قم، عن طبعة الحيدرية - النجف.
- ٢٤٢ - المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دار القلم - بيروت.
- ٢٤٣ - المصنف: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.
- ٢٤٤ - معاني الاخبار: محمد بن علي بن بابويه «الصدوق»، تصحيح: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، وبتقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الخراسان، مكتبة المفيد - قم.
- ٢٤٥ - معجم الادباء: ياقوت الحموي، دار المستشرق - بيروت.
- ٢٤٦ - معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء - بيروت.
- ٢٤٧ - المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٤٨ - معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.

- ٢٤٩ - المعيار والموازنة: محمد بن عبدالله المعتزلي الإسكافي، تحقيق: محمد باقر المحمودي، الناشر: المحقق - بيروت.
- ٢٥٠ - مفتاح الجنات: السيد محسن الأمين، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٥١ - المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني، مكتبة الانجلو المصرية.
- ٢٥٢ - مقباس الهداية في علم الدراية: الشيخ عبدالله المامقاني، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.
- ٢٥٣ - مقتطفات ولائية: الشيخ حسين الوحيد الخراساني، تعريب: عباس بن نخي، مؤسسة الإمام للنشر والتوزيع - الكويت.
- ٢٥٤ - مقتل الحسين: السيد عبدالرزاق المرقم، مطبعة الآداب - النجف الاشرف.
- ٢٥٥ - مقتل الحسين: الموفق بن أحمد المكي الحنفي أخطب خوارزم، مكتبة المفيد - قم.
- ٢٥٦ - المقدمة الزاهرة: عبدالحسين شرف الدين، سعيد بن جبير - قم.
- ٢٥٧ - المقنعة: محمد بن النعمان «المفيد»، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٢٥٨ - المكاسب المحرمة: الإمام روح الله الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني - قم.
- ٢٥٩ - مكانة المرأة في فكر الإمام الخميني: إعداد ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني - طهران.
- ٢٦٠ - ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله: السيد ياسين الموسوي، دار الصديقة الكبرى - بيروت.
- ٢٦١ - ملاذ الاختيار: محمد باقر المجلسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٢٦٢ - الملل والنحل: محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تخريج: محمد بن فتح الله بدران، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة.
- ٢٦٣ - المناقب: محمد بن علي بن شهر آشوب، انتشارات علامه - قم.
- ٢٦٤ - المناقب: الموفق بن أحمد الخوارزمي، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٢٦٥ - مناهج اليقين: الحسن بن يوسف العلامة الحلي، تحقيق ونشر: محمد رضا الانصاري القمي - قم.
- ٢٦٦ - منتهى المقال في أحوال الرجال: محمد بن إسماعيل المازندراني، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.
- ٢٦٧ - من لا يحضره الفقيه: محمد بن علي بن بابويه «الصدوق»، تحقيق: السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، انتشارات جهان - طهران.

- ٢٦٨ - منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، دار الهجرة - قم، عن المطبعة الإسلامية - طهران.
- ٢٦٩ - منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٧٠ - من وحي القرآن: السيد محمد حسين فضل الله، دار الزهراء - بيروت.
- ٢٧١ - المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السنة: نجم الدين العسكري، مؤسسة الإمام المهدي - طهران.
- ٢٧٢ - مذهب الاحكام في بيان الحلال والحرام: السيد عبدالاعلى السبزواري، مطبعة الآداب - النجف.
- ٢٧٣ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق وتخريج: حسين سليم الداراني وعبد علي كوشك، دار الثقافة العربية - دمشق.
- ٢٧٤ - المواعظ: الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، تحقيق: عزيز الله العطاردي، انتشارات مرتضوي - قم.
- ٢٧٥ - مواهب الرحمن في تفسير القرآن: السيد عبدالاعلى السبزواري، مؤسسة المنار - قم.
- ٢٧٦ - ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر - بيروت.

حرف النون

- ٢٧٧ - الندوة «سلسلة ندوات الحوار الاسبوعية بدمشق مع محمد حسين فضل الله»: إعداد: عادل القاضي، دار الملاك - بيروت، وطبعة قم.
- ٢٧٨ - نزل الأبرار بما صح من مناقب أهل البيت الأطهار: محمد بن معتمد خان البدخشاني الحارثي، تحقيق: محمد هادي الأميني - مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة - اصفهان.
- ٢٧٩ - النص والاجتهاد: السيد عبدالحسين شرف الدين، تقديم: السيد محمد صادق الصدر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- ٢٨٠ - نظام حقوق المرأة في الإسلام: مرتضى المطهري، ترجمة: أبو زهراء النجفي، معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.
- ٢٨١ - نفس الرحمن في فضائل سلمان: الميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة الآفاق - طهران.
- ٢٨٢ - نفس المهموم في مصيبة سيدنا الحسين المظلوم: الشيخ عباس القمي، تحقيق: رضا الاستادي، مكتبة بصيرتي - قم.
- ٢٨٣ - نهج البلاغة: محمد بن الحسين الموسوي «الرضي»، دار الهجرة - قم.
- ٢٨٤ - نهاية الدراية «شرح الوجيزة للشيخ البهائي»: السيد حسن الصدر العاملي الكاظمي، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر - قم.
- ٢٨٥ - نهج الحق وكشف الصدق: الحسن بن يوسف المطهر الحلبي، تعليق: عين الله الحسنسي الأرموي، تقديم: السيد رضا الصدر، دار الهجرة - قم.

_____ حرف الهاء _____

- ٢٨٦ - الهداية الكبرى: الحسين بن حمدان الخصيبي، مؤسسة البلاغ - لبنان.
٢٨٧ - هوامش نقدية: محمد الحسيني، مؤسسة العارف للمطبوعات - بيروت.

_____ حرف الواو _____

- ٢٨٨ - الوافي: محمد محسن «الفيض الكاشاني»، تحقيق: ضياء الدين الحسيني العلامة الاصفهاني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين - اصفهان.
٢٨٩ - الوافي بالوفيات: خليل بن أيبك الصفدي، فرانزشتاينر بفسييادن - ألمانيا.
٢٩٠ - وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: عبدالرحيم الرباني الشيرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٩١ - وفاء الوفاء: علي بن أحمد السمهودي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٩٢ - وقعة صفين: نصر بن مزاحم المنقري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة السيد المرعشي - قم. عن طبعة المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.



الملاحق

(الجواب الاول): صورة عن قسم من الرسالة التي بعثها «فضل الله» إلى العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ.

الجواب الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي العبد حجتكم أرسلكم السيد عبد مرتضى عظم الله

الدم عليكم ورحمة الله وبركاته مع محبة وتقدير و احترام

و دعاء و بعد فتمت رسالتكم المفضلة ما يتداوله البعض

عما يشيرونه من ضمن من صدر مخرج ما جرى السيد ثمانية الساعة

عشية اليوم من ظهره والسعدان هيرج مع حبس سجنهم

أقول ان كانت كاشفة ان كانت كاشفة ان كانت كاشفة

السيرة في دار السيرة الموضحة ان احوال انما تلاحظ في

هذا الموضع السيرة ان كانت قد ثبتت من احوال السيرة

في احوال السيرة ان احوال السيرة ان احوال السيرة

يملك السيرة السيرة فقالوا ان يلا فالسيرة فقالوا ان

ولذلك فقد اجبت عن سؤال حول الموضع ان السيرة

في بعض ما ورد ولكنه اظهر محققين وعلمه سؤال حول السيرة

ان من الممكن ان يكون طبيعياً في الرواية انما انما انما

في الروايات حول هذا الموضع في وجود محققين على نفس

السيرة عن طريق الرواية للطريق مروا عنه ارباب الصادق في السيرة

التي كان ينقل من غيرها على غير السيرة في السيرة بالسيرة

كما ان السيرة السيرة في السيرة السيرة في السيرة

(الجواب الثاني): صورة عن قسم من الرسالة التي أرسلها «فضل الله» إلى السيد جعفر مرتضى بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ.

رسالة ثانية بعد الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠٠

بيروت في

أهلي عجم الإسلام والمسلمين السيد جعفر مرتضى عظم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد كان الرد على رسالة من الإمامة الاحمدية تحليلة من أجل
الوصول إلى نتائج علمية في هذه الأمور وفيها ، ولم يكن
حديثاً عاماً ، وكانت هناك ملاحظات ذات دلالة
كانت أهم من الوصول من خلال إلى جواب شافٍ وقد
رأيت أن الكثير من علماءنا ردوا هذه الروايات في كتبهم
حيث أنه إذا شاققت البصيرة في سندها فأن عمل العلماء
مع الشبهة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسليم وضررها
المذهب لا يجبر هذا الضم

وقد لاحظت وجود هذه الروايات في الترمذي ومصدرها
المسند أو رسائل الإمامة للبرقي وتلخيص الثاني والنجاشي
ورفيعها .

وإذا كانت قد أشتمت من ستميل الجليل بأنه قد يكون في حاله
طبيعية لها رائحة فاشية لم تكن الأذكار ملقاة على مصادره ولا ذلك

(الجواب الثالث): صورة عن قسم من نص المقابلة التي أجرتها إذاعة النور مع «فضل الله» في بيروت بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ.

مقابلة مع ساهسة آية الله السيد محمد حسين فضل الله

أجرتها إذاعة النور حول شخصية السيدة الزهراء (ع)

١٩٩٣/١١/٢٢

عندما نتطلع إلى شخصية سيدتنا فاطمة الزهراء (ع) في هذا العمر القصير الذي لم تتجاوز فيه بدايات الشباب فإننا نجد فيها الشخصية الغنية بالروح، الفياضة بالمعاني، المنفتحة على آفاق الوعي، المتحركة في الواقع الدركي المسؤول في المسيرة الإسلامية، والإنسانة التي أحبت الله فذابت فيه وأحببت الرسول فاندمجت في روحه، وأحببت زوجها وأولادها فعاشت كل آلامها من أجل أن تزيل عنهم كل ألم، وأحببت الناس فكانت الإنسانة الصالحة في قضايا الناس، وأحببت الإسلام فكانت كل حياتها للإسلام.

هذه الإنسانة التي يذكر لنا التاريخ رعايتها لرسول الله (ص) بعد وفاة أمها، وهي الطفلة التي إذا اختلف الناس في زمن ولادتها فإنهم يترادفون بين سن الخامسة أو سن السادسة عشرة. هذه الإنسانة التي كانت في طفولتها تعيش التفاعل الروحي مع أبيها الرسول عندما كان المشركون يلقون عليه الأوساخ، وكانت تحتضن ألامه عندما فقد عمه وزوجها أم المؤمنين خديجة في السنة العاشرة للبعثة، وإذا كانت كلمة «أم أبيها» كلمة تعني الإحساس النبوي بأسرة أمة عاطفة الأم التي فقدتها في طفولتها فعاش فراغها في مشاعره من خلال ابنته فاطمة فإننا نجد فيها كونا عاطفيا نخبز فيه هذه الإنسانة الغنية الطفولة كل معاني الأمومة وكل آفاقها في الوقت الذي لا تصرف فيه معنى الأمومة ولم تعيش تجدية حياة حتى على مستوى الحياة البيتية بالمعنى العاطفي بهذا المعنى.

إن النبي (ص) استعان أمه في ابنته، ومعنى ذلك فإنه عاش الامتلاء الروحي العاطفي الشعور الذي يحتاجه في بشرته حتى وهو في قمة رسالته لأن الرسول بشر يتألم ويفرح ويحزن ويتعب ويتحسس كل الأجواء التي تثبت موقفه وتركز موقعه.

ولقد لاحظنا هذا التفاعل بين الزهراء وأبيها في شخصية الأم التي اختبرتها في داخلها وفي شخصية البنت التي عاشتها في ذاتها، إننا نلاحظ في هذا التفاعل في أذهانها كانت تلحظ مشاعر رسول الله (ص) لتفهم آفاقها قبل أن يعبر رسول الله (ص) عن ذلك بكلمة، فنحن نقرأ في سيرتها أن النبي (ص) كان يخرج من بيتها إلى سفره إذا سافر ويدود لبيتها إذا رجع من سفره قبل أن يعود لبيتها الخاص، وجاء ذات يوم وكانت الزهراء (ع) تلبس قلادة أهداها إليها علي (ع) من

(الجواب الرابع): صورة عن قسم من الرسالة التي بعثها «فضل الله» إلى السيد محمد جواد الكلبيكاني بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ.

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠١٥٣ - ٨٢٠٠٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم
 ولما تصور ان الشايع فيه نه انما كانت تختص على الشايع صانه
 فانما كانت الضوفاً هي امراس في تصوير الامر
 فان ذلك يمتنع من كثير من الامور التي تتركب الخلق
 والتي امرهم جميع اجرائي من السار وابا جليل الى دارته
 هذه الامور بالمدح والتمجيد لان ذلك هو سبيل الوصول
 الى الصواب وهو الطريقة المثلى لتأكيد كل امرائنا
 بالطريقة المثلى على اساس الحق والواقع على ما
 ختمنا به اهل الانا من سيدنا ابي محمد العظمى السيد
 دام ظله راجيا رعااه رابعت بتحياتي اليكم اظنكم الجليل
 والارواح والجميع المتعلمين والسوم عليهم السلام
 ٧/٧/١٤١٩ هـ
 محمد جواد
 فضل الله

(الجواب السادس): صورة عن قسم من تعليق «فضل الله» على أجوبة سماحة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي، وقد كتبت بتاريخ ١١ جمادى الثانية ١٤١٧هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَرْجُمَانُ فَضْلِ اللَّهِ

١٣٠٠٢٩ - ٨٣٠٠٢٩

بيروت في

وأما رواية أبي عبيدة - والظاهر أنه المدايني - لم يوثق.

ولكن رواية الحسين بن أبي العلاء صحيحة، أما رواية الحبيب الخثعمي، وسليمان بن خالد، فهما ضعيفتان - على الظاهر - ولكن مبنانا في حجية الخير هو حجية الخير الموثوق به نوعاً، ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب فيه. وعلى ضوء هذا فإن نسبة الكتاب إلى فاطمة (ع) يدل على أنها صاحبة الكتاب، كما أن نسبة الكتاب إلى علي (ع) - في ما ورد من الأئمة (ع) عن كتاب علي - يتبادر منه أن صاحبه علي (ع). وخلاصة ذلك أنه لا مانع من القول أنها أول مؤلفة في الإسلام، كما أن علياً (ع) أول مؤلف في الإسلام، بالإضافة إلى عظمتها الروحية وعصمتها الثابتة بآية التطهير، وبأنها سيدة نساء العالمين وأن حياتها المعصومة من الخطأ والمعصية تؤكد ذلك.

جواب: ١٧:

إننا لا ننكر مظلومية الزهراء (ع) في غضب فداك، وفي الهجوم على بيتها، وفي غضب علي (ع) الخلافة، ولكن لنا إشكالات عدة على بعض الأمور، وما ذكرتموه عن دلالة الإمامة تحت عنوان: "بسنده معتبر" ليس معتبراً، لأن الراوي هو محمد بن سنان الذي لم يوثق عندنا وعند سيدنا الأستاذ السيد الخوئي (قده)، كما أن الشيخ المفيد - رحمه الله - في كتاب الإرشاد يشكك في وجود "محسن" فيقول: وينقل بعض الشيعة "أنه أسقطت ولداً سماه رسول الله (ص)، وهو حمل محسناً"^(١).

فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة، يكون أولاد علي (ع) ثمانية وعشرين ولداً.

كما أن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يشكك في ذلك، لا من جهة تبرئة عمر، ولكن لأن ضرب المرأة عند العرب كان عاراً على الإنسان وعقبه - كما جاء في نهج البلاغة - فهو أمر مستكر وعار عند الناس، لذلك لا يفعلونه خوفاً من العار - كما يقول كاشف الغطاء.

الملحق رقم ٧

صورة عن قسم من العدد ٥١ من نشرة «بينات» التي نقلت خطبة «فضل الله» يوم الجمعة بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ ويتضمن موقفه مما جرى على الزهراء (ع).

حزنها (ع) .. حزن الصابرين

أما كيف كانت في بيتها.. وكيف كان رسول الله يدالج هذا التعب والجهد الذي عانته فاطمة؛ يُنقل عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال لرجل من بني سعد: «ألا أحذرك عني وعن فاطمة، إنها كانت عندي وكانت من أحب أهله.. النبي.. إليهما، وإنهما استقلت بالقرية حتى أثر في صدرها وطحن بالرحى حتى مجلت يدها.. ذخن جلدنا من العمل بالأشياء الصلبة.. ومسحت البيت حتى أغبرت ثيابها وأوقدت النار حتى دكنت ثيابها.. أغبر لونها.. فاصابها من ذلك ضرر شديد، فقلت لها: لو أتيت أباك فسألته خادماً يكفك ضرر ما أنت فيه من هذا العمل، فأتته النبي فوجبت عنده خذائفاً فاستسحت فأنصرفت، فعلم النبي (ص) أنها جاءت لحاجة.. قال: فغدا علينا رسول الله ونحن في لفاعنا.. ويطلق على الحلاف.. فقال: السلام عليكم، فبستكتنا واستحبينا لمكاننا، ثم قال: السلام عليكم، فبستكتنا، ثم قال: السلام عليكم، فخشينا إن لم نرد عليه أن ينصرف، وقد كان يفعل ذلك يسلم ثلاثاً فإن أذن له وإلا انصرف، فقلت: وعليك السلام يا رسول الله ادخل، فلم يعد أن جلس عند رؤوسنا فقال: يا فاطمة ما كانت حاجتك أمس عند محمد؟ قال: فخشيت إن لم نجبه أن يقوم فأخرجت رأسي، فقلت: أنا والله أخبرك يا رسول الله، (فذكرت له ما كانت عليه فاطمة وما طلبت منها)، فقال (ص): أفلا أعلمكما ما هو خير لكما من الخادم؟ إذا أخذتما منكما فسبحاً ثلاثاً وثلاثين وأحمداً ثلاثاً وثلاثين، وكبراً أربعاً وثلاثين، قال: فأخرجت فاطمة رأسها فقالت: رضيت عن الله ورسوله (ثلاث مرات)» (١).

وضربها (ع) صبر الأحرار

وفارقها رسول الله، وكان حزنها أعظم الحزن، ولكنه كان حزن الصابرين، كانت تأخذ أنبياء إلى قبر رسول الله وكانت تذكر المسلمين برسول الله حتى لا ينسوه في غمرة الأحداث الكبيرة التي عاشوها، ثم كانت المشاكل التي أعقبت وفاة رسول الله، فأبعد علي (ع) عن حقه، واجتمع بعض المهاجرين وبعض بني هاشم في بيت علي (ع) ولم يرتح الحكم الجديد لذلك، فجاء بعض منطلق إلى الباب وهو يهدد ويتوعد ويقول: اخرجوا ولا أحرق عليكم البيت نارا، وقيل له: كيف تتحدث بذلك وفاطمة في البيت؟ قال: وإن.. وقيل إنه قد أحرق الباب، وقيل إن الزبير خرج مسلحاً سيفه فكسروه، وقيل إن القوم دخلوا وقاموا ببعض الأعمال السيئة ضد الزهراء (ع)، واختلفت الروايات في ذلك بين من يتحدث عن بعض الأعمال القاسية الإجرامية وبين من يتحدث عن مقدمات ذلك، وسواء صدق الرواة في مسألة ما ينسب من كسر الضلع أو إسقاط الجنين أو لم يصدقا، فإننا نعتبر أن تهديده بحرق الدار حتى لو كان فيها فاطمة (ع) تدل على أن القوم كانوا مستعدين للقيام بكل شيء، وفي هذا تنبؤي لظلامتها (ع)، ولكنها صبرت صدر الأحرار وكانت لا تفكر بشكل حداث في هذا، وإلهذا لم

الأول تلخيصاً لقيم الإسلام كلها، وفلسفة لكل الأسرار التي تذكر عاء هذه القيم، ثم دخلت في جدال فقهي قرآني ضد دعوى أنها لا تترك أباهما، وأن «معاشير الأنبياء لا يورثون لأن ما تركوه صدقة» (١٢)، وقد أفحمت الجميع في ذلك، وقد وريخت الناس هناك لأنهم لم يبقوا معها وهي تقف مع الحق، وعندما جاء نساء المهاجرين والانصار يمدنها في مرضها، تحدثت بقسوة عن رجالهم، وقالت: «أصبحت عاتقة لديناكن قالية لرجالكن.. وما الذي تقوموا من أبي الحسن؟ تقوموا منه تكسر سيقه» (١٣).

وعندما جاءها الرجال يعتذرون قالت: «لا عذر بعد تعذيركم» (١٤)، وكانت تمثل الصلابة في الموقف، حتى عندما جاءها الخليلتان سترضبانها، قالت لهما: «الم تسمعا رسول الله يقول: «رضي فاطمة من رضي وخط فاطمة من سخطي قال: نعم.. قالت: أشهد الله وملائكته أنكما اسخطتماني وما ارضيتماني، ثم قالت لأحمدما: والله

لأدعو عليك في كل صلاة أصليها، وخرج من عندهما باكياً» (١٥)، لقد كانت تمثل الصلابة في موقفها، هذه الصلابة التي برزت عندما حاولت احتجاجها في حياتها على ذلك الواقع إلى احتجاج في معانها فأوصفت علياً أن يدفعها ليلاً وأن لا يحضر جنازتها الذين أذواها وأن يغي موضع قبرها، وهكذا كان..

الزهراء تحزن سرا.. بعين الله

والزهراء (ع) التي كانت في مرضية، وجلس على (ع) عند قبرها، ونقرأ في كلماته وهو يخاطب رسول الله وحده أمام هذه المسألة: «السلام عليك يا رسول الله عني والسلام عليك من ابنتك وائرثك والبائسة في الثرى ببقعتك.. قل يا رسول الله عن صفيتك صبري وعفا عن سيده النساء تجلدي.. إلا أن في التأسى لي بسنتك في فرقكت موضع تعز.. أما حزني فسرمد وأما ليلى فمسهد وخم لا يبرح قلبي أو يختار الله لي دارك التي أنت فيها مقبم.. فبعين الله تدفن ابنتك سراً وتهضم حقها ويمنع إرثها، ولم يتباعد العهد ولم يخلق.. يلى.. منك الذكر، وإلى الله يا رسول الله المشتكى وفيك يا رسول الله أحسن العزاء، صلى الله عليك وعليها السلام والرضوان» (١٦).

في ذكرى وفاة الزهراء (ع) تنطلق إلى هذه القمة الشامخة التي عصفها الله من الرحمن وطهرها تطهيراً، والتي جعلها الله سيدة نساء العالمين، إننا نريد أن نعيش مع الزهراء القدوة في كل فضاءنا واختلافها وجهادها وقوتها وضلالتها، ليست قضيتنا مع أهل البيت (ع) فقط أن نكفيهم، ومسبيهم تأثير البكاء، بل علينا أن نعيش معهم كما تعيش مع رسول الله رسالة الإسلام التي يجب علينا أن نحملها إلى العالم كله كما حملوها، وكما قال الله تعالى: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر» (١٧)، فإنه يقول لنا أيضاً بهذه الروح: «لقد كان لكم في فاطمة وعلي وأولادها

كان رسول الله

(ص) يؤذيه مسا

يؤذي الزهراء (ع)

لأنه يصرف أنه لا

يؤذيها إلا الباطل،

ويرضيه ما يرضيها

لأنه لا يرضيها

إلا الحسن

الفاصل بينهما في جنسهما سواء أكانا
حائضتين ولم يتخذهما بعلهما نسبا
مكتسبا، أو كانا من الفصول ليس
بالجنسية ولا بالعلماء عن أهل البيت
ولا الفقهاء عن مقلوبيهم الزعماء.
بل المتخصصون من هذه الأقاويل هو
محيطون من ينفذ في وجه
الاستنباط الفاضلي وفي وجه
الاستنباط العلماني ويتناولون ويذهب
إسرا إليه، فيمكن أن التخصيص
مستورضية سابقون لأنهم يعرفون
فلاذ عينيها وكيف تتشبه
حيث تدان تكلم من علماء الأئمة
الفاضلين، ويذهبون لمكتسبين من
حالات الشبهة والسيرورة، وكذا
لمن يكتم من علماء الفاضلين.

الأمم المتحدة واليونسكو في نفس ولا واحد - فستكون تلبية الحاجات في ذلك الناس فهي في الحال نحن في هذه الظروف التي نلق فيها هذه الاستفسارات العديدة وإسألنا عن تلك التبلل والتهجير وصداء بعيدة المدى في هذا ونحن نعتقد في جنس الملائكة

زواج المثليين:

□ القائل من السبيل الملائكة أن يتزوج كل منهما الآخر أحدهما بالآخر ولا زواجه

والأخير، لكن المتراجع لا يطلع عليها، فما هو الحكم؟ ■ هذه المسألة ليست غريبة على عقولنا، فإنا نترجم أحدهما بـ «قوله في عهده» فليس لأحد أن يترجم في مقابلها «قوله في عهده» ذلك.

حق الترجمة:

□ نقاش عنده أن لا أحد يترجمه، أي: فبما كانت هناك لغة، وحقيقة إسلامية. ■ سنة جديدة فأنشبه

التي تسمى بهذا الآن هي أصعب
مبار على التاريخ الإسلامي.
وهذا يحتاج إلى توجيه قوي
وإصلاحية التغيير والحد
طرحها على الشيخ (محمد
سعيد رمضان البوطي) فكرة
اجتماع بهن أنت أهل السنة
وأهل السنة لتجديد العمل
الإسلامي، والتشجيع بهن
وجبات الآخر، فما رأيكم؟
■ نحن مستعدون. ونحن
نحب دائماً في لبنان مع علماء
السنة بمصالحه. ويجب أن نأخذ
مداخلنا هنا في إنشاء خرموس
مع تشجيع (كافري) وأخيراً من
أنتبة الساجد الكسبي، وهذا
موضوع نشجع، وعلى استعداد
للقيام به.

الملحق رقم ٩

صورة عن قسم من جواب فضل الله في العددین ٢١ و ٢٢ من مجلة الموسم الفصلية الصادرة عام ١٤١٦هـ عن سؤال حول معنى العرش وموقعه .

٢٥٠

يتعارفون في حياتهم . وعلى هذا الاساس يقولون ليس هناك من ضروره للاعتراف بعالم الذر وليس هناك اى اساس . بحيث انه موقوف ١٠٠٪ يمكن ان يثبت امام النقد .

٩٤٠ س ربما انه بعض الناس لو بعضنا يشعر بوجود ظروف وكائنات مرونا بها سابقا ؟

ج هذه ليست معناه عالم الذر . عالم الذر ليس بها حياة . كل الاحاديث تقول ان الله جمعهم مثلا وانطقهم وانتهى الموضوع . القضية بهذا الشكل ليس معناه انه هناك حياة او تجربه او معاناة اما هذه الاشياء التي نعيشها ونحس بها ففى انفسنا انما هى من قبيل الانياء الذى يدركه الانسان بوجدانه . يعنى هناك قضايا الله سبحانه يجعل الانسان يشعر بها كأنها من قبيل عملية الهام . يعنى يشعر بها كأنها حاضره فى ذهنه كما لو كانت مرت عليه ولكن هى من الاشياء التى يالهم بها من حوة الله حتى تسير الحياة بشكل جيد

٩٤١ س ما هو المقصود بعالم الذر ؟

ج بعض التفسيرات القرآنية ان الله اخراج من ظهر ادم ذريته كمثل الذر يعنى مثل النمل الصغير او مثل الذره . كمثل الذر واشبههم على انفسهم . فقط هذه الحاله . او انها يعنى عالم الذر هو العالم الذى يكون الانسان فيه ليس له وجود مستقل هكذا كانوا يقولون وبهذا يفسرون قوله تعالى (واذا اخذ ربك من بنى ادم من ظهورهم ٠٠٠٠) وايضا يفسرونه (بالارواح جنود مجنده ما تعارف منها ٠٠٠) يقولون ما تعارف منها فى عالم الذر . ولكن هناك علماء ينكرون ذلك . ويقولون ابدأ ليس هناك عالم سابق عن عالمه الذى يعيش فيه . وانما الناس تتوالد بالشكل الطبيعى ولا يوجد عالم الله يجمع فيه الخلائق كلهم . وان هذه التفسيرات وهذه الروايات غير دقيقه ولا يمكن قبولها فالتضيق كما قلنا على خلاف بين العلماء .

العرش

٩٤٢ س ما المقصود بالعرش واين هو ؟

ج طبعا هناك قول بان المراد من العرش هو منطقه من مناطق السماء . وهناك قول بان المراد من العرش انما هو اعلى مرتبه يعنى له جانب معنى اكثر من جانب مادي . اما اين هو . طبعا ليس عندنا جغرافية السماء حتى نعرف المنطقه الجغرافيه التى يقع فيها العرش .

خطاب القبر

٩٤٣ س احدى آيات القرآن الكريم يقول الله تعالى على لسان للشركين (ياويلنا من بعثنا من مرقفنا) هل هناك تناقض بين هذه الآيه وبين خطاب القبر . حيث ان ما يستشف من هذه الآيه ان للكنار

الملحق رقم ١٠

صورة عن قسم من جواب فضل الله في الجزء الثاني من كتاب الندوة طبعة قم، ويتضمن رأيه في المقصود من ﴿من عنده علم الكتاب﴾ في الآية ٤٣ من سورة الرعد. صورة عن نشرة «فكر وثقافة» الصادرة بتاريخ ١٧ محرم ١٤١٨هـ حول تفسير نفس الآية.

عنده علم الكتاب؟

■ هناك رواية تقول إنه علي عليه السلام، وهناك روايات تنطلق من سياق الآية أي أن النبي ﷺ كان يستشهد بالأشخاص الذين يملكون علم الكتاب حتى يعرفوا المسلمين بأن النبي ﷺ مذكور في التوراة والإنجيل ولعله هو الأقرب لأن الإمام عليه السلام كان مع النبي، فكيف يستشهد به وهم لا يعرفون علمه.

ثانياً - مسائل قرآنية :

كيف نستنتج القرآن؟

□ القرآن الكريم دستور المسلمين وكتابهم المقدس.. كيف نستوحي منه دروس الحياة، وكيف نستنتج منه ونجعله حلاً لمشاكلنا؟

■ قصة القرآن هي قصة الكتاب الذي ينزل على النبي ﷺ ليتابع حركته في الدعوة، وفي الجهاد في سبيل الله، وفي العلاقات، ويحيط حركته بالضوابط التي تحميها من الاهتزاز ومن السقوط، ولذلك كان القرآن كتاب الحركة الإسلامية في خط الحركة والجهاد، فالقرآن لم ينزل جملة واحدة وإنما نزل نجوماً. وبقي في مدى (٢٣) سنة وهو ينزل آيات وآيات والنبي يمجّمه وينظّمه في سور ﴿وقال الذين كفروا لولا نُزِّلَ عليه القرآن جملةً واحدةً كذلك لَنُثِبَتْ بِهِ فؤادك﴾^(١)، لنفتح قلبك ولنركّز خطواتك حتى إذا واجهت المشكلة تطلّعت إلى الله ليوحى إليك بحل المشكلة.

لذلك لا تدرسوا القرآن من خلال كلماته في القاموس، بل ادرسوا القرآن في حركة الحياة.

التبيين الخبري :

في القرآن الكريم يقول الله تعالى أن شخصاً أخبر النبي ﷺ بارتداد قومه (بني المصطلق)، ونار الجحيم الإسلامية من أجل أن يهجموا عليهم، وكانت كل الدلائل تفرض أن يتحرك

علم الكتاب:

هل يا

بالمعروف
بالمعروف والله
إلى ضياع الإ
الأعراض وإزهاق-

إذا

قلت عن صدق

كفره عليه لكنني أرى

فهذا يدل بحسب طبيين

عليك وعلى ضعف الإ

واجهت إنساناً عادياً يع

فإنك لاتنفعل إيجابياً ،

المودة، فكيف وأنت ت

وقيمته وعظمة الله

مسؤوليتك بين يد

الله ورس

هذا يخبر

اختلاف الأمر بالله

عن المنكر فإذا

الغضاي الخطيرة

تمس كيان الإسلا

كما في مواقع الاما

عندما قال -

بالمعروف وأنبه

فيمكن للإنسان ب

ذلك حتى لو ض

وهلكت الأنفس، أم

في المعروف و«ا

فلا يجب على الإنس

استشهاد ع

بأحاديث الأ

يقول تعالى: ﴿وَيَقُولُ

الذين كفروا الست مرسلًا قل

كفى بالله شهيداً بيني وبينكم

ومن عنده علم الكتاب﴾

[الرعد: ٤٣] السؤال من هو

المقصود بهذه الآية «الذي

عنده علم الكتاب»

حسب الرواية

الموثوقة عن أهل

البيت؟

■ هناك

رواية تقول بأن

المقصود به هو

الإمام علي (ع)

باعتبار أنه بملك

علم الكتاب ولكن

الظاهر من الآية

أنها تتحدث عن أهل

الكتاب الذين يعلمون

الكتاب والرجح في ذلك أن

النبي كان في مقام الإحتجاج

عليهم بما يكون حجة عليهم

والإمام علي (ع) هو تلميذ النبي

(ص) لذلك فالآية من قبيل

﴿فأسألوا أهل الذكر إن كنتم

لاتعلمون﴾ [الأنبياء: ٧]

بالبينات، ذلك لأن القرآن كان

يتحداهم بأن يخلعوا التوراة،

وكان يتحدث عن أهل الكتاب

وعلماء أهل الكتاب الذي كانوا

يعلمون الكتاب، فالرواية بحسب

ظاهر السياق القرآني يراد فيها

علماء أهل الكتاب وهذا لاينفي أن

الإمام علي (ع) كان يعلم علم

الكتاب «علمني رسول الله الف

باب من العلم يفتح لي من كل

باب الف باب..»

هل يجوز قطع الأصبع

الزائد لدى إنسان عنده أربع

أصابع زائدة في يديه

ورجليه؟

■ يجوز ذلك باعتبار أنه قد

يشكل بالنسبة لديه حرجاً أو

ضرراً معنوياً أو مالياً ذلك.

مطلقة أثناء الدورة:

امرأة طلقها زوجها

وهي في أيام العادة وقد كتمت

عليه هذا الأمر فما حكمها، مع

العلم أنها بعد انتهاء العدة

تزوجت من شخص آخر؟

■ الزوج الثاني باطل وتحرم

على الزوج الثاني مؤبداً إذا كان

قد دخل بها، وإن لم يدخل بها

لهذا كانت عارفة بأنها ذات زوج

وعارفة بالحكم فإنها تحرم على

الثاني مؤبداً وليس لها أن تتزوج

بأي شخص إلا بعد طلاقها من

زوجها الأول لأنها ماتزال زوجة

له مادام الطلاق باطلاً.

استنكار تحريم المتعة:

عندما حرم عمر بن

الخطاب زواج المتعة لماذا لم

بريدنا

بامكان الأخوة

الراغبين بمراسلة

«فكر وثقافة»

الاتصال هاتفياً على

الرقم ٦٤١٤١٨٣

دمشق، أو بالمراسلة

الملحق رقم ١١

صورة عن نص السؤال الموجه إلى آية الله العظمى الوحيد الخراساني وآية الله العظمى التبريزي حول رايهما في بعض افكار «فضل الله» .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة المرجع الكبير زعيم البعثة العلمية سماحة آية الله العظمى الشيخ الميرزا جواد التبريزي دام ظله الشريف.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الدعاء لكم بدوام العافية وطول العمر:

نعرض بين يديكم نماذج من مقولات انتشرت حول العقائد والمعارف الشيعة كالامامة وما يتعلق بالهداية الطاهرة الشهيدة فاطمة الزهراء (ع)، نرجو التفضل ببيان نظركم الشريف الذي يعبر عن نظر الطائفة المحقة في هذه الموارد:

١- في معرض الحديث عن المرأة: «و هذا ما نلاحظه في بعض التجارب التاريخية التي عاشت فيها بعض النساء في ظروف متوازنة من خلال الظروف الملائمة لنشأتها العقلية والثقافية والاجتماعية . فقد استطاعت ان تؤكد موقعها الفاعل و مواقفها الثابتة المرتكزة الى قاعدة الفكر والايان، و هذا ما حدثنا الله عنه في شخصية مريم وامرأة فرعون و ما حدثنا التاريخ عنه في شخصية خديجة الكبرى ام المؤمنين (رض) و فاطمة الزهراء (ع) و السيدة زينب ابنة علي (ع).

ان المواقف التي تمثلت في حياة هؤلاء النسوة العظيمات تؤكد الوعي الكامل المنتفع على القضايا الكبرى التي ملأت حياتهن على مستوى حركة القوة في الوعي والمسؤولية والمواجهة للتحديات المحيطة بهن في الباحة العامة .. و قد لا يملك الانسان ان يفرق بأية ميزة عقلية او ايمانية في القضايا المشتركة بينهن و بين الرجال الذين عاشوا في مرحلتهم.

و اذا كان بعض الناس يتحدث عن بعض الخصوصيات غير العادية في شخصيات هؤلاء النساء فاننا لا نجد هناك خصوصية الا الظروف الطبيعية التي كفلت لهن امكانيات النمو الروحي والعقلي والالتزام العملي بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي. و لا نستطيع اطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجهن عن مستوى المرأة العادي، لان ذلك لا يخضع لاي اثبات قطعي.

٢- في معرض الحديث عن حديث الغدير: «ان مشكلتنا هي ان (حديث الغدير) هو من الاحاديث المروية بشكل مكثف من السنة والشيعة، و لذلك فان الكثير من اخواننا المسلمين السنة يناقشون الدلالة و لا يناقشون السند في الوقت الذي لابد ان ندرس القضية من خلال ذلك ايضاً.

٣- و ايضاً في معرض الحديث عن الغدير: «بينة الغدير ما يذكره السنة والشيعة لكن دخل بعض الناس على الخط كما يقرأ في كلمة (مولي) فيقولون: كيف مولاة فعلى مولاة يعني ناصره، فالفظة ربما كانت من خلال طبيعة الكلمات مجازاً لان النبي (ص) مثلاً باذهان الناس يصير شك اما لماذا لم يكتب النبي (ص) كتاباً كان النبي ذاك الوقت يريد للتجربة ان تتحرك، نعم الالتفات الى تأكيد هذا النص على ان النبي (ص) لم يبلغ قضية خلافة علي (ع) ببيان يقطع الشك الا يعد هذا انحرافاً عن المذهب؟

مولانا الاجل: ما هو الحكم الشرعي فيمن يطلق هذه المقولات ثم يرجع عنها حينما يواجه باستنكار من الحوزات العلمية و جمهور المؤمنين ثم اذا هدأت الامور عاد الى مقولته الاولى مدعي انه (لم يكن اعتذاراً و لكن كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت ان تتحول الى فتنة) ؟

و ما هو حكم من يؤيد هذه الانكار و يدافع عن قائلها و يدعو اليه و ما هو الموقف الشرعي من هذه المقولات؟ هل يلزم السكوت حذراً من الفتنة ام لا ؟

جمع من علماء الحوزة العلمية بقم

دستم ذخراً للسلام والمسلمين وكهنأ للمؤمنين

١٣١٨/٥/٢٥

صورة عن نص جواب آية الله العظمى الوحيد الخراساني على الاسئلة المذكورة في الملحق رقم ١١.

المقالات المذكورة اضلالاً من سبيل الله وافساداً في العقائد الحقّة

١ - ما ذا يريدون من الصّدّيقة المظلومة الشّهيدة او لم يتلفها ما جرى عليها من الاولين حتى تصدوا الآخرون للاغتصاب بما قامها الغيبية الثابتة بالنظر الصحيح المصريح وتساؤلها اعلام العلماء وفقهاء الفِرقة الحقّة. وما ذا يحصل لهم من الخطأ من قدسيتها التي لا يدركها الا الذين آمنوا بالعلوم العقلية والنقلية، سوى انكسار قلوب أئمة الهدى، واجتياح نفوس أئمة الضلالة والردى، والذي يجهون الخطب ليزنالى «يزيدون» ليطفئوا نور السبا فواهم والله ثم نوره ولو كره الكافرون»

٢ - اما فتح باب البحث في مسند حديث الخبر المقتطوع الصدور من أكبر الجنايات. ما ذا يطلبون من الخدمة للأعداء الفرقة الناجية بإيجاد التزلزل في اركان المذهب وتضيق حق سيّد الظالمين كبرت كلمة تخرج من افواههم مخادعاً ان النبي صلى الله عليه وآله لم يبلغ خلافة على عليه السلام بيان قاطع للشك كيف وقد بعثه الله لخراج الناس من الظلمات الى النور وانقاذ عباده من الجبل والديّة خصوصاً في مسألة الخلافة والأمامة التي بها اكمال الدين واتمام النعمة مع ان القاء الشك فيها تعريض من الملتقة والبعثة. ماهذه الجسارة على مرتبة الخاتمية بانزاعها في الآخرة والدة للجمرة ان تحرك ثم قد تمزقت التجربة الى ما جرى على الصّدّيقة الشّهيدة والصّدّيق الشّهيد والسبط الأكبر والاقّة الدم الذي بكت عليه اظلة العرش وما يرى وما وقع من الفتن والملة والأمة، والأشياء تنهب الى استحقاقها وليس هذا الا اخادضه النبوة واطعاده نور الولاية تكاد السموات تنفطر منه وتفتق الأرض وتخر الجبال هذا.

٣ - واما إثارة الفتن بالقاء تلك الشبهات فهو من اعظم المرمات ولا يكتفى التراجع لدى بعض الناس فان التوبة من كل ذنب بحسبه. فان تابوا بما يناسب ذنوبهم والادّلاء في انهم من الضالين الضالين ونسبهم بانهم ان يكون التراجع كما في السؤال خوفاً وبخافاً «فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا» (واذا لقوا الله آمنوا قالوا آمنا واذ خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستزترون، وكل من ايدهم باي نفاق فقد اعانهم على الفتن المزعجة).

٤ - واما السكوت خوفاً من الفتنة فاية فتنة فيا اذا ظهرت البدع في العالم ان يظن العالم عنه، والعجب ان اذا قيل فينا ما ينسب كرامتنا فلا نرى فتنة فيما يحدث من الاضطراب في الأمة فاذا اجبت مقدسات الوجود فتعذر عن السكوت بخوف الفتنة منهم بدأت الفتنة وادبرم تعود.

سيد الخراساني

صورة عن نص جواب آية الله العظمى الميرزا التبريزي على الاسئلة المذكورة في الملحق رقم ١١.

باسم تبارك

المقالات المذكورة خلاف المسلمات بل ضرورات المذهب الحق وقائدها خارج عن طريقة المذهب الاثني عشري وقد أجبنا في استفتاءات متعددة حول هذه الأمور وغيرها من القضايا بما وسع المقام ونقول هنا على الأجمال: أن الصديقة الطاهرة الزهراء عليها السلام حوراء حادثة على ما هو مقتضى الآيات الكريمة لكآية التطهير وآية الباطلة وسورة الدهر وغير ذلك وقد صرح عن: «أئمتنا» أنها صديقة شحيدة ميمزها الله في خلقها عن سائر النساء لعلمه بأنه لولا هذه الكرامة في خلقها أيضاً لا تنازعت عن سائر النساء كما هو الحال في خلق الأئمة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين. وما يقال بخلاف ذلك باطل مناف للآيات والأخبار الماثورة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام. وأما قضية الغدير فشعرتها بين الفريقين وكونها من الأمور المسلمة والمروية عنهم بطرق متعددة، حيث تصح من التواترات الإجمالية نعت إلى يومنا هذا من المناقشة في منزلها. ودلائلها على نصب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ولياً على المسلمين عامة وإعطائه هذه الولاية التي هي عدل ولاية النبي صلى الله عليه وآله من ناحية الزعامة على الرعية بأمر من الله تامة على من يجد من نفسه أدنى جرأة على الاعتراف بالحق. ومن يتكلم أو يفكر بخلاف ذلك فلا يكون مراده إلا إيهال المؤمنين الضعفاء ومن يريد هذه المقالات ويساهم في نشرها بأي نحو ويعاود ما نكها بأي شكل من الاشكال يدخل كصاحبها في عنوان من يشري مرضاة أعدائنا بسخط الخالق. ولا يخفى أن إلقاء هذه الشبهات والمقالات الباطلة التي أجبنا عنها موجب لا انتقال المؤمنين والمسلمين عن قضاياهم المصيرية في مواجهة أعداء الإسلام كما بدت معالم ذلك اليوم.



صورة عن قسم من الاسئلة الموجهة إلى آية الله العظمى اللنكراني وجوابه عليها.

هـ - هناك من ينكر فضائل الزهراء عليها السلام ويقول أنها امرأة عادية مثل سائر النساء غاية الأمر أنها جاهدت وعبدت قبلت مقاماً عالياً يمكن لغيرها من النساء أن تبلغه إذا ما مضت على الطريق نفسه وتوفرت لها الظروف نفسها، ويقول «لنحرب أن نجد أكثر من فاطمة في أكثر من موقع» ! وبشكل في مصائبها وما جرى عليها من القوم من كسر الضلع وإسقاط الجنين وكونها استشهدت إثر تلك الجرائم الفظيعة ... ما رأيكم في ذلك وما هو حكم بيع وشراء كُتبه ومؤلفاته ؟

جس ٥ - في امر تفسير الزمراء سلام الله عليها راجع إلى كتاب روضة مشرقة في آيات التفسير ردت بأنها في إن آيات التفسير تمت فصلية خاصة بالزمراء لا تليها سائر آيات حتى زوجات النبي (ص) - وفي بعضها راجع إلى كتاب بيت المقدس للشيخ القمي بمبدأ الباب المذكورة لا تسببه فيها وإن كانها الكاردينال ريجي البديوي ولا غيرها الاماخذ منقبض ورواية عن الكتب المذكورة في العنوان وبموجبها جاز الامن برده الجواب والرد

١٩ - يرجى التعليق على هذه الفقرة للمرحوم آية الله العظمى الخوئي (قدس سره) : في بحث أقسام التقية، ومنها التقية الخفية ... : «وإذا كانت المفسدة المترتبة على فعل التقية أعظم من المفسدة المترتبة على تركها أو كانت المصلحة في ترك التقية أعظم من المصلحة المترتبة على فعلها، كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب عليه اضمحلال الحق واندراس الدين الخفيف وظهور الباطل وترويج الجلب والطاغوت، وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط، أو قتله مع جماعة آخرين، ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية وتزويج النفس للقتل لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله، ثم يقول رحمه الله : ولعله من هنا أقدم الحسين سلام الله وصنواته عليه وأصحابه وخسوان الله عليهم بقتل يزيد بن معاوية وعرضوا أنفسهم للشهادة وتركوا التقية عن يزيد. وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيراً كالشهيد وغيرهما» (النتيج - ج ١ ص ٢٥٧)

حفظكم الله ورعاكم وجعلكم من الناهضين بالدفاع عن حياض الدين وشريعة سيد المرسلين،
ومن المشمولين بالمنايا الخاصة للمولى عجل الله فرجه الشريف ...

جس ١٩ - مع ان امر هذا الطلب من وجهة النظر العقلي صحيح لا ريب فيه الا ان تطبيقه على عمل الحسين عليه السلام واما بما
لعله قد ورد من جهة ان تطبيقه الاسم المعصوم ليس له ولا يفتى الا انه لا يفتى في ذلك ولا يفتى في ذلك ولا يفتى في ذلك
لما كان عليه السلام فوق عنوان ترك التقية بل لا يطبق هذا العنوان بالسبب الى ما قل عليه السلام في مورد بعض اولاده واساقته واولاد
والمصدق على كل هذه الطية في غير هذا الاسم الا انهم قد وردوا في الشرقة بالسدنة الا انهم قد وردوا في الشرقة بالسدنة الا انهم قد وردوا في الشرقة بالسدنة
الطافوت الذي كان بعد دهم الاسلام فروعاً واهلاً

والله مدد العالين



صورة عن المنشور الذي وزّع وتضمن تكذيب سماحة السيد كاظم الحائري لما نسبته إليه جريدة «جمهوری اسلامی».

كذب سماحة آية الله السيد كاظم الحائري ما نشرته جريدة (جمهوری اسلامی) بتاريخ 1376/7/23 حيث نسبت إليه الإشكال على ما صدر من المراجع العظام من الإفتاء بضلالة فضل الله.

وأكد سماحته في بيان نشرته نفس الصحيفة في اليوم التالي ان هذا الحديث المنسوب إليه لا نصيب له من الصحة .

وهذا هو نص المنشور في صحيفة (جمهوری اسلامی):

التكذيب:

النص المتعل:

توضیح درباره اظهارات آیت الله سید کاظم حائری

مطلبی در روزنامه جمهوری اسلامی روز ۷۶/۷/۲۳ شماره ۵۳۱۹ سال نوزدهم از اینجانب منتشر شد و در آن اشتباهاتی هست که ظاهراً ناشی از فراموشی دقیق خبرگزار است. لذا آن مطلب با آن کم و کیف وارد در روزنامه تکذیب می شود.

سید کاظم حائری
۱۳۷۶/مهر/۲۳

در پی چاپ سخنان آیت الله سید کاظم حائری در خصوص آنچه به علامه سید محمد حسین فضل الله نسبت داده میشود، دیروز ایشان ضمن تماس با روزنامه جمهوری اسلامی اعلام کردند فحش از مسئول چاپ شده از دفت لازم برخورداری نیست و صحیح نمیشود. همچنین متن توضیح ارسالی بدین شرح است:

آیت الله حائری: برداشت برخی از علمای قم

از نظرات علامه فضل الله درست نیست
بعضی مسیری شهرتانی ..
آیت الله سید کاظم حائری
برداشت برخی از علمای قم در
مورد نظرات علامه فضل الله در
باره حضرت فاطمه زهرا (س) را
نادرست خواند و گفت: این امر
موجب شکستن فداست علمای
نشیع شده است.
آیت الله حائری از اساتید
حوزه علمیه نجف که سالهاست
در حوزه علامه قم به تدریس
درس محاسن استغفار دارد،
میگوید: علامه فضل الله
اشتباهاتی در مواضع فکری و
فقهی خود داشته است اما به آن
حدی که مخالفانش مطرح
میکنند نیست. وی روز دوشنبه
الفرود اینکه میگوید علامه
فضل الله به خاطر ابرار عقاید
خود ضال متصل است به هیچ
رسمی مستقلی و اصولی نیست.
آیت الله حائری گفت: پیامدهای
این گونه برخورد ها، منجر به هر دو
طرف است و این طرد نیست که
استنها علامه فضل الله ضربه

وی افزود: من کتاب والدوده
شیخ فضل الله را بارها مطالعه
کرده ام و بر اینم ثابت شده که آنچه
در مورد برخی از مواضع ایشان
ادعا می شود تنها یک برداشت
نادرست است.

آیت الله حائری ایجاد در
دودستی در میان روحانیون و
فعالان مذهبی عراقی های متهم
قم از پیامدهای این رساله ذکر
کرد و آنرا ناسف بار خواند.

وی در پایان بر ضرورت
همدلی علمای شیعه در مورد
مواضع فقهی و اعتقادی تاکید

٤٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

سماعة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي دامته افاضاته
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بعد البقاء لكم بطول العمر ودوام التوفيق ، وبعد تقديم خالص الشكر لكم
لما ذهبت اليه في الرد على تشكيلات "الصالحين المصلين" فانتم ترونه انكم
بالسؤال الثاني :-

يوجد في منطقنا - ايرلندا - "مبلغ" ذكر له قبل سنة تقريباً
بانكم لا توافقون بعض "الصالحين المصلين" في افكارهم وانكم قعتم بالرد
على بعض افكاره ، لكن هذا المبلغ كان ينسب ذلك ، الى ان قعتم في
درس البحث الخارج باثارة الموضوع عن هذا "الصالح المصل" ثلاثية
فاقر هذا المبلغ بانكم قد قعتم ما قعتموه عن "الصالح المصل" ولكنه حرج
بتفسير غريب وموجب للموضوع وهو

١- انكم وقعتم تحت صفوفهم واكبح شديد من قبل بعض المسلمين
من وراء اشارة هذا الموضوع وطول الامر الذي اسر عن رصو حكم
لهذه الصفوف والتحدث في هذا الموضوع .

٢- انكم عهثتم باستشارة مقط على المقامح الصفيرة التي فعلت
لكم من كلام هذا "الصالح المصل" ولم تقوسوا بالتحقيق والتدقيق اللازمين قبل
اصدار فتواكم ونزل التحدث في درس البحث الخارج

وسؤالنا هو ١- هل أصبح هذا التفسير من حيث رسمو حكم للصيغ والمفردات الذي يدير

اللام في هذا الموضع قبل التحدث فيه

٢- ما هو نظركم للبارك في مثل هذا الشخص الذي يتكلم علم بمره
الطريقة ؟

وفتكم الله علماً من اعلام المذهب ومن المدامعين من سركارة وجعل أحركم على
مولانا الزهراء عليها آلاف التحية والثناء ،
لسألكم الدعاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بسمه تعالى، لم نرغب في أصواتي فقط وهذا افتراء علينا

حيث أننا منذ فترة طويلة نعرف هذا الشخص وقد اطلعنا تفصيلاً

١٠ / ١٩٩٧

على عقولنا الفاسدة وما عقابنا ان كان من دراسة عميقة وطويلة

لا أننا قرأنا بعض المقالات من كلامه وكان جوابنا عليه لذلك كما زعمه ذلك المبلغ والله العالم

جوابي
عبدالله

صورة عن نص جواب آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي عن سؤال حول موقفه من شهادة الزهراء .

ووصائر الدرجات تشير إلى أن المصحف من إملاء الإمام أمير المؤمنين (ع) ومن كلام ملك كان يتواصل مع الزهراء سلام الله عليها .
بسمه تعالى: المراد بمصحف فاطمة (ع)، ما ورد في الروايات المعتبرة في الكافي « أن ملكاً من ملائكة كان ينزل على الزهراء (ع) بعد وفاة أبيها وإسليها ويحدثها بما يكون من الأمور وما كان عليه (ع) يكتب ذلك الحديث فسمي ما كتب بمصحف فاطمة (ع) ، فهو ليس قرآناً كما توهم ولا كتاباً مستقلاً على الأحكام فإن هذا الترحيم مخالف للنصوص والأدلة في حديث الملائكة مع الزهراء (ع) فقد ذكر القرآن أن الملائكة حدثت مريم ابنة عمران « وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفى لك وطهرك » ومن المعلوم أن فضيلة الزهراء (ع) مريم ابنة عمران كما ورد في النصوص المعتبرة من أن مريم سيدة نساء عالمها وأن فاطمة (ع) سيدة نساء العالمين والله الإله الحق
س ١٧- ما رأيكم بمقولة من يقول: أنا لا أنفعل مع كثير من الأحاديث التي تقول بأن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها وما إلى ذلك . وعندما سئل: كيف نستحي كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة « وإن » التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيحاء، أضف إلى ذلك كيف تفسر خبران الجنين محسن؟ أجاب: قلت: إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة ولكن قد يكون ممكناً. أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة.؟

بسمه تعالى: يكفي في ثبوت خلافتها وصحة ما نقل عن صاحبها وما جرى عليها خفاء خبرها ووضوحها ليلذاً وإظهاراً للظلمية مضافاً لما نقل من علي (ع) من الكلمات في الكلام حاله داخل كما في ج ٢ باب مولد الزهراء (ع) من كتاب الحجّة قال (ع) « وستنبئك ابتلاك بتظار أمتك على حضنها ما هنا السؤال واستنبرها الحال فك من غليل معتلج بصدرها لم يجد إلى منه سبيلاً وستنقله ويحك الله وهو خير المالكين » وقال (ع) « فبعض الله تدن ابتلاك سرّاً وتوضّع حقها وتجنّ إرضاء ولم يتعاهد العهد ولم يخلق منك الذكر وإلى الله يارسول الله المشتك »
و ج ٢ من قسم الباب بسند معتبر عن الكاظم (ع) قال: « إن فاطمة (ع) حديدية شهيدة » وهو خاطرق مظلوميتها وشهادتها ويؤيده أيضاً ما في البحار ج ٤٣ باب ١١ من دلائل الإمامة الطبري مستوفى معتبره ما صادقه (ع) « وكانوا يفتنونها على الحسين (ع) ما رأيكم بمن يقول: ثمة أناس في العراق كانوا يحتفلون في يوم عاشوراء يشرب الخمر فأي حزن فكزها على الحسين (ع) عندما يصبح الإنسان في غيبوبة؟ لقد كان البعض يشرب الخمر ليلة العاشر من المحرم من أجل ينهل الإحماء.؟

بسمه تعالى: هذا الأمر غير واقع لأن العراق ولا في بلد آخر للسبيحة من أتباع أهل البيت (ع) وعمدة هذا السئل وحسابه على تأمله يوم القيامة والله الهادي للحق.

البيت
بأمره ناستق
صنعه
دها وفي الحق

س ١٩- ما هو رأي جنابكم الشريف في الشعار الحسيني إن استوجب الإضرار بالنفس كما في حالة اللطم العنيف، أو البكاء الشديد؟

بسمه تعالى: اللطم والبكاء وإن كان عنيماً وشديداً حرماً على المسيء (ع)، من إشعار المستحبة لدخوله تحت عنوان البرزخ الذي دلت النصوص المعتبرة على رجائه ولما أدى بعض الأحياء إلى الإدماء وسواد الصدر ، وللا دليل على حرمة كل إضرار بالجسد ما لم يصل إلى الحد الحثاية على المقدس بحيث يعد ظمناً لها والله العالم

صورة عن جواب آية الله العظمى الشيخ محمد تقى بهجت حول موقفه من شهادة الزهراء .

هو القتل والتمسح بالدماء والتعذيب هو الذي كان ذلك المثل والحق في تسليمها وبنا ما فيها من الوفايع والحق
عن آية الله وهذا المخلد في ثبوتها ولذا بنا، تفصيل الكفاية في معرفة برهانها كالتصديق
المتبر عنه عند الأئمة لفرهم آية الله



س١٧- ما رأيكم بمنزلة من يقول: أنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول بأن القوم كسروا
ضلعها أو ضربوها على وجهها وما إلى ذلك... وعندما مثل: كيف نستجني كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة
«وان» التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيحاء، أضف إلى ذلك كيف نفسر خسران الجنين محسن؟ أجاب:
قلت: إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة ولكن قد يكون ممكناً. أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة
طبيعية عارضة؟

ج: بعض لا يحتاج في كل امرئ أن نقل يكون نصاً صحيحاً فإن كفضائل الشيخ والتضاد والله في
والله في كشف حجبها في الوجهة نفس المتعول عن الكثرة التي هي غضبها المستند الغضب لغيرها (ص)
لكثرة غضب آية الله، فلذلك رجع ذلك لشيء من العقل المنصف بت من أم من حليته من -



س١٨- ما رأيكم بمن يقول: ثمة أناس في العراق كانوا يحتفلون في يوم عاشوراء بشرب الخمر فأي حزن
على الحسين (ع) عندما يصبح الإنسان في غيوبة؟ لقد كان البعض يشرب الخمر ليلة العاشر من المحرم من أجل
الإحماء؟

ج: ذلك من الجهل من الجهل الذي لا يحسن ما فيه، ومنهم من أفتوا بأنه زنى بالمحرم ومنهم من أفتوا بأنه
في اللعنة ومنهم من أفتوا بأنه صام العید، فكلهم مغلطون، بل إن زنى بغيره
عناداً لله تعالى، فهو لا يحتاج بشيء من هذه الأوهام المتبادرة من الجهل، إن كانت واقعية



س١٩- ما هو رأي جنابكم الشريف في شعار الحسيني إن استوجب الإضرار بالنفس كما في حالة اللطم
العنيف، أو البكاء الشديد؟

ج: ما لم يكن فيه ضرر يوجب المرض، ولم يكن فيه مخالفة للتعهد الرباعي مع إيراد الرازيين المعادين
للحق والهدى من أهل الضلال والفساد جاز، بل يستحب لما فيه من الشأله والحنن من أهل الله
مؤذون الله ورسوله في عشرة وأربعين سنة المستقر للمطهرين، وإلا كان مطلقاً للبدن من خشية الله

صورة عن جواب آية الله العظمى السيد محمد الشاهرودي حول رايه من شهادة الزهراء .

جاء رد في رواية الشيخ محمد باقر دارالائمة كانوا ينفردون ان عندهم مصنف اطباء وقدموا لها كات غزوة ومهمته بعدا بها
فا داء الله تعالى ان ليها نازل على جبرئيل - او ملائكة نازلين فحدثا ما يجري في العالم من المواقف والوقائع والفتن والاحداث
ولكان الامام علي عليه السلام يكتب ذلك في بيت الزهراء بالحدثة (التي للنعول) كما انها حادثة لا كما كانت تخيلت اقل
وهي تلونها .

٢ شهر رمضان ١٣١٧

محمد حسين بروني



١٧- ما رأيكم بمقولة من يقول: أنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول بأن القوم كسروا
سلمها أو ضربوها على وجهها وما إلى ذلك... وعندما سئل: كيف تستثني كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة
'وان' التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيعاء، أضف الى ذلك كيف نفسر خسران الجنين محسن؟ أجاب:
لست: إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة ولكن قد يكون ممكناً. أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة
طبيعية طارئة. ج. لا لأحدث نظرية الزهراء فسرخصاً بالاماميه بل دواء جميع العائنة انشا ولو بعد الاجمال خوفاً من النفعية وقد
اودعنا الروايات واقرال المؤرخين والمحدثين من الشيعة والطائفة بالنسبة لاحراق الباب وكسر ضلع الزهراء ومضرباً ونصبها
واسقاطها في الجواب عن بعض الاشئلة وأما ان سقط الجنين كان لحالة اعتيادية وطبيعية فان الاسقاط كان نتيجة القرب
وكسرها المتبع والعصر والرقص ولوتنزلنا نفس الجرم على القمار واحراق الباب والارباب تكون عوامل طبيعية لاسقاط الجنين
فقلنا لم ندم من الحالة الطبيعية المتعارضة هذا الحق .

محمد حسين بروني



١٨- ما رأيكم بمن يقول: ثمة أناس في العراق كانوا يحتفلون في يوم عاشوراء بشرب الخمر فأي حزن
على الحسين (ع) عندما يصبح الإنسان في غيبوبة؟ لقد كان البعض يشرب الخمر ليلة العاشر من المحرم من أجل
الإحماء؟ ج- الشيعة في العراق وغيرهم من البلدان يحتفلون يوم عاشوراء بوجوه وقيوم الماء والحرارة والحرارة
كان هناك من يشرب الخمر طمأنينة بترك يد عاشره وحرارة على الجن عليه السلام فضلاً عن ان يحتفل هذا اليوم ويشرب الخمر
لاجل ذلك، هذه الكلام لا واقع له. نعم بعض الناس من كتب الله عليه الشقاء لا يدري ما يشرب الخمر في شكل هذا
اليوم لكن لا يصح الاحتفال بل لانه مقام على ذلك ولا ربط له بالآلاف من المؤمنين الذين يقيمون العزاء
و يكون ويحبون حرماً على الامام المبطل السيد سلام الله عليه .

محمد حسين بروني



١٩- ما هو رأي جنابكم الشريف في الشعار الحسيني إن استوجب الإضراب بالنفس كما في حالة الطم
العنيف، أو البكاء الشديد؟ ج. لا اقامة الشعار للسيدة الزهراء بحسب ومغوب لله تعالى بل هو من شعار الله (من ينظم
شعار الله فانه من تقوى العلوب ولا تظن ان البكاء الشديد او الطم يكون مضراً بالفساد ان
كان موجهاً لاداء ولا دليل على جرمة الاضمار بالبدن مالم يؤد القتل للنفس او نفس الضوا
فتدلنا بعض الناس .

محمد حسين بروني



صورة عن قسم من الرسالة التي أرسلها آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم إلى السيد جعفر مرتضى، وتتضمن موقفه من شهادة الزهراء (ع).

بسم الله الرحمن الرحيم

المجدد رب العالمين. والسلام على سيد المرسلين (ع)، وآله الطيبين الطاهرين المظلومين.
جناب العلامة المحقق الجليلية الاسلام والمسلمين السيد جعفر مرتضى دام تأييده.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ونزيل إلى الله جل شأنه أن بركاتكم بعين رعايته وعين عليكم بالثبات
في الدين والدنيا ويدفع حكم السوء والبلاء انه رحيم بحبيب.
وبعد فقد وصلنا هديكم الغراء وكتابكم القيم «مأساة الزهراء» التي هي بأساة الاسلام والمسلمين.
والايمان والمؤمنين، ومن قبلهم هي بأساة النبي الاعظم (ص) الذي جعل اسمه تعالى اجره على رسالته.
مودعة فيناه وحفظه في أهل بيته.
ونحن بدونا نشكر لكم جهدكم الرائع في تجلية حقيقة طالها حاول الظالمون ومن سار في ركابهم طمسها
ونقصيها أو التخفيف منها وتهميها. ولكن الله جل آلاؤه لم يتدر لتلك البضينة الطاهرة ولجميع أهل
بيت النبوة أن يعرضوا الماتر ضوا الدم من مأس وفنائع الا من أجل أن تبني حجة في ضمير الأمة وتوكلها
من وفدتها ونقصي لها الطريق في مسيرتها ونبيها الظالمين وكيد الخاشين، ليعتازلنى من
الباطل وتفتح معالم الايمان من النفاق والاستقامة من الاغتراف وتم الحجة على التلقى ليهلك من هلك
عن بينه ويحيى من حي عن بينة.
وقد هيأ الله سبحانه وتعالى العلم والعصير من أهل الفضل والتقى، والدخلاء من أهل الحقيقة
بإدافع منها وبمسح عنها غبار التشكيك والمكابرة الذي يثيره، لتبين الحقيقة واضحة جلية طالها
ولا تضيق في خضم الشبهات، لتحكم فيها الدعوى والتخصصات من دون أن تستند إلى حجة واحدة ولا
وثيق.
والملفت للنظر في هذا الكتاب القيم (أولاً): أنه في الوقت الذي بيد وأن قد صدر في ظروف محسنة
بالوقت المشيخة ملوثة بالساحات والمنازعات، إلا أنه بيد وفيه الرونة وسعة الصدر والترفع عن

السُّنْمَ والتمائم والأهتام بالبيات الحقيقة من أجل الحقيقة، التزاماً بأدب المناظرة الذي يحلله الحق الرفيع -
 ويدعو له الدين القويم، كما قال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحنكة والمنعطفة الحسنة وجادلهم بالتي هي
 أحسن) (دوئانياً): انزعجوني في الاستقصاء في عرض الأدلة والاستكثار منها والاحاطة بالموضوع من جميع
 جوانبه وسد الطريق والمخالف على من يريد الخيوج عنه (ونالنا): أن نتميز به قرة الحاسبة مع سيرة السُّنْمِ
 وسد طريق الاعتذار عنهم.

والأمل منكم الالتزام بهذا المنهج الرصين والاستمرار عليه في معالجة القضايا الأخرى المطروحة والتي يتوقع
 حلها في الساحة ما عسى العقيدة الحقّة التي لا زالت تباين الأمرين على مدى التاريخ الطويل، لتكون ثمرة هذه
 المحنة تجديد الأدلة وإيضاحها وعرضها عرضاً يناسب الظروف الحاضرة والأحوال المعاصرة (وعسى أن تكونوا
 سُبُحًا وهو خير لكم) وإن كنا على قناعة تامّة بأن الحق أقوى وأوضح من أن ننازل منه هذه المحاولات مهما
 كانت جهتها غير أن ذلك لا يستطاع التكليف أزال الحق.

ونسأل لجل شأنكم التأييد والتشديد والتوفيق لإحقاق الحق ونفع المؤمنين إن شاء الله الرحمن الرحيم
 ونتم الوكيل. وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. والسلام عليكم وعلى المسلمين بكم ورحمة الله وبركاته.

محمد الطالبي

١٦ محرم الحرام
 ١٤١٨ هـ



صورة عن نص البيان الذي أصدره «فضل الله» واتهم فيه المراجع بعدم التقوى وعدم الثبوت!

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الجدير بالعلماء - لاسيما الكبار منهم - العفت والريث والتحقيق فيما يتنقل اليهم او فيما يقرأونه من خلال معرفة شخصية الناقل الذي قد يكون خاصا لعقدة معينة او لشبهة خاصة ودراسة الكلمة المكتوبة من حيث ملاحظة المقام الذي قيلت فيه مقارنة بكلمة اخرى قيلت في مقام آخر على اساس ان لكل مقام مقالا مما يدخل بالقرائن المقامية او الكلامية هذا بالإضافة الى الإتصال بالشخص وسؤاله لاسيما اذا كان في موقع المسؤولية ولم يتصل به احد من هؤلاء . لاسيما المراجع، ولم يسألني احد منهم عن طبيعة هذه الامور مما يجعل المسألة في الكلمات الصادرة منهم بعيدة عن الثبوت في الحكم ومنية على الحمل على الاسوء وعلى عدم الاخذ بقواعد الحجية في السند وفي المتن او القضاء .

انني اؤكد على ضرورة العقل في مواجهة هذه الامور واذكر الجميع بالله وبالأخرة كما اؤكد على حماية ضرورات المذهب وعلى التفريق بين الضرورات عند العوام والضرورات عند العلماء، اقول هؤلاء - بمن تحرم مقامهم - الي اوكلي الامر الى الله فهو الذي يحاسبهم على هذا الكلام الذي لا ينطلق من التقوى وانني اشكركم الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) والى جدتي المعصومة الطاهرة فاطمة الزهراء (عليها السلام) التي استخدموا اسمها لتك حرمة المؤمنين ولايقاع الفتنة بين المسلمين. وادعوا الامة - ولاسيما الجيل الواصي - الى اليقظة والحذر وعدم الانسياق وراء الآثار التي تمزق وحدة الامة وتضر بالطائفة الحققة التي لا خوف على عقائدها الحققة إلا من الذين لا يتعمقون في دراسة حقائقها من خلال المصادر الموثوقة في الكتاب والسنة .

اللهم الي اشكو اليك ما لقيت من الظلم وانت الحكم العدل في الامور .

﴿اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون﴾

محمد حسين
فضل الله

١٨ جمادى الأولى

١٤١٨



صورة عن قسم من البيان الذي أصدره مكتب «فضل الله» في دمشق ويتضمن هجوماً على آية الله العظمى السيد السيستاني .

ثانيا : لم يتحدث احد عنكم انكم تقولون انه مجتهد ، وهو لم يطلب منكم اجازة اجتهد ، لانه يعرف بعدم وجود علاقة علمية بينه وبينكم لتعرفوه علميا ، فلا داعي الاقول "اي لا اقول ان مجتهد" قبل السيد . ان نل هذا القول سيكم صحيح في الوقت الذي كانت تقارير ابحاثه الفقهية موجودة بين ايديكم .

ثم ، ما معنى انه "كان في الحوزة شخصا عاديا كبقية العاديين" في الوقت الذي لم تعرفوا عنه شيئا في ذلك الوقت ومدى نشاطه العلمي ، حتى ان الشهيد السيد الصدر (قده) قد طلب تقريراته لبحث السيد الخوئي (قده) ليريهها السيد (قده) ليعرف ان في العرب فضلا وهكذا كان . ولعلكم لم نسمعوا انه كان يدرس الكفاية والرسائل والمدارك وكان معروفا بقوة الحاجة في المذاكرة في مجالس اهل العلم ، ولا ادري هل كان سماحتكم في ذلك الوقت "شخصا يتسار اليه بالبنان" في البحث العلمي او "من اهل الحل والعقد" ؟ وهل يصلح في عالم التقييم ان يتحدث عن الشخص قبل اكثر من ثلاثين سنة او يتحدث عن نفسه في درجته العلمية الآن وقد كان ولا يزال يدرس بحث الخارج اصولا وفقها وتفسيرا منذ ربع قرن ، فكيف تحكمون بما لا تعلمون - لو صح نسبة ما ذكر اليكم - ؟!

ثالثا : يقول المنشور : "ارسلنا اليه وكالة عادية حسب طلبه بواسطة وكيلنا السيد جواد لكنه قال اننا لا نلحق به وطلب وكالة اوسع فسحبناها ولم نعطه اياها . ولم نعطه غيرها" .. ان هذا الكلام مخالف للواقع جملة وتفصيلا والسيد جواد يعرف ذلك لانه لم يطلب هذه الوكالة اولا بل رددا ردا كريما من دون تعليق ، ولم يطلب وكالة غيرها فكيف يتحدثون بخلاف الواقع - اذا كان ما نسب اليكم صحيحا - ؟ وكيف تحكمون بانه ياخذ الاموال بالباطل لانه ليس وكيلنا وقد

ارسلتم اليه وكالة شفهية مطلقة قبل اتساع مرجعيتكم على لسان بعض الثقات
عندكم في التجف الاشرف ؟

اصحابنا ؛ ان ازل علامات المرجعية والعدالة هو التثبت قبل التفسوه بكلام
يؤدي الى التشهير بالمؤمن لدى الناس ، وقد كانت مباشرة طيبة ان ارسمتم
ورقة تطلبون فيها الاجابة على بعض الاسئلة المتعلقة بالإمامة ، وقد وصلكم جوابه
الواضح الذي لا لبس فيه بما لا ندري هل تتألفرته لي الرأي فيه ؟

لقد كان سماحة السيد من بين القلة في ذلك الوقت الذين جاهروا بالإرجاع
اليكم بأن تقليدكم مبرئ للذمة ، وقد اخذ الكثيرون في العالم الشيعي رأيه ذلك ؛
وهو لا يمتن عليكم بذلك ولكن ما معنى "الشخص العادي" و "الوكالة العادية" ؟
وهل ترضون ان يتحدث احد عنكم بمثل ذلك ؟

ان هذا المنشور يمثل خيبة ظن بالمرجعية ولا ندري هل هو صحيح لي
صدوره عنكم او غير صحيح ، فلا بد لكم من تكذيبه من خلال مكاتبتكم لتضعوا
الذين يكذبون على المرجعية من تشويه صورنا لدى الناس باظهارها بمظهر عديم
التثبت والإساءة الى رموز الإسلام والتشيع والكلام بما لا يتناسب مع مقامنا
الرفيع.. ان المؤمنين ينتظرون موقفكم قبل اتخاذ الموقف المناسب لذلك

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مكتب سماحة السيد محمد حسين فضل الله

دهش

صورة عن نص الخطبة الأصلية التي القاها «فضل الله» في مدينة قم المقدسة في شهر شعبان عام ١٤١٤هـ كما نقلته مجلة قضايا إسلامية في عددها الاول.

السيد محمد حسين فضل الله

والتجسيد الحي للرسالة.. ولهذا كان علي في وعيها الرسالة كلها.. ولذلك وقفت وتحملت وجاهدت وانطلقت..

وعندما انطلقوا من أجل أن يأخذوا علياً (عليه السلام) وقفت وعانت الكثير وحفل التاريخ والحديث وتظافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقطت جنينها وأنها.. وأنها.. ولكن الزهراء بقيت (عليها السلام) شائخة.. قوية.. أصيلة.. رسالية.. لم يمنحها ذلك كله.. كل مرضها.. كل صحتها.. كل آلامها.. أن تقف في المسجد لتخطب تلك الخطبة البليغة التي لم تتعرض فيها لآلامها الشخصية والجسدية التي عاشتها من خلال كل الاضطهاد الذي فرض عليها.. كانت الزهراء لا تفكر بجسدها، كيف تألم من خلال عضونها وعضو هناك، كانت تفكر أن تحدث المسلمين عن الرسالة.. أن تحدثهم عن حق علي في الخلافة على أساس أن علياً يمثل الامتداد الحي الصحيح المستقيم للإسلام، وعندما حدثهم عن فذلك، وعن حقها في فذلك.. لم تحدثهم عن مالٍ نطمع فيه ولكنها جعلت فذلكاً رمزاً للقضية، ورمزاً للرسالة كما جعلها أبنائها الأئمة من قبل عندما حدثهم بعض الخلفاء أن يرجعوا إليهم فذلك فقالوا: ان فذلكاً تمثل الساحة الإسلامية كلها.. فذلك لا تمثل أرضاً ولكنها تمثل شرعية الحكم الإسلامي.. فذلك لا تمثل موقعاً جغرافياً.. ولكنها تمثل الموقع الممتد في كل حركة الواقع الإسلامي في مسؤوليتها.. وعندما تحركت.. تحركت وهي بكل آلامها وكل مشاكلها تأتي إليها نساء المهاجرين والانصار وتحدثهم كيف وقف أزواجهن ضد علي، وضد حق علي وضد حق الإسلام في علي.. ويأتي أزواجهم مرعوبين كيف تتحدث عنهم فاطمة الزهراء التي يقدرسونها.. كما لم يقدر أحدٌ أحداً.. إلا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقالوا لها ما قالوه ورفضت تبريراتهم. وعندما جاءها اللذان أبعدا علياً عن الخلافة واللذان اضطهداها وظلماها وأذاهاها، عندما جاء إليها حدثتها بحديث رسول

قضايا إسلامية - ١٣

صورة عن النص المحرف للملحق رقم ٢٣ والذي نشرته نشرة «بينات» الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٦.

نشرت مجلة «رؤى ومواقف» الصادرة عن المركز الإسلامي الثقافي محاضرة
لسفاحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (دام ظله) ألقاها في مدينة
قم المقدسة في حسينية الصدر (قده) في ١٩٩٥.١٠.٢٢ م، ونحن نعيد مقتطفات منها
تعميماً للفائدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معهم لا مع عدوهم

معهم، معهم، لا مع عدوهم، معهم، مع كل رسالة جدهم (ص) الذي أرسله الله رحمة
للعالمين، لتمثل الرحمة فكراً، نهجاً، وشرعة وحركة وتحدياً لكل قوى الكفر والاستكبار...
معهم، معهم، مع أبيهم علي (ع) الذي انطلق ليكون مع الحق، وليكون الحق معه دائماً.
فليس بين الحق وبين علي (ع) أية فاصلة، فما ترك له الحق من صديق...

معهم، معهم، مع أمهم الزهراء (ع) التي يقول فيها أمير الشعراء: شوقي

ما تمنى غيرها نسلاً ومن يلد الزهراء يزهد في سواها

هذه الإنسانية العظيمة، وبالرغم من أنها لم تتخط الشباب، امتلكت الروح المتوثبة والمحلفة
دائماً نحو الله، السامرة الليل كله في المناجاة، لا لنفسها وإنما للآخرين، حتى أن ولدها
الحسن (ع) قال لها ذات مرة: «يا أماه لم لا تدعين لنفسك كما تدعين لغيرك؟ فقالت:
يا بني، الجار ثم الدار» راسمة لنا بذلك الخط الذي يجب أن نسترشد به ونهتدي، نعم،
«الجار ثم الدار» أي الناس قبل الذات، القضية قبل الذات، الرسالة قبل الذات.

وهكذا، وقفت في بواكير طفولتها تحتضن رسول الله (ص) بكل دفء، حنانها وشفافية
روحها، معوضة إياه كل ما فقدته من إحساس الأمومة، فكانت أم أبيها بشهادة أنبياء (ص).
وانطلقت في شبابها تعيش مع علي (ع) دون أن يشغلها زوجها عن رسول الله (ص)، أو
يشغلها أولادها عن علي وعن رسول الله... كان بيتها بيتاً للإسلام كله، يرى فيه رسول الله
(ص) التجسيد العملي والروحي الأمثل للإسلام... وكانت فاطمة (ع) نقطة الوداع ومحل

اللقاء.. حيث كانت آخر الناس لقاءً برسول الله (ص) إذا ما نوى سفراً، كما كانت أول الناس لقاءً به إذا ما عاد، لأنها كانت تعيش معه كل رسالته.. عاشتها في قلبها وعقلها وحركتها.

ومن هنا، كانت الرسالة كلَّ شيءٍ في حياتها، ولم يشغلها بيتها عن رسالتها، فكانت تعلم الناس، الرسالة بقدر ما تتسمع لها ظروفاً.. وهكذا، انطلقت بعد رسول الله من موقع الرسالة، ووقفت مع علي (ع)، لا من خلال العاطفة الزوجية أو المادفة الشخصية، بل لعلها أنه يمثل التجسيد الحي للرسول (ص) والرسالة.. وأهذا، كان علي (ع) - في وعيها - الرسالة كلها، ولذلك وقفت معه وانطلقت بهادة مباركة.

حدث رمز القضية

وعندما انطلقوا كي يأخذوا علياً (ع) وقفت (ع) وعانت الكثير، وحفل التاريخ بأحداث وروايات تفرقت من أثارها خربت وأسقطت جنياتها، وأنها.. وأنها.. وروايات اختلفت عن ذلك، لكنها لا تنفي الإشارة إلى حرميتها بحرارة بيت النبوة بالهجوم عليه والتهديد بإحراقه حتى أو كانت فاطمة (ع) في داخله، وأخر الزعماء (ع) بقيت مأساة قوية، أسيلة، رسالية.. لم يمنعه المرض ولا الآلام من الوقوف في المسجد خالصة تلك الضربة البليغة، بمالية فوقها على ألامها الشخصية والجسدية التي عانتها بفعل الاختلاف الذي فرضه عليها، ليكون كلُّ منها هو تادية الرسالة إلى المسلمين.. تلك الرسالة التي حورة حول حق علي (ع) في الخلافة.. هذا الحق الذي يضرب بجذوره بعيداً في كون علي (ع) هو الترادف والتجسيد الحي الصحيح المستقيم للإسلام.

وهي (ع) في حديثها عن ذلك، وعن حقها في ذلك، ما كان ذلك منها طمعاً ببال فيه، لكنها (ع) جلت، فكانت رمزا للقضية والرسالة، كما أعلن ابنها الأئمة (ع) من بعدها، عندما عرض بعض المدلل، إرجاع ذلك إليهم.. فقالوا: إنَّ فوكنا نمل الساحة الإسلامية كلها.. فوك لا تمثل أرضاً، وانكنا نمل شرعية الحكم الإسلامي.. فوك لا نمل موقعا جغرافيا، ولكنها تمثل الموقع الممتد امتداد مسؤوليتها في حركة الواقع الإسلامي.

الإقتداء بفاطمة (ع)

وكانت مع كل الأسماء وشانها ما في إليها سماء المهاجرين والانصار، فتحدثن عن موقف الزوابين من علي (ع) وضد حق علي (ع) - ويأتي أزواجهن مرعوبين، كيف تتحدث عنهم فاطمة (ع) بسليمة، وهي التي يقدسونها كما لم يقدس أحد أحد إلا رسول الله (ص) وقالوا لها ما قالوه، ورفضت تبريراتهم.. وعندما جاءها اللذان ابعدا عالياً (ع) عن الخلافة، واللذان اضطلعدها وظلماها وأذاها، حدثتها بحديث رسول الله (ص) أن «مَنْ أذاها فقد أذاني.. وَمَنْ اغضبها فقد اغضبني» ولم يذل لها عزرا.. وقد بلغ بها الاحتجاج على كل ما حدث إلى درجة أنها أوصت الأهل في عليها الذين استأذنها والابن الذي رآها حزنا ومن حوانومهم، وبذلك أكدت للناس كافة بعد وفاتها أن الاحتجاج يبقى بعد الموت كما هو في حال الحياة.

الندوة - ١٠ -

إختيار المحاور :

□ الندوة مقسمة إلى فقرتين: المحاضرة والإجابة على أسئلة الجمهور. في خصوص الفقرة الأولى، حبذا لو تسلطون الضوء على المحاور التي قد تثارونها؟
■ إن المحاور التي أختارها - غالباً - هي المحاور المتصلة بالواقع الشفافي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي من أجل ربط الناس بالقواعد التي تركز عليها الذهنية العامة للناس، لأنني أتصور أن إثارة التفاسيل في أذهان الناس بعيداً عن القاعدة الفكرية يؤدي إلى إقحامهم في متاهات الضياع، وفي أجواء الفوضى.

الأسئلة المتكررة :

□ تتكرر في الندوة أسئلة بعينها، بين مقولة (في الإعادة إفادة) و(التكرار مل) كيف تقفون لتفقدون؟
■ ربما كان التكرار عملاً في الأسئلة المعادة للأشخاص المستعمرين في حضور الندوات، ولكنه يمثل شيئاً جديداً لدى الأشخاص الذين يأتون إليها للمرة الأولى ويعيشون الحاجة إلى الجواب عن تلك المسائل غير المتكررة لديهم.

الأسئلة السياسية :

□ في شأن الأسئلة السياسية، تحيلون المسائل على «لبنان»، نرجو الوقوف عند هذه النقطة؟

■ إن طبيعة الأسئلة التي قد تثير بعض المشاكل مما لا أجد مصلحة في إثارتها هي التي تفرض الجواب الدبلوماسي الذي لا يدخل في التفاصيل، وقد تعلمت ذلك مما أجاب به موسى (ع) فرعون عندما سأله «﴿فما بال القرون الأولى﴾» [طه : ٥١] ليجيب موسى (ع) - في ظن فرعون - بأنها ضالة كافرة منحرفة ليشير الناس عليه من خلال ذلك، لأنه يمثل حكماً سلبياً على الآباء والأجداد فقال: «﴿قال: علمها عند

١١- المقدمة

ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ﴿طه : ٥٢﴾ فلم يدخل في التفاصيل المثيرة للجدل أو للمشكلة بل تجاوز ذلك إلى إيصال الأمر إلى علم الله الذي يعرف كل ما يتعلق بهم من سلب أو إيجاب .

الإجابات الموجزة :

□ هناك إجابات موجزة ومقتضبة وربما غير شافية على أسئلة قد يتوقع السائلون الإفاضة فيها أو المزيد من التفصيل ، كيف تعالجون مثل هذا الخلل ؟

■ من الممكن أن تكون الإفاضة في الجواب - في بعض الحالات - مثيرة لبعض الحساسيات الاجتماعية التي لا مصلحة في إثارتها ، وربما تأتي الفرصة مرة ثانية للدخول في التفاصيل في ظروف أخرى ، أو لبادرة السائل للسؤال من جديد بشكل خاص .

الأسئلة الاستدراجية :

□ هناك أسئلة يمكن أن أصطلح عليها بـ «الاستدراجية» يبدو الغرض منها الحصول على ما يمكن أن يسميه الآخرون بـ «الإشكالات» ، كيف تتعاملون مع هذا اللون من الأسئلة ؟

■ إنني أحاول إبعاد أجواء الإجابة عن (مؤامرة) الاستدراج بالتأكيد على الفكرة في إطارها المقبول .

برمجة الندوة :

□ كنتم في السابق ترمجون الندوة وفقاً لثلاثة فصول : (القرآنيات) (الفكر الإسلامي العام) و(الفقهيات) ، في الآونة الأخيرة تداخلت الأسئلة كما لو كانت متروكة بلا برمجة ، لماذا هذا التغير ؟

صورة عن النص المقطع الوارد في مقدمة الجزء الاول من كتاب الندوة في طبعته الثانية في قم.

١٤ الأسئلة

■ ربما التكرار تملأ في الأسئلة المادة للأشخاص المستمرين في حضور الندوات، ولكنه يمثل شيئاً لدى الأشخاص الذين يأتون إليها للمرة الأولى ويمشون الحاجة إلى الجواب عن تلك المسائل غير المتكررة لديهم.

الأسئلة السياسية :

□ في شؤون الأسئلة السياسية، يحملون السائل على «لبنان»، نرجو الوقوف عند هذه النقطة؟

■ إن طبيعة الأسئلة التي قد تتبر بعض المشاكل بما لا أجد مصلحة في إنارته هي التي تفرض الجواب الدبلوماسي الذي لا يدخل في التفاصيل، وقد تعلمت ذلك مما أجابه به موسى عليه السلام فرعون عندما سأله «فأ بال القرون الأولى» [طه: ٥١] ليجيب موسى عليه السلام - في ظن فرعون - بأنها خالة كافرة منحرفة لبشر الناس عليه من خلال ذلك، لأنه يمثل حكماً سلبياً على الآباء والأجداد فقال: «قال: علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى» [طه: ٥٢] لم يدخل في التفاصيل المنيرة للجدل أو للمشكلة بل تجاوز ذلك إلى إكمال الأمر إلى علم الله الذي يعرف كل ما يتعلق بهم من سلب أو إيجاب.

برمجة الندوة :

□ كنتم في السابق تبرمجون الندوة وفقاً لثلاثة فصول: (القرآنيات) (الفكر الإسلامي العام) و (الفقهيات)، في الآونة الأخيرة تداخلت الأسئلة كما لو كانت متروكة بلا برمجة، لماذا هذا التغيير؟

■ ربما كانت القضية خاضعة لطريقة الشخص الذي يبرمج الأسئلة انطلاقاً من حالات خاصة، قد يكون منها اختلاف مستويات الجاهل في الندوة التي قد لا تترشح للبرنامج الفكري الطويل بما قد يقتضي إدخال بعض الأسئلة العامة - الشرعية وغيرها - للحفاظ على استمرار بقية فكر الجاهل مع حركة الندوة.

فكر وثقافة :

□ فكرة إصدار نشرة اسبوعية تحمل اسم «فكر وثقافة» لتغطية الندوة، من أين نبعث

صورة عما جاء في العدد ٢١ من مجلة الموسم ويتضمن أحد أساليب «فضل الله» للتستر على جهله.

١٤٣

٥٠٧ س لقد ذكرتم أمس لو قبله ان الاطفال آمنانه في وقتنا سواء أطفالنا أو اطفال المدارس ، ولكن تلزم للعلمه احيانا الى الضرب بغرض تأديب الطفل وتربيته على اداء واجباته هل هذا يجوز في الاسلام
ج اذا كان الضرب بقصد التأديب وبالمستوى الذى يتحقق به التأديب فلا مانع من ذلك .

كفارة الطوب

٥٠٨ س ان عقاب الطفل متى تجب للكفارة فيه ؟

ج اذا زاد من الحد . بحيث ان الانسان يضرب الطفل حتى تحمر يده . لان الطفل ليس بساحه لتعذيب وعرض المضلات . وكما بينا قصة تأديب الطفل مثل الدواء . يعنى لو ان الطبيب وصف ملقحة دواء هل يجوز اعطاء ملقحتين دواء . كذلك فان الطفل يمكن ان نؤدبه بحرمانه من اكله معينه لايحوز ان نكله ، واذا كان الكلام ينفع معه لايحوز ان نضربه ، وهكذا علينا ان نستر ان مسألة عقاب الطفل هي مسألة تطلق من حاله علاجه .

٥٠٩ س ملهى للكفاره ؟

ج تختلف حسب الاشياء يعنى اذا احمرت يده بمقدار او اكثر لما كفارات معينه . وهذه ليست مشكله بالنسبة للإهل . حيث يمكن مقدار الكفاره بصرف عليه .

٥١٠ س اذا كان ضرب التأديب قليل ويسبب احمرار فهل عليه كفاره ؟

ج (انظر جواب السؤال التالي)

٥١١ س قد ذكرت بالامس ان ضرب الاطفال يوجب عليه دفع كفاره كم هي تلك الكفاره ؟

ج الواقع انه ليس عندى مصدر الان باعتبار انه يكون يحتاج معرفة . هم غالبا يقدرونها بالثمن السابق ، يعنى بالعمله السابقه ولذا التقضيه يراد لما تحديد ، (١)

(١) في كتاب (باني تكملة للنهاج - ج ٢ - ص ٣٩٤ يقول الامام الخوئي (قده) في احمرار الوجه باللمعة دينار ونصف ، وفي احمراره ثلاثة دنانير ، وفي اسوداده ستة دنانير ، وان كانت هذه الامور في البدن فدينها نصف ما كانت في الوجه) وثمة الدينار الشرى تساوي نصف ليرة ذهب عثمانية رشادية ، ويصح دفعها بالعملة الورقية حسب قيمة الليرة العثمانية بالعملة الوطنية .

(م)

الملحق رقم ٢٨

صورة عما جاء في العدد ٢١ من مجلة الموسم ويتضمن تفسير «فضل الله» لقوله تعالى: ﴿فليضحكوا قليلاً﴾.

٣١٥

ج الرواية مشهورة ولكن بعض العلماء يناقش في سننها . باعتبار ان بعض رجال السند ضعاف
١١٣٩س ما للنف من حديث الكساء المروي عن الزهراء (ع) وحل الهدف منه سبب نزول الرحم
وللتفرد على من يقرأه ؟
ج ربما كان الغرض من ذلك هو محاولة معرفة لعل البيت (ع) .

يوم العاشور

١١٤٠س ما حكم العمل يوم عاشوراء حلال ام حرام ؟
ج ليس محرماً . هو محلل . الا اذا اوجب اشياء اخرى
١١٤١س ما حكم الراتب للقبوض عن ذلك اليوم ؟
ج جائز .
١١٤٢س ما حكم التفتب يوم عاشوراء بدون موافقة ادارة العمل . وما حكم الراتب للقبوض اذا تم
التفتب ؟
ج اذا لم يرخص صاحب العمل فلا يجوز ذلك . والراتب الذي يؤخذ راتب غير شرعي ، لانه
راتب بدون عمل عليه ان يتفق هو وصاحب العمل حول هذه المسألة على اساس عهده .

الاحاديث

١١٤٣س ما هي ادق وسيلة للوصول الى احاديث النبي (ص) ؟
ج هذا يحتاج الى ثقافة علمية في علم الحديث حتى يستطيع ان يميز بين الحديث الصحيح والحديث
غير الصحيح .
١١٤٤س ما هي الاحاديث القدسية ؟
ج الاحاديث القدسية لعلها هي الاحاديث تمثل ما كان ينزل على الانبياء السابقين ونقل عن النبي
(ص) وعن الائمة (ع) . لظاهرمكننا
١١٤٥س الحديث يقول : الضحك يميت القلب ومنفى ل والعلم يقول انضحكوا تصحوا فحين
تضحك فانك تساعد جسمك على العرق وتحريك دمك وفترز سادة الكربون ، كما ان القسم قد
يطلق عناصر هرمونه ؟
ج من قال بان الضحك غير جيد كثرة الضحك يميت القلب والا فانه يقول (فليضحكوا قليلاً)
ليس معناها انه لا يضحك احد لا لازم دائماً يتسم المؤمن لازم دائماً يكون يتسم الان الفرزدق
في مدحه للامام زين العابدين (ع) يفتني حياء ويفضي من مهابة فلا يكلم الا حين يتسم

صورة عما جاء في العدد ٢١ من مجلة الموسم ويتضمن طلب فضل الله من الناس للضغط على المراجع وإقناعهم بتغيير فتواهم في نجاسة أهل الكتاب.

أهل الكتاب

نجاسة

٥٢١ س ان التصاري بحسون عند المسلمين حسب فتوى السيد الخوئي . ما حكم الاكل من ايديهم في ضو الابه الكرمه (وطعام الذين لوتو الكتاب حل لكم) وذلك بالنسبة للحالات التي نواجهها في السفر الى اوربا ودخول للطعام فيها ؟

ج السيد الخوئي لا يجوز بالنجاسة ولكن يحتاج احتياطا وحوياركان هناك جماعه من مقلدى الخوئي يلعبون الى الشهيد الصدر الذي يفتى بالطهاره اويلعبون الى فتوى السيد الحكيم الذي يفتى بالطهاره طيبا عندما لا يكون هناك من يفتى بالطهاره فلا بد للانسان ان يحتاج اذا علم بمباشرة هؤلاء للاكل واما طعام الذين اوتو الكتاب . . . في رأى من يقول بالنجاسة يقول الطعام الناضف لا الطعام الذي سه يده .

٥٢٢ س قال الله تعالى (وطعام الذين لوتو الكتاب حل لكم) ويقال ان اكل طعام الخادمة للمسيحية التي تعمل في البيت غير حائز ؟

ج الذين يقولون بنجاسة أهل الكتاب يقولون ان المراد بطعام الذين . . . المقصود به الطعام الناضف لانه لو قدموا طعام نجس طبيعيا اى اذا اتوا بطعام نعرف عليها نجاسة أنأكله فإذا ثبت عندنا ان ملامستهم للطعام تنجسه فيصبح حكمه حكم طعام يلاقى اى نجاسة طعام الذين لوفرضنا انهم قدموا لحم خنزير هل يجوز . طيبا لا يجوز . اذا قدموا لحم ميت هل يجوز . طيبا لا يجوز . ايضا لو قدموا طعام نجس لا يجوز . غاية ما فى الامر تارة تكون النجاسة من عندهم ، وتارة تكون من اى شىء اخر يجب ان نتقيد بالاحكام الشرعيه الثابته من اشياء اخرى . وبهذا المعنى عندما تفصل الخادمة المسيحية الصحن يجب تطهيرها ، وعندما تفصل الملابس يجب تطهيرها ، وعندما تطبخ الطعام يجب عدم الاكل . ولحل المشكله يجب اقتناع المراجع للاتقاء بطهارتهم .

٥٢٣ س ذكرتم ان الخادمت للمسيحيات او الزوجات للمسيحيات نجس عند لمس اشياء وطبه . فما وايكم من المسلمين الذين يعيشون في اوربا او امريكا ويأكلون ويشربون يوميا في المطاعم وغيرها ويعيشون حياة يوميه ولا يمكن ان تجنب عن الاشياء الرطبه ؟

صورة عن نص الرسالة التي بعثها السيد محمد جواد الكلبيكاني إلى فضل الله في بداية الفتنة يطلب منه فيها معالجة المسألة بحكمة فذهبت نصيحته ادراج الرياح!

بسم الله الرحمن الرحيم

إيضاح
فضل الله

حضرة الاخ الملا محمد حجة الاسلام والسيد محمد حسين

تحية طيبة ودعاء .

واعبد - منذ مدة لم نوفق لزيارتكم راجع إلى أن
يكون المانع خيراً وأن تكونوا كما كنتم موفين في جهودكم و
جهادكم في سبيل علاء كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة متمعين
بنتيجة العفنة الكاملة والعافية التامة .

قبل أيام جاءتنا رسالة منقول عن خطابكم السجل
بمناسبة الايام الفاطمية وتحليلكم القضايا مما انما استغنيا
لذلك التحليلات والتعليقات وانتم من لا ينبغي عليه
محاذير اشارة مثل هذه القضايا في الوقت الراهن
من قبل من الخطاب امام الحشد المنتجة لقضية
جدة لنا الصليقة فاطمة الكبرى سلام الله عليها
المروية عن ثقات الحديث الذين لا يهاب في احاديثهم
فالمأمول أن تتدارك الموقف بما ترونه مناسباً
للاشارة هذكم الاقارب ولا يخرج شعور المؤمنين
وانكم اعرف بالقرار المناسب الذي تتخذونه ودمتم

مؤيد في السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تم القدسة في ١٤٤٣ هـ

صورة عن نص البيان الذي اصدره اساتذة الحوزة العربية في قم المقدسة تأييداً لخطاب الشيخ الوحيد الخراساني والميرزا جواد التبريزي.

بيان من أساتذة الحوزة العلمية العربية في قم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

لا يخفى على اخواننا المؤمنين انه قد طرحت في الاونة الاخيرة على الساحة أفكار و آراء

تعارض مع الضرورات المسلمة عند الطائفة الامامية.

وقد تصدت الحوزة العلمية للرد على هذه الشبهات والتشكيكات وكان من المبادرين للقيام

بهذه الوظيفة العلمان الجليلان: آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني وآية الله العظمى الشيخ

جواد التبريزي دام ظلهما الشريف في مواطن عديدة دافعا فيها عن عقائد أهل البيت (ع)

و ضرورات المذهب

و نحن اذ نطالب المؤمنين باليقظة والتنبه والابتعاد عما يستوجب من الضرورات الثابتة عند

الطائفة الامامية نؤيد و ندعم المواقف الشرعية الصادرة من المراجع العظام حفظهم الله تعالى في

هذا المجال.

نسأل الله تعالى أن يقي الأمة شر هذه الانحرافات وأن يأخذ بأيدي الجميع لمافيه الصلاح انه سميع

مجيب.

علي رضا الحائري علي حلي ١٤١٨/١٢/١٥	مصطفى الهرندي ١٤١٨/١٢/١٦	أحمد المددي ١٤١٨/١٢/١٦	حسين الشاهرودي ١٤١٨/١٢/١٦
حسن الجواهري ١٤١٨/١٢/١٦	باقر الايرواني ١٤١٨/١٢/١٦	حسين النجاشي ١٤١٨/١٢/١٦	محمد هادي آل راضي ١٤١٨/١٢/١٦

صورة عن نص خطاب آية الله العظمى الوحيد الخراساني في ١٢ جمادى الاولى ١٤١٨ هـ دفاعاً عن تنقيص منزلة الزهراء (ع).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين لا سيما بقية الله في الارضين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

بمناسبة يوم غد فإنني سأطرق إلى رواية مشتملة على خصوصيتين:

الاولى: صحة السند، فالرواية صحيحة السند، ورواة الحديث هم أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب، ومن الناحية الفنية فإن سند الرواية مشتمل على قلة الوسائط إلى الإمام (ع)، وفيما يرتبط بالوثوق بالصدور فإن احتمال عدم الصدور وبحساب الاحتمالات الرياضية يكون ضعيفاً، هذا مع أن السند مشتمل على أحد اصحاب الإجماع (الحسن بن محبوب).

الثانية: فقه متن الرواية، ففي هذه الرواية يُسئل الإمام عن شخصين، أحدهما راو للحديث له فقه، ويقابله من ليس له رواية، وكان جواب الإمام (ع) عن هذا السؤال أن رواية الحديث المتفقه في الدين أفضل من ألف عابد ليس له رواية، وبعد الفراغ عن مرحلة صحة السند فإن فقه وفهم نفس هذا الحديث أيضاً محتاج إلى دقة النظر.

فالإمام (ع) جعل الموضوع لمحمول الافضلية من ألف عابد مركباً من جزأين، ولا بد أولاً أن يكون المفضل عليه عابداً، وأما ما هو المقصود من العبادة فذلك بحث عميق، فما هو الحد الذي يجب أن يبلغه الفرد لكي يصح أن يطلق عليه عنوان العابد؟ فلو وصل عدد مثل هذا العابد إلى الألف فإن ذلك الألف يصير مفضولاً، أما الأفضل فهو من اجتمع فيه امران وعنوانان، أحدهما أن يكون متفهماً في الدين، والثاني أن يكون راوية للحديث.

والبحث في هذين العنوانين أيضاً يلزمه مجاله واسع، فما هي الشرائط التي يجب توفرها لكي يتعنون ويصدق على الشخص أنه راوية للحديث، وما هي الخصوصيات التي يلزم وجودها لكي يكون الشخص متفهماً، ذلك التفقه الذي يكون ظرفه الدين، فمثل هذا الرجل يصل إلى مقام بحيث يكون أفضل من ألف عابد، ذلك الألف الذي يستحق أن يطلق عليه في رأي الإمام الصادق (ع) عنوان العابد^(١). والسرف في ذلك أن جميع الآلام والمصائب منشؤها السفاهة، وعلاج جميع الامراض هو الفقهة، ولو أن البشر وصل للسفاهة ولو كان ذلك البشر تحت عمامة وذا لحية عريضة (كثة)، فإنه سيرى فاطمة الزهراء (ع) مثل (وفي مستوى) امرأة عادية ويرى مقامها قابلاً لنيل من قبل بقية النساء، فهي امرأة ولكنها ربة بيت مثالية! وهي امرأة نموذجية في القيام بالوظائف النسوية في العبادات والوظائف، جاءت وماتت وقضي الامر! أما لو وصل الإنسان إلى حد الفقهة فسيرى حينها أن فاطمة الزهراء (ع) ليست امرأة، بل لو أراد أن يعبر عنها فلا بد أن يكون تعبيره مركباً من كلمتين لكي تستطيع تلك الكلمتان الحكاية عنها، وتلك الكلمتان هما الإنسية والحوارة.

فلو وصل الإنسان إلى حد ومستوى الفقاهة فإن المسألة ستصل إلى هذا الحد، وتنتهي إلى هذه الحقيقة وهي أنها ليست إمراً، بل هي المرأة التي عندما عرج النبي ﷺ ليلة المعراج إلى العالم الأعلى، وعندما فتحوا باب الجنة للنبي الخاتم ﷺ رأى أنه كتب على ذلك الباب: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي حب الله، الحسن والحسين صفوة الله، فاطمة خيرة الله»، وليس هذا مذكوراً في كتب الشيعة فقط بل أن أعيان السنة والشيعة قد اتفقت كلمتهم على ذلك. والفقهاء يعرف ما تعنيه هذه الجمل، ولماذا يجب أن يفتح باب الجنة بهذه الكلمات المعدودة، وما هي النكتة والسفر في أن افتتاح المطلب يكون بـ«لا إله إلا الله» وباسم الله وانتهاءه وختمه باسم فاطمة الزهراء، وهنا يفترق الحد الفاصل بين الفقهة والسفاهة، والفقهاء في الدين هو أن يعرف من هي فاطمة، وما الذي فعلته فاطمة الزهراء؟ ولكن البشر الذي يعيش في هذا اليوم لا يزال غير بالغ وغير مدرك للحقيقة، وهو سيبلغ عندما يعرف أن الصديقة الكبرى موجود فوق أن يعبر عنه وأن يوصف، وأن أي عبارة مهما بلغت من الدقة ستكون قاصرة من جهة الموازنة مع الواقع وبيان الحقيقة، وحينئذ سيفهم ويدرك أنه «إنما سميت فاطمة لأن الخلق فطموا عن معرفتها»^(٢).

ونحن سنذكر اليوم رواية واحدة فقط بحسب ما يقتضيه الحال والمقام، وذلك لأن من أوجب الواجبات عليكم جميعاً ووظيفة كل فرد منكم في برهة الضلال الحالية، التي وقع فيها تضييع حقوق أحق أرباب الحقوق من قبل الله تعالى، أن تبذلوا قصارى جهدكم من الناحية الفكرية، وأن تكونوا علماء مقتدرين (متضلعين)، وأن تصبخوا فقهاء في الدين ومبانيه وأئمة، وأن تنقذوا الناس وتنجوهم من هذه الضلالات الناجمة على أثر فتنة بعض المتلبسين بالعمامة المؤيدين من قبل ممالك الكفر في مقام الإخلال بأصول المذهب ومبانيه وأساسه، وذلك باستخدام حربة العلم والاستدلال الذي يخضع له كل مفكر غير متعنت في قبال الحق. وهذه الرواية التي ستعرض لها، لها جذور في مدارك العامة سواء في كتب التفسير أو الحديث أو التاريخ، أما في كتب التفسير فقد نقلها السيوطي في الدر المنثور، وفي كتب الحديث رواها الحاكم النيشابوري في المستدرک، وفي المصادر التاريخية ذكرها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد^(٣). ولكن كل هذا غير مهم عندنا، بل المهم هو هذه الرواية صحيحة السند، فجميع رجال الرواية وإلى الإمام الصادق ﷺ ممن يعتمد عليهم - بلا إشكال - في الفتوى في مهمات الأحكام الشرعية^(٤). وخلاصة المطلب هو أن النبي ﷺ وفي الليلة التي عرجوا به فيها إلى الملاء الأعلى - ومعراج النبي إلى الملكوت الأعلى متعدد كما ثبت في محله - قال: إن جبرائيل ﷺ أتى بي عند شجرة، وفي مصادر العامة كان تعبير النبي ﷺ عن تلك الشجرة: «إنني لم أر أجمل وأحسن من تلك الشجرة، ولم أر أبيض من ورقها، ولا أطيب من ثمرها»^(٥)، فما هي تلك الشجرة؟ إنها شجرة أطلق عليها القرآن كلمة طوبى، وطوبى مصدر من طاب على وزن بشرى وعقبى، وهذا المصدر حمل على هذه الذات، والروايات حول هذه الشجرة من الكثرة بحيث نستغني عن البحث فيها سواء من جهة السند أو الدلالة.

وطوبى لها خصوصيات مذكورة في مصادر العامة والخاصة، فجزر هذه الشجرة مستقر في بيت النبي الخاتم ﷺ، وهي شجرة غرسها سبحانه وتعالى بيده^(٦)، وفقه الحديث يكون في هذه الكلمات، فدققوا جيداً في كل كلمة منها. فغارس الشجرة هو الله مباشرة، وجبرائيل وميكائيل وإسرافيل لا دور لهم هنا، أما محل الغرس فهو بيت أول شخص في الوجود، فهذه الشجرة قد زرعت في هذا البيت، وأصل ماء هذه الشجرة من ثلاثة عيون تجري تحتها، وهي السلسبيل والتسنيم والمعين، وهذه العيون رواها^(٧). وأما أغصان هذه الشجرة فهي متدلية في جميع قصور الجنة، ولا بد للداخل في قصورها أن يأخذ ما تشتهيه الانفس من هذه الأغصان^(٨). ولقد أتوا بالنبي ﷺ في تلك الليلة (ليلة المعراج) عند هذه الشجرة، وقطفوا ثمرها، وناولوه إياها، فماذا كان أثرها؟ الرواية تقول أن النبي ﷺ كان يكثر من تقبيل فاطمة^(٩)، وتقبيل الاب لابنه وابنته أمر اعتيادي، إلا أن هذا التقبيل قد خرج عن الحد المألوف، مما هيج عائشة وأثارها، فسالت النبي ﷺ: لم تكثر تقبيل فاطمة؟ فقال ﷺ في جوابها: إنه عندما أسري بي في تلك الليلة أخذني جبرائيل إلى جوار تلك الشجرة، وناولني ثمرة قطفها منها، فتحولت تلك الثمرة إلى ماء في صليبي، ومن ذلك الماء انعقدت نطفة الزهراء^(١٠)، فكلما قبلتها شممت رائحة شجرة طوبى.

وهنا موطن ظهور الفقاها، فالفقيه هو الذي يجب أن يعرف الارتباط الضروري بين البدن والروح، وقد بحث الشيخ الرئيس ابن سينا والحواجة نصير الدين الطوسي وقطب الدين الشيرازي وإلى حد ما فخر الدين الرازي في هذه المسألة بالمستوى الابتدائي، وتطرقوا إلى نوعية الارتباط بين البدن والنفس وتأثير النفس في البدن وتأثر البدن بالنفس وكذلك بالعكس، وهنا تفتح نافذة معرفة الحقيقة لفقهاء وعلماء البشر، فلو أنه قد قدر لإنسان أن تكون نطفته الجسمانية منعقدة وماخوذة من ثمرة شجرة طوبى، فما هو المقدر والمراد لتكون ذلك الجسم؟ وما لم يتكون ذلك البدن ولم يصل إلى حد استواء^(١١) فإذا سويته^(١٢) فإن لن يصل الدور إلى^(١٣) نفخت فيه من روحي^(١٤)، وتلك الروح هي روح يكتب الله بذاته اسمها على باب الجنة، «فاطمة خيرة الله»، ومن يكون هذا واقع بدنه فكيف ستكون حقيقة روحه؟ فما هي الروح المتناسبة لمثل هذا الجسم؟ وما هو المستقر في تلك الروح؟ وما المقصد والغاية؟

إن النظام في هذا العالم قائم على نظام الحكمة، فهناك حكيم يقوم بإدارة كل هذه المنظومة غير المحدودة في حس الإنسان^(١٥) ولا تأخذه سنة ولا نوم^(١٦)، وهو يدير كل عالم المادة الذي ذكر الحكيم السبزواري أن نسبته إلى عالم الوجود هو نسبة حجر المائدة، فهذا الحكيم الذي يدير كل تلك العوالم ما هو غرضه من هذا الفعل؟ فهو يعرج بالشخص الأول في الوجود إلى الملا الأعلى، ويوصله عند شجرة طوبى، والله سبحانه يبين شجرة طوبى لعيسى^(١٧) في الإنجيل، ويذكره لنبيه في القرآن (ويقول): «طوبى لهم وحسن مآب»^(١٨)، فيقطف ثمرة من تلك الشجرة ويعطيه إياها، ثم يحول تلك الثمرة إلى نطفة، ثم يضع تلك النطفة في رحم تلك المرأة التي وهبت كل ما تملك في سبيل الله، المرأة التي عندما كانوا يجمعون عليها لا يرى من

يقف في أحد الجانبين الواقف في الجهة الأخرى، وبلغ بها الأمر أن قالت للنبي ﷺ وهي على فراش الموت: إني لا أملك من المال ما يفي بكفني، فبعث الله جبرائيل وأوحى إلى نبيه أن الله سيتكفل بكفن خديجة، فالمرأة التي قامت بكل تلك الأعمال أصبحت أمّاً لمثل هذه المرأة (فاطمة الزهراء ع)، أما الأب فهو ذاك الأب العظيم، أما الثمرة التي بهذا الشكل فيجب أن تصبح نطفة للتكون، ولكن كل هذا يعتبر ألف باء المطلب والحقيقة، وأما نهاية المطلب والسير فيدركه الحكيم والفقير الذي طوى جميع الجهات العقلية والنقلية بدقة.

وهنا رواية وردت بمضامين مختلفة في مصادر العامة والخاصة، وتقول أن النبي ﷺ خرج ذات يوم وقد أخذ بيد فاطمة ع وقال: «من عرفها فقد عرفها»، انظروا إلى التعبيرات، فمجلسنا محتاج إلى التنبيه فقط، فماذا يعني أن يخرج ممسكاً بيد فاطمة؟ فهذا الفعل الذي قام به النبي ﷺ مع هذه المرأة هو نفس الفعل الذي قام به مع ذاك الرجل يوم الغدير، ففي يوم الغدير قام بهذا العمل مع الرجل الأوحدي في العالم، فقد أمسك بيده وعرفه للناس، وفي ذلك اليوم الذي خرج بالزهراء قام بنفس الفعل مع المرأة الأوحدية في العالم، فقال ﷺ: «من عرفها فقد عرفها»، أما من لم يعرفها فليعرفها، فكيف عرفها النبي ﷺ؟

لقد عرفها بالتدريج مرتبة بعد مرتبة، وكلام النبي ﷺ له ظهور ومعنى خاص لكل فرد، وفي المرتبة الأولى عرفها بأنها «بضعة مني»، ولاحظوا ما تعنيه كلمة «البضعة»، هذا في المرتبة الأولى، ثم في المرحلة الثانية تدرج من النزول نحو الصعود فقال ﷺ: «وهي قلبي الذي بين جنبي» (١١)، وعندما يأتي النبي ﷺ بياء المتكلم في قلبي فإن هذا الضمير الذي يدل على ذات النبي ﷺ يختلف معناه عن كلمة بدني، فالبدن في بدني مضاف والياء مضاف إليه، وهنا التعبيرات تقول: «بضعة مني»، و«قلب بين جنبي»، فلو قلنا إن الياء تشير إلى بدن النبي فإن المعنى سيكون حينئذ أن هذين الجنين هما جنبان لبدن النبي ﷺ، فدققوا في العبارة، (فقد نقول مرة) هذه بضعة من بدني، ومن الواضح أن بضعة من بدني يختلف معناه عن بضعة مني، والقلب الذي بين جنبي بدني يختلف معناه عن القلب الذي بين جنبي.

هذان الجنبان هما جنبا ذلك الفرد الذي إنشأه مبدأ ومنشأ جميع الفضائل البشرية، «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين» (١٢)، فالقلب الذي يكون بين جنبي مثل هذا الوجود معناه أنه إذا أخذوا فاطمة مني فإنني سأبقى مع بدن بلا روح، فأي مقام بلغته هذه المرأة بحيث حازت على مثل هذه المعاني السامية؟ لقد أضحت قلباً بين جنبي العلم والعمل، فالجنب اليمين للنبي ﷺ هو العلم، والجنب الأيسر منه هو العمل، ذلك العلم الذي اضمحلت فيه علوم جميع الأنبياء، وذلك العمل الذي انمحت معه كل أعمال الأولياء، والقلب الواقع بين جنبي العلم والعمل هو الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء ع، وحينئذ يتضح لماذا قال الله تعالى: «هم فاطمة وأبوها وبعلمها وبنوها» (١٣)، فما الذي فعلت حتى أصبحت محوراً، وما الذي عملت حتى صرت قطباً، وما الذي صنعت حتى غدت قلباً لقلب عالم الوجود؟ وما الذي قمت به بحيث وصلت إلى ذلك المقام الذي قال فيك النبي الخاتم ﷺ: «من صلى عليك غفر الله له وألحقه بي حيث كنت من الجنة» (١٤)، فما الذي عملت؟ لقد قمت بعمل لا يعلمه أحد سوى الله

وخزّان أسرار الله، فانت التي قال الإمام الصادق عليه السلام في شأنك أن الناس والطبيعة البشرية لو تابروا بجذ وسعي حيث فإنهم لن يصلوا إلى كنه مقامك، ونص كلام الإمام هو: «إن الخلق فطموا عن معرفتها». وبعد التأمل فيما قلناه - وهو أبجد القضية - يتضح كلام الإمام، فالقضية هي أنه وصل إلى ذلك الموضع الذي قال فيه: «اللهم إني أسالك بفاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها»، ففكروا وتاملوا، وابعثوا عن فقه هذه الكلمات والتدرج في السؤال والدعاء، أما المرحلة الأخيرة فهي كلمة وهي ختم الكلام، فقد عرجوا بالنبي صلى الله عليه وآله إلى جوار شجرة طوبى وقطفوا له من ثمرها، وعقدوا نطفة فاطمة، ونفخوا روحاً في هذه النطفة، ووضع الله في تلك الروح أشرف جوهرة في خزينته.

والمسألة المهمة هنا هو معرفة السر في قوله صلى الله عليه وآله: «اللهم إني أسالك بفاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها والسر المستودع فيها»، فما هو هذا السر؟

إن ليلة المعراج وشجرة طوبى وثمر الجنة كلها مقدمة لهذا السر، أما بيان المقصود من هذا السر فيلزمه فرصة أخرى، هذا السر كان بنفسه سرّاً، وهو سر الله الأعظم، فقلبيها كان سرّاً، وما كان في ذلك القلب كان سرّاً، وآلامها كانت سرّاً، ومحتتها ولوعتها كانت سرّاً، وكل ما لا قته كان سرّاً، وقدرها ومقامها كان سرّاً، فهي سر في سر، والقبر الذي اكتنف ذلك الجلد والعظم وذلك البدن النحيل كان سرّاً، فما الذي عملتيه؟ وإلى أين وصلت؟

وما أستطيع قوله هو أنها قامت بعمل أحييت به آدم عليه السلام ومن بعده إلى النبي الخاتم صلى الله عليه وآله، وأحييت به اسم الله، وأحييت جميع النواميس الإلهية.

لو أن مؤمناً مات فإن أول تحفة يعطونه إياها ويشرّونه بها في قبره أنهم يقولون له: لقد غفر لكل من شيع جنازتك^(١٥)، والزهاء عليه السلام كانت تعلم بهذا ولكنها قالت لعلي عليه السلام: «يا علي لا تعلم به أحد»، فهذا العمل أحدث ضجة، ويجب أن يتمعن ويفكر العالم بأسره في هذا الطلب وينظر ماذا حدث؟ فالنبي صلى الله عليه وآله قد رحل من عالم الدنيا وكانت فاطمة عليها السلام في قمة النشاط ومنتهى السلامة، ولكن بعد مضي خمسة وسبعين يوماً وفي الليلة التي أعدوا جنازتها لتغسيلها، أنا لا أستطيع أن أقول ماذا حدث، ولكن التعبير الوارد في الرواية هكذا: «كان كالخيال»^(١٦)، أي أن البدن الملقى على خشبة المغتسل كان عبارة عن شبح فقط، ولم يبق إلا نفس خافت أو مقلة إنسانها باهت.

الهوامش:

(١) نص الرواية كما رواها الصفار عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين أحدهما فقيه راوية للحديث والآخر عابد ليس له مثل روايته، فقال: الرواية للحديث المتفقه في الدين أفضل من ألف عابد لا فقه له ولا رواية. راجع بصائر الدرجات: ص ٢٨، ح ١٠، عنه البحار: ج ٢، ص ١٤٥، ح ٩.

(٢) تفسير فرات: ص ٢١٨، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٦٥، ح ٥٨.

(٣) الدر المنثور: ج ٤، ص ١٥٣. مستدرک الحاکم: ج ٣، ص ١٥٦. تاريخ بغداد: ج ٥، ص ٨٧.

- (٤) وهي ما رواه علي بن إبراهيم القمي في تفسيره، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله عليه السلام. راجع تفسير القمي: ج ١، ص ٣٦٥، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٦، ح ٦.
- (٥) راجع البحار: ج ٣٧، ص ٦٤، ح ٣٦.
- (٦) راجع البحار: ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢؛ ج ٨، ص ١٤٣، ح ٦٣؛ ج ٧١، ص ٣٧١، ح ٦٥.
- (٧) راجع البحار: ج ٨، ص ١١٨، ح ٣؛ ج ٨، ص ١٩، ح ٩؛ ج ١٠، ص ١٠٣، ح ١.
- (٨) راجع البحار: ج ٨، ص ١٧٨، ح ١٣٢؛ ج ٩٣، ص ٣٤٥، ح ٩.
- (٩) الآية ٢٩ من سورة الحجر، الآية ٧٢ من سورة ص.
- (١٠) الآية ٢٩ من سورة الرعد.
- (١١) البحار: ج ٤٣، ص ٥٤، ح ٤٨؛ و ص ٨٠، ح ٦٩.
- (١٢) البحار: ج ١٦، ص ٤٠٢، ح ١؛ ج ١٨، ص ٢٧٨، ح ٣٨.
- (١٣) عوالم سيدة النساء: ص ٦٤١.
- (١٤) البحار: ج ٤٣، ص ٥٥، ح ٤٨؛ ج ٩٧، ص ١٩٤، ح ١٠.
- (١٥) وسائل الشيعة: ج ٢، ص ٨٢٠، ح ٣ و ٤.
- (١٦) البحار: ج ٧٨، ص ١٨٢، ح ٤٠.

صورة عن نص خطاب آية الله العظمى التبيري في ١٢ جمادى الاولى ١٤١٨ هـ إنكاراً على تشكيك «فضل الله» في شهادة الزهراء (ع).

بسم الله الرحمن الرحيم

... وعندما بلغ بنا الكلام إلى هذا الموضع فإنني سأعرض لأمر صار محل ابتلاء في زماننا هذا، فالبعض يظن والآخر يعتمد في أن يصور أن التآلف والمماشاة مع العامة - وهم مسلمون وإخواننا في الدين، ويجب أن نعتبر حقوقهم وأموالهم محترمة - يعني رفع اليد عن عقائد الشيعة. لقد سعى البعض جهلاً والبعض الآخر عن عمد وقصد ضالاً ومضلاً تحريف عقائد الشيعة، هذه العقائد التي عانى أصحاب الأئمة (ع) وعلماؤنا المصاعب الجمة طوال الأزمنة للحفاظ عليها، وهي أساس التشيع. إن هؤلاء يحرفون أولئك الشباب الذين لا اطلاع لهم ولا فحص لديهم في حقائق المسائل الدينية وتاريخ الإسلام، ولا معرفة لديهم بالمباني والاسس التي يجب أن تؤخذ منها المطالب والعقائد الحققة.

إن هؤلاء المضلين يتحدثون بأمر مجرد أن يستسيغها ويتقبلها أولئك الشباب غير المطلعين، وبدلاً من أن يبينوا الحقائق ليتعلم منها شباب الشيعة فإنهم يحرفون شباب الشيعة أنفسهم! إن طريقة ترويج مذهب الشيعة كانت قائمة على بيان الحقائق وفي كل فرصة مناسبة باللسان اللين وبالأسلوب الأمثل، أما في المواضيع التي لا تكون كذلك فإن الواجب هو الإمساك والتحرز عن التحدث. وهؤلاء المضلون بدلاً أن يوصلوا عقائد الشيعة ويبينوا أدلتها ومداركها فإنهم - فضلاً عن حيرتهم الشخصية في عقائد الشيعة - يلقون هؤلاء الناس المساكين في الضلالة. إن قضية التشيع وما يقوله الشيعة واضحة جداً، فلو كان لأي شخص وصية ما فإن وصية رسول الله (ص) باتفاق الفريقين هي: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»، ونحن نأخذ فيما يرجع إلى الإسلام من الأئمة (ع).

ومن الأدلة القاطعة للشيعة التي لا مجال للخدشة فيها ولا يمكن أن يقع فيها الجهل وعمى البصيرة - لمن كانت له بصيرة! - هو ما يتعلق بفاطمة الزهراء (ع)، ففاطمة الزهراء (ع) كان لها مقام ومنزلة رفيعة عند الله عز وجل، فقد روى الشيخ الكليني قدس الله نفسه الشريفة في الكافي بسند صحيح إن جبرائيل (ع) كان ينزل بعد رسول الله (ص) على فاطمة الزهراء (ع)، وكان يحدثها بما سيجري على ذريتها، وكان علي بن أبي طالب (ع) يكتب ذلك (١).

ولقد أكثر رسول الله (ص) من الوصية بابتنته، ولكن هذه البنت توفيت بعد خمسة وسبعين يوماً من وفاة أبيها، ودفنها في الليل، وغسلوها في الليل [يتعالى صوت البكاء] فماذا حدث في هذا الظلام؟ فلو كان للمودة في القربى قدر متيقن فهو فاطمة الزهراء (ع)، فما الذي حدث بحيث دفنت في الليل وأخفي قبرها؟

إن هذا آية للجميع، فقد تم على أساس الحكمة، ففاطمة الزهراء (ع) أوصت بذلك في وصيتها وعمل المولى أمير المؤمنين (ع) بتلك الوصية بحذافيرها، وهذا العمل إنما كان لغرض إقامة الحجة على الأجيال اللاحقة لكي تفكر في ذلك، ولماذا كان قبرها مخفياً.

فالكليني ينقل رواية صحيحة عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام بثلاث وسائط فقط، فقد روى عن محمد بن يحيى العطار، عن العمركي بن علي البوفكي، عن علي بن جعفر أخ الإمام، عن موسى بن جعفر عليه السلام: «إن فاطمة صديقة شهيدة»^(٢)، إنها صديقة شهيدة [بكاء الحضور].

إن الزهراء عليها السلام كانت تبين مقام علي بن أبي طالب عليه السلام، وكانت تقول إن بعلي جاهد وقدم الخدمات الجليلة للإسلام، وأخبرت أن الحق معه، «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، ولن يفترقا».

إن فاطمة الزهراء عليها السلام كانت صديقة شهيدة، ولاحظوا تلك الرواية التي رواها الكليني^(٣) وجاء فيها أن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام عندما دفن فاطمة الزهراء عليها السلام حول وجهه نحو قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: «قل يا رسول الله عن صفيتك صبري»، [أصوات البكاء] فعلي بن أبي طالب عليه السلام الذي صبر خمساً وعشرين سنة، وهو الذي قال: «صبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى»، وهو الذي صبر في القتال والجهاد، يقول بعد وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام: «قل يا رسول الله صبري».

ثم يقول في نفس هذه الرواية: «وستنبئك ابنتك بتظافر امتك على هضمها»، [ترتفع أصوات البكاء] التفتوا جيداً إلى ما سأقول، لقد فسروا الهضم بالظلم، والهضم في أصله بمعنى النقص، وعندما ينقصون شيئاً من شخص فهذا ظلم له، والنقص تارة يرد على الحق فيقال هضمها حقها كما في غصب فذك، لا، ولكن الهضم هنا لم يكن كذلك، فقد أسند الهضم هنا إلى نفس الزهراء عليها السلام.

فإذا ضممنا هذا إلى قول ولدها موسى بن جعفر عليه السلام: «فاطمة صديقة شهيدة»، فماذا ستكون النتيجة؟ ولكن ظهر أشخاص وبعضهم معممون ومنسوبون للسادات، ذرية النبي صلى الله عليه وآله، هؤلاء ينكرون شهادة الزهراء عليها السلام يعني ينكرون قول موسى بن جعفر عليه السلام من أنها صديقة شهيدة، فاحذروا ونبهوا غيركم!

وقد سمعت - وإن شاء الله لا يكون الأمر كذلك - إنهم في هذه الحوزة العلمية يريدون أن يعقدوا مجلساً باسم شهيد عظيم ويدعو ذلك الشخص الضال المضل ليخطب في تلك الجلسة، ونسال الله أن لا يتم الأمر بهذا النحو، فهذه الحوزة هي ركن التشيع، والحوزة هي المكلفة بحفظ التشيع.

وهؤلاء الذين هم على هذه الحال من الضلال يجب أن لا يتخذ معهم هذا النوع من التعامل في هذه الحوزة بحيث ينعكس الأمر عند الشباب ويكون دليلاً على حسن حاله، ويقال إن مثل هذا الشخص ذهب إلى الحوزة وكانت له جلالة واحترام في مجلس نجل آية الله الإمام الخميني رضوان الله عليه. فقد جعلوا ذلك الشهيد العظيم (السيد مصطفى الخميني) قميص عثمان وهو الذي خدم الإسلام والشيعه وهذا البلد، إنهم يريدون أن يعقدوا باسم هذا الشهيد مجلساً ومؤتمراً ليأتي مثل هؤلاء الأشخاص المضلين ويحاضروا.

إنني أقول والله شاهد على ما أقول إن قلوبنا ممتلئة دماً وقيحاً، فهؤلاء يفسدون عقائد الشباب، والرسائل التي تصل إلينا من الخارج جعلتنا في حيرة من الأمر. إن الترويج لأولئك فيه إشكال شرعي وغير جائز إلا أن يعود هذا الشخص ويقول إن ما قلته من الكلام كان اشتباهاً، ولا عيب في ذلك فالإنسان غير معصوم، وحينها سيكون أخاً لنا وشخصاً محترماً، ولكنه ما دام باقياً على حاله فلا.

لقد قلنا إننا نريد الاتحاد ولكن ليس بالشكل الذي نحذف فيه عقائد الشيعة ونبطلها، كلا، فنحن لا نريد الاتحاد بهذا النحو، وإن إمام الزمان (عجل الله فرجه الشريف) يتألم قلبه من هذا الشكل من الوحدة، وإن ما نصبو إليه هو التآلف.

ولقد ذكرنا في أول حديثنا إن الأسلوب الذي ينبغي أن يبلغ الإنسان فيه هو الأسلوب الأمثل ﴿وجادلهم بالتتي هي أحسن﴾، وهذا الأسلوب والخطاب شامل للكفار فضلاً عن إخواننا في الدين. إن أكثر هؤلاء المخالفين قاصرون، وهؤلاء لا يعذبون يوم القيامة؛ لأن أكثرهم لا يعلمون الحقيقة، ولقد سافرت كثيراً للتبليغ إلى شمال العراق حيث يمتزج السنة بالشيعة، وذات يوم سألت سنياً: ما هو مذهبك؟ فاجاب: حنفي، فقلت له: هل إن اسم أبي حنيفة مذكور في القرآن؟ فقال: بالطبع! ويجب أن يذكر اسمه في القرآن، وهل يعقل أن لا يكون اسمه موجوداً ولم يكن يعلم بحقيقة الأمر، وكانوا قد لقنوه بذلك فصدّق مقولتهم، فهؤلاء معذورون، وأنا لا أقول إن هؤلاء القاصرين يدخلون جهنم، وهؤلاء إخواننا، وكذلك الآخرون المقصرون هم أخوة لنا أيضاً، ووظيفتنا في زمان الهدنة هي مداراتهم لا أن نرفع اليد ونتنازل عن عقائدها.

إن أساس الدين قائم على التبليغ، وهو الدور الذي تضطلعون به، وعليكم أن توصلوا هذه الأمور (التي ذكرناها) إلى الناس، وأن تظهروا الحزن على فاطمة الزهراء (عليها السلام) التي يصادف وفاتها يوم غد، وأن تذكروا مصائبها لأنها تذكر فيما بيننا وفي مجالسنا الخاصة، فالموالون صفتهم أنهم «يحزنون لحزننا ويفرحون لفرحنا».

وكما ذكرنا سابقاً عن رواية الكليني فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) خاطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد دفن فاطمة (عليها السلام): «فأحفظها السؤال، واستخبرها الحال» أي أسألها كثيراً عما أصابها من هذه الامة، «فكم من غليل معتلج بصدرها لم تجد إلى بثه سبيلاً»، فقد أضمرت في قلبها الكثير من المصائب ولم تجد في الدنيا موضعاً لكي تتحدث بغصصها، ويعلم من هذا أنه كان في قلبها بعض المصائب التي لم تذكرها حتى لعلي (عليه السلام) [نبكاء الحاضرين].

أقسم على الله بعزته وجلاله أن يهدينا وإياكم، ﴿وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾، إن هذه أبواب أهل البيت (عليهم السلام) التي أظهرها الله لنا، فلو لم يكن لطف الله ورحمته لم نكن لنحظى بهذه الهداية، واعلموا أن أهل البيت الذين لا قوا هذه المصائب في هذه الدنيا فلن يضيع أجرهم عند الله، أما ما تعتقد الامة المؤمنة آمالها عليه للحصول على شفاعته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخاصة فاطمة الزهراء (عليها السلام) فهو هذا البكاء وهذه المجالس، فهذه أسباب الشفاعة، فإذا

خاطبت فاطمة الزهراء عليها السلام الله سبحانه وتعالى يوم المحشر، وقالت: إن هذا قضى عمراً وهو ييكي على أولادي، [ترتفع أصوات البكاء] فإله لا يرد ولا يلغي شفاعتها، ويجب أن نغتني أسباب النعمة التي في أيدينا لكي تبقى في أيدينا إلى الختام إن شاء الله.

وأسأل الله أن يوفقكم وجميع المؤمنين للعمل والتمسك بأهل البيت عليهم السلام، ونسأله أن يهدي من يقبل الهداية من هؤلاء الأشخاص الذين يمشون على هذا الطريق (الضلال وإنكار شهادة الزهراء) سواء عن علم أو جهل، أما الآخرون الذين لا يقبلون الهداية فإله تعالى هو الأعراف بما فيه الصلاح فيما سيفعله معهم.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

- (١) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، ح ٥.
- (٢) الكافي: ج ١، ص ٤٥، ح ٢.
- (٣) الكافي: ج ١، ص ٤٥٨، باب مولد الزهراء، ح ٣.

صورة عن نص البيان الذي أصدره مكتب السيد السيستاني في مدينة قم المقدسة ويتضمن الموقف من تشكيكات «فضل الله» في عقائد الإمامية.

مكتب
السيد العظمى السيد السيستاني
عليه السلام

بيان صادر من مكتب المرجع الأعلى
آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله المعصومين.

لقد كثر السؤال «ما جاء في التصريحات المنتشرة في الآونة الأخيرة، والتي نسبت إلى المرجع الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني مد ظله مضامين متناقضة تنكح ملامح معتزلة ومؤمنين كان سماحته يهي جذوره وأسبابه الأولية، ويخشى تصاعده واتساعه، فكان متمهلاً لا يريد معالجة الأمر بروية ودودة، حرصاً على وحدة الأمة والمذهب.

لذا فإن مكتب سماحته - شعوراً بالواجب الشرعي - يمان إلى جميع المؤمنين في شتى أرجاء العالم، بأن عقائد الطائفة المحقة مشيدة - والحمد لله - على أسس متينة وقواعد رصينة، لن تزلزلها تشكيكات المشككين، وبأن المرجعية الدينية أعلى مقاماً من أن تسي إليها أقاويل المدعين.

وان ما نسب إلى سماحته مد ظله من وقوع التزوير لإمضائه المبارك وختمه الشريف، وأنه قد أنقذ العمل بختمه نتيجة لذلك، لا أساس له من الصحة أبداً.

ويهمنا التأكيد على أنه كل ما يراد الادلاء به منه دام الله بشكل رسمي فسوف يكون حاملاً لختمه وإمضائه المبارك، أو ختم مكتبه في مدينة قم المشرفة، كما صرح به سماحته دام ظله مشافهة وكتابة.

وفي الختام نهيب بجميع المؤمنين في كل مكان التحلي بالورع والوقوف صفاً واحداً في وجه أية إساءة لمقام الأمة وضوابط المذهب والمرجعية الدينية.

والله ولي المؤمنين، وهو الهادي إلى سواء السبيل.



مكتب سماحة آية الله العظمى
السيد السيستاني (دام ظله)

الفهارس

الفهرس الاجمالى

٥	 الإهداء
٧	 المقدمة
١٩	 المدخل
٣٩	 منزلة الزهراء
٤٥	١ - قيمة المعرفة
٦٧	٢ - سيادة الزهراء
٩٩	٣ - طهارة الزهراء
١٢٩	 مصحف فاطمة
١٣٧	١ - تسمية المصحف
١٣٩	٢ - كاتب المصحف
١٥١	٣ - مصدر المصحف
١٦٧	٤ - محتوى المصحف
١٨٩	٥ - هل فيه القرآن؟
١٩٥	٦ - نسبة كتاب الاختصاص
٢٢٣	 أحزان الزهراء
٢٢٣	١ - بكاء الزهراء
٢٤١	٢ - بيت الأحزان
٢٤٧	 الإعتداء على الزهراء
٢٤٧	١ - دخول بيتها
٢٥٧	٢ - إحراق البيت
٢٧٧	٣ - ضربها
٢٨١	٤ - كسر ضلعها
٣٠٩	٥ - إسقاط الجنين
٣٣٧	 شبهات حول ظلم الزهراء

٣٩١	 فاطمة الشهيدة
٣٩١	 ١ - شهادة الزهراء
٤٠٧	 ٢ - رفض أم تساؤل؟
٤١٥	 كتاب سليم بن قيس
٤٢٥	 الخاتمة
٤٢٥	 ١ - ملاحظات على «هوامش»
٤٣١	 ٢ - خصوم «فضل الله»
٤٥٧	 المصادر والمراجع
٤٧٥	 الملاحق
٥٢٥	 الفهارس

الفهرس التفصيلي

٥		الاهداء
٧		المقدمة
١٧		— المدخل —
٢٠		١ - هل كان حديثا جماهيريا؟
٢١		٢ - هل كان مبادرة أم ردة فعل؟
٢٤		٣ - الغرض من طرح الموضوع
٢٥		٤ - هل كان طرحا علميا
٢٨		٥ - أهمية الكلام وخطورته
٣٠		موقف الحوزة العلمية
٣٢		محاولات فاشلة
٣٢		موجبات الضلال
٣٣		أحكام مترتبة على الضلال
٣٤		غفلة أم تغافل؟!؟
٣٧		— الباب الأول: منزلة الزهراء —
٣٩		أقوال «فضل الله»
٤٥		الفصل الأول: قيمة المعرفة
٤٥		قوام الإيمان على ثلاثة أمور
٤٦		أي هذه المرتكزات أهم؟
٤٩		لا عقد قلبي من دون معرفة
٥٠		دور المعرفة
٥١		الاخبار الدالة على تفاوت الإيمان بالمعرفة
٥١		الطائفة الأولى: أخبار تفاوت إيمان سلمان وأبي ذر
٥٣		الطائفة الثانية: أخبار «حديثنا صعب مستصعب»
٥٥		الطائفة الثالثة: أخبار مدح يونس بن عبد الرحمن
٥٦		تفاوت حب الله للاختلاف في معرفته
٥٧		معرفة مقامات أهل البيت من موجبات التفاضل
٥٨		مناقشة مع الذهبي
٦٠		حديث صحيح عند السنة غريب على شيعة!
٦١		ما لا نحتاجه من الجوانب الغيبية في زواجها!

٦٢	ومن مغالطات «فضل الله»
٦٢	مناقشة «فضل الله» في تفسير آية تفاضل الانبياء
٦٥	خلاصة الكلام في المسألة الاولى
٦٧	الفصل الثاني : سيادة الزهراء على نساء العالمين
٦٧	أولا : أفضلية الزهراء من منظار أهل السنة
٦٨	روايات أهل السنة الناصة على التفضيل
٦٩	كلام الآلوسي في تفضيل الزهراء
٧٠	كلام أعلام السنة في تفضيل الزهراء
٧٢	تعليق على الروايات المفضلة لغير الزهراء
٧٣	شبهة منافاة التفضيل مع القرآن وجوابها
٧٣	أقوال المفسرين في دفع الشبهة
٧٦	ثانيا : أفضلية الزهراء من منظار أهل البيت
٧٨	أحاديث السيادة في روايات الإمامية
٨٣	النتيجة المحصلة من الروايات السابقة
٨٤	أقوال أقطاب الطائفة في سيادة الزهراء
٨٦	هل في التفضيل إيجاد للخلاف
٨٧	سيادة مريم والزهراء كسيادة الحسنين !
٨٧	أفضلية فاطمة من أدلة أخرى
٨٧	أ - حديث الكفو
٨٩	سند حديث الكفو
٨٩	دلالة حديث الكفو
٩٠	منزلة أمير المؤمنين
٩١	العلاقة بين منزلة أمير المؤمنين والزهراء
٩٢	مناقشة العلامة المجلسي
٩٣	ب - حديث استسرار النبي في مرض وفاته
٩٤	ج - أحاديث مختلفة ترشد لأفضليتها
٩٥	مقام الزهراء في كلمات الإمام الخميني
٩٩	الفصل الثالث : طهارة الزهراء
٩٩	البتول في اللغة
١٠٠	البتول في الروايات
١٠٥	الخلاصة في روايات طهارة الزهراء
١٠٥	رواية أهل السنة في طهارة الزهراء

١٠٦	مناقشة ابن حجر في ادعائه
١٠٧	الروايات الموهمة لنفي طهارة الزهراء
١٠٧	١- رواية الكافي
١٠٧	٢- رواية الفقيه
١٠٧	جواب الشيخ البهائي
١٠٨	اعتراض العلامة الخواجوي
١٠٩	مناقشة العلامة الخواجوي
١٠٩	الاجوبة المشتركة على الروايات الموهمة
١١١	الاجوبة الخاصة لروايتي الفقيه والكافي
١١٥	اعتراض من غير فحص
١١٦	هل يوجد تعارض في الروايات المثبتة؟
١١٧	شبهات متبقية
١١٧	الشبهة الاولى
١١٨	جواب الشبهة الاولى
١١٩	وجوه أخرى في تفسير الآية
١٢١	رأي العلامة المجلسي ومناقشته
١٢٢	الشبهة الثانية وجوابها
١٢٣	هل في حديث العلل دلالة منكرة؟
١٢٤	الشبهة الثالثة وجوابها
١٢٥	ولدت الزهراء طاهرة مطهرة
١٢٧	— الباب الثاني: مصحف فاطمة —
١٢٩	كلمات «فضل الله»
١٣٧	الفصل الاول: تسمية مصحف فاطمة
١٣٩	الفصل الثاني: كاتب مصحف فاطمة
١٣٩	الروايات الدالة على أن مصحف فاطمة بخط الإمام علي
١٣٩	الرواية الاولى
١٣٩	ضغث على إبالة
١٤٠	أقوال علماء الطائفة في المراد من «أبي عبيدة»
١٤٢	منشأ الخط
١٤٢	الرواية الثانية
١٤٤	جواب تشكيكات «فضل الله»
١٤٥	الرواية الثالثة

- ١٤٦ سر الاجتهاد قبال النص
- ١٤٦ شبهة ركيكة
- ١٤٧ الجهل بحقيقة التعارض
- ١٤٨ هل انزل مصحف فاطمة مكتوبا؟
- ١٤٩ من المحرّف والمزور؟
- ١٥١ الفصل الثالث : مصدر مصحف فاطمة
- ١٥١ الامر الاول : هل أن مصدر المصحف ليس جبرائيل؟
- ١٥١ الاحتمالات الواردة لنفي كون جبرائيل مصدرا لمصحفها
- ١٥١ مناقشة الاحتمال الاول
- ١٥٢ مناقشة الاحتمال الثاني
- ١٥٣ استنكار رأي الإمام الخميني
- ١٥٤ جواب الإمام الخميني
- ١٥٥ الفرق بين النبي والمحدث
- ١٥٥ رأي العلامة المجلسي
- ١٥٦ رأي الشيخ المفيد
- ١٥٧ الروايات المؤيدة لرأي المفيد
- ١٥٨ الملك أم جبرائيل؟
- ١٥٩ مناقشة الاحتمال الثالث
- ١٥٩ الامر الثاني : أسباب القول بأن مصدر مصحفها هو الرسول
- ١٥٩ مناقشة السبب الاول
- ١٦٠ مناقشة السبب الثاني
- ١٦٢ جهل أم استخفاف بالعقول؟
- ١٦٢ خلط وخبط
- ١٦٤ روايات لوح وكريسة فاطمة
- ١٦٤ أين الامانة العلمية؟
- ١٦٧ الفصل الرابع : محتوى مصحف فاطمة
- ١٦٧ احاديث محتوى مصحف فاطمة
- ١٧٢ هل في مصحف فاطمة المواعظ والنصائح؟
- ١٧٢ وماذا عن الوصايا؟
- ١٧٣ الجفر وعاء لكتب الائمة ومصحف فاطمة
- ١٧٥ الروايات الموهمة لوجود الحلال والحرام في مصحفها
- ١٧٥ الرواية الاولى ومناقشة مدلولها

١٧٧		عود الضمير إلى الأقرب
١٧٨		الرواية الثانية
١٧٩		خطأ متكرر
١٨٠		مناقشة الرواية الثانية
١٨٣		مصحف فاطمة مما يتوارثه المعصوم
١٨٤		النتيجة في أحاديث مصحف فاطمة
١٨٥		خلاصة مناقشات مباحث مصحف فاطمة
١٨٩		الفصل الخامس: هل في مصحف فاطمة القرآن؟
١٨٩		الروايات النافية لوجود القرآن في مصحف فاطمة
١٩٢		الروايات المثبتة لوجود القرآن في مصحف فاطمة
١٩٤		هل يمكن الجمع بين الروايات السابقة؟
١٩٥		الفصل السادس: نسبة كتاب «الاختصاص»
١٩٥		الامر الاول: هل أن أغلب علمائنا لا ينسبونه للمفيد؟
١٩٥		مناقشة الامر الاول
١٩٨		الامر الثاني: هل أن بعض ما فيه مخالف للعقل؟
١٩٨		وجوه عدم التعقل في الرواية
١٩٨		الوجه الاول
٢٠٠		جواب الوجه الاول
٢٠٥		الوجه الثاني وجوابه
٢٠٩		الوجه الثالث وجوابه
٢١٢		الوجه الرابع وجوابه
٢١٣		الشيخ المفيد يرد على الاعتراض
٢١٦		ابن حجر ومعجزة رد الشمس
٢١٧		انذار من الإمام الباقر والصادق إلى ...!
٢١٨		وماذا عن جلوس الله على عرشه؟
٢٢١		— الباب الثالث: أحزان الزهراء —
٢٢٣		الفصل الاول: بكاء الزهراء
٢٢٣		كلمات «فضل الله»
٢٢٦		الإيراد الاول والثاني والثالث
٢٢٨		الإيراد الرابع والخامس
٢٣٠		وقفة قصيرة مع «الهوامش»
٢٣١		الإيراد السادس

٢٣٣	الإيراد السابع
٢٣٥	الإيراد الثامن
٢٤١	الفصل الثاني: بيت الأحزان
٢٤٥	— الباب الرابع: الاعتداء على الزهراء —
٢٤٧	الفصل الأول: دخول بيت الزهراء
٢٤٧	كلمات «فضل الله»
٢٤٨	مصادر دخول بيت الزهراء
٢٥٣	آراء مفروضة
٢٥٥	وجاء بمطفئة الرصف
٢٥٧	الفصل الثاني: إحراق بيت الزهراء والاعتداء عليها
٢٥٧	كلمات «فضل الله»
٢٥٨	أ- هل أحرق بيت الزهراء؟
٢٥٨	مصادر إحراق البيت
٢٦٠	شبهة توارث الخطب وجوابها
٢٦١	ب- التحليل التاريخي
٢٦١	مناقشة تحليل «فضل الله»
٢٦١	جواب الشيخ عباس القمي
٢٦٢	استعداد القوم لقذف فاطمة
٢٦٥	جواب الشهيد الصدر
٢٦٦	تعليق لمؤلف «الهوامش» وجوابه
٢٦٨	ج- رأي الشهيد الصدر
٢٦٨	نسبة ظالمه للشهيد الصدر
٢٧٠	تفسير غريب لآية قرآنية
٢٧١	د- رأي السيد شرف الدين
٢٧٤	هـ- الآراء المتعددة
٢٧٥	وجاء بقرني حمار
٢٧٧	الفصل الثالث: ضرب الزهراء
٢٧٧	كلمات «فضل الله»
٢٧٧	مصادر ضرب الزهراء
٢٨١	الفصل الرابع: كسر ضلع الزهراء
٢٨١	كلمات «فضل الله»
٢٨٢	هل تراجع في رأيه؟

٢٨٢	 الملاحظة الأولى
٢٨٣	 مصادر كسر الضلع
٢٨٥	 رأي السيد الخوئي في كسر الضلع
٢٨٦	 الملاحظة الثانية
٢٨٦	 هل كل ما هو ضعيف سندا مردود؟
٢٨٦	 مناقشة هذا الزعم
٢٨٦	 رأي الشيخ المفيد
٢٨٧	 رأي السيد الخوئي
٢٨٨	 رأي السيد الداماد
٢٩٠	 القرائن الدالة على صحة الخبر
٢٩٠	 أ - القرائن الداخلية
٢٩٠	 ١ - المواعظ الرفيعة والأدلة العقلية المتينة
٢٩١	 ٢ - علو المضمون
٢٩١	 رأي الشيخ كاشف الغطاء
٢٩١	 رأي السيد الداماد
٢٩٢	 رأي السيد الخوئي
٢٩٢	 رأي الشيخ الوحيد الخراساني
٢٩٣	 رأي السيد محسن الأمين
٢٩٤	 رأي العلامة المجلسي
٢٩٥	 رأي السيد عبدالله شبر
٢٩٥	 ب - القرائن الخارجية
٢٩٥	 ١ - أخبار المغيبات
٢٩٥	 ٢ - أخبار المثالب في عهود التقية
٢٩٦	 التنكيل في عهد معاوية لمن ينشر الفضائل والمثالب
٢٩٦	 بين المغيرة وصعصعة بن صوحان
٢٩٧	 تأثير البطش الأموي في كلام المفيد
٢٩٩	 وتأثيره في كلام ابن أبي الحديد
٢٩٩	 تحديد المدائني لمراحل التنكيل والوضع
٣٠١	 تعليق لابن رستم الطبري
٣٠١	 البخاري يتستر على عمر
٣٠٣	 تعميم محدثي السنة والشيعة على ظلم الزهراء! ..
٣٠٥	 ومن تناقضات «فضل الله»

٣٠٦	ج - اجتماع القرائن الداخلية والخارجية
٣٠٦	مناقشة تطبيق الشهرة العملية على المورد
٣٠٩	الفصل الخامس: إسقاط الجنين
٣٠٩	كلمات «فضل الله»
٣١١	الملاحظة الاولى: تشكيك عن جهل
٣١٢	الملاحظة الثانية: عدم إبداء الرأي في قبول الروايات
٣١٢	الملاحظة الثالثة: فهم مغلوط لكلام المفيد
٣١٣	الملاحظة الرابعة: مصادر السقط الشهيد محسن
٣١٣	مصادر الشهيد محسن في أحاديث الشيعة المسندة
٣١٦	سكت ألفاً ونطق خلفاً
٣١٩	الشهيد محسن في الروايات المرسلة وكلمات علمائنا
٣٢١	الخلل في الأمانة أم الفهم؟
٣٢٤	من كان الاعتراف بالتوراة؟!
٣٢٥	الشهيد محسن في مصادر أهل السنة
٣٢٧	قتل المحسن في مصادر أهل السنة
٣٢٨	مناقشة الكنجي والحارثي وسبط ابن الجوزي ...
٣٣٠	الملاحظة الخامسة: مقصود الشيخ المفيد في الإرشاد
٣٣٥	— الباب الخامس: شبهات حول الاعتداء —
٣٣٧	كلمات «فضل الله»
٣٤٣	ملاحظات أولية
٣٤٤	نقل خاطيء لرأي الإمام الخميني
٣٤٤	خلاصة شبهات الخمسة
٣٤٥	هل هي شبهاته أم شبهات غيره؟
٣٤٥	شبهتا الشيخ كاشف الغطاء
٣٤٧	شبهات ابن حجر وابن رزبهان
٣٤٧	كلام العلامة الحلي
٣٤٨	اعتراض ابن رزبهان
٣٥٠	تأييد «فضل الله» لاعتراض ابن رزبهان
٣٥٠	جواب الشبهة الاولى
٣٥٠	النصوص الدالة على وجود الابواب في المدينة
٣٥٢	النصوص الدالة على وجود الباب لبیت فاطمة
٣٥٤	وماذا عن رواية أبي داود؟

٣٥٦	 نفي وجود الابواب في مكة
٣٥٧	 الاستشهاد بقصة زنا المغيرة
٣٥٩	 جواب الشبهة الثانية
٣٦١	 إنكار وتشويه
٣٦١	 ضابط قبول المستفيض
٣٦٢	 التخليط لتضيع الحقيقة
٣٦٣	 جواب الشبهة بعد التسليم بالقصد
٣٦٤	 الاعتماد على ما يشكك فيه!
٣٦٥	 ضرب عمر للنساء بمحضر النبي
٣٦٦	 «فضل الله» يبرر لعمر!
٣٦٦	 قياس باطل
٣٦٧	 عادات لم يلتزم بها العرب
٣٦٨	 كاشف الغطاء لا يمنع من الضرب بالسياط
٣٦٩	 جواب الشبهة الثالثة
٣٧١	 ومن سفسطات «الهوامش»
٣٧٣	 جواب الشبهة الرابعة
٣٧٣	 من كان متواجدا في بيت الإمام علي؟
٣٧٥	 لم يكن في البيت سوى علي
٣٧٥	 رواية الهجوم عند ابن أبي الحديد
٣٧٦	 ورواية ابن قتبية للهجوم
٣٧٧	 رأي الطبري الإمامي وروايته
٣٧٨	 أنصار علي خارج البيت
٣٧٨	 أين عيون بني هاشم؟
٣٧٩	 لماذا خرجت فاطمة ولم يخرج علي؟
٣٨٠	 لا ترى الرجال وتحدث إليهم بشكل طبيعي!
٣٨٠	 لا دخل لها بالخلافة ولها دخل أيضا!
٣٨٢	 لماذا لم تخرج خادمتها فضة؟
٣٨٣	 جواب الشبهة الخامسة
٣٨٩	 — الباب السادس: فاطمة الشهيدة —

٣٩١	 الفصل الأول: شهادة الزهراء
٣٩١	 كلمات «فضل الله»
٣٩٢	 روايات شهادة الزهراء

٣٩٤	شبهة إرادة الشاهد من «الشهيد»
٣٩٤	كلام للراغب والطريحي
٣٩٥	جواب الشبهة
٣٩٧	القرائن على إرادة المقتولة
٣٩٨	روايات مرض الزهراء
٣٩٩	عظم المصائب النازلة بها
٤٠٠	الروايات المحددة لسبب مرض الزهراء
٤٠١	علماء الطائفة والتصريح بظلامه الزهراء
٤٠٣	أرجوزة الاصفهاني في شهادة الزهراء
٤٠٧	الفصل الثاني: رفض أو تساؤلات؟
٤٠٧	كلمات فضل الله
٤٠٩	الدلائل والشواهد على الرفض
٤١٣	— الباب السابع: تقييم كتاب سليم بن قيس —
٤١٥	نبذة مختصرة عن سليم
٤١٥	الاختلاف في صحة كتاب سليم
٤١٧	مناقشة وجوه الطعن في الكتاب
٤١٩	اختلاف العلماء في أبان
٤٢٠	هل يلزم من تضعيف أبان سقوط الكتاب؟
٤٢٠	وماذا عن سهو المعصوم؟
٤٢٣	— الخاتمة —
٤٢٥	المبحث الأول: ملاحظات على «هوامش نقدية»
٤٢٦	١ - التهرب من الادلاء بالرأي
٤٢٧	٢ - كثرة الافتراءات
٤٢٩	٣ - التضليل والتحريف والانتقاء
٤٢٩	٤ - الجهل والمغالطة والسطحية
٤٣٠	٥ - التحميل وعدم التدقيق
٤٣٠	٦ - تناقض طرحه مع متبنيات صاحبه
٤٣١	المبحث الثاني: من هم خصوم «فضل الله»؟
٤٣١	أ - عدم التقوى
٤٣٢	ب - الغوغائية
٤٣٥	ج - عدم الغيرة على الدين

٤٣٥	د- التحريف والكذب
٤٣٧	التحريف وفقا للظروف!
٤٣٩	هـ- تنفيذ مخطط المخبرات الاستكبارية
٤٤٤	و- الجهل
٤٤٦	عندما يتحدث الجاهل بأسلوب العالم!
٤٤٧	أسلوب خاص لتغطية الجهل
٤٤٩	ولم ينقذه ذلك من التخبیط!
٤٥٣	لماذا لا یرد «فضل الله»؟
٤٥٣	كلمة أخيرة
٤٥٥	المصادر والمراجع
٤٧٥	الملاحق
٥٢٥	الفهارس
٥٢٧	الفهرس الاجمالي
٥٢٩	الفهرس التفصيلي